الحركة الإسلامية في الأردن
الإخوان المسلمون

دراسة تاريخية وتحليلية ونقد ذاتي

الجزء الثاني

سالم يوسف الفلاحات
المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين / الأردن
٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م

دار عمار

الحركة الإسلامية في الأردن
الإخوان المسلمون

دراسة تاريخية وتحليلية ونقد ذاتي

الجزء الثاني

سالم يوسف الفلاحات

المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين / الأردن

٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م

دار عمار

الطَّبْعَة الأولى

٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٥٠٥ / ٦ / ٢٠١٦)

الباب السابع

الانتخابات الداخلية الإخوانية وأزمة القيادة

تمهيد

أثناء الاستعداد لانتخاب مراقب عام ومكتب جديد للجماعة في عام ٢٠٠١ خلفاً للأستاذ عبد المجيد الذنيبات، الذي أمضى ثلاث دورات كاملة على رأس الجماعة، ولمدة اثني عشر عاماً، وبعد أن أصدر بياناً أعلن فيه عدم نيته ترشيح نفسه لدورة جديدة، وكان اسم المرشح الذي يتردد يوم ذاك هو سالم الفلاحات.

أذكر هنا موقفاً غريباً لافتاً يصعب تفسيره ويستحق التوقف من أخوين كريمين، سعيا مع إخوان آخرين لعدم عودة الأستاذ عبد المجيد لقيادة الجماعة بكل قوة، منذ عام ٢٠٠٢ على الأقل، وربما قالا عنه ما لم يقل مالك في الخمر، وكانا ممن عمل على مناكفته جهاراً نهاراً وحتى وصل الأمر إلى حد الشكاوى بين أحدهما وبينه، وهما الإخوان:- د. همام سعيد وأ. أحمد الزرقان وقد ذهبا إلى أ. عبد المجيد في بيته وقالا له:-

أنت خيارنا لموقع المراقب العام، وحاولا إقناعه للعدول عن موقفه فقال: لقد جئتماني بعد أن أعلنتُ على الملأ وفي الصحف عدم ترشحي، ولا يمكن أن أعود عنه الآن. وإنك لتحار في تفسير هذا الموقف الغريب.

والجدير بالذكر أنه بتاريخ ٩/٩/ ٢٠١٥ لدى سؤال الأستاذ جميل أبو بكر للأخ أحمد الزرقان عن هذه الحادثة ومدى صحتها ، قال:-

نعم قمنا بزيارته، ولكننا قلنا له: لقد تسرعت في قرارك بعدم الترشح، وكان عليك أن تستشير، ولم نقل له أنت خيارنا!! [1] ترى كم حجم الفرق بالمحصلة بين الروايتين؟

---

(١) فيما أكده لي الأخ علي الدرويي أيضاً في بيته بحضور عدد من الإخوان منهم الأخ عيد أبو حشيش والاخ وجيه جميل وغيرهما في ٣٠/ ٣/ ٢٠١٥م حيث قال لي الا تعرف موقف عبد المجيد منك عندما رشحت لتكون مراقباً عاماً عام ٢٠١٢؟

قلت:نعم كان يريد أن يترشح للمرة الرابعة، وما قبلت ان انافسه، فذهب إليه مجموعة من الإخوان لثنيه عن ذلك ، ثم أعلن بعد ذلك أنه لن يترشح، فقلت له وهل علمت ماذا جرى بعد إعلانه؟ قال: نعم، علمت أن د. همام واحمد الزرقان زارا الذنيبات لهذه الغاية قلت له هل تعرف هذه المعلومة؟ قال نعم، وعاتبت الإخوة وقلت لهم فسروا لي هذا الموقف.!! فقلت له وماذا فعلت بعد ذلك!!

وتم انتخاب مراقب عام جديد (سالم الفلاحات) ومكتب جديد مكون من:- أ. جميل أبو بكر نائباً للمراقب العام، م. خالد حسنين أميناً للسر د. عبد الحميد القضاة، أ. أحمد كفاوين، د. نائل زيدان، أ. سعود أبو محفوظ.

اشتدت الهجمة على الإخوان في الأردن، في عهد سالم الفلاحات والتي قادها مدير المخابرات العامة الأسبق «محمد الذهبي»[1] وقد كان بعض مظاهرها:-

١. خطف جمعية المركز الإسلامي الخيرية، بعد محاولات للوقيعة بين الإخوان وذلك باعتماد عضوية بعض الفائزين في انتخابات الهيئة ورفض آخرين من المجموعة المحسوبة على (الصقور) دون تفسير، وطلب دخول الاحتياط وهم من المجموعة الأخرى المحسوبة على ما يسمى (الحمائم) مكانهم، وبالرغم من تفويت الفرصة على هذه المحاولة بالتوافق بين الإخوان المعنيين بجهد من المكتب التنفيذي، إلا أنه تم كف يد الهيئة الإدارية المنتخبة، وتشكيل لجنة رسمية غير منتخبة لإدارتها برئاسة د. بسام العموش. ولا زالت الجمعية تدار بلجان معينة من وزارة التنمية الاجتماعية.

٢. اعتقال أربعة من الإخوة النواب بحجة عزاء الزرقاوي وهم:- د. محمد أبو فارس، إبراهيم المشوخي، علي أبو السكر، جعفر الحوراني، مع أنهم قاموا بهذا الواجب دون استشارة أو تكليف أو علم من قيادة الجماعة أو الحزب، وإصدار حكم جائر بحق اثنين منهم بالسجن لمدة سنة وشهر.

٣. اعتقال أحد عشراً أخاً بحجة انتمائهم لحركة حماس (وتخزين أسلحة لاستخدامها في الأردن!!). ومنع السيد محود الزهار من حضور مؤتمر في الأردن.

٤. تزوير الانتخابات البلدية والنيابية في عام ٢٠٠٧م.

٥. الهجمة الإعلامية غير المسبوقة من كتاب الحكومة ورئيسها حينذاك – معروف البخيت، على الحركة الإسلامية، والتهديدات المتوالية بالحل، ووصف قيادتها بالطارئة، وجدير بالذكر أن كل هذه المعاناة المذكورة وغيرها كانت خلال ثمانية عشر شهراً فقط وفي عهد سالم الفلاحات.

وفي ظل اشتداد الأزمة عقد لقاء بين وفد من الحركة الإسلامية مع الحكومة، بناءً على طلبها وصدر بيان بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ بحضور تسعة من الإخوان استخدم كقميص عثمان للنيل من قيادة الجماعة، وفُسّر البيان على غير الوجه الذي قصد منه. ويستغرب كثير من الإخوان الهجمة عليه حيث طلبوا الاطلاع عليه بعد عشر سنين من صدوره، ويحارون في تفسير تلك الحملة!!

(١) محمد الذهبي الآن سجين في سجن سواقة بعدة تهم.

ووزع تعليق متحامل ظالم عليه في عدة صفحات، يحاكم النيات في معظمه على قواعد الإخوان، لايخطّىء التصرف فقط بل ويتهم النيات، واستُخدم في كل انتخابات داخلية تالية، كمادة للدعاية المضادة وحتى الأمس القريب، إضافة لما سبق ذكره من اتهامات مزعومة يتم استدعاؤها ونشرها في صف بريء نظيف، قد لا يلام بعض الشباب بتصديق التهم، لأن احدهم لن يتصور أنّ أخاً كبيراً يمكن أن يذكر روايات اتهامية أو انطباعية أو استنتاجية في أحسن الأحوال، وهي غير صحيحة بحق إخوانه في القيادة، ويرويها كأنها حقائق.

قراءة بعض المحللين السياسيين والكتّاب لما يجري في الجماعة

كتب بعض المحللين السياسيين قراءاتهم لوضع الإخوان في المرحلة القادمة ومنهم أ. ياسر أبو هلالة الذي كتب تحت عنوان «هل يعاقب سالم الفلاحات مرتين؟» بتاريخ ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٨ جاء فيه:-

تزداد الأوراق اختلاطا مع اقتراب موعد انعقاد مجلس شورى الإخوان المسلمين، وتصعد وتهبط مؤشرات التفاؤل والتشاؤم بشكل مضطرب، فالحوارات المعمقة التي جرت بين تيارات الجماعة بدا وكأنها قربتها من بعضها؛ فلا توجد خلافات فكرية وسياسية حادة بقدر ما توجد خلافات «شخصية». وتجنباً لـ«الكولسة» والاستقطاب عمد عقلاء الجماعة إلى حوارات مفتوحة غير رسمية وشكلت لجنة للتوصل إلى توافقات.

عاندت الرياح شراع التوافق، وعصفت به باتجاه استقطاب حاد. هكذا تبدو آخر صورة. فبدل أن يكون المراقب العام سالم الفلاحات عنوان التوافق، غدا بنظر مؤثرين في «التيار الرابع»[1] عقبة في وجهه. وصار الثابت الوحيد إقصاءه واستبداله بأي اسم آخر!

وهو ما يلاقي قبولاً لدى الفلاحات نفسه، الذي تكسرت نصال الحكومات على نصال ذوي القربى في استهدافه، وسيكون أول من يطيع للقيادة التي ستتخذ القرارات الجريئة التي عجز عنها!!

يرفض أنصار الفلاحات ابتعاده أو إبعاده عن موقع المراقب، لجملة أسباب، أبرزها:ـ

أخلاقي؛ فهم يرفضون أن يعاقب مرتين، مرة من الحكومة التي وجهت نصالها إليه في حل جمعية المركز الإسلامي، والانتخابات البلدية، والانتخابات النيابية.. ومرة من ذوي القربي الذين عملوا على حل مجلس الشورى والإطاحة في القيادة بعد الانتخابات. مع أنه بموجب صلاحيته كان قادراً على رفع الجلسة وعدم حل المجلس. لكنه بشخصيته النظامية جار على نفسه وانتصر للمؤسسة

---

(١) التيار الرابع في التصنيفات غير الدقيقة،يقصد الإخوة المحسوبين على حماس.

التي يقودها.

وعليه اعتذر أشخاص مثل الدكتور عبد اللطيف عربيات أو جميل أبو بكر وغيرهما أن يكونوا بدلاء عنه، خصوصا أن استهدافه يتوازى مع الدفاع عمن ارتكبوا مخالفات سياسية وتنظيمية واضحة في الانتخابات النيابية، وصدرت بحقهم عقوبات من المحاكم. على خلاف الفلاحات الذي أخذ مسافة واحدة من المراقب العام السابق عبد المجيد الذنيبات وأمين عام جبهة العمل الإسلامي زكي سعد بني ارشيد. ورفض الدخول بأي مساومات أو مناورات تتعلق بالمحاكمات تجاه أي طرف. ترسيخا للمؤسسية التي خسرته داخليا.

وما يثير الاستغراب، أن الجماعة بقيادة الفلاحات دفعت كلفة انتخاب زكي بني ارشيد، وتحدت الرسائل الواضحة من الدولة التي طالبت بعدم انتخابه، مع أنها كانت تستطيع استبداله بأمين عام آخر يتوافق معها، أو على الأقل تقول ما يقال اليوم «اختاروا أي شخص غير زكي»، حرصاً على مصلحة الجماعة ووقاية من الاستهداف، لا تنفيساً لضغائن وأحقاد.

يحذر المشفقون على الجماعة من الوقوع في فخ «الأحقاد وشهوة الانتقام»، كمن زين له سوء عمله فرآه حسناً. وكثيراً ما يعمي الغل في القلوب عن اتخاذ القرارات الصحيحة. ولا يملك أحد المشفقين غير الدعاء «ربنا ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا». في محاولة تفسير الموقف «الطارئ والحدي الإقصائي» تجاه الفلاحات. وهو ما يعزز نظرية المؤامرة بوجود «إشارات» رسمية لا تريد الفلاحات. ومن مصلحتها وجود قيادة «مكشوفة» يسهل ضربها.

همام سعيد، هو الاسم الوحيد الذي يتردد بديلاً للفلاحات. وانتخابه سيكون ذروة المواجهة مع الدولة[1] وستكون الجماعة «مكشوفة» تماما. فقلة من يستطيعون الدفاع عن «اعتداله». وقبل خمس سنوات (لم يكن سالم الفلاحات مراقباً عاماً!) كتبتُ عن انسحابه (يعني د. همام) من مهرجان جماهيري للجماعة دعماً للانتفاضة احتجاجاً على ما اعتقد أنه موسيقى في الأناشيد الوطنية.

لن تشهد الجماعة انشقاقات في ظل همام سعيد، فهو قائد مخضرم داخلياً، ونائب لأكثر من دورة. وعمل مدرساً في كلية الشريعة ومستشاراً شرعياً للمستشفى الإسلامي. وعلى تشدده الفكري يظل شخصية مرنة تتقن المناورة وتفهم حدود اللعبة السياسية. عندما قاد الجماعة في فترة (١٩٨٦ إلى ١٩٩٠) مع محمد أبو فارس وداود قوجق وإبراهيم خريسات، كان يستطيع المشاركة في أحداث نيسان ١٩٨٩ لكن الجماعة أحجمت ونكصت، حرصاً على علاقتها بالدولة، وعندما آن أوان قطف

(١) انظر هذه القراءة المبكرة.

الثمار في الانتخابات رشحت الجماعة عدداً قليلاً مع أنها كانت تستطيع أن ترشح خمسين ويفوزون. واستكمالا للمرونة، منحت القيادة الصقورية الثقة لحكومة بدران من دون أن تشارك فيها التزاما بالشروط التي وافق عليها.

من يقرأ تاريخ الجماعة يستغرب هذه الحملة على الفلاحات والإصرار على تغييره، فهو إن أخطأ جدلاً / فلم يعطَ فرصته في القيادة (أقل من عامين). ومع ذلك كان في قراراته نزيهاً ومتوازناً في أخطر مرحلة عاشتها الجماعة. في المقابل صبرت الجماعة على الذنيبات ثلاث دورات. وصبرت على محمد عبد الرحمن خليفة أكثر من أربعة عقود. وفي الأقطار الأخرى لا تشهد الجماعة تغييراً بهذا الشكل.

لم تحسم الانتخابات بعد، ومجلس الشورى في النهاية سيد نفسه، وكل عضو يستشعر ثقل الأمانة وخطورة المرحلة. وفي جماعة قامت على الإخوة وقيم الإيمان يظل العامل الأخلاقي حاسما. وأن عاقبت الجماعة سالم الفلاحات مرتين فمن الواضح أن هذا العامل فقد دوره. وما يتمناه محبوا الجماعة ألا تعاني من «أزمة أخلاق بعد أزمة السياسة».

انتخاب قيادة جديدة ٢/ ٥/ ٢٠٠٨

وفي هذه الأجواء الآنفة الذكر، وبعد تسويق الخسارة في مجلس النواب على أنها تقصير من المكتب التنفيذي، بحيث اعتبر حل مجلس الشورى عقوبةً للمكتب السابق ورئيسه سالم الفلاحات، وتم استدعاء السلبيات الحقيقية والموهومة المحفوظة في الذاكرة، ونشرها في قواعد الإخوان، جرت الانتخابات الداخلية للجماعة، واختار مجلس شورى الجماعة د. همام سعيد مراقباً عاماً للجماعة وتم التوافق على أعضاء المكتب وبقية المواقع القيادية نظراًللموقف الذي ترتب على هذه النتيجة، وتشكل المكتب بالإضافة إلى المراقب العام من د.عبد الحميد القضاة نائبا له، جميل أبو بكر، د. رحيل غرايبة، سعادة سعادات، أحمد الكفاوين، ممدوح المحيسن، كاظم عايش، زياد ميتاني، أعضاء في المكتب التنفيذي.

كما تمت تزكية الدكتور عبد اللطيف عربيات،رئيساً لمجلس الشورى، وكذلك بقية أعضاء مكتب المجلس.

وإن كان الأخ مراد العضايلة قد اقتحم جلسة التوافق، وخاطب الدكتور همام قائلاً:- من فوضك بهذا التفاهم؟، سامحه الله وهو من أبرز من يشار إليه بالتدخل في الانتخابات الداخلية في الحركة الإسلامية.

وبانتخاب د. همام سعيد يكون خامس مراقب عام للجماعة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، حيث تَعاقَب على قيادة الإخوان خلال ثلاثة وستين عاما أربع شخصيات هم: الشيخ عبد اللطيف أبو قورة رحمه الله، الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفة رحمه الله، الأستاذ عبد المجيد الذنيبات والأستاذ سالم الفلاحات والدكتور همام سعيد.

تحليل نتائج الانتخابات الداخلية

تناول عدد من المحللين السياسيين والكتاب نتائج الانتخابات الإخوانية بالدراسة والتحليل.

ومنها مقال بتاريخ ٤/ ٥/ ٢٠٠٨م - «سالم الفلاحات فارس لن يترجل للدكتور محمد أبو رمان» حيث قال:-

انتهت مرحلة الانتخابات الإخوانية الداخلية باستدراك فوري من خلال اختيار مكتب تنفيذي يتشكل من رموز جناح الحمائم والوسط، لقطع الطريق سريعاً أمام أية «رسالة» يمكن أن تصل إلى الطرف الآخر، حول نوايا الجماعة في المرحلة القادمة.

الانتخابات الإخوانية، برهنت على «ديمقراطية داخلية» حقيقية، وشهدت تنافساً شديداً وانتهت بتداول سلطة يحسب للجماعة في ظل غياب الحد الأدنى من الديمقراطية العربية، لكن هذا لا ينفي أنّ الانتخابات الأخيرة شهدت -أيضاً- خروجاً غير مسبوق على كافة أعراف الجماعة وتقاليدها، جرى خلاله القيام بعملية تشويه كبيرة للتيار المعتدل، وتحديداً لشخصية المراقب العام، سالم الفلاحات.

صحيح أنّ الجماعة شهدت سابقاً مراحل مشابهة جرى فيها تشويه القيادة وقاد «بعض» أطراف المعادلة الإخوانية المعروفين حملة إعلامية ضد نائب المراقب العام السابق، عماد أبو دية، ما حدا بالأخير إلى اعتزال العمل القيادي الإخواني، مفضلاً الحفاظ على صورة الجماعة إعلامياً، تجنباً للانزلاق إلى الوسائل التي لجأ إليها الطرف الآخر. إلاّ أنّ الحملة الأخيرة وعملية التعبئة الداخلية التي تمت ضد الفلاحات ورفاقه تجاوزت كافة «الخطوط الحمراء» الإخوانية، بالتزامن مع محاولات هذا التيار إيجاد أفق لتجنب الأزمة مع الدولة.

رحم الله الأيام الماضية! لكن «ما في الرجال يقال». فليس عدلاً أن يكون الفلاحات «كبش فداء»، لمرحلة قام فيها بالعبء الأكبر للحفاظ على «النموذج الأردني». وإذا كانت السياسات الرسمية ساهمت في إضعاف الجناح الوسطي في الجماعة، فإنّ التيار الآخر لعب الدور الأكبر في

تأجيج غضب «القواعد المحبطة» من الأزمة مع الدولة، وبدلاً من تقدير الدور الرجولي والبنّاء الذي قام به جناح الوسط والحمائم قام التيار المتشدد بخلق شرخ كبير في الثقة بين القواعد والقيادة.

من يعرف الفلاحات يدرك تماماً كم هو حجم الظلم والجور الذي وقع على الرجل! فقد اكتوى بنار الأزمة مع الدولة، وفي الوقت نفسه نال هجوماً واسعاً وشرساً من قبل أفراد من (التيار الرابع) والصقور، الذين لم يتوانوا للحظة، ولم يقفوا مع أنفسهم قليلاً، قبل أن يدشنوا حملة داخلية وإعلامية موتورة ضد الرجل ومعه النخبة العقلانية في الجماعة!

لن ننبش في «أوجاع المرحلة السابقة»، ولعلّ الجماعة تفتح صفحة جديدة، بعد أن اكتشف التيار المتشدد خلال أربع وعشرين ساعة فقط أن خطابه (وما رافقه من اتهامات وتسريبات) هو خطاب غير واقعي وسيؤدي بالجماعة إلى الهاوية، فسارع بعد ليلة الأربعاء العاصفة، وعلى إثر انتخاب المراقب العام إلى الجناح الآخر ليتنازل عن أغلبية المكتب التنفيذي، ويبقي على حضور النخبة المعتدلة والعقلانية للقيام بدور «مانعة الصواعق» و«صمام الأمان» في العلاقة مع الدولة.

يكمن السبب الرئيس لغضب «بعض» قيادات التيار الرابع على (الفلاحات)، وفقاً لمصادر داخل الجماعة، أنه أصرّ على إجراء المحاكمات التنظيمية بحق بني ارشيد ود. محمد أبو فارس وغيرهم ممن ترى قيادة الجماعة (السابقة) «أنهم قاموا بدور سلبي في حملة الجماعة في الانتخابات النيابية»، فساهموا بتثبيط القواعد والأنصار والإضرار بشعبية الجماعة وجماهيريتها.

يلوم أحد «الإخوان» الفلاحات معتبراً أنه «اصطف ضد التيار الرابع»[1]. بينما يرى آخر مقربٌ من الجماعة، ممن كان يدفع باتجاه التوفيق في الأيام الأخيرة، بأنّه «على الرغم من صلابة الفلاحات وعدم تنازله في مسألة المحاكمات، فإنّ ذلك أثبت مصداقية الرجل وقوته على النقيض مما كان يقال عنه».

أعتقد أن الجماعة وقواعدها أدركوا مباشرة – بعد الانتخابات– أنّ الفلاحات قائد تاريخي يمتلك رؤية عميقة، على خلاف الحملة التي قامت عليه. وإنصاف شخصيات وطنية كالفلاحات، وقبله عماد أبو دية، سيأتي ولكن بأثر رجعي، ليس من قبل الجماعة فقط، بل من قبل الوسط السياسي والإعلامي.

وكتب أ. ياسر أبو هلالة المقال التالي بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨ م بعنوان: «مخيم دبين في عيون بريئة» حيث قال:-

---

(١) اللهم اجعلني خيرا مما يظنون واغفر لي ما لايعلمون.

من أجل ما كتب في الصحافة الأردنية مقالة إبراهيم غرايبة «الفلاحات يتولى إلى الظل». ولم يشوه المقالة غير بعض التعليقات السطحية التي لم ترتق إلى هذا المستوى من الكتابة الإبداعية. فهي ليست تصريحاً لناطق باسم حكومة أو حزب يحدد موقفاً من قضية أو حدث. ولا استعراضاً لمهارات الكاتب في التحليل الاستراتيجي للتحولات في المنطقة والعالم. هي لوحة أدبية مغرقة في الخصوصية التقطت لحظة تحول كبير، تجاوزت آثارها حدود «مخيم دبين» الإخواني.

تشي اللوحات بالأفكار والمواقف والمعلومات وتطلق العنان لعين الرائي ليشاهدها بطريقته، فترسم مخيلته لوحة أخرى قد لا تكون لها علاقة بريشة الرسام الأول. وكذا الإشعار والقصص والروايات. أما الجداول الصماء فلا علاقة لها بالجمال، أول شروط الكتابة الناجحة.

هل في ذلك تضليل للقارئ؟ قطعاً لا، بل إثراء لمخيلته، فلا تُفهم الصحوة الإسلامية من خلال «تضليل» المسوح والدراسات الجافة. تفهم عندما توضع في سياقها الإنساني. وهو سياق لا يخضع لحساب الآلات، فالمصنع الإخواني لا يُخَرِّج علب سردين متشابهة لا تختلف إلا بتاريخ الصنع، وإنما (بشر) يختلفون، بناء على فرادة كل كائن بشري، وبناء على تنوع الظروف والتجارب والخبرات.

في اللوحة، عبدالله عزام. ألم يكن لهذا الشخص دور في تغيير العالم؟ هو من جاء بأسامة بن لادن إلى أفغانستان، وهو الذي ظل منفذو تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر يؤكدون سيرهم على دربه في وصاياهم.

خالد مشعل، ألم يكن له دور في تغيير المنطقة وهو يقود الحركة التي امتلكت قرار الحرب في زمن قرر فيه العالم السلم. ألم يجتمع العالم بأسره في شرم الشيخ بعد التفجيرات الصاعقة التي هزت إسرائيل. ماذا كان المسؤول الأول في حركة حماس وصاحب القرار السياسي والعسكري فيها عام ٧٦، يقول «إبراهيم غرايبة» أحدهم قيل إن اسمه علي خطب بنا لصلاة الجمعة، وبعد عشر سنوات جاء شاب لزيارتي في اليوم الثاني لزواجي في الفندق الذي أقيم فيه في الشارقة، وقال لي إن اسمه أبو الوليد، كان هو «علي»، تحدثنا معاً حتى الفجر، وبعد أيام عندما اتصلت به في بيته في الكويت ردت زوجته وقالت إن «خالد» في بيت(أبو هيثم) وأعطتني رقم تلفون أبو الهيثم (يحيى شقرة) لأجده هناك، وعرفت أن (أبو الوليد) هو خالد عبد الرحيم والذي صار فيما بعد خالد مشعل، لم نكن أبداً نتقن الأسماء المستعارة ولا نفعتنا كل محاضرات السرية والكتمان».

أحمد قطيش، الذي قاد تحول الحركة الإسلامية باتجاه المشاركة السياسية عقب انتخابات ١٩٨٩، وعاجله السرطان ليفتقد الأردن والحركة الإسلامية، قيادياً عز نظيره حكمة واقتداراً

ونزاهة واستقامة.

عبد الرزاق طبيشات، من رئيس بلدية إربد الإخوان إلى وزير مخضرم ونائب لدورات.

أما عنوان المقال سالم الفلاحات الذي تولى إلى الظل. فهو إشادة مشروعة بشخصية قيادية قدمت نموذجاً في الصفاء والاستقامة، آثر «جمال الدعوة وسرابها» على ورود المياه العكرة.

في المقال أسماء أخرى من إنتاج المصنع الإخواني، وهي ليست علب سردين متشابهة. ورسم «بروفايل» سريع لها ليس تصنيفاً صارماً على قاعدة مع وضد، وإنما تخيلها بريشة فنان له ذاتيته وانحيازاته.

في ذلك الصيف عام ١٩٧٦ كنت في دبين طفلاً في السابعة، يشاهد مع أقرانه الصغار أولئك الكبار بعيون بريئة. فالآباء الشباب كانوا يريدون لأطفالهم أن ينشأوا على ذات الفكرة وأن يشاركوهم تغيير العالم. لم أمتلك في تلك السن ذاكرة إبراهيم غرايبة، إلا أن في أطياف الطفولة أشجار دبين السامقة، وأصوات القرآن والمأثورات في أوراد الصباح والمساء. أصعب ما في المخيم الصحو فجرا، والذهاب لعين الماء (على الأرجح أنها جفت اليوم).

من أجمل ما في الذاكرة الأناشيد العذبة

فـــؤادي يحـــس وعقـــلي يعـــي ... وروحـــي تثـــور وعلمـــي معـــي

وفي عزمـــاتي عنـــاد الجهـــاد ... أراه يقينـــاً ولا أدّعـــي

كان المنشد سورياً، ولا أعرف مصيره، هل قضى في مواجهات حلب أم حماة أم سجن تدمر أم بنى ثروة في الخليج أو أوروبا. إلا أن ما أستبعده تماماً أن يكون قادرا على الاتصال بخالد مشعل المقيم في دمشق.. كم تغير العالم.

وكتب د. ارحيل غرايبة تحت عنوان: «سالم الفلاحات قائد يستحق الإنصاف» بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٨م:-

قائد كبير، مديد القامة، عظيم الصمت، مثالي النزعة، يحب الاستقامة، تربى في محضن الدعوة منذ طفولته، وترعرع على أرض مادبا التي أنجبت القائد الفذ أحمد قطيش الأزايدة (رحمه الله)، الذي تكاد ترى ملامحه في الشيخ سالم الفلاحات، الذي يستحوذ عليه مفهوم الإسلام الواسع الذي يتسع لكل البشرية، فلا يجد حرجاً في تلبية دعوة رجال الدين المسيحي، أو التعاون في صياغة وحدة وطنية تكون عصية على الفتنة وعصية على التعصب المقيت، فضلاً عن التنسيق مع المخالفين في الرأي

والمنهج، ومع كل العاملين في حقل الدعوة الإسلامية.

الشيخ سالم بطبيعته ينفر من الخلاف ولا يحب المناكفة، ولا يجيد المراوغة أو المكر، أو اللعب على أكثر من حبل، يستمع لمحدثه بإنصات، ويميل دائماً إلى تصديق الناس وعدم تكذيبهم، جرياً على منهج (ضرورة أخذ الناس على ظاهرهم وعدم البحث عن بواطنهم)، ويجور على نفسه لدرجة المبالغة من أجل وحدة الصف وعدم إثارة الفتنة، ولا يجد حرجا في تنفيذ قرار الدعوة المؤسسي حتى لو كان مخالفاً لرأيه الشخصي، لأن ذلك من مسلمات البيعة التي تربى عليها كل فرد في هذه الدعوة، ويشغله دائما هم الأمة الكبير، ويتغاضى عن سفاسف الأمور وتوافهها، ويرى أن الانشغال بها يضيع بركة العمر ويهدر الوقت.

لقد دفع بالشيخ سالم إلى قمة الهرم في وقت عصيب وحرج، اشتدت فيه العواصف والمحن، واشتدت الحملة الخارجية على الجماعة وبلغت الذروة، من حيث اشتعال الأزمات وتضييق الخناق على الجماعة ومؤسساتها، وتجفيف منابعها وتعطيل أثرها، ولكن ذلك لم ينل من عزيمته ولم يفت في عضده، ولكنه ضاق صدره بالتحدي الداخلي الذي يصل إلى حد الفتنة، من حيث تمزيق الصف، ونشر الإشاعات والأراجيف، ونقل الحقائق المبتورة، والتسريب إلى الصحافة بطريقة ظالمة، وأصبحت الصحافة الموجهة مصدر توجيه وتعبئة مغلوطة للصف والشباب، مما يزيد من حلقة الشرخ وعمق الجرح، وإيقاد النار تحت مرجل الفتنة.

وعندما تثور الفتنة، ينعدم الإصغاء إلى صوت الحكمة، ويكثر اللغط واللجج والخصومة، ويصبح الحليم حيراناً، ويقل دور الكبار، فلم يسلم الخليفة الراشد الثالث عثمان (رضي الله عنه) ذو النورين، الذي تستحي منه الملائكة، وصاحب جيش العسرة، الذي لا يضره ما أصابه بعد ذلك، ولكن الرعاع استطاعوا تشويه سمعته وإثارة النقمة ضده حتى أدى إلى مقتله شهيداً (رضي الله عنه)، واستمرت الفتنة حتى نالت من سيدنا علي (رضي الله عنه) الذي تربى في بيت النبوة على الصدق والأمانة والطهر، والاستقامة والنبل والشجاعة، حتى أصبح مفتاحاً لمدينة العلم ومصدراً للحكمة، إلا انه كان ضحية لتفرق الصف، وشق عصا الطاعة، وانقسام الأمة، حتى قتل مغدوراً شهيداً في محرابه (رضي الله عنه).

هكذا هي الفتنة، يحسن صناعها عدّ المثالب، وإظهار النواقص والعيوب، وتعمى أبصارهم عن رؤية الحسنات وعد الإنجازات، وينعدم لديهم الإنصاف وتقوى شهوة الانتقام.

لم يكمل سالم الفلاحات ستتين من عمر ولايته، ولم يستطع فيها أن يلتقط أنفاسه، فقد كان محظوظاً بمواجهة الأزمات منذ الأيام الأولى، فالقضية الأولى التي عرفت باسم (أسلحة حماس) ثم

مصادرة (جمعية المركز الإسلامي الخيرية)، ثم اعتقال النواب الأربعة الذين شاركوا في عزاء عشيرة (الزرقاوي) ثم الانتخابات البلدية، ثم الانتخابات النيابية، مع الأزمات والتوتر على الحدود ومناطق الجوار، وبخاصة ما حدث في غزة من قتال وحصار وفتنة، وكل ذلك له آثاره وانعكاساته، ومع ذلك لم يغفل الشيخ عن ضرورة تحقيق بعض الإنجازات الداخلية التي أسهمت في تطوير مؤسسية الجماعة، وإدخال تعديلات جوهرية على القانون الأساسي لم تستطع الجماعة الوصول إليها منذ أكثر من عشرين عاماً.

أ- فقد تم إقرار مبدأ (الفصل بين السلطات)، وتم إيجاد رئاسة مستقلة لمجلس شورى الجماعة، مستقلة عن سلطات المراقب العام، وتم اختيار المحاكم المستقلة بالانتخاب بعيداً عن تدخل المكتب التنفيذي.

ب- كما تم إقرار (تداول المسؤولية)، بحيث لا يجوز للمراقب العام الاستمرار في قيادة الجماعة لأكثر من دورتين متتاليتين، مدة كل دورة أربع سنوات.

ت- كما تم إقرار مبدأ إداري جديد، هو أن يختار المراقب العام المنتخب فريقه التنفيذي ثم يعرضه على مجلس الشورى من أجل أخذ الموافقة.

- وإذا كانت الأفكار والمذاهب باقية ويذهب الأشخاص، فقد ورّث الشيخ سالم الفلاحات مبادئ وأفكارا ثمينة وعلى غاية من الأهمية، وما كان لها أن تتم الا بالتوافق والقدرة على جمع الصف.

- إن ما تم في صفوف الجماعة مؤخراً (فتنة) وقى الله الجماعة شرها، ولكنها يجب أن تبقى محلاً للعظة والدرس والتقويم، فقد أطيح بالشيخ سالم الفلاحات في ظل فتنة حقيقية، لها أسبابها وعواملها وبيئتها، التي ما تزال باقية، وربما تطل برأسها في أي وقت.(١)

- لقد كان الشيخ سالم الفلاحات ضحية مثاليته، وضحية تواضعه لإخوانه، وضحية التسامي على الشؤون الشخصية والمسائل الشخصية، والمسائل الصغيرة، وكان ضحية تعامله بمبدأ المروءة والرجولة، التي أصبحت عملة غير قابلة للصرف في هذا الزمن الرديء.

- وما هو جدير بالملاحظة أن الأستاذ سالم الفلاحات هو الذي أسهم شخصياً بالتوافق الذي ظهر في الانتخابات الأخيرة، وأنقذ الجماعة متحاملاً على جراحه، في سبيل وحدة الجماعة وإنقاذها. انتهى

---

(١) انظر هذا التخوف المبكر.

رسالة جوابية من الأخ سعود أبو محفوظ

وجَّهتُ رسالة خاصة للأستاذ سعود عندما تغيب عن اجتماعات المكتب التنفيذي أذكره بدوره ومسؤوليته، لكنه لم يجب عليها إلا بعد عودته من السفر، وإجراء الانتخابات وإعلان نتائجها بأسبوع كامل وكان قد غادر الأردن قبل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧م وهي فترة الدعاية الانتخابية.

وقد أرسل لي هذه الرسالة:

فضيلة الأخ الحبيب الأستاذ سالم الفلاحات حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله الذي اختارنا لخدمة دينه واصطفانا لرفع راية دعوته وهنيئاً لنا أن نكون أصحاب القرار في هذه الجماعة الرحمانية الربانية وقدمنا لريادة هذا الصف المستقيم والرهط القويم.

يا أخي لقد تشرفت بتلبية دعوتكم يوم الأحد الماضي، وسعدت بالجلوس معكم، فانتم قوم كرماء وإخوة أعزاء تُؤلفون وتَألفون، العيش معكم رغد، والتعايش معكم سعد، ولم أجد فيكم على المدى إلا الكمالات، ولم ألمس إلا المكرمات وهذا ما وجدته أصيلا في جمعكم مذ عرفتكم فرادى، وتعالى ذلك أثناء العمل بمعيتكم، نعم نختلف في الرأي وأحيانا في الرؤية لكن لا نختلف على فضلكم يا شيخنا وكبيرنا وقائدنا: لكم أسفت أمس ليلاً عندما وصلت البيت في تمام الحادية عشرة واستلمت رسالتكم الكريمة المؤرخة بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٧ واطلعت عليها فوجدتها تنبض بصميم روحيتكم الصافية، رقيقة رفيقة حلوة عذبة في لغتها وخطابها في انسيابها فأسفت أن لم تصلني إلا متأخرة وأسفت أكثر أنني لم أرد عليها وكانت وصلتني رسالة كريمة سابقة فيها بعض القسوة فآثرتُ عدم الرد عليها حفظا لقدركم وعرفانا بمقامكم ومقدرا لحالة الضغط الهائل الذي تعانون منه بسبب كدر المرحلة وتكالب المكر النازل على الدعوة.

يا سيدي: أرسل إليك هذه الكلمات ليس للمجاملة فمكانتك عندي أكبر من كل الكلمات، ولكنها صرخة وفاء لأهل الجميل الذين بادروا بالخطاب، وأصدقك القول أنه ليس في نفسي شيء مما تظن، لكنني استنكفت عن الاستمرار لأن طبيعة رَدّك عليّ في الجلسة إياها في بعض الكلمات التي أوحت إلي بأنك غير مرتاح في أقل تقدير لمجمل مساري معكم، علما بأن الكلمات قليلة وجارحة لا لشخصي إنما لدوري فآثرت أن انسجم مع نفسي، وأُخلي موقعي تيسيراً عليك وخدمة لدورك، فالصغير ينبغي أن يتوارى دوره أمام الدور الأكبر حتى تستقيم الأمور.

أبداً أبداً أبداً، لم أشعر بإثم لانكماشي، وفقداني لدوري الذي هو سر حياتي، وأنت تعلم مقدار معاناة مثلي عندما يلجم نفسه عن المشاركة في الحملات الانتخابية التي يهواها، ولكن حرصا على سير الجماعة بفهم واحد واجتهاد موحد،رأيت أن أتنحى مختاراً مطمئناً راضياً مرضياً، لأنني بذلت الوسع والطاقة وأخلصت في التعايش والخضوع والانقياد والاندفاع مع خياركم ومساركم، مع أني عنه لست راض، والله لم أتفاجأ بالنتيجة (١)، لان الإخوة لم يُحْكِموا القائمة وكانت تنقص بعضهم الخبرة الكافية من الاختيار والتوزيع والموازنة والمناورة والوعي باتجاهات الرأي العام ناهيك عن أشياء أخرى كثيرة ومع ذلك سايرت واندمجت في مسار إنجاح الكتلة وليس استنكافي بسبب الكتلة أبداً إنما جاء الأمر لاحقاً، وكما تعلم فوضعي يختلف عن سواي.

يا أبا هشام الحبيب: إنَّ فيك من الصفات الحميدة والمواصفات المجيدة والتوجهات الرشيدة، ما يدعوني للخجل منك، لكن هناك بعض الأمور البسيطة التي تلجمني عن مفاتحتك بكل شيء، وحاولت ذلك أكثر من مرة، فتحفظت مراراً لكي لا أكون ثقيلا عليك، وكان همي على الدوام أن تبقى الأب للجميع، عاليا شامخا ترفرف بعيدا عن أوضار التفاصيل وتفاصيل التفاصيل مما لا يليق بمقامك، ولا يجوز لمثل قدرك، فدعوتنا أحوج ما تكون لمثلك تقوى وورعا وأصالة وتأصيلاً، لكن الضغوط من حولك، والضغوط عليك من البعض وحرصك على النهوض أدى إلى وجود فجوة /ولو بسيطة/، بينك وبين بعض فعاليات التنظيم، فإذا كان طويل اللسان مثلي، يتحرج عن مفاتحتك بما فيه الصالح العام والنفع الخالص للدعوة، فكيف بالآخرين؟ فأنت ترأس تنظيماً من صفوة الصفوة، وتقود نفوسا أبية التأمت من كافة الألوان والأفهام والاجتهادات، في بوتقة الدعوة، وأنت الناظم لها جميعاً والعنوان لهم أجمعين، فالموازنة الموازنة يا أبا هشام، ولكم خذلني تَعالِي الحبيب الغالي أبو عباد *(جميل/أبو بكر)* عن أن تكون الأمور على السكة بالضبط، حتى لا يستدرك احد على أحد، والله لقد تاقت نفسي للعمل في معيتكم، لكنني لست ميلاً طفيفاً، وكيلا خفيفا، وتقريعا لرفيق لكم ربط رباطه برباطكم، ولكن يبدو أن لا مكان لي في القيادة اليوم ولا غدا، لا ضير فأنا الجندي في الميدان، الذي لن يخذل الدعوة في العمل والقيادة بالنصيحة والصف بالتعديل بحسب ما يستطيع حتى يلقى الله مخلصا له الدين.

وفي الختام اعلم يا أبا هشام، أنني أصغر من أن يقدم للمراقب العام نصيحه وأن يضع بين يديه رأياً، ولكنها حالة أمل عشتها في هذه الدعوة، أشعر من خلالها بأنني فيها وهي مني، ولي وأنا لها، ومن أهلها وكبارها أهلي وقادتها رحمي وقائدها والدي مما يدعوني لأن أتكلم بتلقائية أحياناً

---

(١) أهي نتيجة الانتخابات النيابية التي اعترف بتزويرها الرئيس ومدير المخابرات محمد الذهبي!!

وبعفوية أحياناً، ولكن يبدو أن الحقل ليس على قدر البيدر، وعليه فانا آخر ما أخاطبك به هو أنه لديّ أمل في أن تفسح المجال للجميع أن يصارحوك وأن تكثر الخطى لمن خالفوك، وأن تتوازن كاملاً مع من رافقوك لأنني ولأول مرة في حياتي، أخشى من أن أبوح حتى لمثل فضلك، لما في نفسي خشية على نفسه أو نفسي. [1]

حفظك الله سالما فالحا غانما، كما عهدتَك الدعوةُ عَبر عقود، وبارك الله في جهودك الدؤوبة لحفظ خط الدعوة سليماً معافى من كل تأثير، وأعانك على جمع القلوب وتطييب النفوس وجبر الخواطر والسير بهذا الصف العظيم إلى غاياته الاعظم في خدمة المجتمع والوطن والامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته أخوكم أبو حبيب (سعود أبو محفوظ) ٢٧-١١-٢٠٠٧

وكتب الأخ د. إبراهيم المنسي [2] كلمة ونشرها على صفحته بعنوان: «دورة حياة الأخ المسلم والشيخ الفلاحات» بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠١٤، هذا نصها:-

قاد الشيخ سالم الفلاحات جماعة الإخوان المسلمين مراقباً عاماً لسنتين ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ومعلوم أن فترة الولاية لهذا الموقع الرفيع أربعة أعوام، حيث عاشت الدعوة في تلك الفترة منعطفات حادة دفعت الجماعة عبر مجلس الشورى صاحب الولاية الأعلى لحل نفسه مما ترتب على هذا الحل إنهاء ولاية المكتب التنفيذي للجماعة، وإجراء انتخابات مبكرة أدت نتائجها لتسلم القيادة الدكتور همام سعيد.

استشرى الإعلام ساعتها على الجماعة، وأظهر المشهد بأنه خلافات حادة عصفت بالمكتب التنفيذي وصراع بين الصقور والحمائم والإطاحة بالرموز وما إلى ذلك من الأوصاف، وأصبح التلفزيون الأردني وجريدة الرأي وباقي الصحف اليومية عبر الصفحات الأولى تؤاجر لتوصيف المشهد على أنه أزمة راهن الكثير عليها بشق الصف الإخواني، وانبرى بعض من إعلام الجماعة للأسف ليتقاطع مع المؤاجرين عبر مقالات هنا وهناك وفتحت لهم صفحات الصحف اليومية، وظهور عبر الفضائيات العالمية وعلى رأسها قناة الجزيرة، ومارسوا ما يسمى بالتهوية على الجمر.

أبى الشيخ سالم الفلاحات أن يكون سبباً وسيفاً بيد خصوم الدعوة لتُضرب من خلاله، حيث أدرك الرجل أنه على ثغره وأبى أن يؤتين من قبله، وعلم أن هذه اللحظة قد يستثمرها البعض لتصفية الحسابات، وأبى أن يكون عنواناً للخدش.

---

(١) لا أدري يا أخي متى أغلقت الباب أو امتنعت عن سماع أي من إخواني الذين تشير اليهم.
(٢) عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي في ١٦/ ٨/ ٢٠١٤م.

بين الجندية والقيادة، والقيادة والجندية تكون حياة الأخ المسلم في دعوته، فمن أتقن الجندية يُدفع للقيادة دفعاً، ومن أتقن القيادة يحسن بعدها التحول إلى مرتبة الجندية، وقد اختبر الشيخ، فلم يعتزل العمل بعد قيادة الجماعة في عهد الدكتور همام سعيد، ورأيته مراراً يستجيب لتكاليف القيادة والتي يقر بشرعيتها ولم يناوئها، بالمقابل لم يتوقف عن نقدها حتى بأعلى درجات النقد لكن ضمن أطر الجماعة الشرعية وهذا يحسب للرجل، وأن دل ذلك فإنما يدل على صدق السر والسريرة، وحب الدعوة والحرص عليها ولا نزكي على الله أحداً. وإن الاستقواء على الدعوة بأدوات الخصم الإعلامية والجهوية من قبل بعض أبنائها أمر محزن وينم عن تسرع وتسارع وطوية ليست سوية، وأن الذين يصمدون أمام إغراءات الشاشات وتنفيس حظوظ النفوس في لحظة استعار المعركة وتهيؤ أرضية الفتنة، ويؤثرون الدعوة على الذوات ترفع لهم القبعات احتراماً وتقديراً وجلالاً... وأن أعظم شيم الكرام الوفاء... حيث يقول الشاعر:

إن الوفـــاء عـــلى الكـــريم فريـــضة ... واللـــؤم مقـــرون بـــذي الإخـــلاف

وتـــرى الكـــريمَ لمـــن يعـــاشر منـــصفاً ... وتـــرى اللئـــيمَ مجانـــبَ الإنـــصاف

بعض ردود الفِعل على مسيرة المكتب الجديد

رسائل موجهة للمكتب الجديد وللمراقب العام د. همام سعيد

(١) بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨ وهذا نصها:-

فضيلة المراقب العام حفظه الله

الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أسأل الله تعالى لكم التوفيق والسداد والرشاد وحسن الخاتمة

وبعد:

إخواني الكرام

التزمنا بهذه الدعوة المباركة ولم نكن نعرف إلاَّ لغة العطاء والبذل والعمل، بل والتفاني فيه، برغبة جامحة واندفاع شديد، وراحة تامة وانشراح صدر، ولم تكن لغة الأخذ واردة في مصطلحاتنا، ولا في قاموسنا وهكذا كنا جميعاً والحمد لله، مع ضيق ذات اليد يوم ذلك.

ثم تبدلت الظروف والأحوال والأوضاع والالتزامات فأصبح لزاماً على الجماعة أن تكفي

المتفرغين فيها كلياً أو جزئياً، ولا مؤاخذة في ذلك، بل ربما يكون من ضروريات العمل ولوازم الإنجاز، وهو منهج سلفي قويم.

إخواني الأعزاء

بعد مضي شهر كامل على انتخاباتنا الأخيرة، ومضيّ ستة أشهر متواصلة على معاناة الدعوة كل الدعوة بسبب اجتهاد بعضنا، بحل مجلس الشورى قبل أوانه، وفي وقت كان الأولى توجيه السهام فيه لمن يستحق من الخصوم والأعداء، واللوم للمقصرين عن نصرة إخوانهم في معترك الانتخابات النيابية مع الحكومة وأحلافها، بدلاً من أن توجه السهام إلى نحور أبناء الدعوة وقادتها الذين عملوا ما وسعهم العمل حتى مع موقف إخوانهم منهم في أصعب الظروف.

ولكن أمر الله لا رادّ له، والله وحده هو المتصف بكمال العدل يوم تقف الخلائق كلها في ساحة الحشر، حتى تقتص الشاة الجلحاء من الشاة القرناء.

والحمد لله رب العالمين فقد مضى شهر كامل واختارت الدعوة قيادتها، وأعانكم الله.

أما أنا فلم أزد على ما كان يجب أن يقوله كل من تربى في مدرسة الدعوة القديمة الأصيلة، وأعانني الله على نفسي وشيطاني وشياطين الإنس، وأسأل الله الثبات.

وإن كنت قد قرأت المشهد الآن بعد ما انجلى غبار السنتين الماضيتين، وانكشف لكل ذي بصيرة أن كل الضوضاء والضجيج والتشويش الذي تجرع المكتب السابق مرارته، وكل الحديث عن ضرورة التغيير في القيادة حتى لو كان بعد سنة وسبعة أشهر فقط من ولاية المكتب، كان هدفه وعلاجه الناجع هو رأس العبد الفقير، الذي يعلم أقرب الناس إليه أنه كان يفر من هذه المواقع ويعتبر العمل فيها تضحية واستجابة لحاجة الدعوة، ورد بعض الجميل لها ان كان البعض يراها مغنما.

ولو صارحني قادة حملة التغيير وفرسان الإقصاء، أن هذا هو الهدف، لاختصرت الطريق على الجماعة وخرجت بصورة تنفع الدعوة سيما ويعلم إخواني في المكتب، أنني عرضت عليهم بعد تزوير الانتخابات النيابية، أن أستقيل أنا شخصيا فقط احتجاجاً على تزوير الانتخابات، وهم شهود على ذلك وبهذا تكسب الجماعة وتخرج ببياض الوجه، لكنهم رفضوا ذلك.

ربما لأن الله يعلم ضعفي وقلة حيلتي، تكرّم علي بفضله ومَنّه، ورزقني الصبر والنطق بالحق، وبما يحفظ الجماعة ويغلق باباً كبيراً للفتنة، فتحه بعض الإخوان وطافوا على الإخوان من الشمال إلى الجنوب، حتى وصل الافتراء حد القول أن المراقب العام سلم جمعية المركزالإسلامي للحكومة.

نكاية بفلان وعلان، وحملة مشاعل هذه الافتراءات على مقربة منكم، وبعضهم أكيلكم وشريبكم وجليسكم تعرفونهم، فهل قلتم لهم في أنفسهم قولاً بليغاً.؟

وأسأل الله تعالى أن لا يتكرر هذا الحال وهو استهداف قائد الجماعة بشخصه قبل أن ينهي الحد الأدنى من دورته، وبعمر أقصر من عمر الحكومات الأردنية / محل النقد والتشهير/ لا لذنب أو خيانة للجماعة، وتفريط بحقها، أو تقصير أو قعود أو متاجرة.

أنها والله فتنة للدعوة وللشخص، استعنت بالله تعالى عليها، وأسأل الله إن أراد بعباده فتنة، أن يقبضني إليه غير مفتون.

وأداء للأمانة أقول لإخواني وقيادتي أنني خلال هذه الفترة التي أُعفيت منها، أسمع كلاماً كثيراً من البعض أخشى منه الفتنة على الجماعة لا قدّر الله وأحذر مِنْه وادعوا إلى تداركه.

وفي الوقت الذي لا أعفي نفسي من التصدي له ومنعه وتحجيمه، أنصح إخواني في المكتب أن يقطعوا الطريق على الفتنة ويسدوا منافذها، بالانحياز للجماعة واحترام نظامها العام، وتحقيق العدالة بسرعة في القضايا المرفوعة في المحاكم وغيرها، وعدم تصديق الافتراءات التي يطلقها البعض على الهدف من التغيير في القيادة، فالحق أحق أن يتبع، وما منا من هو فوق المساءلة، والنظام العام للجماعة، وهذا أمر لا يحتمل التأجيل والماطلة.

وحتى يطمئن جميع الإخوان أن قيادتهم الجديدة هي لهم جميعاً وليست لبعضهم على حساب البعض الآخر.

إخواني الكرام

وإني إذ أشكركم على هذا الشعور الأخوي المقدر، وأسأل الله لكم الأجر على اجتهادكم، أصارحكم أن هذا الموضوع ( ) هو في أدنى قائمة الاهتمام والألم وليس في مقدمتها، فالجرح الخارجي أعمق بكثير من الإشفاق على الجانب المعيشي، فالله تكفل برزق المقعدين وفاقدي البصر، والطير والنمل فكيف غيرهم، وأرجو أن أطمئن إخواني على هذا الجانب فأنا بخير والحمد لله.

ويشهد الله وحده أنه لولا الحفاظ على هيبة الجماعة ومكانتها وموقعها في قلوب الناس، لما تكلفت ما لا أستطيع، ولما أرهقت نفسي بكل ما يظهر للناس، وأسأل الله أن يمكنني أن أحافظ على عهد دعوتي منافحاً عنها حاملاً للوائها، مجتهداً أن أعطي الصورة التي تليق بها، وليس هذا تطوعاً مني وإنما واجب علي أسأل الله أن يمكنني من الوفاء به.

وأشكركم على قراركم وأرفق المبلغ المرسل إليَّ لينفق في ضروريات الجماعة، متمنياً لكم التوفيق، راجياً تثبيت هذا في محضر جلستكم وقراركم.

والله يحفظكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سالم الفلاحات

(٢) رسالة من الفريق المستقيل من المكتب التنفيذي بعد شهرين من تشكيله بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٤م إلى المرشد العام وهذا نصها:-

فضيلة المرشد العام الأستاذ محمد مهدي عاكف حفظه الله

أصحاب الفضيلة أعضاء مكتب الإرشاد حفظكم الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:-

بعد حل مجلس شورى الجماعة في بلاد الشام بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨ وما انتاب هذا الحل من مخالفات، حيث أن القرار تم بأغلبية صوت واحد فقط من الحاضرين في المجلس، وليس بأغلبية المجلس، كل هذا من جهة، ومن جهة أخرى شمل الحل المراقب العام للجماعة بالرغم أن قانون الجماعة يجعل ميزة خاصة للمراقب العام، حيث لا يعفى من موقعه قبل إتمام مدته إلا بقرار من ثلثي أعضاء المجلس، ومع ذلك فقد مرر المراقب العام السابق (سالم الفلاحات) هذه القرارات على ما شابها من مخالفات واضحة، وقَبل حل مجلس الشورى، وإجراء انتخابات للمكتب التنفيذي والمراقب العام.

ولم يستجب المراقب العام السابق (سالم الفلاحات لاعتراض الأخوين عضوي مكتب الإرشاد موفدي فضيلة المرشد العام، في زيارتهما للأردن بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠ على حل مجلس الشورى، واعتبار الإجراء غير قانوني ومخالف لكل القوانين والأنظمة المعمول بها في تنظيمات الجماعة في مختلف الأقطار.

وقد كان اجتهاد المراقب العام في حينه أن المحافظة على صف الجماعة وعدم إثارة الموضوع من جديد هو المصلحة الراجحة. حتى لو كان على حسابه هو والمكتب التنفيذي

وقد تبين خلال فترة الاستعداد لانتخابات أعضاء مجلس شورى الجماعة الجهد المحموم والنشاط غير العادي في التحشيد والزيارات واللقاءات وتشويه صورة المكتب التنفيذي واسترجاع كافة القرارات ومناقشتها وتخطيئها وتعميمها على أكثر من موقع إخواني، ورفع شعار ضرورة

التغيير، مع أن القيادة لم يمض على انتخابها سوى سنة ونصف فقط تقريبا.

كذلك تصنيف قيادات الإخوان إلى منبطحين وملتزمين، ومؤيدين لحماس والمقاومة ومعارضين معرقلين إلى نهاية المسلسل من الافتراءات، وفي هذه الأثناء تم إرسال وفود عديدة من شعب مختلفة لزيارة المراقب العام سالم الفلاحات في بيته أو في المكتب تشترك جميعاً في المطالبة بوقف المحاكمات المعروضة على المحاكم أو ترحيلها للمكتب القادم، وقام د. همام سعيد وعدد من الإخوان معه في إحدى المرات بهذه المحاولة، وكان ردالمراقب العام في حينه: أن القضاء ضمانة لسلامة الجماعة والشعور بالأمان لجميع أبنائها وهذا ما درجت عليه الجماعة منذ نشأتها، والتدخل في شؤون القضاء هدم لقيم سامية يجب المحافظة عليها، وهي أمانة في عنق القيادة ولا يسمح أن ينطبق علينا تحذير الرسول الله ﷺ (إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد).

ولعل المراقب العام السابق (سالم الفلاحات) والجماعة دفعت ثمن هذا الإصرار والثبات على الموقف من عدم تعطيل المحاكمات.

وبعد ذلك تمت الانتخابات وأفرزت النتائج التي اطلعتم عليها وكان المأمول أن تأتي هذه القيادة ببرنامج إصلاحي جديد،يعدّل الصورة التي كان ينتقدها على الملأ ويعبئ القواعد ضد القيادة السابقة، والغريب في الأمر أن المشروع العظيم تبين أنه لا يعدو تغيير شخص المراقب العام وأمين السر العام، فقط وتعطيل المحاكم وعدم السماح للعدالة بأن تأخذ مجراها بحق بعض الإخوان.

لقد كان رد الفعل الطبيعي، هو ترك الإخوان الذين خططوا وحشّدوا في الكواليس ونفذوا، ليقودوا الجماعة لوحدهم، ولتطبيق مشروعهم الإصلاحي، الذي يتحدثون عنه منذ فترة طويلة!! وليتحملوا مسؤولية قيادة الجماعة.

إلا أن الرأي الآخر كان هو الصبر على ما جرى، وعدم ترك الجماعة تلقى مصيرها، والوقوف موقف المتفرج، إنما المشاركة في المكتب التنفيذي، وهذا الخيار كان الأصعب وبخاصة على الإخوة الذي شاركوا بعد هذه المعاناة وهم:- د. ارحيل غرايبة، د. عبد الحميد القضاة، أ. أحمد كفاوين، أ. ممدوح المحيسن.

وكانت اجتماعات المكتب التنفيذي الجديد خلال شهر ونصف معاناة دائمة، حيث مارس المكتب ما ليس له بحق، فأعاق عمل المحاكم، ولم يقدم القضايا التي كانت منظورة في المحاكم السابقة للمحاكم الجديدة، رغم الإلحاح المستمر من طرفنا على رفع القضايا للمحاكم المختصة.

وبعد مزيد من المراجعات أدرج موضوع المحاكم على جدول العمل، وقد أصر المراقب العام على تحويلها لمجلس الشورى لينظر فيها، أو تأجيلها لمدة شهر إضافي والتصويت على هذه الاقتراحات، وكان رأينا أن هذه قضايا لا يصوت المكتب عليها وليس هذا من حقه، فالمحاكم مستقلة وليس للمكتب أن يعرقلها، مما أجبرنا على مغادرة الجلسة احتجاجاً على هذه الإجراءات التعسفية.

اتصل فضيلة المراقب العام وطلب لقاءً خاصاً بنا وتم هذا اللقاء بحضور أمين السر العام الأخ جميل أبو بكر وقد التزم المراقب العام بحل مختلف القضايا التي تتعلق بالمحاكم والتوافق على بديل الأخ المستقيل من المكتب وهو الأخ كاظم عايش وحل المشكلة مع الأمين العام للجبهة الأستاذ زكي بني ارشيد، وبناء عليه حضرنا اللقاء الثاني للمكتب يوم الأحد ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨ وكانت النقطة الأولى على جدول العمل، هي اللقاء المشار إليه، وأكّدنا على ما اتفق عليه مع المراقب العام بالأمس، ألا أنه تنصل من الاتفاق وقال: أنا لم التزم بشيء مطلقاً وأنكر كل ما تم خلال ثلاث ساعات في اللقاء، مما اضطرنا إلى ترك الجلسة ومغادرة المركز، وتعليق حضورنا لجلسات المكتب، وفي غيابنا قرر المكتب رفع جميع الشكاوى للمحكمة، بغض النظر عن تاريخها واستكمالها لشروط المقاضاة وأهلية المدعين فيها لا يقبل ولا يعقل بحيث حشدت شكاوى كيدية ضد بعضنا وضد بعض إخواننا من أجل المقايضة والتعطيل.

هناك مشكلة في قيادة الجماعة ماثلة للعيان، ومشكلة في حزب جبهة العمل الإسلامي، ومشكلة في الصف الإخواني (نأمل أن لا تتزايد)، وهناك مشكلة مع النظام أيضاً.

فضيلة المرشد العام الكريم

الإخوة أعضاء مكتب الإرشاد الكرام

إنه لم يعد خافياً على أحد في التنظيم أن المكتب الحالي ومن يحركه من الإخوان من الذين جاؤوا به، أن من أهدافهم الكبيرة والإستراتيجية، منع محاكمة الأمين العام للحزب (الأخ زكي بني ارشيد) والذي قطعت المحاكم التنظيمية شوطاً في محاكمته، قبل مجيء المكتب الحالي وأصبح هو الشغل الشاغل، وحديث الإخوان بين منتصر له ومماطل في محاكمته ومميع لمخالفته الصريحة، ومدافع عن خطئه، ومن يبحث عن مقايضة بصورة ما، وبين من يطالب بتحقيق العدالة بين جميع الإخوان.

ثم إن المكتب الحالي وفي مقدمته فضيلة المراقب العام د. همام سعيد،يعملون على تعطيل قيام مجلس شورى الحزب بدوره في محاسبة المقصرين والمخالفين لقراراته، وفي مقدمتهم أمينه العام حيث

اتخذ مجلس الشورى للحزب وهو المكون من مائة وعشرين عضوا قراراً بعقد اجتماع للمجلس لبحث هذا الموضوع خلال شهر من تاريخ اتخاذ القرار، ألا أن هذا الاجتماع لم يحصل حتى الآن، بحجة أن شورى الجبهة ليس له أن يناقش وضع الأمين أو يقيله ما دام مجلس شورى الإخوان هو الذي يعينه وقد طلب المراقب العام د. همام سعيد من رئيس مجلس شورى الحزب (علي أبو السكر) عدم تنفيذ قرار شورى الحزب بعقد الجلسة المشار إليها.

نعلم أن الكتابة لا تستوعب التفصيلات الضرورية، لإطلاعكم على ما جرى وما يجري وحتى تكون الصورة مكتملة لديكم، ولتستمعوا لجميع الأطراف بأمانة ومسؤولية، فإننا نرجوكم تكليف بعض الإخوان بزيارتنا بأقرب فرصة، ودون تأخير ومساعدة هذا التنظيم الذي بناه أهل السبق والفضل، وأصبح عرضة للنهش والتطاول من بعض الإخوة الذين لا يدركون عواقب الأمور في بلد يقع في وسط العاصفة، مليء بالتعقيدات تتعرض الجماعة فيه لحملات مركزة منذ سنتين ونصف بها لا يسبق له مثيل، علماً أننا استفرغنا الجهد أو كدنا، وفتحنا المجال لوساطات الإخوان لحل الإشكال، ألا أن الشعور بالغلبة والكثرة، والقدرة على المناورة، وتوقع القدرة على الحسم بها يريدون أغراهم وجعلهم يعرقلون كل الوساطات حتى الساعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعضاء مكتب تنفيذي الإخوان:

د. ارحيل غرايبة أ. أحمد كفاوين د. عبد الحميد القضاة أ ممدوح المحيسن

(٣) ورداً على اتصال هاتفي من فضيلة المرشد العام أ. محمد مهدي عاكف وجهت الرسالة التالية لفضيلته في شهر تشرين الأول / ٢٠٠٨ جاء فيها:-

أتوجه إلى الله تعالى بخالص الدعاء أن يمتعكم بالصحة والعافية وأن يتم عليكم نعمة الأمن والإيمان، وأن ينفع بكم دعوته، ويحفظ بكم دعوته، وأن يجمع بكم قلوب المؤمنين إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فضيلة الوالد الحبيب: إن تجردكم وثباتكم، وحسن خطابكم وصدق لهجتكم ومضاء عزيمتكم، تعلمنا الكثير، وتجبر خللنا وتقوي ضعفنا، وتعطينا بعد تأييد الله القوة والعزم والصبر والمصابرة، وأسأل الله أن يجمعنا بكم في الجنة، بعد أن تكتحل عيوننا بنصرة دينه وإعلاء كلمته.

تعلمون فضيلتكم وأعلم أنكم كنتم تتابعون بدقة واهتمام، ما جرى عندنا من أمر قد دبر بليل، من حل لقيادة الجماعة في أصعب الظروف وأخطرها، حيث كانت الجماعة بكل ما أوتيت

توجه أنظار المجتمع إلى الخلل الذي جرى في الانتخابات النيابية، والتزوير الذي لا مثيل له في تاريخ الانتخابات في بلدنا، حيث تحولت الأنظار عن إدانة الحكومة إلى خلافات الإخوان وحلهم لمجلس شوراهم حيث استغل الإعلام الرسمي الفرصة، ووجه الحديث بما يخدم مشروعه، وقال سبب فشل الإخوان وانصراف الناس عنهم هو خلافهم الداخلي.

وكنت حريصاً على الجماعة ولا زلت، وسأبقى محافظاً على العهد أتعبد الله بالالتزام والوفاء، ولن أنازع الأمر أهله، كما علمنا رسول الله ﷺ.

وكان من مقتضيات هذا الحرص على الجماعة أن مرّرت قرار حل الشورى «الكيدي» مع أنه يحمل في طياته مخالفة الأعراف التي استقرت عليها تنظيمات الجماعة وبخاصة فيما يتعلق بإعفاء المراقب العام وحل المجلس بأغلبيته صوت واحد وعلى الفور ولأن الأمر يعنيني ويخصني دفعت الشبهة بالموافقة على أن ينسحب الحل حتى على المراقب العام، مع أن المراقب العام لا يعفى إلا بثلثي أعضاء مجلس الشورى، ولست نادماً على التضحية والنزاهة والتسامي على ما تهفوا إليه نفوس الكثيرين والحمد لله أولاً وآخراً.

لكن الأمر لم يتوقف عند استهداف شخص (المراقب العام)، وهذا احتسبته عند الله، لكنه تعدّى للعبث بالجماعة التي أمضت ما يزيد عن اثنين وستين عاماً، وهي متماسكة مستقرة قوية مؤثرة في المجتمع، تكسب ثقة الناس، ولها سمعة تسبقها ولها جاه كبير في المجتمع والميدان الحزبي والسياسي بشكل عام والحمد لله رب العالمين.

ولأن الله علمنا:

﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴿١١٤﴾﴾ [النساء].

ومن موقع المسؤولية أمام الله تعالى – حتى وأنا خارج المسؤولية التنظيمية، ولاستشعاري للخطر الحقيقي الذي يهدد الجماعة بالتشظي والافتراق والاختلاف العميق، ولربما اقترب ذلك (١)، لا تفسير له إلا أن نفراً من إخواننا وظّفوا في سبيل تحقيق غايتهم، كل وسيلة متاحة شرعية كانت أو غير شرعية، واستباح بعضهم أكل لحم بعض، ورمي التهم جزافاً.

وقد تعرض كبار الإخوان وأهل السبق فيهم، وأهل التضحية والثبات للتهم والافتراءات، وأشيع من شمال البلاد إلى جنوبها ما ليس له رصيد من الحقيقة، إنما هو ظن السوء والافتراءات، ما

(١) هذا تخوف منذ ٢٠٠٨ لكنه لم يجد سامعاً.

لا يتسع المقام لذكره.

فضيلة الوالد:

لولا أنني أشعر أن الأمر بلغ درجة عالية من الخطورة على صف الإخوان هنا، ما أرهقت سمعك بهذه الهموم الجديدة التي تضاف إلى أعبائكم المتعددة، وما تلاقونه من تضييق ومحن، أسأل الله العفو والعافية والثبات لكم ولنا.

لكن الرائد لا يكذب أهله، والسكوت على أمر استفحل أو كاد، خيانة للأمانة والعهد، وهذا ما لا يرضاه أخ مسلم مؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً، واختار هذا الطريق المبارك منهجاً في الدعوة إلى الله.

ولولا العوائق التي تعرفها فضيلتكم لتشرفت بزيارتكم وبسطت لكم الأمر كأنما ترونه رأي العين، ولكنني أسأل الله أن يزيل القيود ويفتح الحدود ويحفظ الأمة من كل مكروه.

وباختصار شديد فبعد حل الشورى وإجراء انتخابات قبل شهرين، فقد دفعتُ وبعض الإخوة العقلاء الفضلاء بالصبر على ما جرى، وحث عدد من الإخوان للمشاركة في عضوية المكتب التنفيذي، حتى نغلق باب الفتنة ونسد كل مسارب التشفي بالجماعة، من الأعداء والخصوم والمتربصين بها شراً، ونخرج الجماعة أمام الإعلام من خلافها بقرار قيادي راشد، الا أنهم لم يستطيعوا التعايش مع المكتب والقيادة الجديدة، لأسباب كثيرة حسب ما نقل هؤلاء الإخوة وهم أربعة في المكتب ومنها:

إعاقة سير المحاكم في القضايا السابقة محل الخلاف، ومحاولة عرقلتها وتأجيلها واللعب بالوقت، مما زاد الاحتقان وبدا للعيان أن القيادة الجديدة وضعت في سلم أولوياتها الدفاع عن أشخاص لمواقعهم وأثرهم ومخالفاتهم ولاعتبارات لا نعرفها، ومن أبرز هؤلاء الأخ زكي بني ارشيد الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، الذي خالف قرار قيادة الجماعة، وأصر على مخالفته، وامتنع عن حضور مهرجانات الدعاية الانتخابية لمرشحي الحزب – وهو على رأسه – ثم أعلن وعلى فضائية الجزيرة تأييده للذين قاطعوا الانتخابات النيابية، مع أنه أمين عام الحزب الأكبر الذي شارك في الانتخابات، ومع أن قرار المشاركة اتخذه مجلس الشورى وكرره في أربع اجتماعات رسمية كان آخرها بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧ أي قبل موعد الانتخابات النيابية بشهر ويومين فقط.

لهذا ولغيره علق أربعة من أعضاء المكتب حضورهم لاجتماعات المكتب،لترك الفرصة للوساطة والحل ولتدخل الإخوان لتطويق هذه المشكلة.

إلا أن مختلف الوساطات اصطدمت برفض الطرف الآخر والتمترس حول رأيه والاستقواء بأغلبية الأصوات في المجلس والحديث أنه لا مانع أن يخرج بضع عشرات الأشخاص من الجماعة ومما يؤسف له ويعطي صورة سلبية جداً عن الجماعة أن هذا الخلاف بدأ يبرز فيه شبهة الجانب الإقليمي ويصنف الإخوان ظلماً وبهتاناً،هذا مع حماس، وهذا ضد حماس، وهذا ملتزم وهذا منهزم، وهؤلاء صقور وأولئك حمائم، وهؤلاء مع الحكومة وأولئك معارضة حقيقية.

وربما لا يذكر أحد من إخوان الأردن فتنة مرت بالجماعة منذ وجودها كهذه الفتنة، التي نسأل الله أن يحفظنا منها، وأرجو من فضيلتكم عدم السكوت عليها وإرسال من ترون من الإخوان في القيادة لاستجلاء الأمر والإطلاع عليه ثم طرح الحل المناسب وتجنيب الدعوة ما ينتظرها من شرور.

وفي الختام أرجو من فضيلتكم ولكم في قلوبنا كل حب وإخاء، أن لا تتركوا إخوانكم في الأردن، فلربما يصل بعض الإخوان الكبار والغيورين وأهل السبق لطريق مسدود، وقد يختار البعض التقاعد والتنحي أو ما فوق ذلك، وهذا ما سمعته من كثيرين منهم.(١)

كما أنني أضع نفسي تحت تصرف فضيلتكم بما يصلح الله به الحال علماً أنني التزمت نصيحتكم وعملت ما وسعني العمل على أن لا أفتح باباً للفتنة ولا أسمح بفتحه بل أعمل جاهداً على إغلاقه حريصاً على أقل أخ في الجماعة وغني عن القول بعد ما جرى من تأليب واصطفاف أنني ألزمت نفسي أن لا أتولى للجماعة مسؤولية وسأبقى جندياً محافظاً على العهد ملتزماً بشروط بيعتي حتى ألقى ربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سالم الفلاحات

الخلافات داخل المكتب التنفيذي

الاستقالات من المكتب

استقالة الأخ د. عبد الحميد القضاة نائب المراقب العام:-

لم يستطع المكتب الجديد العمل بصورة جيدة بسبب خلافات شكا منها بعض أعضائه بل وقدموا استقالاتهم أكثر من مرة وهذا نص استقالة مقدمة من نائب المراقب العام د. عبد الحميد القضاة بتاريخ ١/ ١٠/ ٢٠٠٩ والتي يسبب فيها استقالته ويقترح على المراقب العام أن يستقيل

---

(١) وأنظر هذا التخوف المبكر أيضاً وما آلت إليه الأمور.

ويعمل في تخصصه وما يتقن، هذا نصها:-

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى وبعد:

فضيلة الأخ رئيس مجلس الشورى الأكرم

فضيلة الأخ المراقب العام الأكرم

الإخوة أعضاء مجلس الشورى الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فكم كنتُ أتمنى، ومنذ أن قدمتُ استقالتي في بداية عام ٢٠٠٩، أن يستقيل إخواني معي، كي لا تصل دعوتنا إلى ما وصلت إليه الآن. ونتركُ الأمر لفضيلة المراقب العام، ليشكلَ فريقه المتجانس على راحته!!، ولكي لا تضطر الجماعة أن تدار برأسين، مكتبٌ رسميٌ ظاهرٌ للعيان ولكنه مهمشٌ، يملكُ ولا يحكم، وآخر بالظلِ يقررُ ما يحلو له، ويخرجهُ من خلال المكتبِ الرسمي ما دام الأمر مضمونا.

لكنني للأسف لم أستطع إقناعهم في حينها، فكان ما وصلنا إليه، ومع أنني أوافقُ على مضمونِ ما جاء في مسوغات استقالة الإخوة الثلاثة، ولأنني وصلتُ إلى درجةٍ متقدمةٍ من الإحباط، وازددت قناعةً بالحكمة الفارسية القائلة «ثلاثٌ لا شفاء لهن، هرمٌ يخالطه مرض، وفقرٌ يخالطه كسل، وخصومةٌ يخالطها حسد» وأن الذي عندنا هو خصومةٌ يخالطها حسد، بل وحسدٌ كثير.

تنافسنا على المناصبِ، كلٌ لحاجةٍ في نفسه هو أدرى بها، فلو استحلفتكم بالله، أن يخلو كلٌ لنفسه ويسألها عن قصده عندما صّرح بكذا أو عمل كذا؟أقصد وجه الله حقا؟ أم قصَد حرق أخيه واغتياله؟ ليثأر لنفسهُ أو ليشجع فريقاً على فريق؟

أيها الإخوة الكرام:

سيخسر الأردن وستخسر فلسطين، بل وسيخسر الإخوان، إن كنا نظنُ أننا نعملُ ذلك لأجلهم،تسّلى بعضنا بأكل لحم بعض، وتناقصت هيبةُ الجماعة بنظر العامة والخاصة، وذهبَ الناسُ بالأجر والثواب، وعدنا نحن باغتيالات شخصية ما أنزل الله بها من سلطان.[1]

الحكمةُ تتنزلُ با لثلث الأخير من عمر الإنسان، والخبرةُ تتأتى بطول التجربة، أفلا تشفعُ لي

(١) أنظر شكوى وتخوف منذ ٢٠٠٩!!

خمسةَ عشر عاما سيراً على خط إربد عمان وفي المركز العام، لينتهي تصنيفي عند بعض إخواني، بأنني متهالك على الارتماء في حضن الدولة، وأقدم لها القرابين، طمعا بما عندها، وفوق ذلك أنني ضد حماس، سكتُ كثيرا، وتجرعتُ مرارة كلِ ذلك وغيره الكثير، حفاظاً على صورةِ الجماعةِ وهيبتها، لم أنبس بكلمة، ولم أصرح كغيري للإعلام، رغم كثرة المتصلين بل والمتصيدين، لكنني اجتهدت، وبأدب الإخوة الذي تعلمناه في هذه الدعوة المباركة «أن نعطي ولا نأخذ»، اجتهدت أن أنبه وأنصح وأذكّر داخليا ما استطعت، ولكنّ الاصطفاف الأعمى، منع قبول الكثير من هذا النصح، لهذا وجدتُ لزاما عليّ، أن أذكر لكم وبمرارة بعضَ ما يجول بخاطري، وما اقتنعت به نتيجة ملاحظاتٍ تراكمية، عّلها تنير الأبصار وتجّلي بعض الحقيقةِ للباحثين عنها، ومنها:

أولاً: رأيتُ أنّ معظم الأمور تُطبخ مسبقاً بين فضيلة المراقب العام، وبعض الاخوه من خارج المكتب التنفيذي، وأعتقدُ أن الخلطة تأتي جاهزة من مكتبِ الظل، فيتمُ إخراجها فقط بطريقةٍ ظاهرها التشاورُ وباطنها إضفاءُ الشرعية.... وبالتالي فلا قيمةَ ولا تأثيرَ لوجودي وغيري في المكتب.

ثانيا: سألتُ فضيلةَ المراقب العام شخصياً، بيني وبينه، عن مصدر الأموال التي جاءت دعماً للدعوة فلم ينكرها، ولكنه لم يجبني لا عن مقدارها ولا عن مصدرها، ولو فعل ذلك لكنتُ ذراعه الأيمن للذب عنه وإزالة الشكوك التي حصلت. وأيقنتُ بأنه لا قيمة ولا معنى أن أكونَ عضوا في هذا المكتب فضلا عن نائبٍ شكلي للمراقب العام

ثالثاً: كم كنتُ معجباً بالدقة والنظامية وقيمِ العدل العالية، التي طالما دافع عنها الأخ الحبيب جميل أبو بكر، وخاصةً عند تفريغ بعض الإخوان لوظيفةٍ مأجورةٍ في الجماعة، حيث تُوضع المواصفاتُ والمؤهلات والخبرات المطلوبة للوظيفة المعنية، وتُرسل للشُعب ثم يُشكل المكتبُ لجنةً للمقابلة واختيار الأخ حسبَ الكفاءة..... إلا أن أياً من هذا لم يعمل به، وتجاوزه فضيلةُ المراقب العام لاجتهاد عنده، وبعلم الأخ الكريم أمين السر، وكأن الجماعةَ بلا قوانين ولا أعراف ولا مؤسسية.

رابعاً: وقائعُ الجلسةِ الأولى للمكتب التنفيذي نُقلت لبعض القواعد في إربد تحديدا بالتمام والكمال، وظهرَ من طريقة نقلها - وبسبب بعض الاقتراحات التي قدمتها فيها - أنني منبطحٌ في حضن الحكومة بل متلهفٌ عليها، حسب تعبير ثلاثة من خيار الإخوان الذين سألوني عن حقيقة ذلك، فأجبتهم أن الذي نقل لكم ذلك دقيقٌ وموصلٌ جيد.....لكّنه لم يتق الله في ذلك..... وتألمتُ أن يصل الطعنُ والتشكيك وقتل الإخوة وتشويه السمعة وقلب الحقائق إلى هذا الحد.

خامساً: الإقصائيةُ أصبحت ظاهرةً معروفة، والتعيينُ أصبح على الولاء لا على الكفاءة،

وتنفيذُ الكثير من الأعمال والاجتماعات والمحاضرات الخاصة، لخاصة الخاصة ومن يلتقون معهم، لحشو أدمغتهم بطريقةٍ موجهةٍ، مستعينين على ذلك بالسر والكتمان، ولكن الكتمانُ على من؟.. على إخوانهم وأقربِ الناس إليهم، مما يوحي لي بالنية المسبقة لغرس أمرٍ معينٍ بطريقةٍ فئوية، تخدم توجها معينا ولا تخدم الجماعة.

سادساً: لعل من أقسى الأمورِ على نفس الأخ أن يقدم للقضية الفلسطينيةِ أقصى ما يستطيعُ من الوقت والجهد والمال، ثم يجدُ نفسه وقد تجاوزه إخوانه الذين يظن أنه يعملُ معهم قلبا وقالبا، بل وفي وسطهم، قد تجاوزوه بطريقةٍ توحي بالشكِ به، والريبةِ منه، وعدمُ الاطمئنان إليه.

سابعاً: عجبتُ لأمر بعض الإخوة خاصةً من السبعة عشر [1]، ثوار الأمسِ، الذين قاطعوا جلسةَ مجلس الشورى السابق في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦، احتجاجا على ما أسموه بيانَ الولاءِ والاستخذاء والانبطاح ١١/ ٧، ناعتينَ إخوانهم ظلماً بهذه الصفات، مشوهينَ صورتهم عند القواعدِ.... وبعد أن وصلوا إلى القيادة فإني أرى بعضَهم اليومَ أنعمَ من الحريرِ مع الحكومة، يتلمسونَ رضاها، باحثين عن علاقة دافئة معها، رغم أن مبرراتِ رفع السقفِ معها قد تضاعفت، فها هي مؤامرةُ الوطن البديل، وحقُ العودة، والترحيب باليهود في الأردن بدون تأشيرة، ناهيكم عن مشكلةِ جمعية المركز الإسلامي ووادي عربه ومجموعة القوانين المؤقتة، فما الذي تغير يا ترى؟ أم أصبحنا كغيرنا نطبقُ مقولة «لا يوجدُ عدّو ثابتٌ، ولا صديقٌ ثابتٌ، ولكن يوجدُ مصلحةٌ ثابتة» ولو كان على حساب المبدأ.

ثامناً: يتعامل البعضُ مع أبناء وبنات الإخوان من أصول أردنية في الجامعات خاصة بأنهم اقربُ للمخابرات منهم للإخوان حتى يثبت العكس، وطالت بعضُ الألسنة الكثيرين منهم باتهامات باطلة، وكأنهم هم منّ فرّط بالقضية الفلسطينية، بل ربما هم منْ أخر تحريرها للآن!! متناسينَ ما قدمه آباؤهم وأجدادهم من شهداء وتضحياتٍ لا تحصى، إنّ هذا نفسٌ قاتل وسوسٌ ناخرٌ، ثمارُه علقم لا يستسيغه إلا مريض، والأدهى من ذلك والأمرُّ أن البعضَ منا نصّب نفسهُ ممثلاً شرعياً ووحيداً لحماس في الأردن، وبدأ تصنيفَ الإخوان عند القواعد، هذا مع حماس وهذا ضدها، فغّذى الممارسة الخاطئة السالفة لأغراضٍ شخصيةٍ بحته، فما هي مصلحتُنا كدعوةٍ بهذه الممارسات؟ بل أين هي مصلحُة حماس في ذلك؟ وأين سنقفُ جميعاً إذا فقدنا رصيدنا الحقيقي على الساحة الأردنية؟.... . آن لهذا المسلسل الظالم الخاطئ أن يتوقف، وأن نعترفَ جميعاً بأننا في خندقٍ واحد،

---

(١) إشارة لتقديم سبعة عشر عضواً من أعضاء مجلس الشورى استقالتهم وعدم حضورهم جلسة الشورى، احتجاجاً على تصريح صحفي.

تركنا جميعا كل المغريات، وفضّلنا المغارم على المغانم، وحملنا همّ كلِ مسلمٍ على وجه الأرض، فكيف بقضيتنا المركزية؟، وكيف بنصفنا الآخر الذي ارتبطنا به نفسيا وشعوريا وعضويا بل وفي كل شيء؟.... إن استمرار مثل هذا المسلسل سينتهي قطعا إلى خسارةٍ كبيرةٍ، وإساءةٍ بالغة، وتضييعٍ للجهود والحقوق، وتفككٍ للصف.

تاسعاً: لم أستطع أن أفهمَ الدوافع والمبررات لاستنكار البعضِ منكم، ومن خلال الصحف- أن يكونَ لكم تنظيمٌ اسمه «الإخوان المسلمون في الأردن». وهل هذا إلا نتيجةٌ طبيعيةٌ، وتحصيلُ حاصلٍ، لانفصال التنظيم الإخوان الفلسطيني؟، ولماذا تُعكس الحقيقةُ تماما؟- ومن خلال الصحف أيضاً -، وكأننا نحن الذين طالبنا بفصل التنظيمين!!، وكأن مكتبَ الإرشادِ لم يأمر بذلك بناء على رغبة الإخوان في حماس!!. وما دام للجماعةِ ناطقٌ رسمي، وناطقٌ إعلاميٌّ، وهم يصرحون صباحَ مساء، لما هو أقل أهميةً من ذلك، فلماذا لا تُذكر الحقيقة من خلال أحدهم لقواعد الإخوان؟، بل ولماذا لا يُحاسب الأخ الذي صّرح بغير الحقيقة، وهو غيرُ مكلفٌ بذلك؟ والأدهى من ذلك والأمر، أن ينعتَ الذين يُريدون تنظيما للإخوان المسلمين في الأردن، بأنهم لا يريدون إلا إضعافَ الجماعةِ، وتقديمَ القرابين، لإرضاء جهاتٍ أمنيةٍ معينةٍ!!

عاشراً: عندما يستعمل الإخوان مكرهم ودهاءهم ومواهبهم ضد بعضهم، «كما يحصلُ عندنا اليوم»، وعندما يُفسّر التواضُع ضعفاً، والتجاهُل وغضُ الطرفِ غباءً، ويحلُ الولاء محل الكفاءة، والتغاضي عن محاسبة القوي، لمعاقبة الضعيف، وعندما يتمُ التجاوزعن أخطاء صاحب الصوت العالي، ومحاكمة الأخ المتواضع البسيط، عندها لابد ان نسأل أنفسنا هل بقي شيء من منظـومة قيمنا؟.

فأين يا تُرى سنجد الحق والعدل والإنصاف، إذا لم نجده عند الإخوان المسلمين؟

وكيف ومتى سينصرنا الله تبارك وتعالى ما دمنا كذلك؟

معالي الأخ رئيس مجلس الشورى الأكرم

حاولتُ السكوتَ والتحملَ والمساهمةَ في معالجةِ الوضعِ لآخر لحظةٍ ممكنة، رغم وضعي الصحي الذي تعرفون، كان آخرها المبادرةِ التي تقدمتُ بها لبعضِ الإخوان، طمعا في رأب الصدعِ، واستدراك الموقفِ بأقلِ الخسائرِ. لكنها للأسف لم تلق آذاناً صاغية.

لهذا، ولما ذكرتُ سابقا، فإنني مصرٌ على استقالتي من المكتب التنفيذي التي قدمتُها بداية هذا العام. وإعذاراً إلى الله، وإبراءً للذمة، فإنني وفي ضوء معرفتي بعالمنا الجليلِ، فضيلةُ الدكتور همام

سعيد، الذي وهبهُ اللهُ علما واسعا في الحديث الشريف، فأبدع فيه، ولمّا كان كلٌّ ميسرٌ لما خُلق له، فإنني أعتقدُ أن مكانه الطبيعيُ هو في هذا المجال لا غير

وعليه وحفاظاً على هذه المكانةِ العلميةِ المتقدمة، فإنني أنصحهُ كما أنصح نفسي أن يبقى كلٌّ في مجال تخصصه، فذلك أدعى للإبداع، وأعمُ للفائدة، كما أنصح قيادتنا القادمة أن تُسارع لمراجعة حساباتها، وتتقي اللهَ في دعوتها، علّنا نتجاوزُ بعضَ الموروثاتِ العقيمةِ التي أبعدت الجماعةَ عن مسارها وأفقدتها فاعليتها الحقيقية.

ورغم كل ما سبق فإنني سأبقى بإذن الله جندياً في هذه الدعوة ما استطعت إلى ذلك سبيلا. ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.

د. عبد الحميد القضاة نائب المراقب العام

تحليل سياسي

وفي هذه الأجواء كتب د. محمد أبو رمان التحليل التالي بعنوان (الإخوان المسلمون في أخطر منعرج تاريخي: استحقاق «الهوية السياسية» يُخيِّم على الجماعة) بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٩ جاء فيه:-

تبدو جماعة الإخوان المسلمين اليوم، بالفعل، على مفترق طرق حقيقي، ليس من زاوية علاقتها بالدولة، وأن كانت قد شهدت تراجعاً عن الانفتاح خلال الفترة الأخيرة، وتنذر بالعودة إلى «مربع الأزمات»، بل من زاوية «الأزمة الداخلية»، التي تكاد تعصف بوحدة الجماعة، ومستقبلها بصورة حقيقية، إذا لم يصل «طرفا الخلاف» جناحا «الحمائم والوسط» و«الصقور والتيار الرابع» إلى حل جذري يعيد تعريف هوية الجماعة وصيغة علاقتها بحركة المقاومة الإسلامية حماس.

لم تشهد جماعة الإخوان على الرغم من حالات الشقاق السابقة، بخاصة بعد عام ١٩٩٧، مثل الأزمة الحالية، فهي لا تنذر بخروج مجموعة مغاضبة، كما كانت الحال سابقاً، إنّما بانشطار طولي داخل الجماعة.

فبالإضافة إلى الاستقالات الجديدة في المكتب التنفيذي للجبهة، هنالك استقالة نائب المراقب العام د. عبد الحميد القضاة، والذي يرفض التراجع عنها، رغم الوساطات الهائلة، مع التذكير باستقالة الأعضاء الثلاثة الآخرين في المكتب التنفيذي للجماعة، والتي ما تزال «وديعة» لدى رئيس مجلس الشورى د. عبد اللطيف عربيات.

يأتي ذلك في وقت تعكف فيه الدولة، على تحويل ملف جمعية المركز الإسلامي إلى المحكمة، بتهم الفساد، التي تضم قرابة خمسة وعشرين اسماً، من بينهم رموز تيار الصقور وقيادات في «التيار

الرابع».

هذه التطورات تسخّن جلستي شورى الجماعة والجبهة المقبلتين، وتجعل منهما جلستين مصيريَّتين في تاريخ الجماعة، إن لم يتم تأجيلهما، كما حدث في مرات سابقة، وأن كان هذا مستبعداً لاستحقاق إجراء انتخابات «المكاتب الإدارية» في الخليج، والذي تم تأجيله إلى حين حسم الخلاف مع جماعة إخوان الأردن.

ثمة موضوعان يغطسان وراء هذه الأزمة البنيوية، الأول موضوع «الازدواجية التنظيمية»، إذ لا توجد إلى الآن صيغة لحسم الخلاف حول هذه المشكلة في تمثيل «المكاتب الإدارية» الإخوانية في الخارج، وتحديداً في أربع دول خليجية (السعودية، قطر، الإمارات، الكويت).

فهذه المكاتب انضمت إلى تنظيم إخوان الأردن عام ١٩٧٨، بعد حصول الاندماج بين التنظيمين، وفي السنوات الأخيرة تم تقليص نسبتها في شورى الإخوان، بسبب إعادة تقسيم تنظيم الإخوان إلى (أردني)، وفلسطيني (ممثلاً بحماس)، وتمّ التعويض عن تلك النسبة بمحافظات أردنية.

بعد الانتخابات المبكرة الأخيرة لشورى الإخوان، تحولت الأغلبية للتيار المقرب من حماس والصقور، ما دفع بهذا التيار إلى السعي لاستعادة مقاعد هذه المكاتب في شورى الإخوان، بواقع اثني عشر مقعداً، وهو ما يعني، إذا تمّ حدوثه، اختلال كبير في التوازنات في مجلس الشورى لمصلحة التيار الرابع، «المقرب من حركة حماس» على حد توصيف مصادر إخوانية، وتراجع كبير لجناح «الوسط والحمائم»، إلى مرحلة تؤثر على وجوده مستقبلاً بصورة كبيرة.

المفارقة أنّه في الوقت الذي يطالب فيه «التيار المقرب من حماس»، بإعادة تمثيل تلك المكاتب في شورى الإخوان، فإنّ المكتب السياسي لحركة حماس يطالب باثني عشر مقعداً لتلك المكاتب نفسها، في مجلس شورى حماس، الذي يتشكل من الضفة الغربية وغزة والخارج، وقد أخذ صيغة دولية مختلفة بعد قرار حركة حماس، قبل شهور عديدة، تشكيل تنظيم خاص بالإخوان المسلمين الفلسطينيين والانفصال عن إخوان الأردن رسمياً، وقد أبقت الحركة مقاعد تلك المكاتب الإدارية في الخليج شاغرة، ولم تجرِ فيها انتخابات شورى حماس، إلى حين حل الخلاف مع «إخوان الأردن».

تمثيل المكاتب الإدارية في كل من شورى الإخوان، وشورى حماس، يعني الوقوع مباشرة في فخ «الازدواجية التنظيمية»، ما يتعارض مع النظام الأساسي للإخوان في الأردن، ودستور التنظيم العالمي لجماعة الإخوان، فضلاً أنه يؤكد الرواية الرسمية للحكومة بهيمنة حماس على إخوان الأردن وبنفوذها التنظيمي الكبير في الداخل، ويمثل عصباً حساساً في الاجتماع السياسي الأردني.

التخوف الحقيقي لا يكمن فقط في مسألة الأوزان السياسية داخل «شورى الإخوان»، بل يطال بصورة بنيوية سؤال الهوية السياسية للجماعة، فإذا حدث التمثيل الجديد للمكاتب، وتغلّب «نفوذ حماس بصورة واضحة»، كما تخشى شخصيات مقربة من «الإخوان»؛ فإنّ ذلك يُدخل الجماعة في مرحلة جديدة من الاعتبارات السياسية تتجاوز تماماً خصوصيتها التاريخية باعتبارها «صمام أمان» للوحدة الوطنية وتقديمها اعتبارات المصلحة الوطنية والأمن الأردني في محطات تاريخية حساسة على الاعتبارات الأخرى.

الفك الآخر لكماشة «الأزمة الداخلية» يتمثل في «التوتر الكبير» داخل جبهة العمل الإسلامي بين الأمين العام زكي بني ارشيد، الذي يمثل التيار الرابع من جهة، والمكتب التنفيذي الذي يمثل جناح «الحمائم والوسط»، وقد بلغ مرحلة متطورة مؤخراً باستقالة أربعة من أعضاء المكتب التنفيذي للحزب.

قضية إقالة بني ارشيد، الذي من المفترض أن تنتهي ولايته بعد ثمانية أشهر، تمّ ترحيلها مرات عديدة، وشُكلت لجنة توافقية منحت الطرفين مهلة إلى نهاية عام ٢٠٠٨، وإلاّ فسيُحلّ المكتب التنفيذي، ويتم اختيار مكتب وأمين عام جديدين، ويحتج جناح الحمائم بهذا الاتفاق، الذي لم يُطبّق في المطالبة بإدراج مسألة اختيار أمين عام جديد للجبهة من قبل شورى الإخوان في الجلسة المقبلة.

جلسة شورى الإخوان ستسبق شورى الجبهة، ويبدو أنّ جناح «الحمائم والوسط» مصر على رفض «ازدواجية التنظيم». أما إذا مضى الجناح الآخر في قضية تمثيل «المكاتب الإدارية»، فإنّ أعضاء الحمائم والوسط يلوّحون بالاستقالة من الشورى والمكتب التنفيذي للجماعة، بحسب ما تكشف مصادر مقرّبة من الجماعة، ما يعني الوصول إلى «أزمة وجودية» حقيقية غير مسبوقة في تاريخ الجماعة.

على الطرف الآخر، من المفروض أن يسميّ مجلس شورى الجماعة اسمين، ليتم اختيار أحدهما أميناً عاماً جديداً لحزب جبهة العمل، خلفاً لبني ارشيد. وإذا لم يتم ذلك، فإنّ جلسة شورى الجبهة ستفصل في مسألة بقاء المكتب التنفيذي وبني ارشيد، بعد الاستقالات التي وقعت والمتوقعة، حيث تختل شرعية المكتب بوضوح.

ليس من المجدي إنكار «الأزمة الإخوانية» العاصفة اليوم، فهذا موضوع يتجاوز اعتبارات الجماعة، وله استحقاقاته السياسية الوطنية الكبرى، والأمل الحقيقي أن تتجاوز نخب الجماعة اليوم البحث عن «حلول توفيقية»، أو «الهروب إلى الأمام» بتأجيل استحقاقات الأسئلة الحيوية، كما حدث سابقاً. فاللحظة الراهنة تعكس، بامتياز، سؤال الهوية السياسية لدى جماعة الإخوان، وهو ما

يرتبط بصيغة العلاقة مع حركة حماس؛ هل هي علاقة أخوية تحالفية بين تنظيمين أم علاقة تبعية وازدواجية وتداخل.

في «الصيغة الأخوية» من العلاقة ستحافظ الجماعة على طابعها الأردني، وعلى «أرضية صلبة» يمكن التفاهم عليها مع مؤسسات الدولة والشرائح الاجتماعية والقوى السياسية الأخرى، ولن تقف الجماعة على أرض مهزوزة وترتبك بين انتماءين وهويتين، كما حصل مع فصائل وأحزاب أخرى سابقاً. وعنوان ذلك استقلالية القيادة والتنظيم والأجندة الوطنية، وربما «نظام أساسي» جديد يؤكد على هذه الهوية، بعد انفصال حماس رسمياً عن الجماعة.

في الصيغة الأخرى، فإنّ تحولات عميقة ستصيب، على المدى القريب، «هوية الجماعة» وستضرب على وتر حساس، ليس فقط داخل الجماعة بل حتى في المعادلة الاجتماعية. وعنوان ذلك استقالة جناح «الحمائم والوسط» من عضوية الهيئات القيادية، وما قد يلحقه ذلك من شقوق أوسع في الجسد التنظيمي.

جماعة الإخوان كانت وما تزال، مشروعاً وطنياً إسلامياً، أثبت خلال العقود السابقة نضجه وحكمته، ما يدفع بالأجنحة المختلفة إلى الانتقال من الرهانات الحالية الضيقة للأزمة الداخلية إلى الفضاء العام الذي يبرز فيه دور الحركة الإصلاحي الأصيل.

قضية التقرير السياسي

ومن القضايا التي أثارت خلافاً شديداً داخل القيادة ما سمي بقضية التقرير السياسي حيث حملت مسؤوليته فيما بعد لرئيس الدائرة السياسية عضو المكتب التنفيذي د. أرحيل غرايبة

في جلسة لمجلس الشورى بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٩ قدم المكتب التنفيذي تقريراً سياسياً شاملاً متقدماً، قال عنه المراقب العام: إنه يصلح أن يكون خطة عمل للجماعة، وقد تسرب التقرير للإعلام وشكل المكتب لجنة للتحري عن تسربه، ولم يُعرف مصدر التسريب حسب علمي، إلا أن المكتب اجتمع بغياب أربعة من أعضائه هم: د. ارحيل غرايبة، ممدوح المحيسن، أحمد كفاوين، د. عبد الحميد القضاة، وأعلن أن هذا التقرير هو مسؤولية د. ارحيل غرايبة وحده، وقرر حل الدائرة السياسية، وقدم ثلاثة من أعضاء المكتب استقالتهم على إثر ذلك وكان د. عبد الحميد القضاة قد قدم استقالته في وقت سابق.

وهذا نص التقرير:-

مقدمة:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ومن حمل دعوته من بعده إلى يوم لقياه، وبعد:

فإن هذا التقرير المقدم إلى مجلسكم الكريم يرصد أهم الأحداث السياسية على الأصعدة المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، متوقفا على أهم الأحداث السياسية إزاءها، من أجل الحوار والمناقشة ومن ثم إقرارها لتصبح جزءا من خطاب الحركة الإسلامية المتفق عليه بإجمال مع تقديم الشكر لكل من يسهم في إغناء هذا التقرير بالإضافة أو الحذف أو الاستدراك أو التعديل والله ولي الشاكرين.

أولاً: على الصعيد المحلي والوطني:

الأردن مازال منخرطاً على الصعيد السياسي في المشروع الأمريكي الصهيوني، الذي يقضي بتصفية القضية الفلسطينية، وفقا للرؤية الصهيونية المفروضة على المنطقة والذي يفضي بتحمل الأردن قسطاً وافراً من آثار هذه التصفية، والمتمثلة باستيعاب أكبر عدد من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عن طريق التوطين الأبدي المصحوب بشطب حق العودة.

إن الساحة الأردنية السياسية باتت مشغولة بهذه القضية، وتشهد حوارات وتجاذبات طويلة ومتعددة في جميع الأروقة الشعبية والرسمية، وطغت هذه القضية على السطح السياسي، وحظيت وما زالت باهتمام الساسة والصحفيين وقادة الرأي، في ظل تصريحات القادة الصهاينة ومنهم رئيس الكنيست، الذي صرح بأن الأردن جزء من أرض «إسرائيل الكبرى»، وأن الوقت مناسب لقيام دولة (إسرائيل) على ضفتي الأردن أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى التصويت بالكنيست على قانون يقضي بأن تكون الأردن هي الوطن البديل للفلسطينيين، ونال «٥٤»صوتا.

وقد رشحت من بعض الجهات أخبار عن عقد لقاءات بين رئيس الحكومة ورئيس الديوان مع بعض الصحفيين والناشطين والشخصيات الأردنية، مفادها أن الأردن يتعرض لضغوط شديدة تفوق قدرة الأردن على مواجهتها، ولذلك فان الأردن ليس له مفر من السير في حل قضية اللاجئين وتوطينهم حسب مبادرة نتنياهو الأخيرة.

كما أن السلطات الأردنية المختصة، ألغت شرط الحصول على تأشيرة للقادمين من الكيان الصهيوني الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية، وهو خطوة تأتي في سياق فتح متنفس لعرب ٤٨ في ظل الضغوط القاهرة التي تمارسها السلطات المتطرفة ضدهم، ويتعرضون إلى خطر التسفير

والتهجير، بالإضافة إلى فتح الساحة الأردنية للجواسيس والسياح اليهود.

كما أن وزارة الزراعة فتحت السوق الأردنية أمام المنتجات القادمة من الكيان الصهيوني من خضراوات وفواكه وغيرها في خطوة واضحة نحو زيادة التبادل التجاري مع الكيان الصهيوني.

وهناك مشاريع مشتركة ينوي الأردن الشروع بها، وأهمها مشروع قناة البحرين وبناء مطار في الأغوار، لتصدير الخضراوات وشق الطرق وإقامة المشاريع السياحية وزيادة وتيرة التطبيع.

إن الأردن يتعرض لمخطط صهيوني مؤكد، لا يمكن ولا يجوز التغاضي عنه ويمكن وصف بعض معالمه كما يلي:

١. الهيمنة على مؤسسة صناعة القرار، من خلال إقناع مؤسسة النظام أن بقاءه مرهون بالتحالف مع الكيان الصهيوني.

٢. تفكيك الدولة الأردنية وإضعاف مؤسساتها الدستورية، وإيجاد سلطة ترتكز على الأجهزة الأمنية والقوات الخاصة وأجهزة القمع.

٣. حرمان الشعب الأردني من حقوقه الأساسية في الاختيار والمشاركة في السلطة، وتدمير الإرادة الشعبية.

٤. تحويل الأردن إلى منطقة تسودها النزاعات الأهلية والفتنة الإقليمية، وتشتيت القوى الوطنية، وغياب الفكر التحرري الإصلاحي التغيري، وإشاعة ثقافة الهزيمة بدلا من ثقافة المقاومة والجهاد.

٥. إلحاق الأردن سياسياً واقتصادياً وأمنياً بالمشروع الصهيوني، وقطع صلاته مع محيطه العربي والإسلامي.

٦. إضعاف الأردن وتجريده من كل أدوات القوة، وتحويله إلى كيان وظيفي وجسر للعبور إلى الخليج والوطن العربي، وممراً للتطبيع والاختراق ووكراً للموساد.

٧. بناء تحالفات قائمة بين قوى الفساد والسماسرة، وأصحاب المطامع والتجار مع السلطة الحاكمة، لتشكل قوة ضاربة تمنع قوى الإصلاح من الظهور والحركة.

٨. تهميش مؤسسة الجيش، وإضعافها وتحييدها، وتغيير عقيدتها العسكرية، وإشغالها بادوار أخرى بعيدة عن شعار مواجهة العدو الصهيوني.

موقف الحركة الإسلامية

أمام هذا الواقع المرير الذي يسارع في الانحدار نحو الهاوية، لابد للحركة الإسلامية من رؤية وموقف وبرنامج مواجهة.

الرؤية:

الأردن هو بوابة العالم العربي والإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني الغربي، ويشكل أطول خط مواجهة مع هذا المشروع النقيض، ولذلك يجب ان تكون هذه البوابة قوية وحصينة وممتنعة ومحروسة بإرادة شعبية وثقافية تعبوية، قادرة على المواجهة, ومستندة إلى عمقها العربي والإسلامي.

كما أن الحركة الإسلامية التي تمثل أكبر قوة سياسية موجودة على الساحة الأردنية،ينبغي أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة هذا الخطر الداهم واستلام قيادة هذا المشروع.

الموقف:

أن تتقدم الحركة الإسلامية بمشروع مواجهة شامل على مستوى الأمة العربية والإسلامية، يشكل (إطاراً) لكل القوى الفاعلة والمخلصة يستند إلى رؤية واضحة وخطاب موحد مزود بإرادة شجاعة وعزيمة قوية، من أجل إفشال المخطط الصهيوني، على طريق إضعاف المشروع الصهيوني وإلحاق الهزيمة به، والعمل على تحرير كامل الأرض المحتلة.

برنامج المواجهة:

من أهم معالم برنامج المواجهة التي ينبغي أخذها في الحسبان ما يلي:

١.التوعية بحقيقة الخطر الصهيوني على الأردن خاصة والعالم العربي والإسلامي عامة وتعريف الناس بالمخطط العدواني الرهيب وإقناعهم بضرورة الاستنفار والانخراط في المواجهة.

٢. مقاومة كل عوامل اليأس والإحباط ومواجهة ثقافة الهزيمة وإيجاد ثقافة النصر والمقاومة، وإيقاظ مكامن القوة لدى الشعوب العربية وإلهاب مشاعر اليقظة لدى الجماهير.

٣. طرح صيغة سياسية إصلاحية متدرجة مستندة إلى رؤية الحركة الإسلامية وثوابتها ومبادئها العامة،تحظى بقبول أغلبية فئات الشعب الأردني، تقوم بجوهرها على إعطاء الحق للشعب الأردني باختيار حكومته، وتمكينه من مراقبتها ومحاسبتها بطريقة سليمة حضارية، لأنه لا إمكانية لتنفيذ برنامج مواجهة للمخطط الصهيوني، في ظل الصيغة الموجودة القائمة على الاستبداد والفساد.

٤. فضح قوى الفساد والخذلان المتحالفة مع الكيان الصهيوني، وتعرية الأطروحات الانهزامية والاستسلامية، والحريصة على بقاء هذا الوضع، من أجل الحفاظ على مصالحهم الشخصية والفئوية، ومن أجل ضمان غياب الشعب الأردني عن مهمة المحاسبة والمراقبة، ومن ثم انعدام أي فرصة نحو الإصلاح والتغيير.

٥. تشكيل جبهة وطنية واسعة وفاعلة من القوى السياسية والحية في المجتمع، للنهوض بهذا المشروع، ومواجهة الخطر الصهيوني بكفاءة.

٦. تشجيع الناس على التجمع والمطالبة بحقوقهم، والدفاع عن حرياتهم والتجمع من أجل مدافعة أهل الظلم والفساد، ألذين يسطون على قوت أبنائهم وأهلهم وشعبهم.

٧. امتلاك أدوات الضغط على أصحاب النفوذ من أجل إجبارهم على تنفيذ الإرادة الشعبية.

٨. العمل على تفعيل جسم الحركة وانخراط جميع كوادرها، في برنامج مواجهة طارئ وتشكيل مكتب طوارئ خاص قادر على هذه التعبئة.

٩. دعم حركات الجهاد والمقاومة على الأرض الفلسطينية، باعتبارها رأس حربة لمشروع الأمة في مواجهة العدو الأول

ثانياً: على صعيد القضية الفلسطينية:

يشمل الملف مجموعة من القضايا الخطيرة التي تمس مستقبل المنطقة برمتها, ولها تأثير بالغ على سير الأحداث السياسية فيها ومن أهمها:

١. ارتفاع أسهم التطرف في المجتمع الصهيوني، والاستيلاء الكامل على الحكومة في آخر انتخابات جرت في الكيان الصهيوني، عقب حرب غزة واستلام نتنياهو رئاسة الحكومة وليبرمان حقيبة الخارجية.

٢. الحكومة المتطرفة أكثر جرأة في طرح مخططاتها وأكثر جرأة في الإقدام على تنفيذها دون اعتبار لآراء المؤسسات الدولية ودون اعتبار لآراء حلفائهم من الغرب والعرب.

٣. طرح شعار يهودية «الدولة» على أرض فلسطين المحتلة، وقد وافقت الإدارة الأمريكية السابقة على هذا الشعار، وتحمله بقوة الحكومة الصهيونية الحالية، ويترتب على ذلك آثار خطيرة أهمها:

- مايتعلق بفلسطيني «٤٨» الذين يحملون جواز السفر الإسرائيلي والذين يخضعون لضغط

صهيوني كبير، للتخلي عن هويتهم الفلسطينية وجعلهم غرباء على أرضهم, مما يعرضهم لمخططات التهجير المستقبلي.

- ما يتعلق «بحق العودة» للاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين اخرجوا من ديارهم وأوطانهم بغير حق، من أجل حبك مؤامرة دولية لشطب هذا الحق، وحرمانهم من العودة إلى أرضهم وديارهم.

٤. ناقش الكنيست الصهيوني مشروع قانون يقضي بتبعية فلسطينيي الضفة الغربية للأردن، وإعطائهم الجنسية الأردنية واعتبار الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين.

٥. صدرت عدة تصريحات عن رئيس وزراء الكنيست الصهيوني يعتبر الأردن جزءاً من «أرض اسرئيل الكبرى»، كما صرح أيضاً بأن ضم شرق الأردن إلى دولة «إسرائيل» ممكن في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

٦. عمدت الحكومة الصهيونية إلى المسارعة في تنفيذ برنامج استيطاني واسع،يقضي بتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة مستوطنات جديدة على أراضي الضفة الغربية، مخالفة بذلك كل الضغوطات التي تمارسها أميركا والدول الغربية وهيئة الأمم المتحدة.

٧. باشرت الحكومة الجديدة ببرنامج خطير يقضي بتهويد القدس وما حولها، عن طريق هدم آلاف المنازل وطرد العائلات الفلسطينية إلى العراء، مقابل استيلاء المستوطنين على البيوت العربية وعلى الأراضي الفلسطينية، بموجب أحكام قضائية صادرة عن محاكم صهيونية.

٨. الاستمرار في مخططات الحفريات تحت الأقصى وحوله، في خطوة متسرعة نحو إقامة الهيكل المزعوم على أرض الحرم القدسي، وقد تم عمل عشرات الأنفاق وإقامة المدارس الدينية فيها، كما تم تركيب مجسم ضخم للهيكل المزعوم بجانب الصخرة المشرفة.

٩. ما زال الحصار الصهيوني مضروباً على غزة، ومازالت المعابر مغلقة والمعاناة الفلسطينية في ازدياد،سواء فيما يتعلق بالتنقل والحياة العادية أو فيما يتعلق بالغذاء والكهرباء والطاقة والصحة والتعليم والعمل والاعتمار.

١٠. تواصل حكومة (فياض) تنفيذ مخطط (دايتون)، فيما يتعلق بمحاصرة كوادر حماس في الضفة واعتقال القادة والنشطاء، وأصبحت قوات الأمن والشرطة الفلسطينية التابعة للسلطة تقوم بدور جيش الاحتلال الصهيوني، بمطاردة كل من تسول له نفسه المقاومة وحمل السلاح وما زالت السلطة تصر على الاحتفاظ بسجن كوادر حماس وعدم الإفراج عنهم.

١١. ما زال الحوار جارياً بين فتح وحماس في مصر، برعاية مدير المخابرات المصرية عمر سليمان منذ توقف الحرب على غزة وحتى الآن، ويبدو أن التقدم على هذا الصعيد بطيء وضئيل جداً، ولم يتم حتى الآن قطف أي ثمرة لهذا الحوار.

١٢. أسفر المؤتمر العام لفتح الذي انعقد في بيت لحم، عن إعادة انتخاب عباس رئيساً للحركة ثم تم انتخاب اللجنة المركزية التي فاز فيها الاتجاه (الإسرائيلي) في الحركة، وأصبح هو صاحب الأغلبية وصاحب الشرعية.

رغم أنه تم فوز عدد قليل من أصحاب اتجاه المقاومة، ومنهم «مروان البر غوثي والعالول لكن صوتهم سوف يبقى خافتاً وليس له اثر.

ويمكن وصف النتيجة الرئيسة لهذا المؤتمر كما يقول بعض المحللين السياسيين،هي إقرار لمنهج التشدد والعداء تجاه حماس، ومقابل ذلك التحالف والتساهل تجاه قوات الاحتلال الصهيوني.

ولذلك يمكن القول أن الكيان الصهيوني، أحكم سيطرته على شرعية القيادة الفلسطينية التي تنحصر خياراتها في البحث عن الخيارات الاسرئيلية.

ويترتب على ذلك التوقع بازدياد التوتر على صعيد العلاقة مع حماس وفصائل الجهاد والمقاومة، والمضي قدما في التضييق على قادة حماس وكوادرها في الضفة الغربية على طريق تصفية القضية الفلسطينية، حسب املاءات نتنياهو وحكومته المتطرفة.

١٣. موقف حماس النهائي تم إعلانه في خطاب الأخ خالد مشعل الذي ألقاه في دمشق يوم الخميس ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩، ويتلخص فيما يلي:-

١. قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، ذات سيادة كاملة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ م.

٢. انسحاب قوات الاحتلال.

٣. إزالة جميع المستوطنات.

٤. إنجاز حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هاجروا منها عام ١٩٤٨م.

٥. الرفض القاطع للتوطين والوطن البديل، خاصة في الأردن.. فالأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين.

٦. التأكيد على الحق الفلسطيني بالمقاومة، كخيار استراتيجي لتحرير الوطن واستعادة الحقوق.

كما صرح الأستاذ إسماعيل هنية رئيس حكومة حماس في غزة: أننا لن نعترف (بإسرائيل) ونقبل بتهدئة مؤقتة، وفقا لما صرح به سابقاً الشهيد أحمد ياسين رحمه الله.

ثالثا: على الصعيد العربي والإسلامي:-

مازال العالم العربي يعاني من الاستبداد وغياب العدالة، وعدم توزيع الثروة بطريقة سليمة، وانتشار الفقر والبطالة والتدهور في الأحوال الاقتصادية للسكان، في حالة تعد الأسوأ على مستوى العالم.

ويؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي صدر مؤخرا، ورصد حالة التنمية من خلال بعض المعايير العالمية ومن خلال الأرقام والإحصائيات التي تم الحصول عليها من أغلبية الأقطار العربية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الأمور التي ينبغي أن تحظى باهتمام القوى السياسية، وحملة الهم العام.

أ- هشاشة الاقتصاد العربي وضعف بنيته الأساسية حتى في الدول النفطية التي تعطي صورة مضللة عن حجم الخلل ومواطن الضعف الحقيقية بما ينعكس أثره سلبا على الأمن الاقتصادي العربي برمته، وذلك من خلال تذبذب معدلات التنمية وفقا لتذبذب أسعار النفط مما يؤكد حتما عدم الاستقرار الاقتصادي.

بالإضافة إلى الاعتماد الكلي في أغلب الدول العربية وخاصة النفطية، على الاستيراد فيما يتعلق بالحاجات الأساسية من الأسواق الأجنبية والغربية.

كما تم رصد تدهور القطاع الزراعي وإسهامه في مجمل الإنتاج العام، ففي دولة زراعية مثل الأردن التي تفتقر إلى النفط فإن إسهام القطاع الزراعي فيها من مجمل الإنتاج العام وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥ م لا يصل إلى ٢٪.

ب- الفقر والبطالة: -

حسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم البلدان العربية نحو (٣٩٥) مليون نسمة عام ٢٠١٥م، مقارنة ب(٣١٧) مليون عام ٢٠٠٧ م.

وقد تم رصد حالة الفقر من خلال الدخل السنوي وحظ الفرد في التعليم والصحة، فقد تبين ان ٢٠٣ ٪ من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميا، بمعنى أن هناك (١٠٠٠٠٠) مليون عربي يعيشون في فقر مدقع عام ٢٠٠٥ م، و(٦٥) مليون عربي في حالة فقر.

أما معدل البطالة العام في الوطن العربي حسب إحصائيات منظمة العمل العربية (٢٠٠٨)م، يصل إلى (١، ١٤٪) من القوى العاملة مقارنة ب (٦،٣ ٪) على الصعيد العالمي، والشيء المرعب أن خطط التنمية العربية عاجزة عن تلبية حاجات الزيادة السكانية وازدياد عدد الشباب، التي تمثل تحديا مشتركا، فيقدر الخبراء أن العالم العربي بحاجة إلى توفير (٥١) مليون فرصة عمل جديدة عام (٢٠٢٠)، لتوفير الحد الأدنى لحاجات الشباب الجدد الداخلين إلى سوق العمل، والذين ينتظرون مستقبلا قاتما.

وقد سجلت الإحصائيات أعلى نسبة بطالة في الجزائر التي تصل الى(٤٦ ٪) وأدناها في الإمارات التي تصل إلى (٦،٣٪).

ج- الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي:-

من اللافت للانتباه انتشار الجوع وسوء التغذية في العالم العربي.

تقدر المياه السطحية في البلدان العربية (٢٧٧) مليار متر مكعب سنويا لا ينبع منها في المنطقة العربية سوى ٤٣ ٪ و٥٧ ٪ تنبع من خارج حدوده.

وقد تم الاعتماد على المياه الجوفية بشكل جائر، مما جعل المستهلك منها أكثر بكثير مما يتجدد، ويفتقر هذا الجانب إلى التنظيم والتعامل السليم.

وتعاني كثير من الدول العربية من العجز عن توفير المياه الصالحة للشرب لسكانها.

أما التحدي الأكثر خطورة فهو المتمثل بالتلوث، الذي يعود إلى عدة أسباب أهمها، الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية كما أن مستوى التلوث الجوي يشكل تحديا خطيرا، إذ أن الزيادة في انبعاث أكسيد الكربون يشكل خطرا كبيرا على السكان، مما زاد من أعداد المصابين بالأمراض الخطيرة التي تحتاج إلى كلفة علاجية باهظة غير متوافرة لمعظم المواطنين، كما أن موازنة الدول العربية المتعلقة بالناحية الصحية منخفضة جدا بالمقارنة مع دول العالم.

و- الاحتلال والتدخل العسكري:-

تعاني بعض أقطار العالم العربي الإسلامي احتلالا أو تدخلا عسكريا، أنتج أوضاعاً مأساوية من حيث انعدام الأمن وانتهاك الحريات، وزيادة عدد الضحايا والمصابين كما في فلسطين والعراق والصومال وأفغانستان وباكستان مما ينعكس سلبا على الحياة ومصادر الرزق والتعليم والغذاء والصحة والبيئة.

بالإضافة إلى ما يحدث من تعذيب وانتهاك للكرامة الآدمية للمعتقلين الذين تغص بهم السجون والمعتقلات، والذين يعيشون ظروفا غير إنسانية ولا تليق بالحياة البشرية.

كما نتج عن الاحتلال تشريد أعداد كبيرة من السكان بحثا عن الأمن والمأوى ومازال عدد كبير منهم يعيشون ظروفا استثنائية قاهرة، تفتقر إلى الحياة الإنسانية الكريمة، وتفتقر إلى مقومات الحياة لأساسية، كما في العراق والصومال وأفغانستان وفلسطين.

إن هذا الموضوع المأساوي والصورة القاتمة التي يرسمها تقرير التنمية العربية،يحتاج إلى علاج سريع وفوري، ولا بد من المضي قدما في برنامج تغييري إصلاحي، يعيد العالم العربي إلى وجهه الحضاري المشرق عن طريق المضي قدما في بلورة مشروع إصلاحي شامل مشتق من الرؤية الإسلامية التي تمهد لاستئناف الحياة الإسلامية، ويقوم بجوهره على النقاط الآتية:

أ- إصلاح دستوري وقانوني يعطي الشعوب العربية حق تقرير مصيرها ويعطيها حقها في اختيار الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها.

ب- مقاومة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي بكل السبل المتاحة وتشكيل جبهة شعبية لمواجهة زمر الفساد.

ج- وضع صيغ للتكامل الاقتصادي والزراعي بين الأقطار العربية الشروع في وحدة عربية متدرجة تأخذ بحسبانها إرادة الشعوب واختيارهم.

د- وضع خطط للنهوض الحضاري ورفع مستوى الدخل وتحقيق الإنتاج الذاتي وتوفير الأمن والغذاء والمياه.

و- مقاومة التصحر والبحث عن سبل توفير الطاقة البديلة.

ح- مقاومة مشاريع التغريب ومشاريع إفساد الأسرة والحياة الاجتماعية ومعارضة اتفاقية «السيداو» بقوة وإسقاطها أو التحفظ على البنود الخطيرة التي تهدد بنية الأسرة، وتودي إلى التفكك الاجتماعي.

خ- ولا بد من العمل على أحداث انتفاضة شعبية عارمة تطيح برموز الاستبداد الذين طغوا في البلاد، وأكثروا فيها الفساد من خلال تعبئة الرأي العام، بطريقة ممنهجة وخطوات متدرجة.

رابعاً: على الصعيد العالمي:

أ- على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية

تتعرض المشاريع الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية التي دشنتها الادراة السابقة ولم تنجح في تحقيق أهدافها المرسومة سواء في أفغانستان أو العراق وهي الآن محل مراجعة وإعادة تقويم من الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس أوباما.

أوباما وعد الشعب الأمريكي وشعوب العالم بتغيير النهج الأمريكي في التعامل مع القضايا الرئيسة والمهمة، على مستوى العالم وقد وجه خطابا مشهورا للعالم الإسلامي من منبر الأزهر في مصر، وقد رحب العالم الإسلامي بالتغيير الحادث على اللهجة الأمريكية، ولكن العالم الإسلامي برمته ينتظر تغييرا فعليا على الأرض وينتظر تغييرا في السياسيات الأمريكية التي تمارسها في العالم الإسلامي.

جدية الرئيس الأمريكي في الانسحاب من العراق، كما أعلن لم تتواز مع ما يجري في أفغانستان وباكستان فقد تم زيادة القوة الأمريكية العاملة هناك كما أن الولايات المتحدة تحض حلف شمال الناتو على ممارسة دور أكثر فاعلية على الأرض الأفغانية وما يحدث في هذه البقعة يمثل اختبارا جديا للنهج الأمريكي الجديد.

الدور الأمريكي الجديد على صعيد القضية الفلسطينية، لم تتضح معالمه الجديد بعد، ولكن هناك موقف أمريكي معلن يرفض الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، ويقابل ذلك موقف أمريكي ضاغط على الدول العربية للبدء بالتطبيع الفوري مع الكيان الصهيوني.

لا يوجد حتى هذه اللحظة تغير ملحوظ على السياسيات الأمريكية في التعامل مع الدول الإفريقية، فالتضييق على السودان ودعم حركات التمرد والسير في مخطط تقسيم السودان وإفشال المشروع الإسلامي فيها قائم على قدم وساق.

الموقف:

الحركة الإسلامية ترفض التدخل العسكري الأمريكي في أي بقعة بالعالم ومنه العالم الإسلامي،

وترفض تقديم العون للأنظمة المستبدة والفاسدة.

وترفض التناقض الأمريكي في الخطاب القائم على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بينما

تمارس قهر الشعوب وقمع الحريات على أرض الواقع.

نطالب الرئيس أوباما بتنفيذ ما وعد به على صعيد تغيير السياسات الأمريكية القائمة على العنف والتدخل العسكري في شؤون العالم العربي والإسلامي.

ب- على الصعيد الروسي

تحاول روسيا استعادة مركزها العالمي القديم وتحاول أن ترقى إلى مستوى الند العالمي للولايات المتحدة من خلال استعمال القوة أحياناً لمقاومة التمدد الأمريكي نحوها كما حصل في جورجيا وما زالت جورجيا تمثل نقطة ساخنة في المواجهة غير المعلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة وبين روسيا من الجهة الأخرى.

والنقطة الأخرى التي استطاعت روسيا أن تحقق من خلالها نجاحاً ملحوظاً هي التحالف مع إيران وإمدادها بالقوة والمعلومات والخبرات بالقدر المسموح وما زالت بالتعاون مع الصين تمنع استعمال القوة ضد المشروع النووي الإيراني.

ولكن روسيا لن تصل إلى المستوى المطلوب بالقدرة على مواجهة القوة الأمريكية الغربية.

الموقف:

لا بد من التفكير في البدء بمشروع اتصالات مع روسيا وتنمية علاقات سياسية سليمة بين روسيا والحركة الإسلامية في مواجهة المخطط الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف العالم الإسلامي والعربي.

ج-على صعيد الصين:

الصين تمثل قوة عالمية صاعدة بالاعتماد على نجاحها الاقتصادي اولا المتمثل بارتفاع معدلات النمو والقدرة على إنجاز مشاريع صناعية ناجحة.

إلا أن الصين مارست العنف والقوة المفرطة ضد الأقلية المسلمة المنحدرة من أصل ايغوري وتم سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

الموقف:

لا بد من البدء بمشروع اتصال مبرمج مع الصين من أجل المطالبة بحقوق الأقلية المسلمة أولا ومن أجل إقامة علاقات سياسية مستقبلية لخدمة مصالح العالم العربي والإسلامي.

د- على صعيد الأزمة المالية المعاصرة:

تفجرت أزمة مالية ضخمة وكبيرة اجتاحت أمريكا وأوروبا أولا باعتبارهما المركز المالي العالمي ثم ما لبثت ان طالت هذه الأزمة اغلب دول العالم بنسب متفاوتة ويعود جذر هذه الأزمة إلى عدة عوامل رئيسة أهمها:

أولا: تحالف أصحاب السلطة والنفوذ السياسي مع البنوك وأرباب المال مما أعطى مجالاً واسعاً للبنوك للتصرف غير المراقب وغير الموزون تحت غطاء سياسي نافذ.

ثانيا: أعتماد البنوك وأصحاب المال على العمليات التجارية والأنشطة الورقية بدلا من عمليات الإنتاج الحقيقي القائم على أصول زراعية وصناعية وتجارية حقيقية مما أدى إلى ظهور نمو وهمي لا يستند إلى واقع حقيقي.

أما عن الإجابة على السؤال لماذا سمح السياسيون وأرباب الحكم لأصحاب البنوك وشركات الأموال بهذا الهامش الكبير ولماذا غضوا الطرف عن هذا التضخم الوهمي فيمكن القول:

إن أمريكا كانت بحاجة إلى إعادة اعمار أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن هنا فان استيعاب أوروبا الشرقية في المنظومة الغربية ثم الاعتماد على رأسمال ورقي وهمي وليس حقيقيا مما جعل آثار هذه السياسات تظهر في هذا الوقت على هذا النحو الذي شهده العالم اجمع.

وأما عن أهم النتائج المترتبة على هذه الأزمة فيمكن الإشارة إليها باختصار شديد أيضاً:

١- لم تعد الولايات المتحدة تمثل المركز العالمي بكل تأكايد كما يشير الخبراء الاقتصاديون ولذلك لجأت أمريكا إلى حلفائها إلى الدول العشرين ودول أخرى، لإعادة بناء النظام المالي الجديد.

٢ - استطاعت أمريكا وحلفاؤها التهام أموال الطفرة البترولية، واستيعاب الفائض الذي ترتب لدى الدول النفطية عن الارتفاع الهائل على أسعار النفط.

٣-هناك فرصة لإعادة بناء نظم مالية إقليمية جديدة تمكن دول العالم الثالث من متابعة نمو حقيقي لاقتصادها مثل نموذج أسيا ومجموعة شانغهاي.

الموقف:

الحركة الإسلامية مطالبة بتقديم تصورها المكتوب والناضج عن الأزمة المالية العالمية، وتقديم البديل الواضح المشتق من النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال مختصين وخبراء إسلاميين على مستوى العالم، لديهم العلم والمكنة والفهم العميق لمتطلبات السوق العالمية وتطوراتها

وتعقيداتها.

ملاحظة: ولا شك أن التعامل مع هذا التقرير السياسي المتقدم والذي لم يعترض عليه أحدٌ في مجلس الشورى بل أعتبر نقلة نوعية في خطاب الحركة الإسلامية وأثنى عليه فضيلة المراقب العام وقال انه يصلح أن يكون برنامج عمل، فإن تنصل المكتب التنفيذي منه وهو بهذه القوة وبهذا الوضوح وتحميل المسؤولية لشخص واحد أمام الحكومة كان سلوكاً غريباً، والأصل أن المكتب يعمل كمؤسسة في الغنم والغرم وقد أقر المكتب التقرير قبل عرضه على مجلس الشورى وقدم على أنه تقرير المكتب.

وقد كتب د. أرحيل غرايبة رسالة احتجاج شديدة وجهها للمكتب التنفيذي، وهذا نصها:-

الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي، حفظهم الله

ها هي الأيام تمضي وتأتي بنا إلى سدة القيادة، أعضاء في المكتب التنفيذي.. ولكن أريد أن أصارحكم بأن اللقاءات تخلو من المتعة وراحة النفس، بل هي أشبه بجلسات التعذيب، لا أتذوق طعم الإخوة، ولا أشعر بالمناصحة، جلسات يغلب عليها حوار الطرشان، وأصبحت جلسة المكتب ثقيلة الظل، لا نداوة فيها ولا روح، ولا يسودها منطق ولا الحد الأدنى من الإدارة السليمة، بلا إنجاز حقيقي، ولا رؤية بصيرة ولا هدف كبير، وتمضي الأيام ثقيلة بطيئة معتمة قاسية وشائكة تملؤها الريبة والشك والترصد.

كنت أعتقد أن النية للتوافق صادقة وحقيقية، وكنت أحلل في نفسي أن التوافق يجلب وحدة الجماعة ووحدة الصف والقضاء على الخلافات وأمام الإنجازات الكبيرة.

فعزمت في نفسي أن أسهم في ذلك، من خلال إنجاز مبادرة الإصلاح الوطني، التي تقوم بجوهرها على إصلاح النظام السياسي، بإعادة توزيع الصلاحيات الدستورية على مؤسسات الدولة بشكل حقيقي، وأن يتمكن الشعب الأردني من اختيار حكومته اختياراً حقيقياً وفقاً لقانون انتخابات عادل وسليم، بحيث يشكل ذلك نقلة كبيرة وواسعة وضرورية نحو الهدف البعيد، وفقاً لرؤية الحركة الإسلامية. هذه المبادرة تستمد قوتها بأنها تحظى بقبول جميع الفئات والقوى السياسية بلا استثناء، وهي مقبولة على الصعيد المحلي والعالمي، فيما إذا وجدت رافعة سياسية كبيرة تتبناها، ولقد شعرت بالفرحة الغامرة عندما سمعت كلمة (توكل على الله مرة ومرة بعد تكرار القرار في مكتبكم هذا). لقد تمّ الالتفاف على هذه المبادرة، وتم الالتفاف على القرارات الرسمية المدونة بخصوصها، بطريقة ليست سليمة لا من الناحية الإدارية ولا من الناحية الإسلامية، ولا من الناحية

الأخوية.

ولقد طُعن أخوكم من الخلف بظهره مرة ومرة ومرة، ولقد بلعت الغلب بمرارة، ومشيت على جرحي بصعوبة شديدة، بعد أن تمّ خذلاني وتكذيبي أمام الإعلام وأمام الإخوان، وعانيت في سبيل ذلك أياماً وشهوراً وأنا لا أذوق طعم النوم.. وكم توقفت على معنى الحديث النبوي: «المسلم أخو المسلم، لا يسلمه ولا يخذله..».

ولقد عشت نقيض الحديث بالخذلان والتسليم للأعداء، وكنت أشعر أنّ بعض الإخوة يشعرون بالمتعة وهم يصرّحون للإعلام ويوصلون الرسالة تلو الرسالة لأعداء الجماعة، وليكن الضحيّة: أحد إخوانكم!!

كنت أود تصحيح بعض البنود فيها، بعض الكلمات، بعض المفاهيم، كنت أود جلسة مصارحة من أجل الاتفاق على طريقة معقولة لدفن المبادرة، بالاتفاق والمشاركة، التي ينطبق عليها تماماً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾﴾ [التكوير].

لقد خطر في بالي وقتها أن هذا الأمر يقتضي الاستقالة، فإذا كان رئيس الدائرة السياسية يقدم هذه الرؤية وهذه المبادرة، ثم يتم التعامل معها على هذا النحو، فلا مجال للاستمرار من حمل هذه الفكرة والتصدي لها أمام العلن.

ولكني خفت من حملة إعلامية مضادة، كالعادة يتم من خلالها توظيف الاستقالة أنها محاولة لإفشال المكتب، وضرب لعملية التوافق ووحدة الجماعة، وفعلاً عدت جريحاً لأواصل الطريق معكم، وكنت أعتقد بأن الزمن كفيل بدواء الجرح وسوف يتم التعويض وفهم الحقيقة مع مزيد من الحوار والعمل المشترك.

وهذه الأيام تعيد نفسها مرة أخرى بعد التقرير السياسي.

جرى توضيح الحقيقة الجارية على الساحة الوطنية والمحلية، وتم إبراز أهمية التعامل مع هذه القضية الكبيرة والخطيرة، من أجل حماية الوطن وإيجاد دور مؤثر للجماعة في القرار أمام مخطط صهيوني عامل ومنظور لم يتوقف.

الغريب والغريب جداً أنّه تمّ تسريب التقرير السياسي، ولكن الأشد غرابة أنه لم يتم تسريب ما قاله المراقب العام في مجلس الشورى (أنّ هذا التقرير ليس تقرير شخص أو قسم أو دائرة، وليس تقرير الأخ رحيّل، إنّما هو تقرير المكتب التنفيذي، فقد قرأه بالكلمة وصحح واستدرك وحذف وأضاف، وأعدكم أن يتحول هذا التقرير إلى برنامج عمل، فهذا هو رأينا وهذا هو توجهنا).

لا أدري لماذا لم يتم تسريب هذه العبارة المسؤولة؟

على كل حال ما سمعته من عبارات التملص من المسؤولية، وعبارات الطعن في التقرير، والكلام والتصريحات الكاذبة على صفحات الصحف بأن مجلس الشورى رد التقرير. ما جرى بخصوص التقرير ليس سلبياً من كل الوجوه، ومرة أخرى تجري المحاولات وتدبر الأمور بليل من أجل التضحية بنفس الشخصية مرة أخرى، وبنفس الطريقة التي تخلو من الإخوة، وتخلو من المسؤولية.

أنا لا أدري أيها الإخوة، يا إخوتي في المكتب التنفيذي.. ما معنى التصريح بمسؤولية شخص معين عن التقرير، وما هي الرسالة التي يحملها هذا التصريح، ولمن يتم توجيه هذه الرسالة تحديداً، بمعنى من هو الطرف المعني بهذه الرسالة الصريحة والواضحة؟.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، أليس هذا الخطأ يستحق التوقف والدراسة، أليس هذا التصرف اعتداء على الحق العام، والمكتب التنفيذي يجب عليه حماية الحق العام

أيها الإخوة:

عندما يتم نحر الإخوة على هذه الطريقة، وفي شهر رمضان الكريم، ثم تُغيّب العدالة، وتُغيّب الأمانة، التي نحملها جميعاً، فما هو المبرر لوجود أشخاصنا، وما هو مبرر وجود قيادة.

عندما يتم اتهام نصف التنظيم من أصحاب الرأي المخالف بأنهم منخرطون في برنامج الحكومة وبرنامج المخابرات، ويقدمون القرابين للحكومة من أجل الحصول على مكاسب تافهة، ولا نجد قيادة تحاسب وتعاقب هؤلاء، فأي مبرر لوجود القيادة.

أيها الإخوة الكرام الذين تحملتم المسؤولية في هذه الأوقات العصيبة: أردت أن أعبر لكم عن بعض ما يجول في نفس من يشارككم المسؤولية، ويجلس معكم على طاولة الاجتماعات، لعلي ألامس نخوة إيمانية في قلوبكم في أيام شهر رمضان، من أجل النهوض وتصحيح الأوضاع الخاطئة، وأن تسهموا في استدراك مصير الجماعة المجهول إن بقيت الأمور على ما هي عليه.

أيها الإخوة الكرام لقد علمت في ساعة متأخرة من مساء يوم الأحد ٣٠/٨/٢٠٠٩م أنّه تم حل الدائرة السياسية وإعفائي من المسؤولية، التي تم البحث بها سابقاً وتم اتخاذ قرار بتشكيل لجنة تحقيق بهذا الشأن، فإنّ كان هذا الخبر صحيحاً فأشكركم على هذه الهدية الرمضانية الأخوية، وأرجو من الله أن ينصفني عندما نقف جميعاً أمامه يوم القيامة، وعند الله لا تضيع الحقوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. ارحيل غرايبة عضو المكتب ورئيس الدائرةالسياسية ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٩

وبعد قرار المكتب حل الدائرة السياسية والإعلامية وجه أعضاء الدائرة الرسالة التالية للمكتب التنفيذي:-

حضرة أمين السر العام حفظه الله، الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي حفظهم الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:-

الموضوع: حل الدائرة السياسية والإعلامية

إن إخوانكم في الدائرة السياسية والإعلامية يودون أن يضعوا المكتب التنفيذي في بعض الحقائق بعد سماعهم بنبأ حل الدائرة على صفحات الجرائد.

أولاً: الدائرة تسير حول التشكيل والاستقرار بشكل مؤسسي هادئ، وقد وصل عدد الإخوة العاملين فيها ما يزيد على (٢٥) أخا، من أهل الخبرة والاختصاص، وخاصة في المجال الإعلامي.

ثانياً: بدأت الدائرة أولى اجتماعاتها في أواخر شباط/ ٢٠٠٩، وزادت عدد الاجتماعات عن عشرين اجتماعاً، وقد تم كتابة المحاضر وطباعتها، وترقيمها وترتيبها.

ثالثاً: وضعت الدائرة وصفاً لمهامها وغاياتها، وقدمت خطة عمل مرفقة بموازنة إلى المكتب التنفيذي من شهر ٤/ ٢٠٠٩م، ولم يصل حتى اللحظة أي رد بخصوصها إلى الدائرة من طرف المكتب بعد مضي خمسة أشهر.

رابعاً: قدمت الدائرة عدة مشاريع كبيرة وطموحة، تم إقرارها في الخطة العامة، وهي:-

أ- مشروع موقع إلكتروني إخباري محايد يحظى بالمصداقية والالتزام.

ب- مشروع إذاعة، مشفوع بدراسة عن التكاليف المتوقعة لمدة ثلاث سنوات الاولى من عمر المشروع.

ج- مشروع محطة فضائية، مرفق بدراسة عن تكاليف هذا المشروع بحدودها الدنيا، قائمة على معرفة حقيقية من أهل الخبرة.

د- مشروع شركة إنتاج.

خامساً: كما قدمت الدائرة عدة خيارات للتعامل مع محطة الإذاعة وقد تم تلخيص هذه الخيارات على نحو يسهل عملية البدء.

سادساً: قدمت الدائرة خلال هذه الفترة الوجيزة ثلاثة تقارير سياسية شاملة، تتضمن رؤى عامة وتفصيلية تجاه أهم الإحداث، واقتراح نواة برنامج عمل شامل على المستوى الوطني.

سابعاً: أقامت الدائرة ندوات سياسية تعالج أهم الأحداث السياسية على المستوى الوطني والإقليمي، وقد دعي أعضاء المكاتب التنفيذية لها، وحضر بعضهم.

ثامناً: لم يطلب من الدائرة أي تقرير حول أعمالها وإنجازاتها وكيفية سيرها حتى هذه اللحظة.

تاسعاً: لم يتم أي لقاء بين المكتب وأعضاء الدائرة، ولم يتم أي نقاش أو تنبيه أو تصحيح، ولم يتم أي زيارة فردية أو جماعية للدائرة حتى الآن.

عاشراً: الدائرة السياسية والإعلامية تحوي في عضويتها شخصيات إخوانية وقيادات اجتماعية، من أعضاء في المكاتب التنفيذية وأعضاء في البرلمان ورؤساء نقابات مهنية كبرى وشخصيات اجتماعية وقيادات سياسية وإعلامية، لهم رأيهم ومكانتهم في الجماعة والمجتمع.

حادي عشر: إن قرار الحل الذي جاء مفاجئاً على هذا النحو يحمل قدراً كبيراً من الاستعجال والانفعال، ومشوب بالعبث الإداري والتنظيمي، وفيه تعسف واضح.

ثاني عشر: لقد تم تسريب التقرير وإقرار المكتب التنفيذي في اليوم نفسه مساءً، ولذلك نطلب من المكتب التنفيذي التحقيق في مسألة تسريب مداولات المكتب التنفيذي وقراراته.

ثالث عشر: نرجو إخبارنا بحيثيات القرار وأسباب الحل.

إن إخوانكم في الدائرة السياسية والإعلامية يطلبون من المكتب التنفيذي إعادة مناقشة القرار، ومراجعته في ضوء المعلومات السابقة، وبعد لقاء مع الدائرة وسماع وجهة النظر الأخرى.

نشكركم على جهودكم، ونرجو الله عز وجل أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا ابتاعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر وعظيم التقدير

إخوانكم أعضاء الدائرة السياسية والإعلامية

ومنهم: وائل السقا، فرج شلهوب، م. عبد الهادي الفلاحات، خالد حسنين ٣/ ٩/ ٢٠٠٩

استقالة من المكتب التنفيذي للجماعة

وبعد قرار حل ا لدائرة السياسية قدم ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة استقالتهم

المسببة، وكان د. عبد الحميد القضاة قد قدم استقالته قبل ذلك وهذا نص الاستقالة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

الموضوع: الاستقالة من عضوية المكتب التنفيذي للجماعة

الحمد لله رب العالمين، وولي الصابرين، وناصر المجاهدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين، وعلى من اتبع هديه إلى يوم الدين وبعد.

رغم علمنا اليقيني والقاطع بعدم شرعية الطريقة التي تم بها حل مجلس شورى الجماعة السابق، وعدم شرعية إعفاء المراقب العام السابق قبل إكمال مدته المنصوص عليها في القانون الأساسي، والتي تمت بتواطؤ وكتم شهادة مارسها البعض، إلا أننا استجبنا لنداء التوافق والمشاركة في المكتب التنفيذي للجماعة، من أجل تجاوز تلك اللحظة الحرجة التي كانت تهدد بانشقاق الجماعة وتفريق صفها، متحاملين على جراحنا، آملين بأن يتم إعادة وحدة الجماعة والتئام صفها وتجاوز حالات الخلاف الحادة التي وصلت حدا غير مسبوق، فأتينا طائعين، وكلنا أمل بتحقيق هذه الأمنية الغالية.

إلا أننا وبعد مرور ما يقارب السنة والنصف، فجعنا بأسلوب إدارة المراقب العام الفردية، والمنهج الإقصائي القائم على تشويه الآخر، والممارسات التي تستعصي على الحصر، والتي شوهت وجه الجماعة وأدت إلى تعميق الخلاف واتساع الشقة بين الرأيين، وآلت الأمور إلى وضع مكلف وغير مقبول نتيجة ظهور أبواق الفتنة ومشعلي نار الفرقة الذين أصبحوا رموزا للجماعة، ومحركين خلفيين لقيادة الجماعة، يعطون أنفسهم حق النطق باسم الجماعة ويصوغون خطها العام، لذلك نضع بين أيديكم استقالاتنا من المكتب التنفيذي للجماعة، وتوقفنا عن حضور جلسات المكتب التنفيذي، حتى لا نكون شهود زور على تدهور الجماعة، وانزلاقها نحو الخطر المحتوم، وعجزنا عن إقناع إخواننا أصحاب القرار في المكتب التنفيذي بعبثية المسار الذي يسلكون.

وفيما يلي أهم الأمور التي دفعتنا نحو الاستقالة، وهي غيض من فيض، وهناك أمور أخرى كثيرة يصعب كتابتها على الورق:

- إعاقة مشاريع الجماعة في الإصلاح، وعرقلة انخراط الجماعة في برامج حقيقية وعملية لحماية الوطن من المخاطر الصهيونية، وإهمال الأولويات المتعلقة بالبلاد، والاكتفاء بالشعارات العامة الفضفاضة والعاطفية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، والحيلولة دون جعل الجماعة طرفا سياسياً مؤثراً في القرار ما يجري على الساحة الوطنية.

• فقد تمّ إفشال مشروع مبادرة الإصلاح الوطني «الملكية الدستورية» التي استمر العمل فيها ما يزيد على سنتين، وبالرغم من إقرار المكتب للوثيقة، وتكليف بعض الإخوة للسير فيها بقرارات مدونة في محاضر رسمية، تم التراجع عنها بصورة غير سليمة لا من الناحية التنظيمية ولا من الناحية الأخلاقية، وشخصنة الموضوع بطريقة مشينة، ممّا ألحق ضرراً فادحاً بمكانة الجماعة وصدقيتها مع القوى السياسية والفعاليات الشعبية (١).

• الإصرار على تحويل التنظيم إلى مجرد لجنة إسناد لتنظيم آخر مع عدم الاعتراض أو التردد في دعم القضية الفلسطينية ولكن بقرارات قيادية، وعدم السير بخطوات جدية في استقلال التنظيم قيادة وقواعد، والعجز عن إيجاد برنامج واضح، وإستراتيجية واضحة مستقلة، وتجاهل مسألة استقلال التنظيم الفلسطيني وسيادته على القضية الفلسطينية وعلى ساحات العمل الفلسطيني وأثر ذلك على القانون الأساسي.

• الاستهانة بالقضايا الاجتماعية وعدم الجدية في تبني قضايا الجماهير، وعدم الوقوف بحزم للدفاع عن حقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم العامة، والانصراف إلى القضايا الهامشية ذات الأولوية المتأخرة، مما أدى إلى تجميد الجماعة وشل فاعليتها الجماهيرية، وتعطيل دورها الحقيقي في التغيير، وتناقص رصيدها السياسي.

• هيمنة المنطق ألإقصائي في الإدارة واتباع سياسة ذر الرماد في العيون عن طريق بعض المظاهر الشكلية، وتضليل الصف والقواعد بالمعلومات غير الصحيحة.

• إتباع سياسة الاغتيال الاجتماعي والسياسي للمخالفين في الرأي، والقيام بحملة تعبوية لتشويههم أمام القواعد وداخل الصف، ونشر الإشاعات وتمزيق وحدة الصف وإثارة النعرات الإقليمية.

• التناقض الواضح بين الخطاب الداخلي القائم على رفع السقف وادعاء البطولة، وبين الخطاب الخارجي القائم على الممالأة والانبطاح وتشويه الحقائق، والتملص من المواقف والالتفاف على القرارات الصحيحة، والإدمان على سياسة الوجهين.

• الإقدام على حل الدائرة السياسة بطريقة تعسفية، وإعفاء رئيسها، وهو أحد أعضاء المكتب التنفيذي، علما بأن الدائرة مر على تشكيلها بضعة أشهر، وقد قدمت خطتها وموازنتها،

---

(١) سألت اللواء المتقاعد موسى الحديد عضو الملكية الدستورية عن هذا الموضوع قال: أنا ومعي شخص آخر راجعنا د. همام سعيد بشأن تبنيهم لهذا المشروع «الملكية الدستورية»، فقال نعم توكلوا على الله.

وتقدمت بعدّة مشاريع تم ذكرها في خطة الجماعة الرئيسة، وهي حتى الآن لم تقر، ولم تقر الموازنة، ولم يتم دراسة المشاريع والدراسات المقدمة.

وجرى حل الدائرة على إثر مناقشة التقرير السياسي، الذي تم تسريبه للصحافة بطريقة تشي بالمؤامرة من خلال سيناريو فج تم ترتيبه مسبقاً للوصول إلى تلك النتيجة، علما بأن المكتب اتخذ قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في موضوع تسريب التقرير، ولم تنجز مهمتها بعد.

أمّا عن التقرير السياسي فقد تمّ إعداده من الجهات المختصة وتم تقديمه إلى المكتب التنفيذي وتمّت مناقشته كلمةً كلمة، وتم إقراره بعد الإضافة والحذف وقدمه المكتب التنفيذي باسمه إلى مجلس الشورى. وقد تبنّى المراقب العام التقرير أمام مجلس الشورى، ثم تمّ التملص منه أمام الإعلام وتحميله إلى جهة معينة، وشخص معين بطريقة تخلو من المسؤولية والحس التنظيمي فضلاً عن المنطق الدعوي والأخوي.

وقد خرج إلى الإعلام من يصرح بمسؤولية الدائرة السياسية عن التقرير، ولم يتم التصريح الرسمي حتى هذه اللحظة من الناطق الإعلامي أو المراقب العام بقول الحقيقة.

• إتباع سياسة التسريب الإعلامي بشكل متعمد، من أجل توجيه الصف بطريقة خاطئة، ومن أجل طمس الحقائق وتشويهها بحيث أصبح الإعلام هو الوسيلة للحوار الداخلي ومخاطبة قواعد التنظيم، وليس أدل على ذلك من اجتماع المكتب التنفيذي بخمسة أعضاء فقط وغياب الأربعة الآخرين وهم: د. عبد الحميد القضاة، د. ارحيل غرايبة، أ. أحمد كفاوين، أ. ممدوح المحيسن، ويتم بعد ذلك تسريب قرار المكتب القاضي بحل الدائرة السياسية إلى وسائل الإعلام قبل أن يجف حبر القرار، وليس هناك جهة أخرى يتم اتهامها بالتسريب قطعا.

• إتباع أسلوب الاتهام الواضح لإخوانهم الذين يخالفونهم الرأي بأنهم منخرطون في برنامج الحكومة وأجهزتها، ويسعون للحصول على القرابين، وقد صدر ذلك في الإعلام والصحف على ألسنة بعضهم، وبعضهم يصرّح بذلك في الكتائب والأسر وهم في أعلى مستويات المسؤولية.

• استخدام المكتب كأداة لإصدار قرارات معدّة مسبقا ومطبوخة في مطابخ الكولسة، وإشغال المكتب بالقضايا الصغيرة والتافهة وإبعاده عن قضايا الأمة الرئيسة، بحيث أصبحت معظم جلسات المكتب لا تتجاوز الساعة من الزمن. وأصبح المكتب معزولاً معطلاً عن القيام بدوره، ولا يمارس دوره القيادي، وليس له حضور.

على الرغم من دعمنا جميعا لحماس ومشروعها الجهادي، إلا أن هناك فرقاء يتاجرون باسم

حماس، ويستخدمون قميص حماس لتفريق الصف وتقسيمه إلى فريقين: مؤيد لحماس، وآخر ضدها، من أجل أغراض انتخابية، ومكاسب فئوية تافهة، على حساب وحدة الصف وتماسكه.

- إصرار المراقب العام على ممارسة دور زعيم فئة ضد فئة، ويظهر ذلك جليا في التصويت على القرارات وتقديم الاقتراحات الخلافية وتبنيها، ولم يمارس دور قائد الجماعة لجميع أفرادها، فكان سببا في شق الصف وتمزيقه وشرذمته بدلا من ممارسة دور توحيد الجماعة ولمّ شعثها وتقريب شقة الخلاف بين الفرقاء.

- التحايل على قوانين الجماعة ولوائحها، من أجل التستر على المخطئين الذين خالفوا قرارات الجماعة جهارا نهارا أمام أعين الملأ،

- التعمد وسبق الإصرار، والإقدام على سحب القضايا من عهدة المحاكم بحجة وحدة الصف وردم الخلافات السابقة، ولكن في الحقيقة أدى هذا الفعل إلى تعميق الخلاف، فضلا عن هدم قيم الجماعة ومبادئها.

نحن نناشد كل القيادات، وكل العقلاء في الجماعة، أن يتداركوا الجماعة، من الانحدار نحو مصير مظلم يؤدي إلى إضعاف الجماعة أو حلها لا سمح الله.

ونحن نعاهد الله أن نبقى الأوفياء لهذه الجماعة، وجنوداً في صفوفها، نحافظ على منهج الجماعة النقيّ الصافي الطيب، وسوف نقدم أرواحنا من أجل الحفاظ على جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعالم أجمع حتى يأذن الله بالنصر ويمنّ على المؤمنين بالتمكين، إنّه سميعٌ بصير.

نرجو الله عز وجل أن نكون قد أعذرنا إلى الله وإلى دعوتنا المباركة، ونسأله تعالى أن يهدينا إلى الحق وإلى سواء السبيل (ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين). صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. رحيل غرايبة أ. أحمد الكفاوين أ. ممدوح المحيسن ٦/٩/٢٠٠٩

وقد أوردت جريدة الغد الأردنية بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٩م التقرير التالي، ومما جاء فيه:-

حمل الأمين العام السابق لجبهة العمل الإسلامي وعضو مجلس شورى الإخوان المسلمين زكي بني ارشيد في تصريح إلى «الغد» مسؤولية إعداد التقرير وما جاء فيه كاملا للدائرة السياسية في الجماعة ولـ «رئيسها تحديدا» القيادي ارحيل الغرايبة.

بيد أن قيادياً إخوانياً رد على قول بني ارشيد بالتأكيد على أن «التقرير أقر من المكتب

التنفيذي للجماعة وقدم إلى جلسة الشورى باسم المكتب التنفيذي»، موضحاً أن «على المراقب العام للإخوان (همام سعيد) والمكتب التنفيذي أن يتحملوا مسؤولية التقرير لا التهرب من مسؤولياتهم وإلقائها على كاهل الآخرين».

وجدد المصدر التأكيد على أن المراقب العام تصدى للدفاع عن التقرير خلال جلسة مجلس الشورى الأخيرة، التي عقدت الجمعة قبل الماضية، حيث طلب المجلس إجراء تعديلات على التقرير و«هذا يعني موافقة مبدئية على التقرير الذي كان يجب رفضه».

بدوره، بني ارشيد استغرب في تصريح لموقع الجزيرة نت «الحملة المستمرة على الإخوان وآخرها بسبب ورقة لم تعتمدها الجماعة».

وقال «في الأردن اليوم طروحات سقفها أعلى مما ورد في التقرير الذي لم يعتمد». ورأى أن «الحملة على الإخوان لها وجهان خارجي وداخلي».

وقال «خارجياً الأردن ينتظر مبادرة أوباما للسلام وهو معني بالتوافق والانسجام مع هذه المبادرة وربما تكون أطراف اطلعت عليها تحاول تهيئة المشهد السياسي لها في الأردن وفلسطين على السواء».

الأمر الذي اعتبره محلل سياسي ينسجم ويتماهى مع العبارة التي وردت في التقرير السياسي بخصوص انخراط الأردن في «المشروع الأميركي الصهيوني». واعتبر أن ثمة من بين أعضاء الجماعة من هم منخرطون في الحملة ضدها.

وأكد أن هؤلاء «يعيشون أضغاث أحلام لكونهم يقدمون قرابين لإضعاف التنظيم ولن يحصلوا في النهاية على أي هدية من الطرف الآخر الذي يستمر في مشروع تصفية الإخوان وإضعافهم بغض النظر عن عناوينه وألوانه الداخلية».

وحذر بني ارشيد من أن «الإخوان المسلمين لا يخضعون للضغوط لتغيير التقرير وأن قرارهم مستقل، وأن التقرير قد يبقى كما هو من دون تعديل إذا استمرت الضغوط»، الا انه استدرك بأن التقرير «قابل للتعديل بتخفيض سقفه أو رفعه».

وفي الوقت الذي ترتفع فيه حدة السجال الإخواني بشأن التقرير السياسي يزداد السجال سخونة بشأن فك الارتباط التنظيمي بين الإخوان المسلمين في الأردن وحركة حماس، حين قال بني ارشيد إن «هناك داخل التنظيم الإخواني اليوم من يحاول الاستقواء لتمرير مشروع إنتاج ما يسمى التنظيم الأردني للإخوان المسلمين والذي ينسجم مع الموقف الرسمي لقرار فك الارتباط».

وأنكر بني ارشيد أن يكون مكتب الارشاد العالمي للجماعة اتخذ قراراً بتكوين تنظيم لجماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين. وقال: إن مكتب الإرشاد أكد عام ٢٠٠٦ على وحدة تنظيم بلاد الشام الذي أنشئ عام ١٩٧٨. ونفى بني ارشيد «وجود ازدواجية في التنظيم»، مؤكدا أن المكاتب الإدارية الاربعة في دول الخليج «تتبع لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن وأن لا علاقة لها بحركة حماس».

لكن المصدر الإخواني أوضح، بدوره، رداً على بني ارشيد أن «حركة حماس تقدمت بطلب إلى مكتب الارشاد العالمي أعلنت فيه رغبتها بالاستقلال عن تنظيم بلاد الشام حيث أحال المكتب طلب حماس إلى إخوان الأردن الذين رفضوا الطلب الا ان مكتب الارشاد صاحب الصلاحية في انشاء تنظيمات الأقطار قرر انشاء تنظيم لجماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين الأمر الذي استجاب له إخوان الأردن حيث جرى تخفيض ممثلي المكاتب الإدارية في مجلس الشورى من اثني عشر إلى اربعة».

وأنتخبت حركة حماس قبل شهرين مجلس شورى جديدا. وقررت تعليق عضوية ممثلي المكاتب الإدارية في المجلس إلى حين حل موضوعهم بالتفاهم مع جماعة الإخوان في الأردن، الا ان حركة حماس، وفق المصدر الإخواني، تنصلت من ذلك، والتفت على هذا القرار، وألقت الكرة في ملعب إخوان الأردن «في رغبة من حماس الخارج بابقاء سيطرتها من خلال ممثلي المكاتب الإدارية على حركة حماس وتهميش حماس الداخل، والسيطرة على جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في آن معا».

شكاوى للمحكمة الداخلية

ازدادت الخلافات تعقيداً بعد تصريحات نسبت إلى الأخ زكي بني ارشيد الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي حين ذاك حول الملكية الدستورية، وقد قدم د. ارحيل غرايبة شكوى إلى المحكمة المركزية في جماعة الإخوان المسلمين بحق الأخ زكي بني ارشيد الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي بتاريخ ٩/ ٢٠٠٩ وهذا نص الشكوى:-

حضرة رئيس المحكمة المركزية في الجماعة، وأعضاء المحكمة الموقرين بوساطة أمانة السر العامة للجماعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المشتكي: د. ارحيل محمد غرايبة

المشتكى عليه: الأستاذ زكي سعد بني رشيد

موضوع الشكوى: الحق العام والحق الشخصي

لقد نشر المشتكى عليه في صحيفة القدس العربي الصادرة في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٩ تصريحاً صحفياً بخصوص الملكية الدستورية قائلاً:

«إن موضوع الملكية الدستورية هي فكرة أو مبادرة شخصية طرحها النائب الأول لحزب جبهة العمل الإسلامي رحيل غرايبة، ولم تتبناها الحركة الإسلامية بشقيها الجماعة والجبهة».

وقال الأخ زكي بني ارشيد:- أما موضوع أنني عملت على رفض تبني أطروحات بخصوص الملكية الدستورية، فهذا الأمر غير صحيح، لان الفكرة أصلا لم تتبناها لا الجماعة ولا الحركة، والموضوع مفتعل للوصول إلى أهداف ومآرب مبيتة.

وهذا نص التصريح المنشور في القدس العربي بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٩م:-

(انَّ موضوع الملكية الدستورية هي فكرة أو مبادرة شخصية طرحها النائب الأول لحزب جبهة العمل الإسلامي ارحيل غرايبة، ولم تتبناها الحركة الإسلامية بشقيها الجماعة والجبهة).

وبناءً على ما سبق فإن المشتكى عليه ارتكب المخالفات التالية:-

أولا: الإدلاء بمعلومات غير صحيحة منسوبة للدكتور رحيل غرايبة، بأنها مبادرة شخصية، وهو يعلم علم اليقين أن هذه المبادرة بفكرتها وموضوعها قد تم مناقشتها وإقرارها في المكتب التنفيذي للحزب، وفي المكتب التنفيذي للجماعة كلمة كلمة، ثم تمّ إقرارها في اجتماع مشترك للمكتبين، كما أن الدكتور رحيل غرايبة تم تفويضه بقرار رسمي من الجماعة للعمل على إشهار المبادرة.

ثانياً: لقد انطوى التصريح على اتهام واضح وطعن صريح بالدكتور رحيل غرايبة عندما قال بأن الفكرة والموضوع مفتعل للوصول إلى أهداف ومآرب مبيتة.

ثالثاً: إن التصريح الصادر عن المشتكى عليه يعد تشهيراً خطيراً وإساءة بالغة للدكتور رحيل غرايبة على المستوى الخارجي والإعلامي سواء في الأردن أو خارج الأردن، باعتبار الأخ زكي ناطقاً رسمياً باسم الحزب، وباعتبار الدكتور رحيل ناطقاً إعلامياً باسم الحزب.

رابعاً: إن التصريح يعد تشويهاً صريحاً ومقصوداً للدكتور رحيل غرايبة داخل صف الجماعة وفي صفوف الحزب كذلك ويأتي في سياق إعلان حرب ظاهرة تدخل في باب اغتيال الشخصية.

خامساً: إن هذا العمل يأتي في باب نشر الخلاف الداخلي في الصحافة والإعلام الخارجي، كما أنه جاء في باب الاستقواء بالصحافة والإعلام على إخوانه في المكتب التنفيذي للحزب.

الأخ رئيس المحكمة، والإخوة أعضاء المحكمة الموقرة..

أرجو التكرم بالنظر في هذه الشكوى بالسرعة الممكنة، مما يترتب عليها من آثار وتداعيات خطيرة تمس الجماعة والحزب والصف القيادي منهما، كما لا يفوتكم أن هذا الأسلوب قد تكرر مراراً وتكراراً وكان له أثر كبير في إثارة الفتنة الداخلية، ويصب الزيت على نار الخلاف الداخلي، ويعزز الفرقة والخلاف، وينحر الإخوة ويضعف أصرة القربى بين أفراد الجماعة، ويضعف موقفها أمام الأعداء، ويشوه صورتها أمام الجماهير.

إنّ هذا الحجم من الأضرار الذي يقع على الجماعة والحزب،يستوجب إصدار الحكم الذي يكافئ هذا العمل الخطير.(١) وتفضلوا بقبول الاحترام

شكوى أ. هيثم أبو الراغب

تقدم أ. هيثم أبو الراغب بشكوى بحق الأخ الأمين العام للحزب الأستاذ زكي بني أرشيد بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠١٠ وطلب تحويله للمحكمة المختصة.

وتحدث عن الضرر الذي أصاب الجماعة ويصيبها بسبب سلوكيات وتصريحات سابقة ولاحقة للأخ زكي، مما يفقد الجماعة مصداقيتها وسمعتها الحسنة لدى عامة الناس.

وطالب بمنع الأخ زكي من إجراء أي مقابلة صحفية أو الإدلاء بأي تصريح صحفي أو تلفزيوني أو كتابة أية مقالات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بواقع الجماعة أو الحزب.

وطالب بتحويل الأخ زكي بني أرشيد لمحكمة الجماعة المختصة، لتقول حكمها سواءً بالبراءة أو الإدانة له حسب بنود الشكوى التالية وقائعها:-

١- اتهام الأخ زكي للإخوان في القيادة أنهم هم المطالبين باستقلال حماس عن الإخوان في الأردن، وفك الارتباط التنظيمي بينهما، أنهم يستجيبون للمشروع الأمريكي والحكومي، حيث قال في تصريح له لجريدة القدس العربي - نشره موقع المدينة الإخبارية بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٠ تحت عنوان: (لماذا لجأت إلى قناة الجزيرة)؟

---

(١) سألت الأمين العام للجماعة في جلسة لمجلس الشورى للإخوان أ. جميل أبو بكر فقال: نعم القرار اتخذ في المكتب التنفيذي بتكليف د. أرحيل غرايبة، بالمضي في موضوع الملكية الدستورية.

أرى أن فكرة انفصال حماس والإخوان عن بعضهما، هو مشروع أمريكي بالكامل، وتسعى الحكومة إلى تفعيله من خلال جهتين، الأولى فك الارتباط الرسمي، والثانية فك الارتباط التنظيمي بين حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين، والمطالبون بهذا داخل الحركة مستجيبون لهذا المشروع الأمريكي والحكومي.

(ترى هل يغيب عنه من الذي سعى لهذا الانفصال؟ وما موقف الإخوان في القيادة عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ من هذا؟

رغم علمي اليقيني أن إخواننا في حماس،هم من طالبوا بإلحاح شديد، بالاستقلال التنظيمي عن جماعة الإخوان المسلمين الأردن، إلا أن حديث الأخ زكي المذكور أعلاه، فيه طعن واضح في ولاء وأمانة الإخوان أصحاب هذا الرأي، واتهامه لهم بأنهم منسجمون مع المشروع الأمريكي والحكومي، اتهام خطير يؤدي إلى إثارة الفتنة وشق الصف بالإضافة إلى الإساءة إلى أشخاص، والتشكيك في نواياهم وصدق ولائهم للدعوة.

٢) قيام الأخ زكي بالتأكيد على توسع الخلافات داخل الجماعة، ومطالبته للجماعة إجراء انتخابات مبكرة، حيث قال في تصريح له لجريدة (الحدث بتاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠١٠): أطالب إذا استمرت الخلافات والأزمة داخل الحركة الإسلامية أن نذهب إلى انتخابات مبكرة داخل جماعة الإخوان المسلمين للاحتكام إلى قواعد الحركة (وهو الأمين العام للحزب).

هذا التصريح يؤدي إلى تشويه صورة الجماعة وسمعتها، ويزيد الفرقة والخلاف داخل الصف، وهل هذا من شأن الأخ زكي ليطالب بالانتخابات المبكرة؟،

٣) اتهام الأخ زكي بني أرشيد لقيادة حزب جبهة العمل الإسلامي، بتزوير انتخابات مجلس شورى جبهة العمل الإسلامي الأخيرة، وحمّل كلاً من رئيس مجلس شورى الحزب، والأمين العام للحزب المسؤولية عن التجاوزات، حيث قال في تصريح خاص لموقع عمان نت في ١٥/ ٣/ ٢٠١٠:- لقد جرى تزوير انتخابات المجلس، وهذا تحاملٌ على القانون يمكن أن نسميه تزويراً غير مسبوق وبإصرار شديد، إنَّ هذا تجاوز استبدادي وتعسفي باستخدام المسؤولية وهو تجاوز غير مسبوق في تاريخ الحزب، ولو لم تحدث هذه التجاوزات لجاءت النتائج مختلفة ١٠٠٪. (١)

(١) وقد سمعت شخصياً ومباشرةً من الأخ (عزام هنيدي) - عضو المكتب التنفيذي للحزب أنه قابل الأخ زكي وحدثه مستنكراً قوله عن التزوير، فقال له الأخ زكي: نعم تزوير، وأنت أحد المزورين.

تشخيص الأزمة الداخلية الإخوانية

رسالة من الأستاذ هيثم أبو الراغب موجهة للمكتب التنفيذي ومجلس الشورى

وهو يتحدث فيها عن طرف من تجربته ومعاناته وعلاقته مع بعض الإخوان ويتحدث عن تنظيم داخل التنظيم، كان شريكاً فيه، ويقترح حل مجلس الشورى، وتشكيل قيادة مؤقتة لمدة عامين تتولى معالجة الاختلالات:-

فضيلة المراقب العام د. همام سعيد

الإخوة الأفاضل المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين حفظهم الله..

الإخوة الأفاضل رئيس وأعضاء مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين حفظهم الله..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فبعد سبع وأربعين سنة من انتمائي لجماعة الإخوان المسلمين، وبعد معايشتي لكل مراحل الجماعة ولكل أنواع ومستويات العمل القيادي فيها، وبعد مسيرة من الالتزام التنظيمي المنضبط وعطاء دعوي وتربوي إيجابي، يقدم ولا يأخذ، ويضحي ولا ينتظر أو يغتنم الفرص والمكاسب، وبعد صبر طويل على الأذى من خصوم الدعوة، وصبر على الأذى أشد وأقسى من بعض أبناء الذين استساغوا أكل لحم إخوانهم وانشغلوا بتشويه سمعتهم حتى ينفض عنهم إخوانهم لأغراض انتخابية، وبعد مساهمة لا يعلم إلا الله تعالى مداها في دعم تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس عند نشأتها، ودعمها بعد اشتداد عودها وتقديم كل جهد وجاه للدفاع عنها ونصرتها، انطلاقاً من عقيدة إيمانية إن العمل لفلسطين جزء لا يتجزأ من العمل لدين الله وهو نوع من الجهاد في سبيل الله، على الرغم مما تلوكه ألسنة آكلي لحوم البشر من إخواننا بكيل الاتهامات الباطلة والكذب على الله ثم على الناس، بتقسيم إخواننا من باب المزايدة – هؤلاء مع حماس وهؤلاء أعداء حماس – (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً) بعد كل ما ذكرت وبعد كل ما لم أذكره، فإنني ويشهد الله على ما أقول، أضع مسؤولية ما يجري من فتنة داخل الجماعة، في أعناق مجموعة من الإخوان الذين أسسوا وأصّلوا الفتنة في صف الإخوان المسلمين، وهم أصحاب التنظيم الداخلي داخل التنظيم، وهم أصحاب الصوت العالي في كيل الاتهامات لإخوانهم الذين يخالفونهم – فهذا عميل، وذلك مخابرات وذاك قليل دين، وذاك لا يصلح للقيادة، إلى غير ذلك من التصنيفات التي تجعل من هذه المجموعة المنظمة في تنظيم داخلي داخل الجماعة صفوة الصفوة وخيرة الخيرة، وهم من يصلح للقيادة فقط، وهم من يخلص لفلسطين فقط، هم من يفهم في السياسة والفتوى فقط، وهم الأحرار الشرفاء فقط،

هم أنصار الجهاد والتحرير، وغيرهم مفرط في القضية الفلسطينية، هم يحسبون أنفسهم كذلك، وعندما تعايشهم عن قرب وتختلط معهم لسنوات، تجد نفسك أنك كم كنت مخدوعاً بهؤلاء، حيث لا يختلفون عن غيرهم بل هم أقل كثيراً، وتحمد الله أنك كشفت الطابق مبكراً، ستجد نفسك وأنت معهم أنك مرشحهم لأعلى المناصب، وممن يحرصون على استلامك المواقع القيادية، وقد يعتبرونك سيد قطب الأردن، كما كان يقول أكبرهم عَنّي، وأنك المجاهد المفكر الصابر على المحن، وعندما تختلف معهم بعد انكشاف برامجهم، تصبح الشخص المنحرف الخائن العميل قليل الدين، وهم يستخدمون الفتوى حسب أهوائهم ومصالحهم، فعندما يريدون رفض قرار قيادي لا يناسبهم، يقولون لا يجوز للمكتب التنفيذي إلزام أفراد الجماعة بانتخاب أشخاص معينين، ويعتبرون ذلك معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، بل يعتبرون ذلك خيانة للأمانة، إلى غير ذلك من الأوصاف، ولكن عندما يقومون هم بشرعنة الاصطفاف ويجهزون القوائم الانتخابية، ويصدرون القرارات القيادية بإلزام أفراد الجماعة بشخص معين يصدرون الفتوى المناسبة بوجوب طاعة الأمير وأن جلد ظهرك أو آخذ مالك.

بينما قال قائلهم من كبارهم يوماً للأخ الأمين العام الأسبق داود قوجق «إننا نتقرب إلى الله بمعصية المكتب التنفيذي» عندما كان قرار القيادة لا يستهوي نفوسهم أو مكاسبهم، وما تجربة عدم التزامهم بقرار الجماعة في انتخابات جامعة الزرقاء ببعيدة، حيث خالفوا القرار وفضلوا محمود أبو أشعيرة [1] ومن معه على إخوانهم، ثم قالوا قد التزمنا، حتى فضحتهم أوراق الانتخابات المكتوبة بخط أياديهم وقدم بعضهم للمحكمة التي حكمته بالتجميد ستة أشهر ثم سامحه مجلس الشورى.

علمنا هؤلاء بصوتهم العالي أن رسول الله ﷺ قال: «من ولّى أحداً وفي المسلمين من هو خير منه فقد خان الله ورسوله»، وها هم اليوم يفضلون المرجوح على الراجح والضعيف على القوي وغير الملتزم بقرارات الجماعة على الملتزم، «كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون».

علمونا أن العدل أساس الملك، وأن رسول الله ﷺ قال: «إنما أهلك الذين قبلكم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا الحد عليه»، وها هم يعطلون القضاء التنظيمي، ويلغون حقوق الإخوان المشتكين، وحق الدعوة العام، فيسقطون القضايا المرفوعة إلى المحاكم عندما تكون بحق من يؤازرهم، ولكن نفس المحاكم تكون عاجلة وحاسمة عندما تكون القضايا بحق إخوة لا ينخرطون في برامجهم «حسبنا الله ونعم الوكيل».

يا إخواننا: أي تخريب للقيم هذا الذي يجري؟ ما حجم التدمير في تربية الأجيال الجديدة التي

(١) المستثمر الذي اشترى جزءاً كبيراً من أسهم جامعة الزرقاء الأهلية الخاصة.

تربى على الحقد والاتهام والكراهية وتشويه سمعة الإخوان أصحاب التاريخ واستباحة أعراضهم؟ وأي مستقبل ينتظر الجماعة على أيدي هؤلاء؟

إنني أفهم أن بعض الإخوان لا يرغبون بنجاح شخص معين لموقع قيادي في الجماعة أو الحزب، فهذا حق لهم.

لكن غير المفهوم أن يكون البديل هو من تحدى وخالف قرارات الجماعة الصادرة من مجلس شوراها وقرارات الحزب الصادرة من مجلس شوراه بالمشاركة في الانتخابات النيابية، بل زاد في تحديه أن أمتنع عن المشاركة بأي نشاط يؤدي إلى نجاح قرارات الجماعة والحزب، وزاد على ذلك تهنئته في محاضرة في مجمع النقابات للذين خالفوا قرار الجماعة وقاطعوا الانتخابات النيابية، ومن غير المفهوم كذلك أن يكون المرشح لقيادة الحزب هو نفسه الذي صرح قبل أسابيع للصحافة أن انتخابات الحزب مزورة، وبعد ذلك يؤتى به ليكون قائداً لهذا الحزب، هل هي مكافأة للمخالف على مخالفاته؟

يا إخواننا: هل تتوقعون وأنتم تكافئون المخالف لقرارات الجماعة، أن تجدوا الجميع يسمعون لكم ويطيعون؟ إنني أشك في ذلك، فمن يريد الطاعة عليه أن يقدم مقدمات الطاعة ولا يعمل العكس.

يا إخواننا: لقد آن الأوان أن تعالجوا الخلل من جذوره، وأول معالجة في إلغاء التنظيم داخل التنظيم، والبراءة من الشللية والاصطفاف داخل الجماعة، والتوقف عن كل أشكال تخريب القيم التربوية واستحلال أعراض إخواننا وأكل لحومهم، ومحاسبة كل المخالفين لقرارات الجماعة وعزلهم عن أي موقع قيادي أو تربوي.

وأقترح أن يحل مجلس الشورى نفسه، وأن يتم اختيار قيادة مؤقتة ليس فيها أحد من المصطفين أو الشلليين، تجعل هدفها خلال عام أو عامين تنقية أجواء الصف مما عكرها ولوثها، وإعادة الروح الإخوانية حتى نعود حقيقة إخواناً مسلمين، ثم تشرف هذه القيادة على إجراء انتخابات جديدة بعيدة عن مظاهر الشللية والانقسام يسبقها بيعة جديدة مع الله أولاً ومن ثم مع أنفسنا بالبراءة من كل ما يمزق الصف أو يثير الفتن. هذه نصيحتي لإخواني جميعاً فالدعوة أغلى علينا من كل المواقع والمكاسب.١١/ ٥/ ٢٠١٠

وممن كتب من الإخوان في تشخيص الأزمة الأخ يحيى شقرة (أبو هيثم) أمين سر عام أسبق للجماعة، ومساعد أمين السر لعدة دورات وعضو مكتب تنفيذي للإخوان من ٢٠٠٢-٢٠٠٦

والذي كتب هذه الدراسة بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١٠:-

الأزمة الإخوانية

المقدمات.. والنتائج

لقد جاء تشكيل المواقع القيادية الحالية: المكتب التنفيذي، رئاسة مجلس الشورى، مكتب مجلس الشورى، وبقية الهيئات والمواقع المنبثقة من مجلس الشورى.. بمنهجية التوافقات والتزكيات بعد تعطيل وإقصاء القانون الأساسي للجماعة ولوائحها وأنظمتها وخاصة التي تحكم وتضبط العملية الانتخابية لكل المواقع وقد أكد هذا النهج ما ورد في (الوثيقة) البيان الصادر عن مجلس الشورى بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٩م بهذا النص:

(وفي جو مفعم بروح الإخوة والمسؤولية العالية، والتقدير الدقيق للمرحلة داخلياً وخارجياً، جرى تشكيل الهيئات القيادية المختلفة وفق منهجية التوافق والتزكية، وذلك بعد حوارات اتسمت بالعمق ورهافة الحس، والحرص على وحدة الجماعة والمصلحة العامة، والمواقف الكريمة والطيبة وبخاصة من أصحاب الفضيلة الأخوين الكريمين فضيلة المراقب العام السابق الأستاذ سالم الفلاحات، وفضيلة المراقب العام المنتخب الدكتور همام سعيد!!!

وبذلك تتحمل هذه المواقع القيادية وعلى رأسها المراقب العام ورئيس مجلس الشورى للجماعة المسؤولية عن الحالة التي وصلت إليها الجماعة والتي لخصها المراقب العام الحالي في (الوثيقة): رسالة المراقب العام الخامسة د. همام سعيد لإخوانه بمناسبة عيد الفطر المبارك لعام ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٩م وردت فيها ما يلي:

(ونحتاج إلى تقويم الأخلاق وفق موازين الشرع، ولا سيما في هذه الحالة التي تمر بها الجماعة، حيث كثر اللغو الباطل، واتهام النوايا، وغمط الأخ حق أخيه، وفتح العيون على المعايب، وغضها عن المكارم والمآثر، وتلمس العثرات، والاستجابة لتحريش الشيطان ونزعاته...).

ومع هذه الحالة التي عبر عنها فضيلة المراقب العام في رسالته المذكورة بقوله (ونحتاج إلى تقويم الأخلاق وفق موازين الشرع)، وتطمين إخوانه وأخواته (بأن جهود إصلاح ذات البين لن تتوقف).

ومنذ ٢/ ٥/ ٢٠٠٩م ولغاية تاريخه لم تنفع وساطة العلماء ولا سعي الحكماء ولا جهود مجموعات المصالحة ولا المبادرات العديدة: فردية أو جماعية في إنقاذ الجماعة من الانهيار والسقوط.

لقد جاء تشكيل المكتب التنفيذي الحالي بمنهجية التوافقات والتزكيات حلقة من سلسلة من

الكولسات عمادها الفرز الفئوي، ومناطق النفوذ، والتفرد بالمناصب والمواقع وسياسة الإقصاء (وخاصة المواقع المتقدمة في الجماعة)، وقد تولى العمل في هذا الميدان (صانعوا القيادات) ومنتحلو الألقاب مثل (الحمساويون الوحيدون!) أو (الحمساويون الجدد)، ومن حلقات هذه السلسلة:-

مجموعة الأعداد لانتخابات المراقب العام وذلك في الدورة السابعة لقيادة الجماعة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) وكان من مظاهر التنفيذ إيداع سبع أوراق بيضاء في صندوق الاقتراع!! قادها الأخ سعود أبو محفوظ الذي كان يصف نفسه بصانع القيادات.

مجموعة الـ (٢٣) لانتخاب الأمين العام لحزب الجبهة في الدورة السابقة ٢٠٠٥.

مجموعة الـ (٧) التي اجتمعت في المركز العام أوائل عام ٢٠٠٦م لصناعة (مكتب تنفيذي) للدورة الثامنة ٢٠٠٦ بتزكية (٢/ ٢/ ٢/ ١) ولكنها لم تستطع ذلك برفض الأخ سالم الفلاحات هذا المنهج.

وهكذا كان تشكيل المكتب التنفيذي الحالي حيث التقت مجموعة (لا أعرف عددها) وأفرزت مكتباً تنفيذياً بصورة متطورة من الكولسة وهي التوافقات والتفاهمات (والترضيات) بتزكية (٤/ ١/ ٤) ثم يكمل (مجلس الشورى) المهمة بنفس الأسلوب ولم يكتب لها النجاح.

هذه الصيغ القيادية!! التي نتجت عن مقدمات مبنية على تعطيل ومخالفة القانون الأساسي واللوائح والأنظمة ومنها القيادة الحالية قدمت نتائج خاطئة منها:

إنّ حل مجلس شورى الجماعة الثامن في ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧ باعتماد تشريع ضعيف، وهو بأغلبية الحاضرين فقط، دون النظر إلى أهمية مجلس الشورى أعلى سلطة في الجماعة وكان من المفروض، احتراماً لهذا الموقع وتقديراً له، إيجاد تشريع حركي لائحي يتناسب مع أهمية المجلس ولو على الأقل يتساوى مع تعديل مادة في القانون الأساسي التي تستلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس المطلقة، وكان صانعوا القيادات انتهزوا الفرصة واختاروا أسهل الطرق وأسرعها.

(تصوروا لو أن المجلس اجتمع بحده الأدنى من النصاب ٢٦ عضواً فإن ١٣ عضواً يمكن لهم أن يحلوا (م.ش)!)، هل هذا معقول في أي تنظيم؟

ومع هذا فقد رجع ما يقارب الـ ٨٠٪ من أعضاء مجلس الشورى السابق الذي حل نفسه في ٢٠٠٧ إلى عضوية المجلس التاسع (الحالي).

الاعتداء على موقع المراقب العام – أمير الجماعة – واعتباره (ملحقاً لمجلس الشورى) الذي صدر قرار بحله بينما من حق هذا الموقع (أمير الجماعة) أن تكون آلية إعفائه هي مواد منصوص

عليها في القانون الأساسي، وإلا فإن مدة المراقب العام أربع سنوات وقد تكون أكثر في ظروف خاصة يتأخر فيها انتخاب المراقب العام (أمير الجماعة) وقد اعترف بهذه الحقيقة أخوة قياديون حاليون على مستوى الأردن أو الإرشاد، ولكنهم تحدثوا بها وعنها همساً، وخاصة أحد القياديين في الأردن د. محمد أبو فارس الذي اعترف بخطئه عندما قال رأياً غير ذلك.

لقد قرأت ورأيت وسمعت مباشرة تطاولاً على شخص المراقب العام سالم الفلاحات لأكثر من مرة، وكان الرد منه التسامح في حق النفس مسجلاً موقفاً صالحاً ورائداً وقدوة حسنة.

أما أن يكون التطاول اعتداءً على مكانة وهيبة منصب المراقب العام فهذا مرفوض بشدة وبحزم ويجب أن يصحح.

استقالة أربعة أعضاء من (م.ت) بأسباب معلنة، من ثلاثة أخوة منهم أحمد كفاوين، أرحيل غرايبة، ممدوح المحيسن، على درجة عالية من الخطورة وتحتاج إلى دراسة معمقة وحلول سريعة وأسباب غير معلنة من الأخ الرابع (د. عبد الحميد القضاة)(1)

وإن كنت أرى هذه الاستقالات خطوة جريئة للرجوع عن قبول العضوية بمنهجية التوافقات والتفاهمات... بل إنني آمل أن لا يعود أحدهم إلى موقع قيادي في أي من الهرمين التنظيمين (الشورى والتنفيذي) حالياً اعترافاً بالخطأ وانتهازاً لفرصة فضيلة العودة إلى الحق والصواب.

ويبقى الحكم على أمر كل من شارك في منهجية التوافق والتفاهم للمتابعة والمعالجة والتصحيح بإذن الله.

الاعتداء على قيم الجماعة القضائية بإصدار قرار بشطب قضايا الحق العام من المحاكم في ٢٠٠٨، هذا القرار الذي أعطى مثلاً واضحاً لازدواجية المعايير والكيل بمكيالين (وإلا فأين هيبة النظام القضائي وجرأته ليصدر أحكاماً على (الرعية) وقد تُرك (الزعماء)!!.

التسريبات المتكررة بتعريض وثائق هامة للجماعة للنشر العلني مع ضعف وسكوت!! داخلي عن المتابعة والتحقيق (وقد تضيع هذه القضية بالتوافقات والتفاهمات والصفقات....!!).

تعريض الجماعة وحماس، أفراداً ومسيرةً، لأخطار فادحة بسبب خطيئة الخلاف والاختلاف المعلق حول ما يعرف (بازدواجية التنظيم) والتي يصر عليها (الحمساويون الوحيدون!!) أو (الحمساويون الجدد)!! دون مراعاة لظروف وخصوصيات الجماعة وحماس، وتتحمل القيادتان في

(1) أعلنها د. عبد الحميد مفصلة فيما بعد.

الجماعة وحماس مسؤولية هذا العبث وخلط الأوراق ويجب أن نسمع بقوة وبصوت عالٍ وبصراحة من قيادة حماس موقفها من هذا الأمر الخطير.

الحديث (همساً) بين الإخوان، وبصوت عال خارج الإخوان عن تصنيفات جغرافية داخل الجماعة على محاور شرقي النهر وغربه وعن شمال البلاد وجنوبها ووسطها وهو مرفوض تماماً من جميع العقلاء...

إسقاط مشروع الإصلاح الوطني، بما يبرر الاتهام الموجه من شركاء الجماعة في هذا المشروع بمسؤولية الجماعة عن التفريط بالمشروع ووإسقاطه بعد قطع شوط طويل فيه، وتعليق الآمال على دور إيجابي من الجماعة في تحقيقه.

التفريط بالبرنامج السياسي للجماعة أحد مقومات وجودها وقوتها وتميزها على الساحة بل وعالمياً أيضاً.

تعويم القانون الأساسي للجماعة وتعطيله، فبعد التعديلات الجريئة الأخيرة التي تمت عام ٢٠٠٧م في الدورة السابقة في عهد المراقب العام السابق سالم الفلاحات، لم يتم توفيق وإعادة صياغة القانون الأساسي بما يتفق وينسجم مع هذه التعديلات وكذلك مع خطورة استقلالية التنظيم الفلسطيني، والأمر يتطلب سرعة تثبيت القانون الأساسي كمرجعية لائحية مع إعادة دراسة أهم تعديلين، وهما فصل السلطات (الشورية والتنفيذية) وإعطاء المراقب العام حق اختيار فريقه المكتب التنفيذي، في ضوء النتائج السلبية لهذه التجربة القاسية التي مرت بها الجماعة في ظل التطبيق الخاطئ لهذين التعديلين، دون تعديل بقية مواد القانون على أساسها.

رسالة من عدد من أعضاء مجلس الشورى لرئيس المجلس

٢٩/٣/٢٠٠٩م

ومن أوائل ما أرسل لمجلس الشورى الجديد بشان القضايا العالقة، المذكرة التالية:-

أرسل عدد من الإخوان من أعضاء مجلس شورى الجماعة رسالة لرئيس مجلس الشورى تحتوي على توثيق تاريخي ورؤية قانونية وتنظيمية منذ عام ١٩٦٧م ومقترحات.

إلاّ أن الوثيقة سربت للصحف ونشرها موقع عمون، وموقع خبرني بعنوان وثيقة سرية القصة الكاملة لخلافات الإخوان ١٣/٩/٢٠٠٩م وقالت (خبرني) حصلت على وثيقة سرية سربها احد أعضاء التيار المتشدد في جماعة الإخوان المسلمين «الصقور» وهي عبارة عن رسالة وجهها «التيار الإسلامي الوطني داخل الجماعة» إلى رئيس مجلس شورى الإخوان عبداللطيف عربيات

وعدد من المراكز القيادية في الجماعة، والوثيقة تكشف عمق الخلافات بين الجماعة بخصوص المطالبة بالانفصال عن حركة حماس وتوضح كيف نشأت العلاقة بين التنظيمين الأردني والفلسطيني.

وتفسر الوثيقة أسرار الخلافات وتبين أبطالها ومحاولة حركة حماس تحريك تنظيم الإخوان الأردني بمساعدة المراقب العام همام سعيد حتى لو تعارض الأمر مع مصالح الجماعة السياسية والأمنية والشعبية على الساحة المحلية.

وعلمت «خبرني» من مصادر إخوانية أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس طلب من قيادات الجماعة تهدئة الخلافات إلى ما بعد العيد، واعداً بالتدخل شخصياً لحل العلاقة بين التنظيمين الأردني والفلسطيني، مع اصرار حماس على موقفها الداعم للازدواجية، خلافا لرغبة تيار عريض في الأردن وفق ما تذكر الوثيقة.

وتاليا نص الوثيقة والتي أرسلت للدكتور عبد اللطيف عربيات مطلع شهر تموز:

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ رئيس مجلس الشورى المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

بصفتكم رئيس أعلى هيئة قيادية في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وتتحملون امانة المسؤولية التي كلفكم بها إخوانكم، والجهة المستأمنة على حقوق الجماعة أفرادا ومؤسسة والمكلفون بتنفيذ قرارات مجلس شورى الجماعة حسب الصلاحيات التي خولها لكم النظام الاساسي للجماعة.

نخاطبكم في هذه الحقبة الحساسة من تاريخ الجماعة في الأردن بشكل خاص، وبناء على ما استجد من قرارات لمكتب الارشاد الموقر من انشاء تنظيم خاص مستقل للإخوان في فلسطين والخارج، وما يترتب على هذا القرار من متعلقات بوضع التنظيم في الأردن وفي المكاتب الإدارية التي كانت تتبعه في الخارج، وبما ان مجلس الشورى قرر تأجيل بحث موضوع المكاتب الإدارية، وما يترتب على إنشاء التنظيم الجديد فيما يخص الأردن فاننا نضع الملاحظات التالية بين أيديكم، وهي خلاصة رؤيتنا لهذه المسألة احقاقا للحق وتحقيقا للمصلحة المعتبرة وقياماً بواجب المسؤولية والامانة.

وكانت الصيغة التي اقترحها المكتب التنفيذي بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٦ على اللقاء المشترك في

الشام بشأن المكاتب الإدارية على النحو التالي:

١- عدم ازدواجية التنظيم على الساحة الأردنية

٢- لا يقبل أي اخ وقعت عليه عقوبة في تنظيمه الانتقال للتنظيم الاخر

٣- الاصل ان كل من يحمل رقما وطنيا أردنيا من الإخوان المغتربين في الخليج أو يقيم بشكل دائم في الأردن، يلحق بالتنظيم الأردني، وكل من يحمل وثيقة سفر فلسطينية ولا يقيم بشكل دائم في الأردن يلحق بالتنظيم الفلسطيني.

٤- يخير الإخوة الناشطون في العمل الفلسطيني ممن يحملون ارقاما وطنية أردنية بالالتحاق بالتنظيم الفلسطيني مع قطع الصلة بالتنظيم الأردني مع تبصيرهم بالوضع العام وتخييرهم

٥- إذا عمل أي أخ مع تنظيم دون علم تنظيمه، لا يصح قبوله في كلا التنظيمين

٦- توضع أسس للانتقال من تنظيم لاخر في المستقبل.

*توقف الأخ أبو الوليد (محررخبرني: يقصد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) عند نقطة التبصير والتخيير وقال أنها ربما تخيف بعض الإخوان من الانضمام لتنظيم فلسطين.

• رجع الوفد ونقل هذا التخوف وقرر المكتب التنفيذي السابق شطب هذه النقطة وهي التبصير، وكان الأخ جميل أبو بكر نائب المراقب العام قد سافر إلى الإمارات والتقى الإخوان هناك وطرحوا هذا التحفظ المشار إليه سابقا، ووعدهم بنقله إلى المكتب ووعدهم بالموافقة عليه، وهذا الذي تم فعلا فقد كان المكتب اتخذ قرارا بشطب هذا البند قبل عودة الأخ جميل أبو بكر من زيارته إلى الإمارات، ثم سافر أمين السر العام السابق للسعودية والتقى الإخوان هناك وتحاوروا حول مسألة ترتيب المكاتب الإدارية.

• عقد اجتماع لمجلس الشورى في الأردن بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٨ وقدمت له لجنة المصالحة ورقتها وأقرت الورقة والمتضمنة ما يلي:

١- تشكيل لجنة من الشورى من أجل:-

أ- اعادة النظر في العلاقة بين الجماعة والحزب.

ب- وفي حال عدم استقرار العلاقة بين أعضاء المكتب التنفيذي والأمين العام يقدم المكتب التنفيذي استقالته وتجري انتخابات جديدة.

٢- تقدم اللجنة تنسيبها بشأن الجمع بين موقعي المكتب التنفيذي للحزب والجماعة.

٣- تقدم اللجنة تنسيبها بشأن المكاتب الإدارية.

• قدمت للمحكمة المركزية قضايا بشأن بعض الإخوان وحكمت فيها كقضية الأخ موسى هنطش مع أنها قدمت متأخرة عن القضية المرفوعة بحق الأخ الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي (يقصد زكي بني ارشيد) والتي تأخرت ولم يبت فيها حتى الآن لأسباب يستفسر من المكتب ومن المحكمة عن سبب تأخرها.

• دعي أعضاء مجلس الشوى العالمي إلى اجتماع بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٨ لكن النصاب لم يكتمل.

وفي جلسة خاصة لأعضاء الشورى العالمي من الأردن مع من حضر من أعضاء مكتب الارشاد تم الاتفاق على عقد لقاء في شهر ١١/ ٢٠٠٨ يحضره بالاضافة لمكتب الارشاد من الأردن رئيس مجلس الشورى الأخ د. عبد اللطيف عربيات لاستكمال بحث موضوع الأردن، لكن تم تأجيل الموعد بطلب من الأخ المراقب العام د. همام سعيد إلى ٨/ ١/ ٢٠٠٨ وتم تأجيله مرة ثالثة بطلب من المراقب العام إلى ٢٨/ ١/ ٢٠٠٩ ولم يتم هذا اللقاء حتى الان.

• حضر فضيلة المراقب العام بناء على طلب من رئيس مجلس الشورى لقاء اللجنة المكلفة من مجلس الشورى وافاد بأن حماس طلبت منا القرار بشأن المكاتب الإدارية، وذكر بعض المعلومات عن التمثيل في مجلس شورى فلسطين المركزي والاقليمي وتوجُّه المراقب العام والمكتب التنفيذي بهذا الشأن، وطلب ان تنتهي اللجنة من تنسيباتها بشأن المكاتب الإدارية في موعد اقصاه ١٥/ ١/ ٢٠٠٩.

• انعقد مجلس الشورى ١٣/ ٣/ ٢٠٠٩ وقرر تأجيل بحث الموضوع على أن يتم خلال الشهور الثلاثة القادمة.

تلي على المجلس توصيات اللجنة وفيها:

١- يرشح مجلس الشورى اثنين لمجلس شورى الحزب لينتخب أحدهما أمينا عاما لجبهة العمل الإسلامي

٢- يؤجل بحث المكاتب الإدارية لمدة أقصاها ثلاثة اشهر.

تلي القرار السابق المتعلق باستقالة المكتب التنفيذي للجبهة في حال عدم توافقه لإجراء انتخابات جديدة.

وإذا كانت صيغة تنظيم بلاد الشام ١٩٧٨ قد انتهت فمن البديهي والمنطقي ان يرجع الوضع كما كان قبل تلك الصيغة في عام ١٩٧٨، ولابأس بإجراء بعض التعديلات إن لزم بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ أمن التنظيمين الفلسطين والأردني.

وأخطر ما في المسألة هو اقرار أي صيغة رسمية تسمح بالتداخل والازدواجية بين التنظيمين في المستويات كافة.

فالتنظيم في الأردن معلن وقد حصل على ترخيص، وهو بخلاف معظم تنظيمات الإخوان في أقطار أخرى، فهو يعارض سياسات الحكومة ولا يعادي ابدا النظام، وهو تنظيم مدني أهدافه معلنة ووسائلة معروفة ومكشوفة ولم ولن يستخدم القوة في تحقيق أهدافه، بخلاف ما عليه التنظيم الفلسطيني الذي يمارس المقاومة المسلحة المشروعة بسبب الاحتلال الصهيوني لفلسطين لذلك فان التداخل بين التنظيمين سيفتح شهية المتربصين بالإخوان هنا (محرر خبرني: يقصد الساحة الأردنية) إلى الدس والوقيعة والانتقام ويقدم هدية مجانية لهؤلاء الأعداء والخصوم من أجل القضاء على الصيغة الإخوانية العلنية الأردنية شبه المتفردة في العالم العربي بحيث تصبح ورقة تستخدمها الحكومات في الوقت المناسب.

إن الفكرة المطروحة من إخواننا في حماس ومن بعض إخواننا في الأردن حول بقاء المكاتب الإدارية في الخليج تابعة لتنظيم الأردن، وتكون ممثلة في مجلس شوراه مع احتفاظها بالتمثيل في شورى فلسطين المركزي والاقليمي، دون مراعاة القرار الجديد بانشاء تنظيم فلسطيني وانتهاء صيغة بلاد الشام، أجتهادٌ لكنه يصطدم مع الاسس القانونية المعمول بها في تنظيمات الإخوان جميعها، وهي تحقق معنى التداخل بشكل واضح لا يقبل التأويل.

- كيف يعطي أخ في تنظيم إخواني الحق في أن يقرر بشأن تنظيم إخواني آخر له تمثيل في مجلس الشورى العالمي وله قيادته المستقلة؟

أمّا تقديم المشورة والنصح والعون والدعم والمساعدة الواجبة شرعا على كل اخ مسلم بل على كل مسلم لإخوانه تحت الاحتلال، فهي موضوعٌ اخر له وسائله واشكاله ويجب التنسيق فيه والعمل الجاد لتحقيقه، ولكن بعيدا عن التداخل التنظيمي والازدواجية.

- من المسوّغات التي كانت تطرح من أجل اقناع قيادة الإخوان بأن ما يخص الإخوان في فلسطين والأحداث التي تجري فيها لا يصح ان تكون مرجعيته بلاد الشام، لعدم القدرة على المتابعة ومعرفة الحيثيات الدقيقية عند اتخاذ القرار، ولذلك كان القرار في عام ٢٠٠٢ بجعل مرجعية حماس

خارج تنظيم بلاد الشام، وأن تكون في النهاية لمكتب الارشاد وأن تنشأ هيئة خاصة تسمى الهيئة العليا.

١٠- إنَّ هذه الحجة يجب ان تكون محكَّمةً اليوم كذلك، وانسجاما معها فهل من المنطق ان يقرر اخ في الكويت أو السعودية لم يدخل الأردن ولم يعرف التفصيلات أن يقرر أمورا بشأن الأردن في اختيار قياداته واتخاذ قرارات مصيرية؟

أم أنّ أهل القُطر ذاته هم الأقدرعلى تقدير الظروف واتخاذ القرارات المناسبة؟ والتنظيم في الأردن مستقر وشرط القيادة المواطنة، إلا إن كانت الهجرة قسرية ولظروف خاصة.

إننا هنا في الأردن بعد هذه الحالة الجديدة بحاجة ماسة لمراجعة نظامنا الاساسي ولوائحنا الداخلية بما ينسجم مع الحالة الجديدة، فان اللائحة التي بين أيدينا كانت معدة لتنظيم بلاد الشام الذي يشمل فلسطين والأردن، وكانت منسجمة مع تلك الحالة، ونحن اليوم بحاجة لصياغة جديدة لها واقرارها من مكتب الارشاد حسب الاصول التنظيمية، ولا يصح التأخر في إنجاز هذه المهمة.

إن مسؤولية العمل لفلسطين واجب في عنق كل اخ مسلم، وقد رضعنا هذا صغارا ونشأنا عليه إخواننا وابناءنا وأهلينا، ليس مِنَّة ولا تطوعاً، وعلينا أن نعمق هذا الاتجاه بوسائل مكافئة وأن نسعى لحشد المسلمين كافة لتحقيق هذه الحالة، وأن على الإخوان في الأردن أكثر مما على أي تنظيم اخر، ويجب ان يكون العمل لخدمة القضية الفلسطينية بارزا في خطة الجماعة، ولكن التدقيق في مسالة سلامة الإجراءات التنظيمية باتخاذ الأسباب التي امرنا شرعا بالحرص عليها وابداء الملاحظات والالتزام باللوائح التنظيمية والاسس السليمة، لا يصح بحال ان يثلم اخوتنا أو ان يقعدنا عن بذل الوسع في خدمة قضيتنا المركزية الكبرى-وأن نسعى لدرء الخطر عن اهلنا وإخواننا في ارضنا المحتلة-كما لا ينسينا ضرورة المحافظة على الثغور التي نقيم عليها في أرض الحشد والرباط وبوابة التحرير باذن الله وما ذلك على الله بعزيز.

في الختام

١- نرجو أنْ نكون قد بيّنا وجهة نظرنا في هذا الموضوع الحساس والهام، وبخلاف ذلك نكون قد أدخلنا التنظيمين في منعطف خطر وفي دوامة من الخلاف لا نرتضيها لدعوتنا، آملين من معاليكم ايصال قرار المجلس بتأجيل بحث موضوع المكاتب الإدارية للاخوة في مكتب الارشاد والإخوة في حماس.

٢- ونعتقد ان قرار مجلس الشورى بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٩ والمتعلق باستقالة أعضاء المكتب

التنفيذي يجب ان يكون محل التنفيذ، لذا نأمل الطلب من جميع أعضاء المكتب التنفيذي للجبهة من الإخوان تقديم استقالتهم فورا حسب نص القرار واستكمال ما يلزم عمله لإجراء انتخابات جديدة للمكتب وهذا غير مرتبط بتأجيل بحث موضوع المكاتب الإدارية لثلاثة اشهر قادمة في الحد الاعلى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجموعة من أعضاء مجلس الشورى

د. عبد الحميد القضاة، سالم الفلاحات، أ. محمود أبو قدورة، أ. أحمد كفاوين، م. موسى هنطش، أ. ممدوح المحيسن، أ. أحمد المحارمة، أ. لافي قباعة، م. حسان ذنيبات، أ. بدر الرياطي، أ. هاني قرارعة، أ. إبراهيم فنجان.

رسالة لفضيلة المرشد العام

بحث عدد من الإخوان الذين يرون تفاقم الأزمة واشتدادها يوماً بعد يوم، عمن يساعدهم في إخراج الجماعة مما هي فيه، فأرسلوا هذه الرسالة لفضيلة المرشد العام، علّهم يجدون عنده المساعدة في الحل ولو من باب النصيحة وهذا نصها:-

فضيلة الأستاذ المرشد العام حفظه الله

الإخوة الأفاضل أعضاء مكتب الإرشاد حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين، وبعد:

فإن حال الجماعة آل إلى وضعٍ لا يمكن السكوتُ عليه، فهو لا يَسُرّ صديقاً ولا يغيظ عدواً، ولا بدّ لكل صاحب مسؤولية من أن ينهض بواجبه نحو إنقاذ الجماعة، وإعادتها إلى مسارها الصحيح، المستمد من منهج الإمام البنا رحمه الله، من أجل أن تواصل رسالتها في التغيير والإصلاح، وعماده قوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، ومن قوله تعالى: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب».

أيها الإخوة الفضلاء..

أرجو أن تسمعوا بقلوبكم، وتصغوا بعقولكم، لنفثات صدور إخوانكم الذين يعانون أشد المعاناة وهم يحاولون الإمساك بهذا الخيط الرفيع المتبقي، الذي يربطهم مع هذا الفريق الذي أحكم سيطرته على مؤسسات الجماعة، وأفقدها سرها في اجتماع القلوب، ووحدة الصفوف وحيازة ثقة

الناس، وغدت محل تندر وإشفاق.

يقول الله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ ﴾ [النساء].

وثقيل علينا أن نستعرض هذا الكم الهائل المؤلم من الظلم والتشويه، وأن نجده في جماعتنا الإسلامية النظيفة الربانية، التي اصطبغنا بها وهي صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة، لكن الواجب يقتضي أن لا نُبقي على كومة من الخطايا القاتلة، مخفاة عن الجيل الإخواني وعن المراجعة والتدقيق والتمحيص، للتصحيح دون تأخير، حتى وأن تسرع البعض بالاتهام، ورمانا بأسوأ الأوصاف، فالله هو الحكم العدل ولا يظلم عنده أحد.

لكننا وجدنا أن الصبر عن كل هذه المدمرات المهلكات، مشاركة في خيانة الدعوة، وهناك أجيال تموت وتمضي قد لا تعرف الحقيقة وأسرارها ومعاناتها دون أن تستفيد منها الدعوة، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنفال].

إن الخلط بين الصبر على الإساءات الشخصية، وبين الجرائم الدعوية بحق الجماعة خلط متعمد ولا يجوز أن يكون مقبولاً من دعاة لهم سبق وتاريخ وتجارب ووعي، فالحقوق الشخصية لنا تحت أقدامنا، أما حق الدعوة فلا يملك أحد مهما كان التسامح فيه.

هل تجد نداءاتنا آذاناً صاغية وقلوباً صافية، وإرادات متجردة،تعيد القاطرة الكريمة لسكتها، هذا ما نرجو من الله أولاً ومن إخواننا في مختلف مواقعهم، بمن فيهم هؤلاء الذين غلبوا اجتهاداتهم وانساقوا وراءها، واستساغوا كل وسيلة لتحقيق الهدف الذي هو مرجوح أو محل نظر على الأقل.

ولن ننازع الأمر أهله / ما دمنا نجد لذلك سبيلاً/ وقد وطنّا أنفسنا على النصح دون خوف والجهر بالحق مع الاعتصام بحبل الله، وبأهداب الجماعة المباركة، لتبقى ملاذاً للمقهورين المظلومين في المجتمع، وبارقة أمل للخلاص بشرع الله الكامل، على نهج رسول الله ﷺ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾ [إبراهيم]، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴿٨﴾ ﴾ [آل عمران].

الإخوة أصحاب الفضيلة الكرام:

من أكثر ما يروّع المرء المنتظم في هذه الجماعة هو:

١. انهيار منظومة القيم لدى البعض في القيادة.

٢. واختلال معايير الفرز والاختيار والتولية، لتقوم على معيار الولاء الفئوي الضيق على حساب الكفاءة والقوة والأمانة، بحيث أصبحت الشللية هي السمة في إدارة شؤون الجماعة منها:

إنّ بعض الإخوان، يجهرون ببعض الفتاوى التنظيمية، وتطبع وتنشر ويتم التوقيع الجماعي عليها، وفي وقت آخر نجدهم هم أنفسهم الذين يجهرون بمخالفة هذه الفتوى، عندما يتولون سدة القيادة ومركز اتخاذ القرار، ومنها:

- الفتوى التي تحرم اتخاذ قرار بإلزام الأخ انتخاب شخص بعينه في مؤسسة أخرى مرتبطة بالجماعة.

- فتوى متعلقة بشرط المواطنة في القيادة، مثبتة وهي في متناول اليد، وكانت من المناهج المقررة في الجماعة، وفي كتب مطبوعة متوافرة، ولمّا جاء دور تطبيقها في قضية المكاتب الإدارية، انقلبوا على هذه الفتوى التي جددوها قبل أسابيع قليلة من مخالفتهم لها، وانظر كتاب النظام السياسي في الإسلام د. محمد أبو فارس رحمه الله.

- فتوى أحدهم بعدم أحقيّة أي قيادة التدخل في القضاء الإخواني،ثم الانقلاب على هذه الفتوى والرجوع عنها في الجلسة نفسها، وقبل أن ينفض المجلس كما حصل في جلسة الشورى بتاريخ ٨/ ٥/ ٢٠٠٩م عندما تداول المجس سحب شكاوي الحق العام المقدمة بحق بعض الإخوة الذين يشاطرونهم الرأي على أساس الاصطفاف المذموم فكانت المصيبة.

- كما أصبح نكث الوعد، ومخالفة القول الفعل، وممارسة اتخاذ الموقف ونقيضه من الصفات البارزة لبعض أفراد الصف الأول، مما يعرض العلاقات التنظيمية للتدمير، وروابط الإخوة للتفكك، كما يهيئ الفرصة للتنازع الداخلي ويبذر بذور الشك والاتهام والطعن والتجريح في الصف الإخواني، ولا نقول ذلك جزافاً فلدينا الوثائق في هذه الوقائع وقد سلمت للإخوة في المكتب التنفيذي ولمجلس الشورى موثقة.

إننا نعتبر انهيار قيم الدعوة واختلال معايير التولية هي من أهم الأسباب التي تؤذن بزوال التنظيم واقتراب سنة الاستبدال لا قدر الله.

تعاني الجماعة من وجود (تنظيمات) داخلها، تتدارس كل ما يمكن أن يعرض في المجالس القيادية الشرعية وتتخذ قراراتها الخاصة، ولا تزيد على إخراجها فقط في الاجتماعات الرسمية، بعد أن تحشد لها كل ما يلزم لإنجاحها، ولضمان ذلك ترتب الانتخابات لبناء القيادات الشورية والتنفيذية، ويستخدم لتحقيق ذلك كل الوسائل المتاحة بغض النظر عن شرعيتها، وأخلاقيتها

فتستباح الغيبة والتجريح والكذب والتحريض والتشويه، وينتج منها تنظيمان:-

الأول: ولهذا التنظيم أعضاؤه وقيادته، ومنهم من غادره وهم لا يزالون على قيد الحياة، ومنهم الإخوة د. أحمد الكوفحي، وهيثم أبو الراغب، وعبد المجيد ديّة، وخليل عسكر...، وهناك شهادات مفصلة محددة يمكن الاستماع إليها بحضور الطرفين.

ولهذا التنظيم امتداد قديم، منذ أن خرج من الجماعة في الستينيات، وانكشف أمره ثم عَفَت القيادة الإخوانية عن أفراده ورجع منهم من رجع للجماعة، وبقي بعضه خارج الصف، والأسماء معروفة لدى قدماء الإخوان.

ولقد قام بممارسات اكتوى بنارها عدد من الإخوة الفضلاء، في مقدمتهم الشهيد الدكتور عبد الله عزّام – رحمه الله الذي أثبت هذه المعاناة والمحاصرة، والخرق والتشويه في مذكراته المنشورة في صفحة ١٠٠٠-١٠٠٦ من كتاب الذخائر العظام المجلد الأول.

وقد اكتسب هذا التنظيم خبرة تاريخية في إتقان لعبة الانتخابات الداخلية، عن طريق اللعب على حبل المصالح، والتوظيف والأموال ودفع الاشتراكات، وسداد الديون، من هنا كان إصراره على أحكام القبضة على بعض مؤسسات الجماعة للحصول على الو لاءات، وإنشاء الروابط التنظيمية الفردية، كما أنّ لهذه الممارسات ضحايا آخرون أكثرهم ترك الجماعة.

ولقد وصل الأمر إلى أن هذا، هو الذي خطط للانقلاب على المراقب العام السابق (سالم الفلاحات)، وهو الذي مارس لعبة إفشال المكتب السابق وإفشال مبادراته، وهو الذي أودى بجمعية المركز الإسلامي، عندما قام بمحاولة انقلابية مكشوفة للسيطرة عليها، مما أثار أجهزة الدولة وجعلها تنقض عليها وتبسط سيطرتها عليها، وهذا التحالف نفسه هو الذي يقود معركة السيطرة على الحزب بالطريقة والمنهجية نفسها، مما يجعل الحزب معرضاً للتدخل الحكومي أيضاً، كما حدث في مؤسسات الجماعة الأخرى، دون أدنى حس بالمسؤولية ودون تفكير عميق بمصير الجماعة ومؤسساتها وأذرعها.

هذا التحالف التنظيمي الداخلي هو الذي يقوم بإفشال مشروع انخراط الجماعة في برنامج إصلاحي داخلي، ويعطل أثرها الحقيقي بالقرار السياسي الأردني ويبعد الجماعة عن التأثير في الشارع الأردني، بحجة مضمرة أحياناً أن ذلك يؤثر على مشروع حماس ومشروع القضية الفلسطينية.

مما أفسح المجال لنشر الشائعات، ومحاولات الاغتيال التنظيمي لعدد كبير من شخصيات الجماعة، بتهمة (الأردنة)، بمعنى أن هؤلاء يريدون أردنة التنظيم لإخواني، والانشغال في الشأن

الأردني، وأصبحت الاتهامات سهلة ومنتشرة داخل الصف والقواعد والشباب الصغار، وأحياناً تكون على نحو إقليمي متعصب يعتمد على الإثارة الغرائزية.

اغتيال شخصيات إخوانية لمعارضتها، من خلال نشر الشائعات في قواعد الإخوان حول بعض القيادات التي تسعى لوضع الأمور في نصابها، والزام الإخوة بالقرارات المتفق عليها وعدم تجاوزها بأن فلاناً وعلاناً ضد حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وما أعظمها فرية وفتنة، وما أسرعها انتشاراً وما أكثرها فتكاً وتحطيماً، لهؤلاء الإخوة.

ولو كان هؤلاء الإخوة المطعون في حبهم للجهاد والمجاهدين والقدس وفلسطين أفراداً عاديين لكانت المصيبة فردية أو شخصية يحتسبعند الله من يرمى بها ويجأر إلى الله بالشكوى، لكن الخطب يتزايد عندما تستهدف القيادات الموثوقة، والتي لها قدم سبق ثابتة وتسهل التهمة على من كانت أصوله شرق أردنية، لتعم وتأخذ صفة الثابت والأصول وهو ما يسعى إليه أعداؤنا.

ويزداد الشرخ، عندما تستخدم هذه الفرية الكبائرية قبيل الانتخابات التنظيمية، ويسهل تداول التعبير التالي هذا ضد حماس أو ليس مع حماس، ليكون الفرز والاصطفاف، ولا وقت للتحقق والتبيين عند معظم هؤلاءالإخوان، وبخاصة عندما يلقي هذه التهم الظالمة من يظن أنهم لا يجرؤون على الكذب ووأنهم ثقات، وعلى هذا الأساس يكون الفرز القيادي وتكون المجالس الشورية وانتخاب القيادات.

نشر فرية (أردنه التنظيم) والأردنة هنا بمعنى الانسلاخ التام عن همّ القضية الفلسطينية جملة وتفصيلاً، والتصريح بهذه التهمة أمام وسائل الإعلام، واستخدام بعض هذه الوسائل الصديقة!! لنشرها بعد إخراج الخبر بصورة مؤثرة، لا يرقبون في الأخ إلاً ولا ذمة، وإذا أقيمت الصلاة هرعوا إلى المسجد، وإذا قرئ القرآن بكوا، وإذا جاء يوم الخميس صاموا وجاهروا بصيامهم أمام الناس ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

وإذا قال لهم أحد الجرحى!الذي يداري حال التنظيم حتى لا ينكشف الطابق، ولئلا يدخل طامع ويضحك شانئ، وخوفاً من انفراط العقد، وأن قال قائل: ما المانع أن يكون التنظيم أردنياً كما السوري والفلسطيني والمصري والعراقي؟ ليكون روحاً تسري في مجتمعه المحيط الكبير، فيحييه بالإسلام، ويؤثر في القرار السياسي وينهض بمشروع إصلاحي شامل،دون التفريط بنصرة قضية المسلمين المركزية الكبرى فلسطين، قالوا عنه هكذا ندينه من لسانه وتصريحاته، فإلى الله المشتكى وحده!!.

وهناك تهمة العمالة للمخابرات وهي جاهزة وتصرف (احتياطاً) لأي مخالف لرأي ذلك الفريق، وما حال هذا المتهم إن كان هو المطالب بإثبات براءته، بخلاف كل شرائع البشر «أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته».

وبمنطق هؤلاء (المعصومين!!!) الذين وحدهم يحبون الإسلام والجهاد وفلسطين والحرية، والرجولة، وهم أعمدتها وحدهم، ولا يتمتع بها غيرهم، فإن تكلمت بخطاب سياسي يناسب المكان والأشخاص والمرحلة، ولا يخرج عن أهداف الدعوة وسياستها المقرة في مجالسها الشورية فهذا دليل على عمالتك، وأن رفعت صوتك كان هذا للتغطية على العمالة، وأن سكت أعلن أنك اشتُريت ونقضت البيعة، وأردت السلامة، وأن قاطعت الانتخابات النيابية اتهمت، وأن شاركت اتهمت، وأن أقصيت من وظيفتك أو حرمت حقك في التوظيف، وقُدِم عليك من هو دونك قالوا هذه خطة مقصودة، فأين المفر؟

وقد طاف بعضهم في الأسابيع الماضية بخطة مبيتة على الإخوان وعلى أعضاء مجلس شورى الحزب يقولون إن تياراً يتزعمه (فلان) يريد فصل الحزب عن الجماعة!!، مقابل تيار يقوده الأخ (فلان)، يصر على بقاء الحزب مع الجماعة، وذراعاً من أذرعها، لذا فالأمانة تقتضي انتخاب فلان أميناً عاماً للحزب، وعلى ذلك شهود أحياء، أدلوا بشهاداتهم أمام ملأ من الناس، وعلى استعداد للبوح بها لمن يهمه الوصول إلى الحقيقة.

هناك منهج أسمه (التطفيش) والذي لا يعجبه فليخرج من الجماعة، ولينقض بيعته ويريح الإخوان من شره، والدعوة تنفي خبثها!!) هذا يتكرر على ألسنتهم وألسنة كبارهم وقادتهم فهل يمكن أن يبقي هذا المنهج على جماعة تلتقي على الخير.

وهناك ممارسات لتحقيق هذه الغاية، وقد نجحت في مهمتها مع البعض من الإخوان الفضلاء منها مثلا:-

تسليط كم من الاتهامات على الأخ بعيداً عن أدب الإسلام، فقد سأل احدهم وكان عضو شورى في الجماعة سأل نائب المراقب العام يوم ذاك الأخ عماد أبو دية أمام أعضاء المجلس وفي جلسة رسمية هل صحيح أنك تعمل مع المخابرات؟؟ وقد يسأل البعض هل يمكن أن يصل أخ لهذا المستوى من التشكيك؟

وقد جلس عماد المشهود له برجاحة العقل وسداد الرأي والزهد والترفع عن التكسب من الجماعة حتى بعد فصله من عمله لمرتين الأولى من شركة الكهرباء الأردنية والثانية من وزارة

الصناعة والتجارة، ولم يتلق فلساً واحداً مساعدة من الجماعة أو مكافأة أثناء عمله في قيادتها، هذا الذي قال للملك في جلسة مع المكتب التنفيذي للإخوان إنّ أحد موظفيك يغلق الهاتف بوجه المراقب العام عبد المجيد الذنيبات ويعني بالموظف مدير مخابراته (البطيخي) فقال الملك هذه اجعلها لي وعندي، وأبو محمد بمقام الوالد وهذا رقم هاتفي الخاص معه يتصل بي مباشرة دون وساطة أحد.

هذا عماد يجلس في بيته الآن منذ ٢٠٠٢ وحتى اليوم وهو ليس الوحيد وهم يسعون الآن ليصلوا لهذه النتيجة مع عدد أخر وأكبر وأوسع من الإخوان أهل السبق والدراية والعلم.

وتهمة الانبطاح وانخفاض السقف والحمائمية والصفقات السرية مع الحكومة وهذه أسهل التهم لأنها اجتهادية واسعة في تقرير المصالح وهي أقرب إلى الإجراءات.

فقد حملوا قميص التصريح الصحفي في ١١/٧/٢٠٠٦ هذا البيان الذي أقره تسعة من الإخوان القياديين آنذاك بحضور أمين عام الحزب يوم ذاك زكي بني ارشيد والأخ سعود أبو محفوظ الذي لم ينبس ببنت شفه وفي وقت أشتد فيه الهجوم على الجماعة وحماس ونواب الإخوان وجمعية المركز الإسلامي، مما لم يسبق له مثيل، ولم يشفع حق القيادات في الاجتهاد، ولا حتى فتوى علماء الجماعة يوم ذاك.

ولا يزال هذا البيان متداولاً للنيل من قيادة الجماعة في ذلك التاريخ، ومن أشخاصهم حتى اليوم، وهو نافع في الانتخابات وعند الحاجة للتحشيد أو التشويه، وأن قال بعضهم لماذا لا نسمع لكم صوتاً؟ وكنتم تزبدون وترغون وتتهمون غيركم، أين وصل سقف الجماعة في عهدكم؟ أين أنتم لا نسمع لكم ركزاً أين وصل أمر الجمعية والمستشفى زمن قيادتكم التي جاءت بعد تحشيد وتشويه لمن قبلكم، فنقضتم غزل قيادتكم ودبرتم حل شورا كم، ومكتبكم لتأتوا بمنهج آخر؟ قالوا لك: إنهم يريدون توريطنا للاصطدام مع النظام، فسبحان الله العظيم كيف يكون الهوى والتشهي، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، وانظروا للجماعة اليوم واسألوا من شئتم في المجتمع؟؟

[1]وأما التثبت والتبيُّن، والمحاكمة المنطقية والعقلية، فقد انفض سوقها عند البعض وأغلقت مساربها فاليوم يكون الالتفاف حول الأشخاص لا حول الأفكار والمناهج والبرامج وهنا مكمن خطر ماحق.

---

(١) ولقد قال أحد أعضاء الشورى يوماً: أنا أصبت بانفصام الشخصية أرى الصقور اليوم حمائم بلا هديل.

وبعـد:

إنَّ ما يجري في الجماعة الآن يعطل دورها الحقيقي المتمثل بصيانة الوحدة الوطنية، بل ربما تكون عاملاً من عوامل تهشيم الوحدة الوطنية وانهيارها، من خلال سريان ما يجري داخل الجماعة إلى مؤيديها وجماهيرها في الخارج، وبخاصة في ظل ترصد الخصوم واستغلالهم لهذا الخلاف الداخلي وتعميقه، وممارسة لعبة الاختراق أولاً، ولعبة التصادم الداخلي الذي يؤدي إلى إضعاف الجماعة ثانياً، وتقليل أثرها في المجتمع وإضعاف قدرتها على الفعل السياسي المجتمعي.

وأما عن الأزمة الواقعة في الحزب، فهي عبارة عن نقل خلاف الجماعة، وفرضه على الحزب فرضاً، والمشكلة أنه تم فرض الشخصية الخلافية نفسها التي تم فرضها في الدورة السابقة، مما أوقع الحزب في دوامة وأدخله نفقاً مظلماً، وتم انتخاب الأخ زكي بني ارشيد من قبل مجلس شورى الإخوان لكن لم يمض هذا الاختيار، وتم تشكيل قيادة مؤقتة للحزب ريثما يتم حل المشكلة بشكل جذري ومنهجي، عن طريق إعادة النظر بطريقة فرض الأمين العام من خارج مؤسسات الحزب، وتم التوافق على حل هذه الأزمة بضرورة تخيير مؤسسة شورى الحزب بين عدد من المرشحين.

وتكمن المشكلة بتعيين أمين عام، بقرار من خارج مؤسسات الحزب في عدة جوانب:

يؤدي ذلك إلى تعطيل مؤسسة شورى الحزب عن القيام بدورها المرسوم بلوائح الحزب، مما يجعل مؤسسة الحزب الشورية غير قادرة على محاسبة الأمين ومراقبته وعزله، عندما يستحق العزل، وهذا ما وقع فعلاً في الدورة السابقة، ويراد تكرار التجربة نفسها بالطريقة نفسها وبشكل تعسفي، يؤدي إلى إيجاد إشكال مع الجهات الرسمية في الدولة، لأن ذلك مخالف للنظام العام والقوانين والأعراف المرعية، مما يهيئ الفرصة للتدخل في شؤون الحزب.

مما يؤدي إلى استمرار التأزيم واستمرار المشكلة الخلافية في الجماعة والحزب، عن طريق الإصرار على مصدر التأزيم المتمثل باختيار شخصية الأمين العام.

إن أخطر ما في جوانب التشدد ما صرح به بعض أعضاء الفريق صاحب القرار أن الإصرار على اختيار هذه الشخصية تحديداً جاء من باب العقوبة والاحتجاج على قرار (الإرشاد) بخصوص المكاتب الإدارية.

وفي الختام نطالب بما يلي:-

- التدخل في المساعدة بإعادة الجماعة إلى صورتها الأصلية، وعودتها إلى مبادئها وأصول فكرتها، وإعادة بناء مؤسساتها الشرعية، بعيداً عن التنظيمات الداخلية والجيوب الحزبية

والاختراقات الجانبية مهما كانت قريبة وبعيدة.

وهذا يستلزم أن تتسلم الجماعة مسؤوليتها كاملة على الساحة الأردنية، وفقاً لبرنامج شامل ذاتي وأصيل مشتق من رؤية الجماعة المستقلة، ألقائمة على جعل الأردن جزءاً من المشروع الحضاري الإسلامي العالمي تحت شعار، نحو بناء أردن قوي وآمن ومزدهر وشوري ديمقراطي في مواجهة المشروع الصهيوني العالمي.

- أما العلاقة مع حماس، فيجب أن تكون قائمة على المشاركة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، والقيام بمهمة التنسيق بعيداً عن الازدواجية والاختراق التنظيمي، وبعيداً عن محاولات السيطرة، وعدم الاستقواء بقدسية القضية، ومن هنا ينبغي تحييد كل مؤسسات حماس والموظفين العاملين فيها، والشخصيات العاملة معها في الساحة الأردنية عن المنافسة التنظيمية، وإبقاء عملهم في مجالات مستقلة وحيادية بعيدة عن الضوء والتنافس على المواقع التنظيمية، إذ تقتضي مصلحة حماس أولاً، ومصلحة الجماعة وتنظيمها ومؤسساتها، تحقيق الفصل الإداري والتنظيمي بشكل واضح في البرامج والمؤسسات والواجهات والشخصيات، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن واجب المساندة والمشاركة للإخوة في حماس، بكل أشكال الدعم الممكنة في جهادهم العادل لتحرير الأرض والإنسان بإذن الله.

ونسأله تعالى رب العرش العظيم أن ينقذ دعوتنا مما اعتراها، ويبعد عنا وعنها الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يثبت أقدامنا ويسدد قادتنا ويرحم شهداءنا ويخلصنا جميعاً من حظوظ أنفسنا وأن يفرج كربنا وكرب المسلمين.

١٦/ ٥/ ٢٠١٠م

الاستعداد للانتخابات الداخلية للجماعة في عام ٢٠١٢

أولاً: دعيتُ لأول مرة في بيت الأخ علي أبو السكر بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠١٢ بحضور الإخوة:- عزام هنيدي، زكي بني ارشيد، فرج شلهوب ومراد العضايلة، وكان الحديث حول وحدة الجماعة والاتفاق على الانتخابات القادمة – وتم الاتفاق على لقاء موسع بعد يومين في ٧/ ٣/ ٢٠١٢ لاستكمال الحديث فحضرت لوحدي ولم أجد إلّا صاحب البيت الذي أبدى لي حرجه لعدم استجابة أحد من المدعوين، وفي هذا رسالة واضحة برفض التفاهم.

ثانياً: كان اسم الأخ د. عبد الحميد القضاة يتردد ليكون مراقباً عاماً، لما يتمتع به من صفات مميزة وبتفاهم أولي بين د. ارحيل غرايبة ومجموعة معه ومع الأخ فرج شلهوب ومجموعة اخرى.

ثالثاً: في ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢ دعوت مجموعة من الإخوان في بيتي وبخاصة من أعضاء الشورى وغيرهم، وأبلغتهم اعتذاري الجازم عن عدم الترشح لموقع المراقب العام وقلت: أرجو أن لا يراجعني أحد بهذا الشأن، وقال بعضهم أنت لست مُلْكاً لنفسك، وذكرت لهم ترشيح الأخ د. عبد الحميد القضاة على أن يعطى الحرية في اختيار فريقه، وكان من الحضور الإخوة: د. ارحيل غرايبة، د. نبيل، خالد حسنين، د. شاكر فياض، د. ذياب عقل، د. محمد طعمة، رائد الشياب، ابراهيم فنجان، فارس شبيب، إبراهيم مشوخي، أحمد كفاوين، م. حسان ذنيبات، د. غازي عواودة، م. باسم خالد، هيثم أبو الراغب، محمود أبو قدورة، د. خليل أبو حشيش، م. عبد الحكيم الطوالبة، وغيرهم......

رابعاً: شاركت في زيارة للأخ عبد الحميد القضاة لإقناعه بقبول الترشح لموقع المراقب العام بحضور الإخوة: د. عبد اللطيف عربيات، أحمد كفاوين، حسان ذنيبات، إبراهيم المشوخي، محمد البزور وغيرهم، لكنه رفض وبعد إلحاح شديد قال:- دعوني أستخير هذه الليلة،ثم اتصل في اليوم التالي معتذراً وبعد ذلك في ٧/ ٤/ ٢٠١٢ ولكثرة المراجعات له اشترط أن يشكل هو مكتبه وأن يكون سالم الفلاحات نائباً له، وأن يكون د. عبد اللطيف عربيات رئيساً للشورى، فلم يوافق الأخ فرج شلهوب على هذه الشروط وربما لأنه لم يستطع تمريرها.

خامساً: وهنا ذهب بعض الإخوة: أرحيل، كفاوين، فرج إلى الأخ د. علي الصوا وعرضوا عليه أن يترشح فاعتذر.

سادساً: في ٨/ ٤/ ٢٠١٢ عرض عليَّ الأخ علي أبو السكر أن يكون د. همام مراقباً عاماً، وأن أكون رئيساً للشورى، وقال أنت صاحب رأي ولا يصح أنْ يغيب فاعتذرت وشكرته.

سابعاً: انعقد مجلس الشورى الجديد بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠١٢م وجرت الانتخابات للخمسةأعضاء الشورى وكانوا:- أ. حمزة منصور ٢٤ صوتاً، أ. محمد عقل ٢٢ صوتاً، أحمد الزرقان ٢٤ صوتاً، سعود أبو محفوظ ٢٥ صوتاً، ومراد العضايلة ٢٥ صوتاً ولم ينجح د. أرحيل غرايبة، علي الصوا، د. عبد الحميد القضاة والذي كانوا يريدونه مراقباً عاماً وراجعوه مراراً!!!.

ثامناً: في الجولة الأولى حصل د. همام سعيد على خمسة وعشرين صوتاً وحصل سالم الفلاحات على ستة وعشرين صوتاً، ولكن حسب النظام فلا بد من حصول المراقب العام على ثلثي أصوات أعضاء المجلس في الجلسة الاولى، وإلا تجرى جولة ثانية من الانتخابات لأعلى مرشحين، / مع ان المرشحين في هذه الحالة هما اثنان فقط!! / وفي الجولة الثانية حصل د. همام على سبعة وعشرين صوتاً وسالم على خمسة وعشرين صوتاً، بمعنى أن احد الذين اختاروا (سالم)تم التأثير عليه وغيّر رأيه في الجولة الثانية، ومن وضع ورقة بيضاء كتبها للدكتور همام في الجولة الثانية، وهذا يحتاج

لتوقف وتأمل وتحليل!!!![1] وهو يشير لألاعيب انتخابية نقابية وليس شهادات مسؤولة في اختيار القيادات.

كلمة سالم الفلاحات بعد انتخاب د. همام سعيد مراقباً عاماً ٣٠/ ٤/ ٢٠١٢

وبعد إعلان النتيجة ألقيتُ الكلمة التالية على الفور أمام المجلس:-

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أبارك لأخي د. همام ثقة إخوانه وأشكر كل إخواني الذين أعفوني، وكانوا توهموا فيَّ القدرة على العمل، وأحمد لله تعالى الذي يعلم ضعف قوتي،فجنبَّني الفتن.

وأسأل الله تعالى أن يحفظ جماعتنا من كل عدو وحاقد، وصديق جاهل، وإني أرى من خلال تجربة الدورة الماضية أن يترك للأخ المراقب العام اختيار فريقه وأن يترك للأكثرية في الجماعة أنْ تختار قيادتها، وتتحمل الأعباء الدعوية كاملة، وأما أنا فسأكون جندياً بلا رتبة ولا ميزة.. ونترك المجاملات والترضيات.

تاسعاً: رفعت الجلسة وعرض د. همام عليالاخ د. عبد اللطيف عربيات رئاسة مجلس الشورى ورفض، وعلى الأخ حسان ذنيبات أن يكون نائباً للمراقب العام فرفض، ورفعت الجلسة حتى ١٠/ ٥/ ٢٠١٢.

عاشراً: التقى المجلس في ١٠/ ٥/ ٢٠١٢ وقال المراقب العام: أ أرجوكم أن تعطوا هذا الفريق الذي اخترته ثقتكم وهم الإخوة: د. محمد شحاحدة، محمد عقل، نواف عبيدات، سعادة سعادات، زياد الخوالدة، سعود أبو محفوظ، أحمد الزرقان.

الحادي عشر: رشح المراقب العام نائباً له: ١ - زكي بني أرشيد، ٢- سالم الفلاحات، ٣- علي أبو السكر، لينتخب أحدهم إلا أن سالم وعلي اعتذرا، فبقي زكي ليجري عليه التصويت وحده، وقد حصل على خمسة وعشرين صوتاً فقط أي بأقل من الأغلبية المطلقة وهي الحالة التي وقف عندها رئيس السّن للجلسة د. عبد اللطيف عربيات، وقال يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة المطلوبة حسب النظام الأساسي للمجلس ٢٧ صوتاً، النصف +(١) وليس من الحاضرين فقط وهم تسعة

---

(١) جاءني احد أعضاء مجلس الشورى في الجلسة التالية لجلسة الانتخابات وقال لي:- أنا قلت لك سأنتخبك مراقباً عاماً وشجعتك على ذلك في مركز الثريا عند د. عبد الله فرج الله ، ولكنني بصراحة لم أنتخبك فشكرته وقلت له: يا أخي هل طلبت منك ان تنتخبني؟وقال لا، أنت أنسب من د. همام ولكن من حول الدكتور همام أفضل ممن حولك، قلت: وما يدريك من هم الذين سأختارهم؟.

وأربعون ووافقه على الهاتف رئيس اللجنة القانونية للشورى د. محمد أبو فارس، إلا أن المكتب حول المسألة إلى قسم المحامين وليس إلى اللجنة القانونية في مجلس الشورى حسب الأصول، وقررقسم المحامين في الجماعة أنها أغلبية الحاضرين، فتحفظ على القرار د. عبد اللطيف د. محمد أبو فارس رحمه الله وقال إن المادة (٣١) لا تنطبق على المادة ١٨، والمتابع لهذه النتيجة يرى أن الأخ زكي بني أرشيد ومع عدم وجود منافس لم يحصل إلا على هذا الرقم فقط وقد سلمت أوراق بيضاء أو مكتوب عليها عدم ملاءمة المرشح للموقع وغير ذلك.

الثاني عشر: رفض عدد كبير من أعضاء الشورى الدخول في الانتخابات سواء لمكتب الشورى أو المحاكم وغيرها.

وهنا يثار سؤال ممن لا يعرفون التفصيلات، لماذا هذا الرفض للمشاركة في المواقع القيادية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل أوضح ما يلي: في انتخابات ٢٠٠٨ السابقة وبعد فوز د. همام مراقباً عاماً بفارق صوت واحد على سالم الفلاحات أيضاً، رأى هذا التيار قبول المشاركة في المكتب والمواقع المختلفة حرصاً على الجماعة وعلى أمل التفاهم، بالرغم من وجود آراء أخرى رافضة للمشاركة، ولكن من خلال الممارسة في المكتب، تبين ان هؤلاء المشاركين في المكتب لا أثر لهم، بل استقالوا أكثر من مرة من المكتب، وقد ورد تفصيل ذلك في مكان سابق من الكتاب.

استخلاصات

١. يجب أن نعترف أننا ارتكبنا في مسيرتنا الكثير من الاخطاء وربما الخطايا، وكلٌ يتحمل منها بقدر مسؤوليته وصلاحياته، وأن عضويتنا في جماعة الإخوان، مهما كان مستواها ونقاؤها لاتعصمنا من هذه القواصم، ولا تعفينا من المسؤولية، وليس في ديننا صكوك غفران يمنحها بشر، أو قانون أو جماعة أو نظام لاحد.

٢. حل مجلس الشورى وحل الدائرة السياسية، والتنصل من القرارات الرسمية عند الشعور بالخطر لتقليل الخسائر، دون تفاهم، وتحميل فرد لوحده المسؤولية، والهروب من تحمل المسؤولية القيادية، الخطر فيها أعظم بكثير مما يتوهم من المنافع ونشدان السلامة، علاوة على مخالفاته الشرعية والتنظيمية والقيمية.

٣. معالجة الأزمات بحاجة لتوفيق من الله، ثم لقدرة وخبرة وتجرد وشورى واسعة.

٤. الإجراءات والقرارات القيادية اليومية، ليست استراتيجيات ولا معاهدات، ولا يصح ان تحسب كذلك ، فهي آنية متغيرة وقد تتبدل، وعدم التفريق بينهما، يوقع العاملين في مغالطات كبيرة تدمر كيانهم وتمزق صفهم.

٥. لابد من مراجعة عميقة لآليات اختيار القيادات في الحركة الإسلامية، لأننا نخلط بين المنهجين الشورى والديمقراطية، ونفعّل المنهج الديمقراطي في الانتخاب ونتعامل مع نتائجه بالمنهج الشوري الإسلامي، وفي تقديري أنّ هذا التلفيق لا ينتج ديمقراطية إيجابية لأن لها اسسها وآلياتها ، ولا ينتج شورى لها اعتبارات خاصة لأهل السبق واهل الرأي المميز، والذين خصهم الإسلام بأهل الحل والعقد، وكيف نتعامل مع ٤٩٪ الباقين الذين لم يفوزوا في الانتخابات الإخوانية، وهل يسمح لهم بممارسة المعارضة المعلنة بكل اشكالها؟ كما في المنهج الديمقراطي.

٦. صدق من قال:

احتمال الأذى ورؤية جانيه　　　غذاءٌ تَضْوى به الأجسام

٧. لن تفهم معنى الحديث الشريف في صحيح البخاري: «المسلم اخو المسلم لا يخذله ولا يحقره ولا يسلمه»، إلا إذا عايشت حالة مشابهة، عافاك الله منها.

٨. الله وحده المتصف بكمال العدل والعدل المطلق، ولن يتحقق هذا للناس جميعا في الدنيا .

٩. مهما كانت اشكال الاذى التي يتعرض لها صاحب المشروع الكبير، فلا يصح انْ تصرفه

عن منهجه القويم وعن مشروعه العظيم.

١٠. قد تَصرِف بعض الاجتهادات والخاطئة المرجوحة عن الجادة، ويسوغها صاحبها بهوى يسميه فقهاً وما هو بفقه، ولا غرابة، فقد قال وُضّاع الحديث الكذبة الفجار: نحن لا نكذب على رسول الله إنما نكـذب له!!

١١. بعض الناس يعطى مع بصره بصيرة كاشفة تدله على الخير، فيرى بنور الله، أو يرى ما وراء الافق، بما لا يدركه أهل البصر فقط، ولكن قد لايسمع لهم ولا ينتفع برؤيتهم، وهم يؤثرون الصفوف الخلفية.

١٢. ما أدق الحكمة الهندية القائلة: ثلاث لا شفاء لهن: هرمٌ يخالطه مرض، وفقر يخالطه كسل، وخصومة يخالطها حسد، وما أخطر هذه الثالثة على أصحاب الدعوات.

١٣. يظن البعض أنّه بتسامحه في القضايا العامة، يتنازل عن حقه الخاص ، فقد يخسر بسببه المجتمع والجماعة والأمة، لذا وُجِدَ ما يسمى بالحق العام.

١٤. القضايا الكبيرة والمنعطفات الحادة بحاجة لمن يكون بمستواها، ويقف مواقف تكافؤها وتستطيع التعامل معها.

١٥. كُلٌّ مُيسّر لما خلق له، صحيح من أنَّ بعض المواصفات والمهارات تكتسب، ولكن اكتسابها واتقانها وبخاصة لمن كان بعيدا عنها أصلا، عسير جدا، وهو كالنقش في الحجر، فمن شب على شيء شاب عليه الا ما ندر.

١٦. إعمالُ القيم العالية أولى من إهمالها، ولو ظن البعض أنها خسارة في هذا البحر المتلاطم، فالأهداف النظيفة يجب أن تكون وسائلها نظيفة ، وبئس النجاح مهما كان بلا قيـم، والخسارة عندها أشرف من النجاح .

الباب الثامن
الانتخابات البلدية والنيابية

مقدمة:

انخرطت الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون) في العمل العام وبخاصة الجانب الخدمي الشعبي ومنه العمل في البلديات، وكذلك التمثيل الشعبي في مجلس النواب، وكانت لهم مشاركات في وقت مبكر، وأن كانوا قد اختلفوا وبخاصة في القرن الماضي حول المشاركة في الحكومات ولكن الحوارات الداخلية الفقهية والسياسية التي تمت في عام ١٩٩٦م، وكذلك ما اعتمده الإخوان في أقطار أخرى وبخاصة في مصر بحسم هذه المسألة وجعلها خاضعة لتقدير المصالح العامة.

لكن هذه المشاركات كانت تتسع أحياناً، كلما زاد هامش الحرية والديمقراطية حيث يحظى الإخوان بثقة شعبية واسعة إن على مستوى الانتخابات البلدية أو النيابية، وأن كانت الحركة الإسلامية تضطر أحياناً لمقاطعة الانتخابات لأسباب موضوعية، من أجل تحسين المستوى الديمقراطي والحريات العامة، وليس زهداً في هذه المنابر والمؤسسات العامة، لكن المشاركة حال حصول ثقة كبيرة من الناخبين تزعج الحكومات ومقاطعتها كذلك تكون محل نقد واعتراض بل واتهام أحياناً، وقد شاركت الجماعة في المجالس البلدية والنيابية فكانت أشهر مشاركاتها عام ١٩٨٩م في المجلس النيابي الحادي عشر، وأبرز مقاطعاتها وأكثر أثراً فكانت في عام ١٩٩٧م.

وربما أكثرها تدخلاً في إدارة الناخبين وبشكل فج ومكشوف كان في عام (٢٠٠٧) كما اعترف بذلك مسؤولون رسميون بعد أن غادروا مواقعهم الرسمية.

بعد قرار مقاطعة الحركة الإسلامية الانتخابات النيابية الذي كان مدوياً، ومحل اهتمام الكثيرين، وقد تناوله الإعلام بالتحليل والمراجعة، ومن ذلك أجرى الصحفي جمال علوي من صحيفة الدستور المقابلة الصحفية التالية معي بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٩٧ وكنت عضواً في المكتب التنفيذي للجماعة وهذا نصها:- (١)

س ١: هل هناك أزمة داخل صفوف الإخوان نتيجة قرار المقاطعة وما تلاه.؟

في البداية أريد التأكيد على أن المقدمات الصحيحة ستفضي إلى نتائج سليمة بإذن الله، فقرار

---

(١) بالتأكيد هناك مقابلات صحفية وتحليلات الإخوة من المكتب التنفيذي وغيره أشمل وأوسع وأنفع لكني لم أعثر عليها ولم تتيسر لي.

مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ اشتركت فيه آلاف العقول والخبرات الإخوانية، وجاء بعد حوارات واسعة وقناعه تامة تولدت لدى أفراد الجماعة وقيادييها، وبالتالي فإن القرار الذي يسهم فيه الفرد يشعر دائماً أنه معني بنجاحه. لذا أستطيع القول عن اطلاع شامل، أن صف الجماعة أكثر لحمة من فترات طويلة مضت، ليس هذا فقط بل الجماعة أصبحت أكثر التحاماً مع الآخرين من أي فترة سابقة.

س ٢: كيف يمكن مواجهة تداعيات مقاطعة الانتخابات النيابية وخاصة في الجانب الخاص بالفصل وأثره على مستقبل الجماعة؟

نحن ننظر إلى خطوة مقاطعة الانتخابات النيابية، أنها من الواجبات الوطنية التي توّجب علينا فعلها خدمة للوطن،تنبيهاً وتحذيراً مما يجري من تراجع للتجربة الديمقراطية، ومحاولة تفريغها من محتواها، وقد وازنّا فقدان بعض المكاسب الذاتية الضيقة، وبين مصلحة الأمة الباقية، فاخترنا المقاطعة المسوغة المعللة، ودعونا الغيورين من أبناء هذا البلد للتحاور فيما يصلحه، وأن كنا نفقد مكرهين بعض الإخوة الأحبة عندما نضطر لآخر العلاج، بسبب تغليبهم لاجتهادهم الفردي على ما استقر عليه رأي الأكثرية، مدعوما بمباركة قطاعات واسعة من الأحزاب الأردنية والشخصيات الوطنية المستقلة، والنقابات فإنها ضريبة ندفعها للحفاظ على مصداقية الجماعة في قلوب الناس، والحفاظ على كيانها مستقيما يحترم النظام.

س ٣: هل تعتقد أن إمكانية حدوث انشقاق داخل صفوف الجماعة لا تزال قائمة؟

الأمة عندنا أغلى من الجماعة والجماعة وسيلة لبناء متكامل، هذه حقيقة واضحة عندنا نحن الإخوان المسلمين، ولكننا نتيقن أيضاً أن قوة الجماعة وسلامة مسيرتها ورشدها قوة للأمة، وهذه الجماعة التي مضى عليها أكثر من خمسين عاماً استقرت مؤسساتها، وترسخ بناؤها وتأصلت مفاهيمها في قلوب أبنائها، متيحة مساحة كافية لتعدد وجهات النظر في القضايا المختلفة مهما تباينت الآراء في ظل المحبة وافتراض حسن النوايا، والتي تحسم في النهاية بالشورى الملزمة للقيادة والأفراد والتي لا يملك الفرد منا بعدها إلا العمل لإنجاح القرار الشورى المسدد، وهذا يضيق الخناق على إمكانية الانشقاق، وأريد أن أؤكد انه لا يقع على يمين المنحنى أو يساره إلا عدد قليل جداً لا يملك معظمه إلا أن يفيء إلى الوسط الراشد، وأؤكد أن الانشقاق في الجماعة إن لم يكن معدوما تماماً فهو نادر الحدوث بحمد الله.

س ٤: تحولت الجماعة بعد قرار المقاطعة إلى ممارسة دور سياسي، هل سيكون هذا الدور على حساب جبهة العمل الإسلامي؟

كانت الجماعة ولا زالت تحاول أن تبتعد عن المزاحمة السياسية مع الأحزاب، إذا وجدت من يقوم بالدور السياسي ولكن إذا احتاج إلينا بلدنا سنقف معه وننحاز إلى مصلحته، والوقوف مع الذين يدقون ناقوس الخطر، فعندها لا يمكننا أن نبقى متفرجين نراقب عن كثب، ونحن نتكامل مع الآخرين ونضع أيدينا بأيديهم، ولا نلغي دور احد، فالوطن بحاجة إلى الجميع وليس غريبا أن يبرز دور الجماعة بما يتناسب مع ثقلها وحجمها في الشارع ونحن الأخ الأكبر وعلينا واجب كبير هذه هي الحقيقة.

س ٥: هل كان لقرار المقاطعة اثر على الجماعة؟

لا شك أن لكل حدث هام أثره على المتعاملين معه، سواء جهة اتخاذ القرار أو قواعد الإخوان أو المجتمع الأردني، وأن كان الوقت لا يزال مبكرا لقراءة نتائج القرار بشكل علمي دقيق، فقد لمسنا تجاوب قطاعات كبيرة من المثقفين حزبيين ونقابيين وشخصيات وطنية مستقلة حول القرار،هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ازداد التفاف أبناء الجماعة حول قيادتها، وزالت تصنيفات موهومة كان يراد لها أن تتأصل في الجماعة هذا ولم تصلنا أي استقالات.

الأصوات القليلة العالية والتي تستغل مساحات الإعلام المتاحة لها فلن يكون لها في الواقع كبير اثر، وصف الإخوان مدرك واع وصبر القيادة وتجاوزها عن كثير من الإساءات سيكون له اثره الإيجابي ان شاء الله.

س ٦: كيف ترى إمكانية مشاركة الجماعة في حكومة جديدة قادمة، لتعويض غياب الجماعة عن مجلس الأمة؟

تدارست الجماعة في وقت مبكر من هذا العام إمكانية مشاركتها في الحكومة، وتبين انه من خلال الظروف والمعطيات التي لم يطرأ عليها تغير حتى الساعة، أنه لا يمكن أن تكون مشاركتنا مجدية، وإذا تعدلت موازين الحياة الديمقراطية وعادت إليها الحياة، فستعيد دراسة الموضوع، ويحكمنا في القرار إمكانية تحقيق مصلحة معتبرة راجحة، وليس لدينا أحكام مسبقة في هذا الموضوع.

س ٧: لماذا رفضتم قرار المشاركة بمجلس الملك – مجلس الأعيان –؟وهل سيساهم هذا القرار في تضييق الخناق على عناصر الجماعة؟

مجلس الأعيان جزء من السلطة التشريعية التي ألزمتنا مسوغات وطنية كثيرة، لمقاطعة جسمه الأكبر (مجلس النواب)، ولنكون منسجمين مع قناعتنا التي لم تتغير حتى الآن، ولم تظهر أية بوادر

لتغييرها، كان قرار الجماعة المبكر بعدم المشاركة في مجلس الأعيان، ولرفع الحرج عنا وعن إخواننا قدر المستطاع، ونحمد الله ان هذه الرسالة فهمت على حقيقتها، وأما الذين يعتبرون أن من لم يكن معك فهو خصمك فهؤلاء يحتاجون لمزيد من الوعي، والجماعة لم تفكر مطلقا بتغيير منهجها الإصلاحي التدريجي بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا يمكن ان تكون علاقتها مع النظام متوقفة على المشاركة أو المقاطعة في بعض المؤسسات، سيما إذا كان موقفها معللا ومنطقيا ويباركه الكثيرون، وامن البلد واستقراره ومصلحته القريبة والبعيدة من واجباتنا الرئيسة وليست محلا للمساومة.

س ٨: هناك حديث متواصل عن استقالات داخل صفوف المكتب التنفيذي على خلفية قرار عدم المشاركة في الأعيان ما هي طبيعة الاستقالات إن حدثت؟

المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين كأي مؤسسة قيادية أخرى،لأعضائه وجهات نظر متباينة في القضايا الحساسة، وهذا مما يعطي القرارات عمقا ودقة وقربا من الصواب، وقد يتحيز بعضنا لاجتهاده الذي يراه، وهذه طبيعة البشر وأود أن أؤكد انه لم يتقدم احد من أعضاء المكتب التنفيذي باستقالة لمجلس الشورى، منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، وهو صاحب الحق في قبول الاستقالات، أما ما ذكر بشان فضيلة الأخ عبد الرحيم عكور فقد كتب ورقة تعبيراً عن تحفظه في مسالة الأعيان، ما لبث أن سحبها وتراجع عنها وهي جرأة تقدر له ولم ينقطع مطلقاً.

س ٩: هل تشعر بالندم على الصعيد الفردي في التصويت مع قرار المقاطعة، أم أن قناعتك الشخصية لم تتغير؟

نحن بشر نجتهد، نصيب ونخطئ، ولكن بعد أن نستفرغ الوسع في استشارة أهل الخبرة، وبعد البحث والتمحيص نعزم ونتوكل على الله، ولا نتردد ونراجع قراراتنا في الأوقات المناسبة، وحتى هذه الساعة أرى أننا فعلنا ما كان يلزم فعله، وأرى أنه يثبت يومياً بعض ما كنا نتوقعه وأرجو الله أن يكون اجتهادي خالصاً لوجهه الكريم ولست نادماً عليه ونسال الله السداد والرشاد.

س ١٠: يتردد أن هناك تياراً متشدداً وتياراً مرناً داخل صفوف الجماعة، وأن المتشدد هو الذي يقود قرارات الجماعة الآن؟

التشدد واللين من طبائع البشر الفطرية، التي يجب أن تهذب لتعود للجادة، والفضيلة وسط بين رذيلتين دائما، وقرار الجماعة الراشد بإذن الله، يسلم من الإفراط والتفريط، وهو بعيد عن الغلو والتضييع، وهذا يمثله الجسم العام للجماعة وهو الذي يتخذ القرار ويقود الجماعة ونحن لا نعرف هذه التصنيفات، ولا أظن أن هدف هذا التصنيف يتجاوز الإساءة لهذه المؤسسة الوطنية وموقفها،

او انه تصنيف ممن يجهلون حقيقة الجماعة على أحسن تقدير.

س ١١: هل تعتقد أنَّ نزعة تطرفية داخل صفوف الجماعة هي التي أدت إلى القرارات المتشددة؟

ليس هناك قرارات متشددة هناك قرارات ضرورية مدروسة بعمق وتأن، ولو كان في الجماعة نزعة تطرف لما قدر لها أن تعيش حتى الآن عشرات السنوات، بل ان من ينزع إلى التطرف أو التفريط لا يتمكن من البقاء في صفوف الجماعة فترة طويلة، وهذه حقيقة ثبت صدقها بالممارسة والواقع يؤكدها وليس بمقدور فرد أو أفراد صرف الجماعة عن خطها الأصيل ومنهجها القويم.

س ١٢: هناك حديث عن مؤتمر قادم لحزب جبهة العمل الإسلامي خلال الشهر المقبل هل تعتقد أن هناك توجهات نحو التغيير؟

أرجو ان ينعقد المؤتمر العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، ولعله هو الذي تعنيه في الشهر القادم، أما موضوع التغيير فلا بد منه في كل جسم نام متحرك، وأرجو أن يكون نحو الأفضل، وبما يحقق برامج الحزب وأهدافه.

س ١٣: لاحظنا غياب دور فاعل للجماعة على صعيد تحريك الشارع باتجاه التفاعل مع قضية العراق ما هو سبب هذا الفتور؟

الجماعة لم تتوقف عن المناداة برفع الظلم والمعاناة عن أطفال العراق وشعب العراق ومقدرات العراق، وكانت في المقدمة يوم كانت الكلمة تكلف ثمنا باهظا، وقد شاركت الجماعة مؤخرا مع الأحزاب والنقابات في الاعتصام والمهرجان الخطابي، وهذا من جهة ومن جهة أخرى فلعل قرار القيادة العراقية التراجع عن تصميمها طرد المفتشين الأمريكيين من العراق أسهم في إنشاء جو عام من الفتور في الشارع الأردني، ولكن موقفنا واضح ولم يتغير ونعلم أن العراق مستهدف كعمق للأمة العربية، وأن شعبه وحده يدفع الثمن ولا بد لليل من آخر.

مما قيل بعد مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧

أوردت الصحف الأردنية بعد مقاطعة الانتخابات النيابية العديد من التعليقات والعناوين اخترت منها:-

- د. بسام العموش: يتهم قيادة الإخوان بالسعي لتدمير الحركة الإسلامية في الأردن / القدس العربي ١٩٩٧

- الحركة الإسلامية تفقد نخبة من قياداتها: العموش، العكايلة، العكور.

- عبد المجيد الذنيبات: الحكومة تقود عملية تدمير للمجتمع وعلينا إصلاح الأمور.

- استبعدت الجماعة سحب ترخيصها رداً على مقاطعتها للانتخابات النيابية، وقال المراقب العام (الذنيبات) في مؤتمر صحفي أن الحركة ستخسر كثيراً إعلامياً لكن الوطن سيربح. ١٤/٧/١٩٩٧

- أ. عبد المجيد الذنيبات: عدم استجابة الحكومة لمطالب الإخوان سيؤدي لظهور جماعات متشددة، وسيقود البلاد إلى عنف شاهدناه في بلدان عربية أخرى. ١٦/ ٧/ ١٩٩٧

- أحزاب المعارضة تتجه لمساندة قرار الإخوان بمقاطعة الانتخابات.

- د. همام سعيد: شرعية وجودنا تنبع من ثوابتنا، وليس من ترخيص الحكومة، ونرفض العمل في جمعية خيرية.

- عاد أربعة من أعضاء شورى حزب جبهة العمل الإسلامي عن استقالاتهم بسبب قرار الحزب مقاطعة الانتخابات النيابية، بعد أن رفض المجلس استقالاتهم وهم: د. اسحق فرحان، أ. حمزة منصور،، د. محمد عويضه، أحمد طنش.

وقرر عدد من أعضاء الحركة الإسلامية ترشيح أنفسهم عام ١٩٩٧ مخالفين قرار الجماعة وهم:-

أ. أحمد الكساسبة

أ. نوال الفاعوري

أ. محمد الخريبات

د. عبد الله العكايلة

د. فايز الربيع

محمود الكفارنة

د. خلف هميسات

د. ذيب عبد الله

نجح بعضهم وخسر البعض الآخر، لكن المجلس النيابي الخامس عشر لم يكمل مدته وتم

حله وإجراء انتخابات جديدة قاطعتها الحركة الإسلامية.

الانتخابات البلدية

• في دورات سابقة ومنذ ثمانينيات القرن الماضي استطاع الإخوان الوصول إلى رئاسة البلديات التالية وهي أكبر البلديات في المملكة ومنها: اربد، الزرقاء، الطفيلة، العقبة مادبا، الكرك، سحاب.

قرار المشاركة في الانتخابات البلدية وأمانة عمان الكبرى

اتخذت الحركة الإسلامية قرارها بالمشاركة في الانتخابات البلدية وأمانة عمان في ٢٠٠٧

وقد رشحت كلاً من الإخوة التالية أسماؤهم:

د. نبيل الكوفحي	لبلدية إربد
أ. سعود أبو محفوظ	لبلدية الزرقاء
م. زياد الشوابكة	لبلدية مادبا
أ. فوزي خليفة	لبلدية الرصيفة
الأستاذ محمد الرواشدة	لبلدية الوسطية إربد

وترك لبقية الشعب تقدير الموقف للمشاركة في الانتخابات البلدية حسب ظروفها.

وقد رُشّح عدد من الإخوة لانتخابات امانة عمان وهم: -

أ. أيوب خميس / رأس العين، م. مروان المالحي / بسمان، د. بركات الجعبري / اليرموك، أحمد سليمان / بدر، م. عبد العزيز الهندي / النصر، د. سليمان الشياب / المدينة ، م. عامر حيمور / وادي السير، م. راضي الشامي / صويلح، م. عبد الرحيم الجالودي / طارق محمد أبو الحاج / القابلين، م. أروى الكيلاني / تلاع العلي، د. صبري سميرة / زهران.

وكان قد فاز في دورات سابقة في الأمانة من الحركة الإسلامية في عام ١٩٩٥م وحتى ٢٠٠٧م الإخوة:-

د موسى الوحش، د. صالح الغزاوي أيوب خميس، د. بركات الجعبري، م. راكان العساف، أحمد سليمان، م. مروان المالحي، عبد العزيز الهندي، علي ذويب.

وقد وردت إشارات وتقارير قبل موعد الاقتراع بأيام بأن هناك تعليمات للعسكريين تفيد

بإمكانية التدخل في الانتخابات وقد وجهت رسالة لرئيس الوزراء بهذا الخصوص.

ما جرى في يوم الانتخابات البلدية ٣١/ ٧/ ٢٠٠٧م

منذ أن بدأت الانتخابات صباح الثلاثاء، كان معظم مندوبي مرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي من مختلف مواقع الاقتراع والصناديق يرسلون ملاحظاتهم إلى غرفة العمليات المركزية في مقر الحزب، التي تشير إلى إجراءات غير مطمئنة وغير سليمة، ولذلك تم إصدار تصريح صحفي يضم أغلب الملاحظات والتجاوزات التي شهدها المندوبون،

وقد صدر تصريح صحفي حول التجاوزات بعنوان «التجاوزات الكبرى في الانتخابات البلدية» وهذا نصه:

باهتمام بالغ تابع الحزب مجريات الأحداث المرافقة للانتخابات البلدية، في مختلف المناطق، ومنذ ساعات الصباح الأولى، حيث وقع ما كنا نحّذر منه من البدايات الأولى لعملية الانتخابات، وعلى الرغم من توثيق المخالفات والتجاوزات وهي بالآلاف، والإبلاغ عنها رسمياً للمسؤولين إلا أن الحكومة لم تقم بتصويب أي من هذه المخالفات والتجاوزات

وقد رصدت اللجان الانتخابية والعديد من المواطنين ومرشحو الحزب منذ الصباح المخالفات التالية:

١- توجيه منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية في مئات الحافلات الكبيرة انطلاقاً من معسكراتهم، إلى المناطق التي نشارك فيها لصالح مرشحين معينين من خلال أوراق انتخاب جاهزة معدة سلفاً ومكررة ثم الانتقال إلى مراكز الاقتراع الأخرى وتكرار التصويت فيها.

٢- التصويت المتكرر وبشكل مكثف لصالح مرشحين معتمدين بعينهم.

٣- إطلاق نار في منطقة جنوب عمان خريبة السوق وإصابة أحد المواطنين.

٤- مشاجرات وحالات شغب وتكسير بعض الصناديق.

٥- طرد بعض المندوبين من قاعات الانتخابات واعتقالهم.

٦- ضرب بعض الصحفيين ومصادرة الكاميرات الخاصة بهم.

٧- غياب الحكومة رئيساً ووزراء، حيث يتعذر الاتصال بهم رغم المحاولات المتكررة.

ونتيجة لهذه التجاوزات وغيرها فإننا نحمل الحكومة المسؤولية كاملة عما جرى ويجري مع حرصنا الأكيد على ضرورة وأهمية وسلامة العملية الانتخابية مع اعتراضنا وإدانتنا لجميع حالات

التجاوز ومحاسبة المسؤولين عنها.

ولا زلنا نتلقى العديد من التجاوزات الكبرى وفي مختلف مراكز المحافظات وتتدارس على مستوى عال الموقف الذي تمليه المصلحة الوطنية العامة.عمان في٣١ / ٧ / ٢٠٠٧م حزب جبهة العمل الإسلامي

الإنسحاب من الانتخابات

توالت التقارير حول التزوير الفاضح، فدعا المراقب العام (سالم الفلاحات) قيادة الإخوان والحزب وعدداً من الإخوان القياديين لاجتماع في مقر حزب الجبهة وبعد التشاور في الموقف، قرر المجتمعون انسحاب جميع المرشحين من الانتخابات وتم تبليغهم بالانسحاب حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، واستجاب جميع المرشحين مشكورين مع أن بعضهم كان يصعب إفشاله.

وصدر بيان عن الحزب بخصوص الانسحاب من الانتخابات البلدية جاء فيه:

يا جماهير شعبنا الأردني الأبي أيها الأحرار على امتداد ثرى الأردن الطهور، إلى كل أصحاب الضمائر الحية في كل مدينة وقرية وبادية.

تحية الإسلام والانتماء والتقدير والاحترام

لقد أقسمنا اليمين على خدمة الوطن والأمة بكل ما نستطيع من قوة، وما نملك من جهد وسعة بما تتيحه الظروف والقوانين النافذة في ظل تنافس شريف مع كل الخيرين من أبناء هذا الوطن.

لقد تفاجأ جمهور الناخبين صباح يوم الثلاثاء ٣١/ ٧/ ٢٠٠٧م بمجزرة للديمقراطية وكارثة سيئة بحق هذا الوطن، وبحق هذا الشعب الكريم تتمثل بإجراءات رسمية وتدبيرات حكومية صارمة، ومنحازة نحو مرشحين محددين، وضد مرشحين آخرين تتمثل باستغلال المؤسسة العسكرية وأفراد القوات المسلحة وحشدهم في عدد كبير من الحافلات، وأمرهم بالتصويت علناً (أميّن) مرات عديدة في صناديق متعددة، بطريقة مكشوفة وتحت نظر جميع المواطنين كما تعمدت الأجهزة الرسمية عرقلة عملية الانتخاب وعرقلة سيرا لمواطنين نحو الصناديق، والاعتداء على العامة بالضرب وإطلاق النار والاهانة في عمان والزرقاء والرصيفة واربد ومأدبا.

إن عملية التزوير الحكومي الرسمي الواضح المكشوف على هذا النحو المدبر سلفاً يشكل إساءة بالغة لكل الأردنيين، ويمثل خيانة واعتداء على كرامة الوطن والشرف العسكري وتستحق من كل الشرفاء والأحرار وأصحاب الضمائر وقفة وطنية حرة أبية.

أيها الإخوة المواطنون بعد الوقوف على هذه المهزلة، وهذا العبث الرخيص لم يعد بمقدورنا الاستمرار بهذه المسرحية الهزلية، ونعلن انسحاب مرشحي الحزب من جميع مواقع الترشيح وفي جميع بلديات المملكة، وسنبقى أوفياء للوطن وأوفياء للأمة ونخدمها بكل قوة، وما نملك من وسع وجهد.

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء]، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يوسف].

٣١/ ٧/ ٢٠٠٧م

حزب جبهة العمل الإسلامي

رد فعل الحكومة على انسحاب الحركة الإسلامية من الانتخابات البلدية

كان قرار الانسحاب مدوّياً، ووقع على الحكومة وقع الصاعقة، مما جعل رئيس الحكومة يكيل الاتهامات للحركة ويصفها بأبشع الأوصاف، كما أعلن أن الحركة الإسلامية كانت تخطط للانسحاب مسبقاً، من أجل تفجير العملية الانتخابية، وللتغطية على تراجع شعبيتها على حد زعمه، وقد جاء ذلك من خلال مقابلة أعدتها وكالة بترا الأردنية مع رئيس الوزراء معروف البخيت، ويمكن الوقوف على هذه المقابلة كما نشرتها صحيفة الغد في عددها الصادر بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٠٧م، ومما جاء فيها:-

أن خطوة الانسحاب لم تكن مفاجئة أبدا، بل سبقتها إشارات وتصريحات استباقية، سعت لتمهيد الأجواء لاتخاذ مثل هذا القرار، وأبقت القرار ليوم الاقتراع، وتقييم الوضع الانتخابي، بشكل نهائي، وبناء على حسابات تنظيمية صغيرة صغيرة جداً!.

ويستطيع المتابع لسلوك حزب العمل التابع لجمعية الإخوان المسلمين، خلال الأشهر الماضية، وفيما يخص الانتخابات البلدية تحديداً يلمس وبوضوح، كيف كان يخطط هؤلاء لتفجير العملية الانتخابية من الداخل، بصورة تنبئ عن ذهنيّة تآمريّة انتهازية، لا وطنية، ومعادية لروح ومنطق التقاليد الديمقراطية.

قرار الانسحاب يوم الاقتراع، كما هو معروف، هو سلوك غير قانوني. ويكشف جوانب ربما كانت خفيّة بالنسبة للبعض، عن أزمة الإخوان المسلمين.

وقال:ـ لقد أدرك «الإخوان»، مبكراً، انحسار شعبيتهم، نتيجة لتحرك الأغلبية الصامتة، وكذلك نتيجة للأحداث الإقليمية، وأبرزها؛ سلوك بعض الفصائل في الانقضاض على الشرعيّة، في

بلدانها، والمشاهد المؤلمة التي شاهدناها جميعا.

وأضاف لقد كنت أقول فيما مضى: إنّ هناك من يحاولون اختطاف الجماعة الإسلامية الأردنيّة من نفسها ومن إرثها ومن أردنيّتها؛ والآن أقولها، وبكل مرارة: إن الجماعة الإسلامية أمست مختطفة بالفعل، وقد طرأت عليها بعض القيادات المراهقة، التي لا تنتمي لخطاب الإخوان التقليدي، ولا تعرف عن أصول وأخلاقيات الممارسة السياسية شيئا.

وهذه القيادات تجرّ جماعة الإخوان بأسرها إلى مواقع خطيرة، وواجب العقلاء في الحركة الإسلامية أن يتحركوا ويتداركوا إرث الجماعة وصورتها،قبل، لا بل قبيل أن يقع المحظور، لغة الخطاب الطارئ ليست أبدا لغة الإخوان، ولا هي مفرداتها. أنها لغة فصائل خارجة على القانون. وهي محاولة جادة، ومقصودة، لاستحضار تجارب مؤسفة، واستيرادها للأردن، لحساب مصالح واعتبارات غير أردنيّة.

وإنني، هنا، أتساءل: منذ متى تضع جمعية الإخوان المسلمين نفسها في كفة والدولة الأردنيّة في كفة أخرى؟ أوليس هذا هو نفس المنطق الذي مهّد الطريق أمام انحرافات سياسية خطيرة في تجارب مجاورة؟

وأقول مرة أخرى، وقد تكون الأخيرة؛ على العقلاء في جمعية الإخوان المسلمين أن يتداركوا أمرهم، ويستعيدوا زمام الأمور، من أيدي الصغار الذين انتزعوا زمام قضايا كبيرة.

وأعقب هذه المقابلة توتر شديد بين الحركة الإسلامية والحكومة، وتراشق إعلامي وتبادل التهم، فالحركة الإسلامية أعلنت أنها استخدمت حقها المشروع في الانسحاب بعد أن تبين لها ما لا يدع مجالاً للشك في إقدام الحكومة على التزوير الكلي وليس الجزئي، كما أنّ الحركة الإسلامية لم تعقد النية مسبقاً على الانسحاب، بل عقدت النية على خوض الانتخابات، والمشاركة في تحمل المسؤولية في هذا الشأن الوطني الخدمي، ورشحت خيار رجالها لتولي المسؤولية في كبرى البلديات، من أصحاب الخبرة والتجربة والكفاءة المشهودة. واستغربت منطق رئيس الحكومة الفج والمتشنج المليء بالمغالطات والاتهامات غير الواقعية، ولقد اشتط كثيراً بالتشبيه بنهر البارد في لبنان واتهمها بالخطاب التكفيري، والاقتراب من القاعدة، وهذا كله من نسج خياله المدحوض واقعاً وتاريخاً وعقلاً.

شهادة المركز الوطني لحقوق الإنسان

بشأن تزوير الانتخابات البلدية

أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان شهادته بخصوص الانتخابات البلدية مع العلم انّ

المركز مؤسسة رسمية، ويرأسها دولة الرئيس أحمد عبيدات، وقد جاءت شهادته جريئة بقول الحقيقة على نحو لا يمكن التشكيك بها باعتباره ليس طرفاً في العملية الانتخابية.

وقد جاء في الشهادة:

جرت الانتخابات البلدية بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠٧م في ظل قانون جديد للبلديات وهو القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧، والذي تضمن بعض التعديلات الإيجابية مقارنة بالقانون القديم، مثل جعل سن التصويت (١٨) عاماً بدلاً من (١٩) عاماً ما يتيح لأكثر من (١٥٠) ألف مواطن المشاركة في عملية الانتخاب، وانتخاب رؤساء البلديات بدلاً من تعيينهم كما كان معمولاً به من قبل، وذلك باستثناء مجلس أمانة عمان الكبرى. ويسجل للقانون الجديد تخصيص حوالي (٢٠٪) من مقاعد أعضاء المجالس البلدية للنساء، إلا أنّ هناك عدداً من الملاحظات تتعلق بسلامة العملية الانتخابية.

وقد رصد المركز، من خلال الشكاوى التي وردت له، والعديد من الشهادات والمشاهدات، وما تناقلته بعض الصحف، وجود عدد من المخالفات التي تشكل انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات وقد ذكر المركز الوقائع بالتفصيل.

ضعف موقف الحكومة

أصبح موقف الحكومة ضعيفاً مهزوزاً، بعد توالي الشهادات، وبعد ما حدث من شبه إجماع وطني على حقيقة تزوير الانتخابات البلدية، انشغلت الحكومة بإطفاء الحرائق على صعيد العشائر والمرشحين المتضررين وتعويض بعض أفراد في العشائر المتضررة.

وفي غمرة هذا الانتظار صدر خطاب سياسي عن الملك عبد الله الثاني، ولم يتعرض للانتخابات البلدية مطلقاً، لا سلباً ولا إيجاباً، ولكنه أكد عزمه على إجراء انتخابات برلمانية حرّة ونزيهة.

المراقبون السياسيون نظروا لهذا الخطاب بأنه يحوي إشارتين:

الأولى: أنّه لم يذكر شيئاً عن الانتخابات البلدية رغم اللغط الكبير الذي اكتنفها فبعضهم عد ذلك إشارة عن عدم الرضى عن الانتخابات البلدية.

الثانية: التصريح بالحرص على إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وأن ذلك إشارة تطمينية للقوى السياسية.

الانتخابات النيابية

• بعد إقدام الحكومة على مجزرة الانتخابات البلدية، وانكشاف الفضيحة الكبرى بشكل كبير، وظهور شهادات موثقة صادرة عن جهات رسمية مختصة وجهات محايدة عديدة، أصيب الشعب الأردني بصدمة، وحدثت مواجهات بين الحكومة والعشائر في كثير من المناطق، اتسمت أحياناً بالعنف، وبخاصة في إربد ومأدبا والكرك وغيرها احتجاجاً على التزوير..

• تلبّد الجو السياسي في الأردن، وساده الاحتقان والتوتر، وصبّ رئيس الحكومة جام غضبه على الحركة الإسلامية، ووصفها بأبشع الأوصاف، بطريقة خرجت عن العرف السياسي، وتجاوزت الاتهامات الحد، بطريقة بائسة لتشويه صورة الحركة الإسلامية محلياً وخارجياً.

أما الحركة الإسلامية، التي اتخذت قرارها بالمشاركة سابقاً في الانتخابات النيابية، فقد أصبحت مترددة في ضوء تجربة الانتخابات البلدية، وزاد منسوب الصعوبة لديها في إمكانية تحفيز جماهيرها على الانتخابات، وأدى ذلك إلى تأخير إعلان موقفها النهائي من الانتخابات، وفي هذه الأثناء طلبت الحكومة لقاءً مع قيادة الإخوان، وتشاور الإخوان حول هذا اللقاء، ووجدها البعض فرصة للمصارحة والنصيحة للحكومة، وحدث اللقاء قبل جلسة لمجلس شورى الإخوان والذي كان من المتوقع أن يبحث فيه قرار المشاركة.

اللقاء مع الحكومة

بإلحاح من رئيس الحكومة عن طريق الدكتور محمد الذنيبات تم لقاء مع الحكومة، حضره من طرفها الرئيس معروف البخيت ووزير الداخلية أ. عيد الفايز، والوزير محمد ذنيبات، ومن جانب الحركة الإسلامية المراقب العام سالم الفلاحات، ونائبه جميل أبو بكر والدكتور عبد اللطيف عربيات.

استقبل رئيس الحكومة الوفد الإخواني بود واحترام لافتين، وبدأ الحديث محاولاً تلطيف الجو، بشيء من العتاب وتم تبادل الحديث عمّا جرى في الانتخابات البلدية، وركّز الرئيس على مقولة: «طيّ الصفحة السابقة» من أجل الحديث عن المستقبل ويقصد الانتخابات النيابية، مؤكداً على العزم على تنفيذ الإرادة الملكية الصريحة بإجراء انتخابات نزيهة، وأكدّ بذلك على الإجراءات الحكومية التي من شأنها تعزيز الثقة بنزاهة الانتخابات.

وبعد العودة إلى المركز العام سأل الإخوان عن مصداقية الحكومة فعلاً بإجراء انتخابات نزيهة، فكان تأكيد المراقب العام سالم الفلاحات في اجتماع مجلس الشورى قوله: أنا لا أثق بأقوال

الرئيس وحكومته، وأرى أن لا يكون لوعود رئيس الحكومة أي أثر في اتخاذ القرار.

شاركت الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية من خلال أربع قرارات في مجلس الشورى وحصل اعتراض على قوائم المرشحين / عند القرار الرابع / التي توافقت عليها اللجنة من المكتبين التنفيذيين للإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي،تنفيذاً لقرار الشورى الخاص بذلك، وقد جرت الانتخابات في جو من الخلاف الداخلي والتشكيك بنزاهة الانتخابات النيابية القادمة وفي ظل عدم انخراط العديد من القيادات الإخوانية البارزة في الحملات الانتخابية ولقد أجاب الكتاب الصادر عن مركز دراسات الأمة بعنوان «الانتخابات الأردنية لعام ٢٠٠٧بين روايتين» عن كثير من التساؤلات والاتهامات بشأن آلية اختيار المرشحين ومشروعيتها وأسسها ومعلومات حول القائمة وكيفية إخراجها والمعايير المتفق عليها في اختيار المرشح ويمكن الرجوع إليه وهو من إصدارات مركز الأمة للدراسات / عمان / اللويبدة.

مشاورات قبل اتخاذ القرار

من أجل إنضاج الرأي حول الموقف من المشاركة في الانتخابات النيابية وبخاصة بعد تزوير الانتخابات البلدية ،دعا المراقب العام (سالم الفلاحات) عدداً من الشخصيات الوطنية وبعض الإخوان للقاء في بيته بتاريخ ٢٠٠٧ وتمت إستشارتهم فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، النيابية، أو عدمها وكان من الذين استجابوا وحضروا:

د. عبد الرحيم ملحس رحمه الله

أ. موسى الحديد

د. رحيل غرايبة

أ. عبد الله عبد الهادي المحارمة

أ. حمزة منصور

أ. زكي بني ارشيد

أ. حسين مجلي رحمه الله

د. عبد اللطيف عربيات

د. اسحق فرحان

أ. سليم الزعبي

م. وائل السقا

أ. جميل هلسة

أ. حاكم الفايز رحمه الله

د. هاني الخصاونة

د. رؤوف أبو جابر

د. رياض النوايسة

أ. زايد السمارات

وقد كان رأي معظمهم ضرورة المشاركة بالرغم من توقع التزوير، حيث قدر أكثرهم تخوفاً نجاح اثني عشر مرشحاً من الإخوان على الأقل، وقد أرسل لي د. عبد الرحيم ملحس رحمه الله دراسة وافية بهذا الشأن.

اتخذ مجلس شورى الجماعةأربعة قرارات بالمشاركة في الانتخابات النيابية حتى بعد تزوير الانتخابات البلدية –كان آخرها بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

مسوغات قرار المشاركة رغم تزوير الانتخابات البلدية

بالرغم من تزوير الانتخابات البلدية وعدم الاطمئنان للوعود الرسمية بنزاهتها وهذا ما صَرَّحتُ به مراراً أمام مجلس الشورى، إلاَّ أن دوافع المشاركة في الانتخابات تكمن فيما يلي:-

١. تأكيد الحضور الفاعل والمؤثر والمتسع للحركة في المجتمع، وتأكيد حضور الحركة الإسلامية في المؤسسة التشريعية.

٢. إبراز البعد الوطني للحركة وتأكيد حرصها على التعددية والشراكة والتنسيق مع الآخرين، وعدم رغبتها بالتفرد أو الانعزال.

٣. تحسين أداء المجلس النيابي، وتعزيز قدرة الحركة على التأثير إيجاباً في تشريعات المجلس وقراراته، عبر توسيع حجم تمثيل المعارضة فيه.

٤. تفعيل استفادة الحركة من المنبر البرلماني في التعبير عن سياسات الحركة وتوجهاتها ومواقفها إزاء القضايا العامة وتبنيها لقضايا المواطنين.

٥. تعزيز شرعية الحركة وقدراتها على التواصل والاتصال داخلياً وخارجياً.

٦. التأكيد على أن البرلمان مؤسسة للشعب الأردني، ولا يجوز أن تسيطر عليه الحكومة، وتستخدمه لتمرير سياساتها عبره، بل لا بد من تخليصه من السيطرة الحكومية وإعادته إلى سلطة الشعب الأردني.

٧. استثمار الأداة النيابية في مواجهة الهجوم الحكومي تجاه الجماعة، ومحاولة حصارها على أكثر من صيغة، وعدم ترك هذه الأداة من أدوات المواجهة.

٨. كشف عيوب السلوك الحكومي، والإطلاع على أوجه الفساد في الأداء العام، والعمل على فضح الفاسدين وتعريتهم أمام الناس.

٩. إمكانية تغيير قانون الصوت الواحد وإجراء إصلاحات دستورية.

وصدر بيان مشترك عن حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين بخصوص المشاركة في الانتخابات النيابية لعام٢٠٠٧م هذا نصه:-

هـذا بيانٌ للناس

انطلاقاً من سياسة الوضوح والصراحة، التي انتهجتها الحركة الإسلامية، واستناداً إلى الثقة الغالية التي تربط بين الحركة الإسلامية وسائر أهلنا في أردن الحشد والرباط، فإننا نضع بين أيدي شعبنا الوفي الحقائق التالية: ـ

١- دأبت الحركة الإسلامية منذ نشوء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في أربعينيات القرن الماضي، على المشاركة في الحياة النيابية، إيماناً منها بأن تمثيل شعبنا الكريم شرف نعتز به، وأمانة في أعناقنا، ومجال من مجالات الإصلاح،يتكامل مع المجالات الدعوية والتربوية والخيرية، وصولاً إلى المجتمع الصالح، الذي يسهم في تحقيقه كل الخيرين في هذا الوطن، ولم تعدل الحركة الإسلامية عن هذه الوسيلة الهامة إلا في حالات استثنائية محدودة لها أسبابها الواضحة.

يأتي الاستحقاق الانتخابي للمجلس النيابي الخامس عشر في أجواء لا تدعو للتفاؤل، حيث بُحَّت أصوات القوى السياسية والفكرية وهي تنادي بضرورة إصدار قانون انتخاب عادل وديمقراطي، يفرز مجلسا نيابيا قادراً على القيام بمهام الرقابة والتشريع، ويضمن تمثيلاً حقيقياً للشعب،دون أن تجد استجابة من الحكومة، وهذا يؤكد غياب الإرادة الحقيقية للإصلاح.

٢- لقد كانت الانتخابات البلدية الأخيرة، أبشع صورة في فرض الحكومة سيطرتها على الحياة العامة، وتهميش دور الشعب – الذي نص الدستور على أنه مصدر السلطات، وادعت سائر الحكومات أنها لم تأت إلا من أجل خدمته وتحقيق مصالحه، حيث فرضت الحكومة مجموعة من

الأشخاص على كثير من المجالس البلدية، بما فيها أمانة عمان الكبرى، بطريقة غير مسبوقة وبهذا التحدي الصارخ لإرادة المواطنين.

وقد فصّل المركز الوطني لحقوق الإنسان، بنزاهةٍ وموضوعيةٍ أشكال الاعتداء الرسمي على إرادة المواطنين، بصورة تستحق التقدير والاحترام.

٤- وإيماناً من الحركة الإسلامية بأهمية الحوار واعتبار الانتخابات النيابية مصلحة وطنية مفصلية، فلم تقصر حواراتها على أصحاب الرأي والتجربة فيها، وإنما أضافت إلى ذلك شرائح هامة من مختلف قطاعات شعبنا السياسية والفكرية والاجتماعية والإعلامية، إيماناً منها بأن الانتخابات، النيابية ليست شأناً خاصاً بالحركة الإسلامية والأحزاب السياسية، ولكنها شأن وطني عام، يعني كل أبناء الوطن، وفي الوقت ذاته، ظلت الحركة الإسلامية، وبتنسيق مع القوى الوطنية، تحذر من خطورة فشل الانتخابات النيابية القادمة، بسبب التدخلات الرسمية، وتبني أشخاص بأعيانهم، وإقصاء قوى هامة ورئيسة.

٥- وقد أثمرت هذه الجهود بإطلاق وعود نشرت في وسائل الإعلام بنزاهة العملية الانتخابية، والوقوف على مسافة واحدة من سائر المرشحين، حيث تعهد جلالة الملك عبر التلفزيون الأردني بذلك، وناشد مكونات الشعب الأردني المشاركة في الانتخابات النيابية، وتلا ذلك تأكيد السيد رئيس الوزراء، وعدد من زملائه، في اللقاء مع قيادة الحركة الإسلامية، على ترجمة الضمانة الملكية إلى إجراءات عملية.

وبناءً على هذا القرار، الذي تحرت فيه الحركة مرضاة لله تعالى، وتحقيق مصالح شعبنا الجدير بكل تضحية، فإن الحركة الإسلامية تهيب بجماهير شعبنا الأردني الوفي، أن تشارك الحركة رؤيتها وقرارها، وأن تحسم التردد، وأن تعتبر المشاركة الواعية الأمينة واجبا شرعيا ووطنياً، وأن تلتزم معايير الأمانة والموضوعية، فتضع ثقتها بمن تعتقد فيه الإخلاص لها، وتقديم المصلحة الوطنية العليا على ما سواها، وأن تتصدى بالوسائل السلمية والسليمة لكل محاولات الغش والتزوير وشراء الذمم، وأن تنبه على أية خروقات تصيب العملية الانتخابية.

إن الحركة الإسلامية وهي تخوض الانتخابات النيابية المقبلة ستضع في مقدمة أولوياتها العمل على إجراء إصلاحات دستورية حقيقية، ووضع حد للفساد المستشري، والتخفيف من أعباء المعيشة على كاهل المواطن، وستكون الصوت المعبر عن مصلحته وحريته وكرامته».

جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي

تشكيل لجنة للإنتخابات

شكلت اللجنة من أعضاء في المكتبين (الإخوان والحزب) حسب قرار الشورى ووضعت آلية متدرجة لاختيار القائمة، تتكون من الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

إرسال استبانة مبكرة لشعب الإخوان وفروع الحزب حول الانتخابات تتضمن الموقف من الانتخابات، كيفية المشاركة، اقتراح أسماء. وهذه الاستبانة يجب أن تصل إلى كل فرد في التنظيم، بحيث يتم إشراك جميع أعضاء الهيئة العمومية كلها بلا استثناء. وكذلك توصيلها إلى القطاع النسائي.

وعندما جاءت النتائج إلى الأمانة العامة وتم فرزها. قرر المكتب التنفيذي إعداد استبانة أخرى، وطلب توحيد التعامل معها وفقاً لآلية أكثر انضباطاً، وتم طلب عقد اجتماع هيئة عمومية لكل شعبة وعمل انتخابات لأسماء أو مرشحين محددين، لأن بعض الشعب في المدة السابقة بعثت بـ (ثمانية وعشرين) مرشحاً معظمهم حصل على أصوات متقاربة وقليلة جداً.

مع أن الآلية الثانية لم تكن شاملة ولا معبرة عن رأي عموم الإخوان فتم الاكتفاء بالحضور، وقد تكون نسبة الحضور أقل من ٣٠٪ من الهيئة العمومية للشعبة، إلا أنها هي التي كانت معتمدة.

الخطوة الثانية:

فرز نتائج الاستبيانات الأولى والثانية، كما جاءت من الشعب وترتيب الأسماء حسب الأصوات، في القائمتين الأولى والثانية ونتائج الفروع، وترتيب الأسماء بحسب عدد الأصوات.

القائمة الأولى لنتائج الاستبانة الثانية من الشعب.

القائمة الثانية لنتائج استبانة فروع الحزب.

القائمة الثالثة لنتائج الاستبانة الأولى من الشعب.

القائمة الرابعة: هي قائمة المرشحين للانتخابات البلدية وأضيفت بالاعتبار للقوائم السابقة، لأنهم لم يتم ترشيحهم في القوائم السابقة.

القائمة الأخيرة لنتائج ترشيحات الهيئات الإدارية والمجالس الإستشارية باعتبارها رأياً قيادياً

مستقلاً له وجاهته.

وهنا ينبغي التذكير بأن هذه القوائم هي فقط تنسيب للقيادة، وهذا ما تم اعتماده وما تم النص عليه واضحاً في الخطاب المرسل إلى الشعب.

ثم تلت الخطوة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة حتى تم اعتماد القائمة بقراءتها الأخيرة.

وصدر بيان انتخابي عن مرشحي الحركة الإسلامية للمجلس النيابي الخامس عشر، وهذا بعض ما جاء في البيان:

أولاً: على الصعيد الداخلي

أ- إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية تكون مدخلاً لإصلاحات وطنية شاملة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- تمكين الشعب الأردني من اختيار حكومته.

ت- إقرار مبدأ تداول السلطة.

ث- إصدار قانون انتخابات عادل ومتطور يكرس الانتخابات على أساس قوائم وأحزاب والتنافس على البرامج.

ج- إنشاء محكمة دستورية.

ح- ضمان الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلال سلطة القضاء.

خ- العمل على تكريس مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع شرائح المجتمع.

د- تمكين الطلاب من ممارسة حقهم في تشكيل الاتحادات والمجالس الطلابية وممارستهم حرياتهم بلا سقوف.

ذ- دعم النقابات المهنية بما يضمن استقلالها وقيامها بدورها الوطني والمهني.

ر- ضمان حرية رأي الصحافة، ووضع فلسفة إعلامية تنبثق من عقيدة الأمة، وتحفظ هويتها وتعزز ثقافتها.

ز- العمل على عودة مؤسسة المسجد إلى الدور الإصلاحي الريادي في مجال الإصلاح الاجتماعي وتعزيز منظومة القيم السامية.

س- محاربة الفقر من خلال إرساء سياسة وطنية تعتمد مشاريع التشغيل والإنتاج، وتوزيع

عوائد التنمية على مختلف المحافظات بعدالة.

ش- التأكيد على دور المرأة الريادي ومشاركتها الفاعلة في التنمية الشاملة واستقلال طاقاتها في العلم، والعمل الوطني، وبناء المشروع الحضاري المتميز.

ص- التأكيد على دور الشباب في المشاركة في صناعة مستقبلهم، وانخراطهم في الهم الوطني، ورفع سويتهم في البناء والتنمية. واستثمار طاقاتهم وإبداعاتهم في صياغة نهضة وطنية مميزة.

ض- العمل على توفير السكن الملائم لكل شرائح المواطنين، من خلال إنشاء المدن السكنية المنظمة واستقلال البيئة واستثمارها على أسس علمية، وتقليل الكلفة.

ط- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع مواطني الدولة، وتشجيع العادات الصحية السليمة، ونشر ثقافة الوقاية الأقل كلفة.

ظ- الاهتمام بالوضع الزراعي ورفع سويته، واعتماد أسلوب التنمية الريعية الشاملة والمتكاملة، وتشجيع مشاريع الأسر المنتجة، وتوفير البيئة التحتية للمشاريع الزراعية الناجحة.

ع- التنسيق مع الدول العربية المجاورة في مجال التسويق والتكامل الزراعي، وانتقال الخبرات وإنشاء السدود وتوفير المياه اللازمة.

غ- وضع حد للفساد الإداري والمالي، والضرب على أيدي المفسدين. وإقرار التشريعات الكفيلة بتحجيم الفساد وتجفيف منابعه، ووقف الهدر في المجال العام.

ف- الحد من التهور في سياسة الخصخصة،خاصة في المجالات الضرورية المتمثلة في الصحة والمياه والطاقة وما يتعلق بقوت المواطن وأمنه الغذائي.

ق- تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الحقيقية التي تعزز الإنتاج الوطني الحقيقي وترفع سويته، والكف عن المبالغة في الاستثمار العقاري.

ك- تشجيع ثقافة الاقتصاد وحسن التدبير، ومحاربة سياسات الإسراف والتبذير، والحد من عادات الاستهلاك المرفوضة والمضرة.

ل- العمل على إيجاد تكتل اقتصادي عربي، وإنشاء السوق العربية المشتركة، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المجاورة، وإزالة الحدود الجمركية بينها، وتسهيل انتقال الخبرات والأيدي العاملة.

م- إصلاح السياسات الضريبية القائمة، وإرساء سياسة ضريبية عادلة ترتبط تصاعدياً بالدخل.

ن- العمل على إنشاء مؤسسة «الزكاة» التي تعتمد أسلوب التشكيل والتنمية بطرق علمية وشرعية مدروسة، وتشجيع مؤسسات العمل التطوعي في تحقيق التنمية الاجتماعية والصحة النفسية والتي تسهم في محاربة الفقر والبطالة.

هـ التخلص من سياسات التبعية الاقتصادية والتخلص من الارتباط بالدولار من أجل بناء اقتصاد وطني وقومي متين مستقل ومنافس». انتهى

بعد أن استقرت قائمة مرشحي الحركة الإسلامية على هيئتها الأخيرة واكتفت بترشيح (اثنين وعشرين) مرشحاً موزعين على ثماني عشرة دائرة انتخابية،ثارت تساؤلات حول هذا العدد من المرشحين من الداخل والخارج.

وهذه إجابة عن بعض هذه التساؤلات: -

أولا: أنّ هذا العدد هو الذي تم ترشيحه من مختلف الدوائر من الشعب فقط.

ثانيا: في ظل الصوت الواحد، لا تستطيع الحركة الإسلامية ترشيح عدد أكبر من ذلك.

ثالثا: من خلال تجربة الحركة الإسلامية في انتخابات دورات (١٩٩٣م) و(٢٠٠٣م)، وفي ظل قانون الصوت الواحدتبين أن عدد الناجحين كان يتراوح بين ١٦ ـ١٨ فائز فقط.

رابعاً: تم قصر الترشيح في الدائرة التي يغلب الظن الراجح فرصة نجاح شبه مؤكدة.

خامسا: تقليل عدد المرشحين كان من المتوقع أن يزيد عدد الفائزين وحتى تكون المعركة أكثر سهولة ويسراً.

وقد تعرضت قائمة مرشحي الحركة الإسلامية إلى حملة إعلامية خارجية وداخلية شرسة من أجل التأثير على فرص نجاح أغلب أعضائها، وأطلقت جملة من الإشاعات الكاذبة، والحيل الخادعة التي كان لها بعض الأثر على أعضاء الحركة الإسلامية وجمهورهم، ومن هذه الشائعة المغرضة:

أ- أنه تم عقد صفقة مع الحكومة على تخفيض عدد المرشحين ولذلك تراجع عدد المرشحين من (٣٦) في دورات سابقة إلى (٢٢) في دورات لاحقة.

ب- أنه تم الاستجابة لإملاءات الحكومة باستثناء بعض المرشحين والاقتصار على بعض المرشحين؛ ولذلك فإن البعض سمّى هذه القائمة قائمة الديوان أو قائمة الحكومة!!، من أجل إشاعة جو سلبي داخل الصف، يؤدي إلى الإحباط.

وقد فوض مجلس الشورى المكتب التنفيذي بالتنسيق مع مكتب الحزب بتقدير الموقف،

والإعلان عن المشاركة في حال ترَجُّحها، أو العودة إلى مجلس الشورى في حال ترجُح خيار المقاطعة واستمر العمل للمشاركة.

كانت الحملة الانتخابية ضعيفة في البداية بسبب الخلاف الداخلي وعدم انخراط بعض رموز الإخوان في هذا المشروع، والاعتراض على بعض المرشحين والرغبة بإضافة مرشحين آخرين.

الا انه بعد ذلك تقدم الأداء الإعلامي للمرشحين وتسارعت الحملة واستطاعت الوصول إلى مستوى جيد من المعنويات المرتفعة، مما جعل الحملة الحكومية تقتصر على جهود النقل والترحيل وشراء الذمم، بل أعدت مخططات أخرى للعب في النتائج على نحو مرعب وخطير، وكان قرار تزوير الانتخابات، والاقتصار على نجاح عدد محدود جداً من مرشحي الحركة الإسلامية، قراراً مبيتاً ويخلو من الحكمة، وكانت له أبعاد سلبية على الحياة السياسية الأردنية برمتها حتى اليوم، كما انعكس سلباً على ثقة الأجيال القادمة بالانتخابات.

نتائج الانتخابات النيابية

أستطيع القول أنه سمح لستة فقط من مرشحي الحركة الإسلامية بالفوز وهم الإخوة:

م. عزام الهنيدي / أولى عمان / ٤٧٧٩ صوتاً

أ. حمزة منصور / ثانية عمان / ٩٣١٠ صوتاً

أ. محمد عقل / لواء عين الباشا والبقعة / ٤٦٥٧ صوتاً

د. محمد طعمة القضاة / عجلون / ٥٦٥٧ صوتاً

أ. سليمان السعد / جرش / ٢٩٨٥ صوتاً

م.عبد الحميد ذنيبات / الكرك / ٣٥٤٤ صوتاً

وأما الذين لم يتمكنوا من الفوز، أو عملت الأجهزة الرسمية على ترسيبهم أو ترسيب معظمهم فهم:

م. موسى هنطش / أولى عمان

د. موسى الوحش / ثانية عمان

د. أرحيل غرايبة / ثالثة عمان

أ. سعادة سعادات / رابعة عمان

أ. نمر العساف / خامسة عمان

أ. صايل العبادي / سادسة عمان

أ. ممدوح المحيسن / أولى محافظة الزرقاء

د. حياة المسيمي / أولى محافظة الزرقاء

أ. ابراهيم المشوخي / ثانية محافظة الزرقاء

أ. جعفر الحوراني / رابعة الرصيفة

د. نبيل الكوفحي / أولى محافظة إربد

د. محمد البزور / أولى محافظة إربد

د.عبد اللطيف عربيات / قصبة السلط

أ. إبراهيم أبو العز / محافظة العقبة

أ. أحمد الزرقان / الطفيلة

أ علي الخزاعلة / الرمثا

موقف الحكومة من نتائج الانتخابات

كان موقف الحكومة وأجهزتها من النتائج التي رسمتها مسبقاً، واضحاً تمام الوضوح ويقوم على أهداف عملت عليها في وقت مبكر، تتلخص بإشاعة مفادها أنّ شعبية الحركة الإسلامية تراجع، وجعلت من نتيجة الانتخابات المصنوعة دليلاً على هذا التراجع، وبررت أسباب التراجع بما يلي:

أولاً: الانقسامات الداخلية التي تعاني منها الحركة الإسلامية، والنزاع الذي ظهر مؤخراً حول قائمة المرشحين، وموقف الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الذي رفض حضور المؤتمر الصحفي الذي تمّ فيه إعلان القائمة، وعدم مشاركته في أي نشاط لدعم الكتلة، وينطبق هذا الفعل على مجموعة قيادية أخرى حسب تبريرات الحكومة.

ثانياً: الأحداث السياسية التي ظهرت على السطح مؤخراً، ومنها أحداث غزة، مما كان له تأثير واضح (بحسب هذا الزعم) على موقف شرائح كبيرة من الناخبين الذين يعتقدون بأن حركة الإخوان المسلمين تشترك مع حركة حماس في الفكر والنهج والأسلوب مما يثير المخاوف من نقل

هذه التجربة إلى الأردن!!

ثالثاً: أنّ الانتخابات في هذه الدورة شهدت مشاركة تيار شبابي واسع، حيث تم السماح لمن أكمل الثامنة عشرة من عمره ممارسة حق الاقتراع. وتزعم الحكومة أنّ هذه الفئة العريضة ليست مسيّسة، ولا تصب في خانة الإسلاميين!!

رابعاً: ضعف أفراد الكتلة البرلمانية للحركة الإسلامية في الدورة السابقة حيث لم تقم بأدوار مقنعة للقواعد الانتخابية، ولم يتمكنوا من تحقيق برنامجهم الانتخابي وعجزوا عن تلبية مطالب الناخبين!!

خامساً: سيطرة الحكومة على جمعية المركز الإسلامي الخيرية، والتي كانت تمثل الذراع الاقتصادي للحركة، مما حرمها من الإغداق على الحملة الانتخابية!!

سادساً: زعم بعض أنصار الحكومة وكتّابها، أنّ البرنامج الانتخابي للحركة الإسلامية لم يكن واقعياً، كما أنّه لم يقدم رؤية اقتصادية لحل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

هذه أهم المرتكزات الأساسية، التي قامت عليها الدعاية الإعلامية الرسمية، وأسهب في شرحها كُتّاب الحكومة المعروفون.

آراء قيادات في الحركة الإسلامية في الانتخابات

بعد إعلان نتيجة الانتخابات النيابية الصادمة و(المزورة) والتي لم ينكر تزويرها حتى بعض المسؤولين الرسميين، عقد المكتب التنفيذي للجماعة عدة لقاءات مع الإخوان في المستويات القيادية المختلفة.

ومن أجل دراسة الحالة، وتحديد آليات التعامل مع الحكومة في المرحلة القادمة، والحفاظ على الصف الداخلي من آثار هذه الخسارة، وتحصينه من المشككين والميئسين، وحسماً للفتنة عقدت عدة لقاءات على الفور وكان من أبرز الملاحظات والتعليقات والمقترحات التي ذكرت في هذه الجلسات ما يلي:-

أ. سالم الفلاحات المراقب العام: بالرغم من التزوير الحاصل المكشوف، ووضوح الصورة في استهداف الحركة الإسلامية خلال سنتين متواصلتين إلا أنني أرى إيجابيات كثيرة في هذا الشر وعجباً لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وأرى ما يلي:-

١. كذّب التزوير فرية الصفقة التي كان يتحدث عنها بعض الإخوان للأسف بين قيادة

الجماعة والحكومة، وأن هذا الفريق من الإخوان مقبول لدى الحكومة بخلاف الفريق الآخر.

٢. لعل ما جرى يدفع إلى ثقة الصف الإخواني بقيادته.

٣. تمايز الصفوف في السمع والطاعة وتنفيذ الأمر.

٤. وجوب البعد عن الغرور مهما كانت المعطيات.

٥. كشف المستور لمرة أخرى بحجم تزوير الحكومة وأجهزتها لإرادة الأردنيين.

٦. إن قلة العدد من المرشحين الذين تُركوا لينجحوا في هذه الانتخابات لا يحملنا مسؤولية أكبر في التغيير أمام الشعب الذي أدرك حجم التزوير.

٧. تسبيب التزوير في غضب شرائح أخرى في المجتمع حتى في العشائر نفسها.

٨. لعل ذلك يجعلنا نراجع مسيرتنا وأداءنا وعهدنا مع الله والناس.

أ. جميل أبو بكر نائب المراقب العام:

١. ليس من عاقل يقتنع بنتيجة الانتخابات، ولا يقتنع بأنها ليست مزورة.

٢. استخدام أسلوب تزوير جديد أذكى وأخفى مما جرى في انتخابات البلديات.

٣. وضوح رؤيا إستراتيجية إقليمية ومحلية في استهداف الإسلام على نطاق دولي ومحلي واستهداف الوعي والحريات السياسية الجادة.

٤. التزوير كان العامل الحاسم بما لا يقل عن ٩٠٪ حتى مع وجود تباينات حول القائمة.

٥. عزوف بعض الرموز والقادة عن العمل في الدعاية الانتخابية وقعوده مؤثر لكنه ليس حاسماً.

أ. زكي بني ارشيد الأمين العام للحزب: الانتخابات كشفت أزمتنا الداخلية، وقال إن غيابي يوم الاقتراع عن عمان هو بسبب أنني ذهبت للاقتراع في قريتي وعدت ليلاً!!

أ. موسى هنطش هناك من الإخوان يقومون الليل يتهجدون، ويدعون لرسوب مرشحي الحركة الإسلامية مع الأسف!!!

أ. كاظم عايش: أنا مع المحاسبة الشاملة، وأن يتحمل المقصرون من الإخوان في الدعاية الانتخابية المسؤولية.

د. أرحيل الغرايبة: هناك خلل في الصف وسلبية من بعض رموز الإخوان في الانتخابات،

لكن التزوير الرسمي يتحمل نسبة ٩٩٪ وضعف الإخوان ١٪ فقط، ونحن أمام عصابة لسرقة الوطن.

ا. عبد المجيد ذنيبات:

١. أعتب على أخي زكي الذي لم يشارك في زيارة المقرات الإنتخابية (وبكى ألماً).

٢. لماذا عدم الانسجام مع قرارات الجماعة والاهتمام بصفنا الداخلي؟.

٣. أرى عدم التفكير بانسحاب الفائزين.

٤. تشكيل لجنة خاصة تدرس ما جرى وتقدم مشروعاً لقيادة الجماعة.

د. همام سعيد: أرى أنّ انسحاب النواب الفائزين أولى من بقائهم.

د. محمد البزور: لاحظت أثناء الحملة الانتخابية كأنّ المرشحين ليسوا من الحركة الإسلامية، وكان البعض يشيع بين الناخبين في اربد: ألقيادة الحالية ليست مع حركة حماس!!

حدث غريب في مسيرة الجماعة

حل مجلس الشورى وإجراء انتخابات مُبَكّرة!!

اجتمع مجلس الشورى بدعوة من المكتب التنفيذي في نهاية هذه اللقاءات المشار إليها سابقاً من أجل رسم خطة للتعامل مع الواقع الجديد، واتخذ المجلس قراراً إشكالياً فريداً من نوعه بحل المجلس، اعترض عليه عدد من الإخوة القانونيين وأصحاب الخبرة في الإدارة وفي مقدمتهم د. عبد اللطيف عربيات وأ. عبد المجيد ذنيبات، حيث أن الموضوع ليس مدرجاً على جدول عمل الجلسة الطارئة فالتصويت عليه باطل، ثم إن نتيجة التصويت حتى لو تم التسليم بقانونية طرح المسألة فإنه يحتاج إلى ثلثي أعضاء مجلس الشورى المطلقة وليس إلى نصف الحاضرين فقط مع أنّ القرار اتخذ بفارق صوت واحد من الحاضرين، ولعل هذا الصوت هو صوت الأخ القادم من الخليج والذي جاء متأخراً في نهاية الجلسة فرفع يده مع الأيدي المرفوعة لحل المجلس!!

لكن المراقب العام سالم الفلاحات رئيس المجلس أصر على إمضاء التصويت والقبول بنتيجته، وكما رفض عرض عضوي مكتب الإرشاد اللذين حضرا بعد شهر من هذا القرار وهما الشيخ فيصل مولوي رحمه الله وأخ آخربإبطال القرار قانونياً أو على الأقل استثناء المراقب العام منه إلا أن تقدير المراقب العام كان أن المصلحة المترتبة على إبطال القرار أقل بكثير من سلبيات إظهار الإخوان مترددين في قراراتهم مما سيؤثر سلباً على الجماعة في المستقبل.

هذا وقد اتصل بي فضيلة المرشد العام أ. محمد مهدي عاكف بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٧م بعد حل المجلس وقال: أرجو مراعاة البعد العالمي في موضوعكم وأوصيكم بالحكمة والتأني، ولي رؤية ستصلكم إن شاء الله في وقت قريب، ولعلها هي التي حملها عضوا مكتب الإرشاد الشيخ فيصل مولوي رحمه الله وأخٌ آخر »

توضيح لما أُثير داخلياً حول الانتخابات النيابية

ليت الأمر توقف عند حل مجلس الشورى لنفسه وخسارة الانتخابات النيابية لأول مرة بهذا الحجم، بل تعدى ذلك إلى استغلال هذه الحالة من بعض الإخوان الذين لم يساهموا بالانتخابات، واتهام قيادة الإخوان بسوء الائتمان وعقد الصفقات على حساب الجماعة، ولربما لم تترك تهمة في معاجم الظن السيئ إلا واستخدمت، واستبيحت الأعراض، وديست القيم وحطمت الإخوة ووصلت إلى أدنى مستوياتها. ومما يستحق التوضيح ولكل من يبحث عن الحقيقة، أذكر ما يلي:

أ) مسألة دخول أعضاء المكاتب في الترشيح:

في الدورة البرلمانية السابقة، اتخذ مجلس شورى الجماعة قراراً باستثناء فئتين من الترشيح:

الفئة الأولى: أعضاء المكاتب التنفيذية للجماعة والحزب.

الفئة الثانية: أعضاء البرلمان السابقين الذين صدرت بحقهم عقوبة بسبب مخالفتهم لقرارات القيادة بشأن البرلمان.

وكانت فلسفة هذا القرار المتعلقة بالفئة الأولى، هي أن لا تستغرق القيادة في العمل البرلماني والسياسي، ومن أجل أن تكون قادرة على متابعة ومراقبة أداء الكتلة البرلمانية ومحاسبتها.

أما منع الفئة الثانية فمن أجل تحقيق مزيد من الالتزام والضبط لتصرفات أعضاء الكتلة البرلمانية، بحيث لا يخرج أحد عن سياسة الجماعة والحزب وأن لا ينفرد برأيه الشخصي المخالف لقرار الجماعة.

وبناء عليه لم يتم ترشيح أحد من أعضاء المكاتب التنفيذية، ولكن هذا القرار أثار جدلاً كبيراً في الصف وخارج الصف ورأى فريق من الإخوان أنّ هذا القرار ألحق ضرراً بالغاً بمستوى الشخصيات البرلمانية وقوة أدائها، لأنهم جاءوا من الصف الثاني والثالث، مما حرم الكتلة الحضور القيادي الفاعل والمميز.

وبناء على ذلك كانت هناك رغبة كبيرة بإعادة النظر في هذا القرار في مجلس شورى الجماعة،

وبعد الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة في مجلس الشورى، تم التصويت على إلغاء هذا الحظر على الصف القيادي الأول، فنجح قرار رفع الحظر عن أعضاء المكتب التنفيذي للحزب، وإبقاء الحظر على أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة، وذلك من باب أنّ قيادة الحزب متفرغة للعمل السياسي، ولا ضرر في انخراطها أو انخراط بعضها في العمل البرلماني. أمّا قيادة الجماعة فينبغي أن تبقى في موقع المتابعة والرقابة والتفرغ للعمل الإخواني الشامل، لأنّ العمل البرلماني يحتاج إلى تفرغ كامل، ويستهلك جميع الوقت، ويصبح النائب غير قادر على القيام بمهامه القيادية المطلوبة في المكتب التنفيذي.

تم إعادة مناقشة هذا القرار مرة أخرى من أجل إعادة النظر برفع الحظر عن أعضاء مكتب الجماعة، ومع ذلك بقي القرار كما هو بإبقاء الحظر على أعضاء المكتب التنفيذي للإخوان.

- وفي هذا الصدد ينبغي الإجابة عن سؤال: كيف تم ترشيح بعض أعضاء المكتب التنفيذي للحزب، وهم الذين يتولون مهمة الاختيار، وللإجابة عن هذا الاعتراض أوضح التالي:

أعضاء المكتبين الستة عشر عضواً كانوا يشتركون في عملية المناقشة والاختيار النهائي، وإذا كان أحد الحضور مرشحاً فكان يخرج من الجلسة ولا يشترك في مناقشة الشأن المتعلق به شخصياً، من حيث الجرح والتعديل ومن حيث الاختيار، ويتم حسم موضوعه في غيابه، مع أنه حتى لو كان حاضراً سوف يبقى ملتزماً بعدم رفع يده، ولا صحة للمقولة التي يحاول البعض ترويجها أنّهم رشحوا أنفسهم بأنفسهم.

ب) معايير الترشيح:

١) المعيار الشخصي: والذي يتمثل بالأمور التالية:-

أولاً: انتماء المرشح للحزب والحركة انتماءً عميقاً، ومدى الالتزام برأي الحزب وقراراته.

ثانياً: إدراك رؤية الحزب السياسية بدقة، والاطلاع العميق على أهداف الحزب ووسائله، وسياساته العامة، وخطته المرحلية.

ثالثاً: القدرة على الحديث المقنع، وحسن التعبير، وسلامة الخطاب وقوة التأثير والقدرة على الحوار.

رابعاً: القدرة على بناء العلاقات مع الآخرين، وحسن التعامل مع المخالفين، والقدرة على الاستيعاب والتواصل مع النواب وأهل القرار وأصحاب المواقع المؤثرة.

خامساً: امتلاك ثقافة عامة في مختلف المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤهله ليكون صاحب رأي.

سادساً: السمعة الطيبة، ودماثة الأخلاق وحسن التعامل ونظافة اليد وقوة الشخصية.

٢) معيار فرصة النجاح:

والتي تقوم على دراسة وبحث بأن المرشح يملك فرصة النجاح، أو أنه قادر على إيجاد هذه الفرصة من خلال الإمكانات الشخصية والواقعية المتاحة، فأحياناً يكون الشخص كفاءة جيدة، ولكنه لا يملك فرصة النجاح، ويتحصل هذا المعيار بإجراء بعض المشاورات، والاطلاع على الأرقام السابقة وإجراء بعض المقارنات.

٣) معيار الفرز من القواعد:

وفي هذا الصدد، هناك عدة درجات وعدة قراءات، وفي هذه الدورة يمكن الإشارة إلى عدة قراءات:

القراءة الأولى التي تمثلت بالاتساع عن طريق توزيع استبانة على جميع الأعضاء.

القراءة الثانية التي تمت من خلال اجتماع الهيئة العمومية.

القراءة الثالثة من خلال تصويت المجلس الإستشاري.

القراءة الرابعة من خلال تصويت الهيئة الإدارية.

القراءة الخامسة من خلال قوائم فروع الحزب.

القراءة السادسة من خلال قائمة المرشحين للانتخابات البلدية، الذين تم فرزهم من القواعد قبل مدة بسيطة وتم الطلب منهم الانسحاب يوم الانتخابات، فتقرر اعتبارهم (مرشحين)، لعدم ورود أسمائهم في ترشيحات الشعب على أساس أنه تم فرزهم للبلديات.

ولذلك فإنّ فرز (الاسم) من القواعد لم يكن في قائمة واحدة فقط، بل هناك ست قوائم.

ج) معلومات حول القائمة النهائية وكيفية إخراجها:

أولاً: اقتصرت القائمة على اثنين وعشرين مرشحاً موزعين على ثمانية عشر دائرة انتخابية من أصل ٤٥ دائرة.

ثانياً: بعض الشعب أرسلت كتباً تفيد بعدم نيتها خوض الانتخابات، بعد الدراسة والبحث

وترجيح المصلحة، فلم يكن مطلوباً إلزامهم على خوض الانتخابات، بل طلب أن يكون لديهم موقف مدروس بدعم أحد المرشحين الآخرين. مثل شعبة المفرق، الكورة، معان، الطفيلة، الأغوار، السلط...

ثالثاً: تمت دراسة الأمر مرة أخرى، وعاودت بعض الشعب والفروع بترشيح بعض الإخوة بشكل متأخر، وهم شعبتا الطفيلة، والسلط.

رابعاً: تم اعتماد خمسةعشر مرشحاً كما جاءت من الشُّعب تماماً دون تدخل.

بعض الأسماء تم التريث في اختيارها لوجود عدة شعب في الدائرة الواحدة، وكل شعبة رشحت واحداً منها وأن كان هناك تفاوت في عدد الهيئات العامة للشعب، فتم جمع هذه الشعب معاً، وتم الحوار معهم من أجل التوافق على مرشح واحد، وهذا ما حدث في الدائرة الرابعة/ عمان. التي تشترك فيها شعب: سحاب، الطيبة، القويسمة وأخيراً تم التوافق على المرشح الأخ سعادة سعادات.

وبعد؛ لا بد من كلمة لقواعد الحركة الإسلامية ومؤيديها ومحبيها أنه لا بد أن يكون للقيادة التنفيذية دور واضح وملموس في عمليات الاختيار والفرز، وليس معقولاً أن يهمش دورها وأن يقتصر على دور السكرتاريا في فرز أوراق الهيئة العامة، بل يجب أن يكون لها نظرة ورؤية، يتم التعامل معها وفقاً لمعايير يتم رسمها قبل الشروع في الفرز، علما انّ القواعد اعلمت أن جميع الترشيحات القادمة من الشعب والفروع هي تنسيب، وهو تنسيب معتبر ومقدر ولكن لا بد من المزج بين رأي القواعد ورأي القيادة، وعند التدقيق وجدنا اختيار القواعد تم اعتماده بنسبة ٧٥٪ مطابقة، واختيار الترتيب الثاني تم بنسبة ١٥٪. وشخصية واحدة فقط تم نقلها من دائرة إلى دائرة من اثنين وعشرين مرشحاً.

مقاطعة الانتخابات النيابية ٢٠١٠

بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٠ صدر بيان وقع عليه ثلاثمائة وست شخصيات أردنية بمقاطعة الانتخابات جاء فيه:

أدركت الحركة الإسلامية في وقت مبكر جدا أهمية المشاركة في المجالس النيابية وقد لاحت بوادر انفراج سياسي عام ١٩٨٩م، وشاركت مشاركة معقولة في الانتخابات النيابية وفاز لها أكثر من ربع أعضاء المجلس وحرصت على الوقوف في خندق الوطن ومصالحه العليا، بعيداً عن الحسابات الحزبية والفئوية.

ولكن انقلاباً وقع على الديمقراطية بعد مؤتمر مدريد، حيث تم حل مجلس النواب وإصدار قانون مؤقت (قانون الصوت الواحد) المجزوء، مستهدفاً بذلك تحجيم المعارضة الوطنية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، ومع ذلك شاركت الحركة الإسلامية بانتخابات المجلس الثاني عشر على أمل الشروع في الإصلاح، ولكن لم يحصل من ذلك شيء فجاءت انتخابات عام ٢٠٠٧ النيابية والبلدية لتكون جريمة منكرة ليس بحق الإخوان المسلمين فحسب، ولكن بحق الوطن بمجموعه والحياة النيابية برمتها.

- إن مقاطعتنا لانتخابات النيابية تأتي في سياق جهد وطني لإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية التي فقدت دورها، مع أن النص الدستوري بمادته الأولى يقول: نظام الحكم في المملكة نيابي ملكي، فأين موقع النيابة في نظام الحكم عندنا؟

- كما انَّ الدستور نص في المادة ١/٢٤ على أن الأمة مصدر السلطات فهل الشعب الأردني مصدر السلطات وهل يستشار في التشريعات الناظمة لحياته أو في السياسات التي أوصلته إلى ما وصل إليه من فقر وبطالة وفساد؟

- إنّ قانون الصوت الواحد، هو الذي يحكم إلى حد بعيد مخرجات العملية الانتخابية، وما لم يعتمد القانون المعايير الديمقراطية، فلا معنى للمجلس ولا مصداقية للحديث عن أي إصلاح سياسي.

- لقد كرس القانون هيمنة وزارة الداخلية على العملية الانتخابية، برمتها وهذا يشير إلى تزوير فاضح للانتخابات النيابية التي أدارتها وزارة الداخلية، فما الذي تغير!!

إن السماح للمدنيين العاملين في القوات المسلحة بالمشاركة في العملية الانتخابية يشكل مدخلاً لمشاركة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، كما حدث من قبل ونحن نؤكد على أهمية حياد

القوات المسلحة لتبقى درعاً للوطن.

وذكر البيان برنامج الحركة الإسلامية للمرحلة القادمة، والذي تضمن ثلاث عشرة نقطة أبرزها: الإصلاحات الدستورية، والتخلص من القوانين المقيدة للحريات العامة، كقانون الاجتماعات العامة، وقانون الوعظ والإرشاد، وقانون منع الجرائم، وسن قانون جديد للانتخابات، وتوحيد الشعب الأردني في مواجهة المشروع الصهيوني، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والتعليمية، وإنشاء نقابة للمعلمين، وإيجاد حكومة منتخبة تتحمل كامل المسؤولية من إدارة شؤون الدولة، والتصدي للتطبيع مع العدو الصهيوني، ودعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

وقد نال قرار الحركة الإسلامية لمقاطعة الانتخابات تأييداً من بعض القوى الحزبية ومنها حزب الوحدة الشعبية.

وتم إشهار وثيقة «الهيئة الوطنية للإصلاح» وسط حضور شخصيات وطنية من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، وقد عُقد بمجمع النقابات المهنية الملتقى الوطني الأردني الأول للإصلاح تحت عنوان «الإصلاح حاجة موضوعية وضرورة وطنية.

وتحدث في الملتقى الذي جاء في ضوء قرار حزبي الوحدة الشعبية وجبهة العمل الإسلامي، بمقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة، كل من أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي حمزة منصور، وأمين عام حزب الوحدة الشعبية الدكتور سعيد ذياب، وعضو المكتب التنفيذية لجماعة الإخوان المسلمين الأردني أحمد الكفاوين، وعن الشخصيات الوطنية المحامي جواد يونس، بالإضافة إلى مقرر الملتقى رحيل الغرايبة.

وشدد الأستاذ حمزة منصور في كلمته على أن الإصلاح «بات ضرورة لا تحتمل التأجيل»، ولأن مجلس النواب «فقد دوره الدستوري في تمثيل الشعب الأردني» في ظل «تفرد» السلطة التنفيذية بالقرار، و«تهميش» دور الشعب الأردني، ومصادرة حقه في اختيار منهج حياته.

ومن جانبه قال الدكتور ذياب: «إن الحالة العامة التي تعيشها البلاد تجعل من مسألة الإصلاح أمرا لا يجوز التلكؤ في إنجازه، ذلك أن القراءة الهادئة تشير إلى وصول العنف المجتمعي درجات غير مسبوقة، وتعمق الانقسام الاجتماعي لصالح العصبيات الضيقة، كما أن الانتخابات النيابية بدلاً من أن توجه الناس على أساس برامج انتخابية عامة،تمثل مصالح شرائح المجتمع، فإنها وعبر قانون الانتخاب المعتمد فاقمت من حالة التفسخ والانقسام الاجتماعي».

ونوه إلى تفاقم الأزمة المالية وتعمقها من خلال ازدياد المديونية ووصول العجز في الموازنة إلى

درجات خطيرة، وتآكل الأجور في ظل ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وقال: إن قرار مقاطعة الانتخابات لا نستهدف منه العودة إلى بيوتنا والنأي بأنفسنا عن الحراك السياسي، بل السعي الحثيث لجعل مسألة تغيير قانون الانتخاب، والبدء بإصلاح سياسي شامل مسألة على الأجندة الحكومية، لأن الاستمرار بهذا النهج معناه التفريغ المتدرج لمؤسسات المجتمع من روحها، ومعناه وقف النمو والتطور في الحياة السياسية».

وقال المحامي جواد يونس أن «المواقف السلبية للحكومة من الحوار مع القوى السياسية والشعبية، لبحث قانون الانتخاب وقضايا الحريات العامة، وعدم التجاوب مع صوت وضمير الشارع، تجعل من ممارسة الانتخابات عملية غير مجدية، ما يدفع إلى مقاطعتها نزعاً للشرعية عنها، فمجلس النواب لم يعد مصدراً للتشريع،نتيجة لما تمارسه الحكومة وأجهزتها من غصب للسلطات والاستفراد والهيمنة على كافة مكونات الدولة».

ولفت إلى أن «الحراك الشعبي الواسع في العام ١٩٨٩ عبر انتفاضة الجنوب أدى إلى إنتاج مجلس النواب الحادي عشر، الذي عبّر إلى درجة ملحوظة عن ضمير الشارع، غير ان الإدارة تمكنت بعد ثلاث سنوات من استيعاب الحراك الشعبي وعادت إلى ممارسة القهر والإلغاء من خلال قانون الصوت الواحد الهابط من خارج البلاد».

ونوه إلى أن السياسات الحكومية أدت إلى إنتاج معاهدة وادي عربة بإفرازاتها، وإلى إلحاقنا بالأحلاف المرفوضة شعبياً منذ الخمسينات، فكانت التبعية للهيمنة الأمريكية.

وقال عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية عبد المجيد دنديس: إن هذا الاجتماع جاء لمواجهة «الأزمات العامة الناجمة عن سياسات الحكومات المتعاقبة، التي أغلقت الطريق أمام أي إصلاح، وهمّشت دور الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء القرار».

وأشار إلى أن قرار مقاطعة الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٠، أفضى إلى تشكيل الهيئة الوطنية للإصلاح «كموقف سياسي وطني يؤكد التزامنا بالخيار الديمقراطي وعملية الإصلاح السياسي، والذي نجسده من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية».

مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣

بعد ان اعلنت الحكومة إجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الصوت الواحد وقال رئيس الوزراء فايز الطراونة من قال ان قانون الصوت الواحد قد مات!!

دعي إلى اجتماع شعبي واسع في المركز العام للإخوان المسلمين بالتوافق مع العديد من الحركات الإصلاحية الشعبية مقاطعة الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣ للأسباب السابقة نفسها وعدم الاستجابة للمطالب الإصلاحية، من خلال اجتماع موسع عقد في المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين أجمع المتحدثون فيه على عدم المشاركة في الانتخابات القادمة في ظل المعطيات الحالية والتي من أبرزها الإصرار على قانون الصوت الواحد.حيث صدر قرار من مجلس شورى الجماعة [1] بعد يومين من اللقاء الشعبي الموسع بما يشبه الإجماع، وبعد اسبوع اتخذ مجلس شورى الحزب قرارا بمقاطعة الانتخابات التي تجري وفق القانون الانتخابي القائم (الصوت الواحد) بالإجماع.

(١) أوردت تفصيلات هذا الاجتماع في كتابي الربيع الأردني بين ٢٠١١-٢٠١٢

استخلاصات

١. المشاركة في الانتخابات ليست فريضة شرعية، وليست واجباً وطنياً في كل الأحوال، كما ان مقاطعة الانتخابات ليست حراماً وليست جريمة وطنية، وليست العلاج الوحيد، فالمسألة في المشاركة والمقاطعة خاضعة للدراسة والتمحيص وتغليب المصالح الوطنية العامة.

٢. قامت اللجنة بمحاولات دءوبة من أجل ترشيح أشخاص من خارج الحركة الإسلامية في قائمة مرشحي الحزب، لكنهم اعتذروا جميعا ومنهم د. سعيد ذياب أمين عام حزب الوحدة الشعبية، والجدير بالذكر ان مرشح الحركة الإسلامية في لواء عين الباشا والبقعة الأستاذ محمد خليل عقل أبدى استعداده ليكون رئيسا لحملة الدكتور ذياب حال موافقته.

٣. بذل جهد كبير لاختيار المرشحين للانتخابات النيابية في الحركة الإسلامية عام ٢٠٠٧منطلقاً من احترام ترشيحات الكوادر، وضرورة أن تقود القيادة، وتحسن الاختيار والتدقيق، فهي ترى ما لا يراه الأفراد، إلا أن الاختيار والاجتهاد غير مقدس وربما اعتراه بعض الخلل، وهذا لا يعيبه.

٤. وقعت الجماعة في خطأ استراتيجي كبير في حل قيادتها عام ٢٠٠٧م رداً على التزوير الذي لم يكن خافياً على أحد، واعترف به مسؤولون على أعلى المستويات في الدولة، مع ان القرار شابه الهوى والخلاف الداخلي.

٥. أعترف بعد هذه التجربة، أنني قد أخطأت عندما غلّبت جانب التسامي والموضوعية الزائدة عن حدها الصحيح فأمضيت مسألة التصويت غير القانونية بشأن حل مجلس الشورى لنفسه، ولأنني لا أمثل شخصي إنما كنت مسؤولا عن إدارة أزمة وذلك بالموافقة على مجلس شورى الجماعة في ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧م.

وبقيت آثار هذا القرار السلبي الذي أسهمت في إمضائه / مجتهداً/، ماثلاً حتى اليوم وقد فتح باباً للفتنة بخلاف ما اجتهدت، وأسأل الله تعالى أن يغفر لي ولإخواني، الذين دبروا هذا القرار بليل بعيداً عن أعين القيادة وعملها المؤسسي في اللقاءات الخاصة بهم.

٦. لن تخلو المجتمعات ممن يقولون الحق ويشهدون شهادة صدق ومنهم المركز الوطني الأردني لحقوق الانسان برئاسة دولة الأستاذ أحمد عبيدات.

الباب التاسع
الإخوان والإصلاح والربيع العربي

يقول الإمام ابن القيم: إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة.

ألا نفوسٌ أبيّاتٌ لها هِممٌ أمَا على الخير أنصار وأعوان؟

إن سبيل النهوض والإصلاح، أن ينهض أهل الرأي من كل مدينة فيها بين عالم وأديب ومحام وثري، ومن كان لسبيل من هؤلاء فيجعلوا لمدينتهم دار ندوة للاجتماع والبحث والمشوره، وقول نعم بالحجة، وبالحجة فقط، ثم يعلنون ذلك في جمهورهم، وينزلون منه منزلة الأستاذ للأب والصديق في تعليمه وهدايته وإرشاده، وتنتهي بالمجالس النيابية، ويختفي، منا قوم موظفون في الحكومة، أين القوم الذين تكون الحكومة موظفة فيهم؟

تمهيد:

كتبتُ عن هذا الموضوع بالتفصيل، في كتابي الربيع الأردني، ٢٠١١ - ٢٠١٢ في مجلدين نشرته دار المأمون، ولن أكرر هنا ما كتبت، ولكنني سأقتصر على أبرز الأحداث التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجماعة، وسأنتقي بعضها فقط ومنها:-

أ- المؤتمر الوطني للإصلاح

لم تكن مقاطعة الإخوان الانتخابات النيابية في عام ١٩٩٧م، مقاطعة عدمية أو انسحابية أو سلبية، أنها كانت من أجل إنقاذ الديمقراطية التي بدأ خطها البياني بالتراجع منذ عام ١٩٩٣م، اجتمعت العديد من القوى السياسية والحزبية والنقابات المهنية والشخصيات الوطنية بدعوة من الحركة الإسلامية، لتحديد الخطوات التالية لإنقاذ الوطن، وقد اتخذت الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر وطني لهذه الغاية، وقد كان يترأس اللجنة التحضيرية الدكتور عبد اللطيف عربيات في مقر حزب جبهة العمل الإسلامي في العبدلي، باجتماعات دورية، كادت تصل إلى نهايتها لعقد المؤتمر لكنه للأسف لم ينعقد!!!

وقد أعدت الوثيقة التالية من اللجنة التحضيرية، ولأهميتها أوردها كاملةً:

الطريق إلى الإصلاح الوطني

مدخل

يمر الأردن بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وديمقراطية، تراكمت نتيجة لسياسات التبعية، والأخطاء التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة، والتي أدت إلى البعد عن العمق العربي، وتجاوز العمل بالدستور، والاعتداء على الحريات العامة، والتسلط والتفرد باتخاذ القرار، وتحجيم الديمقراطية كما تم في اطر عملية التسوية الجارية، الانصياع للمتطلبات الإستراتيجية الصهيونية بمنظماتها الأمنية والاقتصادية والثقافية وبما يهدد الكيان الأردني واستقلال البلاد السياسي وجوهر وجوده كجزء من الأمة العربية.

لقد أثقلت هذه السياسات كاهل المواطنين بتحميلهم عبء تكاليف المعيشة كاملة، وتخلت الحكومة الحالية وسابقتها عن مسؤوليتها في توفير الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق، ومكنت فئة قليلة من الإثراء على حساب قوت الأغلبية، تبدى ذلك واضحا من خلال أعمال التحضير للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧، التي كشفت عن الرفض الشعبي لسياسات الحكومة.

وقد ثبت أن الرافضين لهذه السياسات، يشكلون قوة قادرة على وقف التدهور الحاصل، ويستطيعون أن يعكسوا بصدق، عمق الإرادة الشعبية، التي يجري تجاوزها كل يوم.

إنَّ قرار مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ لم يكن هدفا بحد ذاته، أو استنكافا عن تحمل المسؤولية، أو انقلابا عليها/ ولكنه جاء تعبيرا دقيقا عما آلت إليه الأحوال العامة في البلاد، والإعلان عن ضرورة التوقف والمراجعة وتقديم الحلول الوطنية التي تنقذ الوطن مما هو فيه وتحمله إلى بر المعافاة والصلاح، وطناً مستقلاً، حراً متنجاً، وعزيزاً.

وانطلاقاً من الثقة الكبيرة بقوى الشعب الفاعلة، في مختلف أرجاء الوطن الحبيب، واعتمادا عليها في النهوض بهدف الإصلاح، فلقد أجمعت الأحزاب والقوى والنقابات والهيئات التي أكدت تحملها لمسؤولية الوفاء بأعباء الإصلاح الوطني، والدعوة إليه عبر مقاطعة الانتخابات النيابية ١٩٩٧، أجمعت على الإعلان عن هذه الوثيقة. وهي إذ تدعو أبناء الشعب الأردني إلى تنظيم جهودهم للنضال من أجل ما جاء فيها، خارج برلمان الموالاة القادم، وباللجوء إلى الوسائل الديمقراطية فإنها تدعو إلى تكاتف كل الجهود وتاطيرها، دفاعا عن الديمقراطية والشورى ومضامينها الحقة، وعن مستوى معيشي لائق للمواطنين، وعن استقلال البلاد، ومنعتها وكرامتها.

أولا: الإصلاحات السياسية والقانونية والدستورية

إن الدستور هو مرآة الدولة، وهو المرجعية لأعمال السلطات الثلاث، وهو ليس وثيقة جامدة في نصوصها بل يستجيب لمتطلبات التطور، وحاجات المجتمع التي تقتضيها الإرادة الوطنية، وأن التعديلات المطلوب ادخلها عليه، هي لتأكيد تصويب مسار الدولة السياسي والقانوني والاجتماعي وضمان العمل بمبدأ الفصل بين سلطات الدولة الثلاث، وعدم اعتداء السلطة التنفيذية على أعمال السلطتين التشريعية والقضائية والتدخل في شؤونهما..

وهذه التعديلات باختصار هي:

- تفعيل النص الدستوري القاضي (بأن الأمة مصدر السلطات)، واحترام ممارسة الأمة لسلطاتها الدستورية، من خلال مبدأ الفصل بين أعمال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- التزام السلطة بنص الدستور، واحترام العمل به، وتفعيل مواده نصا وروحا.
- ضمان استقلال السلطة القضائية استقلالا تاما، وذلك إعمالا للنص الدستوري -. (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون).
- امتناع السلطة عن إصدار قوانين مؤقتة، إلا في حالة تعليق العمل بالدستور، لان في ذلك مخالفة لروح الدستور.
- العمل على ضمان انتخاب مجلس نواب بإرادة شعبية ديمقراطية حرة، يتكفل بإلغاء التعديلات الدستورية التي أدخلت على الدستور بظروف استثنائية ذلك لان هذه التعديلات جميعا تزيد من تغول السلطة التنفيذية.
- تشكيل محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين.
- ضمان حق التداول السلمي للسلطة، وضمان احترام الأقلية لرأي الأغلبية، وعدم استبداد الأغلبية بالأقلية، بين أعضاء البرلمان أو الحكومة.
- تمديد دورة المجلس النيابي إلى ثمانية شهور، وأن يكون مجلس النواب سيد نفسه.
- إعادة النظر بقواعد محاكمة الوزراء، والعمل على نفاذ قانون «من أين لك هذا؟»
- تشكيل محاكم إدارية تنظر في قضايا الفساد، والاعتداء على المال العام، أو التجاوز على حقوق المواطنين.

• أن تكون الحصانة للنائب طوال فترة ولاية المجلس النيابي.

إننا ندرك أن هذه الإصلاحات، التي تخدم المجتمع، وتحقق مصالحه، لا تجيء إلا من خلال إرادة شعبية حرة، في ظل نظام برلماني سليم، وانتخابات نيابية ديمقراطية، تفضي إلى الإصلاح الوطني من خلال تعميق الوعي الوطني وتكثيف الضغط الشعبي.

ثانياً: الديمقراطية والحريات العامة

انطلاقا من أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن الدولة تستمد شرعيتها وسلطانها وفعاليتها من إرادة الشعب الحرة، وأن خيار الإرادة الشعبية الحرة هو الديمقراطية والشورى، وانطلاقا من ان الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنين جميعا، وتستمد قوتها واستقرارها وعناصر تطورها، من التطبيق الفعلي لمبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص وترجمة هوية الأمة وعقيدتها وثقافتها، ومن المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرارات المتعلقة بحياة الشعب وشؤونه وبما يحقق للمواطنين الاستقرار النفسي، والثقة بالمستقبل، والفخر بالانتماء إلى وطن عزيز.

إنّ الطريق إلى الإصلاح يتطلب ما يلي:

١. وضع قانون انتخاب ديمقراطي حضاري.

٢. إلغاء قانون المطبوعات والنشر المؤقت لعام ١٩٩٧.

٣. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات العامة والديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة للمواطنين والأحزاب مؤسسات المجتمع المدني، والسماح للقطاعات الجماهيرية بتنظيم نفسها (المعلمون والمزارعون والطلبة والشباب، العمال الزراعيون... الخ).

٤. عدم تدخل الأجهزة الأمنية، في قضايا التوظيف والتنقل والبعثات والمنح الدراسية.

٥. المحافظة على كرامة المواطن عند تنفيذ القانون.

٦. منع أي تدخل في شؤون النقابات، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، وضمان استقلاليتها التامة.

ثالثاً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية

نظرا لقناعتنا بأن الدولة الديمقراطية الشورية، لا تستكمل شروط بنائها، في غياب اقتصاد وطني منتج متحرر من التبعية للأجنبي، وأن ركيزته هي الاعتماد على الذات، وتطوير القدرات الوطنية المنتجة.

وانطلاقا من أن حق المواطن في العيش الكريم حق مقدس، فإن الطريق إلى الإصلاح تتطلب ما يلي:

١) وضع برنامج تصحيح اقتصادي وطني، بإشراك ممثلي مختلف القطاعات الإنتاجية، لاتخاذ القرار الاقتصادي الوطني، لتحقيق التكامل القطاعي، والتكامل على مستوى الاقتصاد الكلي.

٢) إعطاء الأولوية بالرعاية للرأسمال الوطني، لإفساح المجال أمام القطاع الأوسع من المواطنين للمساهمة بالاستثمار، ووضع التشريعات اللازمة لذلك.

٣) منع الرأسمال الصهيوني من الإسهام في الشركات والمؤسسات الاقتصادية، أو إقامة أية مشاريع مهما كان نوعها، أو شراء الأراضي والعقارات.

٤) تحقيق الأمن الغذائي والدوائي، وصولا إلى الأمن الاقتصادي.

٥) التركيز على مبدأ التطوير الإداري، وتحديد الإجراءات التنفيذية المناسبة، لتحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

٦) إعادة النظر في التشريعات المالية والاقتصادية من أجل استقلالية القرار الاقتصادي لصالح التوزيع العادل للأعباء، وخدمة الاقتصاد الوطني، لرفع معدل النمو الاقتصادي، ومعالجة البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا ندرك أن الإصلاح الوطني المستقل لا يمكن تحقيقه بالشعارات،

ولكننا ندرك أيضاً أنه ممكن إذا خلصت النوايا، واتجهت نحو خدمة الوطن والمواطن، ومن هنا فإننا نرى أن هناك حاجة ماسة لعقد مؤتمر اقتصادي وطني، بأجندة وطنية، تستهدف الخلاص الوطني بالمشاركة الشعبية، إن انعقاد مثل هذا المؤتمر، بحيث يشارك فيه المختصون والأحزاب والنقابات وأطراف الإنتاج من أصحاب رأس المال الوطني، وممثلي العمال والحكومة، هو الذي يسمح بالوصول المشترك إلى إجماع وطني لمعالجة قضايا المديونية الخارجية، وإنعاش الاقتصاد، الذي تفرضه المؤسسات المالية الرأسمالية الدولية.

رابعاً: في الجانب السياسي

ظلت قضية فلسطين والدفاع عن عروبتها وإسلاميتها، ومنع العدو الصهيوني من تهويدها، والوقوف في وجه العدوانية التوسعية باتجاه الأردن، والأقطار العربية الأخرى، موقفا شعبيا صلبا سارت في سبيله قوافل المناضلين إلى دروب الشهادة، وقاوم شعبنا كل أشكال التسويات التي تمس

حقوق العرب الأساسية في فلسطين، كما قاوم كل أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين ومشاريع الوطن البديل، ومحاولات فرض حل نهائي للصراع العربي والفلسطيني، مع العدو الصهيوني لحساب سيطرته الكاملة، وأننا إذا نهتدي بهذا السجل الحافل لشعبنا نرى من الضروري أن نؤكد أن إعلان اتفاقية وادي عربة، والتسليم للعدو بكل مطالبه في فلسطين، والتحالف استراتيجياً في الإطار الإقليمي لتعميم الاستسلام العربي، قد جاء متناقضاً مع هذا النضال والجهاد كله، لان معاهدة وادي عربة صارت المرجعية الأساسية للحياة السياسية الرسمية بجميع جوانبها الداخلية والإقليمية والعربية الدولية،

وحولت بلادنا إلى مجال حيوي للسيطرة الصهيونية، في السياحة والأمن والاقتصاد والأرض والمياه وأشكال السياسة الداخلية بالتعامل مع المسيرة الديمقراطية،

كما جعلت من بلادنا معبراً، ومنصة انطلاق للتطبيع مع الدول العربية الأخرى،

وحرمتنا بالتالي من القرار الوطني والقومي، وجعلتنا في وضع أقرب إلى اتحاد كونفيدرالي ينتظر شروط نجاحه لإعلانه.

ولذلك فإننا نرى أن طريق الإصلاح ينطلق من أن ضمان الحياة السياسة السليمة، هو الدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها وذلك في إطار الدفاع عن الاستقلال القومي العربي وسيادة الأمة على أراضيها وعدم التنازل عنها أو التفريط بها.

كما تنطلق طريق الإصلاح من الحقيقة القائلة: بأن علاقتنا بالقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وهي جزء من وجودنا الوطني والقومي، وتقوم على مبدأ وحدة المصير بين القطرين، وفي إطار مطامح وآمال امتنا العربية بالوحدة.

وقد جاءت معاهدة وادي عربة متناقضة مع هذا كله حينما اعترفت بفلسطين خالصة للعدو الصهيوني ودولته الغاصبة.

وعلى هذا، فإن طريق الإصلاح ينطلق من جعل حق المقاومة للاحتلال الاستيطاني الاحلالي على أرض فلسطين العربية، حقاً طبيعياً وبجميع الأشكال، وشعبنا العربي الأردني ملتزم بذلك، وأن جميع أشكال المعاهدات سواء الموقعة مع مصر أو أوسلو أو وادي عربة لا تلزم أبناء شعبنا، ولا يعترفون بها، وبناء على هذه المنطلقات فإننا ندعو جماهير شعبنا إلى النضال من أجل ما يلي:

١. إلغاء معاهدة وادي عربة.

٢. دعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والتهويد، حتى تحرير أرض

فلسطين، وبسط سيادته عليها، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وحقه في تقرير مصيره بنفسه خارج إطار التسويات الجارية المفروضة، وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة.

٣. رفض التوطين والوطن البديل، والتمسك الحازم بحق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين، هذا الحق المدعم بالقرارات الدولية وتأييد شعوب الأرض، ورفض الإنهاء التدريجي الجاري لخدمات وكالة الغوث، في إطار "برنامج تطبيق السلام" والمطالبة بربط الوكالة بمفوضية اللاجئين، التي تتكفل بتوفير الحماية الدولية لهم، وإعادتهم إلى ديارهم.

٤. الشروع العملي باستعادة التضامن العربي الفعال، باتجاه إعادة النظر بالعملية السلمية الأمريكية الصهيونية بهدف استعادة الحقوق العربية كاملة. إنّ هذا لا يتحقق إلا حين تتم مراجعة السياسيات المعتمدة في العلاقات الأردنية، والتخلي عن أولوياتها القائمة على أفضلية العلاقة وأولوياتها التحالفية مع الكيان الصهيوني والتوقف عن الضغط على حركة المقاومة الفلسطينية.

٥. مواجهة التحالف التركي [(١)] الصهيوني الأمريكي، ورفض التدخل الأطلسي في شؤون البلاد ومصيرها الوطني، ودورها في الضغط على أي قطر عربي أو إسلامي للاستجابة للإرادة الأمريكية الصهيونية.

٦. إننا ندرك أنه قد يبدو للوهلة الأولى، أنه من المتعذر إلغاء المعاهدة، ولكن النظرة المتفحصة تقول غير ذلك، إذ أن نجاح المعاهدة مرهون بشروط عديدة، لا يمكن توافرها ومنها نجاح مفاوضات الوضع النهائي على الضفة المحتلة والقطاع والقدس، ونجاح المسار السوري، اللبناني، وتجاوز العقبات الداخلية في التسوية نفسها حيث تزدهر التناقضات والمصالح المتضاربة الإقليمية والعربة والدولية، وندرك أيضاً أن أهم عناصر فشلها هو رفض الشعب الأردني والعربي لها.. ولنا في السند الشعبي العربي والإسلامي قيمة ينبغي تطويرها والحرص عليها.

٧. إنّ إلغاء المعاهدة، حماية للكيان الأردني في إطاره القومي والإسلامي، ومن هنا فإن إنجاح جهود مجابهة التطبيع في إطار المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع وتحت شعار أن مجابهة التطبيع هي مهمة الشعب كله، يكتسب الأهمية القصوى.

خامساً: في المجال الثقافي الاجتماعي

انطلاقا من إدراكنا العميق لضرورة مواجهة، العولمة الاقتصادية، والشرق أوسطية، ومحاولة

---

(١) تغير الموقف التركي من العدو الصهيوني بعد الاعتداء على سفينة مرمرة المتجهة لغزة في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠م وحتى الآن.

إعادة صياغة مجتمعاتنا في، إطار اتفاقيات التجارة الدولية واقتصاد السوق، ومضامينه الثقافية والاجتماعية، واستحقاقات وادي عربة التي، تستهدف وجود الشعب وهويته، وترويج الاستسلام وتأييد موازين القوى القائمة، وفرض القناعة بها، فإننا في إطار تعزيز الهوية الوطنية العربية والإسلامية، نجد طريق الإصلاح في النقاط التالية: -

١. رفض جميع أشكال الاستلاب الثقافي والفكري والحضاري، والضغط للإفراج عن إشكال الإبداع الذاتي وترويجه عبر مختلف الوسائل الإعلامية والتربوية والتوجيهية المختلفة والتعبئة الشعبية به.

٢. صياغة المناهج والبرامج التعليمية والإعلامية، بما يرسخ عقيدة الأمة والقيم العربية والإسلامية، وفي مقدمتها حق الدفاع عن الحياة الحرة الكريمة.

٣. إعادة النظر بواقع المعلمين، وإيصالهم إلى المكان اللائق بهم اجتماعيا وعلميا.

٤. الارتفاع بمستوى الاهتمام بعقيدة الأمة وتاريخها، وباللغة العربية، وبالفكر والعلم والمعرفة وبناء شخصية المواطن الأصلية والمتميزة ثقافة وحضارة.

٥. استقلال مؤسسة المسجد والمؤسسات الدينية الأخرى، بعيدا عن التوجيه الأمني لأهدافها وأنظمتها.

٦. منع التدخل الأمني في مؤسسات العمل التطوعي، وإطلاق طاقات الإبداع والمبادرة الشعبية في كل مجال.

٧. منع مختلف أشكال التطبيع الثقافي مع العدة الصهيوني..

٨. حماية الشباب من عاديات الميوعة والانحراف وتشجيع الثقافة الفنية والفن الشعبي والإيجابي ووقف كل أشكال الفن الهابط.

٩. إنشاء المؤسسات، التربوية والعلمية، روضات، مدارس، وجامعات، والمؤسسات الإعلامية المستقلة، والتأكيد على رسالة الجامعة في بناء شخصية الأجيال.

١٠. رعاية مختلف المؤسسات الثقافية والتطوعية وتطويرها، ومنع التدخل بشؤونها وحماية استقلاليتها، وتوسيع قاعدتها، وتشجيع نشطائها ومبدعيها، وحماية المنجزات الإبداعية الشعبية بالدعم القانوني والمالي ومختلف أشكال التعبير عن الاعتزاز الوطني.

إن توجهاتنا هذه لا يمكن أن يتوافر لها النجاح، دون تحقيق المنجزات الديمقراطية المرغوب

بها، ونحن ندرك أن حماية الوجدان الشعبي هو في مقدور أبناء الشعب من نشطائه ومبدعيه، بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، الذي يحاول عبثا تطويع الفكر، والثقافة لصالح الترويج لسياسته التي تتعارض مع الرؤى التي تؤسسها العقيدة ويصوغها المبدعون والمفكرون والعلماء، للأجيال القادمة. إن تأليف هيئة وطنية عليا للإرشاد والتوجيه الوطني، تتمتع بقدر كبير من الاستقلال، تُعنى بإغراض العمل الثقافي والاجتماعي والتطوعي المعبر عن ضمير الشعب وإرادته وتوجيه الوسائل والبرامج الإعلامية والتوجيهية، هو إحدى الوسائل الأساسية في التوجه نحو الإصلاح.

سادساً: الإدارة والحكم

على الرغم من الحديث المتصل للحكومات المتعاقبة عن «دولة المؤسسات والقانون» التي تلتزم كل السلطات فيها، بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي بعيدا عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري، على الرغم من كل هذا الحديث الذي كفله الدستور فإن أسلوب الحكم يعكس غياب المؤسسة الحقيقية، ويتميز بطغيان الفردية والمحسوبية، واستشراء سياسات التمييز والمحاباة، والظلم والرشوة والفساد الوظيفي والإداري والمالي والمحاصرة الشديدة لمؤسسات المجتمع المدني والديمقراطي بهدف احتجاز نموها، ومنعها من أداء واجبها وتهميش دورها الوطني.

إنَّ الطريق إلى الإصلاح يبدأ بقرار سياسي ديمقراطي، باعتماد المنهجية المؤسسية، وضمان عدم تجاوزها في كل ما يتعلق بأساليب الإدارة والحكم، ويستدعي الظرف الحالي الاهتمام المباشر بالقضايا التالية:-

١. حماية مستخدمي الدولة من التسريح التعسفي الجماعي والفردي تحت يافطات التقاعد المستحق أو الاستيداع أو الفصل، ووضع الخطط لانخراط المعنيين في العمل بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار سياسة تنموية متكاملة.

٢. وضع أسس سليمة لاختيار كبار المسؤولين ورجال الدولة، على أساس الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم التجاوز على صلاحيات مجلس النواب في التقييم والاستجواب والمحاسبة في هذا المجال.

٣. الدعم الكامل لقواتنا المسلحة سياج الوطن، من أجل قيامها بدورها الوطني المنوط بها.

٤. العمل على تفعيل المبدأ الدستوري، القائم على تحقيق، العدل والمساواة وتكافؤ الفرص

بين أفراد الشعب، لمنع إحداث الخلل في التوازن الاجتماعي عن طريق التمييز بين المواطنين لأي سبب كان وذلك عبر وضع أسس وقواعد واضحة للعمل العام.

٥. إنشاء ديوان للمظالم يتولى التفتيش والرقابة على أعمال الغدارة وسلوك أشخاصها ويرتبط هذا الديوان بمجلس النواب مباشرة.

٦. إعادة الحصانة لديوان المحاسبة، ليمارس اختصاصاته بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، دون أية مؤثرات على أعماله بتعديل قانون ديوان المحاسبة دون ان يكون للحكومة الحق، بتعيين وتقاعد رئيس الديوان، إذ أن هذا من اختصاص السلطة التشريعية.

سابعا: آلية ضمان ديمقراطية التمثيل النيابي

إيمانا منا بالحياة الدستورية النيابية، وعدم الاستنكاف عنها أو الانقلاب عليها، فإننا نعلن استنكارنا لقيام السلطة التنفيذية بعدم الاستجابة للإرادة الشعبية سواء أكان ذلك بالقانون أو بالإشراف أو الإجراءات الانتخابية أو النظام الانتخابي أو التدخل المباشر في مجرياتها ونتائجها.

إن طريق الإصلاح لضمان ديمقراطية التمثيل، للتعبير عن الإرادة الشعبية المنطلقة، من مجتمع حر ديمقراطي تعتمد على ما يلي: -

١. وجود قانون انتخاب ديمقراطي حضاري.

٢. تأليف هيئة وطنية مركزية للانتخابات النيابية رسمية وشعبية بالمناصفة، تقوم بوضع مختلف الإجراءات والتعليمات واللوائح النظامية والإشراف على الانتخابات، لضمان الحيدة والنزاهة، ويترأسها رئيس أعلى محكمة الدستورية، بعضوية أعضاء من الحكومة والأحزاب ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات من ذوي الرأي والمكانة الاجتماعية.

وفي الختام فان القوى الموقعة على هذه الوثيقة، تطرحها على الرأي العام الأردني للحوار والنقاش العام، بهدف اغنائها وتطويرها، علما بأننا ندرك أن المستجدات على الجهود الشعبية ومسيرتها في إطار الإصلاح الوطني وغاياته ووسائله، سوف تقود إلى تطوير الوثيقة نفسها، شكلا ومضمونا.

وتأمل قوى الإصلاح الوطني ومقاطعة الانتخابات ١٩٩٧ أن تشكل هذه الوثيقة القاعدة التي تستوعب أوسع قاعدة لممثلي الفئات السياسية والنقابية والاجتماعية المستعدة، صاحبة المصلحة بالمشاركة الشعبية والتغيير الديمقراطي، بحيث تفتح الطريق نحو انعقاد مؤتمر وطني أردني يحدد قضايا الإجماع الوطني، وسبل العمل في إطار جبهة عريضة تتصدى للمساهمة في حل الأزمة

السياسية في البلاد.

والله ولي التوفيق

٢٥/ ١٠/ ١٩٩٧

الموقعون:

قوى الإصلاح الوطني ممثلو الشخصيات الوطنية

- جماعة الإخوان المسلمين
- حزب الأنصار العربي الأردني
- حزب جبهة العمل الإسلامي
- حزب الجبهة العربية الدستورية الأردنية
- حزب جبهة العمل القومي
- حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية
- حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
- حزب العمل القومي (حق)
- حزب المستقبل
- حزب الوحدة الشعبية
- بهجت أبو غربية
- جورج حداد
- حمد الفرحان
- حاكم الفايز
- رزق البطاينة
- د.سعيد أبو ميزر
- شحادة أبو شريف

- طلال أبو ريالة
- د.فارس الفايز
- محمود العبد اللات
- ماجد الخصاونة
- النقابات المهنية الأردنية(١)

ب- رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح عام ٢٠٠٥

أصدرت الحركة الإسلامية كتيباً حول رؤيتها للإصلاح في عام ٢٠٠٥ بعنوان «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح»:-

تتكون هذه «الرؤية» من سبعة عشر فصلاً، تتوزع على موضوعات مختلفة تتناول أغلب الفصول السياسة الداخلية:- إصلاح سياسي هيكلي، التربية والتعليم، المجال الاقتصادي والاجتماعي والإداري والوحدة الوطنية. فيما تتناول الفصول الثلاثة الأخيرة قضايا السياسة الخارجية (القضية الفلسطينية، العراق، والوحدة العربية والإسلامية).

اللافت في «الرؤية الإخوانية» أنها أكّدت الدعوة إلى إصلاحات سياسية هيكلية، تقوم على تداول السلطة وإقرار المحكمة الدستورية والفصل بين السلطات، وتفعيل النص الدستوري بأن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي (وهي دعوة إلى «الملكية الدستورية»).

وفي بند المصالح الوطنية العليا هنالك النص التالي: «اعتماد مبادئ الديمقراطية والشورى وأدواتها، بما فيها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وفق قانون عادل وإجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجاً ثابتاً في الحياة السياسية».

أمّا في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، فقد أكّدت «الرؤية» على صون الحريات العامة (حق الاجتماع، التعبير، التظاهر السلمي..) وضمان حرية الاعتقاد وإقامة الشعائر الدينية لكافة المواطنين، والحفاظ على الحريات الخاصة للمواطن (عدم التجسس عليه، أو مراقبة اتصالاته، والحفاظ على أسراره الخاصة).

في مجال المرأة؛ فقد أعلنت الوثيقة تأييدها لحقوق المرأة السياسية، من انتخاب وترشيح،

---

(١) كنت والأستاذ جميل أبو بكر ممثلين لجماعة الإخوان المسلمين، وحضرت مختلف اجتماعاتها وشاركت في إعداد البيان

وتولي الوظائف السياسية، والانضمام إلى الأحزاب.

وفي مجال السياسة الخارجية؛ أكّدت الوثيقة موقف الإخوان المعروف أنّ «فلسطين من البحر إلى النهر، حق تاريخي وسياسي وقانوني لشعبها.. وأن هذه الأرض ملك ووقف لهذه الأمة»، وأن «أية إجراءات سياسية أو عسكرية يمكن أن تنتقص من هذا الحق إجراءات باطلة وغير شرعية». ما يعني رفض الحركة، لاتفاقية أوسلو، واتفاقية وادي عربة ولا الإعتراف بوجود إسرائيل (حتى على أراضي عام ١٩٤٨).

أكّدت الوثيقة على إدانة الاحتلال الأميركي ودعم المقاومة العراقية، مع التمييز بين ما اعتبرته «أعمالاً فوضوية وعشوائية» ضد شرائح من الشعب العراقي، وبين «المقاومة المشروعة».انظر بتوسع كتيب رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح عام ٢٠٠٥م. (١)

سعت الحركة الإسلامية مع قوى وطنية وأحزاب ونقابات، لتشكيل هيئة وطنية للإصلاح وبعد عدة اجتماعات صدرت الرؤية التالية:

جـ- الهيئة الوطنية للإصلاح (تحت التأسيس)

رؤية الهيئة الوطنية للإصلاح المقترحة قدمها د. ارحيل غرايبة عام ٢٠١٠

وفيما يلي نصها:-

شكلت مرحلة الانفراج الديمقراطي التي بدأت عام ١٩٨٩، محطة هامة تلتها خطوات حملت مؤشرات، استبشر خلالها شعبنا بإمكانية الولوج إلى مرحلة جديدة عنوانها إنهاء حقبة الأحكام العرفية، وإنهاء الظروف الاستثنائية التي تمثلت في تعليق الحياة النيابية، بداعي احتلال الضفة الغربية، وإطلاق الحريات العامة، وإصدار تشريعات وقوانين تؤسس لبناء حياة ديمقراطية حقيقية، من خلال توسيع عملية المشاركة الشعبية، وانتخابات حرة تنتج مجلساً نيابياً يمثل الإرادة الحقيقية للشعب الأردني، وإنتاج تعددية سياسية، تفضي إلى بناء مؤسسات وطنية تكون شريكاً حقيقياً في القرار الوطني وعملية التنمية.

ومما يؤسف له أن هذه المرحلة لم تستمر طويلاً، ولم تستكمل حلقاتها الأساسية، بل تم الانقضاض عليها، وتفريغها من مضمونها، حيث أخذت الحكومات بالتراجع الممنهج عن كل الخطوات التي بدأتها في عام ١٩٩١ بالمشاركة في مؤتمر مدريد، حيث تراجعت مساحة الحريات العامة، وتفاقمت عام ١٩٩٣ بإصدار الحكومة قانون الانتخاب (الصوت الواحد المجزوء) قانوناً

(١) الوثيقة مطبوعة في كتيب ومنشورة على موقع حزب جبهة العمل الإسلامي الإلكتروني.

مؤقتاً وجرت انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر على، أساسه وبلغت أوجها بتوقيع معاهدة وادي عربة مع الكيان الصهيوني عام ١٩٩٤، وانعكاسها السلبي على حالة الانفراج الديمقراطي الذي شهدته البلاد، واستمر التراجع والنكوص عن الخطوات التي اتخذت على طريق تحقيق الديمقراطية، حيث شهدنا تراجعاً في الحريات العامة، وتوالى هذا التراجع مع الحكومات المتعاقبة، التزاماً منها بما فرضته المعاهدة من املاءات على الأردن، واستكملت لاحقاً بإصدار سلسلة من القوانين المقيدة لحرية التعبير والحريات العامة، أوصلت البلاد إلى أزمة عامة شهدنا فصولها على مدار سبعة عشر عاماً، مارست خلالها الحكومات المتعاقبة، سياسة الإقصاء والتهميش للقوى الفاعلة في المجتمع من أحزاب ونقابات ومؤسسات وطنية، وتشديد السطوة الأمنية، واستبدال الخطوات التي أنجزت بعناوين وشعارات وخطط وبرامج استهدفت استغفال المجتمع، وتمرير الوقت، وفرض المزيد من القوانين العرفية، لقطع الطريق على أية خطوات باتجاه عملية الإصلاح السياسي، والذي يشكل قانون الانتخاب المدخل الحقيقي والرافعة لها.

إن عملية الإصلاح لا تنطلق من مجرد الرغبة في التغيير، بل كضرورة وطنية لمواجهة الأزمة التي تعيشها البلاد على كافة الصعد، والإصلاح حاجة موضوعية لتحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي يليق بالشعب الأردني ويعبر عن آماله وتطلعه للتطور نحو الأفضل.

لقد مضى سبعة عشر عاماً على إقرار وتطبيق قانون الانتخاب المؤقت (الصوت الواحد المجزوء)، وهي فترة تكفي لمراجعة التجربة، ووضع تقييم موضوعي والحكم عليها، ونحن نعيشها، ونتلمس آثارها المدمرة على الوطن والمواطن فماذا كانت النتيجة:

- – فرض القوانين العرفية والقيود على حرية التعبير والحريات العامة، ومصادرة وتغييب المشاركة الشعبية، وتجاوز الحكومات حدودها على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية.
- – إصدار مئات القوانين المؤقتة في عمليات متسرعة ومتواصلة لإعادة صياغة المجتمع بعيداً عن روح الدستور ونصوصه، والحقوق التي كفلها للمواطنين.
- – تغييب السلطات الدستورية، ومصادرة دورها، وفقدانها لهذا الدور في التشريع والرقابة والمحاسبة.
- – استشراء الفساد والاستبداد، والإسراف في شراء الذمم والو لاءات، وتوجيه المجتمع لولاءات فئوية ضيقة تتناقض مع المصالح الوطنية العليا وثوابت الأمة ومكوناتها العقدية.
- – تفتيت النسيج الاجتماعي، وإثارة النزعات العصبية، وتهديد الوحدة الوطنية، وفتح

المجال أمام تزايد تأثير المال، وشراء الأصوات والذمم، على حساب قيم النزاهة التي تسود مجتمعنا.

- الارتهان لاستحقاقات معاهدة وادي عربة، التي شكلت قيداً ومانعاً لأي مشروع وطني للإصلاح والنهوض بواقعنا الوطني، وعزل الأردن عن محيطه العربي، وتهديد استقلاله ووجوده وسيادته، ومستقبله المرتبط بأمته وقضاياها العادلة.

- تعميق التبعية والارتهان السياسي للمركز الرأسمالي العالمي، بالاستجابة لاشتراطات وإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، وانتهاج سياسة الخصخصة، وبيع القطاع العام وتبديد مقدرات الوطن.

- انتهاج سياسة ضريبية غير عادلة خروجا على الدستور، والتوسع بفرض المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتي حملت المواطنين الفقراء وأصحاب الدخل المحدود أعباء جديدة.

- احتكار المؤسسات الإعلامية بحيث أصبحت معبرة ومروجة للسياسات الحكومية، وتغييب الرأي المعارض.

إن غياب الإرادة السياسية الجادة للإصلاح، ومحاولات قطع الطريق على كل الدعوات المطالبة بالشروع في عملية الإصلاح السياسي، يظهر الحاجة الماسة إلى إبراز الدور الحيوي لعملية المشاركة الشعبية باعتبارها مصدراً للسلطات، وتفعيل دورها في الدفاع عن الحقوق الدستورية، والعمل على بلورة مشروع وطني، يضم كل القوى والهيئات والمؤسسات والشخصيات التي تؤمن بأن الإصلاح بات حاجة ملحة وضرورة وطنية، وتناضل من أجل تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في القرار الوطني، بحيث يكون معبراً عن مصالحها، وكسر احتكار فئة للسلطة والثروة الوطنية.

إننا في الهيئة الوطنية للإصلاح (تحت التأسيس)، التي انبثقت من رحم المعاناة والأزمات الخانقة التي يعيشها الوطن والمواطن كان قرارنا بمقاطعة الانتخابات النيابية ٢٠١٠ من أجل وقف التدهور، وإحداث إصلاح وطني سياسي حقيقي، وإيماناً منا بحق شعبنا بإرساء حياة ديمقراطية، وقناعتنا بالقدرة على التغيير فيما إذا تضافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف، فإننا نتقدم برؤيتنا للإصلاح القائمة على:

١- تفعيل المبدأ الدستوري الذي يؤكد بأن الأمة مصدر السلطات وأن نظام الحكم نيابي ملكي، والتأكيد على هوية الأردن العربية الإسلامية، الأمر الذي يقتضي تمكين الشعب الأردني من ممارسة هذا الحق، وباختياره الآليات المناسبة لتحقيقه.

٢- إحداث تعديلات دستورية تفضي إلى:

أ- ضمان الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، لضمان احترام القوانين والحقوق والحريات التي كفلها الدستور، واحترام كل سلطة منها لحدودها.

ب- تغيير آلية تشكيل الحكومات، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة التنفيذية، بتكليف الأغلبية البرلمانية حق تشكيل الحكومة.

جـ- إنشاء محكمة دستورية تشكل المرجعية للبت في دستورية القوانين، وممارسة الرقابة السابقة واللاحقة على التشريع، وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والخاصة.

٣- إلغاء قانون (الصوت الواحد المجزوء)، وإقرار قانون انتخاب ديمقراطي يعتمد مبدأ التمثيل النسبي، يمثل الإرادة الحقيقية للشعب الأردني، ويمكنه من حقوقه السياسية، ويعمل على تغيير بُنية مجلس النواب، ليكون مجلساً نيابياً فاعلاً وقادراً على ممارسة مهامه في التشريع والرقابة والمحاسبة.

٤- إعادة النظر بالقوانين الناظمة للحريات العامة، (الاجتماعات العامة – الأحزاب – الجمعيات - المطبوعات والنشر – البلديات – الوعظ والإرشاد والإفتاء.. الخ)، وإلغاء القيود كافة التي فرضت من خلالها على حرية التعبير والحريات العامة، ورهنتها بقرار الحاكم الإداري.

٥- انتهاج سياسة وطنية سيادية استقلالية مناهضة للسياسات الأمريكية والصهيونية، التي تستهدف الأردن وفلسطين والأمة العربية.

٦- تحديد العلاقة مع دول العالم على ضوء مواقفها من قضايانا الوطنية والقومية، وفي مقدمتها القضية المركزية للأمة قضية فلسطين.

٧- انتهاج سياسة تكاملية عربية تؤكد على العمق العربي والإسلامي، والالتزام بقضايا الأمة، وحماية حق المواطن العربي في التنقل والعمل.

٨- مجابهة التطبيع بكافة أشكاله مع الكيان الصهيوني.

٩- الإعلان عن بطلان معاهدة وادي عربة، وكافة الآثار والنتائج المترتبة عليها.

١٠- العمل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تعتمد على الذات بإقامة المشاريع الاستثمارية بشكل متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، لتصويب التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني، مستفيدين من الإمكانيات والثروات

الوطنية لتنظيم دور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وخاصة في المجالين الصناعي والزراعي.

١١- السعي لإقامة مشاريع اقتصادية إستراتيجية بالتعاون مع البلدان العربية لإقامة مجمعات صناعية مشتركة، تعتمد على المواد الأولية المحلية والاستفادة من الخبرات والكفاءات العربية، وتوظيف الأيدي العاملة، مستفيدين من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كخطوة هامة نحو التكامل الاقتصادي العربي.

١٢- زيادة إيرادات الخزينة من الثروات الوطنية برفع رسوم التعدين، خاصة بعد قيام الحكومة بخصخصة الشركات التي تستثمر هذه الثروات، كوسيلة لإعادة جزء من ثروات البلاد لتعزيز إيرادات الخزينة، والتوقف عن إخضاع خدمات جديدة للخصخصة، في مجالات المياه والكهرباء والمواصلات والتعليم والصحة.

١٣- التصدي لسياسة التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني، وإعادة النظر في برامج وسياسات وتوجهات المناطق الاقتصادية المؤهلة التي لا تحقق مكاسب اقتصادية للبلاد، وتحصين قانون المناطق التنموية المطورة لعدم تسرب مستثمرين من الكيان الصهيوني، وتفعيل مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية.

١٤- إعادة النظر في السياسة الزراعية، ودعم القطاع الزراعي لتوفير الأمن الغذائي للبلاد، في ظل الارتفاع العالمي لأسعار المنتجات الزراعية، ووضع سياسة وطنية للمياه بهدف المحافظة على الأمن المائي للمواطن، والاستخدام الرشيد لمصادر المياه بموجب أولويات تستجيب لحاجات البلاد الأساسية، وعدم إخضاع المياه للمشاريع الاستثمارية التجارية التي تؤدي إلى رفع كلفتها على المواطنين.

١٥- اتباع سياسات مالية تسهم بتخفيض عجز الموازنة من خلال ضبط النفقات العامة، وتخفيض نسبة الإنفاق السنوي بما يتناسب مع نمو الإيرادات، وحصر مشاريع البنية التحتية بما يخدم المشاريع الإنتاجية والمشاريع المرتبطة بالخدمات التعليمية والصحية، ووضع حد لهدر المال العام، وتطوير أجهزة الرقابة، وتأمين استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، ومكافحة كافة أشكال الفساد المالي والإداري ومعاقبة الفاسدين.

١٦- إلغاء قانون ضريبة الدخل المؤقت، وإصدار قانون جديد يضمن تحقيق إصلاح ضريبي، ينطلق من مبدأ تفعيل الضريبة التصاعدية المنصوص عليها في الدستور، وزيادة إيرادات الخزينة من القطاعات المالية وشركات التأمين والاتصالات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستخدام

السيامة الضريبية كأداة لتطوير القطاعات الإنتاجية.

١٧- إصدار قانون متوازن للمالكين والمستأجرين يوفر حماية لآلاف الأسر الفقيرة من التشرد، وتقديم المساعدة للأسر الفقيرة لتتمكن من توفير السكن المناسب، ورفع الحيف عن المالكين.

١٨- معالجة قضايا الفقر والبطالة، بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وبإعداد وتدريب العمال الأردنين وتأهيلهم، وطرح سياسة احلالية للعمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة.

١٩- رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع معدل إنفاق الأسرة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وفقا للإحصاءات الرسمية، وتوفير الآليات المناسبة لضمان ربط الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص بالأسعار.

٢٠- إصدار قانون عمل ديمقراطي، يسهم بتطوير الحركة النقابية، وإشاعة الديمقراطية بين صفوف العمال، ويمكنهم من اختيار قياداتهم العمالية بشكل ديمقراطي، ويوفر الحماية للعمال ويستجيب لمطالبهم، ويتضمن الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وإخضاع كافة القطاعات والمهن العمالية بما في ذلك القطاع الزراعي للتنظيم النقابي، ووقف أشكال التدخل الإدارية والأمنية في النقابات العمالية.

٢١- اعتماد سياسة وطنية شاملة لضبط الأسعار ومنع التلاعب بها، وتوفير السلع الإستراتيجية لمنع الاحتكار، واتخاذ الإجراءات الفعلية لتطوير الأسواق الموازية.

٢٢- وقف التوجهات الرسمية المتعلقة بخصخصة القطاع الصحي، وتأمين الخدمات الطبية لكافة المواطنين، ضمن برنامج شامل للتأمين الصحي، وتطوير الخدمات الصحية، وبناء المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظات والمناطق النائية.

٢٣- دعم إقامة الاتحاد العام لطلبة الأردن، كهيئة نقابية طلابية مستقلة، تمثل الطلبة، وتدافع عن حقوقهم، وتتبنى قضاياهم، وإقامة الاتحاد الوطني لشباب الأردن.

٢٤- إعادة النظر في السياسة التربوية في جميع المراحل التعليمية بما يضمن رد الاعتبار للمعلم، ويكفل له الحياة الكريمة، ويمكنه من إنشاء نقابة ترعى شؤونه، وتدافع عن مصالحه، وبما يحفظ لمناهجنا التربوية خصوصيتها وأصالتها، ويصونها من التدخلات الأجنبية الساعية لإفراغها من مضامينها الوطنية والعربية والإسلامية، وبما يحقق العدالة للمعلمين والطلبة في التعيينات والترقيات وأسس القبول في الجامعات، ويوفر لطلبتنا أجواء الحرية والديمقراطية، التي تعدهم

إعداداً سوياً للحياة، يوفر البنية الصالحة للبحث العلمي المرتبط بحياة الوطن والأمة، ويؤسس لنهضة علمية ومدنية متقدمة.

٢٥- تعزيز دور المرأة، ومشاركتها في النضال الوطني الديمقراطي، ودعم تطوير التشريعات التي تحمي حقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

د- قرار الحركة الإسلامية بشأن الإصلاح في موجة الربيع العربي[١]

بعد دخول موجة الربيع العربي، وبتاريخ ١٧/٣/٢٠١١ صدر قرار عن مجلس شورى الجماعة بما يقترب من الإجماع حددت فيه المطالب ولخصت في سبع نقاط أوردناها في موقع آخر من الكتاب، وقيل في حينه لا نسميها مطالب الملكية الدستورية، ولكن لامانع لدينا إن اتفق الشعب الأردني على هذه التسمية فيما بعد، وتم تشكيل لجنة تنفيذية للإصلاح بتاريخ ٩/٤/٢٠١١، من كفاءات مميزة في البداية وكلف أ. حمزة منصور برئاستها فاعتذر ثم كلف أ. سالم الفلاحات بذلك.

لكن اللجنة تعرضت لاستقالات مبكرة من أبرز مكوناتها، وبخاصة أعضاء المكتبين في الجماعة والحزب وبقيت تتناقص باستمرار ولم توفر لها متطلبات العمل الأساسية، مما اضطر رئيس وأعضاء اللجنة التقدم باستقالات احتجاجية متعددة فيما بعد ولكنها بقيت تعمل.

أبرز فعاليات الحراك الشعبي المركزية

كان من أبرزها مسيرة ٥/ ١٠/ ٢٠١٢، بعنوان مسيرة إنقاذ وطن، وكانت الأكبر والأوسع وكان عمادها كوادر الإخوان ومعهم العديد من أبناء الشعب، وبالرغم من محاولة عرقلتها والتخويف منها والإعلان بأن الأمن لن يحرسها تمت على خير وجه، وكانت علامة فارقة في مسيرة الحراك الشعبي.

تم إحصاء ٢٧٣ مقالاً وتعليقاً على الأقل كُتبت عن مسيرة إنقاذ وطن خلال شهر واحد، إضافة إلى المقابلات التلفزيونية، والحوارات الجانبية، والاتصالات الهاتفية

الظروف التي سبقت المسيرة ومن أبرزها:

أ- صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان الأردني وإجراء انتخابات مبكرة عشية المسيرة بتاريخ

(١) لم أذكر في هذا الكتاب الجبهة الوطنية للإصلاح، والتجمع الشعبي للإصلاح وكذلك بقية الائتلافات الشعبية والتي كانت بارزة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ لأنني أوردتها بالتفصيل في كتابي «الربيع الأردني» إصدار مركز دراسات الأمة، دار المأمون، عمان.

٤/١٠/٢٠١٢.

ب- تهديد رسمي بمنع المسيرة.

ت- تهديد مدير الأمن (حسين المجالي) في البداية بعدم حماية المسيرة.

ث- الإعلان عن عدم السماح لغير الأردنيين بالمشاركة في المسيرة.!! وكأنّ غير الأردنيين يشاركون في المسيرات

ج- اختراع أسماء مستفزة للمسيرة مثل الزحف المقدس / غزوة بدر ونسبتها للمنظمين، لتشويهها ونشرها في الإعلام.

ح- التهكم على اسم المسيرة إنقاذ وطن ٥/ ١٠، بالقول وهل هؤلاء ينقذون الوطن؟!!

خ- حوار بيني وبين الأستاذ صالح القلاب على فضائية رؤيا حول المسيرة

د- زيارة وفد شبابي لحزب جبهة العمل الإسلامي لمنع المسيرة أو تأجيلها

ذ- ارسال رسائل لقيادة الجماعة والحزب لإلغاء المسيرة

هذا وقد انطلقت المسيرة في موعدها وكانت من أكثر الفعاليات تنظيما ودقة ومشاركة شعبية بفضل الله.

- شارك في المسيرة ما يقرب من تسعين حراكاً شعبياً، أعلنوا موقفهم بالمشاركة.
- وُجّه البعض لإصدار بيانات لعدم المشاركة في المسيرة ومهاجمتها.
- تقديرات الحكومة لأعداد المشاركين ب ٩ آلاف مشارك فقط بينما كانت التقديرات الشعبية أضعاف هذا الرقم.
- شارك في المسيرة كبار السن والنساء والأطفال ومن جميع الشرائح الاجتماعية بشكل لافت.
- تداول الكثيرون شكل المسيرة القادمة بعد نجاح مسيرة إنقاذ وطن والخطوة القادمة التي سيقدم عليها الحراك الشعبي.[١]

---

(١) لقد ذكرت فعاليات الإصلاح بالتفصيل في كتابي الربيع الأردني بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ ولا يتسع المجال هنا للتكرار، وقد اخترت فعالية واحدة لأهميتها.

أقوال وآراء في مسيرة الإصلاح ومنها:

تحدث بعض الشخصيات الوطنية الأردنية، تقييماً لما جرى خلال سنوات الربيع الأردني:

- نستبشر باستخدام تعبير الإصلاح بدلاً من التنمية المستدامة المستخدم سابقا.
- يقول (لوري بلاند):- الأردن بلد ضعيف بين أقوياء فهو يوازن علاقته فلا يقطع الصلة بهم جميعاً.
- الإصلاح بحاجة إلى رغبة و(إرادة) واستجابة، فبدلاً من الاستجابة لمطالب الإصلاح يزداد الحديث عن الطاعة والانتماء والولاء.
- مع أن الملك يطالب وينادي بالإصلاح لا نجد إصلاحا.
- في الأردن رغبة في الإصلاح لكنك لا تجد له إرادة.
- ثمّ توظيف الأوضاع الإقليمية للتعامل مع الواقع المحلي الأردني.
- الشيء المتغير في واقعنا خلال السنوات الماضية هو حجم المشكلات وتزايدها.
- الإحباط يعقبه انسحاب ثم عنف.
- عدم جدية النظام في إجراء إصلاح أو في ضرورة ذلك.
- إن ما يجري في بعض الأقطار العربية حالة من الحراك الشعبي والمخاض الذي لا بد منه، حتى تونس مصر ليبيا اليمن سوريا.
- الشعوب العربية لم تمُتْ كما روّج البعض، بل هي حية تفكر وتتفاعل.
- ظاهرة الربيع العربي غير مسبوقة في العالم العربي على الإطلاق.
- عبقريات مميزة اجترحت هذا الربيع العربي السلمي، أما الدموية فهي من الثورات القيادة أو (التدخل الخارجي من وراء ستار، أو ما يمكن تسميته الحرب القذرة على الشعوب العربية لحرمانها من نتائج إيجابية للربيع العربي).
- الثورات تحتاج لسنوات طويلة، وإلى نفس طويل حتى تزهر.

مارست الحكومة مع المطالبين بالإصلاح منهج الاستيعاب، التحييد، شراء الوقت، الانحناء للعاصفة، ثم توظيف أحداث الإقليم، لإبطال الإصلاح.

وسائل رسمية تم استخدامها مع الحراكيين

١- تشجيع ورعاية البلطجة، بإلقاء الحجارة على المشاركين، وتحطيم مركباتهم في سلحوب، المفرق، ساكب، دوار الداخلية، عمان، مادبا، الطفيلة، إربد وغيرها.

٢- القمع والمواجهة في بداية الحراك الشعبي في ٢٤ آذار / ٢٠١١، في وسط عمان في دوار الداخلية.

٣- اختراع فزاعات للتفريق بين الشرائح الأردنية ونشرها.

٤- الاستجابة الشكلية بتشكيل اللجان وبعض التعديلات / التي بدأ التراجع عنها مؤخراً، ومن ذلك تعديلات دستورية على حساب صلاحيات الشعب، وطرح مشاريع قوانين تجرم الإضرابات وتزيد عقوبة من ينتقد السلطة أو بعض مراكز القوى.

- ومع أن الملك عبد الله الثاني قدم خمس أوراق نقاشية، لكنها مضت دون أن تترجم عملياً، ودون أن تحدث في الواقع شيئاً، وقد شكا الملك نفسه من قوى الشد العكسي، ولو تحقق ما دعا إليه لكان إنجازاً كبيراً.

من أوئل المتشائمين من تحقيق الإصلاح في الأردن وأبرزهم:

بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١١م كتب أمجد ناصر مدير تحرير القدس العربي:- «انسوا الإصلاح لو بدها تشتي غَيّمت»، وقرأ النتيجة من خلال:-

أ- أن المجتمع فيه الكثير من المفسدين وعديمي الرأي وخائري الهمم.

ب- تعيين د. معروف البخيت رئيساً للحكومة، بعد إقالة حكومة الرفاعي، رسالة واضحة وجبت قراءتها ولكن؟

ت- لعنة الجغرافيا والديموغرافيا - الفزاعات.

ث- عدم الاستجابة للمطالب الإصلاحية المتواضعة العاقلة والمسؤولة جداً.

ج- الدساتير في بلاد العرب، شريعة الحكام المتألهين وشريعة القوة والطبقة المنتفعة من السلطة.

ح- الشعب يتمنى الإصلاح، والنظام يتمنع عن الإصلاح.

لماذا استعصاء الإصلاح في الأردن؟

تساءل كثيرون هل الذي منع حدوث الاصلاح هو:-

- الشعب – مع أنّ الشعب يتوق للإصلاح ويسعى إليه.
- الجيش – وهو لا يتدخل، والمتقاعدون العسكريون يشاركون في الحراك الشعبي وكانوا سباقين.
- الأمن – والأمن ليس فوق الملك.
- الأحزاب – وهي تتمنى الإصلاح وتسعى إليه من عقود.
- العشائر – وهي راغبة بذلك، وخرج منها قيادات الحراك الشعبي
- الحكومات – ولا سلطة حقيقية لها فقد استقال رئيس الوزراء الأسبق (د. عون الخصاونة) احتجاجاً على عدم وجود صلاحيات للحكومة.
- الملك – وقد كتب وخطب وكلف الحكومات بالإصلاح، وأصدر خمس أوراق نقاشية متقدمة حول الإصلاح

إذن من المعيق لتحقيق الإصلاح؟!!

كتبت مقالاً بسبب الاعتقالات التي تعرض لها بعض الشباب في الحراك الشعبي بعنوان «عندما يكون الإصلاح بالاعتقالات» بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠١٢م، جاء فيه:-

للوطن هموم وللمواطن مطالب، وللحرية تطلعات وللأمعاء احتياجات، كما للنفس والروح والجسد، وأكثرها غير متوافر حتى بالحد الأدنى في بلادنا، وعند العرب جميعا، حتى ان بعض المتخلفين عن ركب الحضارة يجادلون في أحقيتها أصلا.

الإيذاء اعتداء على الكرامة..

والمنع والاستئثار اعتداء وحرمان من الحاجات الأساسية..

والشتيمة والسباب إيذاء للنفس..

والكبت عدوان على الروح والجسد..

والاعتقال والحبس حرمان تام من الحرية التي ولد الإنسان متمتعا بها أيا كان حاله ومعتقده ومذهبه وشكله..

وللناس حاجات وعقول وإرادات وأعين وألسنة..

وللمتسلط المستبد هفوات وزلات، ومصائب وويلات، لا تخفى منها خافية.. مكشوفة لدى الناس..

تعالت المطالبات بالإصلاح، والتف الناس حول أبرز حاجاتهم من كل صوب وفكر واتجاه وموقع، ورددوا شعارا واحدا (انصفونا نحن بشر)، وصبروا، ولم يستخدموا إلا كل مباح قانوني حضاري متاح من الوسائل، وعفت ألسنتهم وكفت أيديهم، وكانوا مثالا لتطبيق الوعي والديمقراطية رغم ما أصابهم من بطش واستهتار وأذى وتنكيل، فعمدتم إلى الوسائل القمعية من الاعتقالات والسجون والاتهامات الباطلة بحقهم!

إن استخدام النظام للعنف والإرهاب، ليس أقل خطرا أو أقل جرما من استخدام المواطن لذلك، وأي غطاء شرعي قانوني استثنائي، لن يزكي تلك الخطوات والاساليب، وذلك معلوم في القديم والحديث ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف]، أرأيت من بعد ما تأكدوا من براءته!

وهكذا بعد أن احتارت قريش بالصادق الأمين الذي يدعو إلى عز العرب وصلة الرحم قرروا ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال].

إن مقابلة الكلمة القوية بالعنف بأنواعه سفه وعجز، والحجة تواجه بالحجة والحكمة، أما الإسكات بالضرب أو القهر أو الاعتقال، فهو كمذياع ذلك الرجل الذي سمع صوت المذياع عاليا فضربه ورمى به ولم يسكت وأخيرا لفه ببطانية كبيرة، لا ليسكت، إنما لئلا يسمعه هو فقط.

السجن والاعتقال الفج الفظ، والكلمات النابية ينساها قائلها للتو، ولكنها تحمّل الجهة التي يمثلها عبئا كبيرا، وتبقى ترن في أسماع الشرفاء الذين لم يعتادوا طول حياتهم ذلك، والكلمة عندهم أكثر جرحا من السوط، وكما قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتـــام ما جرح اللسان

إن السجن للسجين الشريف البريء مدرسة كبرى، فيها يتعلم علوما في الحياة لايجدها في أماكن أخرى، وسيخرج بالصبر والإصرار وحب التضحية، محملا بالقهر والإحساس بكيد الرجال بغير وجه حق.

يختلي السجين بربه وبكتابه ويتزود برحمته وعلمه.

يقدر معنى الحرية، ويدرك كم من المرارة ذاق الأبرياء، وما حقهم على المجتمع.

السجن يصقل معادن الرجال والنساء، ويصهر ما تبقى فيهم من خلل، وينفيه عنهم.

سجن الأئمة أحمد والشافعي وأبو حنيفة وابن تيمية، وقبلهم يوسف عليه السلام، وسجن سيد قطب وسجن آلاف المصريين والسوريين والفلسطينيين، وكثير من الأحرار لكنهم خرجوا من السجن قادة ومصلحين وعلماء، ولم يخسر سوى من سجنهم.

إن معالجة الفساد والاستبداد وتحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإيقاف الاحتجاجات بالسجن ومنع الناس من التعبير ومعالجة الاصلاح الذي أصبح مطلبا للكثيرين دون تردد بكثرة المطاردات والاعتقالات خبلٌ سياسي، يضع الزيت على النار ويزيد الشكوى والمعاناة.

إن سجن الشباب ثم اطلاق سراحهم لايقدم ولا يؤخر، ولن يعالج المشكلة، علما بأن الحرية حق كفله الدستور وجميع الشرائع، والسجون للأبرياء وتقديمهم للمحاكم العسكرية اعتداء على الدستور من الحكومة التي تقسم عليه.

تحية للأحرار خلف القضبان، أنتم لم تسرقوا ولم تكسروا ولم تحرقوا ولم تسفكوا دما، ومن افترى عليكم أو أسهم في ظلمكم فلن تنام عنه عين القدر العادلة..

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾﴾ [إبراهيم] صدق الله العظيم.

الواقع الشعبي تجاه الإصلاح

دراسة قدمها الأخ د.نبيل الكوفحي في مؤتمر للحركة الإسلامية.

مقدمة:

تعتبر دراسة الحراك الشعبي الإصلاحي في الأردن وفي غيره من البلدان من الأمور الصعبة، نظرا لحداثتها، ولغياب دراسات علمية يمكن الرجوع إليها، وصعوبة إجراء دراسات مسحية ميدانية.

اعتمدت هذه الورقة على الخبرة الميدانية لكاتبها، والرصد المستمر للفعاليات المختلفة، ولا تخلو من بعض التقييمات الانطباعية والتقييمية الشخصية في جوانب أخرى، لكنها رصدت أيضاً حوارات، جرت في كثير من المواقع تجاه الحراك الشعبي.

١- مواقف الفئات الاجتماعية تجاه الإصلاح

ينقسم المجتمع الأردني تجاه الإصلاح سلوكياً ونظرياً إلى عدة أقسام، ويمكن تقسيم الواقع الشعبي تجاه الإصلاح إلى الفئات التالية:-

أ- فئة غير مكترثة بالهم العام، وهي فئة تلهث وراء لقمة عيشها أو مصالحها الذاتية، وموقفها غير مرهون بمرحلة أو مسار معين، فهي في الغالب لها موقف سلبي تجاه الهم العام، وبتقديري أن هذه الفئة تصل لنسبة (٣٠٪) من المجتمع، ويمكن الاستدلال على نسب المشاركة في الانتخابات المختلفة – في الظروف العادية – على تأكيد التقدير السابق.

ب- فئة ناقدة للوضع القائم الحالي، وترغب بتحسن الأحوال، لكنها لا تشارك في المسار الإصلاحي عملياً، وتقدر نسبتها بـ (٥٠٪) ويعود ذلك لأسباب عدة منها:-

- لها ارتباط بمصالح خاصة في وظائف حكومية (عسكرية ومدنية)، وتخشى على مصالحها إن شاركت، ومعظمها من الشرق أردنيين.

- لها مصالح شخصية بأعمال وتجارة (قطاع خاص)، تخشى على مصالحها من الاستهداف والمحاصرة، ومعظمها من الغرب أردنيين.

- ليس لها مصالح مباشرة، لكن لديها تخوفات من «ملاحقات أمنية»، وتتوزع على كافة الأصول والمنابت.

ت- فئات «الأقليات العرقية والدينية» مثل النصارى والشركس والشيشان والشوام والعراقيين، وشأنها التاريخي الانحياز للوضع القائم أو السكوت أحياناً، وفي معظمها – باستثناء حالات فردية – ساكنة ولا تمارس ضغطاً إصلاحياً لكنها لا تعاديه، وتقدر نسبتها بـ (١٥٪).

ث- فئة ناقدة للوضع الحالي وتتحدث بصوت مسموع أو مرتفع أحياناً، بأشكال مختلفة، وتقدر نسبتها بـ (٥٪)، لكنها ليست على سوية واحدة من الحراك الميداني الإصلاحي، وبعملية حسابية بسيطة نستطيع أن نقدر نسبة النساء في الغالب حيث مشاركتها ضعيفة في الحراك الإصلاحي خاصة وفي العمل السياسي بعامة، وهناك ما نسبته (٢٠٪) من الذكور تحت سن ١٨ عام وهم مستثنون غالباً من الحراك الإصلاحي، وهناك نسبة تزيد عن (١٠٪) من المغتربين خارج الوطن، وتبقى نسبة تزيد عن (٥٪) من الذين أعمارهم فوق الستين، وهي غالباً غير فاعلة بهذا المجال، باستثناء بعض الرموز.

إذن يبقى ما نسبته (١٥٪) يمكن أن تكون مستهدفة عملياً في المشاركة في الحراك الإصلاحي، وعليه نقدر ما نسبته (١٠٪ من الـ ١٥٪ الأخيرة) شاركت جزئياً أو كلياً بفعل ناقد مسموع أو بفعل احتجاجي بالشارع من خلال الإعتصامات أو المسيرات، أي أن النسبة أقل من (١٠٠٠٠٠) مواطن شاركوا لمرة واحدة أو عدة مرات بأفعال احتجاجية مختلفة، ولم يتجاوز عدد من قدروا بالمشاركة في يوم واحد في مختلف الأنشطة والفعاليات عن (٢٥٠٠٠) مواطن، كان نصيب العاصمة في حدها الأقصى قرابة (١٥٠٠٠) متظاهر.

٢- تحليل أسباب ودوافع الحراك الشعبي

تعود أسباب الحراك إلى عدة أسباب ودوافع من أبرزها:

أ- أسباب اقتصادية: وتتمثل في الفقر والبطالة والغلاء بدرجة أساسية، وتشكل ما نسبته (٣٠٪) من أسباب الحراك.

ب- أسباب سياسية: وتتمثل في سياسة الحكم تجاه الحريات والديمقراطية، وأخرى متعلقة بالموقف من القضية الفلسطينية، وتشكل ما نسبته (٢٠٪) من الدوافع المحركة.

ت- أسباب متعلقة بالفساد: وتتمثل بنهب المال العام وبيع مقدرات الدولة، ومنها منهج التوريث السياسي لكثير من المناصب في الحكومة وتزوير الانتخابات، وتشكل ما نسبته (٤٠٪) من الأسباب.

ث- أسباب مختلفة أخرى منها ما يتداخل فيها عوامل الجغرافيا بالعوامل الأخرى، بالإضافة لعوامل شخصية مختلفة.

٣- تحليل أسباب ضعف الحراك الشعبي

يختلف المراقبون في أسباب ضعف الحراك الشعبي، ويمكن إجمال معظم الأسباب المعتبرة كالتالي:-

أ- الشعور بقلق تجاه مستقبل الأردن من حيث الاستقرار والأمن، خاصة في ظل ظروف محيطة مؤلمة في بعض الدول، وهي تعتقد أن حجم المشكلات هنا محتمل مقابل ما يتوقع من فوضى قاسية إذا لم يتحقق الإصلاح.

ب- الشعور بقلق تجاه مستقبل البلاد وهويتها السياسية في ظل اسطوانة الوطن البديل المتكررة، خاصة لدى الشرق أردنيين.

ت- الشعور بالخوف على الذات والمصالح الشخصية.

ث- الشك بنوايا الحركة الإصلاحية وأنها ربما تتبنى مرحلياً شعار: إصلاح النظام، ومن ثم

تتحول لشعار إسقاط النظام.

ج- الخوف من أي تغيير إصلاحي سيكون على حساب مصالح البعض وأن المستفيد الأول هو الحركة الإسلامية على حساب الرموز التقليدية والعشائرية.

ح- فئة واسعة تريد أن تنعم بإيجابيات الإصلاح إن حصل لكنها لا تريد دفع ثمن ذلك.

خ- شعور فئة أن النظام تجاوب بشكل مقبول مع المطالب الإصلاحية وأن أي استعجال ربما يحرم الوطن أي تطور إيجابي محتمل.

٤- اتجاهات الحراك الشعبي المستقبلية

ترتهن الحراكات الشعبية المستقبلية بعدة عوامل منها:-

أ- سقوط النظام السوري وما يخلفه من استقرار وتحسن مباشر في الأمن والاستقرار، وسنعكس إيجابياً على الحراك بشكل ملحوظ فيما لو حصل.

ب- انكشاف أخطاء الحكومات السابقة والمتوقعة، وعدم القدرة على معالجتها، مما سيعزز الحراك الإصلاحي.

ت- تماسك القوى الإصلاحية وتوحدها على الأهداف الوطنية الكلية، وعدم حرفها لمسارات ثانوية ناهيك عن عدم تصادمها مع بعضها.

ث- تدهور اقتصادي حاد يؤدي إلى خلق حالة تذمر شديدة.

ج- مفاجآت غير متوقعة ليست من ترتيب أحد من الحركات الإصلاحية.

ح- مصير الثورات العربية ومدى نجاحها واستقرارها.

وأخيراً:-

من الصعب التنبؤ بشكل دقيق بالوضع المستقبلي، لكن يبدو أن الأمور في الفترة المقبلة تسير نحو الهدوء خاصة في ظل إقرار التعديلات الدستورية وإجراء انتخابات بلدية تحظى بمستوى جيد من الشفافية والنزاهة.

وفيما يبدو أن خيوطاً قليلة بقيت بيد الحراكات الإصلاحية التي تتصدر المشهد، ولعل من أكبر الخيوط قوة هو قدرتها على التوحد على أهداف ومراحل إصلاحية وفعالية عالية بالتنسيق فيما بينها في الشارع، والاستثمار السريع والفاعل لأية أحداث غفير معتادة. انتهى

بعد مضي ما يقرب من عامين على الحراك الشعبي في الأردن وقبيل إجراء الانتخابات النيابية
وقرار الحكومة رفع أسعار المحروقات دعت الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة دولة الأستاذ
... إلى اعتصام جماهيري في جبل الحسين في يوم الجمعة الموافق ٣٠/١١/٢٠١٢م.
وقد حضر جمهور غفير..

خطبة سياسية

أقيمت صلاة الجمعة في الساحة الواقعة بين دوار الداخلية وجبل الحسين وكلفتني اللجنة
... على الفعالية بإلقاء خطبة الجمعة وأطلتُ فيها انتظاراً لقدوم المشاركين من أحياء عمان
... لذلك اتسمت الخطبة بالطول وهذا بعض ما جاء فيها:-

اليوم في جمعة إسقاط الأسعار، استمعوا لهذه النصيحة من رجل دولة، من دهاة العرب
عمر بن العاص رضي الله عنه يوصي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

«يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لا تَكُونَنَّ لِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِكَ أَشَدَّ تَفَقُّدًا مِنْكَ لِخَصَاصَةِ الشَّرِيفِ لحاجته
... تَعْمَلَ فِي سَدِّهَا، وَلِطُغْيَانِ اللَّئِيمِ حَتَّى تَعْمَلَ فِي قَمْعِهِ، وَاسْتَوْحِشْ مِنَ الْكَرِيمِ الْجَائِعِ وَمِنَ اللَّئِيمِ
... فَإِنَّ الْكَرِيمَ يَصُولُ إذا جَاعَ وَاللَّئِيمِ يَصُولُ إذا شَبِعَ».

ألف عبد الله بن المقفع كتاباً أسماه الدرة اليتيمة يحتوي على السياسة الصحيحة التي ينبغي أن
... الحاكم مع شعبه، إذا أراد لحكمه الدوام، ولشعبه الخير ومن تلك النصائح:-

١- أن يقلد المناصب لأهل الاختصاص من العلماء وأهل الورع.

يقول: «إن ابتليت بالأمارة فتعوّذ بالعلماء... واعرف أهل الدين والمروءة في كل كورة وقرية
... يكونوا هم إخوانك وأعوانك وبطانتك وثقاتك».

٢- ضرورة مراقبة عماله ومساعديه في شئون الحكم

يقول: «احرص الحرص كله على أن تكون خبيرا بأمور عمالك فان المسيء يفرق (أي يخاف)
... قبل أن تصيبه عقوبتك وأن المحسن يستبشر بعلمك قبل أن يأتيه معروفك.

٣- سعة صدره وصبره علي من خالفه، خاصة أهل الدين والعلم، ومن عرف عنه الخير
... وفي المصطلح الحديث (الوطنيين)، والى الذين تضيق صدورهم بالمسيرات
... والاعتصامات، والمطالبة بالإصلاح وبالرأي الآخر، بل حتى تنطلق قوتهم المادية أحيانا لقمع الناس

لا لذنب اقترفوه ظانين أنهم بذلك يعدمون الإصلاح، ويصادرونه ويعيدون تشكيله بالطريقة التي تحميهم.

فيقول: «عوِّد نفسك الصبر علي من خالفك من ذوي النصيحة والتجرع لمرارة قولهم وعذلهم ولتسهلن ذلك لأهل العقل والسنة والمروءة».

ثم يدعوه للعمل الحثيث علي كسب مودة ورضى فضلاء الناس وأن عارضوه ولا يستجيب للمفسدين وأن كالوا له المدح فيقول:ـ

ما حاجتك إلي رضى من رضاه الجور، وإلي موافقة من موافقته الضلالة والجهالة، فعليك بالتماس رضى الأخيار وذوي العقل فانك متى تصب ذلك تضع عنك مؤنة ما سواه.

٤-العمل على إسعاد شعبه بالعمل على رفع معاناته ومشاركته لهم في ذلك

هنا نجد بن المقفع يحذر الحاكم من التهاون في حقوق شعبه وكرامته التي تضيع، حين يسلم الحاكم مؤسسات دولته لمن لايخشون الله ولا يحسنون إدارتها حين لايتمتعون بالكفاية اللازمة لذلك، فيملون عليه زيادة شقاء الناس، وتكثر المظالم ولا يعفى الحاكم هنا من المسؤولية عن ذلك فيقول«ليتفقد الوالي فيما يتفقد من أمور الرعية فاقة الأحرار منهم فليعمل في سدها، وطغيان السفلة منهم فليقمعه وليستوحش من الكريم الجائع واللئيم الشبعان فإنما يصول (أي يثب) الكريم إذا جاع واللئيم إذا شبع.

٥- يحذر الحاكم من حب المدح والتزكية

فيقول: كم من مدحٍ ارتدى ثوب النفاق، أهوى بصاحبه في شر الأعمال، لا سيما الولاة على شئون الناس، فكان هذا مدخلا للضعفاء من الحكام بأن يستجيبوا لرغبات شرار الناس، فذاقت شعوبهم من إثر ذلك الويلات، يقول إبن المقفع «إياك إذا كنت واليا أن يكون من شأنك حب المدح والتزكية وأن يعرف الناس ذلك منك فتكون ثلمة من الثلم يتقحمون عليك منها».

٦- الاهتمام بالعمل، وبالعمال

ينصح بن المقفع الحاكم بأن يُولِي اهتماما خاصا بالأيدي العاملة في مواقع الإنتاج وحل مشاكلهم، وعدم السماح لأصحاب الأعمال باستغلالهم واستضعافهم فيقول:

«لاتمكن أهل البلاء(العمال الصنائع)من التذلل، ولا تمكن من سواهم من الاجتراء عليهم والعيب لهم».

٧-عدم التعجل بالثواب أو العقاب أي التأني في الأحكام.

وهذا في الأمور العادية وليس للذين سعوا في الأرض فسادا وأهلكوا الحرث والنسل وأذلوا الشعب بأكمله.

يقول بن المقفع:ليعرف الناس فيما يعرف من أخلاقك أنك لا تعاجل بالثواب ولا بالعقاب فأن ذلك أدوم لخوف الخائف ورجاء الراجي».

ونفهم أيضاً عدم التعجل بالعقوبة حتى لايؤخذ الناس بالظن وكما يقال المتهم برئ حتي تثبت إدانته، وليس كما كان يفعل امن الدولة (امن النظام) هو الاسم الصحيح

أيها المواطن الصادق ارفع رأسك وكن كما قال الشاعر الشهم:-

كن كالصقور على الذرى تُصغي لوسواس القمـر

لا كالغراب يطارد الجيفَ الحقيرة في الحفر

أيها الشباب والشابات والرجال والنساء، لا تصغروا في هممكم فتقيسوا أنفسكم بالقاعدين المرتجفين.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا (١١٥)﴾ [النساء].

أيها المصلحون ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٦)﴾ [القلم].

أرأيتم المقابلة بين المسلمين والمجرمين وليس الكافرين والمشركين.

سيقذف الله بحقكم باطلهم فيدمغه ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (١٨)﴾ [الأنبياء].

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ (٣٦) وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ (٣٧)﴾ [الزمر].

والى الذين يركنون إلى قوتهم لقمع الشعوب، وحكمها بالحديد والنار، أليس لهم في ما مضى معتبر؟ كيف يكون الضرب ممنوعا في المدارس والبيوت بينما يكون مسموحا أو فضيلة بحق خيار الناس وكرامهم واخذ القانون بالقوة لا بالقضاء منهج، ويؤاخذ المتهم بالظنة وتنشر عنه الشائعات قبل أن تثبت إدانته قضائيا؟كتب إلي عمر بن عبد العزيز واليه علي «خراسان» يستأذنه في أن يرخص له باستخدام بعض القوة والعنف مع أهلها، قائلا في رسالته للخليفة:

«إنهم لا يصلحهم إلا السيف والسوط»..

فكان رد التقي الحازم عمر:

«كذبت.. بل يصلحهم العدل والحق، فأبسط ذلك فيهم، واعلم أن الله لا يصلح عمل المفسدين»..!!!

لا تيأسوا فليس اليأس من أخلاق الرجال، وحقائق اليوم أحلام الأمس وأحلام اليوم حقائق الغد، ولا زال في الوقت متسع لا تتلهوا ولا تركنوا ولا تستعجلوا، رغم طغيان الفساد والاستبداد وما يتراءى لكم من انتفاش الباطل وتكاثف معسكر الفساد والاستبداد.

الضعيف لا يبقى ضعيفا والقوي لايبقى قويا ابد الآبدين، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴿١٤٠﴾﴾ [آل عمران].

جاء أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يطلب المساعدة، فأعطاه من بيت مال المسلمين، فقال جزاك الله خيرا يا أمير المؤمنين، فقال عمر: عجبت لهؤلاء الناس نعطيهم حقهم فيشكروننا؟!! ولا يصح ان تكون الحقوق مكارم وأعطيات ومنة سواء بالتعليم أو الصحة أو المسكن أو المعاش.

وهذه بشرى لكم أيها الشباب وأيتها الشابات، من رسول الله ﷺ القائل:

إن لله خلقا خلقهم لحوائج الناس، يفزع الناس إليهم في حوائجهم أولئك الآمنون من عذاب الله). رواه البخاري

ومن هؤلاء الناس من يسير في الحراكات الشعبية منذ عامين، وفي مقدمتهم الأحزاب الوطنية الرسالية الجادة، والجبهة الوطنية للإصلاح، والتجمع الشعبي للإصلاح، والحراكات الشعبية، والائتلافات العشائرية، والنقابات والشخصيات الوطنية الوازنة، التي تشكل حلف الفضول الذي لا يسأل عن دين أو معتقد أو مذهب سياسي فيجمع الصادق الأمين وحتى النبي، مع من يعبد الأصنام في سبيل الحرية ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وإسعاد الناس، حتى أن نبيكم عليه الصلاة والسلام قال لو أدعى إلى مثله في الإسلام لأجبت، ونحن اليوم نجتمع تحت لافتة اقرب ما تكون إلى حلف فاضل أو حلفِ فُضول، وهذه أحلاف شعبية مباركة بدأت تتنامى بين أبناء الشعب الأردني من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، غير آبهة بالناعقين، الذين يقسمون المقسم ويجزئون المجزأ، فها هو الإسلامي والقومي واليساري والعشائري والوطني والفقير والغني، وابن البادية وابن المخيم والريف والمدينة والرجل والمرأة والصغير والكبير يجتمعون على صعيد واحد رغم

الترهيب والتخويف والتشويش والتضليل والإرجاف، لهدف واحد وهو إصلاح النظام إصلاحا شاملا، وإسقاط الأسعار، وتحرير الأحرار المعتقلين والحرائر، وإعلاء شان الحريات وبناء الأوطان، ووقف تيار الفساد ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة لنزع فتيل التوتر الذي يعتاش عليه هؤلاء، لا اسعد الله عيشهم وفضح أمرهم وافشل مسعاهم.

إنَّ الذين يسعون لتخريب النسيج الاجتماعي الوطني، وتقسيم المجتمع إلى موال وعدو، بلا مقاييس صحيحة ولا أدنى قيم مقبولة، وحتى لو دستروا الظلم والبغي، من خلال مجالس نيابية مزوّرة، ونكلوا بالناس الذين يريدون الخير لبلادهم وأهليهم ودولتهم في صحيفة ظالمة وعلقوها بالكعبة كما فعل أسلافهم، فسيبقى الظلم ظلما والباطل باطلا حتى لو كتب بماء الذهب، واعتلى جدران الكعبة المشرفة.

وسيقيض الله ضمائر حية من أمثالكم، ومن بقية الذين لا يزالون يرقبون المشهد من المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم، لتمزيق صحائف الباطل والظلم،كما شهدنا قبل نحو ألف وخمسمائة عام عندما تداعى نفر من مشركي قريش، وهم على شركهم، لكسر الحصار عن شعب بني هاشم والمسلمين، وتمزيق صحيفة الظلم التي علقها العقلُ المتعفنُ الحاقد في الكعبة / وأن كانوا قد وجدوا دود الأرض قد أكلها باستثناء لفظ الجلالة / كما جاء في السير.

وكما نشهد اليوم في هذا الاعتصام على أيدي رجال وطنيين أطهار وقامات وطنية سامقة كدولة الأستاذ أحمد عبيدات ورفاقه وأحبائه رجالا ونساءً، لا تفرقهم المذاهب ولا الأحزاب، ولا نيفهم ترهيب ولا يغريهم ترغيب.

وهم يعلمون أنهم يجتمعون على مغارم، وتضحيات من أموالهم الخاصة وأوقاتهم وحقوق .تهم وأبنائهم وصحتهم وأعراضهم التي تُنهش ظلما وافتراءً واغتيالاً لشخصياتهم ومحاصرة لهم في اقهم منذ سنتين كاملتين على الأقل.

تعاهدوا أيها الأردنيون والأردنيات على أن لاتضعوا عصا الترحال في الإصلاح، حتى ن الجميع الحرية والعدل والكرامة والدولة المدنية الحديثة المهتدية بحضارة الأمة وثقافتها بعتها، لتستوعب جميع مواطنيها على حد سواء، سواء من سار معكم أومن ينتظر ويترقب، أو من يقف ضدكم ولربما لعدم معرفته برسالتكم السامية بسبب التضليل والتهويش الظالم.

وحتى يقف الأردن في مصاف الدول المتحضرة والراقية حقا، ويكون شامة بين الشعوب.

أيها المؤمنون والمؤمنات، أيها المتسائلون عن موقع الإصلاح الشامل في الشريعة الإسلامية،

يقول الله تعالى بصريح القران الكريم ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (١١٤) ﴾ [النساء]، وقد احتوى كتاب ربكم على ما يقرب من مائتي موضع عن الإصلاح والصلاح.

يقول الإمام ابن القيم: إن الشريعة مبناها وأساسها، على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة.

وأنت إذا تأملت هديه ﷺ في ذلك، وجدته أكمل هدي، حافظ للصحة، نافع في المعاش والمعاد.

كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى بعض عماله:

أما بعد فإنه لم يظهر المنكر في قوم قط، ثم لم يَنْهَهُمْ أهلُ الصلاح منهم، إلا أصابهم الله بعذاب من عنده أو بأيدي من يشاء من عباده فإذا ظهرت فيهم المحارم فلم ينههم أهل الصلاح نزلت العقوبات من السموات والأرض.

أيها الأردنيون والأردنيات

خرجتم منذ عامين تطالبون وتسعون لإصلاح بلدكم إصلاحا شاملا، وبأسلوب سلمي حكيم، لم تكسروا لوح زجاج وهذا خلقكم وليس بمستغرب منكم.

وحافظتم على مقدرات بلادكم، ولم تمتد يد وطني منكم إلى مؤسسة أو إلى مواطن أو رجل امن بالأذى أو الإساءة، رغم الإساءات التي وجهت لكرامكم، ابتداء من رئيس الجبهة الداعية لفعالية اليوم في سلحوب في العام الماضي ومرورا بمئات الشخصيات الأردنية المقدرة، وتحطيم العديد من سياراتهم، ولم يحظوا حتى بلجنة تحقيق واحدة يرى الأردنيون نتيجة تحقيقها في سلحوب أو المفرق أو جرش أو الكرك أو دوّار الداخلية وساحة النخيل وغيرها.

بل وصل الأمر إلى اتهام المجني عليه بأنه هو الذي جرح نفسه، أو حطم سيارته الخاصة بل واعتقال من فقئت عينه، كعدنان الهوا وشه، والدكتور عماد صالح، وترك المجرمين وحمايتهم.

واحذروا أن تصدقوا أن ثقافة الأردنيين الأسوياء، تسمح بالاعتداء أو العنف الذي جرى بفعل فاعلين مشبوهين ملثمين في الغالب، نعرف بعضهم في بعض المحافظات يخرجون في العادة بمسيرات الولاء

وأريد ان أؤكد هنا نداء رسولكم عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، القائل: انَّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام، وقال:- وما زال الناس بخير ما لم يقعوا في دم حرام - قال تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾ [النساء].

لاتقولوا قد طال الزمن ونفد الوقت، وهذا ما بوسعنا، واسمعوا قول الله تعالى: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾ ﴾ [آل عمران].

بَشَّر الرسول ﷺ سُراقة بسواري كسرى، يوم كان طريدا مهاجرا بدينه، ثاني اثنين إذ هما في الغار، وفي السفر إلى المدينة يتبعهم أهل مكة لأسره وقتله.

وبشر بقصور كسرى بن هرمز يوم كان محاصرا في المدينة المنورة قال تعالى: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ ﴾ [الأحزاب].

وقال رسول الله ﷺ عندها:- لن تغزوكم قريش بعد هذا العام وستغزونهم ان شاء الله، وكان ما قال حقا.

أيها الإخوة والأخوات:-

احذروا الفتن والفتانين والشائعات الكاذبة المفتراه، والصحف الصفراء والأقلام المأجورة والفضائيات المخادعة المرتجفة، والنفوس الضعيفة والمواقع الإلكترونية الخفيفة الهزيلة والأبواق المأجورة

احذروا مؤامرة تقسيم المجتمع الأردني إلى موال منتم وطني، والى معارض عدو للوطن والملك والشعب، وضرب الناس بعضهم ببعض بدلا من بناء المحبة والتضامن والتكامل، وبخاصة في أعوام الرمادة هذه، نؤكد أننا كلنا مع وطننا وشعبنا ودولتنا، وضد الفساد والفاسدين ومن سرقوا ممتلكاتنا وزوروا إرادتنا ومزقوا صفنا الوطني، ولا حصانة لهم وستصلهم يد العدالة ان لم يكن اليوم فغدا، ونحن سَلْم على أهلنا وبلدنا ومواطنينا سواء في الأمن أو الدرك أو الشعب، ولكننا حلف واحد على من غدروا بنا جميعا، وسلبوا ونهبوا وزوروا إرادتنا في الانتخابات، واعتدوا على الدستور والقوانين وتلاعبوا بها ليتملصوا من الحساب والرقابة الشعبية، وكم مجلس نواب حل في ريعان شبابه بسبب تزويره وعدم تمثيله للشعب.

أيها المؤمنون بالله جميعا والمؤمنات

أيها المصلون الراكعون، أيها السامعون، أيها الإصلاحيون

قالها مصلحون خبروا الأنظمة والمستبدين منذ عشرات السنين مثل الكواكبي والأفغاني وحسن البنا رحمهم الله جميعا:

سيقف جهل الشعب أمام مشروعكم الإصلاحي الوطني، وسيحقد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان، وستقف في وجهكم الحكومات الضعيفة، وسيحاولون وضع العراقيل في طريقكم.

وسيتذرع الفاسدون بكل وسيلة لمناهضتكم، وسيستعينون عليكم بالنفوس الضعيفة والأيدي المرتجفة الممتدة إليكم بالإساءة ولهم بالتسول والدونية.

وسيحاولون إلصاق كل تهمة باطلة بكم وصدق الله رب العالمين:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة].

أيها المؤمنون والمؤمنات

إن الرجل الجاد ولو كان وحيدا،يمكن أن يحيي امة وبينها، كيف وانتم جموع متزايدة، ولا تأبهوا بما يصيبكم في سبيل ذلك الم تبايعوا وتعاهدوا عهد الرجال؟ والله معكم ولن يخذلكم، وخيرُ الأعمال أدومها وأن قلّ.

قالت أم أبي حنيفة النعمان لابنها:ـ يا نعمان:- إنّ علما ما أفادك غير الضرب والحبس، لحقيق بك أن تنفر منه، فقال: يا أماه لو أردت الدنيا ما ضُربت، ولكن أردت وجه الله وصيانة العلم.

والله لو قبلتم الرشوة لرشاكم من سرق بعض ما نهب منكم، ولو أردتم المناصب لوُليتم لتسكتوا عن حقوق المستضعفين من الرجال والنساء الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا، ولا يستطيعون الوصول إلى حقوقهم.

أيها الإخوة

أيها الجالسون والجالسات في البيوت الآن، أيها المصلون في مساجد الحارات الأقصر خطبة، والأقل مئونة، والأقرب ممشى لبيوتكم، أيها المستمتعون برحلاتكم العالمية مع أن وطنكم في خطر وأهلكم في عوز.

أيها المتألمون المحوقلون المتفرجون القدريون المتظرون للسماء ان تمطر إصلاحا أو ذهبا أو بترولا // عسى أن لاتمطروا حجارة أو غضبا أو فتنة //، اتقوا الله في أنفسكم وأهليكم، واسمعوا قول ربكم ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴿٢٥﴾ ﴾ [الانفال]، ويجب أن تتمعر وجوهكم غضبا على ما يجري وذلك أضعف الإيمان.

وإياكم ان تكونوا ممن ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ ﴾ [النساء] ومن طلب رضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه واسخط عليه كل شيء.

أيها الإخوة والأخوات ونحن نبارك لكم اجتماعكم هذا ووطنيتكم الصادقة وجهودكم المتواصلة، التمسوا الإصلاح في أنفسكم ولا تنتظروه من غيركم، وكيف لهؤلاء ان يتنازلوا لكم عن سرقاتهم وامتيازاتهم، وهم يعرفون أنها غير شرعية ولا مشروعة، فوجهوا السؤال والمطالبة لأنفسكم، فان أردتم اراد الله بإذنه، وقد وضع لنا سننا كونية مادية أرضية يمارسها البشر، وقولوا لأنفسكم ومن يوافقكم الرأي، عاهدوا ربكم ثم شعبكم على ما يلي:ـ

إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات بسبب مسيرات الإصلاح، وسجناء الرأي دون تأخير، والتوقف عن تقييد الحريات واعتقال المطالبين بالإصلاح وزجهم في المعتقلات بغير وجه حق وأهانتهم وإذلالهم وتعذيب بعضهم، كما ذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان قبل يومين.

علينا أن نعمل سويا بجد وعزم وتصميم، لإسقاط موجات رفع الأسعار، ويجب العمل على إسعاد الناس وحل مشكلاتهم والسعي في مصالحهم، فهو لا يقل أجرا عن صلاتكم وصيامكم وحجكم، بل ربما يكون هو واجب الوقت وفريضة الساعة، وفي الحديث الشريف، وأيُّما أهل عرصة باتوا وفيهم امرؤ جائع إلا برأت منهم ذمة الله، اسعوا إلى توفير الأعمال للقادرين، وتشجيع الإنتاج والعدالة في توزيع الثروات وفتح أفق الإبداع، والاعتماد على النفس وترفعها عن التسول وضرورة حفظ كرامة المواطنين.

وعلينا أن نمكن شعبنا من أن يكون مصدر السلطات كما نص على ذلك الدستور المعطل المقيد بنصوص شوهته وأبطلت مفاعيله كالمادة ٣٤، ٣٥، ٣٦

وعلينا أن نقف صفاً واحداً ضد تيار الفساد والاستبداد، لاسترجاع ما نهبوا من مقدرات الوطن المنقولة وغير المنقولة، واستعادة الأراضي المنهوبة والشركات المتسربة للجشعين وسماسرتهم، والذين يعرفهم الشعب الأردني، فكيف بالأجهزة المتخصصة المطلعة والتي كبلت أيديها عن

ملاحقتهم بحصانة غير مفهومة.

وعلينا أن نصم آذاننا ونغلق عيوننا عن كل نداء فتنة، أو دعوة جاهلية تفرق صفنا الوطني الكبير أو توهن مشروعنا أو تنقذ أعداء شعبنا ووطننا وبخاصة ونحن في زمن الحرب الإعلامية المتطورة وحرب الشائعات.

علينا أن نتعاهد وبخاصة المتقدمين في الصفوف الأولى في الإصلاح، أن لا نتسابق إلى مغنم ولا منصب، ونثبت ذلك بالممارسة لا بالقول والادعاء.

وعلينا أن نوحد صفنا الإصلاحي بمختلف تسمياته وأشكاله، ولتحقيق هذا الأمل شروطٌ وضريبة يدفعها الأكثر حرصا على اجتماع الكلمة، وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، وأن يسع بعضنا بعضا لنسرع في تجنيب بلدنا هذا الويلات التي اكتوت بها أقطار تعامت أنظمتها عن رؤية المشهد والاستجابة لمطالب شعوبها.

وعلينا أن نملك إرادتنا وقرارنا السيادي، حتى نبني بلدنا ونمد يد المساعدة الجادة لأهلنا في فلسطين الذين يستغيثون صباح مساء، وقد سلبت أرضهم، ودنست مقدساتهم، واغتيل شبابهم وغيب كرامهم في السجون.

ونحيي أهل غزة الأبطال الذين سجلوا في التاريخ العربي المعاصر وربما لأول مرة معادلة ردع بين شعب محاصر ودولة تمتلك السلاح والرجال والخبرات والتأييد الدولي، فوصلت الصواريخ المحاصرة تل الربيع المحتلة ولأول مرة، ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا.

اللهم رب العالمين وأمان الخائفين ومذل المتكبرين وقاصم الجبارين

تقبل دعاءنا، وأنلنا حقنا، ورد إلينا حريتنا، وجنبنا سفهاءنا.

ولا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا

اللهم ارفع عنا سيف الغلاء، وسيف الفساد والبلاء والفتنة

اللهم اجعل بلدنا هذا آمنا مطمئنا وسائر بلاد العرب المسلمين

اللهم طهر بلادنا ممن يريد بها الفتنة، وأرنا آياتك فيمن يبغي بأهلها شرا وفتنة

اللهم ارزقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين

اللهم اجمع قلوب الأردنيين والأردنيات شعبا وجيشا وأمنا، كبارا وصغارا على إنقاذ بلادهم، وإسعاد أمتهم، والوقوف أمام أعدائك وأعدائهم.

اللهم لا تجعل بأسنا بيننا، واجعل بأسنا على من عادانا.

واجعلنا سَلْماً لأوليائك حربا على أعدائك

اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا

ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا

واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا

واجعل ولايتنا فيمن يخافك ويرحمنا

اللهم أسمع ملك البلاد صوت الناصحين الصادقين

واكفه شر بطانة السوء المنتفعة من بقاء الفساد والمفسدين

اللهم أسمع صوتنا لأبناء شعبنا جميعا

ألهم واجْزِ كل صالح مصلح عامل خير، منتصرٍ لشعبه ووطنه خيراً.

الجمعة ٣٠/ ١١ / ٢٠١٢ / عمان جبل الحسين

ولكن انفض الاعتصام بسرعة بطلب من رئيس الجبهة الوطنية للإصلاح دولة الأستاذ أحمد عبيدات وكان قد بدأ إلقاء كلمته الوحيدة في الفعالية قبل وصول كثير من المشاركين من مناطق عمان بعد صلاة الجمعة مما سبب حرجاً وتذمراً من الحراكيين وحتى من كوادر الحركة الإسلامية وقد أثر سلباً على فعاليات لاحقة.

رسالة خاصة لبعض قيادات الحراكيين والمهتمين بالشأن العام

اخترت عدداً من الوطنيين والوطنيات، ومن أظن بهم الوعي والحرص والغيرة وأرسلت لهم بشكل شخصي هذه الرسالة وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعسى أن تكون بخير وعافية.

وبعد:

• رسالتي لمن تحدَّر من ظهور الأُصلاء، ومن نُطَف الشّهامة والصفاءِ والطُّهرِ الفِطرية المتوارثة والموهوبة على حد سواء، فانتقلت إليه وحافظ عليها.

• دعوة جادة للبحث عن الذين اعتبروا الوجاهة مسؤولية مضاعفة، والجاه ابتلاءً وامتحاناً، والقبول في الأرض بين الناس منحةً من الله تستوجب الشكر

• قرأت عن دور هؤلاء في التاريخ القديم وانا أقلّب في صفحات كتب (الطب الاجتماعي وبناء الأمم) في نهضات الشعوب، وبخاصة في فترات الاستضعاف والهزائم النفسية، فوجدتهم من القليل النادر حقاً، أو لأن أكثرهم أغْفلَه المؤرخون، أو حرص هو أن يكون خفياً لا يريد أن يذكره أحد إلا الواحد الأحد.

• أَضرِبُ يميناً وشمالاً لأبحث عن واحد أو اثنين أو ثلاثة، وليتهم كانوا عشرة بهذه المواصفات الآنفة الذكر أو بمعظمها، لنتعاون جميعاً وعلى القيام بالواجب الوطني والشرعي والأخلاقي.

وإني لأرجو أن تتوقف عند هذه الكلمات، وتجهد نفسك في البحث والتحري والتواصل.. ولا أشك مطلقاً في وجود بعض هؤلاء في مجتمعاتنا ولكننا لم نصل إليهم.

• وإني آمل منك شخصياً التواصل مشكورا، علما بأن هذا لا ينافي التواضع والله يقول ﴿إن تبدوا الصدقات فنِعمّا هي﴾.

• وهو القائل على لسان التقي الحيي المتواضع يوسف عليه السلام ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، وهو يعلم أنه يستقبل سبعاً عجافاً يأكلن مدخراتهم كلها ويجد في نفسه قدرة على المساعدة في الخروج منها.

• إني على أمل ولست يائساً وفي مجتمعنا الخير إن شاء الله، وآمل أن تكون يا أخي منهم، وممن يدل على بعضهم على الأقل، فلا يخفى أننا في هذا البلد جميعاً نمر بظروف صعبة يحتاج الوطن فيها لكل أبنائه على اختلاف مواقعهم واتجاهاتهم.

وأرفق لك قصة نجاح واحد من هؤلاء الذي وجدته في التاريخ العربي الإسلامي.

أرجو أن تتكرم بقراءة هذا النموذج قراءة المشمّر عن ساعد الجد، والذي يقول ها أنذا وأنت كذلك. والله يحفظك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحب لكم سالم الفلاحات ١٤/ ٦/ ٢٠١٤

وهذه هي القصة للعبرة أرفقتها بالرسالة عن يحيى بن إبراهيم الجُدالي

يحيى بن إبراهيم الجدالي شيخ قبيلة (جُداله)، إحدى أكبر قبيلتين في موريتانيا والأخرى قبيلة

تدعى (لمتونة) وشيخها يحيى بن ابراهيم اللمتوني، وكان الشيخ ابن إبراهيم صالحاً لكنه ليس عالماً في الشريعة وأن كان يعرف الحلال والحرام، ويتمتع بصفات كريمة وأخلاق عالية فطرية كطهارة صحرائها، وكان غيوراً على قومه.

وجد أن الفاحشة قد انتشرت في قومه، وكثرت المخالفات الشرعية، وارتكاب الكبائر والمحظورات، من شرب الخمر والجمع بين أكثر من أربع زوجات والزنا حتى انتشر بلا حياء وهكذا... اعتاد الناس على هذه المخالفات.

لكنه لا يُتقن الوعظ والإرشاد ولا القدرة على إقناع الناس بترك ما حرم الله وتعليمهم الدين الصحيح.

فعزم على أن يحج عام ٤٤٠هـ ثم وهو في طريق عودته ذهب إلى القيروان بتونس بلد العلماء فلعله يجد من يعينه ويأتي معه لتعليم قومه وإنقاذهم مما هم فيه.

فوجد من علماء المالكية شاباً يدعى (عبد الله بن ياسين)، استعد أن يغادر عيش المدينة إلى صحراء موريتانيا الجنوبية لعل الله يهدي به أهلها..

أخذه شيخ القبيلة إلى الناس في مضاربهم، يقدم لهم العالم الفقيه (ابن ياسين)، لكنه كان كمن ينحت فيما هو أقسى من الصخر، فصدوه بقسوة وهددوه وتوعدوه حتى وصل التهديد شيخ القبيلة، الذي تألم أشد الألم من أذى قومه وإعراضهم، وإصرارهم على الفساد لكنه لم ييأس.

وأصبح (عبد الله بن ياسين) مخيراً بين القتل المنتظر، وبين العودة إلى تونس دون أن يحقق شيئاً يذكر، لكنه اختار أن يتوجه إلى الجنوب وليس العودة إلى بلده وأهله حتى وصل نهراً في شمال السنغال ومعه خمسة رجال فقط ممن استجابوا لجهوده خلال أربع سنوات فنصب خيمة (رباطاً) وسكن فيها يعلّم هؤلاء ثم يرسلهم لقبيلتهم (جُدالة، فيستجيب لهم الرجل والرجلان، وهكذا يرجعون مرة ومرات حتى بلغوا ألفاً، وتكاثرت الخيام وهو يشرف على تعليمهم فيها فن الدعوة.

توفي يحيى بن إبراهيم بن جدالة (الرجل الصالح)، وخَلَفه عبد الله بن ياسين، توجه بمن معه إلى الشمال، يرسلهم إلى عشائرهم، يدعونهم إلى الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ..

وانضم إليهم شيخ قبيلة (لمتونة) (يحيى بن عمر اللمتوني)، وكان رجلاً صالحاً أيضاً، فأصبح عددهم قرابة سبعة، كانوا نواة دولة المرابطين التي حكمت المغرب الأقصى والأوسط والأدنى وامتدت إلى الجنوب، ثم حكمت الأندلس وأنقذت أهلها ودويلاتها، ومن أبرز قادتها يوسف بن تاشفين الشهير بالصلاح والتقوى والفروسية والنخوة الذي توفي عن مائة عام وهو يجاهد..

ترى هل اتضحت لديك أخي الصورة؟ هل يمكن أن تشرع بما يجعل المجاميع في صحيفة عملك، والناس اليوم أفضل مرات ومرات من الصورة المذكورة، الآن هم بحاجة إلى بعض التوعية لمعاشهم ومعادهم وفي كل عشيرة ما يكفي من المؤهلين للقيام بالتوجيه وهم بحاجة إلى شخص يأخذ بأيديهم ويستوعبهم ولا يتعالى عليهم، ويهتم بمصالحهم فكن أنت يا أخي.. دل على الخير والدال على الخير كفاعله.

هـ- الملتقى الشعبي لحماية الأردن وفلسطين ٢٠١٤

ونظراً لتحركات كيري وزير الخارجية الامريكي في المنطقة، فقد تشكل حراك شعبي تحت عنوان «الملتقى الشعبي لحماية الأردن وفلسطين»، ودعا للقاء جماهيري موسع شهد حضوراً ملحوظاً بجانب فندق الريجنسي ألقى فيه د. أنيس الخصاونة كلمة باسم الملتقى.

وقد أعد ميثاقاً للملتقى بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠١٤م وهذا نصه:-

ميثاق الملتقى الشعبي للدفاع عن الأردن وفلسطين والتصدي لمشروع كيري

انطلاقاً من أنَّ الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، يجمعه معها المصير الواحد، والهم المشترك.

وبما أن القضية الفلسطينية تشكل محور الصراع العربي والإسلامي وعنوانه، وما تتعرض له من مؤامرة مستمرة لتصفيتها، والتي برزت بشكل أوضح في الآونة الأخيرة نظراً لواقع الأمة العربية والإسلامية في طرح مشروع تسوية نهائية عرف بـ (مشروع كيري) فقد تداعى أبناء الشعب الأردني بمعظم مكوناته وتوجهاته السياسية والوطنية، للقيام بالواجب في الحفاظ على الأردن وفلسطين، والتصدي لهذه المشاريع الصهيونية التصفوية، واتفق على تأسيس (الملتقى الشعبي لحماية الأردن وفلسطين) ضمن الثوابت التالية:-

أولاً:- المقاومة حق مشروع، وهي السبيل الوحيد لاسترجاع فلسطين من البحر إلى النهر، والتصدي للمشاريع التصفوية لذا يجب على الجميع دعم هذه المقاومة بكل السبل والإمكانات.

ثانياً:- الحفاظ على الهويّة الأردنية، يقتضي الحفاظ على الهوية الفلسطينية النضالية المقاومة للاحتلال والساعية لتحرير الأرض.

ثالثاً: رفض جميع أشكال التوطين واعتبار حق العودة حق فردي وجماعي مقدس لا يمكن لأحد مهما كان التنازل عنه أو المساس به، واي مقدمات تفضي لهذه النتيجة من تجنيس جديد وقبول تعويضات أو بدائل عن العودة مرفوضة فلسطينيا وأردنياً ومن كل حر وشريف.

رابعاً: عدم إعطاء أي شرعية لأي جهة بالتوقيع على أي مشروع تصفوي للقضية الفلسطينية، نيابة عن الشعبين الفلسطيني والأردني والأمة العربية والإسلامية.

خامساً: إن العيش الكريم والتمتع بكامل الحقوق المدنية على أرض الدولة الأردنية للأشقاء الفلسطينيين غير الحاملين للرقم الوطني، حق إنساني تقتضيه مبادئ العقيدة وأخوة العروبة، ولا يتعارض مع الحفاظ على الهوية الفلسطينية والأردنية.

سادساً: محاربة جميع أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، والوقوف بوجه كل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المشتركة مع الكيان الصهيوني والتي ترعاها الحكومات الأردنية، ووقف جميع العمليات التجارية التي تشكل خطراً على إرادة الشعب الأردني والفلسطيني.

سابعاً: اعتبار اتفاقيات السلام المبرمة مع الكيان الصهيوني باطلة في وجدان وقرار الشعبين الأردني والفلسطيني، والعمل بكل الوسائل الممكنة على إسقاط اتفاقيات الذل والعار، واسترجاع الأراضي الأردنية في أم الرشراش والباقورة.

ثامناً: إن فلسطين التاريخية هي أرض عربية إسلامية، وهي وقف إسلامي لكل الأجيال، وهي حق غير قابل للتجزئة أو التنازل أو التفاوض.

تاسعاً: إن تغييب إرادة الشعوب العربية، وعدم تحقيق الإصلاح الشامل ومحاربة الفساد سببٌ رئيس في كل ما يصيبها من ويلات وضنك عيش واختلال في التقدم الحضاري وتمرير المشاريع التصفوية.

عاشراً: انطلاقاً من هذه الثوابت التي تمثل قواسم مشتركة بين كل القوى الوطنية المشاركة، فإن الباب مفتوح لكل من يتوافق مع هذه المنطلقات، للانخراط ضمن الملتقى الشعبي لتوحيد الجهود وتنظيمها بشكل فاعل ومؤثر.

وقد وقَّع على الميثاق العديد من الشخصيات الوطنية الأردنية، وقد قام الملتقى بفعاليات عديدة، ثم خفت صوت كيري بعدها حتى حين.

و- محاولات إصلاحية شعبية دؤوبة

في لقاء ضم العديد من الشخصيات الوطنية الإصلاحية، وعدداً من المتقاعدين العسكريين بصورة واضحة، وبعد حوارات واسعة شكلت لجنة من ستة أشخاص منهم اللواء سلمان المعايطة، الطيار منير الحنيطي، الأستاذ سالم الفلاحات الأستاذ سفيان التل، لكتابة مسودات للتحرك الشعبي القادم من أجل عقد مؤتمر وطني على أساسها. ومنها:

مسـودة مقترحة من نحن وماذا نريد؟

٢٠١٤

من نحن؟

نحن شريحة من الشعب الأردني لا نمثل حزباً ولا هيئة ولا نقابة، ولسنا بديلاً عن أحد، نسعى لتحقيق الحياة الكريمة، والكرامة والسيادة والحرية المنضبطة لشعبنا، والمحافظة على هذا الجزء الهام من الوطن العربي والإسلامي، ليكون سنداً لأمته وقضيتها المركزية الأولى قضية فلسطين.

نحن هيئة وطنية منبثقة عن ملتقى شعبي واسع لم ولن يستثن في الدعوة إلى الملتقى أحداً من الأردنيين لمعتقده أو فكره أو انتمائه السياسي أو الحزبي أو أصله، شريطة أن يكون من الذين يؤمنون بالإصلاح الشامل منهجاً للإنقاذ والبناء والتقدم، وفق ميثاق شعبي تحدد فيه الرؤية والرسالة والاستراتيجيات العامة، والقيم المؤسسية والضوابط التي يتوافق عليها المجتمعون ويلتزمون بها.

الرسالة أو ماذا نريد؟

بناء منصة للعمل الوطني الجامع، تكافئ التحديات التي يتعرض لها الأردن، تستوعب الأردنيين المنتمين لوطنهم وأمتهم وشعبهم، تكون قادرة على الدفع باتجاه إحداث تغيير حقيقي شامل ومتقدم في بنية الدولة الأردنية، ومؤسساتها المختلفة، من أجل بناء دولة ديمقراطية مدنية بخلفية الحضارة العربية الإسلامية، تكون السلطة فيها للشعب والسيادة للدستور والقانون، وتكون العلاقة فيها بين الحاكم والمحكوم وفق العقد الاجتماعي (الدستور) الذي يتوافق عليه الشعب من خلال ممثليه الشرعيين في مجلس الأمة المنتخب بشقيه بحرية ونزاهة على أساس قانون انتخاب حضاري متقدم.

بعض التحديات التي أعاقت تحقيق مشروع الإصلاح في الأردن خلال الفترة الماضية

١- رغم كل الجهود النضالية الوطنية المستمرة، خلال السنوات الماضية، لم يتم التأثير في القناعة الرسمية للنظام حول الإصلاح، مما يعطي فرصة لتعميق وتمرير مشاريع اليأس والإحباط لدى الناس.

٢- ضعف التفاعل الشعبي مع الإصلاح بسبب الجهل بالواقع، الخوف من مواجهة النظام، وإغراء الدولار، والإرجاف الإعلامي والثقافة السلبية المتوارثة. وعدم القدرة على إقناع العديد من الشرائح المجتمعية بضرورة الانخراط في المشروع الإصلاحي المنشود.

٣- قدرة النظام على تخويف الشرائح المجتمعية من بعضها، بفزاعة أردني فلسطيني، وتخويف المسيحي من الإسلامي، ورجال الأعمال من الفقراء، والمرأة من الرجل، والإ سلامي من، والقومي من اليساري، والحزبي من المستقل وهكذا.

واتهام كل وطني صادق بأنه باحث عن موقع أو مكافأة، واغتيال الشخصيات الوطنية معنوياًبوسائل خبيثة، والحديث عن أجندة خارجية، وارتباطات مشبوهة، لبعض الحراكين والحراكات الشعبية، ووصف البعض بالإرهاب والتطرف وعدم الواقعية.

والربط التعسفي بين الإصلاح وبين الفوضى والقتل والدمار!!.

والربط بين الأمن والاستقرار والإصلاح الذي سيفضي إلى دماء وأشلاء!!

وضياع الهوية الأردنية، والبديل الفلسطيني، والسيادة للأردني، أم للفلسطيني،

والادعاء بأن الشعب لا يريد الإصلاح.. وهكذا.

٤- عدم قيام جسم وطني جامع للحراك الشعبي يضم معظم الحراكين ويجتمع على القواسم المشتركة.

٥ ـ غياب النقابات المهنية عن فعاليات الإصلاح وعن الانخراط في مشروعه باستثناء حالات فردية

٦- عدم بروز قيادات شعبية تحمل مشروع الإصلاح تكون مستعدة لدفع كل التكاليف، والتضحية التامة من أجله، قادرة على أن تحوز ثقة شعبية واسعة.

٧ ـ حداثة التجربة الأردنية في تحقيق إصلاح واسع، ومعارضة حقيقية لنهج النظام على مدى تاريخه.

٨ ـ الادعاء بغياب الاتفاق الشعبي والحزبي على الأهداف المطلوبة من مشروع الإصلاح.

٩ـ ربط الإصلاح والتغيير بحل القضية الفلسطينية .

١٠- التظاهر بالخوف من قانون انتخاب عصري بسبب التركية السكانيـة.

١١-اختلاق حساسية بين أكبر مكون حزبي سياسي (الحركة الإسلامية) وبين الجسم الوطني الإصلاحي وتسويقها على البعض، والتخويف من هيمنه الإسلاميين واستئثارهم بالسلطة.

١٢- تحميل مشروع الإصلاح الشامل المحلي الأردني جميع سلبيات وتناقضات ونتائج ما

يجري في المنطقة العربية والإقليم، ولم يعد خافياً تدخل الأيدي الأجنبية والإقليمية لحرمان الشعوب من سيادتها وتحررها.

١٣ـ استغلال ضيق أفق البعض ونزوعهم إلى الخلاف والفرقـة.

١٤- الفردية والأنانية الشخصية والحزبية والفئوية لدى فئات وشخصيات عديدة.

١٥- عدم التفاهم على بعض القضايا الإشكالية كالهوية الوطنية، وفك الارتباط، والحديث فيها عن بعد فقط – وتبادل التهم والتخوفات، دون حوارات مباشرة مسؤولة.

١٦- الخوف التقليدي من القادم الجديد المجهول، مع استمرار الشكوى المستمرة من الحالة الراهنة

١٧ ـ اليأس والإحباط من إمكانية التغيير بسبب ثقافة التبعية، وفقدان الثقة بالنفس.

١٨ـ خلق ثقافة التأكيد على فقـر الأردن وخلوه من الموارد الذاتية، وعدم إمكانية الاعتماد على الذات لتخويف أهله من الاستقلال والتفكير بالنهوض.

١٩ـ تعدد مراكز القوى الرسمية المؤثرة المتنازعة في المشهد ، مع اتفاقها على عدم تمرير مشروع الإصلاح من أجل مصالحها الخاصة.

٢٠ـ الموقف العربي الرسمي، والموقف الإقليمي والعالمي المتخوف من ديمقراطية حقيقية تتمتع بها الشعوب العربية في المنطقة بعامة وفي الأردن بخاصة، وتفضيله استمرار الوضع الحالي ودعم الأنظمة الفردية في العالم العربي.

٢١- ارتباط النظام السياسي بمعاهدات مع العدو الصهيوني وتحالف المعسكر الغربي وخصوصاً أمريكا ووقوفه في خندق (دول الاعتدال العربي سابقاً).

٢٢- إرادة دولية ضاغطة لإفشال الربيع العربي.

<u>بعض الفرص رغم التحديات</u>

١- عمق المشكلة وتجذرها وانتشارها وتجددها وتزايدها في مختلف النواحي:- معيشية، اقتصادية، أخلاقية، اجتماعية، سياسية قيمية، أمنية وتربوية مما سيبقي الإصلاح مطلباً ملحاً ويخشى أن توصل الحالة الراهنة الناس إلى حافة الانفجار.

٢- انكسار حاجز الخوف إلى حد كبير لدى قطاعـات واسعـة.

٣- شعور مجتمعي متزايد بالانفلات الأمني، وترك الحبل على الغارب لبعض الشرائح المجتمعية، واسترخاء القبضة على المجرمين والمفسدين وتشديدها على الإصلاحيين المشهود لهم بالوطنية.

٤- استشعار العديد من القوى الإصلاحية بضرورة التنسيق والتكامل، والعمل المشترك على طريق الوحدة، وتجنب الشرذمة والتنازع والفرقة المؤدية لإضعاف الحراك الشعبي.

٥- تقارب كبير في الأهداف الكلية في معظم الأطروحات الشعبية.

٦- السنوات الثلاث الماضية مكنت الحراكيين من معرفة بعضهم والتعرف على أحوال المجتمع بشكل أوضح مما يمكن من تطوير التجربة وتحسينها وتجنب السلبيات السابقة.

٧- تحصلت خبرة سياسية واجتماعية للحراكيين خلال الفترة السابقة.

٨- عدم نجاح النظام باحتواء المشكلات الاقتصادية والمعيشية والاحتجاجات المطلبية المتزايدة.

٩- قناعة الناس بفشل مخرجات قانون الانتخاب (مجلس الأمة) بشكل عام على أرض الواقع، بعد مرور ما يقرب من سنة ونصف على انتخابهم.

١٠- ارتفاع المديونية المستمر بالرغم من رفع الضرائب وغلاء الأسعار المتزايد وبيع المؤسسات الوطنية، وضنك العيش المتزايد، وتآكل مداخيل الناس.

١١- التهديدات الصهيونية لكياننا الأردني، ومشاريع التصفية لفلسطين كمشروع كيري وغيره مما سيدفع إلى استشعار شعبي أوسع وأشمل للخطر الحقيقي من تغييب الشعوب عن قضاياها المصيرية.

١٢- تيسر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية المتنوعة، حيث أصبحت بمتناول يد الجميع، وأثرها المباشر والقوي في الرأي العام.

١٣- حتمية تطور المجتمعات الطبيعي، سيما وقيم الحرية والعدالة واحترام الإنسان مغرية لكل إنسان حر ومنتشرة في العديد من دول العالم يطلع عليها الشباب من خلال هجراتهم ودراستهم، ومن خلال وسائل التواصل المتطورة ويفتقدونها في بلدانهم العربية.

١٤- يقظة عامة في الأمة تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها سياسياً.

ما يتوافق عليه الأردنيون في الإصلاح

١. دولة مدنية دستورية تكون السلطة فيها للشعب، دولة مواطنة تتسع لمواطنيها جميعاً دون النظر للعقيدة أو الفكر أو المذهب أو الجنس أو العرق، ولا تسمح بتغيير الهوية الأردنية الوطنية للدولة، لئلا يفسح المجال لتمرير المشاريع الاستيطانية وتفريغ فلسطين من شعبها العربي الفلسطيني.

دولة قانون ومؤسسات، تتلازم فيها السلطة مع المساءلة، تكون السلطات فيها متوازنة؛ ولا تتغول فيها سلطة على أخرى.

٢. قانون انتخاب يتوافق عليه الأردنيون، تتوافر فيه المواصفات التالية:-

أ- أن يمثل الأردنيين جميعاً بحيث يراعي الجغرافيا والديمغرافيا.

ب- أن يفرز من يحمل برامج وطنية واضحة يدخل الانتخابات على أساسها.

ت- أن ينص على انتخاب المجلس بشقيه الأعيان والنواب.

٣. قانون أحزاب عصري، ينشىء حياة حزبية حقيقية.

٤. حكومة منتخبة ذات صفة تمثيلية شعبية.

٥. فتح ملفات الفساد، ومحاكمة المسؤولين عنها، واسترداد الأموال والعائدات والثروات الوطنية المنهوبة.

٦. إقرار قانون من أين لك هذا؟

٧. رفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية والنقابية والشبابية والمدنية كافة، وتحرير النقابات العمالية وسائر النقابات من هذه السيطرة، وإعادة الأجهزة الأمنية إلى دورها الدستوري الوطني في حماية الوطن، وبخاصة من العدو الصهيوني والدسائس الأجنبية.

٨. إصلاح الجهاز القضائي واستقلاليته، وإلغاء المحاكم الاستثنائية.

٩. إصلاح المنظومة الإعلامية الوطنية، بحيث يكون الإعلام إعلام دولة ووطن، وليس إعلام حكومة.

١٠. تعديلات دستورية حقيقية تكفل تحقيق الأهداف المذكورة سالفاً وتمكن من بناء الدولة الأردنية الحديثة، وتنقي الدستور من المواد المتعارضة فيه والمعيقة للإصلاح المنشود.

مشروع ورقة العلاقة الأردنية الفلسطينية

١- العيش الكريم والحقوق المدنية كاملة، حق لكل مواطن فلسطيني على الأرض الأردنية من لا يحملون أرقاماً وطنية.

٢- قبول التعويض بديلاً عن العودة مرفوض فلسطينياً وأردنياً وعربياً وإسلامياً.

٣- دعم المقاومة الفلسطينية الجادة الرافضة لتمرير المشاريع الصهيونية التصفوية والرافضة للتوطين والوطن البديل، واجب كل أردني وعربي مسلم لأنه إنقاذ لفلسطين ومحافظة على الأردن وعلى العرب.

٤- تحقيق إصلاحات جوهرية سياسية ودستورية وقانونية واقتصادية هو الحماية الحقيقية للأردن وما سوى ذلك خدمة للمشاريع الصهيونية وتسهيل لمهمتها.

٥- الحفاظ على الهوية النضالية الفلسطينية واجب أردني وفلسطيني، وشرط للحفاظ على الهوية الوطنية الأردنية.

٦- الحرب الأهلية هي الهدف الدولي القادم في الأردن، وواجب جميع الوطنين الشرفاء الحذر من انزلاق الشارع إليها.

٧- ضرورة الحوار المجتمعي المباشر والصريح في ضوء هذه المحددات بعيداً عن التراشق الإعلامي والإرهاب الفكري والتهوين والتهويل.

٨- مركزية الصراع مع العدو الصهيوني ورفض ومقاومة كل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع العدو الصهيوني من أوسلو إلى وادي عربة ورفض كل المشاريع التي تستهدف الأمة.

٩- إعادة بناء العلاقة الأردنية الفلسطينية، على أساس برنامج سياسي وطني موحد ومقاوم وذلك بمشاركة الأردنين والفلسطينين جنباً إلى جنب. انتهى.

وبعد لقاءات واسعة، وبسبب حضور شخصيات جديدة، طلب إعادة صياغة الورقة المقدمة وقدمت الصياغة الجديدة في لقاء موسع، وأعيد صياغة الورقة السابقة محافظة على المحتوى من قبل لجنة جديدة جلها من المتقاعدين العسكريين لكن المفاجأة كانت انفضاض الجمع دون توافق على لقاء قادم،

تبين فيما بعد أن ضغوطا مورست على البعض من أجل إنهاء هذا العمل الوطني المشترك، وقيل للمتقاعدين العسكريين اعملوا بمفردكم دون الآخرين من المدنيين وقد واصلوا لقاءاتهم لمدة

يسيرة جدا ثم توقف العمل كما يظهر..

ز- ومن المحاولات أيضاً محاولة عقد مؤتمر شعبي واسع

لم تتوقف جهود الإصلاحيين عند اصطدامها بجدار الردة العربية والعالمية عن قبول الإصلاح، وبقيت الجهود متصلة للبحث في كيفية إنقاذ الوطن وتحقيق الإصلاح، فكان التفكير بعقد مؤتمر وطني موسع، وقد تنادى عدد من الحراكيين للإعداد لعقد المؤتمر

وقد أعدت بعض الأوراق اللازمة منها ورقة سياسية، وورقة قانونية، وورقة اقتصادية، بالخطوط العريضة لتكون مسودة تناقش وتعدل بعد حوار موسع وهذه بعض الأوراق:-

١- الورقة السياسية / مسودة قابلة للنقاش

الأردن ليس طارئاً في التاريخ السياسي، وليس دولة جديدة عمرها مائة أو مائتي سنة، بغض النظر عن حجمه الجغرافي، وتأثره بالعوامل السياسية العامة فهو الذي احتضن حضارات عديدة، آثارها شاهدة حتى اليوم على رسوخ قدمه في التاريخ فيه البتراء المدينة النبطية العربية جنوبا، وبقايا المدن العشرة شمالا وفي أغواره يرقد آلاف الفاتحين من الصحابة الكرام قبل أربعة عشر قرناً وفي الكرك جعفر بن أبي طالب وزيد وابن رواحه رضي الله عنهم أجمعين، وفي شرقه قصور الأمويين، وكل بقعة منه شاهدة على أهميته وموقعه الهام وعمان مذكورة في حديث رسول الله ﷺ: «حوضي بين عدن وعَمّان البلقاء».

الإخوة والأخوات

مضى ما يقرب من ثلاثة أعوام متواصلة والأردنيون يطالبون بالإصلاح الشامل الذي يعيد للأردن استقراره وقوته وكرامة مواطنيه وتاريخه العريق ويحفظ كيانه السياسي من التهديد.

لكن صَوْتَ الأردنيين الشرفاء لم يُسمع، بل تَعَرّض للتشويه والمحاصرة والقمع والاعتقال والنيل من الحريات العامة، وغض الطرف عن الفاسدين المستبدين المتاجرين بمقدرات الوطن وبحاضره وبمستقبله، حتى أن معظم الإنجازات التي تمت خلال الفترة الماضية ثم الالتفاف عليها وتفريغها من محتواها، بل وقلبت ظهر المجن لمشروع الإصلاح كله، وبخاصة بعد ما جرى من أحداث في الإقليم مستخدمة ذلك لتخويف الناس من المطالبة بالإصلاح الحقيقي والشامل.

وأجريت الانتخابات النيابية على قانون انتخاب مرفوض شعبياً منذ عشرين سنة وُعد المواطنون بتغييره وطيه إلى الأبد، فأفرز مجلسا لم يكن مستغرباً وكان صورة عن المجالس السابقة منذ ١٩٩٣/ ٢٠٠٣/ ٢٠٠٧/ ٢٠١٠ بل ربما يكون هو أضعفها على الإطلاق.

لقد غاب مفهوم الانتماء للوطن وقضاياه الإستراتيجية، ليكون الانتماء للأشخاص الذين يملكون السلطة والثروة والجاه، وغاب مفهوم دولة الدستور والقانون والحقوق والواجبات لتحل محلها القرارات الشخصية والتعليمات والأعطيات والمكارم والهبات وتقريب الأشخاص حسب الولاءات وليس حسب الكفاءات.

واختلت صورة الهوية الوطنية الأردنية، وأصبحت مهددة وعرضة للعبث والمتاجرة والذوبان لا في الهوية القومية الأوسع في العمق العربي، إنما بلا عنوان ودون رؤية ثابتة وبوصلة واضحة ليكون أكثر المستفيدين من هذه الضبابية العدو الصهيوني الذي يسعى لحل مشكلته على حساب الأردن بالتوطين والوطن البديل اتكاء على معاهدة وادي عربة وملحقاتها في المادة الثامنة التي اعتبرت قضية اللاجئين قضية إنسانية وجب على الأقطار التي يقيمون فيها حلها- وهو التوطين- الذي ينكر قولا ويمارسُ عملياً.

كما أن تهديد المواطن الأردني بنزع جنسيته التي نالها منذ عقود عديدة لا يقل خطرا عن عمليات التجنيس التي تتم في الخفاء ولم تتوقف. مما يهدد الاستقرار المجتمعي من جهة وَيضع فلسطين والأردن في مهب الريح وبخاصة في ظل الهيمنة الصهيوأمريكية والتمزق العربي ومن أجل أن يتنازع الأردنيون والفلسطينيون على الفتات الذي لا قيمة له بما يعني تخلي الأردنيين والفلسطينيين عن بناء الأردن وعن مقاومة المشروع الصهيوني في آن.

لقد أمعنت الحكومات خلال السنوات الثلاث الماضية في سياسة الإقصاء والتهميش والمحاصرة للقوى الشعبية والإصلاحية عن التأثير في قرارها الاستراتيجي وعن قضاياها اليومية، والعمل على تحطيم الثقة بين الأردنيين، وتحريض بعضهم ضد البعض الآخر، مستخدما كل الفزاعات الوهمية بين مختلف شرائح المجتمع، واصفا كل من يطالب بالإصلاح بالانتهازية وعدم الانتماء، والارتباط بأجندة خارجية وبمعنى آخر «التكفير الوطني».

إنَّ المجتمعين اليوم في هذا الملتقى الشعبي الأردني الوطني لَيؤكدون على رؤيتهم التي لم تزدها السنوات الثلاث الماضية إلا وضوحاً وصدقاً ورسوخاً على أن الإصلاح وفي مقدمته الإصلاح السياسي يعني التغيير في نهج الحكم لتكون السلطة للشعب- بمعنى أن يكون الشعب هو مصدر السلطات كلها- كما هو معمول به في أي ديمقراطية عالمية مستقرة وبما يحقق المادة الدستورية في دستورنا الأردني التي تنص على أن «الشعب مصدر السلطات وعلى أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي».

وإننا على يقين أنه لن ينال الأردنيون حقوقهم المختلفة الكاملة دون أن تكون أعطية من أحد

أو مكرمة يمكن الرجوع عنها في أي وقت دون إصلاح سياسي شامل يُحفظ بتعديلات دستورية توافقية وإرادة سياسية عليا جادة تجعل السلطة متلازمة مع المسؤولية.

كما أنّ تَغنّي قوى الشد العكسي بإفشال مسيرة الإصلاح وتفريغها من محتواها واعتبار ذلك إنجازاً وطنياً، إنما هو مؤامرة خبيثة على استقرار الأردن ونمائه وتطوره بل وبقائه ككيان سياسي، وأن النظام هو من يتحمل تبعة التلكؤ والعرقلة للمشروع الوطني الإصلاحي الجاد.

ويؤكد الملتقى الشعبي الوطني الأردني على مطالب الأردنيين وعلى رؤيتهم لتحقيق المصالح الأردنية المتمثلة بما يلي:-

(١) إرادة سياسية عليا تُفعل المادة الدستورية التي تنص على أن الشعب مصدر السلطات، والفصل بين السلطات الثلاث وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتحقيق هذا المبدأ.

(٢) قانون انتخاب عصري يتوافق عليه الأردنيون، يحقق العدالة ويستشعر الهوية الأردنية الوطنية للأردن.

(٣) حكومة منتخبة منبثقة عن أغلبية نيابية براجمية لها ولاية عامة وفق الدستور والقانون.

(٤) استقلال القضاء وعدم تغوّل أي من السلطات عليه.

(٥) إلغاء محكمة أمن الدولة التي تعتبر أداة للدكتاتورية وانتهاكاً لحقوق الإنسان.

(٦) انتخاب مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنُّواب، أو جعل مجلس الأعيان مجلساً إستشارياً لرأس الدولة.

(٧) التأكيد على أن الكيان الصهيوني هو العدو الأول، وهو الخطر الحقيقي على الأردن وفلسطين، ورفض الوطن البديل والتوطين من خلال المحافظة على الهوية الوطنية الأردنيَّة، وعدم التنازل عن فلسطين التاريخية، وتثبيت الشعب الفلسطيني في وطَنه، والعمل الجاد لدعم حق العودة وعدم التراجع عنه والتفريط به، وأننا جميعا في هذا الوطنَ مكلفون ببناء الأردن والحفاظ على فلسطين.

السادة والسيدات

لقد انتهج الشعب الأردني المطالب بالإصلاح على اختلاف تشكيلاته الشعبية واتجاهاته الفكرية المنهج السلمي في السعي لتحقيق مشروعه الإصلاحي رغم محاولات الاستفزاز الكثيرة، وهو مصر على هذا النهج وقد رفع شعار إصلاح النظام إصلاحا شاملا ولن يرضى بشكليات

الإصلاح حتى وأن طالت المسيرة وقدم التضحيات من وقته وجهده وماله ولن تثنيه المعيقات والمحاولات اليائسة المتكررة لإيقافه وحرمانه من العيش الكريم الحر العادل في بلد قوي مستقر متحضر.

والكرة في ملعبكم أيها الشعب الأردني الكريم، ولن تكون الطلائعُ المقدَّرة، ورموز الإصلاح بديلا عنكم، ولن تقوم مقامكم وأن كانت مستعدة لتحمل المشاقّ والتبعات والواجبات الوطنية.

ويطلق المؤتمرون من هذا المنبر الشعبي نداء الواجب، للقوى الوطنية الفاعلة أن تسعى لتنسيق جهودها وإمكاناتها في تيار وطني جاد لتتكامل الجهود كلها في طريق الإصلاح والبناء ويمد المؤتمرون اليوم أيديهم الوطنية، لأبناء الوطن للوصول إلى صيغة تشاركية في تحمل المسؤولية حتى تحقق ما تريد.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته

٢- الورقة القانونية:-

مسودة الورقة القانونية

الإخوة والأخوات: أيها الشعب الأردني السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

الدستور هو أبو القوانين ويعكس مستوى حضارة الدولة، ولا يتحقق رقيها إلا بسيادته لتتشكل دولة المؤسسات.

وهو العقد الاجتماعي بين النظام الحاكم والشعب، ومنظومة العهد والأمان بين الدولة ورعاياها.

ومعلوم أن تعديله فقبوله أو رفضه يكون من حق الشعب وحده، ولا يوجد أحد وصيّ على إرادة الشعب فالدستور هو ملكه فقط.

ويعود تاريخ صدور الدستور الأردني الحالي إلى كانون الثاني ١٩٥٢ عندما صدر إعلان الدستور الأردني في عهد الملك طلال، حيث صدر الدستور في تسعة فصول وهو مكون من ١٣١ مادة دستورية وينص على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي، واعتبار الأمة مصدر السلطات.

ومع ذلك تعرض دستور ١٩٥٢ لتسعة تعديلات شملت أربعة وعشرين مادة منه، جميعها جرت في عهد الملك الحسين وتناولت بشكل أساسي السلطة التشريعية التي تم انتزاع العديد من صلاحياتها لصالح السلطة التنفيذية، لاسيما توسيع صلاحيات حل البرلمان وإصدار القوانين المؤقتة

في غيابه، وأجريت أيضاً بعض التعديلات على الدستور نتيجة احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ من قبل الكيان الصهيوني، والتي كانت جزءا من الأراضي الأردنية، قبل قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية الذي صدر عام ١٩٨٨.

صدرت دعوات عديدة إلى ضرورة العودة لدستور ١٩٥٢ وإلغاء التعديلات التي أجريت عليه والتي اعتبر فقهاء دستوريون ومعارضون سياسيون أنها شكلت «اعتداء» من السلطة التنفيذية على صلاحيات السلطة التشريعية وهو ما يتعارض مع المبدأ الدستوري القائل بفصل السلطات، وتعززت هذه الدعوات في مطلع العام ٢٠١١ على وقع الثورات العربية، حيث طالب الحراك الأردني بتعديلات جذرية تعيد السلطات للشعب وبتفعيل فصل السلطات وحماية الحريات العامة وتقييد يد السلطة التنفيذية للتصرف بمقدرات الشعب، وإبعاد القبضة الأمنية عن الحياة المدنية، إضافة لمطالب أخرى.

لماذا يطالب الشعب الأردني بتعديلات دستورية وقانونية؟

المطالبة بتعديلات دستورية وقانونية ليست ترفاً شعبياً، إنما هي ضرورات وطنية لا تحتمل التأخير ومن أسبابها:-

١. رفض مبدأ العصمة البشرية والحماية كما ورد بالمادة (٣٠) التي تنص على أن الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية مع الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الملك من المادة (٣١الى المادة ٤٠) وأيضا المادة (٢٦) التي تقول: تناط بالملك السلطة التنفيذية ويتولاها بواسطة وزرائه، وهي أكثرها جدلاً.

٢. تناقض مواد الدستور مع المادة (٢٤/ ١) الأمة مصدر السلطات.

٣. بناء دولة المؤسسات، والفصل بين السلطات بشكل حقيقي على الأرض من خلال دستور حديث ناظم لعمل هذه السلطات.

٤. حماية الثروات والموارد الوطنية وحفظها لأجيال المستقبل.

٥. إطلاق الحريات العامة وإعادة المؤسسات الأمنية لعملها الطبيعي من خلال تفعيل المادة (٧) والمادة (١٥) بصون الحرية الشخصية وتجريم الاعتداء على الحقوق والحريات العامة وكفالة الدولة لحرية الرأي.

٦. إلغاء محكمة امن الدولة وهي محكمة، غير معترف بها دوليا كونها محكمة خاصة بقانون خاص، لا تتحقق العدالة الطبيعية أمامها.

أ- التعديلات الدستورية

تم تشكيل لجنة للتعديلات الدستورية وسلمت اللجنة تعديلاتها للملك في ١٤/٨/٢٠١١م وتضمنت تعديل ٤٥ مادة ووضع ١٥ مادة جديدة، وإلغاء العديد من المواد، وتتعلق التعديلات بشكل أساس بتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحصين مجلس النواب من الحل، والنص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي، ونصت على إنشاء محكمة دستورية، وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي ومواد أخرى.

لكن التعديلات أبقت على صلاحيات الملك، لا سيما منحه صلاحية تعين رؤساء الحكومات وعزلهم، وتعيين أعضاء مجلس الأعيان، ولم تكن تعديلات عميقة بل اغلبها شكلي من أجل إيهام الشعب الأردني والمجتمع الدولي بأن الأردن تماهى مع الثورات العربية واستجاب للمطالب الشعبية.

التعديلات الدستورية المقترحة:

ونَرى أن تكون هذه التعديلات على مرحلتين:

المرحلة الأولى / تعديل المواد الدستورية اللازمة لإعادة السلطة للشعب بحيث يكون الشعب الأردني هو المصدر الوحيد للسلطة الحاكمة والناظمة وبالأخص المواد (٢٦ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠).

المرحلة الثانية / يُصار إلى تعديلات أكثر عمقا بالدستور الأردني، أو كتابة دستور جديد بعد إجراء أول انتخابات نيابية حرة ونزيهة يقوم المجلس بتعديل أو كتابة الدستور المقترح وعرضه باستفتاء عام على الشعب الأردني.

ب- قانون الانتخاب

تم العمل على إقرار قانون الانتخابات في عهد حكومة فايز الطراونة، بإقرار قانون الصوت الواحد، فقرر مجلس النواب ذلك، ووافق عليه مجلس الأعيان كما هو، مع بقاء الـ (١٧) مقعداً على مستوى الوطن ليتنافس عليها الجميع وليس الأحزاب فقط!! وصدرت بالقانون إرادة ملكية. وفي ذات اللحظة التي وقّع فيها الملك على القانون، طلب من الحكومة رفع عدد مقاعد القائمة الوطنية إلى (٢٧) مقعداً، وتم تعديل القانون على أساس ذلك. لكن المظاهرات والمسيرات والفعاليات والمطالبات ظلت مستمرة تطالب بإلغاء قانون الصوت الواحد وإجراء إصلاح للإصلاحات

الدستورية.

قانون الانتخاب المقترح

انطلاقا من حرصنا على الوطن، وتلبيةً لمطالب المواطن الأردني، الحريص على أمن وطنه واستقراره وسلامته ورقيه، وللوصول إلى أردن الغد القوي الديمقراطي، ولضمان مستقبل أبنائنا بحرية وكرامة وللوصول إلى مجلس نيابي فاعل قادر على القيام بمهامه الحقيقية وهي التشريع والرقابة والمحاسبة فإننا نقترح الآتي:-

١- إلغاء قانون الصوت الواحد المجزوء وإصدار قانون ديمقراطي توافقي يعتمد مناصفة مبدأ القائمة الوطنية النسبية على مستوى الوطن ومقاعد المحافظات ويحافظ على حق الأمة كمرجعية للسلطة.

٢- إعادة النظر بالكوتات كافة وتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية يراعى فيها مبدأ العدالة بين المواطنين كافة، دون إغفالٍ للجغرافيا والديمغرافيا.

٣- إعادة النظر بنظام الهيئة المستقلة للانتخاب وتفعيل استقلالها.

جـ- قانون الأحزاب

إن كانت الحياة الديمقراطية لا يمكن أن تتم إلا من خلال وجود حياة حزبية، فإن قانون الأحزاب السياسية السابق، والمعدل لعام ٢٠١٢ لا يتيح الفرصة لنمو الحياة الحزبية حيث ربط الأحزاب بوزارة الداخلية ووضع شرطاً تعجيزياً في أعداد المؤسسين وبشرط تمثيل المحافظات في الحزب وغير ذلك.

إنّه بدون سلطة حقيقية وكاملة للشعب على نفسه، ودون تعديلات دستورية وقانونية، وبغياب قانون انتخاب عصري ومجلس أمة منتخب بفرعية الأعيان والنواب، وبغياب حياة حزبية أساسها قانون أحزاب عصري وإرادة سياسية جادة لا يمكن أن نرتقي بالأردن ليكون في مصاف الدول الديمقراطية ـ ولنتمكن من عبور هذه الحالة المرفوضة الشعبية والأخطر على وضع كياننا الأردني وسط هذه العواصف المحيطة بنا.

ولتحقيق حياة حزبية جادة لا بد من قانون أحزاب يشتمل على ما يلي:-

١- أن يتوافق قانون الأحزاب مع الدستور والاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية.

٢- ضرورة التعامل مع الأحزاب على أنها مؤسسات وطنية في الدولة، وركيزة أساسية لتنميتها الشاملة، ويجب تعزيز الثقة بالأحزاب ودورها الفاعل والوطني وتسهيل إنشائها واندماجها الطوعي وضمان استقلالها عن سيف السلطة التنفيذية وأجهزتها.

٣- حل لجنة شؤون الأحزاب التي يرأسها وزير الداخلية والاحتكام إلى القضاء المدني الطبيعي.

٤- يجب أن يخصص الدعم المالي للأحزاب بقانون وليس بنظام؟؟؟

٥- التوقف عن تدخل الأجهزة الأمنية بأنشطة الأحزاب والتوقف عن ملاحقة منتسبيها.

ولأن المجال لا يتسع لمزيد من التفصيلات وليس موضعها هذه الورقة اكتفينا بالإشارات الضرورية العامة الموجزة وعند الوصول إلى توافق لخطوات تنفيذية حقيقية حول قانون الأحزاب فلدينا التفصيلات الضرورية الكافية-الخاضعة للحوار مع القوى الشعبية الجادة.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الورقة الاقتصادية(١)

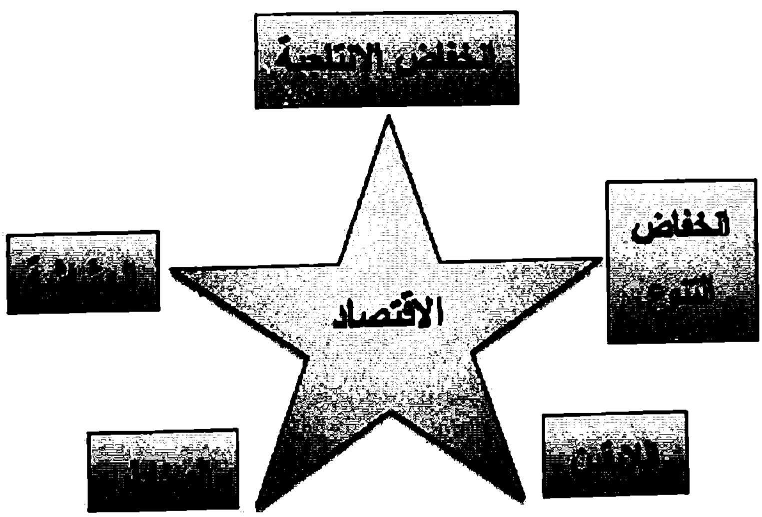
المسودة الأولى للبرنامج الاقتصادي

أولاً: المقدمة:

لا نستطيع فهم المسار التنموي للاقتصاد المحلي من غير النظر إلى الدور الوظيفي الذي لعبته الإدارة الأردنية خلال العقود التسعة الماضية، ثم الطريقة التي تم من خلالها ترتيب الأوضاع المؤسسية التي بُني عليها هذا الاقتصاد من أساسه. وقد تبلورت خلال هذه المدة عدة نظريات، حاول من خلالها المحللون الاقتصاديون والسياسيون تحليل ماهية هذا الاقتصاد وفهمه، وبخاصة فهم الآليات التي بها نشأ وتطور، وكيف تراقت آليات التوزيع فيه والفئات التي استفادت منه. وكان جُلُّ ما استنتجه المحللون أن الاقتصاد الأردني يتسم بـ خمسة صفات أساسية، نشأت معه وبقيت ملازمة لتطوره منذ اللحظة الأولى وحتى الآن، ويُقدر لها أن تبقى ملازمة له خلال الفترة المقبلة:

١-ضعف الإنتاجية، والتي تنعكس من خلال ضعف متوسط الإنتاج.

٢-عدم تنوع المنتجات والقاعدة الإنتاجية بالشكل الضروري للنمو.



٣-اللايقين السائد فيه.

٤-المخاطر العالية التي يواجهها العاملون وأرباب العمل والمستثمرون.

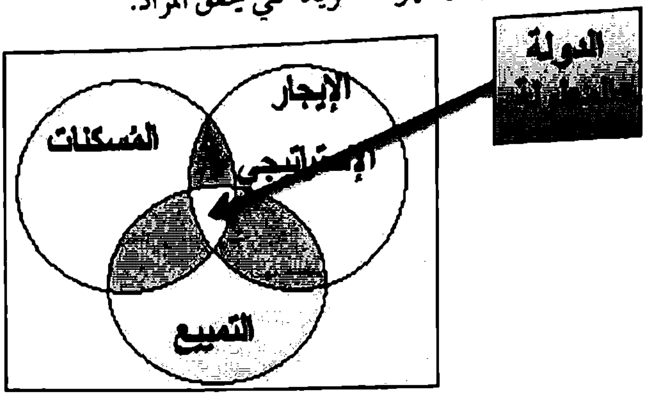
٥-الهشاشة العالية.

---

(١) الورقة قيّمة وطويلة أعدها الخبير الاقتصادي د. عبد الرزاق بني هاني.

تعمل هذه العناصر، مجتمعة أو منفردة، على إدامة عدم الاستقرار في الاقتصاد نفسه. وهذه الصفة الأخيرة هي نتيجة حتمية لكل ما سبق ذكره.

كان من جملة الأدوات التي وظفها الاقتصاديون والسياسيون النظريات الثلاث التالية، وهي تبرز مدى انكشاف الاقتصاد المحلي للمؤثرات الخارجية وسهولة تطويعه كي يحقق المراد:



١-نظرية الإيجار الإستراتيجي

٢-نظرية المُسكنات[1]:

٣-نظرية التمييع[2]:

ثانياً: العجوزرات الكبرى:

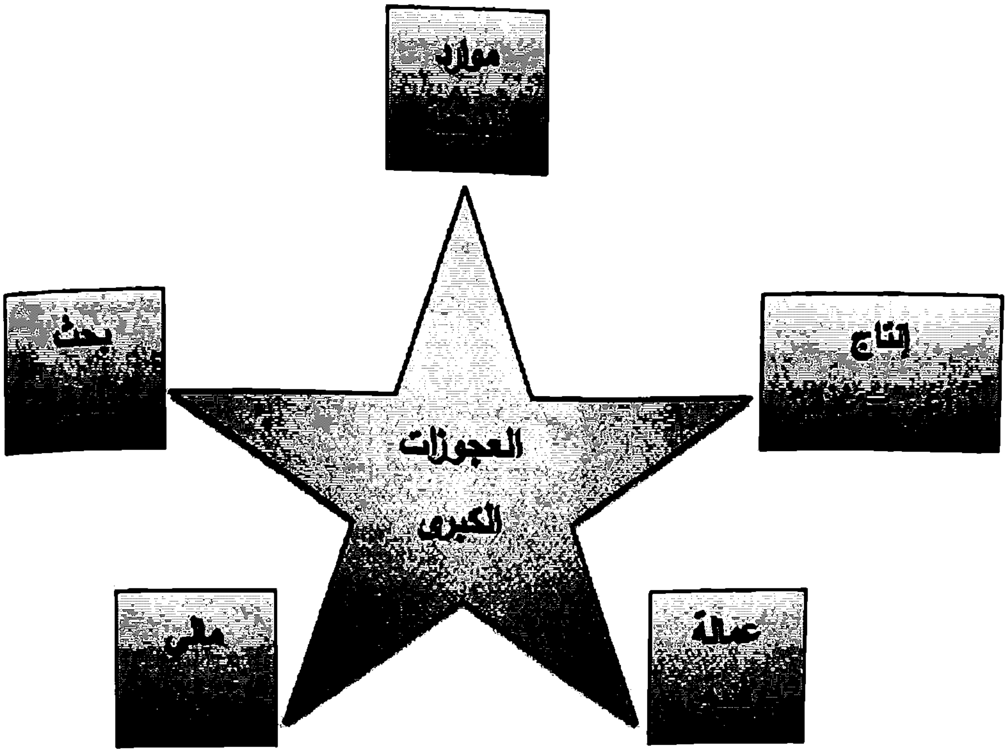
يعاني الاقتصاد المحلي، في الوقت الراهن، من عجوزات أساسية:

- عجز في الموارد الطبيعية: طاقة، مياه، مواد خام متنوعة، يؤدي إلى ضيق القاعدة الإنتاجية المتنوعة.
- عجز في الإنتاج الزراعي – الغذائي، يؤدي إلى زيادة الإعتهاد على المستوردات الغذائية، ويهدد الأمن الغذائي في الأمدين المتوسط والطويل.
- عجز في العمالة الفنية عالية القيمة، وذلك نتيجة للخطأ الفادح في التخطيط التعليمي والتربوي والتعليم العالي، إذ أن جل مخرجات التعليم هي أكاديمية غير منتجة بالمعنى الفعلي.

---

(١) *Palliative Theory.*

(٢) *Dilution Theory.*



- عجز مالي – تمويلي يؤدي إلى تفاقم متسارع في زيادة عجوزات أخرى، ومنها عجز الميزان التجاري، وعجز ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة.
- عجز في البحث العلمي التطبيقي المُنتج.

عند الحديث عن حال الاقتصاد الأردني، لابد من النظر أولاً في حال الاقتصاد العالمي. ونقصد هنا بأن الاقتصاد المحلي كان وما زال متلقياً ومتأثراً بما يجري على الساحة الدولية، لكنه لا يؤثر بها. وحيث أن الاقتصادات الدولية على نحوٍ غير مسبوق، ونشأت التكتلات الكبرى، فلم يبق للاقتصادات الهامشية أي تأثير في مجريات الاقتصاد الدولي.

يعود كل ذلك إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الساحة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تدفقت البضائع والخدمات، وفوائض رأس المال والعمالة، عبر الحدود بشكل أسهل مما كانت عليه في العقود السابقة على عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وقد أطلق على هذه الظاهرة تسارع وتيرة العولمة[1].

---

(١) ليس حراك الاقتصاد العالمي العولمة كما عرفها علماء الاقتصاد والسياسة بل تسارع وتيرة العولمة، لأن العولمة (*Globalism*) بمعناها الحقيقي بدأت بالتشكل منذ توقيع اتفاقية ويست فيليا بين القوى الأوروبية في العام ١٦٤٨، ثم تسارعها بعد هزيمة نابليون بونابيرت في العام ١٨١٥. وقد أخذت شكلها الموسع منذ انهيار الإتحاد السوفياتي في السنوات الأولى من عقد التسعينات من القرن الماضي.

ثالثاً: الاقتصاد المحلي:

تأثر الاقتصاد المحلي، ويتأثر في الوقت الراهن، بمجريات الأوضاع على ثلاثة مستويات: داخلي، وأقليمي ودولي. فعلى المستوى الداخلي حصلت جملة من التغيرات البنيوية في هيكل الاقتصاد خلال السنوات الثلاثين الماضية، تمثلت بزيادة التدفقات النقدية ثم انحسارها. وقد تتوجت هذه الحالة بازدهار قطاعات التجارة والعقار والصناعة خلال عقد الثمانينيات، ثم انحساره بشكل مفاجيء نحو نهاية العقد ذاته، حيث نضبت احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية الصعبة، ما اضطر الحكومة إلى تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي.

رابعاً: الأثر الأقليمي:

خامساً: الآثار الدولية:

سادساً: التخاصية وتبعاتها:

تبنت الحكومة، ومنذ العام ١٩٩٥، برنامجاً للتخاصية يقضي بتخلي الحكومة عن ملكياتها الكاملة أو الجزئية في قطاعات التعدين والاتصالات والصناعات التحويلية، إضافة إلى قطاعات أخرى. وقد أدى هذا البرنامج إلى دخول مشغلين جدد إلى قطاع الاتصالات، وإدرات جديدة إلى قطاع الصناعات التحويلية. وتسببت الأحوال العالمية السائدة بتقليل سيطرة الحكومة على قطاعاتٍ بعينها، مثل قطاع الاعلام، بما فيها الشبكة العنكبوتية، مما أدى إلى صنع أمرٍ واقعٍ جديد، يختلف بشكل جذري عما عهدته البلاد في حقبات ما قبل العام ٢٠٠٠. ونتج عن ذلك أهتمامٌ كبير باقتصاد المعرفة وشبكات التواصل الاجتماعي، وانتشار الشبكات الإعلامية على نطاقٍ واسع. وهذه بدورها أدت إلى خلق واقعٍ سياسي جديد، كان من أهم محصلاته حدوث ما سُمي الحركات الاجتماعية – السياسية المحلية، والتيارتبطت بشكل أو بآخر بالحراكات العربية التي اجتاحت المنطقة العربية وأدت إلى تغيرات جذرية في تونس ومصر وليبيا واليمن، وأجبرت أنظمة أخرى على التفكير بإجراء تعديلات دستورية لصالح الطبقات المحكومة، وزيادة المطالبة بالحقوق الأساسية للفرد الإنسان، وارتفاع سقوف الانتقادات للإدارة العامة والسياسات الحكومية.

سابعاً: الحال الاقتصادية الراهنة:

يمكننا وصف الحالة الاقتصادية الراهنة في النقاط التالية:

١-ارتفعت قيمة المديونية العامة إلى مستويات غير مسبوقة، ويُقدرحسب التصريحات الرسمية أن ترتفع إلى مايزيد عن(٢٣) مليار دينار مع نهاية العام (٢٠١٤).

٢-تجاوز العجز في الموازنة العامة (٢.٥) مليار دينار.

٣-لايمكن تمويل هذا العجز إلا عن طريق الاقتراض بسبب انتهاء دورة الالتزامات عند الدول المانحة، ولايمكن تمويله عن طريق طباعة النقود لأن ذلك يسبب مزيداً من التضخم وتآكل ثروة الناس.

٤-إذا أضفنا قيمة الميونية إلى قيمة العجز في الموازنة العامة فإن حاصل الجمع يشكل أكثر من (٧٠٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي المعلن، وتشكل هذه الحصيلة مخالفة صريحة لقانون الدين العام.

لابد لنا في هذا السياق أن نعترف بأمر هام وهو أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقدرة من لجنة مشكلة من وزارات المالية والتخطيط والزراعة والصناعة والتجارة والبنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة. ومطلوب من هذه اللجنة أن تُزيّن قيمة الناتج حتى تتفادى الحكومة ضغط البنك والصندوق الدوليين.

٥-يعيشُ الاقتصاد في لحظة تباطؤ خطير، ويعاني من ركود تضخمي. ففي الوقت الذي يعاني الاقتصاد من تباطؤ الانتاج وانخفاض الانتاجية وارتفاع معدل البطالة، ترتفع كلفة الإنتاجوأسعار السلع وكلفة بناء المنازل والشقق، مما يعني تآكلاً في القوة الشرائية لمداخيل المستهلكين، وزيادة عدد الأفراد الذين ينتقلون إلى تخوم الفقر. والمشكلة الأخطر التي يواجهها الاقتصاد تتمثل بإقدام الحكومة على الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل العجز في الموازنة وتمويل النفقات المتكررة وتبني سياسات مالية انكماشية غير رشيدة.

٦- لا تتواءم السياسات النقدية مع حاجة قطاع الاستثمار، والحاجة إلى تحريك الانتاج. وقد أدت سياسات البنك المركزي إلى زيادة أسعار الفائدة بسبب ما يُصدره من أذونات الخزينة وبيعها إلى البنوك التجارية ومزاحمته السوق الخاصة على سعر الفائدة وما يتوفر من سيولة يحتاجها السوق حتى ينهض.

٧-بلغ العجز في ميزان المدفوعات مايزيد عن (٦) مليار دينار. وقد تم تقييم هذا العجز عند سعر (١٠٠) دولار لبرميل النفط. وقد يرتفع إلى ما يزيد عن (٧) مليارات دولار إذا ارتفع سعر برميل النفط إلى (١٥٠) دولار.

٨-ليس هناك فريق اقتصادي متجانس في الحكومة، وليس للحكومة الراهنة، ولا للحكومات التي حكمت خلال السنوات الإثني عشرة الماضية أية استراتيجية اقتصادية على الإطلاق. وهذه الحالة واضحة من مسلسل التخريب الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال العقد الماضي. فقد كانت مديونية الحكومة لاتزيد عن (٦) مليارات دينار في الوقت الذي ملكت به حصصاً كبيرة في قطاع الصناعات التحويلية، كالبوتاس والفوسفات والإسمنت، وكامل الحصة في قطاع الاتصالات. أما الآن فهي مدينونة

أكثر لكنها خسرت حصتها الاستراتيجية في ذلك القطاعين الهامين.

٩-يبلغ حجم البطالة غير المعلن هو (٣٠٪)، وذلك بناء على المعلومات الراشحة من منظمات دولية. والحجم المطلق المعترف به يتراوح بين ٢٥٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل من حملة الشهادات الجامعية.

١٠- يعيش ما يزيد عن (١٤٪) من سكان الدولة تحت خط الفقر المطلق.

١١- يعيش مايزيد عن (١٪) من سكان الدولة على أقل من دولار واحد يومياً.

ثامناً: شروط التنمية:

تبنى الأردن، ومنذ ستينيات القرن الماضي، مبدأ التخطيط في محاولة لإحداث التنمية. وقد تخلل فترات التخطيط كثيرٌ من المطبات والتخريب المقصود.

من اجل توضيح هذه الأفكارنبدأ بقاعدة أساسية في علم التنمية والتخطيط، إذ تقول هذه القاعدة ... **إن الأجسام الكبيرة تحتاج إلى توصيفات كبيرة مناسبة، والأجسام الصغيرة تحتاج إلى توصيفات أقل** ... والمقصود هنا، على سبيل المثال، أن الدول الكبيرة في مساحاتها وسكانها تحتاج، بالعادة، إلى مؤسسات كثيرة، نسبياً، كي تتمكن هذه المؤسسات من إدارة الدولة بالطرق المثلى، في حين أن الدول الصغرى تحتاج إلى مؤسسات أقل عدداً.

في الأردن، حيث عدد السكان لايتجاوز عشرة ملايين (بما فيهم الوافدون)، ومساحة لاتزيد عن تسعين ألف كم٢، يقتفي المسؤولون أثر كل ما هب ودب،أويَحدُثُ في الدول العظمى من ترتيبات مؤسسية، وذلك في محاولةٍ بائسة للحاق بركب التنمية، لكن بالطرق الخاطئة أو المزورة.

خلال حقبة التخريب، التي قادها منظرو التنمية والتطوير المشوه، استطاعت فئة من المخربين أن تتسلل إلى دائرة صنع القرار، وأوهمتنا هذه الفئة بأننا دولة عظمى، شأننا في العظمة الاقتصادية والسياسية شأن الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين، أو الولايات المتحدة بولاياتها الخمسين. لا نقول إننا لسنا عظماء بعقيدتنا أو تراثنا الأخلاقي، لكننانقول بأن اقتصاد الأردن ينفرد بهشاشته وضعفه وقلة انتاجيته بفعل فاعل، وليس من قبيل الصدفة وسوء الحظ. وبالتالي فإننانشكك في نوايا فئة المخربين الذين أرغمونا على الولوج إلى جحورٍ حفروها كي يدفنونا فيها أحياءً، ليس من اجل التنمية، بل من أجل الإسراف وتبديد موارد البلاد وإفساد العباد.

في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي وصلت الأزمة الاقتصادية في الأردن إلى أوجها، وتمثلت بنضوب حسابات البنك المركزي من الاحتياطيات الأجنبية نتيجة لسياسات التبذير والتوسع غير المبرر في الانفاق العام. وواجهت البلاد شللاً مدمراً تمثل في عدم قدرتها على الحصول

على حاجاتها من السلع المستوردة، واستغلال بعض الرؤوس الكبيرة تلك الأزمة في زيادة ثرائها ومكتسبات الحرام، مما اضطر الحكومة إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي كانت من تصميم البنك والصندوق الدوليين. ورغم أن الوصاية الاقتصادية لهاتين المؤسستين قد فُرضت على البلاد، إلا أن الاصلاح الاقتصادي قد سار على النهج الصحيح، على الأقل في الأمد القصير المنظور.

مع غزو العراق للكويت، وعودة مئات الآلاف من المغتربين الأردنيين إلى البلاد، وتدفق مئات الملايين من الدولارات من ادخارات هؤلاء المغتربين وتعويضاتهم، عاد مسلسل التخريب إلى الاقتصاد الوطني، وذلك باستعمال تلك الفوائض النقدية وتوظيفها في مشاريع غير منتجة. فقد كان باستطاعة المخططين أن يوجهوا جزءاً من هذه التدفقات نحو قطاعات إنتاجية مستدامة والعمل على استيعاب جزءٍ من العمالة الوطنية وترسيخ مفهوم التنمية الصناعية والزراعية، والإنتقال من الصناعة والزراعة الهامشيتين إلى صناعة وزراعة بالمعنى التجاري المعتمد على فائض الانتاج.

أ) حجم الحكومة وعجز الموازنة والموارد الوطنية:

لابد من تقليص حجم الحكومة حتى تغدو ملائمة لحجم البلاد. وأول ما نبدأ به هو تقليص العجز في الموازنة العامة. وقد يتحقق ذلكبالتفكير الجدي بتقليل الوزارات إلى عددٍ لايتجاوز عشر أو خمس عشرة وزارة على أكثر حد. فهناك الكثير من الجوامع المشتركة بين بعض الوزارات التي يمكن دمجها، إضافة إلى إلغاء و/ أو دمج بعض المؤسسات والهيئات، وخاصة هيئات الرقابة.

إن العدد الكبير من المؤسسات التي أنشأها المخربون يفوق ما يحتاجه الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال يوجد على مستوى الولاية الأمريكية ما يسمى هيئة المنفعة العامة (*Public Utility Commission*). وتشرف هذه الهيئة على ضبط تسعير ونوعية خدمات الكهرباء والهاتف والغاز والماء، ولا يتجاوز عدد العاملين فيها خمسين موظفاً من التخصصات المناسبة لكل حقل. وإذا قارنا هذه المؤسسة بمثيلاتها في الأردن، نجد أننا تصرفنا وكأن الاقتصاد الوطني أكبر من الاقتصادين الأوروبي والأمريكي مجتمعين !!!

ب) التربية والتعليم والتعليم العالي:

إعادة النظر بفلسفة وسياسات التربية والتعليم والتعليم العالي. ولابد في هذين الإطارين أن يتم تعديل المناهج التربوية بهدف خلق ثقافة وطنية رائدة، والتهيئة لإحداث ثورة ثقافية بكل ما في الكلمة من معنى، بحيث تكون قادرة على خلق مواطنين وليس رعايا من درجات متفاوتة لايعرفون في حياتهم إلا الأكل والشرب والتكسب.

ج) الاقتصاد المنزلي:

إعادة الحياة إلى الاقتصاد المنزلي، ووضع البرامج التي من شأنها أن تزيد اعتماد الأسرة على

الحديقة المنزلية، وزيادة الانتاج فيها، وترقى بهذا القطاع الأهم في الاقتصاد الوطني.

د) قطاع الزراعة:

وضع السياسات المتطورة والمستدامة والقابلة للتطبيق والقياس لقطاع الزراعة، وذلك من اجل إعادة الحياة إلى هذا القطاع الخطير. وقد يتم من خلال ذلك إحداث ثورة زراعية تعمل على تحقيق الأمن الغذائي.

هـ) القطاع المصرفي:

وضع السياسات والخطط العملية لجعل الأردن مركزاً مصرفياً عالمياً مميزاً. ويمكن تحقيق ذلك بسهولة ويسر من خلال تحرير القيود على التدفقات المالية وتحسين بيئة الإستثمار.

و) التنمية السياسية:

لانحتاج في هذا المجال إلا إلى قانون انتخاب عصري، وتطبيق مبادىء الديموقراطية وسيادة حكم القانون. وما دون ذلك يندرج تحت التفاصيل التي قد نحتاجها كإجراءات عملية.

ز) خدمة العلم:

لايعتبر المواطن بعد سن الثامنة عشر كامل الأهلية لممارسة حقوقه إلا إذا أدى خدمة العلم لمدة لاتقل عن سنتين. شريطة أن توظف الطاقات الجماعية في مشاريع التنمية المختلفة.

ح) قطاع الصحة:

يمكننا وبحد أدنى من الموارد أن نحقق الأمن الصحي، وجعل الأردن وجهة عالمية لتلقي العلاج. وقد أثبتت التجارب أن باستطاعتنا تحقيق ذلك بشيء من التنظيم والرعاية والقانون.

ط)القوات المسلحة والأجهزة الأمنية:

العمل على جعل هذه الأجهزة أدوات من انتاجية على خلاف التجربة السابقة التي جعلت منها أجهزة استهلاكية أو أجهزة تدير مشاريعاً إنتاجية دون ضبط أو رقابة.

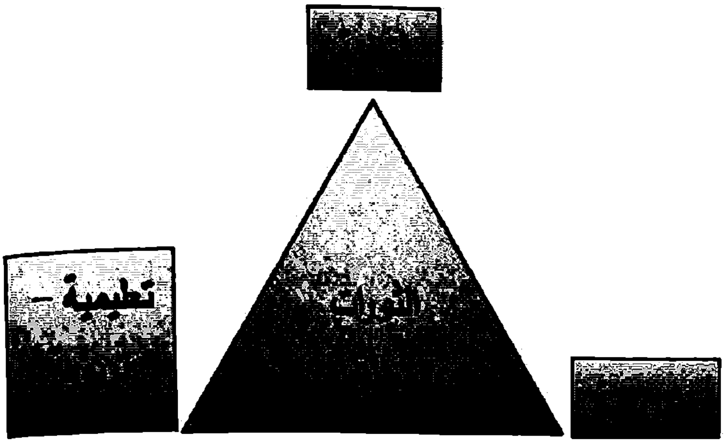
تاسعاً: الثورات الثلاث الضرورية:

من أجل أن يتحقق كل ذلك لابد من الشروع بثلاثِ ثوراتٍ حقيقية، وبالتوازي:

١-الثورة الثقافية: تهدف إلى إعادة ثقة الفرد بنفسه ووطنه ومؤسسات دولته، وإعادة روح الإنتاج إلى نفسه، حتى يعود الكسب الحلال، من أي مصدرٍ كان، مشروعاً ومطلوباً تشجع عليه

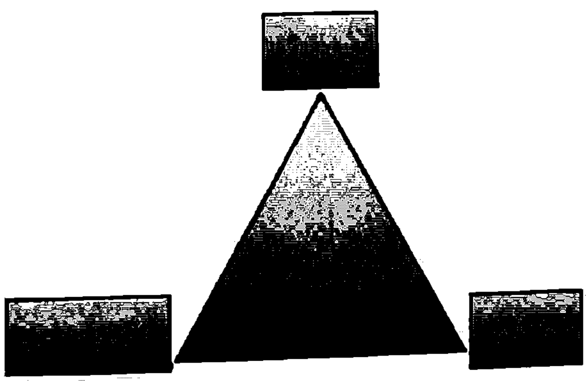
القيم والعادات والتقاليد والإعراف الحميدة.

٢-الثورة التشريعية: تهدف إلى إعادة النظر بالدستور والقوانين الصدارة بموجبه بحيث يكون الناس كافة سواسية أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات، وذلك بصرف النظر عن منبيت وأصل المواطن وعرقه ودينه، ويشمل ذلك أفراد العائلة المالكة وإقربائهم وإنسبائهم وأصدقائهم ورؤساء الوزرات والوزراء والموظفين العامين.



٣-الثورة التربوية – التعليمية: تهدف إلى جهل الفرد إنساناً يؤمن بالقيم الدينية السمحة والأخلاق الحميدة وقدرات العقل. وترقى بالفرد الإنسان إلى مستوى المنافسة الدولية.

يحتاج كل مجالٍ من هذه المجالات إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ والقياس، ويتطلب تحقيقها التركيز علة ثلاثة حقول أساسية: الصحة والتعليم والتكنولوجيا: رعاية صحة الفرد وصيانتها حتى يغدو قادراً على الإنتاج، وتوفير أرقى نوعية من التربية والتعليم والمعرفة، واستخدامه لأفضل تكنولوجيا متفرة وممكنة.



◆◆◆

كتبت مقالاً بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠١٤م بعد مضي أربع سنوات تقريباً على انطلاق ثورة الشعوب العربية والانقلاب عليها بعنوان: «أربع سنوات على الربيع العَربي»:-

الناس لطول الألفة يظنون كل شيء على ما يرام، ويظنون أن ما هم فيه هو الأساس، حتى إذا تنفست شعوب من حولنا نفساً قصيراً بسيطاً من الحرية ثم نهضت.

تفقد الناس أحوالهم فلما أكلوا من الشجرة (شجرة الحرية) بدت لهم سوءاتهم على حقيقتها- وقد كانوا ظنوها جماليات – فطفقوا يخصفون عليهم من ورق الحَرَاك عله يسترهم.

اختلف الناس حول الحراك الشعبي، حتى إن لم يجدوا ما يختلفون عليه، اختصموا في إعراب حرف (الحاء) من الحراك أهي بالكسر أم بالفتح، واستقر الأمر أخيراً على فتح الحاء لتصبح الحَرَاك!!

كانت الشرارة من ذيبان [1] عند فقدان ثمن (صندوق سجائر) كما قال لي بعضهم أو لقطع الكهرباء عن بيته بسبب العجز عن دفع فاتورة قيمتها عشرة دنانير، ثم تَلمَّس الناس/ أوجاعهم فوجدوها عميقة، فنهضوا مطالبين بالإنصاف والإصلاح يبحثون عن مخرج.

تَفقَّد الشباب بَطالتهم وهمومهم ومشكلاتهم، فهبوا مسرعين يبحثون عن طريق الخلاص.

وتفقد المعيلون عجزهم عن الوصول لليوم الرابع عشر من الشهر فتحسروا لحاجتهم وفقرهم.

وتفقد السياسيون نكبتهم، لأنهم لا وزن لهم، فلا يعترف بهم أحد إلا صالوناتهم وصوامعهم الحزبية المعزولة، ولا يُفتقدون حضروا أم غابوا، حتى وأن سموا أنفسهم معارضة رضوا من الفعل السياسي أن يقال أنهم أحزاب معارضة – وليس لهم في المعارضة الحقيقية نصيب، سيما قد انقسموا إلى قسمين، قسم يراجع السلطة في الليل لينال منها ما حُرِم، وآخر ينسق معها في الليل والنهار بل وتسرب بعض قياداتهم نحو السلطة علها تجد مقعداً حتى ولو في وزارة على طريق الإلغاء، أو وزارة هامشية لا وجود لها على الأرض كوزارة الأسماك أو الدولة (إلا من رحم ربك وقليل ما هم)، فتمتموا قليلاً ثم انصرفوا في الشارع.

وجد الأحرار أنفسهم يرْزحون تحت نير العبودية منذ عقود إن لم تكن قروناً، فغابت الكرامة وأصبحت غريبةً حبيسةً في النفوس، وغابت الحرية ولم يُعرف مدلولها، وأجهد الشاعر أحمد مطر وغيره أنفسهم بالبحث عنها حتى الموت.

وتفقد المبدعون أنفسهم فوجدوها تحت الركام، فليس هناك نية للبحث أو التطوير، فقد غدا الإبداع والمبادرة من الترف، بل صنف من ضعف الانتماء، ووقفوا أمام المرآة يتأملون هل أصابهم ضرٌ أم هم أسوياء.

---

(١) ذيبان بلدة في جنوب محافظة مادبا وهي مركز لواء.

ووجد الاقتصاديون أن المتحكم بهم في السوق هو صاحب الحظوة المستبد، فالسوق مغلقة على مجموعة مستوردين أو منتجين، يُعَدّون على أصابع اليدين ولهم حاشية وأتباع كما لهم أرباب وسادة فالويل كل الويل لمن يفكر باستيراد اللحم والسكر والبنزين والشاي.. والعديد من المواد الأساسية وهؤلاء هم المتداولون (لبقية المناصب) الإدارية فقد أهّلتهُم ثروتهم لذلك ولن يسألوا من أين جاءت.

وأما الدستوريون ورجال القانون فوجدوا حِصْنهم مهدماً، معتدى عليه منذ عقود خلت.

كما وجد الوطنيون المبصرون دولهم في مهب الريح، فالهوية في خطر ماحق في ظل تهديد حقيقي، وفي ظل مكر العدو الصهيوني لمخرجات اتفاقيات الذل، والأقصى قاب قوسين أو أدنى من السقوط والإزالة، وأقلها تقسيمه زمانياً ومكانياً لولا بعض المرابطات والمرابطين الذين أطلقوا صيحتهم الأولى والمتقدمة، ونشروا تفاصيل المأساة عبر بيانات دقيقة وأن لم يلتفت إليهم إلا القليل.

حتى عاب على هؤلاء جميعاً العراةُ فعلهم ووقفوا في نحورهم وامتدت إليهم الايادي المرتزقة بالإساءة والعدوان في جميع دول الربيع العربي ومدنه وقراه ولم تسلم ذيبان، والطفيلة، وعمان، وخرجا، وسلحوب، والمفرق أولاً بقلع عين د. عماد صالح وبحرق مقرات الإخوان وحزب جبهة العمل وكسر جمجمة معاذ الخوالدة، ثم الاعتداء على دولة الأستاذ أحمد عبيدات في الباعج.

انقلب المفسدون والمستبدون على شعوبهم من جديد، وظنوا أنهم كسبوا الجولة مستعينين بالمصالح الأجنبية في الدكتاتوريات، والتهديد الصهيوني ومصالحه وقراراته التي لا تُخالف وما علموا أن للتحرر موجات لا بد منها.

وتناخت وتنادت وتوحدت قوى الشر لإبطال نهضة الشعوب وثوراتها وأعادت ترتيب صفوفها وأرتدت عن الإصلاح، فوضع الأحرار في السجون من جديد وتغير معنى الحرية والعدالة، بل وانقلبت رأساً على عقب – فتبرأ أرباب الديمقراطية في الخارج والداخل منها ووقفوا مع الدكتاتوريين والاستبداديين والانقلابيين في خندق واحد.

لكنها جولة والشعوب أقوى، لأنها ذاقت طرفاً من طعم الحرية ولن تتركها، نعم مرت أربع سنوات من عمر الأمة لكنها ليست كأي أربع سنوات مضت منذ عدة قرون، بذورها مستقرة في الأرض وستنبت وتزهر وتثمر في الوقت المناسب وهو قادم عما قريب إن شاء الله.

إن الإصلاحي الذي يطالب بالعدالة والحرية والكرامة، يمكن أن يخسر لكنه لن يهزم وعليه أنْ يصبر.

قال لي رجل كبير السنّ قبل أيام:- كنا نرى نباتات برية تظهر في بعض السنوات لم تنبت منذ سنين عديدة فلا تعجلوا، ولكلّ أجل كتاب. انتهى

التعديلات الدستورية في الميزان

بالرغم من تحقيق الحراك الشعبي لبعض أهدافه، واستجابة النظام لبعض مطالبه، إلا أن الاستجابة كانت شكلية ومحدودة، وقد كان من المطالب الشعبية إجراء تعديلات دستورية حقيقية تمكن الشعب من أن يكون مصدراً للسلطات وأن يتمكن من بناء دولة ديمقراطية حقيقية وهذا تقييم للتعديلات الدستورية التي تمت من خلال اللجنة الملكية للتعديلات الدستورية:-

- بعد الإطلاع على نتائج لجنة التعديلات الدستورية ولجان الحوار تبين أن النظام السياسي قد اتخذ موقفاً حاسماً لتمرير المرحلة، واستيعاب الضغوط الشعبية عن طريق إجراء إصلاحات فرعية وشكلية ومجتزأة من مطالب المعارضة من أجل تهدئة الشارع واستيعاب القوى السياسية والاجتماعية وقوى المعارضة بمحاولة إقناعهم بهذه الإصلاحات.

ولا بد من الإجابة عن الأسئلة التالية تجاه التعديلات الدستورية:-

١- هل هذه التعديلات تغير في بنية النظام السياسي إيجابياً بشكل جوهري؟

٢- هل هذه التعديلات تؤصل لإيجاد حكومة برلمانية، وتكرس مبدأ تداول السلطة؟

٣- هل هذه التعديلات تحصن مجلس الأمة من الحل؟

٤- هل هذه التعديلات تمكن الشعب الأردني أن يكون مصدر السلطة؟

٥- هل التعديلات تصوب وضع مجلس الأعيان، الذي يشارك في التشريع دون أن يكون منتخباً؟

ومن خلال الإطلاع على التعديلات الدستورية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:-

١. تشكيل محكمة دستورية.

٢. ربط حل البرلمان بحل الحكومة.

٣. نقل الطعن بصحة نيابة النائب إلى المحاكم المدنية.

٤. محاكمة الوزراء أمام القضاء بعد توجيه التهمة إليهم من مجلس النواب بالأغلبية المطلقة.

٥. تقييد إصدار القوانين المؤقتة بمجالات محددة.

٦. تشكيل هيئة عليا للإشراف على إدارة العملية الانتخابية.

لكن هذه التعديلات غير كاملة، وشكلية وعليها ملاحظات كثيرة منها:-

١. المحكمة الدستورية تكمل الوضع الديمقراطي الصحيح وهي ليست مقصودة بذاتها، فإن بقي الحكم فردياً وليس للشعب تصبح المحكمة الدستورية أداة من أدواته فهي ليست إنجازاً، إضافة إلى كيفية تشكيل المحكمة والتي عينتها السلطة التنفيذية، كما أن الطعن أمامها لا يكون إلا من خلال مجلس النواب ومجلس الأعيان ومجلس الوزراء فقط.

٢. كما أن ربط حل الحكومة بحل البرلمان فهذه مسألة ليست كافية فهذا التعديل لا يُحصّن مجلس النواب من الحل، ولا يؤكد استقلاله لأنه يمكن تبديل الحكومات بسهولة.

٣. وأما موضوع محاكمة الوزراء فتحتاج إلى موافقة أغلبية مطلقة من مجلس النواب وهذا يصعب تحققه، والأصل أنها تتم دون الحاجة إلى نصاب الأغلبية المطلقة.

٤. وأما القوانين المؤقتة، فيجب أن تنتهي تماماً بجعل الدورة الانتخابية مستمرة وليست لبضعة أشهر فقط.

٥. وأما فيما يتعلق بتشكيل الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات، ومع أنها من مطالب الحركات الإصلاحية إلا أن المشكلة بقيت في كيفية تعيين أعضائها وتشكيلها وإمكاناتها.

تراجع رسمي عن بعض منجزات الإصلاح

<u>مؤشرات تراجع الإصلاح والانقلاب على ما أنجز</u>

صدر تعديل دستوري بإعطاء الملك صلاحية تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة، وأصدر الملك قراراً بتعيين مشعل الزبن وفيصل الشوبكي مستشارين له بالإضافة لوظيفتهما، وقد وجهت انتقادات شديدة لهذا التعديل الدستوري للمادة (١٢٧) الذي صدر في نهاية عام ٢٠١٤.

وكان أبرز المعارضين لها والمحذرين من أخطارها الفقيه الدستوري د. محمد الحموري الوزير السابق ودولة الأستاذ طاهر المصري ومعالي د. مروان المعشر.

وقال د. الحموري في ندوة عقدت في مجمع النقابات المهنية:-

من حقي أن أقول: أوقفوا هذا العبث والانقلاب على الدستور، وحمّل رئيس الوزراء عبد الله النسور إثم تحويل المملكة من ملكية دستورية إلى ملكية رئاسية، وقد أدت هذه الإجراءات في دول أخرى إلى انفجار الشعوب وتسببت في زوال (٤١) أسرة ملكية كانت تتوارث الحكم على أوروبا

عبر التاريخ.

وقال: هذا أكبر إيذاء للملك في الحقيقة، وأهاب بأعضاء مجلس النواب والأعيان تدارك الانقلاب على الدستور.

وقال: هذا إخراج للأمر من صلاحية مجلس الوزراء المنصوص عليها في المادة (٤٥) بدلالة المادة (٤٠) وهذا يجعل مجلس النواب غير قادر على محاسبة الحكومة بهذا الخصوص لأن السلطة انتقلت من يد الحكومة إلى يد الملك.

وقد عارض بعض النواب التعديلات فقال النائب بسام المناصير: إنَّ التعديل الدستوري هو خطوة للوراء وطالب برد التعديلات الدستورية وشاركه الرأي النائب علي السنيد، والنائب تامر بينو، ومصطفى شنيكات، والنائب رولا الحروب.

وقد عدل الدستور مرة أخرى في نيسان ٢٠١٦ حيث شمل التعديل ما يلي:-

«يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزير المختص في الحالات التالية:

اختيار ولي العهد، تعيين نائب الملك، تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه، وحل مجلس الاعيان وقبول استقالته أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية، تعيين رئيس المجلس القضائي وقبول استقالته، تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها وقبول استقالاتهم، تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة ومدير الدرك وإنهاء خدماتهم».

كما تضمنت التعديلات إضافة كلمتي «وإنهاء خدماتهم» في نهاية جملة تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك، حيث لم تكن كلمة ويقيلهما موجودة، كما عدلت على الفقرات المتعلقة بتعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضاء المجلس وقبول استقالتهم أو إعفائهم.

كما وافق مجلس النواب باغلبية ١١٣ ومعارضة ٢٣ نائبا وامتناع ٣ نواب وغياب ١١ نائبا على السماح لمزدوجي الجنسية من الأردنيين بتولي منصب الوزارة والواردة في المادة ٤٢ من الدستور، كما وافقت اللجنة على السماح لمزدوج الجنسية بأن يكون عضوا في مجلس النواب والأعيان وفقا للمادة ٧٥ من الدستور.

كما أقر مجلس النواب التعديل على المادة (٥٠) من الدستور الأردني لسنة ٢٠١٦ والمتعلقة بعدم إقالة الحكومة في حال وفاة رئيس الوزراء.

وجاء في التعديل الذي أقره النواب «أولا: باعتبار ما ورد فيها الفقرة (١) منها وبإلغاء عبارة (أو وفاته) الواردة فيها. ثانيا: بإضافة الفقرة (٢) إليها بالنص التالي: ٢- في حال وفاة رئيس الوزراء أو الوزير الأقدم حسب مقتضى الحال ولحين تشكيل وزارة جديدة.»

ووافق المجلس على تعديل الفقرة (١) من المادة (٦٩) من الدستور والتي تنص على ينتخب مجلس النواب في بدء كل دورة عادية رئيسا له لمدة سنة شمسية ويجوز إعادة انتخابه.

حيث تم إلغاء عبارة سنة شمسية الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة سنتين شمسيتين.

وكذلك السلطة القضائية، وتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأردنيين في تولي الوظائف العامة، إضافة إلى تعزيز حياد واستقلالية قوات الدرك وعدم تأثرها أو تأثيرها في السياسة.

وقد كتب بعض القانونيين والسياسيين معترضاً على التعديلات المقدمة من الحكومة وكان من أبرز من كتب الفقيه الدستوري د. محمد الحموري مقالاً بعنوان «وداعاً دستور ١٩٥٢» جاء فيه:-

إنني أتساءل: ما هي الأسباب والدوافع وراء ما يجري من عبث بالدستور، فهل حدث أن عُيّن قائد جيش أو مدير مخابرات أو قائد درك، أو رئيس قضاء أو قضاه أو أعيان، لا يرغب بهم الملك؟ ألم يسكت الجميع عندما صودرت الولاية العامة من الحكومة، وعُطلت المواد (٤٥، ٤٧، ٥١) من الدستور، أملاً بأن يأتي اليوم الذي تُفعّل فيه هذه المواد، فلماذا يعدل الدستور لقتل هذا الأمل؟

إن النظامين البرلماني والرئاسي في هذا العالم، قاما على أساس مبدأ جوهري يحقق التوازن فيهما وهو، مبدأ \«تلازم السلطة والمسؤولية\»، ولست أدري من نصح دولتنا بإعطاء الملك سلطات ينفرد بها ويفصل تحمل المسؤولية عن من يمارس السلطة في الدستور، ليخرجنا من عائلة النظام البرلماني.

ثم إننا لم نعد حتى ملكية رئاسية، لأن النظام الرئاسي الذي يعطي سلطة لرئيس الدولة، يجعله مسؤولاً عن ممارستها بنصوص واضحة في الدستور.

أدرك جيداً أن الملك بموجب المادة (٣٠) من الدستور محصن من كل تبعة ومسؤولية عن أفعال من يعينهم منفرداً، لكن هذه الحصانة لا تغطّي المسؤولية الدولية عن أفعالهم في موضوعات حقوق الإنسان، وغيرها من الأفعال التي تخضع لاختصاص القضاء الدولي، فهل فكر النصاح والشطار في هذه المحصلة الكارثية!! ثم إن القول بإلغاء الحظر على مزدوجي الجنسية هدفه الإفادة من كفاءات هذا النوع من الأردنيين، هو عذر أقبح من ذنب، لأن أصحاب الكفاءات العلمية في

الأردن من ذوي الجنسية الواحدة، لا يكترث بهم أحد، رغم أن أعدادهم تستعصي على الحصر!!

ثم ما هي الحكمة من وضع الملك في مواجهة مباشرة مع شعبه؟ فالمواطن كان من حقه أن يوجه النقد إلى الحكومة بشأن عدم سلامة القرارات التي يُعين بموجبها من طالهم التعديل، أما الآن، فقد أصبح القرار للملك وحده، فهل المطلوب من المواطن عند ممارسته لحقه الدستوري في النقد، توجيه ذلك للملك وتحمل عقوبة جريمة إطالة اللسان؟

في عام ١٩٨٩، أعلن المرحوم الملك حسين أنه جاء الوقت لخروج الأردن من مرحلة الأحكام العرفية والدخول إلى الديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة. واستوقف هذا الاعلان، ولي أمرٍ وطويل عمرٍ معصومٍ بسبب ثراءٍ فاحشٍ يجعله غير خاضع لمساءلة أو حساب، فالتقى جلالة الملك حسين وقال له، إن شعبك يعاني من ضيق ذات اليد وليس من غياب الديمقراطية، ولعلاج احتجاجات شعبك أخبرني عن عدد المليارات التي تحتاجها لتسعد شعبك بالمال بدلاً من الديمقراطية، وسأدفعها لك في الحال. فأجابه الملك بأدب جم، دعني أفكر بالأمر مع رجال الدولة عندي، وسأعلمك بالنتيجة. وبعد ذلك شكره الملك حسين، وأعلمه أنه لا يستطيع التراجع عن ما وعد به شعبه!! وهكذا عشنا أربعة أعوام في حالة ديمقراطية من عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٣، حيث صدر في هذا العام قانون الصوت الواحد لينهي تلك المرحلة، ويجرّف الأردن من رجال الدولة والسياسة لتحل مكانهم عقول وظيفية، تتسابق على الانتفاع من الكراسي، لكنه ومع ذلك، ظل الأمل قائماً بأن السياسي رجل دولة سيعود يوماً للقيادة عن طريق تفعيل نصوص الدستور، ولم نكن نعلم بأنه ستأتينا حكومات وسلطات، تحمل المعول لهدم نظامنا البرلماني، وقتل الأمل في ملكية دستورية حقه وعدنا بها جلالة الملك عبدالله.

وأخيراً أقول:

يا دولة الرئيس، يا وزراءنا، يا نوابنا، يا أعياننا، أدرك أن جهات أخرى، يمكن أن تكون وراء هذه التعديلات الدستورية التي تلغي مفهوم العقد الاجتماعي الذي يجسده الدستور، وتجرد نظامنا السياسي من الثوابت المستقرة فيه، وتجعلنا نترحم على النظام البرلماني الذي كنا نأمل فيه، رغم أن بينكم من أعلم علم اليقين، أنه يعرف الخلل الذي ستحدثه التعديلات في نظامنا الدستوري. إنني أناشدكم الله أن لا تسيئوا بهذه التعديلات إلى ملككم وشعبكم ووطنكم، وأن لا تستمعوا إلى أصوات المنتفعين ومن يصفقون حسب الطلب وغيرهم من كتاب يأكلون على كل الموائد، ويبدلون جلودهم في اليوم مرات ومرات. أناشدكم الله أن تطووا صفحة هذه التعديلات، وبغير ذلك ترحموا معي على ما تبقى من دستور ١٩٥٢. انتهى

هل انتهى الحراك الإصلاحي في بلادنا؟

المحاولات الشعبية لم تتوقف ولم تيأس بالرغم من الظروف المحلية وإقليمية والدولية واستمرت في دراسة الحالة وكيفية الخروج منها وإنقاذ الوطن من الأخطار المتزايدة بسبب الردة على الربيع العربي وما يجري في سوريا والعراق واليمن ودخول داعش والحوثيين على المشهد، وما يجري من أحكام الإعدام المستمرة على الرافضين للانقلاب في مصر وبخاصة من قيادات الإخوان المسلمين واختلاط الأوراق من جديد، ومن اعتبار جمعية جماعة الإخوان المسلمين وريثا لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن لأول مرة بعد سبعين عاما من عمر الجماعة ككيان وطني فاعل ملء السمع والبصر شارك في الحكومات ووفي الانتخابات النيابية ورئاسة مجلس النواب والمشاركة الإيجابية الفاعلة في حماية الوطن في منعطفات خطيرة لاينكرها إلا جاحد، والاكتشاف المتأخر الغريب ان الجماعة غير مرخصة طيلة العقود الخمسة الماضية!!

كتاب يلخص أسس الاصلاح والنهوض

ويجدر بالذكر هنا الإشارة إلى صدور كتاب مميز في عام ٢٠١٥ بعنوان: «المتطلبات الدستورية والقانونية لإصلاح سياسي حقيقي لماذا وكيف؟» لمعالي الأستاذ الدكتور محمد الحموري، ويعتبر الكتاب فريداً في مجاله (باللغة العربية)، يتحدث عن منهجية الإصلاح الشامل في الأردن ومتطلباته، بحيث يضع ما يصلح أن يكون خطة عمل بخطوط عريضة، قد لايختلف عليها الساعون لإنقاذ بلدهم والحفاظ عليه، كما يستعرض تجارب شعوب العالم الغربي في نيل حريتها وبنائها لدولها الديمقراطية، مما يرد على المتشائمين والذين يسعون لإنشاء وتعميق ثقافة اليأس والإحباط لدى الشعوب من إمكانية الإصلاح الشامل، ويحيي الأمل في النفوس رغم الإحباطات التي مرت بدول الربيع العربي ، واعتباره ما جرى في السنوات الثلاث من الربيع العربي من الإنجازات الفريدة في التاريخ العربي في هذا الميدان، حيث كانت تبرر حكم التسلط والتغلب وتبحث عن فتاوى سياسية وشرعية لتمجيد الأوضاع القائمة وتحريم الخروج عليها.

بحجج واهية إلا ما ندر من البعض الذي لم يسمع له صوت أو كان عرضة لسخط الحكام المتسلطين، ولا أظن وطنياً إصلاحياً مهتما بشأن أمته يستغني عن مثل هذا الكتـاب. (١)

نقد ذاتي:

نتحدث كثيراً عن المعيقات الخارجية وعن الآخر وقَلَّما نتحدث عن مسؤوليتنا وتقصيرنا

---

(١) الكتاب من إصدارات دار وائل للنشر / عمان

ونقد أنفسنا، وهذه خسارة كبيرة وهنا أورد طرفاً موجزاً من لوم النفس والنقد الذاتي بما يسمح به المقام في الكتاب، يتمثل في مراسلات بين لجنة الإصلاح وقيادة الحركة الإسلامية أذكر بعضها:

١- فضيلة الأخ المراقب العام حفظه الله

الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لإدراكنا أن مشروع الإصلاح الشامل الذي أقرته الجماعة بنقاطه السبع هو المشروع المركزي، وهو واجب الوقت، والذي بتحقيقه بعون الله تكون الجماعة قد أنجزت للأمة والدعوة جزءاً كبيراً وهاماً من أهدافها التي قامت من أجلها.

وانطلاقاً من هذا الفهم وبهذه الشمولية قبلنا تكليف المكتب السابق لنا واستمراركم في تكليفنا مع المعاناة والشكوى الملازمة لعملنا وبعض الاستدراكات التي أبديناها في حينه ومحاولة التأكد من جدية الحركة في أخذ المشروع حتى منتهاه دون تردد.

الإخوة الكرام

لا يمكن اعتبار ملف الإصلاح كواحد من الملفات فقط والتي تعنى بها الجماعة في هذه الحقبة من الزمن والتي لم تتح من ستين عاماً، وأن نجاح المشروع يعتمد بعد الله على:-

- الجدية في أخذ المشروع ومدى اهتمامها به.
- القدرة على حشد طاقات الحركة باتجاه واحد والتنسيق بين مفاصلها المختلفة.
- تمكن الحركة الإسلامية من التعامل مع قوى المجتمع الإصلاحية بانفتاح ومرونة وذكاء واستيعاب.

وهذه مهمات قيادية كبيرة في مشروع كبير ولم يسبق للجماعة أن تبنت مثله، لا يمكن أن تقوم بها لجنة، وبخاصة في وضعها المعروف لديكم.

نصارحكم أننا في اللجنة نشعر بالخذلان الذي يشمل العديد من الشُّعب الكبرى وبعض القيادات العاملة، وربما اقتربنا من فهم الآلية بأنها ليست أفضل بكثير من (اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون) إلا ما ندر، وعلى استحياء، وهذا لا ينتقص من الجهد الفردي الذي يبذله بعض الإخوان في القيادة وفي القواعد جزاهم الله خير الجزاء.

لقد سئمنا وخجلنا من تكرار مطالباتنا بضرورة أن تُشكّل اللجنة من مستوى قيادي مسؤول

الراهنة تترك كل جهة في الحركة تجتهد بطريقتها في العمل وترتيب الأولويات ولا تتدخل بتوجيهها وإلزامها بالقرار العام وأولوية الجماعة ربما باستثناء لجنة الإصلاح، ولا زلنا نتمنى مزيداً من المتابعة. وأن تكون هي العقل المركزي الذي بيده جميع الخيوط الفاعلة الإخوانية في شتى المجالات لأن الحالة

خاطبنا المكتب السابق / وأنتم جُلّه / قبل نهاية العام الماضي ورحّل الموضوع للقيادة القادمة وخاطبنا المكتب الحالي منذ ٩/ ٥/ ٢٠١٢ ولم يتغير الحال ولم نسمع جواباً، والزمن يمضي والحكومة تفعل أدواتها وتحرض ضد الجماعة ونحن نأخذ الموضوع على أهون حال، بل وأصبح بعض الإخوان مصراً على أن نراجع مشروعنا ونبحث عن تفاهمات الحد الأدنى بدلاً من تفقد مواطن الخلل الداخلي والخارجي ومعالجتها.

ونصارحكم أننا لم نلمس جهداً قيادياً يوازي القرار الإخواني الذي اتخذ بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠١١ ولا يوازي ثقة الناس التي أسمعونا إياها في دارنا في المركز العام مراراً وفي مواقع أخرى.

ولم نجد تعاوناً من المؤسسات الإخوانية ذات العلاقة، ويظهر أن لها اجتهاداتها وأولوياتها الخاصة.

ونصارحكم أن القيادة التي يفترض أن تنشئ المواقف الكبيرة والمشاريع الاستثنائية والتي ترفع التنظيم لمستواها ولطموحاتها وتجتهد لإقناعهم بها، نجدها تصغي إلى كسل القاعدين وتنظير المؤثرين للراحة والسلامة، أو الذين لم يعجبهم قرار الجماعة منذ اليوم الأول وهذا موقف ينذر بالخطر.

كيف لنا ونحن الذين أعلنّا أننا لن نتأخر عن الناس ولن نتقدم عنهم أن نحشرهم في أطرنا الخاصة ونجعلهم كأبناء التنظيم حتى في الهتاف، وأن استطعنا ذلك فهل يمكن أن نحددهم فيما يقولون على الهواء في الفعاليات العامة؟

وحتى لا نغش قيادتنا ودعوتنا وشعبنا ونوهم الإخوان ليركنوا أن مسؤولية الإصلاح موكلة إلى جهة عملاقة وهي في الحقيقة (لجينة) اعتذر ثلاثة أرباعها عن العمل منذ شهور طويلة وبخاصة من الإخوة القياديين في المكتبين ومن في حكمهم، ولا إمكانات تذكر لها وهي بلا أدوات للعمل الكبير المنظور، وتلاحقها التهم أنها تأخذ صلاحيات القيادة في المكتبين والهمس هنا وهناك.

لهذا فإننا إبراء للذمة نضم كتابنا هذا للكتب السابقة لندق ناقوس الخطر في التردد باغتنام الفرصة النادرة، ولعلكم تأخذون الأمر بحجمه وأهميته، ونقدم استقالتنا من العمل في اللجنة دون

إبطاء لتتمكنوا من اتخاذ القرار المناسب ولرفع الحرج عنكم.

وسنبقى نعمل لمشروع الإصلاح من مواقعنا المختلفة ما وسعنا العمل ونسأل الله الإخلاص والتوفيق في القول والعمل، وأن يوفقكم لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس لجنة الإصلاح المركزية ٦/ ٨/ ٢٠١٢

سالم الفلاحات

٢- رسالة ثانية

فضيلة رئيس المجلس الأعلى للإصلاح د. همام سعيد حفظه الله

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس حفظهم الله جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بمراجعة لأداء الحركة الإسلامية، وأداء لجنة الإصلاح المركزية، واللجنة التنفيذية خلال العامين الماضيين، قدمت فيهما الحركة الإسلامية جهداً مقدراً نسأل الله تعالى أن يكون متقبلاً وأن يختم بخير.

علماً أن المطلوب والمنتظر من الحركة الإسلامية ومن القيادة في الجماعة والحزب أكبر بكثير من الجهود المبذولة حتى الآن.

وليس خافياً أننا لم ننجح في إقناع القاعدة الكبرى في الحركة الإسلامية بالمشروع الإصلاحي الذي قررته الحركة الإسلامية بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠١١.

ولم تنجح الحركة الإسلامية بإقناع أذرعها ومؤسساتها لتعمل باتجاه واحد متناسق نحو مشروع الإصلاح، فلا زالت تعمل بقناعاتها واجتهاداتها وترتيب أولوياتها، ولم ننجح في إقناع القاعدة الإخوانية العامة بحمل مشروع الإصلاح وبخاصة في المدن الكبرى كعمان والزرقاء والرصيفة، وعدم بذل جهود قيادية مباشرة كافية بهذا الاتجاه وقد حاولنا مراراً من خلال المكتب التنفيذي لمعالجة هذه الحالة إلا أننا نشعر بالخذلان من قطاعات إخوانية عديدة.

وبعيداً عن الدخول في تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية، فإن المشاركة الهزيلة في الفعاليات الأخيرة أمام محكمة أمن الدولة وفي الحسيني وآخرها اعتصام ١٨/ ١/ ٢٠١٣، إضافة إلى العجز عن ضبط الخطاب الإعلامي العام وتعدد التصريحات من الجهات المعبرة عن الموقف واختلافها أحياناً.

إننا نرى أنّ هذا العمل السياسي والإعلامي الميداني هو من أولى أوليات الحزب والأقرب إلى اختصاصاته والأكثر انسجاماً مع خطته، بينما نجد دوره في الواقع هو ثانوياً وهامشياً، وما لم تنخرط القيادات ميدانياً في مشروع الإصلاح، ويصبح هو مشروعها الأول، فستبقى الأمور تراوح مكانها والزمن يمضي بسرعة.

وبعد تشاور وبحث يرى الإخوة المواظبون على الحضور في اللجنة أن الفترة الماضية خلال العامين الماضيين تعتبر مرحلة خاصة، ووحدة مستقلة في الأداء تستوجب التجديد بشكل آخر وأدوات أخرى ومستوى قيادي مختلف.

ومن أجل عدم إطالة عمر هذا الارتباك وضياع الوقت، ولعدم إيهام أنفسنا وقيادتنا أنَّ تعاطينا مع مشروع الإصلاح يسير بالاتجاه الصحيح، وحتى لا نتلاوم طويلاً، قرر الإخوة والأخوات في اللجنة تسليمكم الأمانة واستعفاءهم من العمل في اللجنة، من أجل أن تتحملوا مسؤوليتكم أمام الله ثم الناس والدعوة والحزب وتتخذوا من الوسائل ما يناسب الوضع القائم والمتجدد وبخاصة بعد إجراء الانتخابات النيابية التي كنتم تراهنون على عدم إجرائها.(١)

سائلين الله تعالى أن يقدر لهذه الأمة الخير والرشد، والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٣- رسالة ثالثة

الأخ أمين السر العام حفظه الله تعالى

الإخوة الفضلاء:

ولأن الرائد لا يكذب أهله لي أن أتساءل: هل بقي لدينا توجه فعلي وإرادة حقيقية جادة للإصلاح أفضل بكثير من توجه الحكومة التي تتحدث عن استمرار الإصلاح حتى اليوم بينما تمارس ما تعلمون؟

هل بقي شيء من عظام (المطالب السبعة) وليس الشروط السبعة (أستغفر الله)!! التي قررها مجلس شورى الجماعة في ١٧/ ٣/ ٢٠١١م ولم تنقض بقرار منه حتى الآن؟

وما موقع وشرعية التصريحات التي تصدر تباعاً خارج هذه المطالب باسم الحركة الإسلامية ويتم الحديث أننا سنشارك في الانتخابات النيابية إذا تزحزح قانون الصوت الواحد، ولم يَردَّ أحدٌ

---

(١) كان التصور السائد عند معظم الإخوان في المكتب التنفيذي أن الانتخابات لن تجري هذا العام.

على هذا التراجع، ولعل فضيلة المراقب العام رئيس المجلس الأعلى للإصلاح لم يطلع على هذه التصريحات الصادرة من الحزب على لسان الأمين العام أ. محمد الزيود في مقابلاته المتكررة وعلى السنة آخرين في المكتب كذلك.

الإخوة الأعزاء

لقد كتبت لكم حتى كرهتني الكتابةُ نفسُها ومَللتُها، وعرضت نفسي وجهدي وإصراري على العمل بالرغم من كل المعيقات حتى ظهرت لقصار النظر كأنما نتسول العمل في لجنة الإصلاح.

ولإنعاش ذاكرتكم فقد كتبت لكم اللجنة من الخطط في الأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وتوصيات المؤتمر الذي عقد على مدى يومين والتي قدمت للشورى ثم للمجلس الأعلى للإصلاح وكان آخرها خطة نيسان ٤/ ٢٠١٤ وهي التي لم تحظ بإعلان القبول أو الرفض أو التصحيح أو التعديل من طرفكم.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

لقد ذكّرناكم في كتاب (الوداع الأخير)!! أن العمل للإصلاح فريضة نمارسها بما نستطيع ولا نستطيع التوقف عنها مهما كانت الظروف وعليه فأرجو أن أؤكد لكم الاستقالة ويؤسفني أشد الأسف أن يكون اجتماع (المجلس) بعد الغياب الطويل سيكون للنظر في الاستقالة فقط.

في النهاية أكرر استقالتي واستقالة اللجنة المقدمة لكم بحضور الإخوة المذكورين في اجتماع ضم الموقعين على الاستقالة بعد مناقشة واسعة وعسى أن تتمكنوا من تحمل عِبء العمل للإصلاح وأسأل الله لكم التوفيق.٢٩/ ١٠/ ٢٠١٤. (١)

---

(١) قد لا يخلو ذكر هذه التجربة من سلبيات رغم إيجابياتها الكثيرة، لكن في ذكر بعض السلبيات والمعاناة فوائد قد تستدرك في المستقبل ويستفيد منها من يأتي بعدنا، ولا يكرر الأخطاء.

استخلاصات

بعد هذه الإشارات السريعة الموجزة يمكنني القول :

١. إن الذي حصل في عدد من الأقطار العربية وما أطلق عليه الربيع العربي لم يحصل منذ مئات السنين، بل يرجعه بعضهم إلى ألف واربعمائة عام تقريبا، فلم يسبق للشعوب أن قالت لبعض حكامها بهذا الزخم والوضوح والتصميم (ارحلوا كفا كم، الشعب يحكم نفسه).

٢. تعتبر هذه هي الجولة الأولى بعد أن ظنت الشعوب أنها طردت الاستعمار من بلادها قبل ما يزيد عن ستين عاما، وتبين لها أنها لا زالت تئن تحت وطأة الاستعباد وبألوان جديدة.

٣. ظهر بما لايقبل الشك أن المتضرر الرئيس من الربيع العربي هو الكيان الصهيوني الذي أقام المآتم والعويل عندما انطلق الربيع العربي وأقام الاحتفالات عندما تم الانقلاب العالمي عليه ولم يكن بعيداً عن هذه الانقلابات

٤. حصلت ردة عربية وإقليمية ودولية رسمية عن الديمقراطية، وشكلت حلفاً ضد النهوض الشعبي العربي، فدمرت الأوطان وأسالت الدماء انهاراً، وحمّلت الشعوب المسؤولية لتشويه فكرة النهوض والتحرر والسعي لديمقراطية حقيقية، مع أن هذه الحالة المرفوضة نشأت بعد الردة عن الديمقراطية وليس بسبب الربيع العربي.

٥. بعد الانقلاب على خيار الشعب المصري وانتخاباته الحرة الديمقراطية، وإفشال ثورته بمؤامرة محلية وإقليمية ودولية، حماية للمشروع الصهيوني في فلسطين وحفاظاً عليه، أسقطت بعدها جميع الإنجازات الشعبية العربية المحيطة، وتم الانقلاب عليها بسرعة وتم التراجع عما أنجز خلال سنوات الربيع العربي.

٦. الشعوب العربية وأنظمتها السياسية المتحكمة بها، ليست بدعا من الدول والشعوب، فالتاريخ لم يبق ديكتاتورية اوروبية واحدة على الإطلاق، وأخيراً نالت الشعوب حريتها ولكن بعد ان دفعت ثمنا كبيرا وزمنا طويلا، وليس بالضرورة ان تستغرقه الشعوب العربية ولن تحتاج لكل هذا الوقت، ونأمل ذلك.

٧. أصبح لدى الشعوب تجربة بعد هذه السنوات الأربع لم تكن لديها من قبل، وستستفيد من أخطائها في المستقبل، وستبني على إنجازاتها.

٨. الدنيا كلها تسير نحو ما استقرت عليه التجربة البشرية، من حكم الشعوب لنفسها، من

خلال تمثيل حقيقي لها في مجالسها التشريعية المنتخبة والاعتراف بحق الآخر وبالتعددية السياسية، وبناء دول مدنية تستوعب جميع مواطنيها.

٩. ثبت بالتجربة ان محاربة الربيع العربي والانقلاب عليه لم ولنْ تثمر استقرارا ولا أمنا ولا رخاء اقتصاديا، ولا لحمة اجتماعية متماسكة بل العكس صحيح، ولا شك ان هذا سيستدعي مراجعة رسمية جادة حتى لو تأخرت وأنظر حال سوريا وليبيا واليمن ومصر.

١٠. لا شك أن الخلاف بين القوى السياسية في الأردن وانقسامها حول سوريا وعدم قدرتها على التفاهم، وبخاصة القوى الإسلامية والقومية واليسارية، وكذلك الانتكاسات التي منيت بها الجهود الشعبية العربية في أقطار عربية أخرى، إضافة لقوى الشد العكسي المتضررة من العدالة والحرية والديمقراطية وبغياب الإرادة السياسية الجادة، إضافة للعوامل الإقليمية والدولية هي التي أخرت الإصلاح في بلدنا.

١١. الإصلاح الشامل بكل ما يحمل من معنى هو الوسيلة الوحيدة لبناء أردن قوي، وهو ليس واحدا من الخيارات انها ممر إجباري يحمي الأوطان ويخدم الإنسان.

١٢. الحركة الإصلاحية الأردنية ومنها الحركة الإسلامية لم تستخدم جميع قدراتها لسبب أو لآخر في مشروع الإصلاح، وبقيت مترددة إلى حد كبير، وبقي البعض يؤكد يأسه من إمكانية الإصلاح، والخوف من مصير بعض الشعوب المجاورة، أو من أولوية الإصلاح السياسي.

١٣. افتقرت الحركة الشعبية الأردنية إلى قيادات شعبية تنال ثقة الشعب، ولديها الإستعداد الكامل لتحمل المسؤولية، بالرغم من توافر العديد من الكفاءات الوطنية.

١٤. اليأس شقيق الكفر، وصنو الهزيمة الأبدية، وعدو الوطنية، ولا يليق بحر كريم، وهو سلاح فتاك يستخدمه الماكرون في أشد حروبهم ومعاركهم وأقساها، ونحن العرب المسلمين أصحاب الكتاب القائل ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران].

١٥. إن رفض الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي المشاركة في اللجان المشكلة للتعديلات الدستورية والقانونية، كان اجتهاداً في حينه ولم يكن رفضا للمبدأ ولا استعلاء عليه، والحضور بشكل عام أفضل من الغياب ولكن ليس على الإطلاق، إنما كان احتجاجا على اليات تشكيل اللجان، والأوزان السياسية المستقلة فيها، مما كان يعطي مؤشرات سلبية بعدم الجدية منذ البدايات، ومع ذلك فقد تبين ان مخرجات توصيات هذه اللجان وهي بالحد الأدنى، ذهبت أدراج الرياح، ولم يؤخذ بها.

١٦. إن الذي يصمم على الإصلاح يجعل الإغراء لا يغري والخوف لا يخيف - كما يقول الرافعي.

١٧. إنها مشكلة عميقة عندما يكون الذي يفتح أبواب الحرية أو يدافعها لتفتح عند البعض هو عدو الشعب والدولة معاً، إنَّ الحاجة ماسَّة لثقافة جديدة.

الباب العاشر
المبادرات لحل الأزمة الإخوانية

مقدمة:

قال رسول الله ﷺ:

«مَثَلُ القَائِمِ على حُدُودِ اللهِ والوَاقِعِ فيها، كَمثل قَومٍ اسْتَهَموا على سَفِينَةٍ، فَأصابَ بَعْضُهم أعْلاهَا، وبعضُهم أسفلَهَا، فكان الذي في أسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فَوقَهمْ، فقالوا: لو أنا خرَقْنا في نَصِيبِنَا خَرقا ولَمْ نُؤذِ مَنْ فَوقَنا؟ فإن تَرَكُوهُمْ وما أَرَادوا هَلَكوا وهلكوا جَميعا، وإن أخذُوا على أيديهِمْ نَجَوْا ونَجَوْا جَميعا». رواه البخاري

من فضل الله تعالى على هذه الأمة، أن أبقى فيها من ينطق بالحق، ويتجرد عن الهوى، ويهب لله نفسه، من هنا يتمايز الناس عند اشتداد المحن وانتشار الفتن واختلاط الأوراق في مواقفهم واهتماماتهم.

فمنهم من يقول:- «وأنا ما لي؟» وما شأني، لست مسؤولا، ولست أحسن من النَّاس.

منهم من إذا كان في القوم أميراً كان كأنه جندي، وإذا كان جندياً فرداً كان كأميرهم، أهتماماً بغيره وحرصاً على المجموع العام، يستشعر المسؤولية الفردية أياً كان موقعه.

ولمعالجة أزمة الجماعة والخلاف الذي تزايد وبخاصة في السنوات الأخيرة حاول العديد من الإخوان فرادى ومجموعات، ومن غير الإخوان أيضاً تقديم تصور للخروج من هذه الحالة ووضع حد لها.

وينطلق هذا التدخل والمبادرات من أمر الله تعالى للإصلاح بين المؤمنين، حيث إصلاح ذات البين من خير الأعمال.

والله تعالى يقول: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات].

ومع تزايد الخلافات داخل صف القيادات الإخوانية في السنوات الاخيرة، والتي ترتفع وتيرتها وتتكشف، عند أي انتخابات داخلية، حيث اصبح فريق من الإخوان يشعر انه يقصى تدريجياً عن موقع المسؤولية، ويوازي هذا الإقصاء إبعاده عن القواعد الإخوانية، وعدم السماح

بالتواصل معها، ويُحظر عليها أن تدعى ليسمع الإخوان منهم وجهة نظرهم، وتصدر التعليمات بعدم استضافة أحد منهم إلا بإذن المكتب التنفيذي. بحيث تتلقى القواعد الإخوانية معلوماتها فقط من الجهة القيادية التي تتعامل معها، ولا تتاح فرصة لهم لتوضيح المواقف والرد على الشائعات والتشويه.

ويتداول الظن السيء بهم، وتستباح غيبتهم ورميهم بتهم عديدة، وأن لم تخرج من الملة،لكنها تخرج لو صحت من التحلي بأدنى درجات السُلَّم الأخلاقي العام، وصفات المسلم العادي أو حتى الإنسان العربي الذي يتمتع بقيم فطرية مستقرة.

كما أنّ لدى بعض الإخوان طاقات مميزة في االعطاء والتفكير، والتنظير والتخطيط والتأثير والتأصيل، لكنه لا يجد لها طريقاً من خلال التنظيم، ومنهم علماء ومفكرون، وقادة وشباب وأسماء لامعة معروفة ولا مجال لتصريف جهدها.

وبسبب الاصطفافات التي لم تعد خافية على أحد، تقدم الولاءات والتوافق في الرأي، على الكفاءات في كثير من الأحيان، ويفضح هذه الحالة ويدلل عليها بشكل اوضح مواسم الانتخابات التي تجري بشكل دوري، إنْ على مستوى القواعد، أو حتى على مستوى القيادات، كما حصل في انتخاب خمسة أعضاء للشورى من أعضاء المجلس المنتخب، أو انتخاب المواقع القيادية المختلفة وقد كان هذا واضحاً، وفي انتخابات المكتب التنفيذي في انتخابات أعضاء المؤتمر العام، والمكتب التنفيذي للحزب في ١٦/٨/ ٢٠١٤، ومن قبل، في انتخابات الإخوان (٢٠٠٨) بعد حل مجلس شورى الجماعة، وإنقاذاً للموقف ظهرت مبادرات كثيرة مبكرة سواء من الإخوان الذين كانوا يشكلون جزءاً من المكتب التنفيذي، أو ممن يراقبون المشهد من الإخوان بمرارة ومن غيرهم، وبعض هذه المبادرات مباشرة وواضحة ومستكملة الشروط، وبعضها دون ذلك، ولكنها كلها كانت تواجه بالصد والإعراض ولم يكتب لها النجاح، وكأننا لم نقرأ أو نفقه قول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم»، أو «وشاورهم في الأمر».

- ثم تطورت الخلافات إلى ما يشبه المشاريع، عند من نفد صبرهم، فكانت المبادرة الوطنية زمزم، وكما عقدت مؤتمرات معلنة في بعض المناطق مطالبة بالإصلاح الداخلي ووجهت رسائل للقيادة وحذرت من عواقب الإهمال والتطنيش.

- وأخيراً كانت هذه النتيجة المتوقعة، وتحت باب تصويب أوضاع الجماعة، تم ترخيص جمعية باسم جمعية جماعة الإخوان المسلمين، على أنها الوريث الأقرب لجماعة الإخوان المسلمين.

ولا بد من التوقف طويلاً أمام هذه الحالة، التي مرت وتمر بها الجماعة، ونسال الله السلامة.

لقد اكتشف بعض الإخوان، بوادر هذه الحالة، وتخوف منها وربما اكتوى بها فحذر منها عندما كانت بسيطة، وربما عد تهويلا وتطيرا في حينه، حتى اصبحت يراها الجميع، فانطلقت محاولات كثيرة، ولعل أقدمها فيما أعلم هو ما أقدم عليه مجموعة من الإخوان القياديين في المكتب التنفيذي في نهاية عام ٢٠٠٢، حيث قرروا أن لايعودوا لقيادة الجماعة في المكتب التنفيذي حتى لو تم ترشيحهم، لاتاحة الفرصة للرأي الذي كان يزاحمهم، وشَوّش على قيادتهم وأنتقد مواقفهم ويتحدث بها في قواعد الإخوان، ويتهمهم بالانبطاح والضعف وممالأة النظام وخذلان حركة حماس، وغير ذلك، وفعلا قرر خمسة من سبعة(١) هم مجموع أعضاء المكتب التنفيذي حينذاك، مفا تحة المراقب العام وأمين السر بهذا القرار.

وكان الهدف من ذلك تخفيف التوتر في الجماعة، وليدرك من يكون خارج القيادة ان ليس بإمكانه أن يفعل كل ما يجب، ان يفعل ويحقق كل ما يريد.

المبـادرات

أولاً:مبادرات ٢٠٠٩-٢٠١٠م

١) مبادرة أعضاء من المكتب التنفيذي

قدم أربعة من أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة استقالاتهم من عضوية المكتب، وقدموا المبادرة التالية، لإخراج الجماعة مما هي فيه في عام ٢٠٠٩ وهم: د. عبد الحميد القضاة نائب المراقب العام، د. أرحيل غرايبة رئيس الدائرة السياسية، أ. أحمد كفاوين، أ. ممدوح المحيسن.

وكانت على النحو التالي:-

١- إعادة تشكيل مكتب تنفيذي جديد، لقيادة المرحلة القادمة والفترة المتبقية، بعيداً عن الاصطفاف والخندقة.

٢-: تشكيل لجنة من أصحاب المواقع التنظيمية التالية:

أ- المراقبون العامون.

---

(١) الخمسة هم ا.عماد أبو دية، ا.جميل أبو بكر، أ. سالم الفلاحات، ا.هيثم أبو الراغب، د.عبد الحميد القضاة، وفعلا لم يعد منهم احد للمكتب، سوى د. عبد الحميد الذي تردد عليه مرارا وتكرارا الأستاذ عبد المجيد الذنيبات ليكون معه في المكتب، فوافق على غير رغبة منه.

ب- أمناء السر.

ت- رؤساء المحاكم العليا.

ث- رؤساء مجلس الشورى.

٣- الاتفاق على أن يكون تمثيل الإخوان المغتربين من التنظيم الأردني في مجلس الشورى كمراقبين، والحرص على عدم الازدواجية بين التنظيمين في جميع المستويات.

٤- الاتفاق على إجراء انتخابات مبكرة، لمجلس الشورى بعد سنة من الآن.

٥- الاتفاق على مركزية القضية الفلسطينية للتنظيم في الأردن، وأن العمل لنصرة فلسطين واجب تنظيمي وشرعي، وتثبيت ذلك في القانون الأساسي.

٦- العودة عن قرار حل الدائرة السياسية. (١)

٧- يجري التوافق على بنود هذه المبادرة جملة واحدة ولا تتجزأ.

لكن هذه المبادرة لم تجد قبولاً من المراقب العام ومن يرى رأيه من أصحاب القرار في هذا الفريق.

٢) مبادرة من الأستاذ خالد حسنين (٢)

٢٠٠٩/٩/٥

حيث وجه رسالة لفضيلة المراقب العام والمكتب التنفيذي تحت عنوان «محاولة للفهم واقتراحات للحل» حدد فيها أصل المشكلة، وتحدث عن اهتزاز الثقة، وأقترح مشروعاً للحل، وتحدث عن المسألة الأردنية وحررها بدقة، ولخص سياسات النظام مع الإخوان الشرق أردنيين، وبين هدف تسمية الإخوان تنظيم فلسطيني، وأجاب على سؤال لماذا المشروع الوطني، وقدم اقتراحات وحلولاً للمكاتب الإدارية والقانون الأساسي، وجاء فيها:-

بداية أسأل الله أن يعينكم على ما ابتلاكم به من مسؤولية عن جماعتنا المباركة في هذه المرحلة العصيبة، والتي أصبحت فيها أخبار الجماعة وأسرارها نهباً للإعلام، ووصل حد التنافر بين عدد من الإخوان، إلى درجة التصريحات الإعلامية المباشرة، وبالأسماء الصريحة، مما ينعكس سلباً على مكانة

---

(١) الدائرة السياسية التي كان يرأسها د. ارحيل غرايبة عضو المكتب التنفيذي التوافقي، وسيأتي الحديث عنها في مكان آخر.

(٢) خالد حسنين أمين سر جماعة الإخوان المسلمين من آذار ٢٠٠٦ – نيسان ٢٠٠٨.

الجماعة ودورها في المجتمع، فضلاً عن تمزيق الصف بين هذا الطرف وذاك.

واستميحكم عذراً في تقديم هذه الورقة، والتي تمثل رأياً شخصياً لي، وفهماً خاصاً للمعضلة التي تمر بها الجماعة حالياً، وذلك بعد أن عرضت قناة العربية تقريراً عن الوضع الداخلي للإخوان، يشبه في محتواه ما كتبته صحيفة الغد من أخبار وتحليلات، وتعلمون ما لتقارير العربية من دلالات بالنسبة لنا هنا في الأردن، آملاً أن يتم قراءة هذه الورقة كاملة، والإفادة منها إن وجدتم فيها ما يفيد، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يوحد صفنا، ويبطل كيد أعدائنا، إنه على ما يشاء قدير.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾ [النساء].

البند الأول: أصل المشكلة

أرى أن أصل المشكلة التي وصل إليها الإخوان اليوم يكمن في أمرين:

الأمر الأول: الاختلاف في الفهم (وهو الركن الأول من أركان البيعة): وأعني بالفهم هنا فهم العلاقة، بين الإخوان كجماعة، وبين الدولة بمكوناتها الثلاثة (الأمة، والسلطة، والأرض). وعلى الرغم من الخطاب الإخواني تجاه الشعب الأردني والشعب الفلسطيني الواضح، باعتبارهما جزءاً من أمة الإسلام الواحدة، كانا إلى أمد قريب شعب واحد، تابع لسلطان الخلافة الإسلامية العثمانية، كما أن خطاب الإخوان يعتبر الأرض الإسلامية أرض واحدة، نفتديها بالدماء إن تعرّضت لأي عدوان، وخصوصاً أرض الأردن وفلسطين لأنها أرض مقدسة، وهو خطاب صادق، ولدى الإخوان من الشواهد والمواقف الكثيرة، التي تدل على مصداقيته.

ويبقى الخلاف محصوراً في العلاقة مع السلطة، أو النظام، أو الحكومات، وكيف تنظر الجماعة ابتداءً إلى المسألة؟ وكيف نتصرف إزاء المتغيرات اليومية على الأرض؟ هل نعترف بشرعية الأنظمة؟ وهل نتعامل معها على أساس ذلك الاعتراف. أم أنها غير شرعية، ويجب التعاطي معها على هذا الأساس.. إن هذه الأسئلة الأساسية تقودنا إلى مسائل متفرعة كثيرة، ليس آخرها المشاركة في الحكومة أو في البرلمان أو في القضاء، والقسم على الإخلاص والولاء والوفاء بالتزامات تجاه الوظائف العامة، وتمتد إلى دفع الضرائب للحكومة، واللجوء إلى القضاء، بل وتصل إلى زيارة المسؤولين والسلام عليهم، ومع أن الواقع العملي للإخوان في الأردن تجاوز العديد من تلك الأسئلة، إلا أن موقف الإخوان في الصف بناء على أفهامهم ومعتقداتهم، تجعل الخلافات حول تلك

القضايا حاضرة دائماً، وفي كل مجلس، ويصنف الإخوان على أساسها.

ومن جانب آخر، فإن سلوك النظام السياسي وعلاقاته، وخصوصاً مع العدو الصهيوني، استناداً إلى معاهدة السلام معه، تعيد طرح الأسئلة السابقة من جديد، وتجعل ما كان مستقراً بالأمس يحتاج إلى استثناء اليوم، وبالتالي إذا ظهر أحد الإخوة بلقاء مع وزير الصحة، أو أرسل برقية للملك يطلب منه التدخل لرفع الظلم عن أهالي منطقته، نجد أن زوايا النظر لذلك السلوك تختلف من أخ إلى آخر، لأن المسائل غير محسومة فكرياً، وسنبقى نعاني من الخلافات التي تبدو في ظاهرها اختلافات في تقدير الموقف، وهي في حقيقتها ناجمة عن عدم توافق على نظرة واحدة تجاه المسائل ابتداء.

الأمر الثاني: اهتزاز الثقة (وهو الركن الأخير من أركان البيعة): وأعتقد أن الأمر الأول يقود إلى الثاني، فإذا لم يقتنع الأخ بتصريح أو تصرف لأخ آخر (بسبب اختلاف زاوية النظر) بادر إلى اتهامه في نيته، وفي ولائه للدعوة، وكم سمعنا داخل الصف أن الأخ فلان محسوب على النظام، مع أنه بريء من ذلك تماماً، وما فعل إلا لأنه لا يجد في الأمر مشكلة، وعلى الجانب الآخر نجد أن بعض الإخوة يحسن الظن بأجهزة الحكومة، من باب أن تلك الأجهزة فيها خير، ويمكن التفاهم معها والتواصل والتأثير (المتبادل)، وتحصيل امتيازات للإخوان أو للمنطقة دون خسارة شيء، وبالتالي فإن المسألة بحاجة إلى ميزان، وكم خسرنا من إخواننا، بسبب اتهام ظالم صدر من أخ هنا أو هناك.

وعند اختلاف الفهم أو اهتزاز الثقة (تصبح الطاعة حسب القناعة) وقد يجاهر الأخ بالمعصية لأمر الجماعة فينال العقوبة، وقد يكتم المعصية في نفسه، وفي كلا الحالين فقد أنهدم الركن الثالث من أركان البيعة، وهو الركن الأساس لبناء أي تنظيم.

وليست بقية الأركان بمنأى عن ذلك المرض الذي استشرى في الدعوة، فالإخلاص يغدو مهدداً، والعمل يصبح ضعيفاً لأن الدافع إليه أمسى ضعيفاً، والجهاد والتضحية يصبحان طموحات لدى الأخ لا يجد اليهما سبيلاً، إلا أن يكون جهاداً لأولئك النفر من الإخوان الذين ضلوا الطريق، وقادوا الجماعة إلى المهالك!! وعندئذ يضحى الأخ بالغالي والنفيس من المال والجهد والوقت ليزيحهم عن طريق الدعوة، ولا شك أن هذا الفهم مخالف لما أراده الإمام الشهيد البنا رحمه الله من هذين الركنين!!

أما الركن الذي يقف منتحباً على واقع الإخوان، ومن صدى صوته حق لنا جميعاً أن ننتحب، فهو ركن الإخوة: فاكهة الجماعة وحلاوتها، وسبب وحدتها. ومقياس انتماء الأخ إلى جماعة الإخوان المسلمين، ووالله إنني استمع إلى حديث لبعض الإخوان، (ومن كافة الأطياف)، فأكاد أقسم أن هذا

الأخ لا يستحق أن يبقى في الجماعة يوماً، لأنه هدم ذاك الركن، على الرغم من أنني أوافقه أحياناً على (آرائه) في المسائل المطروحة، ولكنها دعوة، وليست فذلكات لفظية، ونهشاً في الأعراض، وطعناً في النيات.. نسأل الله العافية.

البند الثاني: الحل

الحل باختصار: اعتماد منهجية الإخوان المسلمين في التغيير، وإعادة تعريف المصطلحات السياسية الأساسية، والتوافق عليها على مستوى التنظيم هنا في الأردن، وهي مسألة تحتاج إلى تفصيل، وكتب فيها العديد من الإخوة، وقد سبق أن قرر مجلس الشورى السابق عقد مؤتمر لمناقشة العديد من الموضوعات على هذا المستوى، إلا انه لم ينعقد لأجل ذلك حتى الآن، وآمل أن يتم جمع الإخوان على رأي موحد في ذلك، والاستعانة بالإخوة المصريين والتونسيين والمغاربة عموماً، وغيرهم، من أجل تجلية هذه المسألة.

وخلاصة الرأي في هذه المسألة أن حركة الإخوان المسلمين هي حركة إحياء لهذه الأمة-هكذا أرادها الإمام الشهيد، لذا فإن بوصلة الجماعة دائماً يجب أن تتجه إلى الأمة ومصالحها ووحدتها، حتى وأن تعارضت تلك المصالح مع مصالح الأنظمة الحاكمة، فالجماعة رائدة من رواد الأمة الإسلامية، وهي ليست جماعة تعمل في سياق السلطة، وحتى لو فرضنا مستقبلاً أنها وصلت إلى السلطة، فإن معيار نجاحها يكمن في مقدار تعزيز دور الأمة في اتخاذ القرار.

ومع أن الجماعة ليست حريصة على الدخول في صراع مع الأنظمة الحاكمة، بل وتجنبت الصراع معها، وتقبل العمل ضمن إطار الدساتير المعتمدة والقوانين النافذة، ليس تزكية لتلك الدساتير والقوانين، وإنما لأن الخسائر التي تترتب على غياب الجماعة عن الأمة، بسبب الصراع مع الأنظمة، أكبر من المصالح التي يجلبها الصراع، ورغم تلك المنهجية في التعامل مع الأنظمة الحاكمة، إلا أن الجماعة تعتبر محظورة ومطاردة ومحاصرة في أغلب بلاد المسلمين.

البند الثالث: المسألة الأردنية

من القضايا التي يجب تحريرها بشكل عاجل داخل الجماعة، قضية الهوية الأردنية والهوية الفلسطينية، وما هي هوية التنظيم في الأردن؟ وهي مسألة إن لم يتم التعامل معها بشفافية وبسرعة، سيصيبنا الداء المستشري في المجتمع، فما نسمعه من أوصاف ومصطلحات واتهامات داخل التنظيم، أصبح أمراً مقززاً ولا يجوز السكوت عليه، وإنني أناشدكم الله أن يتم بحث هذا الأمر على أعلى مستويات التنظيم، وعدم الاكتفاء بالخطاب الإخواني العام، وآمل أن تكون هذه الورقة واحدة من

الأوراق التي تسهم في تحرير هذه المسألة[1].

ولتجلية هذه القضية لا بد من إيراد الحقائق التالية:

الشعب في الأردن بمعظمه ينقسم من حيث أصوله إلى قسمين: شرق أردني، وفلسطيني.

العلاقة بين الشعبين علاقة تاريخية ووثيقة، بل إن العديد من العائلات والعشائر، أصولها واحدة، ويعيش جزء منها في الأردن والجزء الآخر في فلسطين، إضافة إلى علاقات المصاهرة والتداخل، التي تكاد تجدها في كافة المدن والقرى الأردنية.

النظام السياسي في الأردن تعامل مع مسألة الشعبين الأردني والفلسطيني بسياسات، ارتبطت بالمراحل التاريخية لتطور الدولة الأردنية، بدأت بالوحدة بين الضفتين ببداية الخمسينيات من القرن الماضي، حصل بموجبها اللاجئون الفلسطينيون المقيمون على أراضي الضفتين على الجنسية الأردنية، ولم تكن للنظام سياسات تمييزية معلنة بين الشعبين حتى عام ١٩٦٧م، ومع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ ووصولها إلى محطة ١٩٧٠، وما رافقها من فتنة أيلول (كان سببها السياسيون في الطرفين) بدأ النظام الأردني يعيد النظر بالتعامل مع الفلسطينيين، وتبني سياسة التركيز على بناء الدولة الأردنية اعتماداً على العنصر الأردني، لأسباب كثيرة (يوضحها كتاب مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية)، منها خروج عديد من ضباط القوات المسلحة الأردنية، والتحاقهم بالمنظمات الفلسطينية بعد فتنة أيلول ١٩٧٠، وضبابية مستقبل الفلسطينيين على الأرض الأردنية (وخصوصاً النازحين منهم)، إضافة إلى طموحات منظمة التحرير الفلسطينية (برئاسة عرفات) إلى احتكار النطق باسم الشعب الفلسطيني أينما كان، وقد تحقق لها وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط الشهير عام ١٩٧٤ بغير رضا من الأردن، وغيرها من الأسباب، ويمكنني تلخيص سياسات النظام الأردني بالعبارة التالية:

أن المواطن الشرق أردني هو مواطن دائم، وولاؤه للأردن ونظامه السياسي في الغالب، وبالتالي لا بد من بناء الدولة الأردنية اعتماداً عليه، أما المواطن الفلسطيني فهو مواطن مؤقت وغير واضح الولاء، أو ثنائي الولاء في الغالب.

وبقيت تلك السياسات غير معلنة، ويتم تنفيذها بشكل متدرج، حتى وصلنا محطة ١٩٨٧، وقرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الضفتين، وعندئذ أصبحت تلك السياسات (بحسب كتاب مركز الدراسات الإستراتيجية) «حول الأردنين والفلسطينيين بعد فك الارتباط» معلنة

---

(١) انظر لهذا التحذير المبكر!!

وواضحة الدلالة.

أسفرت السياسات التمييزية لصالح الشرق أردنيين على حساب الفلسطينيين، إلى إعادة تعريف الدولة الأردنية كدولة حاضنة للأردنيين، وحريصة على ولائهم للنظام السياسي في مواجهة أي استحقاقات مستقبلية، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات التي يصعب حصرها هنا، ومن أبرزها: استيعابهم في الوظائف المدنية والعسكرية، وإعادة صياغة النظام الانتخابي بما يتوافق مع تقليل التمثيل الفلسطيني.

بالمقابل (وكما هو متوقع في التعامل مع الكتل البشرية الكبرى) تغير الشعور الفلسطيني تجاه الدولة الأردنية، واضطر الفلسطينيون إلى التوجه للقطاع الخاص، والعزوف عن المشاركة السياسية في أي انتخابات.. ووصل المجتمع الأردني إلى حالة من الانقسام الطولي بين الأردنيين والفلسطينيين (سببها السياسات الحكومية)، ومن أسوأ مظاهرها ما نراه من هتافات عنصرية تظهر في مباريات الوحدات والفيصلي.

ومع توقيع معاهدة أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية فيما بعد، سارع الأردن الرسمي إلى توقيع معاهدة وادي عربة، وتقديم مبادرات حسن نية كثيرة للعدو الصهيوني وللمجتمع الدولي، لشعوره أن الكيان الأردني بات مهدداً، ولا بد من الحفاظ عليه بأي ثمن، وبدأ عمليات تعبئة (للشعور الوطني الأردني) والتركيز على الانتماء للوطن والعرض، وتمت ترجمة ذلك بالعديد من الإجراءات، ليس أولها المناهج المدرسية، وليس آخرها شعار الأردن أولاً، وقوانين العلم، وفرض صور الملك والعائلة الهاشمية على كافة المؤسسات.

اما موقف الإخوان من السياسات الرسمية الأردنية فقد تمثل بـ

- اعتزال الفتنة في أيلول.
- ودمج التنظيمين الأردني والفلسطيني في تنظيم واحد هو تنظيم بلاد الشام عام ١٩٧٨.
- وتبني خطاب إسلامي وحدوي، يجرم الإقليمية والعنصرية والفئوية.
- ومعارضة قرار فك الارتباط،
- والعمل على توحيد جهود الجميع وتوجيهها باتجاه العدو الصهيوني، وتحميله مسؤولية صناعة الأزمات والفتن في المنطقة،
- كما تميز خطاب الإخوان بمعارضة مبدئية لمعاهدات السلام على الجانبين الأردني

والفلسطيني،

- وقرر إنشاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ودعمها بكل قوة، وتبني كافة مواقفها دون تردد، ومثلت حماس نقطة التقاطع والالتقاء في خطاب الإخوان بكافة أطيافهم.

ومع نمو حركة الإخوان المسلمين في الأردن، واتساع تأثيرها بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، ودخولها البرلمان بقوة عام ١٩٨٩، تغيرت السياسيات الحكومية تجاهها، وبدأت عمليات المحاصرة والملاحقة والفصل من الوظائف، ومع نهاية ذلك العقد ووصول الانتفاضة إلى أوجها، بدأ النظام بالعمل على وصف الإخوان بأنهم تنظيم فلسطيني مرتبط بحماس، وبأنهم لا يمثلون الشعب الأردني (الذي يسعى النظام السياسي إلى احتكار تمثيله).

لم تقتصر تلك السياسات الحكومية على التعبئة التي كان يمارسها المحققون في الأجهزة الأمنية، وخصوصاً عند استدعاء أخ شرق أردني، ومحاولة استقطابه بذلك الخطاب، بل وصل الأمر إلى الإعلان في الإعلام، وعلى لسان أحد وزراء الداخلية، حين قال في المؤتمر الصحفي عام ١٩٩٣م الذي أعلن فيه نتائج الانتخابات البرلمانية ما يلي: «وفاز في الانتخابات ٢٢ نائباً من أصل فلسطيني، ستة عشر منهم من حزب جبهة العمل الإسلامي»!!

هناك سياسة معلنة وصارمة تحول دون وصول الإخوان (وخصوصاً الشرق أردنيين) إلى مواقع نفوذ النظام والتأثير بها، مثل البادية والعشائر الكبيرة، بل وصل الأمر إلى التدخل في العلاقات الاجتماعية، والحيلولة دون قيام إحدى عشائر بدو الوسط بدعوة نواب الإخوان إلى وليمة مجاملة بسبب متابعتهم لمطالب خدمية لتلك المنطقة.

مارس مدير المخابرات السابق محمد الذهبي سياسات متطرفة ضد الإخوان، وقدحيكت مؤامرات بعناية لتأليب الشعب الأردني على الإخوان، وخصوصاً بعد تفجيرات الفنادق عام ٢٠٠٥، وزيارة عزاء الزرقاوي واعتقال الإخوة النواب، والمظاهرات المصنوعة التي خرجت لأول مرة في تاريخ الأردن للتنديد بالإخوان أمام البرلمان، ومنع الأخ محمود الزهار من زيارة الأردن، وما أعقبها من اعتقالات، وتوجيه اتهامات لحماس بالسعي للمس بالأمن الأردني.

انعكاس سياسات النظام على الإخوان الشرق أردنيين

بالرغم من تبني النظام لسياسات تمييزية لصالح (أردنيين) على حساب الفلسطينيين، إلا أن الأمر بالنسبة للإخوان الشرق أردنيين كان معاكساً تماماً، فقد مارس النظام ضدهم سياسات متطرفة في الترهيب والترغيب، فمن الفصل من الوظائف إلى الإقصاء عن مواقع التأثير، إلى تزوير

الانتخابات ضدهم، وامتدت تلك السياسات إلى أقاربهم ومعارفهم وأصدقائهم، فتم وقف الترفيعات والدرجات عن عدد كبير من أقارب رموز الإخوان من موظفين مدنيين وعسكريين بهدف إحداث حالة من العزلة للأخ، وعمليات ضغط نفسي كبيره عليه.

وفي المقابل نجح النظام في احتواء عدد من رموز الإخوان الشرق أردنيين، ونجح كذلك في حسر تأثير الإخوان عن مناطق القرى والتجمعات الأردنية، وتراجعت أعداد الإخوان في محافظات مثل السلط ومعان والطفيلة إلى درجات قياسية، ويكاد ينعدم وجود الإخوان (والأحزاب الأخرى) في مناطق البادية الثلاث، ومن المتوقع أن يزداد تأثير السياسات الحكومية على الإخوان مع استمرار حالة (الخلافات العبثية) السائدة في الجماعة اليوم، وذلك بسبب تراجع مكانة الجماعة في نفوس الإخوان أنفسهم، وشعورهم أن القيادات مشغولة (بالجهاد الإعلامي والإلكتروني) عن الجهاد في سبيل الله

هدف النظام من وصف الإخوان بأنهم تنظيم فلسطيني

من المعلوم تاريخياً أن النظام السياسي الأردني لا يقبل وجود زعامات ورموز شرق أردنية،تنافسه على قيادة الشعب الأردني، وخصوصاً إذا كانت تلك الزعامات خارج إطار السيطرة والولاء على الطريقة المعروفة، وما هزاع ووصفي وعبيدات وشبيلات سوى أمثلة يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق.

ويمكن تفسير تزايد التضييق على الجماعة بشكل لافت عندما كان يقودها «سالم الفلاحات» وانخراط الجماعة في عهده بعلاقات اجتماعية مميزة مع كثير من القوى الشعبية.

وبالتالي سعى النظام إلى منع أي قوة سياسية (إخوان أو غيرهم) من التأثير وقيادة الشارع الأردني، وترمي سياساته المعتمدة إلى تحويل الشرق أردنيين إلى مجرد مجموعة من الموظفين (الكبار أو الصغار لا فرق) يعتمدون في معاشهم عليه (دولة الرعاية التي أشرنا إليها سابقاً).

وكما أسلفنا قبل قليل تمثل جماعة الإخوان في الأردن حالة اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة في خطابها عن أطروحات النظام، وبالتالي كان لا بد من إضعاف هذا النموذج عبر سلسلة من الإجراءات التي أشرنا إليها سابقاً، وأبرزها العمل على وصف تنظيم الإخوان بأنه تنظيم فلسطيني، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:-

١. وقف تأثير الخطاب الإخواني على المواطنين الشرق أردنيين، وذلك في ظل عمليات التعبئة التي يمارسها النظام في أوساطهم، وبالتالي لا يتوقع منهم استقبال أي توجيه من تنظيم

فلسطيني (حتى لو كان مقدماً في إطار إسلامي).

٢. إضعاف تأثير حركة حماس وخطابها على الشارع الأردني، من خلال التعبئة المباشرة ضد حماس، وتضخيم بعض القضايا وتحويلها إلى قضايا ضد أمن الأردن، وبالتالي التأثير على خطاب المتدينين (غير المسيّسين) ضد أي أخ إسلامي فلسطيني.

٣. الربط بين حركة الإخوان في الأردن وحركة حماس، وتحميل كل منهما مسؤولية ما يترتب على الخطاب الرسمي من مضامين تجاه أي منهما.

٤. إشغال الشارع الأردني بالصراع مع الإخوان لتحقيق الردع لدى الناس من الاقتراب من تنظيم الإخوان من جانب، ولتمرير بعض السياسات الحكومية المخالفة لمصالح الشعب الأردني من جانب آخر.

٥. إحباط أي توجه وطني (فردي أو جماعي) بحجة توافقه مع أطروحات الإخوان والمعارضة بشكل عام، واعتماد السياسة الأمريكية (معنا أو ضدنا).

الرد الإخواني

تَمثَّل بعض الرد الإخواني على تلك السياسات بالمواقف التالية:-

١. الثبات على الخطاب الوحدوي بين الشعبين استناداً إلى الروح الإسلامية، ووحدة الأمة الإسلامية، والتاريخ والنسب والتراث المشترك للشعبين.

٢. الاهتمام بحاجات الشعب الأردني وتحقيق الخدمات له ما أمكن في كافة مناطق وجوده دون تمييز، والتركيز على الشأن الداخلي وفي البيانات الانتخابية لمرشحي الجماعة.

٣. التقدم بمشروع وطني للإصلاح، كان تركيزه الأساسي الشأن الداخلي، وتحدث عن إصلاحات دستورية مهمة.

٤. خلال فترة المكتب السابق ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ قامت الجماعة بسلسلة من الخطوات كرد على هجوم الحكومة الشرس على الجماعة، تمثلت في العديد من الزيارات واللقاءات (والحوارات) والدعوات عند شخصيات (ومواقع) مهمة،

٥. وتبلورت تلك التحركات على شكل نواة مشروع وطني أردني يعمل على مواجهة عمليات بيع أراضي الأردن، وتحويله إلى شركة مساهمة خاصة، وتزوير الانتخابات البلدية ثم النيابية فيما بعد.

٦. استطاع الإخوان التوافق مع العديد من القوى الوطنية الأردنية من أجل مواجهة الخطر القادم، والذي يتفق الجميع على تهديده للأردن، وأسفرت اللقاءات واللجان المشكلة عن ولادة مشروع إصلاحي وطني، لا يتعارض مع مشروع الإخوان في الإصلاح، وأن كان يدعو إلى الملكية الدستورية،، وسقفها أعلى من سقف الإصلاحات الدستورية المطروحة في مشروع الإخوان.

٧. لعبت الأسباب التي بدأنا بها الورقة (عدم توحيد الفهم، واهتزاز الثقة) في إفساد مشروع الملكية الدستورية، بعد أن قطع أشواطاً جيدة، واسهم بعض الإخوان (ربما دون قصد) في إحباط الجهود التي تم العمل عليها لسنوات.

٨. وأخيراً، شكلت الخلافات الأخيرة بين الإخوان عاملاً حاسماً في تأجيل كافة المشروعات الرائدة إلى حين حسم الخلافات بين الإخوان، وتوحيد الفهم في هذه القضايا، وآمل أن تكون هذه الورقة مدخلاً لذلك.

لماذا المشروع الوطني الأردني؟

يخطئ بعض الإخوان (جهلاً أو تأثراً بأجواء الفتنة) عند قولهم: هناك من يريد أردنةَ التنظيم، أي تحويله إلى تنظيم أردني، وأنا أقول إن مشروع أردنه التنظيم (ضمن المفاهيم الواردة في السياق السابق، وضمن معايير الشرع ومصلحة الجماعة) هو مشروع يجب أن يحظى بأولوية عند الجماعة، خدمة للأردن ولفلسطين وللجماعة في البلدين، وذلك للمسوغات التالية:-

١. إن التنظيم في الأردن معنيٌ في الأساس بساحتين، الساحة الأردنية، والساحة الفلسطينية، وتشمل الساحة في الأساس أبناء الوطن الذي يحيون على هذه الأرض، وبما أن حركتنا هي حالة نهوض بمشروع الشعب والأمة، والشعب في الأردن ينقسم إلى أردنيين وفلسطينيين، بالتالي لا بد من الوصول إلى تحقيق غايات أبناء الأمة المفترض أننا طليعتهم.

٢. أصبحت حركة حماس (أثناء ولاية تنظيم بلاد الشام) من ١٩٧٨م وحتى ٢٠٠٧م هي الحركة المعنية بالساحة الفلسطينية، ويقوده إخوة لنا،، تربوا في أحضان الجماعة، وهم أهل لهذه المهمة، والوضع لديهم مطمئن، والثقة فيهم عالية، وقد انتقلوا بالقضية الفلسطينية من المراحل النهائية للتصفية، إلى قضية حية من جديد في نفوس أبناء الأمة، فهم بحق مجددون، يستحقون من الإخوان بكافة أطيافهم كل تحية واحترام، وهم كما أسلفت محل إجماع الجميع، هذا الرصيد الذي صنعته حماس جعل من السهل اليوم مخاطبة الفلسطيني على الساحة الأردنية وإقناعه بعبثية المفاوضات، وضرورة التمسك بحق العودة، وتأييد المقاومة، ودعم مشاريع حماية الأقصى..إلخ،

وهذا جزء مهم من خطاب الإخوان لا بد من الحفاظ عليه.

٣. ما يهمنا في الساحة الأردنية ليس رؤية النظام السياسي وحساباته فقط، فقد نختلف فيها، وإنما يهمنا الشعب الأردني، وكيف يمكننا التأثير فيه، وتقليل قلقه من المستقبل في ظل مشاريع التصفية للقضية الفلسطينية، وهنا لا بد لنا من إبطال مقولات النظام حول توصيف التنظيم الإخواني في الأردن بأنه تنظيم فلسطيني، بل إقناع أبناء الشعب الأردني أنه تنظيم أردني يمكن الاعتماد عليه في تبني مصالح الشعب الأردني، وعدم التخلي عن القضية الفلسطينية.

٤. قيادة الشارع الأردني لمواجهة أي مشاريع تصفوية مستقبلياً، لأننا نخشى في ظل هذه التعبئة أن لا يجد الأردنيون أي شخصيات وطنية وازنة لقيادتهم، فإذا تقدم الإخوان اليوم لقيادة أي تحرك شرق أردني فيمكن توظيف تحركهم خدمة لحسابات غير وطنية وبالتالي إحباط الناس وانصراف الناس عنهم، والاستفراد بهم.

خلاصة الموقف

لا أطالب بشيء مختلف عن مشروع الإصلاح الوطني، أو مشروع الملكية الدستورية، ولكن ما أطالب به ما يلي:-

١. تغيير وجه التنظيم وقيادته ليكون أكثر إقناعاً للمواطن الشرق أردني في هذه المرحلة.

٢. تغيير الخطاب ورفع سقفه باتجاه تبني مصالح الشرق أردنيين بشكل واضح.

٣. بناء تحالف حقيقي (يمكن أن ندعمه انتخابياً وشعبياً) من أجل قيادة الشارع الأردني.

وكل ذلك لن يؤثر على المشروع الفلسطيني، فنحن الحركة الوحيدة التي تمتلك مصداقية في الشارع الفلسطيني، وسيبقى التنظيم داعماً للقضية الفلسطينية لأنها واجب شرعي قبل كل شيء.

أمّا عن القضية الفلسطينية وما يتوجب لها، فإن حماس تقوم بالدور المطلوب، ويمكن التفاهم معها على توزيع الأدوار على كافة الساحات، وهي منفتحة في هذا الاتجاه أكثر من أي طيف من الأطياف الإخوانية هنا.

وفي التخطيط الاستراتيجي يعتبر كسب المواطن الشرق أردني لتأييد مشروع المقاومة، أفضل كثيراً من كسب الفلسطينيين على أرض الأردن، ففي ظل التعبئة السوداء ضد حماس وضد كل من هو فلسطيني أحياناً، لا بد من قرارات جريئة ترد على هذا الخطاب بقوة، دون أن يكون في تركيبتنا خلل، ولا في خطابنا كذلك.

هذا باختصار هو المشروع الوطني الأردني، ويهدف إلى قيادة الشارع الأردني باتجاه تحقيق أهداف المشروع الإسلامي العام، لأن فلسطين لن تتحرر إلا إذا استيقظت الأمة وشاركت في مشروع التحرير، فإذا كان الإخوان غير قادرين على كسب المواطن الشرق أردني (ذي التاريخ المرتبط بالقضية الفلسطينية) بسبب خطاب تعبوي قام به النظام السياسي وبعض الغافلين، فإنهم سيكونون أفشل مع غيره من الشعوب.

وأؤكد في النهاية أن هذا المشروع،هو رد مرحلي على الخطاب الذي أسهم في قسمة المجتمع إلى فريقين (وحدات وفيصلي إن جاز التعبير) وهو يخالف الأصل الشرعي الذي لا يميز بين المسلمين (ويسعى بذمتهم أدناهم) وربما مخالف لتاريخ الأردن العربي الإسلامي (فالملك حجازي ورئيس الوزراء شامي، ولم تكن تشكل تلك الأصول هاجساً للمواطن الأردني)، أما اليوم فالأمر مختلف، ونحتاج إلى معالجة الحالة بشكل أكثر حكمة وصبراً للعودة بالأردن إلى سابق عهده.

اقتراحات وحلول لبعض المسائل منها:

قضية المكاتب الإدارية

من المؤسف أن تصبح بعض الأمور الخاصة مكشوفة ومعلنة في الإعلام، وحجم المعلومات عند الخصوم في الغالب أضعاف حجم المعلومات الإعلامية، وهي معلومات يتم تمريرها لدول الخليج وغيرها من الدول ضمن اتفاقيات خاصة وقديمة، وبالتالي لا بد من التعامل مع هذا الموضوع على أنه لم يعد موضوعاً داخلياً وإنما موضوع خارجي لا بد من إغلاقه إعلامياً.

ومن الواضح أن كافة الحلول في هذا الموضوع صعبة، ولها تبعات، إلا أنني أستند في اقتراحي على الحيثيات التالية:-

١. أصبح وجود تنظيمين على الساحتين الأردنية والفلسطينية أمراً واقعاً.

٢. المغتربون التابعون لكل تنظيم يجب ان يكون لهم صلة إدارية مع التنظيم الأم حتى لو كان أخاً واحداً.

٣. قياساً على معظم تنظيمات الإخوان في العالم، وحسب فتوى الشيخ فيصل مولوي (رحمه الله) القانونية، لا يوجد تمثيل للمغتربين في مجالس الشورى، باستثناء التنظيمات المغترية بكاملها مثل التنظيم السوري، والعراقي (سابقاً).

وبناء على ذلك اقترح ما يلي:

١. الاستمرار بتمثيل المكاتب الإدارية كما هي الآن في الدورة الحالية للشورى ٢٠٠٨ وهم واحد عن كل مكتب.

٢. الإعلان عن وقف تمثيل المكاتب الإدارية اعتباراً من الدورة القادمة للشورى، واقتصار دورها على العمل التربوي والإغاثي (ويمكن تمثيلها بمراقبين مستقبلاً).

٣. الإعلان عن وقف تمثيل الإخوان في الأردن في مجلس شورى فلسطين، وحضورهم بصفة مراقبين إن لزم.

٤. تقسيم الإخوة في المكاتب الإدارية إلى مكتبين حسب المآلات ومكان الاستقرار، ودون إستشارتهم في البداية، ومن ثم يتاح لهم بعد ذلك التنقل حسب مصلحة التنظيمين، ومنح الإخوة فترة كافية (سنتين مثلاً) لإنجاز ذلك.

بغير ذلك سيبقى التداخل التنظيمي قائماً، وأمن الأفراد مهدداً..

القانون الأساسي:-

بعد أن تم إلغاء صيغة تنظيم بلاد الشام فإنه يجدر بالإخوان تشكيل لجنة (تمثل التوافق الإخواني، وهنا التوافق جائز، ولكنه في العمل الإداري والتنفيذي في رأيي غير جائز، لأنه سيكون كالقنبلة الموقوتة.. كما يحصل اليوم في المكتب التوافقي) وذلك لوضع نظام أساسي جديد للجماعة، يأخذ في الاعتبار التغيرات التي حصلت، والتطور القانوني الذي وصلت إليه الحياة التشريعية اليوم.

حل الدائرة السياسية:

أعتقد أن القرار جاء متسرعاً واستبق تقرير لجنة التحقيق، ولا أجد أن التقرير المقدم من الدائرة ورئيسها مختلفاً عن التقريرين السابقين لمجلس الشورى، كما أن التسريب غالباً ما يكون تجسساً صوتياً.. لذا اقترح تجميد هذا القرار، وانتظار نتائج التحقيق، كما أنه ليس من الجائز مناقشة أي أمر يخص أحد أعضاء المكتب التنفيذي في غيابه مطلقاً فكيف بغياب جميع من يمثلون الرأي الآخر في المكتب عن الاجتماع الذي اتخذ فيه القرار. [١] انتهى

٣) بيان من الدائرة التربوية

أرسلت الدائرة التربوية في الجماعة البيان التالي للمكتب التنفيذي بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١٠م

---

(١) تغيب عن اجتماع المكتب التنفيذي الذي اتخذ فيه قرار حل الدائرة السياسية الإخوة الأربعة المحسوبون على الفريق الآخر.

بعنوان هذا بيان للقيادة، وجاء فيه:-

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال].

أيها الإخوة..

سبق وأن خاطبناكم في مذكرتين سابقتين الأولى ٥/٧/٢٠٠٨م [(١)] والثانية في ٤/١٠/٢٠٠٩م كان باعثها حينئذ الأوضاع المؤلمة التي كانت تمر بها القيادة آنذاك في المكتب التنفيذي.

ويؤسفنا أنه بعد مضي حوالي ثلاثة أعوام على ذلك نرفع لكم هذه المذكرة التي نكتبها بعد أن زادت الأمور سوءاً للأسف الشديد، وتعدّى ذلك إطار المكتب التنفيذي ليشمل شريحة أوسع في جماعتنا.

ونأمل أن لا نضطر لاتخاذ إجراءات تصعيدية لترميم ما تعجزون وعجزتم عنه.

أيها الإخوة..

ساءنا وساء كل المخلصين الصادقين في هذه الجماعة المباركة، ما يدور في الصف القيادي من خلافات حادة، وصلت درجة النزاعات، على مناصب وهمية زائفة، وأصبح كل فريق حريصاً على إقصاء الفريق الآخر بطريقة وأسلوب تتبع فيه لغة اتهامية مقيتة، لا يقوم بها من لديه أدنى معرفة وعلم بهذا الدين، مما ينذر بخطر عظيم، يهدد وحدة الجماعة، ومكانتها، وهيبتها.. وذهاب ريحها، مما دعانا للكتابة إليكم، ومخاطبتكم، بلغة الحريص على جماعته، المحب لقيادته، المخلص في انتمائه، الصادق في نصيحته.. فهذه الجماعة بيتنا، ولحمنا، ودمنا، لا نقبل لأي كان أن يعبث بها، أو يتهاون في وحدتها.

أيها الإخوة..

كان المأمول من هذه القيادة أن ترتقي بالصف ألفة ومحبة وأُخوّة.. لا أن تكون سبباً في النزاع والفرقة، بانحيازها إلى فئة دون أخرى، وعدم حرصها على وحدة الصف والكلمة، ودعوة جميع الأطراف إلى التعاون فيما يتفقون عليه، (إن كان ثمة اتفاق) ويعذر كل منهم الآخر فيما اختلفوا فيه، فتصوب المسار، وترتقي بالأداء، وتعمق الرابطة، وتسد الخلل، وتقوّم المعوج.

(١) أي بعد الانتخابات التي جرت بعد حل مجلس الشورى ٢٨/١١/٢٠٠٧.

لكن ما نراه ونلمسه، يؤكد أن ثمة روحاً غريبة، قد سرت وتكاد تتجذّر في صفنا، من شأنها أنها تفرق ولا تجمع، تهدم ولا تبني، تؤخر ولا تقدم، نقلتنا من ظلال الإخوة، إلى جحيم الفرقة، ومن نعيم الألفة، إلى عذاب القطيعة.. ومن أدب الاختلاف إلى مستنقع التناحر والفتنة.

أيها الإخوة..

إننا في الدائرة التربوية ممثلة بقسم الأسر العام والمناهج التربوية، والوحدات التربوية العاملة فيه، ومن باب الأمانة التي حُمّلوها بتكليف كريم منكم، أن يكونوا الأمناء على التربية، يرفعون لواءها، ويذودون عن حياضها، وينتصرون لمبادئها، ويقفون جهدهم وتفكيرهم وأوقاتهم لها..

فإنهم في خضم هذه الأجواء الغريبة، التي تمر بها جماعتنا، لا نكتمكم حديثاً، بل نصارحكم الحقيقة، أننا أصبحنا نسخّر جلّ أوقاتنا ومؤسساتنا ولقاءاتنا للرد على ما ينشر من أخبار القيادة في الصحف المقروءة والإلكترونية.. فأصبحت هذه الأخبار تسرق جهدنا، وتتسلل للقاءاتنا، وتكاد تفسدها، إضافة إلى أن الإخوة في القواعد أصبحوا يتحرجون من الالتقاء بالناس.. فضلاً عن نشر الدعوة فيما بينهم، خجلاً مما عليه قيادتهم من تناحر وتنازع.

أيها الإخوة..

هذه الأجواء الغريبة، تحمل بذور الفشل، وذهاب الريح، ونرى آثارها في الفتور الإخواني الذي دبّ في صفوفنا، وعدم المبالاة، وتراخي روح الانتماء في تنظيمنا، وتصاعد النفس العنصري والإقليمي في أجوائنا، والزهد الجماهيري في مهرجاناتنا وأنشطتنا، وانفضاض الناس من حولنا، والتغوّل الرسمي على جماعتنا، ونخشى أيها الأحبة أن يدب إلينا داء الاختلاف وأن يصيبنا ما أصاب البعض، وخاصة بعد ما تفاقم الأمر بحيث أصبح حديث القاصي والداني على اختلاف مشاربهم سخرية وشماتة.

أيها الإخوة نطالبكم بما يلي:-

١. اتخاذ الإجراءات الفورية التي توحد ولا تفرق، وذلك الاتفاق وبسرعة على برنامج عمل يضمن استمرار عملكم قيادة موحدة للجماعة، ويحول دون شماتة أعدائنا بنا، ولو استدعى تقديم تنازلات شخصية ومبادرات جريئة، والابتعاد عن الانتصار للذات، يحفظها التاريخ لكم، ويجزيكم الله عنها خير الجزاء.

٢. التوقف عن إطلاق التصريحات، أياً كانت، إلا من الناطق الرسمي للجماعة.

٣. تفعيل الأنظمة واللوائح النافذة في الجماعة بحق المخالفين أياً كانت مراتبهم ومستوياتهم.

هذه كلمتنا نسمعكم إياها علها تجد عندكم آذاناً صاغية، وهمة صادقة، ومبادرة سريعة، فالأمر جلل، والله نسأل أن يعصمنا، ويحفظ صفنا..

﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ ﴾

الدائرة التربوية١٥/ ٥/ ٢٠١٠

ثانياً: مبادرات ٢٠١٢-٢٠١٣

١) مبادرة الحكماء

بداية الفكرة:

بعد الانقسام الحاد الذي شهده انتخاب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين لعام ٢٠١٢، وعزوف فريق كبير من الإخوان عن المشاركة في أي موقع قيادي نظراً للتجربة السابقة والتي حكم عليها بالفشل أو التفشيل، وتفرد فريق بقيادة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وما صاحب ذلك من انفعال وتوتر، وقف الأخ د. محمد أبو فارس رحمه الله في جلسة الشورى عند ترشيح الأخ مراد العضايلة نائباً للمراقب العام أو لرئاسة الشورى وقال أقسم بالله العظيم أن هناك تنظيماً داخل التنظيم واتهم مراد بالكولسة، وقال لقد جئتني بورقة مكتوب عليها خمسة أسماء لأختارهم للشورى

ثم عرض(د محمد أبو فارس) على الأخ حمزة منصور ود. عبد اللطيف عربيات التباحث بشأن معالجة الوضع الذي وصفه في جلسة الشورى بالخطير جداً ومن وجود تنظيم داخل التنظيم، وتشكل فريق من الإخوة: أ.حمزة منصور، د.عبد اللطيف عربيات، د. محمد أبو فارس، أ. جميل أبو بكر، أ. إبراهيم خريسات، م. عبد الهادي الفلاحات، د. عبد الحميد القضاه، عزام هنيدي، أبراهيم المشوخي.. وعلي أبو السكر. محمد عقل..

عقدت اللجنة لقاءات عديدة زادت على عشر لقاءات استمعت خلالها إلى وجهات نظر ما يزيد عن أربعين عضواً من مجلس شورى الجماعة وغيرهم، ولم يتم استثناء أحد من أعضاء المجلس إلا الأخوين المراقب العام ورئيس مجلس الشورى لموقعيهما، وقد أحيطا علماً بتشكيل اللجنة واجتماعاتها، ولم يعترض أي منهما على اللجنة بل شارك نائب المراقب العام بتقديم ورقة لها، وقد طلبت اللجنة من بعض الإخوة الذين التقتهم تقديم أوراق تمثل رؤيتهم للمشكلة وللحل، وتلقت بعض الأوراق من الإخوة:- د. أرحيل غرايبة، أ. زكي بني ارشيد، أ. عاطف الجولاني، وهذه إحدى الأوراق المقدمة للجنة الحكماء من الإخوان الذين رفضوا المشاركة في المكتب التنفيذي

احتجاجاً قدمها د. ارحيل غرايبة وتمثل العديد من الإخوان في الفريق الذي هو خارج القيادة التنفيذية وهذا نصها:

جماعة الإخوان المسلمين في الأردن

المشكلة والحل

٢٠١٢

استطاعت الجماعة في الأردن أن تنمو وتزدهر وتنتشر في أوساط الشعب الأردني وحققت إنجازات كبيرة لا يستطيع أحد إنكارها، ولكنها أصيبت ببعض الأمراض التي أعاقت مسيرتها، وعطلت تقدمها، مما يستدعي وقفة تقويمية جادة، تتصف بالعمق والجرأة من جانب، كما تتصف بالعلمية والموضوعية من جانب آخر، من أجل معالجة المرض وإعادة بناء الجماعة القوية القادرة على تحقيق أهدافها بإذن الله.

تشخيص المشكلة:

الحل الصحيح يكمن في التشخيص الصحيح لأصل المرض، والوصول الجمعي إلى الوصف الدقيق للمشكلة من أجل التقدم إلى الاتفاق الجمعي على الحل أيضاً برجولة وعزيمة صارمة لا تعرف المداهنة، ولا تقف عند حدود المجاملة.

أصل المرض يكمن في ١- الانقسام الحاد، ٢- والاصطفاف العميق في صفوف الجماعة الذي تعدّى الصف القيادي الأول إلى الصفوف الأخرى، حتى وصل القاعدة العريضة في الجماعة، بل تعدى الأمر إلى المؤيدين والمحيطين بالجماعة، وأصبح الانقسام واضحا في وسائل الإعلام وعند الإعلاميين بين مؤيد ومتشف وعابث ومن يصب الزيت على النار.

هذا الانقسام الذي بدأ منذ زمن بعيد، حيث نشأ في الجماعة تنظيم داخل التنظيم، له قيادة واجتماعات وقرارات وإجراءات سريه، تأخذ طريقها إلى مؤسسات الجماعة الرسمية، ونشأ هذا التنظيم ابتداءً في أوائل الستينيات بحجة تصحيح مسار الجماعة حيث كان هناك قناعه لديه أن قيادة الجماعة آنذاك تمالئ النظام وتأتمر بأمره وتنفذ سياساته حتى استطاع الوصول إلى دفة القيادة والاحاطه بالقيادة التقليدية.

ومع مرور الزمن تعمق أسلوب الكولسة التنظيمية وأصبح طريقة عمل وحياة لدى بعض أفراد التنظيم، وأصبح صفة ملازمة لمجموعة محددة لا تستطيع الاستغناء عنه.

هذه المجموعة تعرضت لانسحابات فردية واصطفافات جديدة وأصبح أسلوب الكولسة تتوارثه الأجيال كابراً عن كابر، وبقي مستمراً حتى هذه اللحظة، وما زال هذا الأسلوب مؤثراً في اختيار قيادات الجماعة، ومؤثراً في قرارات الجماعة الكبيرة، وانسحب هذا التأثير على مؤسسات الجماعة الخيرية والتطوعية، وظهر ذلك جلياً في انتخابات الهيئة الإدارية لجمعية المركز الإسلامي عام ٢٠٠٥، وما يتفرع عنها من لجان ومؤسسات أخرى مثل المستشفيات والمدارس وبقية الفروع، ثم انتقل هذا المرض إلى الحزب، وأصبح الحزب يعاني من الانقسامات نفسها ومن أسلوب الكولسة نفسه.

هذا المرض المزمن أدى إلى جملة من المشكلات المتوالية والمتسلسلة والآثار السلبية على جسم التنظيم وعلى مؤسسات الجماعة، وعلى الأداء السياسي، ومجمل العلاقات مع المجتمع الخارجي، ومن هذه المشكلات وأخطرها ما يلي:-

مشكلة المال السياسي:

تتجلى مشكلة المال السياسي، في دفع الاشتراكات بشكل جماعي عن مجموعات المؤيدين، من أجل ضمان نصاب النجاح لمرشح التنظيم الداخلي، الذي يستثمر في الذين تراكمت عليهم الاشتراكات لسنوات عديدة، وهذا ما حصل بشكل يقيني ومؤكد في العديد من الشعب في الانتخابات الأخيرة وفي كل انتخابات وانكشف بعضه في شعبة ماركا وصدرت أحكام من محكمة الإخوان على عدد من المتورطين.

مشكلة (الاغتيال التنظيمي) وتشويه السمعة:

هذه المشكلة تنشأ من خلال الجهود المبذولة، من قيادة هذا التنظيم الداخلي وأفراده، من أجل إنجاح مرشح على حساب مرشح منافس، عن طريق وصف المرشح المنافس بأنه من جماعة النظام أو من التيار المنبطح المسمى (الحمائم)، وإلى نشر الإشاعات المختلقة أنه يتعامل مع المخابرات، أو أنه عاق لوالديه، أو عليه مشاكل مالية أو خلقية أحياناً، وهناك من يحاول جمع ملفات عن بعض قيادات الجماعة تحوي مقالات وتحليلات صحفية،، ويجري تداولها بين الأفراد، والاستشهاد بها أثناء الزيارات المبرمجة للشعب، واللقاءات الإخوانية.

مشكلة التعصب الإقليمي:

لقد تطورت حملة التشويه التي يقودها التنظيم الداخلي لترفع (قميص حماس)، بحيث يتم الإشاعة بأن المنافسين لا يؤيدون (حركة حماس)، ولا يناصرون خط المقاومة والجهاد، ولذلك يجب

الاعتراف بوجود مشكلة (صقور وحمائم) بصورة من الصور، ويعد هذا المظهر من أخطر تطورات المشكلة مؤخراً، خاصة بعد أن أقدمت الحكومة والأجهزة على إغلاق مكاتب حماس في الأردن عام (١٩٩٩)، وإخراج قادة حماس إلى الخارج، وقد لعبت الأجهزة على هذا الموضوع، وتحول إلى نقطة انقسام حاد داخل التنظيم، لم يتم التعافي منه حتى هذه اللحظة، وما زال هناك من يستخدم اسم حماس في المعركة الانتخابية الداخلية، وما زالت هذه القضية محل التباس وغموض، وما زال هناك من يطلق الاتهامات بتواطؤ بعض قيادات الجماعة مع الحكومة والأجهزة الأمنية، من أجل إخراج حماس من الأردن.

مشكلة انهيار منظومة القيم داخل الجماعة:

أدى هذا الانقسام الجاري داخل الجماعة، إلى انتشار العداوة والبغضاء بين أفراد التنظيم، وانتشار الإشاعات ومجالس الغيبة والنميمة، والطعن والتشويه والاغتيال واستحلال المحرمات.

كما أدى إلى اختلال كبير وواضح في معايير الفرز والاختيار، للمناصب في القيادة وتولي المسؤولية داخل الجماعة، وأصبح معيار الولاء للتنظيم الداخلي هو الأساس، مما يؤذن بخراب كبير، لان اختلال معيار الأمانة والكفاءة، يؤدي إلى انهيار الأمم والدول وخراب العمران، فكيف بجماعة ربانية تهدف إلى إصلاح الأمة ومحاربة الفساد.

كما أدى هذا الاصطفاف إلى إتباع أسلوب المحاصصة في مراكز القيادة وفي تشكيل المحاكم، مما عطل القضاء داخل الجماعة عن القيام بدور إرساء العدالة.

من المشكلات المستعصية في التنظيم، مسألة التداخل التنظيمي التي تحتاج إلى معالجة صريحة وجريئة، فتنظيم الأردن يتحمل مسؤولية الدعم والمساندة بكل ما يملك من جهد وطاقة، ولكن بطريقة تنظيمية صحيحة ومتفق عليها.

وفي هذا المجال فإن كل مؤسسات التنظيم الفلسطيني العاملة على الساحة الأردنية، ينبغي أن تكون مستقلة استقلالاً تنظيمياً كاملاً، وكل من ينتدب للعمل فيها عليه أن يتفرغ لها تفرغاً تاماً سواءً كانت إعلامية أو استشارية، ويجب أن يتم تجميد عمله التنظيمي داخل الجماعة من أجل مصلحة مشتركة.

الحل المقترح

الخطوة الأولى: الحل المرتكز على أصل المرض، يتلخص بـإنهاء حالة الانقسام والاصطفاف داخل صفوف الجماعة، وذلك بحل (التنظيم) الذي يعمل داخل التنظيم، وتفكيكه، وإعلان ذلك

على كل قواعد التنظيم، وإعادة وحدة الجماعة بعد الإفصاح عن كوادره وأفراده والأموال التي يتم إنفاقها، بعد إجراء التحقيقات اللازمة وكشف الحقائق بطريقة علمية رصينة، بعيداً عن سياسة الخضوع للأمر الواقع، وبعيداً عن المجاملة وأسلوب إرضاء الخواطر على حساب الجماعة ووحدتها ومستقبلها.

الخطوة الثانية: كتابة ميثاق جديد، يجرّم الاصطفاف ويجرم المال السياسي، ويجرم الاغتيال التنظيمي وعملية نشر الإشاعات وتشويه الآخر، ويتم التوقيع على هذا الميثاق من كل قيادات الجماعة ورموزها، ويتم تعميم ذلك على كل أفراد التنظيم.

الخطوة الثالثة: وضع نظام عقوبات يقضي بفصل كل من يخالف هذا الميثاق، ويعمل على خلق الاصطفافات، ويمارس الكولسة التنظيمية بأي طريقة غير مشروعة.

الخطوة الرابعة: وضع نظام أساسي جديد يشرع لوحدة الجماعة، ويمنع المال السياسي، عن طريق التأكيد على حق الانتخابات لكل عضو منتظم دون حاجة لشرط تسديد الاشتراكات الذي يؤدي إلى ضرر أعظم من النفع المادي المرجو، وينبغي للنظام الأساسي الجديد أن يعالج المشاكل التنظيمية بوضوح، ويضع حداً لكل النقاط الغامضة والملتبسة التي تثير الخلاف، ويراعي الظروف المستجدة وتطورات الواقع السياسي بكفاءة.

كما ينبغي إعادة بناء منظومة القيم التي تشكل مرجعية التنظيم وعماده وقوامه، من خلال منع تسرب الخلل إلى أفراد التنظيم، ويمنع خيوط الفتنة ويعالج المرض المزمن.

الخطوة الخامسة: منع التداخل التنظيمي، ومعالجة آثار التنظيم الفلسطيني بحكمة وروية، بحيث لا يلحق الضرر بكلا التنظيمين وامتلاك القدرة على توزيع الأدوار، بما يكفل المضي في مشروع الإصلاح الوطني بكفاءة، وتحقيق الالتفاف الشعبي الجماهيري على أسس فكرية وسياسية واجتماعية صحيحة، وتفريغ العاملين لمصلحة (حماس) بشكل كامل ومطلق، بعيداً عن تلويث المشروع الجهادي ضمن مشاريع فردية، وأغراض سياسية، وأجندات بعيدة عن الطهر الثوري، الذي يلحق الضرر بمشروع حماس الكبير ومشروع الأمة المركزي.

الخطوة السادسة: تنظيم الجهود العاملة في مختلف المؤسسات الدعوية والتطوعية بطريقة صحيحة ودقيقة، حتى لا يتم استثمار مواقع المسؤولية لأغراض انتخابية، مثل العاملين في العمل الخيري وجمع التبرعات، وذلك من أجل حفظ مستقبل هذه المؤسسات وديمومة عملها ونجاحه من جانب، ومن أجل التزام العمل الخيري بقيم النبل والتمحض للخير.

الخطوة السابعة: إعادة بناء الحزب على أسس جديدة، تحقق الانتشار الشعبي المأمول، وتعطيه الاستقلال بالعمل السياسي، بعد أن يتم فرز مجموعة قيادات سياسية من الجماعة، بعيداً عن الازدواجية التنظيمية مع الجماعة، مالياً وإدارياً وتنظيمياً، وتطلق يده في القرارات الكبيرة على المستوى السياسي، بعد التصحيح وإعادة البناء، وليس بالصورة التي جرى فيها العبث والتشويه والحشد بطريقة غير صحيحة ولا مدروسة بعناية، لأن التوسع الذي جرى قد تم بطريقة الاصطفاف المرضي القاتل الذي سوف يطيح بالحزب ويفشله. انتهى

تنويه:

حرصت على إيراد الورقتين الأخريين لأهميتها، إلا أنني لم أستطع الحصول عليهما، وعسى أن أستدرك ذلك في المستقبل.

وبعد دراسة مستفيضة للأوراق والأفكار الشفوية والحوارات مع أكثر من أربعين عضواً من أعضاء مجلس الشورى، كلفت لجنة من الإخوة: أ. جميل أبو بكر والمهندس عزام الهنيدي والأستاذ إبراهيم المشوخي لتقديم مشروع تمت دراسته وإقراره في اللجنة وهو ما سمي مبادرة الحكماء.

محتوى مبادرة الحكماء

تشخيص المشكلة وأسبابها والحلول والآليات المقترحة

التشخيص:

تم تدارس المشروع المقدم في أكثر من جلسة، وإبداء الملاحظات عليه، وتم التوصل لرؤية مشتركة نوجزها في ما يلي بالمعنى وليس بالنص في الغالب:

٢. هناك شبه إجماع على وجود أزمة عميقة في الصف، يمكن أن يكون لها انتكاسات خطيرة على الاستقرار والوحدة ومشروع الإصلاح الوطني.

٣. تتجلى الأزمة في حالة الانقسام والاصطفاف الحاد، الذي تعدى الأطر القيادية إلى التي تليها وصولاً إلى بعض القواعد والمؤيدين، وفي امتناع مجموعة من الإخوة عن المشاركة في الأطر القيادية الأولى في الجماعة كذلك.

٤. تطور الخلاف ليصبح حالة من التنازع بكل ما يمثله من ضغائن ومكائد وغيبة، ودخول الإقليمية والجهوية على الخط، وخروجها إلى الإعلام.

٥. انعكست هذه الحالة على مشروع الإصلاح الوطني، كما أضعف الدافعية للمشاركة

الإخوانية إلى الحدود الدنيا، على الرغم من جهود استنهاض الهمم.

وحَدَّدت الرؤية أسباب الأزمة بما يلي:-

١. عدم القدرة على استيعاب الرأي المخالف، والرغبة في التصدر والبروز، وإلباس ذلك لبوس الحرص على الجماعة.

٢. وجود جيوب داخل التنظيم ومن أكثر من طرف، وأن اختلفت في قدرتها على العمل والتأثير.

٣. الاصطفافات والاختلافات الداخلية بهدف الوصول إلى القيادة.

٤. انهيار منظومة القيم.

٥. تعطل دور القضاء.

٦. التجاوز على اللوائح والمؤسسات صاحبة القرار.

٧. الإقصاء، والتحيز للأشخاص لا للكفاءات والأفكار.

الحلول والآليات:-

أ- الحلول العاجلة

١. الاعتراف بوجود الأزمة.

٢. وقفُ كلِ أشكال التعبئة والتحريض.

٣. استمرار عمل اللجان المشكلة للتحقيق والقضايا المحالة للمحاكم.

٤. إجراء التعديلات اللازمة على القانون الأساسي واللوائح بما يكفل معالجة الاختلال.

٥. تحقيق استقلال القضاء.

٦. تكثيف جهود تحقيق الإصلاح الوطني.

٧. عقد لقاء خاص لمناقشة ظاهرة الاصطفاف وعلاجها.

٨. تفعيل برامج التزكية في التربية الداخلية.

٩. معالجة مشكلة التداخل التنظيمي والمكاتب الإدارية المستعصية منذ ٢٠٠٦ بحكمة وروّية.

١٠. تشكيل فريق متابعة.

١١. وضع ميثاق شرف يُجرّم الاصطفاف والكولسة، ويجرم استخدام المال السياسي.

١٢. عرض المشروع على الأخوين المراقب العام ورئيس مجلس الشورى

ب- الحلول الآجلة

- إشاعة ثقافة الوحدة والاتفاق ونبذ الفرقة والاختلاف.
- تشكيل فريق مؤهل للنهوض بهذه المسؤولية.
- إعادة بناء الحزب على أسس جديدة تحقق الانتشار الشعبي، والمزيد من الاستقلال في أجواء من الإخوة.
- الاستمرار بالبرنامج التزكوي والروحي.

وقد تم تسليم نسخة من هذه الرؤية للأخ المراقب العام، وحين تدارسها مع المكتب التنفيذي طلب المراقب العام بالنّص الحرفي من الأستاذ حمزة منصور (إعدام الوثيقة) وعدم تداولها حتى في مجلس الشورى (أعلى قيادة في الجماعة)، وهكذا كرر موقفه أمام مجلس الشورى، واعترض بعض أعضاء الفريق المبادر على كلام المراقب العام واستهجنوه، ولم يسمح إلا بقراءة التوصيات فقط.

وتعهد المراقب العام أمام مجلس الشورى بتقديم حلول تخرج الجماعة من خلافاتها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر وشكل لجنة برئاسته وعضوية: سالم الفلاحات، فرج شلهوب، زكي بني ارشيد، سعود أبو محفوظ لهذه الغاية لكنها لم تصل لتوافق وأعلن في جلسة الشورى التالية أنها لم تصل إلى شيء.

٢) مبادرة مقدمة من مجموعة من الإخوان المحتجين على إدارة الجماعة قدمت لمجلس الشورى في اجتماعه بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٢م هذا نصها:-

الأخ رئيس مجلس الشورى المحترم، والإخوة أعضاء المجلس المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نرجو أن يمكنكم الله عز وجل من القدرة على فهم أوضاع الجماعة وتقدير موقفها، بدقة وعناية في هذا الظرف الصعب والحرج، الذي تمر به الجماعة والأردن والإقليم كله، مما يستوجب علينا مصارحتكم بوضوح وجرأة تلامس الجرح ملامسة حقيقية بعيداً عن المجاملة وبعيداً عن نهج المداراة والطبطبة وأسلوب التورية الذي أضرّ بنا جميعاً وأضرّ بالجماعة ومستقبلها ومشروعها

طوال العقود الماضية.

الإخوة الكرام

لقد مرّت الجماعة في الدورة السابقة بأزمة جديدة حادّة كادت أن تعصف بالصف على إثر حل مجلس الشورى الأسبق وإعفاء المراقب العام سالم الفلاحات منتصف مدته، بطريقة غير دستورية وغير أخوية، وفيها الكثير من الالتفاف على القانون الأساسي وقيم الجماعة، وحرصاً منا على التئام وحدة صف الجماعة وتفويت الفرصة على أعدائها، بذلنا جهدنا في محاولة تعافي الجماعة وتخطي الأزمة، وتم طرح مشروع وحدة الجماعة وعقدنا مؤتمرات للحوار الداخلي، وتم بلورة مشروع وطني للإصلاح، وبلورة رؤية موحدة، تسهم في معالجة الاختلال الفكري والدعوي والتنظيمي إن وجد.

كنا نعتقد أننا اقتربنا من الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية، ضمن إطار مشروع الإصلاح الوطني وأن (التنظيم داخل التنظيم) ولّى إلى غير رجعة، وما عدنا بحاجة إلى الاصطفاف.

لقد جرت الانتخابات العامة داخل الصف، وتبين لنا بعد فترة طويلة وبعد فوات الأوان أن جهة معينة ومحددة مارست الممارسة السابقة نفسها، وكانت تعمل بطريقة مركزية منظمة، وتدور على جميع شعب المملكة، مما أظهر الاصطفاف وعمّقه مرة أخرى وبطريقة أشد وأكثر إصراراً على بقاء المشكلة والأزمة.

هناك تحقيق جرى في بعض شعب عمان استطاع أن يكشف رأس جبل الجليد العائم والمخفي، ويمسك برأس الخيط، وتبين أنّ هناك مجموعة وأسماء محددة متنفذة قادت مؤامرة داخلية، من أجل إنجاح أشخاص معينين وترسيب أشخاص مقابلهم، وتقول المعلومات أن هناك أشخاصاً مسؤولين كانوا في سيارة تقف في زاوية الشارع، وسيارة أخرى تنقل الإخوة المنتخبين، ليستلموا المال دون مشاهدة من داخل السيارة الأولى، وقد أصر بعضهم على عدم الكشف عن مصدر المال وعن اسم الأشخاص، حتى لو أدى إلى فصلهم من الجماعة، وبتعبيرهم الحرفي (ولو على قطع رؤوسهم)، وهناك من أعطي زيادة عن الاشتراك لدفع القسط الجامعي لابنه، وهناك من تم مسامحته بالمبالغ المتبقية، وعندما سأل بعضهم كيف أسدد هذا المبلغ؟ قيل له: «إنسَ». [1]

أيها الإخوة الكرام اسمعونا جيداً.

---

(١) ملاحظة: وبعد كل النفي السابق وأخيراً وفي عام ٢٠١٤م صدر قرار من المحكمة المركزية للجماعة بحق أربعة منهم تراوحت بين التجميد لمدة سنة والإنذار لبعض الذين تم بحقهم المخالفات التي تم إنكارها سابقا.

هناك عدة أمور أصبحت في حكم اليقين الذي ثبت بالتواتر:

أولاً: هناك (تنظيم داخل التنظيم) يعمل داخل الجماعة، بطريقة سرّية، له سجلات ومحاضر ومقرر، وقرارات وتبليغات تتوارثه أجيال، وهذا التنظيم هو الذي يتولى تعميق الأزمة وتعميق الشرخ، والجماعة عاجزة عن معالجته خلال عقود متواصلة، ولا أمل بالشفاء منه، فهو بمثابة السرطان المستشري داخل جسم التنظيم، ويريد أن يستأثر بكل مؤسسات الجماعة.

ثانياً: تم استخدام (المال السياسي) لدفع الاشتراكات، في بعض الشعب، والمسألة لا يتم توصيفها بأن أخاً دفع عن أخ أو ساعده، بل أكثر من ذلك بطريقة مدروسة ومنظمة في الشعب، وهذا مؤكد ومحقق فيه، وبعضه محل اعترافات وقع عليها أصحابها وحكمت به محاكم إخوانية.

ثالثاً: هذا التنظيم يمارس الدعاية التي تقول يجب إنجاح الأشخاص الذين يدعمون خط الثوابت (الجهاد والمقاومة) والمقصود خط دعم حماس ونصرتها، مما يستوجب تقسيم الصف إلى فئتين فئة (تناصر الجهاد والمقاومة) الذي ترمز إليه حماس، وفئة أخرى غير معنية بالجهاد، ولا تؤيد حركة حماس، ومعنية بالشأن الوطني والهم الأردني، وبعضهم مرتبط مع النظام والأجهزة الأمنية والمخابرات، وهذا يستتبعه تفرقة على أساس إقليمي، ثم يعقبه الإصرار على وعظنا وإثقال مسامعنا برفض الإقليمية والتعصب، وإعطائنا الدروس والمحاضرات في هذا الشأن.

رابعا: الأمر الآخر انهيار منظومة القيم في الجماعة، بمعنى عندما يتم استباحة الأعراض والاغتيال والتشويه والكذب، واستخدام المال، ويصبح ذلك شيئاً عادياً مستمرئا، فقد أصبحت الجماعة على شفا الانهيار، وأصبحت عاجزة عن محاربة الفساد، وغير قادرة على محاربة استخدام أسلوب المال السياسي في الانتخابات البرلمانية لدى الحكومة وأجهزتها وأزلامها، وأضعف قدرتها على الإصلاح بوجه هام.

وهناك من يفتي للبعض بضرورة دفع الاشتراكات من أجل إبعاد أشخاص (مرتبطين بالنظام أو الأجهزة الأمنية)، حسب زعمه، عن الوصول إلى مواقع القيادة، ومن أجل إيصال أشخاص آخرين، وهذا اتهام بالظن وتقطيع لأواصر المحبة والثقة بين أبناء الجماعة.

خامساً: المشكلة الكبرى الإضافية باللجوء إلى (التقيّة)، بمعنى جواز الكذب وعدم قول الحقيقة لقيادة الجماعة أو في المحاكم، إذا كان في ذلك حفظاً لخط المقاومة والجهاد.

بمعنى آخر أيها الإخوة إن أسلوب التَّقية الذي يستخدمه البعض في هدم ركن الثقة بيننا، وأصبحت التورية ونفي الحقائق على ألسنة القادة ديدناً ومنهجاً أفقد الجماعة الدقة على الحوار

الصريح، وافقدنا القدرة على حل مشكلاتنا.

سادساً: إن مرض الاصطفاف أدى إلى انتقاله للمحاكم الداخلية وكل مؤسسات الجماعة، فأصبحت المحاكم مسيسة ويدخلها الهوى والأحكام المسبقة / إلا ما رحم ربك/ وغير قادرة على القيام بمهمتها، مما أصاب القضاء في الجماعة بالعطب، وهذه مشكلة معقدة ومؤلمة، تجعلنا عملاً للشبه مع الأنظمة الفاسدة التي تتدخل في القضاء، وهكذا الحال في سحب القضايا من المحاكم لتبرئة الذين خالفوا قرارات الجماعة عمداً وهم في الصف الأول مع الاصطفاف.

يعترف فضيلة المراقب العام بذلك، لكنه يقول أنه انتهى منذ فترة طويلة ولم يعد موجوداً.

سابعاً: إن التصرفات والسلوكيات السابقة غير الأخلاقية أوصلت البعض إلى مجلس الشورى، وإلى بعض المواقع القيادية بطريقة غير مشروعة، مما يجعلنا نؤكد للمجلس الكريم الطعن بعضوية بعض الأعضاء، مما يؤدي إلى الطعن بشرعية المجلس كله وبقراراته وانتخاباته، وكل المؤسسات المنبثقة عنه.

وعندما يدخل الطعن والشك إلى هذا المجلس، ويبقى ملازماً له ولقراراته القادمة فعلى الدنيا السلام.

ثامناً: لقد وضعت الجماعة سياسة متفق عليها ملخصها:- أنه يجب تجنيب العاملين في العمل الخيري عن العمل الحزبي والسياسي، من أجل اجتناب الشبهات ومن أجل إنجاح العمل الخيري، وأن لا يكون مدخلاً للطعن والشك، ولكن ما نراه العكس تماماً، إن من يربض على كوم من التبرعات ينشط في الحزب وينشط في الجماعة وينشط في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة وبخاصة في مواسم الانتخابات وهو يظن أنه يحسن صنعاً.

تاسعاً: إن هذا العبث الذي تم، أضر بالجماعة أولاً، وأضر بصدقيتها ثانياً، مما جعل الجماعة عاجزة عن القيام بدورها الإصلاحي المنشود، وأدى إلى تعطيل مشروع الإصلاح الوطني كله، وأدى إلى ذبول الربيع الأردني وإشاعة الإحباط في الشارع، وأدى إلى فرعنة النظام والحكومة، وجعلها تستخف بالجماعة وقيادتها، حيث يقرر مجلس شوراها قرارات لا تجد صداها في القواعد الإخوانية.

الإخوة الكرام، نرجو أن تسمعونا بإصغاء

نحن نريد جماعة الإخوان المسلمين الموحدة القوية، التي يخلو منها الاصطفاف والتحزب، وتنخرط كلها في مشروع سياسي موحد، يقوم على تحرير الأردن من هيمنة المشروع الصهيوني.

وتحرير الشعب الأردني من سلبيات وادي عربة وتحريره من تحالف الفساد والاستبداد، وإعادة السلطة للشعب الأردني، ليكون قادراً على اختيار الحكومة وقادراً على بسط رقابته على مؤسسة القرار، وبناء الدولة الأردنية القوية، التي تصلح بوابة للعالم العربي والإسلامي كله من أجل توحيد العرب جميعاً في مواجهة المشروع الصهيوني الغربي الصليبي بقوة واقتدار، ومن أجل النهوض بمشروعها الحضاري الكبير.

هناك رؤية يصرح بها البعض أن الأردن ساحة لحماس، أو يحمل رؤية أن يكون التنظيم والجماعة مقتصراً على دعم حماس فقط، وأن الإصلاح الوطني عبث، وأن العمل بالبلديات وداخل الشعب الأردني مضيعة للوقت، وعلى حساب مشروع الجهاد والمقاومة، فمن يحمل هذه الرؤية فله ذلك وهو حقه، ولا ينتقص من عقيدته ولا دينه، ونحن لا ننتقد من يحمل هذه الرؤية، ولكن يجب أن نتصارح بوضوح وأن نناقش هذه الأمور في مؤسسات الجماعة القيادية، وأن لا نضع تناقضاً بين مشروع الإصلاح الوطني وبين مشروع التحرير، بل إن الإصلاح هو طريق التحرير.

☒ ودعونا نتفق ونتصارح، هنا بدقة، والمصارحة تقتضي قراءة المشهد المحلي بدقة وقراءة الواقع الإقليمي بدقة، والقراءة الدقيقة تقتضي عدم تعطيل مشروع الإصلاح الوطني بالشعارات المثالية والمحلقة بالخيال، نحن نشعر بالمسؤولية عن حفظ هذا الوطن وحفظ هذا الشعب ومقدراته، وحفظ فوسفاته وبوتاسه، وشواطئه ومياهه، ونتحمل مسؤولية هذا الجيل الضائع ومستقبله، بطريقة عملية صحيحة دون أن نغرس رؤوسنا في الرمال دون المصارحة بالمرض الذي ينهش الجماعة.

☒ يجب أن لا نبقى فئتين ورؤيتين ومشروعين نختلق التناقض بينهما، تحت مظلة واحدة نتشاكس طول العمر، ونهدر وقتنا وأعصابنا في معركة داخلية تستنزف الوقت والجهد في معالجة عميقة.

☒ نرجو أن نكون قد وضعنا النقاط على الحروف، وأنتم عقلاء وحكماء، ولا تنقصكم البديهة ولا يعوزكم بعد النظر، ومع هذه القراءة العديد من الإخوان أعضاء مجلس الشورى وغيرهم، ومن في حكمهم من الإخوان.

☒ ولهذا كان قرارنا بعدم المشاركة في المواقع القيادية في ظلّ هذه الأجواء التي تزوّر فيها الإرادات بطرق مختلفة منها المال ومنها اغتيال الشخصية بنشر الشائعات ورمي الإخوة بالتهم الباطلة وتصنيفهم على أنهم ليسوا في صف المقاومة والجهاد وحماس، وبمفهوم المخالفة أنهم مع عباس وزمرته.

- ونرى أن الاستمرار على هذا الحال سيجهز على ما تبقى من الدعوة في الأردن.
- إنّ المخالفات العديدة المالية والإدارية والإجرائية والشكاوى العديدة، إن لم يتم التحقيق فيها فوراً وإصدار الأحكام بشأنها خلال شهر، وأن يتولى ذلك مجلس الشورى بلجنة محايدة مختصة قادرة، وإخبار كل قواعد التنظيم بما جرى ويجري بدقة، وأن لم يبدأ الإصلاح بالنفس والذات والداخل أولاً فإن العواقب سوف تكون وخيمة، وسوف تكون عظيمة وعندها سيكون لنا موقف آخر.
- عدم تولي أي أخ تحوم حوله الشبهات المتواترة أية مسؤولية قيادية علياً درءاً للمفاسد وحفاظاً على ما تبقى من الجماعة ولحمة الصف.
- إنّ ما جرى في انتخابات شعبة ماركا من ادعاءات تحتاج للتحقيق وحال ثبوتها ستصبح شرعية المجلس محل شك وما نتج من انتخابات قيادية باطل، ويؤثر على النتيجة، وأن ما وصل من معلومات يدّعي من قالها أنها موثقة وقد وقع عليها أصحابها من المخالفين، وبخاصة من الهيئة الإدارية في الشعبة.

اللهّم إنّا قد بلغنا.. اللهم فاشهد

د. عبد الحميد القضاة، أ. أحمد الكفاوين، أ. سالم الفلاحات، م. حسان الذنيبات، أ. نمر العساف، و.........

٣) مقترحات لجنة الشورى

مقترحات اللجنة المكلفة من مجلس الشورى لتقديم تعديلات على القانون الأساسي للجماعة ٢١/٦/٢٠١٣، وأن كانت ليست مبادرة مستقلة ولكن لأهميتها وارتباطها بما سمي مبادرة المراقب العام التي جاءت بعدها وبعد رفضها اوردها هنا:

شكل مجلس الشورى لجنة مكونة من أثني عشر عضواً من أعضاء الشورى برئاسة سالم الفلاحات لتقديم تعديلات على القانون الأساسي (إعادة بناء القانون الأساسي)واعتبر الحضور للاجتماع الأول المحدد سلفاً هو النصاب.

نظراً لتغير الأحوال والمناخات السياسية، وطبيعة العمل والأهداف المتناسبة مع تطور الدعوة وواجباتها، ونظرة المجتمع لها، وتعقيدات الحياة السياسية وضرورة الإفادة من التجارب الذاتية، وتجارب الآخرين من إسلاميين، وغيرهم ولمرور ما يقرب من سبعين عاماً على وجود الجماعة في هذا البلد وفي جو سياسي متقلب بسرعة، تصبح مراجعة اللوائح الداخلية ضرورة لا

تحتمل التأخير.

ولا يخفى أنه لولا رغبة المراقب العام والمكتب التنفيذي الذي كان يقود الجماعة بإنجاز هذه التعديلات وهي – ضد مصلحته في مظاهر – لما كان لها أن تتم في ظل المادة (٥١) من القانون الأساسي.

ولقد أنجزت الجماعة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تطويراً أساسياً في نظامها الداخلي فتح الباب أمام:-

١. فصل السلطات وتحديدها وتطويرها:

أ- حيث شرع الفصل بين إدارة المكتب التنفيذي ومجلس الشورى.

ب- وجعل القضاء مستقلاً عن المكتب التنفيذي وأن كان لا زال مرتبطاً بالشورى متداخلاً فيه بعض الشيء.

٢. وحُددّت الدورات القيادية للمراقب العام بدورتين متتاليتين في الحد الأعلى.

٣. كما مثلت كل شعبة قائمة مهما كان عدد أعضائها بعضو في مجلس الشورى.

٤. أتيح للمراقب العام ترشيح أسماء فريقه والتصويت عليهم من المجلس.

٥. وسمح بمشاركة عضوين في المكتب التنفيذي من خارج أعضاء الشورى.

مقترحات اللجنة

قدمت اللجنة الجديدة سالفة الذكر التي شكلها مجلس الشورى بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠١٣ المقترحات التالية على القانون الأساسي من خلال اللجنة، ووضعت اللجنة خطوطها العريضة، وعرضتها على مجلس الشورى بناء على تكليفه، لكنها لم تجد قبولاً ورفضت، وكانت قد اشتملت على:-

١. استقلال القضاء تماماً.

٢. إشراك الشباب والمرأة في المواقع القيادية.

٣. إعادة النظر في موضوع الاشتراكات.

٤ اعادة النظر في تشكيل المجالس الإستشارية وصلاحياتها.

٥- حل موضوع المكاتب الإدارية العالقة منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن.

٦- المؤتمر العام.

وهذا نص الورقة المقدمة:-

لمعالجة مشكلات واجهت جزءاً من التنظيم، وبخاصة فيما يتعلق بوضع الإخوة المغتربين الذين كانوا جزءاً من تنظيم بلاد الشام قبل ٢٠٠٦، وقبل أن نقع تحت ضغط الظروف الداخلية والخارجية لا بد من تطوير نظامنا الأساسي في وقت السعة والراحة.

نأمل أن لا تحرم الجماعة من إجراء هذه التعديلات مع القناعة بأهميتها وضرورتها، بسبب المادة (٥١)، والتي تشترط موافقة ثلثي أعضاء المجلس المطلقة على أي تعديل، وهذا ما يصعب تحققه وبخاصة إذا كانت المواد المراد تعديلها كثيرة وشاملة.

إن المادة (٥١) كانت نافعة لاستقرار النظام الأساسي، ولكنّها كانت بعد بناء القانون الأساسي بجميع مواده، ولم تكن هي الأساس في بنائه أصلاً عملاً بالتجربة البشرية المقدرة.

لذا فإن اللجنة المكلفة من مجلسكم الكريم ترى تجاوز هذا الشرط في التعديل في المادة (٥١)، والاكتفاء بموافقة الأغلبية المطلقة لمجلس الشورى على التعديلات المطروحة (مؤقتاً)، وفي حال الانتهاء من هذه التعديلات التي سنطرحها على مجلسكم الكريم، توضع مادة خاصة لشروط التعديل على القانون الأساسي المقر مع استحضار إيجابيات وسلبيات هذه المادة (٥١) بعد التجربة والتطبيق خلال عدة عقود.

وستقدم لمجلسكم الكريم حال موافقتكم على هذا المقترح، التعديلات حسب الأصول وسنبذل الوسع في تحرّي المصلحة العامة المعتبرة للجماعة وسنستفيد من الخبرات الإخوانية الداخلية والتجارب الإخوانية في الأقطار الأخرى.

وإليكم إضاءات موجزة في العناوين المراد تعديلها أو إنشاؤها، وفق المسوغات والأسباب السابقة ومنها:-

١- تشكيل مجلس قضائي: وهذا تعديل جديد لاستكمال استقلال السلطة القضائية.

الآليّة المقترحة:-

أ- يختار مجلس الشورى رئيساً للمجلس القضائي بالأغلبية المطلقة، على أن تتوافر فيه شروط عضو مجلس الشورى.

ب- يقوم رئيس المجلس بتشكيل المجلس القضائي.

ج- يقوم المجلس القضائي بتشكيل المحكمتين العليا والمركزية.

د- مدة المجلس خمس سنوات.

٢- المؤتمر العام: وهذا جديد

أ- يتكون من (نسبة معينة) من أعضاء المجالس الإستشارية، وباعتبار المجالس الإستشارية مجالس شورى للشعب بعد تطويرها.

أ- صلاحياته ومهماته واجتماعاته:-

ب- يختار رئيسه ومكتبه.

ت- إقرار السياسات العامة للجماعة.

ث- يجتمع كل سنتين وعند الحاجة.

ج- يجتمع المؤتمر بعد انتخابات مجلس الشورى.

٣- إدخال الشباب والنساء في عضوية مجلس الشورى

أ- يختار المجلس الإستشاري القائم للأخوات ستة أخوات على الأقل لعضوية مجلس الشورى العام، بعضوية كاملة.

ب- الشباب دون سن الأربعين/ يختار في المكتب التنفيذي ممثلاً للشباب أو أكثر.

٤- المكتب التنفيذي: للمراقب العام الحق بترشيح نصف أعضاء المكتب من خارج مجلس الشورى.

٥- تطوير عمل المجالس الإستشارية في الشعب لتصبح مجالس شورية ذات صلاحيات في شعبها.

لذا نطلب عرض هذه المقترحات على مجلس الشورى وفي حال إقراره فستشرع اللجنة بتنفيذ قرار إعادة الصياغة وسنقدمه لمجلسكم في غضون ثلاثة أشهر من موافقتكم. انتهى

قُدم هذا المشروع لمجلس الشورى ولم يوافق عليه كما أسلفنا.

ثالثاً: مبادرات ٢٠١٤م

١) مبادرة منبثقة عن اجتماعات لجنة المصالحة

في بيت الأخ أ. نمر العساف (الأمين العام المساعد لجبهة العمل الإسلامي)

تشكلت لجنة بمبادرة من بعض الإخوة: د. عبد الحميد القضاة، أحمد كفاوين، سالم الفلاحات، حسان ذنيبات، منهم ومن الإخوة:- د. عبد اللطيف عربيات فرج شلهوب، زكي بن ارشيد، جميل أبو بكر، عبد اللطيف عربيات، نمر العساف، محمد الزيود، بهجت حمدان، خالد حسنين، مراد العضايلة، ود. عبد الله فرج الله والتقت تحت عنوان (تعالوا نتفاهم ونوقف النزف) ونجنب الجماعة والحزب، الدخول في امتحان قريب، قد يعمق الخلاف ونحن تحت تركيز إعلامي واستهداف عالمي غير مسبوق، لإضعاف الحركة الإسلامية، وشق صفها وتمزيقها وربما ابعد من ذلك ولا سيما بعد الانقلاب في مصر وما آلت إليه الأمور في سوريا وليبيا وتونس.

- عُقدت خمسة لقاءات سادها روح التفاؤل والأمل، استبشر بها المجتمعون وكثير من الإخوان في شعبهم وكان أول اجتماعاتها بتاريخ ٢٥/ ٢/ ٢٠١٤ وآخرها بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٤.
- وقد قال الأخ زكي بني ارشيد: في إحدى الجلسات:- الحمد لله، لو قال قائل قبل ثلاث سنوات سينعقد مثل هذا الاجتماع لما وجد من يصدقه، وانعكس هذا على جلسات مجلس الشورى التالية إيجاباً.
- طرح سالم الفلاحات في أحد هذه اللقاءات بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠١٤م اقتراحاً باستكمال هذا المشروع وتسجيل نقاط أخرى في مرمى الخصم، يستهدف إيجاد حل لموضوع زمزم بأقل الخسائر، ولإبطال شائعة انشقاق الجماعة وتفرقها.. أو طردها لكفاءاتها، فوجدت الفكرة ترحيباً من جميع الأطراف واُتفق على وسائل إنجاحها - ستجدها مفصلة في باب المبادرة الوطنية زمزم.

٢) مبادرة انطلقت من بيت الأستاذ جميل أبو بكر (نائب المراقب العام الأسبق)

ولاستدراك الأمر بسبب اصدار حكم من المحكمة بحق الإخوة الثلاثة في قيادة زمزم بعد الانفاق على تأجيل الحكم أو النطق به لاعطاء فرصة للجنة المصالحة، التقى من جديد مجموعة من الإخوة للقاء في بيت الأخ جميل أبو بكر، حضره ما يقرب من خمسة عشر أخاً ودعي إليه، نائب المراقب العام زكي بني ارشيد وأمين السر أ. محمد عقل، وفي حوار جاد ومسؤول اتفق على تشكيل لجنة، لتدارك الموقف ولمقابلة المكتب برئاسة الأخ جميل أبو بكر تطلب من المكتب ما يلي:

- وقف الحملات الإعلامية.
- أن يقدم المكتب التنفيذي نفسه استئنافاً للقرار.
- تأجيل تشكيل المحكمة العليا في الجلسة القادمة للشورى إلى ظرف مناسب.
- فيما بعد يعقد اجتماعٌ بين زمزم والمكتب للخروج من المأزق وحسب الورقة الموقعة منهم.
- يستمر مشروع المصالحة الذي بدأته اللجنة في ٢٥/ ٢/ ٢٠١٤م ولا يتوقف مهما كانت الظروف.

- وبعد لقاء اللجنة مع المكتب بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٤ قال د. همام سعيد المراقب العام:- دعونا نتدارس مقترحاتكم، ثم غادرنا الجلسة، فيما بعد اتصل المراقب العام بالأخ جميل أبو بكر وأعطاه ورقة تتضمن الطلب من كل واحد من الإخوة الثلاثة الذين صدر بحقهم الحكم تجديد البيعة، وبعدها يستأنف المكتب التنفيذي الحكم بعد ذلك.

- أبلغ أ. جميل أبو بكر بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠١٤ بعض أعضاء اللجنة، ورأوا أن هذا العرض في هذا الوقت سيعقّد الموضوع فكيف يطلب من إخوة يعلنون أنهم إخوان، تجديد بيعتهم في هذا الظرف المتوتر، ورأت أن يزار الأخ د. ارحيل غرايبة ويطلب منه ومن إخوانه الاستئناف!! وتمت الزيارة.

- التقت مجموعة من إخوان الكرك المكتب التنفيذي وهم: أ. محمد القطاونة، أ. عثمان القرالة، أ. حسين الذنيبات، أ. نصر المحادين، أ.عبد المجيد الليمون، أ. محمد سليم المجالي، وفهموا من المراقب العام أن المكتب سيستأنف الحكم، وقال لهم بشروا من وراءكم، والموضوع منتهٍ ولأول مرة سيقوم المكتب التنفيذي باستئناف قضية هو الذي رفعها، فرد عليه المحامي محمد القطاونة بأن هذا معمول به في القضاء حيث يعتبر المدعي (الخصم الرحيم).

لكن المراقب العام وأمين السر أنكرا هذا فيما بعد وقالا هم فهموا ما قال المراقب العام خطأً.لدى سؤالي لأمين السر بحضور الأخ محمد القطاونة على هامش مهرجان في العقبة ، بينما أكد القطاونة الرواية مستشهداً بالخمسة الذين معه!!

٣) مبادرة لجنة المساعي الحميدة

التقى مجلس الشورى واعتبر أن الاستئناف يبدأ من تاريخ تشكيل المحكمة، والتي لم تكن مشكلة من قبل وقد شكلها، وقرر تشكيل لجنة مساعي حميدة حيث تولى مكتب الشورى تسميتها،

لكن رئيس اللجنة د. عبد اللطيف عربيات قدم استقالته بكتاب خطي احتجاجاً على تركيبة اللجنة ومهامها، والمكونة من:- د. عبد الجليل العواودة، د. أيمن ابو الرب، م. مراد العضايلة، أ. رامي ملحم، أ. سالم الفلاحات، بتاريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠١٤.

وكان سالم الفلاحات قد قدم استقالته أيضاً بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠١٤م من اللجنة احتجاجاً على تشكيلها وعلى مهمتها التي تشير إلى أن اللجنة عبارة عن سُعاة بريد

• أعيد تكليف د. عبد اللطيف برئاسة اللجنة وتشكيل اللجنة حسب اختياره فأصبحت مكونة من سبعة عشر أخاً وفيها الأخ أمين سر الجماعة محمد عقل، والأخ وائل السقا عضو المكتب التنفيذي ومعظم أعضائها من مجلس شورى الجماعة.

والإخوة د. اسحق فرحان، حمزة منصور، د. عبد الحميد القضاة، إبراهيم المشوخي، سالم الفلاحات، أ. نمر العساف، أيوب خميس، م. علي أبو السكر، أ. جميل أبو بكر، أ. فرج شلهوب، أ. إبراهيم اليماني، م. عارف حمدان، م. حسان ذنيبات، م. مصطفى نصر الله،

وقد اجتمعت عشرة اجتماعات، وكتبت ورقة تتضمن ما يطلب من زمزم الالتزام به لتكون مبادرة تتفق مع الجماعة تتضمن ستّ نقاط تؤكد بأن زمزم ليست حزباً سياسياً، وليست تنظيماً ولا تستهدف بناء تنظيم، وأن الإخوان فيها ملتزمون بسياسات الجماعة وقراراتها ولا يسوغون أي خروج عليها، وليست انشقاقاً، وأنهم ينبذون التنازع المفضي إلى وهن الجماعة وبناء على ما سبق تعتبر الموافقة على بنود الوثيقة أساسٌ كافٍ لإنهاء أحكام الفصل وإغلاق الملف قضائياً.

نص وثيقة التفاهم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى وبعد:

أولاً: المبادرة الأردنية للبناء «زمزم» مبادرة للتواصل مع المخلصين من أبناء الأردن، وخاصة أولئك الذين لم ينخرطوا في الأحزاب السياسية والقوى المنظمة، من أجل التفكير المشترك وإنضاج الرؤى والمبادرات وبلورة المشاريع، لتقديمها لكافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في عملية التحديث والإصلاح الشامل والمأمول لأردن الغد.

ثانياً: المبادرة ليست حزباً سياسياً، ولا تمارس عملاً سياسياً يتعارض مع أداء الجماعة السياسي.

ثالثاً: المبادرة ليست تنظيماً، ولا تستهدف بناء تنظيم.

رابعاً: الإخوان المسلمون المنخرطون في المبادرة ملتزمون بسياسات وتوجهات الجماعة المقرة وقراراتها الصادرة عن مؤسساتها القيادية، ولا يُسوّغون أي خروج عليها في أي شأن كان.

خامساً: المبادرة ليست انشقاقاً، ولا تُناقض مبادئ الجماعة وغاياتها وأفكارها العامة، وينبذ الإخوان في المبادرة التنازع والخلاف المفضي إلى وهن العزيمة وذهاب الريح.

سادساً: الموافقة على بنود هذه الوثيقة أساسٌ كافٍ لإنهاء أحكام الفصل وإغلاق الملف قضائياً.

وقدمت للإخوة الثلاثة المعنيين بالمحاكمة بحضور عدد من أعضاء لجنة المساعي الحميدة المكلفة بالموضوع على الصيغة التي قدمت لهم، وأخذ استئناف الأخ جميل دهيسات، الذي لم يكن قد قدم استئنافا، وسلم للمكتب التنفيذي. كما سلمت المبادرة للمكتب.

قرار محكمة التميز

وفي الأثناء أصدرت المحكمة العليا محكمة التميز قرارها مسبباً بأكثر من عشرة أسباب بفسخ الحكم بحق الإخوة الثلاثة، واعتبار الحكم جائراً وفيه مؤاخذات عديدة، مما جعل لجنة المساعي الحميدة تتوقع ان هذا القرار سيسهل المصالحة وطي هذا الملف.

وقد قدمت لجنة المساعي تقريرها لمكتب الشورى بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١٤م وانعقد المجلس لهذه الغاية بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠١٤ أي بعد أكثر من شهر من طلب عقد الجلسة، ألا أن الجلسة رفعت بقرار من رئيس المجلس دون استكمال الحديث ودون موافقة المجلس أو حتى إستشارته،!!

وفي جلسة لاحقة وبعد موقف حاسم من اللجنة بأنها ستعلن موقفها وقناعاتها بهذا الموضوع في الإعلام وتحميل قيادة الجماعة المسؤولية، حسبما رسموا سياسة اللجنة في اول جلساتها، وقرر مجلس الشورى قبول الوثيقة التي قدمتها لجنة المساعي الحميدة لكنه اشترط أن يوقع الإخوة المعنيون عليها أمام المراقب العام في المركز العام.

وبعد إبلاغ الإخوة بالقرار في اجتماع دعا له الدكتور عبد اللطيف عربيات مستعيناً بالأستاذ عبد المجيد الذنيبات وفي بيته لاقناع الإخوة بالتوقيع، وبحضور عدد من أعضاء اللجنة، قالوا: نحن نوقع على الورقة أمامكم، أما الذهاب إلى المركز العام للتوقيع أمام المراقب العام فهذا نوعٌ من الإذلال والإذعان ولا نقبله ولا لزوم له.

ومما يجدر ذكره أنّ الأخ د. نبيل الكوفحي قد استعد للتوقيع أمام المراقب العام نيابة عن حضور الأخوين الآخرين: د. أرحيل غرايبة، ود. جميل دهيسات، وأن يوقعا أمام الحاضرين، لكن

هذا لم يقبل، فوقعوا جميعاً وأرسلوا الورقة لأمانة السر. ولكن الإخوة في القيادة اعتبروا هذا لايكفي لتنفيذ القرار. وأرى هنا أن الإخوة اخطأوا بعدم تنفيذ القرار حتى بشكله المطلوب، وأن قيادة الجماعة تعنتت في موقفها في إدارة الازمة، مع ان جوهر المطلوب تم بالتوقيع أمام م مجموعة من الإخوان، فدخلت الجماعة لمرحلة جديدة من التأزيم لايوازيها الاصرار على التوقيع في المركز العام.!!

كتبت مقالين رمزيين عن أزمة الجماعة تحذيراً وتنبيهاً لأولي الألباب معانيها بين السطور كان الأول بعنوان: «قبل أن ينطق الصمت!!» بتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠١٤ جاء فيه:-

يخوض الخائضون كثيراً بحق وباطل، ونفع وضر، ويخلطون الحقيقة بالخيال والمعلومة بالظن والصدق بالكذب ويلعبون في الميدان وحدهم، والوحيد في الميدان شجاع مغرور وليس أمامه ما تقاس عليه قدراته. لا يكذب ادعاء الغَطْس والعوم إلا الماء العذب، ولا يكشف زيف الذهب كالنار شيئاً.

في الغالب الحكماءُ مُقِلون في الحديث؛ ولذا فكلماتهم حِكَمٌ تسير مسرى الأمثال والحكم، يصيغون القصة كلها بكلمة أو بكلمتين، لكنها تقطع قَوْل كل خطيب، وتظهر كل بضاعة على حقيقتها.

يصمت هؤلاء طويلاً طويلاً حتى يملهم الصمت وَتظُنُّهم بُكْماً.

إذا تمادى البعض ودلّس على الناس مرات ومرات ولم يجد من يوقفه عند حده، ليضع سيفه الخشبي في غمده، صدَّق نفسه وهو يعلم حقيقة ما يقول، فيكون للناس من حوله فتنة إيما فتنة.

أرأيتم ما أعظمها جريمة حين يبلغ الرجل درجة الكذب وتحري الكذب، وأن كان ما هو أقل منها تدمر المجتمع الصغير والكبير، حين قال طبيب النفوس محمد ﷺ: ما حَدّث رجل قوماً بحديث لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة عليهم.. فما بالك بالكاذب؟

امتلأ الجو ضجيجاً وتضاعف وتضخّم حيث خلا الميدان (لحميدان) يصول بلسانه ويجول، فيسكت الجاهل لأنه لا يملك المعلومة ويستبعد كذب المفوه النحرير، ويمسك العقلاء عن الحديث مع امتلاكهم ناصية الكلمة والحجة والمعلومة حرصاً على الماء من الخبث وعلى الأجواء من التلوث، اجتهاداً منهم، ومبالغة في حفظ دم الحقيقة حتى لا تكون ضحية لسوء الفهم.

لكنَّ لقيمَةِ الصمت حدوداً ومحددات وشروطاً ومقومات، فمن استنفذها كلها واستمر في الصمت فهو إلى خلق الشيطنة أقرب وإلى الشراكة في الجرم ألزم، سيما وتقرعه من يمين وشمال

دواعي الاستيقاظ التي تردد «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنّه آثم قلبه»، آثم قلبه فقد وصل الألم العصب الحساس ولم يبق متسع لفعالية المسكنات الخادعة.

يباح لأبي حنيفة أنْ يمد رجله أمام البعض على جميل خلقه وعظيم صبره ورجاحة عقله عندما كانت الإشارة بالعين من طرف خفي والإشارة بإصبع اليد ثم باليد كلها لم تعد نافعة ولا كافية ولا معبّرة.

من يتهم نفسه بالعقل ويوهم الناس بامتلاك الحقيقة وأخواتها، يجب أن يتأكد أنّ في الحي رجالاً وفي القَعْدة (صُخورا).

الطواحين الثقيلة تدور إن اشتد الريح، فينكشف زيف قوتها وثباتها واستعصائها على الدوران بعد الوصول للحالة الحرجة من قوة الريح وقد وصلت..

بئس الطعام (الموسى) وما أصعب الصبر عليه، فَبلْعُه ولفظه سواء ففي كلا الحالتين خسارة فإما أن يجرح الحلق وما فوقه ويشقها، وإما أن يمزق المعدة ويسطح الجوف..

بئس أهل عَرْصةٍ وبئس قومٍ أوصلوا بعضهم إلى استحلال، أكل لحم الخنزير لكسر الجوع، واستحلال شرب الخمر الحرام أم الخبائث لإطفاء نار العطش اضطراراً، والإثم كل الإثم لمن يكون هو السّبب تمادياً أو غفلة وإهمالاً.

لله دَركِ أيتها الأقلام الشفافة، كم كتبتِ طهراً وصدقاً وإخلاصاً على السطور وبينها وتحتها، فكأنها كتبت في الهواء في ليلة حالكة.

لله درك أيتها الألسن لقد أعلنتِ بكل لغة وهمست هَمْساً يكفي كل من كان له في عقله قلب يَقْظ صادق حَي ولمن كان له في قلبه عقل يحكم.

لكن من كان له عقل بلا قلب، ومن كان له قلب بلا عقل، فهو من عوالم أخرى غير عالم البشر الكرام.

بقلم حَيِي، وبلسانٍ عَيِي يكتب البعض ويظنون أن هذا هو الهدي الذي تعلمناه في المدرسة المَرْضِيَّة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.. وقد ينطق الصمت.

والمقال الثاني بعنوان: «عندما تستنفذ الوسائل أغراضها» - السياسة في السيارة بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٤ جاء فيه:-

الفرق بين الكلمتين حرف واحد قابل للتبديل أو (التلبيق) وأن كانت إحداهما من عالم

الأشياء والأُخرى من عالم الأفكار.

بعد أن تستنفذ الوسائل أغراضها والأدوات الضرورية مهامها، تصبح عبئاً على مستخدمها إلا أن يحفظها في متحفه الخاص، تحت الدرج أو في المخزن وكثيرة هي (المركونات) في الأشياء والأفكار، والتكتلات و...

ولكن أصحابها لا يقوون على دفنها عاطفياً أو التخلص منها علماً أنهم لن يستخدموها مرة أخرى، وحالها كحال المتشبث «ببابور الكاز» أو بالمهباش أو بجهاز الفيديو، والهاتف القديم والآلة الكاتبة اليدوية و..

قانون الحياة قانون كوني شامل صادق، وظاهرةٌ تجدها في كل شيء، وما تجده في عالم الأشياء، تجده كذلك في عالم الأفكار والعكس صحيح.

تشتري سيارة جديدة لتقضي حاجتك بيسر وسهولة، تعتني بها وتسترخص ما تنفق عليها مهما كان غالياً لأنها غالية، تتفقدها في كل يوم بل كلما خرجت ودخلت، لا تركنها في أي زاوية إنما في المكان الأكثر أمناً وتبالغ في ذلك بل وتبني لها كوخاً يحفظها من الشمس ومن المطر وربما اشتريت لها (بيجامة نوم) لتغطيها كلما وقفت وتراقب أي كشط يصيبها وتقيم الدنيا ولا تقعدها إن تعرضت لأي أذى.

وبعد سنوات، تكثر شكواها وتتثاقل خطاها، وتزداد حاجتها للإصلاح واستبدال قطع أساسية، قد تصل إلى قلبها ومحركها وظاهرها وباطنها، وتستسلم أنت لأصحاب - الخبرة - فيُعمِلون بها مفاتيحهم ومفكاتهم وسلاحهم، ويمارسون تجاربهم، ويدعي كل منهم أن المشكلة في الميكانيكي الذي سبقه الذي لا يفهم شيئاً، وهو المتسبب في عطبها.. وترى هذا المفوه الذي عمل (إدعاءً) في وكالتها الأصلية عشرين سنة «يا ستير» يغير القطعة تلو الأخرى، لكنها تبقى تئن وتئن، حتى لم يبق في العاصمة هاوٍ من المهندسين إلا زرته، ولم يبق من أصدقائك من يسلفك المال لتكمل المشوار، ولربما تبقى مُصِرّاً على أن هذا النوع من السيارات وهذه السيارة بالذات التي لا مثيل لها وتقنع نفسك وتقول: ما رأيت مثلها وهي تستأهل الأنفاق عليها والصبر على «دبدبتها» لكنك ستجد بعد مكابرة وأخرى، أن للصبر حدوداً فقد تلطخت ملابسك بالزيوت من طول الانتظار في الكراجات والجلوس على الكراسي الملونة، وفقدان كل ما في الجيب ما يجعلك تتورط في النيل من اليوم الذي تعرفت فيه على هذه السيارة.

وإذا قال لك الخبير المستريح مادياً - طبعاً = يا أخي بعها واشتر غيرها ولا تركبها بعد اليوم

فقد أصبحت خطراً عليك، فقد ينفلت أحد دواليبها في منحدر وتقضي عليك - لا قدر الله... إرحم نفسك وإرحم أبناءك وأحفادك.. لا تركبها يا رجل، عندها تركبك الهموم وتدور برأسك مصائب الدنيا، وبعض مصائب المستقبل وأنت تفكر بكيفية شراء سيارة جديدة، وقد استهلكت هذه كل ما تملك من مال وكل رصيدك من الأصدقاء الدائنين، وتتذكر الأيام الخوالي التي كانت سيارتك تنهب الأرض نهباً وهي زينة السيارات وأولها في - الفاردة!!

وأما صاحبك هذا فما عليه إلا النصيحة الباردة، ثم يغادرك تأكل إطارات سيارته الفارهة الأرض وينطلق بسرعة الريح دون أن تسمع صوتاً كصوت محبوبتك!

أعرف رجلاً أنتقل إلى رحمة الله كان عنده (بيك أب) قديم، وهو غني ميسور وأولاده يحجزون مواقعهم المتقدمة الرسمية في الدولة، فاشتروا له سيارة حديثة تليق به وبموقعه الاجتماعي لكنه بعد أيام قلائل قال ردوا على (مرقعتي) التي لا يغلق زجاجها إن أغلق إلا (بمفك)، ولا تقف لو أعطاها أمر الوقوف إلا بعد نهاية المَدْرج، ولم يبق أمامه مما كان يسمى (تابلو) ما يغطي الأسلاك وبقية المفاتيح، فيغطيها بعباءته ومع ذلك فهو ملتصق بها......

سأكون متألماً لو ظن أحدكم أنني أعطي درساً في اقتناء السيارات أو المكيانيك!!

المؤتمرات الإصلاحية

عقد عدد من الإخوان المحتجين على طريقة قيادة الجماعة في إدارتها ومنهجها في العمل، وبعض مواقفها، مؤتمرات معلنة مفتوحة للإخوان، لمناقشة ما وصلت إليه حال الجماعة [(١)]

١. وتم في المؤتمر الثاني بحث ورقة لجنة المساعي الحميدة.

٢. وورقة مقدمة من الشباب.

٣. وبحث تداعيات انتخاب أمين عام جديد لحزب جبهة العمل الإسلامي بتاريخ ١٦/٨/٢٠١٥.

٤. وأتفق على عقد مؤتمر ثالث في الكرك.

وقرر الحاضرون ما يلي:-

١) التأكيد على مقررات المؤتمر الاول.

---

(١) كان الجسم العام لهذه المؤتمرات والمنظم لها، معظم الإخوة في مبادرة زمزم والأستاذ عبد المجيد الذنيبات وعدد من الإخوة من محافظات عديدة وبخاصة من محافظة إربد.

٢) حل التنظيم (السري) في الجماعة.

٣) التوافق على قيادة توافقية للجماعة لمدة سنة، تشرف على تعديل القانون الأساسي.

٤) التهيئة لانتخابات داخلية جديدة يبعد عنها المال السياسي، والتنظيم السري.

أما بالنسبة للمؤتمر الثالث فإن لجنة المصالحة التي أشرنا إليها سابقاً والتي كانت تنعقد في بيت الأخ نمر العساف، وفي ظل الأجواء الإيجابية التي سادتها طلبت من الإخوة حسان الذنيبات واحد الكفاوين وسالم الفلاحات، العمل بما يستطيعون لعدم عقد المؤتمر، وقد قاموا بجهد مميز لإقناع الإخوان في اللجنة التحضيرية للمؤتمر بذلك وإعطاء فرصة كافية للتفاهم.

٤) مبادرة المراقب العام (د. همام سعيد) في ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤

خلال كلمة ألقاها المراقب العام في بداية اجتماع مجلس الشورى كالعادة، ولم تكن مكتوبة، وأسماها مبادرة، وكانت عبارة عن تعديلات على القانون الأساسي في معظمها، علماً أنّ بعض ما ورد فيها قدم لمجلس الشورى بتاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠١٤م، ولكنه رفض كما ذكرنا سابقاً، وهي تشتمل على:-

١. تعديل عدد أعضاء المكتب التنفيذي بزيادة عضوين.

٢. وإلغاء شرط تسديد الاشتراكات من أجل الانتخاب.

٣. وإشراك الشباب والمرأة في المواقع القيادية.

وأن يكون د. عبد اللطيف عربيات رئيساً للشورى

وسالم الفلاحات نائباً ثانٍ للمراقب العام

ويكون الأستاذ جميل أبو بكر رئيساً للهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات.

٤. وبعد تعديل القانون الأساسي تجرى انتخابات مبكرة.

إلا أن هذا العرض لا يعالج مواطن الخلل الحقيقية بين الإخوان، كما ذكروا في حينه.

وإن كانت هذه التعديلات جيدة لو تمت، ولكن ليس لها أولوية في هذا الظرف، ولا يمكن أن تحل المشكلة، ولايمكن تسميتها مبادرة فعلا.

وطلب منه إن كان ما يطرحه مبادرة فِعْلاً أن يقدمها لمجلس الشورى مكتوبة ومتكاملة لينظر فيها.

ومع بساطة هذه المبادرة فقد حاول الأستاذ جميل أبو بكر، وسالم الفلاحات وآخرون أن لا تموت هذه المبادرة، حيث استجاب الأخ جميل أبو بكر لعرض المراقب العام على أن يقدم الإخوة ستة أسماء يختار منهم المراقب العام أربعة في المكتب الحالي، وقد قبل الإخوة المحتجون عرض الأربعة ولكن دون تسمية ستة لما في ذلك من حرج، ولكن هذا القبول لم يجب عنه المراقب العام، حتى رُخصّت جمعية جماعة الإخوان كما يشهد الأستاذ جميل أبو بكر.

• وبعد ترخيص «جمعية جماعة الإخوان المسلمين» عاد المراقب العام وقدم مرة أخرى مبادرته ولكن بعنوان «خارطة طريق»هذه المرة، وهي ولا تختلف عن سابقتها التي أسماها مبادرة.

وبعدها انفجرت قضية جديدة لا مثيل لها في تاريخ الإخوان خلال سبعين عاماً وهي ترخيص جمعية باسم جمعية جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م واعتبارها بديلاً عن الإخوان ووريثاً لمقدراتها.

تعليق على (مبادرة المراقب العام) حول القانون الأساسي

• إنّ القانون الأساسي ما زال بحاجة لمراجعة جذرية وشاملة، بحيث يفتح بأكمله بسبب الوضع الجديد للتنظيم الأردني بعد تشكيل تنظيم فلسطين عام ٢٠٠٧م، لكننا نعترض على تسويق التعديل المجتزأ بأنه مبادرة لحل الأزمة الداخلية في الجماعة وهذا يجافي الحقيقة لأنه لا علاقة له تذكر بالخلاف في الجماعة.

• إن التعديل في القانون الأساسي في ظل خلاف حاد وتجاذبات لا تخفى على أحد لن يعطي فرصة للتعديل النافع، بل سيكون أسيراً للاصطفاف والخلاف والمناكفة ولاستحالة التعديل.

إنما إذا استقرت الجماعة وتفاهمت وتصارحت وتصافى أبناؤها عندها تتم التعديلات الأساسية وهذا يحتاج لجهد قيادي منظم تنخرط فيه قيادات لها رأي ولها قرار وتتحرك في الصف الإخواني.

• زيادة أعضاء المكتب التنفيذي الآن هروب من التفاهم الحقيقي، لأن المشكلة ليست في عدد أعضاء المكتب، وليست في القانون «أي قانون» إنما في القاضي القائم عليه، لذلك فالبداية ليست من هنا.

• لا مانع من إضافة مواد جديدة تتعلق بمشاركة الشباب والمرأة في القيادة، بل كنا قد قدمنا هذا المقترح سابقاً ونحن معه على أن تجري حوارات مع المعنيين من الشباب والنساء لهذه الغاية قبل إجراء التعديلات بحيث تكون ناضجة ونافعة.

- كما أن إنشاء هيئة مستقلة مشرفة على الانتخابات ليس محل شكوى أو معاناة وليس له اولوية. وأن كان من التحسينات.

- إن اقتراح انتخاب المراقب العام من الهيئات العامة لن يؤدي إلاً إلى تعميق الأزمة واستشرائها في ظرف الأزمات ولن يكون علاجا

ولكن بعد إعطاء فرصة لمكتب تنفيذي مؤقت، يمثل الإخوان جميعاً، وبعد أن يقوم بجهد كاف لجمع الصف وإزالة العوائق، يمكن أن تُجرى تعديلات على القانون يضمن لها النجاح ويجري انتخابات جديدة ولا حاجة للاستعجال ويمكن أن تشمل ما يلي:-

- فتح القانون الأساسي بأكمله للتعديل ووضع قانون جديد يتناسب مع الحالة الجديدة للجماعة.

- تقسيم الأردن إلى ثلاثة أقاليم متساوية في الحقوق والواجبات شمال، وسط، جنوب، ولها أعداد متساوية في مجلس الشورى.

- إعادة النظر بصلاحية المجالس الإستشارية في الشعب ومهامها ويمكن أن يكون من مهامها انتخاب أعضاء الشورى للشعبة، وتكون له سلطة الرقابة الحقيقية على أداء الهيئة الإدارية في الشعبة وأن يعتمد خطتها.

- مراعاة الاختيار للمواقع القيادية التي في الواجهة أمام المجتمع لتؤشر على محلية التنظيم، كأي تنظيم إخواني في قطر آخر، وقطع الطريق على التشويش الذي لا ينقطع باتهام الجماعة أنها ليست أردنية، وإسكات هذه الألسنة، مع أننا لا نعترف ولا نقر هذه الادعاءات، فنحن أمة واحدة لكن مراعاة الظروف العامة حكمة وضرورة، ودرء المفاسد أولى من جلب المنافع.

كتبت مقالاً يشير إلى حالة الألم والإعراض الشديد عن تقبل النصح والاستجابة لمتطلبات المرحلة وكان بعنوان: «وتعطلت لغة الكلام!» بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠١٤ جاء فيه:

لا تستعجلوا عليَّ هذا شوقي الشاعر قالها وسرت مسرى الأمثال..

الاستغناء عن البيان الذي امتن الله به على خلقه بقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن]، واستخدام لغة الإشارة مرهق حتى لأرباب هذا الفن.

عندما تتعطل لغة الكلام بين الناس تكون مشكلة كبرى.

فالنطق راحة والإبهام إيهام متعب.

ماذا فعل صالح عليه السلام لما تعطلت لغة الكلام؟

قال مهدداً بالنتيجة المحتومة مردداً قول الله تعالى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿٦٥﴾﴾ [هود].

ولما تعطلت لغة الكلام واستقوى آل لوط عليه قال:

﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾﴾ [هود]، وقال العادل: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾﴾ [هود]، ويا له من تهديد: «وما هي من الظالمين ببعيد»!

وأما نوح عليه السلام فبعد كل محاولات التفاهم قال: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح].

ولما أغلق آل فرعون آذانهم وقلوبهم عن دعوة موسى عليه السلام قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس].

حتى إذا طف الصاع وطفح الكيل مع قريش قال رسول الله ﷺ: «يا ويح قريش، أكلتهم الحرب ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب».

ولما تعطلت لغة الكلام بين رسول الله ﷺ وقبيلتي عُضل والقارة؛ استمر يدعو عليهم في الصلاة شهراً كاملاً: «اللهم اشدد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها سنين كسني يوسف، اللهم عليك ببني لحيان وعضل والقارة وزغب ورعل وذكوان وعصية».

ولما عصوا الله ورسوله وكان يقول في الخندق: «اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب اهزم الأحزاب، اللهم اهزمهم وزلزلهم».

ما أخطر إغلاق الأبواب في وجوه الكرام حتى لو كانت مواربة، فهي تؤذي الداخل وحتى الخارج.

إذا تعطلت لغة الكلام اصطكت السيوف وصلصلت واختلفت الرماح والأسنة، وأسنة الألسنة ليست أقل منها.

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان

ولأن لغة الكلام تعطلت أو كادت كما قال شوقي فلعلكم أيها القراء لم تفهموا شيئاً!

موقف مكتب الارشاد

لم يكن ما يجري داخل الحركة الإسلامية في الأردن خافياً عن الإخوان في الارشاد، منذ تشكيل تنظيم فلسطيني مستقلٍ عن تنظيم بلاد الشام عام ٢٠٠٧، وكون المراقب العام الأسبق الأستاذ عبد المجيد ذنيبات، والمراقب العام الحالي د. همام على تواصل مباشر معه، وكذلك من خلال الرسائل الموجهة للمرشد العام الأستاذ محمد مهدي عاكف واتصالاته الهاتفية المواكبة لما يجري، وقد أشرت إلى بعضها في صفحات سابقة من الكتاب، ولمّا اشتدت الأزمة وتفاقمت، قام مكتب الإرشاد بعدة محاولات لرأب الصدع وحل الخلاف، شهدتُ بعضها مع فضيلة المراقب العام د. همام، ومن هذه المحاولات:-

١) بطلب من مكتب الارشاد وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧م تم اللقاء التالي والذي حضره إضافة لمكتب الارشاد فضيلة المراقب العام وسالم الفلاحات، ولم يدعُ المراقب العام الإخوة:- د. عبد اللطيف عربيات، ود. عبد الحميد القضاة، أ. جميل أبو بكر رغم طلب مكتب الارشاد منه ذلك، وهذا بعض ما دار في اللقاء:-

تحدث فضيلة المراقب العام د. همام سعيد أولاً وقال:

- الحراك الشعبي جيد ودور الإخوان فيه مميز، و(أبو هشام) هو البارز فيه.
- مشروع زمزم هو من غير استشارة الإخوان، ويقولون إنه جاء ليتدارك ما لم يقم به الإخوان، ورافعة للعمل الإسلامي!!
- لم نهمل رسالة الإرشاد ولا سيما بعد تحول موقف الرافضين للمشاركة وقبولهم الآن الدخول للمكتب.
- توصلنا لمجلس شورى برئيس جديد هو الأخ (سالم) وهو الأنسب، وتطعيم المكتب بتوجهات مشابهة له من الإخوان الذين معه.
- قال أعضاء المكتب التنفيذي لي: نحن جاهزون لترك مواقعنا في سبيل الجماعة.
- الكل يعلم أن موقف المراقب العام هو الحاسم كما قال «أبو هشام».

ولما أعطي لي الحديث:

- شكرت مكتب الإرشاد وقلت كان علينا مساعدتكم، لا إشغالكم بنا في هذه الظروف.
- ما أقوله اليوم شهادة ولا أستطيع أن أجامل.
- وقد تم بيني وبين أبي موسى لقاء أو أكثر لإيجاد مخرج للجماعة، ولكنه لم يخرج بشيء.

• كثيرون من الإخوان يئسوا من الإصلاح في الداخل، ومنهم (زمزم) لذلك أسأل نفسي وأسألكم جميعاً الأسئلة التالية:

- هذه المرحلة هي الأسوأ في مسيرة الجماعة منذ عقود، وأبو موسى يقول أنها الأحسن في تاريخها؟

- هل نسعى للحل وهل نضحي من أجله فعلاً؟

- إن قبول الإخوان الذين أنا منهم كان تقديراً لظروف الجماعة وللظروف العامة، وخطورتها، أن الشعور بتدهور الجماعة هو الذي غيّر موقف الإخوان المحتجين وجعلهم يقبلون المشاركة في المكتب، وهذا يجب ان يسجل لهم، وأن يشكروا عليه، لا ان يعيّروا به أو يلمزوا من أجله.

- طرحت على د. همام – مبادرة مني بأن: يستشيراللجنة وغيرها ويشكل مكتبه من جديد، ولا يعتذر من يُنَسّبه إلا لعذر مقبول، وأن يعاد تشكيل المحاكم.

- أن يعطى العمل السياسي للحزب، ويعطى أدوات النجاح بعد (٢١) سنة من تأسيسه.

- إعادة بناء القانون الأساسي بما يتناسب مع وضع التنظيم الجديد بعد التنظيم الفلسطيني.

- لم تظهر زمزم إلاّ بعد رفض المكتب مخرجات لجنة الحكماء واليأس من الإصلاح

- لِمَ لم ننجح في إقناع الناس والإخوان بمشروع الإصلاح؟

- الانقسام الإخواني أثّر سلباً على الواقع الشعبي.

- لماذا يبارك المراقب العام والمكتب الاعتصام الإخواني في المركز العام؟ والاعتصام أمام الجمعية، من جمعهم وكيف؟ ولماذا يقابلهم المراقب العام وأمين سره؟وهل الأولوية في اعتصام من أجل شخص واحد في الجمعية، وقفتُ دون فصله منذ عام ٢٠٠٦م، دون أن يذكر هذا الموقف أو يشكر!

- وقلت: أعلم أن تعليمات صدرت من بعض الإخوان لمراكز الرعاية وفروع الجمعية للحضور والاعتصام.

- وقد حذرت المراقب العام من الاعتصام المشار إليه.

- في ٢٠٠٥ كان عندنا كتلتان إخوانيتان للجمعية، كتلة للمكتب من ١٣ يختار منهم ٩، وكتلة شكلت بالكولسة يعرفها أبو موسى، مما أسهم بمصادرة جمعية المركز الإسلامي.

- أنا أشد اعتراضاً على الهيئة الإدارية للجمعية بينما أنتم نَسَّبتم له الأسماء لرئيس الجمعية الجديد، ودعوتموه على العشاء.

- الأخ جميل دهيسات رئيس الجمعية المعين طرد من الإمارات ولم تُعيروه اهتماماً في

مؤسسات الجماعة، بينما تُعيّنون غيره، وليسوا أكثر كفاءة وقدرة منه.

- لماذا ينقل أ. سليمان القاضي [1] من أمانة السر؟ لماذا لم نسيّر وفوداً إلى المركز العام لإرجاعه لموقعه؟

- لماذا يغضب إخوان عقلاء من أمثال د.عبد اللطيف، وحمزة وهم الأكثر صبراً؟

- يعلم الأخ أبو موسى أن سالم وعبد اللطيف وحسان وعبد الحميد القضاة ونمر العساف لما سمعوا عن نُشوء زمزم، هرعوا للمعالجة وللوقوف أمام مشروع زمزم دون طلب من أحد من قيادة الجماعة.

- ان طرح زمزم مقنع لشرائح كثيرة أشاركهم التشخيص والألم، وأن كنت اختلف معهم في المعالجة.

- عندنا تنظيم غير الذي يرأسه (أبو موسى) أو قوة عميقة وعندي شواهد عليه، وقد أقسم على وجوده الأخ د. أبو فارس ثلاثاً في جلسة الشورى في العام الماضي كما يعلم الأخ أبو موسى.

- سحب القضايا من المحاكم في مخالفات كبيرة وخطيرة أسهمت في فشلنا في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧م وكشف ظهر الجماعة.

- المال الانتخابي، والعاملون في بعض المؤسسات وأثره في الانتخابات الإخوانية والحزب.

- لماذا تم الالتفاف على لجنة الإصلاح وإعاقتها.

- علمت أن بعض الشباب من حماس في الأردن، التقوا شباباً من زمزم وقالوا لهم:- نحن الذين أنجحنا مسيرة ٥/ ١٠/ ٢٠١٢م هل يعلم بهذا الأخ أبو موسى.؟

- لماذا رفض أبو موسى قراءة مقدمة توصيات لجنة الحكماء وتشخيصها الدقيق؟ولم تنفذ توصياتها

- بعد توصيتكم السابقة شكل المجلس لجنة التقت (٤) لقاءات ثم أوقفها أبو موسى، وانفرد باقتراح خاص به، وهو استقالة عضو من المكتب ليدخل اخ للمكتب من هذا الفريق، وتعديل القانون الأساسي لاحقاً أن قبل المجلس، ليزداد عدد أعضاء المكتب إلى أحد عشر عضواً، ليدخل أخ آخر للمكتب ويكون سالم رئيسا للشورى، حتى مع وجود د. عبد اللطيف عربيات.

- لماذا لم يدع د. همام حسب طلبكم اليوم للحضور د. عبد اللطيف عربيات، وجميل أبو بكر، وعبد الحميد القضاة؟

---

(١) هو مساعد أمين سر الجماعة.

وهنا تحدث المراقب العام د. همام وقال:

- دخل الأخ سالم في خلافات قديمة منذ ثلاثين سنة، وأعدّ مرافعة مسبقاً، وأنا لم أعد شيئاً، وهو بليغ من لي ببلاغته.
- ليس عندنا تنظيمات في الجماعة إنما وجهات نظر فقط.
- كيف يقتصر عنوان إصلاح الجماعة على عربيات، قضاة، جميل أبو بكر، هل يجب أن يحضروا للإرشاد؟حتى لو لم تكن لهم مواقع قيادية!!؟ الجماعة لها قيادات شرعية.
- أنا عاتب عليكم للاتصال بعبد الحميد ليحضر؟، كيف تتصلون به؟
- وهل مجلس شورانا غير مؤهّل لاختيار القيادة؟
- لجنة الحكماء شكلها حمزة من فئة المعارضين للمكتب فقط، وحتى أبو فارس ضمّوه لها بعد ذلك!!
- مقدمة ورقة الحكماء فيها أشياء لا تقبل مثل-: هذه جماعة متخلفة، وشكلية، (ما عندها دين) و(فاجرة)، وأنا شطبتها لأنها تنهي الجماعة، «اعترضت على قوله ووضحت الحقيقة أن الورقة فيها تشخيص للواقع وليس فيها هذه الشتائم».
- الأخ زكي كان محسوباً على سالم حتى ٢٠٠٥، حتى شغل موقع الأمين العام.
- اجتمع ثمانية عشر عضوا من الشورى ورأوا أن زكي الأنسب لموقع الأمين العام، وأبلغ سعود د. عبد اللطيف بذلك، أين المشكلة؟
- إن المحاكمات التي ألغيناها والقضايا التي سحبناها من المحاكم عبارة عن معاصي لبعض الإخوان وليست كبائر فلذلك شطبت!! (١)
- في الليل تعاهدوا واقسموا على تشكيل المكتب لكنهم نكثوا في ٢٠٠٦ / اعترضت على قوله وقلت هذا لم يحصل.!!
- سليمان القاضي لا يقوم بعمله، ولا يقوم بزيارات معنا وهو (فاشل)، وجئنا بأخ من نفس العشيرة مكانه.
- مراد العضايلة: أنشأ مجالس الرعاية في الجمعية، وهو ظاهرة في الشرق الأوسط تستحق الدراسة، وأخطبوط في التبرعات، أنشأ ٧٠ – ٨٠ مركزاً، سلمها لنائب شعبة وأمين السر.

---

(١) * عجباً هل يبعدنا هذا عن تهديد رسول الله ﷺ:- «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إذا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ وَايْمُ اللهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

** الاشارة هنا للقضايا المتعلقة بخذلان البعض للجماعة في معركتها الانتخابية النيابية والتشويش عليها وعدم المشاركة فيها وتخطيء القرار بدخول الانتخابات في الإعلام، وغيرها من القضايا الكبرى!!

- نعم نشأت علاقة وطيدة بين مراكز الرعاية ومراد العضايلة واستجابوا له عندما تعرض للأذى للضغط على جمعية المركز الإسلامي.
- لما جاءت هيئة إدارية قيل لنا:- المخابرات قررت نقل مراد، قلت لهم استخدموا الأساليب المشروعة السليمة وإياكم والشطط مع إخوانكم.
- أنا التقي أسبوعياً بالإخوان والجماعة بخير وعلى أحسن حال.
- لا أعلم شباباً لحماس في الأردن، وسأستقيل إن وجدوا سواء بعلمي أو حتى بغير علمي إن كان صحيحاً.
- أبو هشام وإخوانه مسكونون بأن حماس تدير التنظيم.
- لما جاء خالد مشعل بمهمة إقناع الإخوان، وجاء به الملك خصيصاً لاقناعنا بالمشاركة في الانتخابات النيابية، رددت عليه بقوة وقلت له:- لا تعد هذا الطرح.
- بعضهم ذهب إلى حماس ليتوسطوا لإقناعي بالانتخابات.
- المطالبة بفرع جديد للحزب في إربد يجب أن تبنى على أساس جغرافي، عتب ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي للحزب على إخوانهم لأنهم وافقوا على إنشاء فرع ثانٍ للحزب في محافظة إربد واستقالوا، ذهبت مع حمزة لإقناعهم ورجعوا ونفذ القرار.[1]
- الذين معك في الإصلاح هم: زكي ومراد، بينما من تحبهم ليسوا معك!! وأن مناطق شرق أردنية ليست منخرطة في الإصلاح.
- أما الحزب:- هل أنت (موجهاً الحديث لي) مطمئن للحزب لتعطيه العمل السياسي، الأخ حمزة لديه توجهات للمشاركة في كل شيء ولا كوادر في الحزب.
- وضعت جدول أعمال ومنها توصية الإرشاد واللجنة لكن (أبو هشام) رفض أن نبحث إلا المكتب فقط – (اعترضت ووضحت حقيقة الأمر قلت وما سلطتي على المجلس حتى اتمكن من المنع ولماذا وكيف!!).
- المكتب التنفيذي كله قامات وأنجز كثيراً: وائل، سعود، زكي، زياد، محمد عقل، د. محمد شحاحدة.
- أصبح عملنا في المكتب عمل دولة نحتاج لزيادة عدد أعضاء المكتب اثنين، نأتي بثلاثة من جماعة سالم بينهم نائب ثانٍ للمراقب العام.
- المراقب ليس قاصراً ولا عاجزاً، نغيّر رئيس مجلس الشورى فقط.

---

(١) وبعد انتخابات جديدة في الحزب بعد شهور عمدت القيادة الجديدة إلى تقسيم بعض الفروع كما في جنوب عمان!!

- شُكِّلت لجنة لتعديلات القانون الأساسي وستعرض كل البنود التي وردت في توصياتكم وستعرض على الشورى القادم خلال أسبوعين.[1]
- المال السياسي لم يُعْرف إلاّ في أسرة واحدة فقط في شعبة ماركا.
- حاولت أن نأخذ عهداً مغلظاً على الإخوان، لكن المجلس طلب تأجيله.

قال أحد أعضاء المكتب:-

- يجب أن نتفق أن هناك مشكلة في طريقة اختيار الأخ زكي ضد د. عبد اللطيف في الأمانة العامة للحزب عام ٢٠٠٥م.
- القوائم المعدة سابقاً مرفوضة، لا يصح أن يجتمع ثمانية عشر عضواً ويتخذوا قرارات خارج الشورى، لماذا الشورى إذن؟
- الذين يئسوا من الإصلاح يجب أن لا نتركهم فهؤلاء إخواننا.
- السبب في ظني هو عدم وجود مشروع سياسي لدى الإخوان في الأردن وهم من أقدم التنظيمات، أنظر تونس، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وإلا ستظهر تيارات غير زمزم.
- الرسالة من الإرشاد كان فيها إجراءات واضحة ومنها التركيز على توصيات لجنة الحكماء العاجلة والآجلة لماذا لم تنفذ؟
- اللجنة المشكّلَة من الشورى لم تقم بواجبها لماذا؟ لماذا الاقتصار على المكتب فقط ليعالج الأزمة.

- المطلوب من لجنة الشورى عندكم ان تضع آليات لتنفيذ التوصيات، تعديل اللائحة المقصود به بما يناسب وضع التنظيم بعد استقلال تنظيم فلسطين.
- كما أكدوا على ضرورة عقد اللجنة قبل اجتماع الشورى، وإطلاع الإخوان على التعديلات والتحاور حولها قبل الشورى.

وبعد فترة بسيطة حدث الانقلاب على اختيار الشعب المصري.

٢) ورغم ظروف الارشاد التي لا تخفى على أحد فقد اتصل بعدد من الإخوان من الفريق المحتج على القيادة الحالية وفي مقدمتهم د. عبد اللطيف عربيات، ود. عبد الحميد القضاة، وأ. سالم الفلاحات، أ. حمزة منصور، حيث تم لقاء بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠١٥م جمع بين عدد من أعضاء الارشاد وبعض الإخوان المذكورين،

---

(١) وهذا لم يتم.

وقد وجه د. عبد اللطيف عربيات بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٥م الرسالة التالية لعدم تمكنه من مقابلة الإخوة في الارشاد هذا نصها:-

فضيلة الأخ الأمين العام حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

لقد سررت بدعوتكم الكريمة، ومتابعتكم الحثيثة لما يجري عندنا، وكم تمنيت أن أتشرف بلقائكم لولا وضعي الصحي والذي لا يسمح لي بالسفر.

وكنا نود أن نحمل معكم بعض عبئكم، ونخفف عنكم ما أنتم فيه، لكننا وعلى غير إرادة منا، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها إخوانكم على مدى سنوات عديدة، فقد وقع المحظور الذي طالما حذرنا منه، وانفجر الخلاف وتعقد، وهو مرشح للمزيد إن لم تتداركه رحمة الله أولاً، ثم حكمة العقلاء من امثالكم.

وستسمعون من إخوانكم الذين طلبتم لقاءهم وهذا بعض ما قمت به بالتعاون معهم للحيلولة دون الوصول إلى هذه الحالة المؤلمة.

آملاً من الله التوفيق، ثم إيلاء الأمر ما يستحق من جهودكم وإشرافكم المباشر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم د. عبد اللطيف عربيات

وقد كان رأي الإخوة في الإرشاد أن يتولى د. عبد اللطيف عربيات تشكيل لجنة ذات صلاحية تتولى إدارة شورى الجماعة تكون مهمتها السعي لحل الخلاف بين الإخوان، وقد كتبوا كتاباً بهذا الشأن، واقترح عليهم بعض الحاضرين، دعوة المراقب العام ليحضر اللقاء، وقد تم الاتصال به لكنه اعتذر بانشغالاته لعدة أيام، فقلنا:- نقترح أن تبلغوه قراركم الذي ترون عندما تلتقوه.

ولم نجد أثراً لتوجيهات الإرشاد في حديث المراقب العام وتصرفاته بعد عودته وعندما سئل في جلسة الشورى قال: كان اللقاء عاما وليس فيه شيء.

٣) بعد مضي شهر على مبادرة الشراكة والإنقاذ التي قدمها أعضاء شورى في الجماعة والحزب للمكتب التنفيذي بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠١٥م، أرسلت نسخة من المبادرة لمكتب الإرشاد بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠١٥، وقد علمت أنهم وعدوا ببذل ما يستطيعون من جهد لإمضائها بعد أن استحسنوها.

رابعاً: مبادرات ٢٠١٥م

١) مبادرة السبعين

صدرت عن اجتماع موسع ضم أكثر من سبعين شخصية قيادية من الإخوان وأرسلت بعنوان «مذكرة للمراقب العام والمكتب التنفيذي» بتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠١٥ وكانت قبل صدور الترخيص «لجمعية جماعة الإخوان المسلمين» بأسبوعين كاملين وهذا نصها:-

فضيلة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد تنادى عدد من إخوانكم من أعضاء مجلس الشورى والهيئات الإدارية والرموز الإخوانية، الذين حملوا هم الدعوة على الدوام، وعضوا عليها بالنواجذ، ورأوا فيها البوصلة التي توجه مسارهم وتحكم مواقفهم، لتدارس ما آلت إليه أحوال دعوتهم بسبب سياسات المكتب التنفيذي ومن يقف خلفه، ولاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث أصبحت الجماعة تعاني من الاجتهادات الخاطئة، والتشظي والإحباط، والتي ظلت على الدوام موضع ثقة الشعب الأردني، والأمة العربية والإسلامية، وقد خلص المجتمعون إلى توجيه هذه المذكرة، لعلها تجد آذاناً صاغية، وقلوبا واعية، تصلح ما يمكن إصلاحه وترتق ما يمكن رتقه.

فضيلة المراقب العام

إن الباعث على توجيه هذه المذكرة هو الإحساس العميق بالمسؤولية أمام الله تعالى، ثم أمام قواعد هذه الدعوة المباركة، وأمام جماهير الشعب والأمة التي تعقد علينا الرجاء، فقد أوجب الله علينا القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسنَ لنا نبينا ﷺ تقديم النصيحة، حيث قال: «الدين النصيحة» قلنا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم» فلم يعد بمقدورنا أن ننظر إلى دعوتنا تسير إلى المجهول على الرغم من محاولات سابقة، وجهود مضنية بذلناها ومع غيرنا من الإخوان إلاّ أنها لم تجدْ لديكم تفهما أو قبولا.

لقد نبهنا وفي وقت مبكر أن القيادة التي تقف على ساق واحدة، وتغيب عنها الكفاءات والخبرات، هي بفضل الله كثيرة في دعوتنا، لن تكون مؤهلة لاحتضان أبناء الدعوة ونيل ثقتهم واستيعابهم، في برامجها وأنشطتها، وتطوير أدائها، لتكون على مستوى الطموحات والتحديات، وقد تقدمنا بدراسة وافية عام ٢٠١٢ (تقرير لجنة الحكماء)، بعد حوارات معمقة مع أكثر من أربعين

عضوا من أعضاء مجلس الشورى انطوت على تحليل دقيق، وخطة للعلاج على المديين العاجل والآجل، ولكنها قوبلت بالرفض والمصادرة، وحرمان مجلس الشورى من عرضها ومناقشتها، وقد أتبعنا هذه الدراسة مبادرات ونصائح بعضها خطية وبعضها شفوية، حذرنا فيها من المياه التي تجري تحت أقدامنا، وكان آخرها في اللقاء الذي دعوتمونا إليه يوم الأربعاء الماضي الواقع في ٢٠١٥/٢/١١ بعد ما تناهى إلى مسامعكم أن الأخ عبد المجيد ذنيبات، يقود تحركاً لدى الجهات الرسمية، بحجة حماية الجماعة من إجراءات خطيرة بسبب ضغوط عربية وإقليمية، حيث كنا صرحاء معكم كعادتنا وكما تعلمنا في هذه الدعوة المباركة، وقلنا لكم إن هذه التحركات خارج المؤسسية بغض النظر عن دوافعها، هي بعض ردات الفعل على سياسات المكتب، وهو ما حذرنا منه مراراً وتكراراً مع تأكيدنا على رفض تلك الممارسات التي لا يستفيد منها إلا أعداء الجماعة وخصومها، وقلنا لكم أن لا سبيل لوضع حد لهذه الممارسات إلا بإصلاح داخلي شامل، يقطع الطريق على كل المحاولات التي تلحق الضرر بالجماعة، وقد استجبنا لرغبتكم في التحرك، لإفشال هذا المسعى، وقد شرعنا في إجراء الاتصالات اللازمة لتتويج الجهود بعقد لقاء مع المعنيين بالتحرك، يحضره فضيلتكم، ولكنا فوجئنا وبعد أقل من ٢٤ ساعة من تكليفنا وبعد نصف ساعة من لقائكم بالأخ سالم الفلاحات بتبليغنا بدعوة عبر الهاتف وبأسلوب غير معهود لجلسة طارئة لمجلس الشورى، اطلعنا على جدول أعمالها من خلال المواقع الإلكترونية!

فضيلة المراقب العام

• إن هذا الإجراء المفاجئ بالإصرار على عقد اجتماع الشورى، وعدم الاستماع لمناشدات الإخوة لتأجيله ولو لأسبوع واحد، لإعطاء فرصة للتحرك، شكّل طعنة في الظهر وإجهاضا للمسعى بذريعة غير مبررة، وقد علمنا أن مكتبكم وبعض ذوي التأثير بذلوا جهودا في إقناع بعض المعتذرين عن حضور الجلسة بضرورة الحضور لتوفير النصاب اللازم، واتخاذ القرار بشان من شاركوا في لقاء رئيس الوزراء، واليوم وقد اتخذتم قراراً بفصل المشاركين في اللقاء وقطعتم الطريق على من كلفتوهم بالتحرك قبل يومين فقط، وفتحتم باباً للسجال بين المؤيدين والمعارضين، وقدمتم الذرائع المجانية لمن يكيد لهذه الدعوة، فإننا نجد أنفسنا مضطرين لمخاطبتكم من جديد لعل مكتبكم يدرك هذه المرة عمق الأزمة التي أوقع الدعوة فيها، ويستجيب لصوت العقل والرشد والحكمة، فيعمل على إصلاح ما يمكن إصلاحه، مؤكدين على ما يلي:

• إن هذه الدعوة دعوتنا ولن ندخر وسعاً في سبيل الحفاظ عليها وتبني أهدافها رغم تجاهل المتجاهلين وإعراض المعرضين عن قبول النصيحة.

• إن الممارسات التي تمت خارج المؤسسة ابتداء بمبادرة زمزم، وانتهاء بالتحرك الأخير لدى الرسميين بدعوى تصويب وضع الجماعة لا نُقرها ولن نسكت عليها، ولم ولن ندخر جهدا في محاولة ثني القائمين عليها عما هم ماضون فيه، وأن كنّا نعتقد جازمين أنها ردات فعل غير محسوبة على سياسات المكتب التنفيذي، وتفرّده بالسلطة وعدم استجابته للناصحين وخضوعه للاملاءات.

إن تعنّت المكتب التنفيذي وبتنسيق مع رئاسة مجلس الشورى وضغوط بعض الإخوان المتنفذين هو المسؤول الرئيس عمّا آلت إليه أمور الجماعة، وبناء عليه فإننا نحملكم المسؤولية الكاملة عن كل ضرر يلحق بالجماعة بحكم ولايتكم عليها وبسبب إهداركم للعديد من الفرص التي أتيحت لكم.

وعلى الرغم من صعوبة رتق الخرق فإننا ندعوكم ودونما إبطاء، ولعلها الفرصة الأخيرة، إلى إعادة بناء المكتب التنفيذي ومكتب الشورى (مع بقاء المراقب العام) على أسس تشاركية وعلى مبدأ الكفاءة، بناء يعيد الثقة ويؤسس لمعالجة حقيقية على المستويين القصير والبعيد المدى، علّ ذلك يفتح كوة أمل تعيد بناء الصف.

وختاما: إذا لم نجد استجابة جادة منكم سنجد أنفسنا مضطرين لاتخاذ الموقف الذي يتوجب علينا شرعيا ودعويا ووطنيا لإنقاذ الجماعة من الأخطار التي تهددها».

اللهم إنا قد نصحنا وأخلصنا النصيحة، اللهم فاشهد..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

«هذه الرسالة كانت قبل الإعلان عن ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين بأسبوعين».»

١٨/ ٢/ ٢٠١٥م

الموقعون:-

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١	د. عبد اللطيف عربيات	٢	أ. د. إسحق الفرحان	٣	أ. حمزة منصور
٤	د. عدنان الجلجولي	٥	أ. سالم الفلاحات	٦	د. عبد الحميد القضاة
٧	أ. أحمد الكفاوين	٨	م. خالد حسنين	٩	الشيخ نمر العساف
١٠	م. حسان الذنيبات	١١	أ. يحيى شقرة	١٢	د. أحمد الشوابكة
١٣	د. زكي البشايرة	١٤	أحمد المحارمة	١٥	عبد المجيد الليمون
١٦	أحمد القضاة	١٧	نصري المحادين	١٨	م. طارق التل
١٩	م. موسى هنطش	٢٠	رائد الشياب	٢١	غيث المعاني
٢٠	م. عدنان العمري	٢٣	محمود القضاة	٢٤	عبد العزيز عويضة
٢٥	د. غازي العواودة	٢٦	عاطف الطاهات	٢٧	م. عبد الحميد ذنيبات
٢٨	سائد العظم	٢٩	م. غيث القضاة	٣٠	منور العلاوين
٣١	جمال العلاوين	٣٢	د. محمود الحياري	٣٣	وليد قناة
٣٢	حسني جرار	٣٥	حكمت الرواشدة	٣٦	محمود بني هاني
٣٧	محمد أحمد القضاة	٣٨	م. هيثم يحيى شقرة	٣٩	د. محمد حسن الذنيبات
٤٠	ابراهيم العدوان	٤١	محمد المشاعلة	٤٢	د. محمد عبد الحميد القضاة
٤٣	معاذ الفلاحات	٤٤	د. محمد البزور	٤٥	عبد القادر المحروط
٤٦	م. حمد الشبيلات	٤٧	م. صايل العبادي	٤٨	مراد الكواملة
٤٩	د. محمد الرجوب	٥٠	خالد الفتينات	٥١	خالد محفوظ
٥٢	جمال الرحامنة	٥٣	د. مصطفى العساف	٥٤	د. محمد حسان ذنيبات
٥٥	عطا الله كرم	٥٦	خالد جبنكة	٥٧	علي الصمادي
٥٨	د. يوسف الفلاحات	٥٩	د. ذياب محارمة	٦٠	فارس شبيب
٦١	علي حسين	٦٢	ابراهيم فنجان	٦٣	سليمان القاضي
٦٤	د. عطية فريج	٦٥	م. عبد الكريم القضاة	٦٦	عبد الحكيم الطوالبة

٦٧	أنور غرام	٦٨	أحمد عثامنه	٦٩	د. تيسير المصري
٧٠	محمود الناطور	٧١	أحمد أبو جابر	٧٢	فارس درويش

ولم يجب المكتب التنفيذي ولا فضيلة المراقب العام على المذكرة لا بالسلب ولا بالإيجاب، وتم تجاهلها لفترة طويلة وبقي مصراً على موقفه.

كما صدر عن الملتقى بيانٌ للناس حول هذا الموضوع – نشر في بعض وسائل الإعلام بعنوان: «هذا بيان للناس» بتاريخ: ١٨/ ٢/ ٢٠١٥م جاء فيه:

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

آلمنا أشد الألم وآلم كل صادق غيور في الشعب الأردني ما آلت إليه أوضاع الحركة الإسلامية مؤخراً، وللأسف فقد وقع المحظور الذي طالما حذرنا منه؛ إن لم يتداركه العقلاء، ولأن الحركة الإسلامية ليست ملكا لنفسها فقط، إنما هي لشعبها ووطنها وأمتها أيضاً، وتحمل مشروعاً يسعى لإسعاد الإنسانية كافة.

وقياماً بالواجب الشرعي والوطني، ولأنه ليس بوسع من يستشعر المسؤولية أن يتجاهل ما يجري، وهو يرقب الحركة الإسلامية تتمزق بينما يبقى متحسراً سلبياً كأن الأمر لا يعنيه، واستشعارا بالمسؤولية الدعوية والوطنية، فقد تداعى العديد من قيادات الجماعة إلى الاجتماع والتداول فيما جرى مؤخراً، وخلصوا إلى ما يلي:

• الرفض والاستنكار الشديدين لأية محاولة تفضي إلى تمزيق الحركة الإسلامية من مختلف الاتجاهات الداخلية والرسمية، وتفتح الباب للعبث بها تحت أي ذريعة من الذرائع واجتهاد من الاجتهادات، ومع اننا مع المراجعة والاستدراك؛ سواء للنظام الداخلي للجماعة أو للسياسات والممارسات بل نسعى لذلك، ولكن حسب الأصول المستقرة والمتعارف عليها في الجماعة، إلا أننا نستنكر الطريقة التي اتبعت للتصويب (إن ثبت ذلك) ونعتبر في الوقت نفسه أن المعالجة القيادية لهذه القضية وسابقاتها كان يشوبها التسرع والتعنت رغم المبادرات الكثيرة والنصائح الصادقة.

• لن نترك هذه المؤسسة المباركة نهباً للإفراط أو التفريط، ولن ندافع عن خطأ من أي فرد منها، وسنستخدم كل وسيلة مشروعة لإنقاذها وبخاصة في هذا الظرف الدقيق، ولا نقبل أن تنشغل بنفسها وتتناحر بما سيكون لصالح أعدائها وأعداء الوطن، والله يحذرنا في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦﴾ [الأنفال] سيما ونحن نشهد الحالة التي وصلت إليها الحريات العامة حيث طال الاعتقال العديد من قيادات الحركة الإسلامية

للعديد من القيادات الشعبية الإصلاحية.

إبراء للذمة، نرى أن ترك الحبل على الغارب لمثل هذا النهج في التعامل مع الأحداث وهذه التجاذب لن يُبقي ما نختلف عليه، وستكون الخسارة كبيرة للحركة الإسلامية نفسها وللوطن الذي ساهمت في بنائه ووقفت معه، وبخاصة في المنعطفات السياسية الحادة خلال ما يقرب عن سبعين عاماً مرت على وجودها، فإننا ندعو الإخوة الذين تقدموا بطلب لتصويب وضع الجماعة، التوقف الفوري عن هذا الموضوع وسحبه من التداول.

ومع تأكيدنا على شرعية قيادة الجماعة فإننا ندعوها في الوقت نفسه للتراجع فوراً عن قرارها الأخير المتعجل [1]، سيما وأن فضيلة المراقب العام كلف أربعة من كبار الإخوان من أعضاء مجلس الشورى (معالي الأخ د. عبد اللطيف عربيات، وسعادة الأخ حمزة منصور، وسعادة الأخ أحمد الكفاوين، وسعادة الأخ جميل أبو بكر) مساء يوم الأربعاء ١١/ ٢/ ٢٠١٥م لمعالجة الموقف، ولكن الاستعجال غير المبرر في عقد اجتماع مجلس الشورى بعد يومين فقط من هذا التكليف أضاع فرصة استكمال الجهود المبذولة لرأب الصدع.

كما ونناشد جميع أبناء الحركة الإسلامية وقياداتها أن يرتقوا إلى مستوى المسؤولية، وأن يلتفوا حول هذا النداء بعيدا عن التسرع، أو التمحور والأحكام المسبقة، وعدم تغليب الانطباعات على الحقائق والظنيات على القطعيات والمراجعة الجادة، والبعد عن التجريح والمناكفات، واتهام النوايا.

ونعاهد الله مع جميع الخيّرين ألا نتردد عن القيام بالدور الذي ينجينا أمام الله ثم الأجيال، ويحفظ هذه المؤسسة قوية فاعلة، والتي تسهم في قوة شعبنا وأمتنا ووطننا ودولتنا، وبخاصة في مثل هذه الظروف التي تعصف بالمنطقة كلها والتهديدات التي يتعرض لها بلدنا الأردن.

وسنوسّع دائرة التشاور والتناصح مع إخواننا في مختلف المواقع، والذين لايخدعهم طيش الفردية وإتباع الهوى وتزكية النفس والتمترس خلف الشرعية والرأي الخاص، حتى نتمكن من انقاذ دعوتنا وتصويب مسيرتها، لأنها وديعة الأجيال في أعناقنا، وهي الأهم من الأشخاص مهما كانت مواقعهم وخبراتهم،سائلين الله عز وجل أن يجنبنا الفتن ويحفظ بلدنا هذا وسائر بلاد المسلمين من كل مكروه.

والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين

---

(١) القرار المتعجل بفصل الأستاذ عبد المجيد الذنيبات وتبعه بعد ذلك فصل عدد من الإخوان الذين تقدموا بطلب التصويب، مما أزم الموقف، وادى إلى ردود فعل غير مدروسة.

صادر عن ملتقى ضم عددا كبيراً من قيادات الحركة الإسلامية، وكوادرها، عنهم:

الرقم	الاسم	الرقم	الإسم	الرقم	الاسم
١	د. عبد اللطيف عربيات	٢	أ. د. إسحق الفرحان	٣	أ. حمزة منصور
٤	د. عدنان الجلجولي	٥	أ. سالم الفلاحات	٦	د. عبد الحميد القضاة
٧	أ. أحمد الكفاوين	٨	م. خالد حسنين	٩	الشيخ نمر العساف
١٠	م. حسان الذنيبات	١١	أ. يحيى شقرة	١٢	د. أحمد الشوابكة

وبعد إعلان ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م صدر بيان آخر عن هذه المجموعة بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠١٥م وهذا نصه:-

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ [آل عمران]﴾.

انطلاقاً من المسؤولية الشرعية والوطنية وقياماً بالواجب وإسهاماً بالرأي والنصح والفكر والجهد لتحقيق الإصلاح، وإطفاء نار الفتنة التي تمر ببلدنا وشعبنا ومكوناته السياسية عامة، وبالحركة الإسلامية خاصة، ولا سيما بعد تداعيات تقدم عدد من أعضاء الجماعة بطلب لإعادة ترخيصها والاستجابة الأولية للحكومة، وما تتعرض له الجماعة من هجمة عالمية تحت حجج واهية ومسميات مختلفة ومختلقة أربكت المشهد بأكمله، ولم يعد الأمر متوقفاً على الاستهداف الخارجي فقط، إنما تعداه إلى الجسم الداخلي ذاته.

لذا فإننا نؤكد على المعاني التي أوردناها في بياننا بتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠١٥م للدولة الأردنية بكل مكوناتها الشعب والحكومة والمؤسسات المجتمعية المدنية ولقيادات وكوادر الحركة الإسلامية، ونرفض الإسهام في إضعاف الحركة الإسلامية التاريخية من أي جهة بقصد أو بدون قصد، فهي ركن ركين من مكونات الدولة الأردنية منذ نشأتها، فلم يسجل عليها في تاريخها إلا انحيازها للوطن والشعب، والإسهام الفاعل في بناء الأردن ونمائه واستقراره بكل السبل ووقوفها مع قضايا الأمة الكبرى وفي مقدمتها القضية المركزية الأولى – قضية فلسطين.

وعليه فإننا ندعو إلى ما يلي:-

١- ندعو أركان الدولة الأردنية وأصحاب القرار فيها وفي مقدمتهم جلالة الملك عبد الله الثاني تحكيم المصلحة الوطنية الراجحة والعقل والمنطق، واحترام التقاليد المستقرة فيما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم، وعدم التسرع في أي تصرف من شأنه إغلاق الأبواب على السّاعين

للحفاظ على استقرار الأردن باستقرار مؤسساته الشعبية والرسمية، وبخاصة ونحن نعيش في هذا الوسط الملتهب.

ولا بد من أن تفتح الدولة أبواب الحوار الجاد المباشر، مع جميع أطياف المجتمع الأردني، لتمكن الوطن من عبور أزماته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحفاظ على أمنه واستقراره الذي هو الرسالة الأسمى لكل أردني صادق.

وأن تعيد النظر بآلية تعاطيها مع قضية الخلاف الداخلي الذي اعترى جماعة الإخوان المسلمين، فلا يغيب عن الحكومة أن لا مصلحة لأحد في الأردن على الإطلاق في تشتيت الجهد أو تمزيق هذا المكون السياسي التاريخي الأصيل في الدولة الأردنية.

وإن كان لا بد من مراجعات فإن للبيوت أبوابها ومداخلها المعتادة والمعروفة، سيما والجماعة تمر بطور مراجعات ذاتية وجادة وجريئة في كثير من أمورها ومنها نظامها الداخلي.

١-كما ندعو كل الأردنيين المعنيين بوطنهم والحريصين عليه، من كافة الاتجاهات السياسية والمواقع الاجتماعية والعشائرية والشخصيات الوطنية، أن يبادروا للمساهمة في تطويق الفتنة ومحاصرة كل من يتوهم أنَّ له مصلحة بتمزيق الجماعة أو تحجيمها، فضعف الحركة الإسلامية – لا قدر الله – سينعكس سلباً على جميع المكونات السياسية على اختلاف مشاربها وعلى الوطن كله

٢-وندعو المتقدمين بالترخيص والتصويب أن يجعلوا جهدهم واجتهادهم ضمن السياق العام الذي يبني ولا يهدم وأن لا ينفردوا برأي واجتهاد أو تصرف قد لا يخفى على عاقل أنه يصب في مصلحة أعداء الوطن والدعوة والشعب والمصالح العامة.

٤- ندعو جماعتنا ومؤسساتها المختلفة، ونؤكد مرة تلو الأخرى على ضرورة استشعار الظرف الذي تمر به الأمة بمختلف أقطارها، وما يُكاد للحركة الوطنية العامة والحركة الإسلامية في مقدمتها، وأن تكون على مستوى المرحلة، فما يسعنا في الرخاء لا يسعنا في الشدة أو في زمن الفتنة، ونقول لقيادة الجماعة التي ما زالت تتحمل المسؤولية الكبرى أن تَقْدُرَ الأمر حق قدره وتتعامل مع الأزمة الحادة التي عصفت بنا جميعاً، حتى أصبحنا نتعامل اليوم مع نتائج كانت بالأمس القريب مفردات ممكنة التصحيح وبأقل التكاليف، إلا أن الاستهانة بها، وعدم النجاح في التعامل معها أوصلت الأمر إلى ما نراه اليوم.

كما ندعوها أن تلين بيد إخوانها الناصحين الصادقين، المتألمين على هذا الجسم الطاهر والذي تتناوشه سهام الأعداء من كل صوب، قبل فوات الأوان، وأن تستمع لنصائحهم ومقترحاتهم

ومبادراتهم للخروج من هذه الأزمة، ولقد بقيت صورة الحسن بن علي رضي الله عنهما ناصعة في التاريخ الإسلامي عندما تنازل عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه حتى سمي ذاك العام بعام الجماعة.

هذه رسالة صادقة لجسم الجماعة العام؛ إلى شيبها وشبابها ورجالها ونسائها وأصدقائها ومحبيها، أن ينحازوا للمصلحة العامة وليس للأشخاص مهما كانت مراتبهم ومواقعهم - وأن يسخر جهد الصادقين جميعاً لإنقاذ الموقف، وأن يتوقف الجميع عن التراشق الإعلامي بكل أنواعه وبخاصة في المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها وأن معادن الرجال تظهر في الشدائد، والمعول على أولي الأحلام والنُهى في مختلف الأجيال والمواقع، وفي الفتن يفترض أن يفكر الجميع بعقل بارد وهادئ بعيداً عن الانفعال والاستعجال والتمحور الغريزي البدائي الذي يكون أقرب الطرق وأسهل الاختيارات دون وعي ورَوِيَّة وأحكام عقْل.

حفظ الله الأردن دولة وشعباً وأرضاً

والحمد لله أولاً وآخرا

عدد من القيادات الإخوانية / عنهم:-

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١	د. عبد اللطيف عربيات	٢	أ. د. إسحق الفرحان	٣	أ. حمزة منصور
٤	د. عدنان الجلجولي	٥	أ. سالم الفلاحات	٦	د. عبد الحميد القضاة
٧	أ. أحمد الكفاوين	٨	م. خالد حسنين	٩	أ. نمر العساف
١٠	م. حسان الذنيبات	١١	أ. يحيى شقرة	١٢	د. أحمد الشوابكة

٢) المبادرات الشبابية

أ- (المؤتمر الشبابي ودائرة العمل الطلابي والشبابي) وهذا نصها:

شعوراً من شباب الجماعة بمسؤوليتهم الدعوية والتنظيمية وحرصاً منهم على المساهمة في إيجاد حل لأزمة الجماعة التي ينتمون إليها تداعى الشباب من خلال دائرة العمل الطلابي والشبابي ولجنة متابعة توصيات المؤتمر الأول لشباب الجماعة وطلبتها أملاً منهم أن يتمكنوا من تقديم رؤيتهم للنهوض بواقع ومستقبل الجماعة والمجتمع، والإسهام في بلورة خارطة طريق تمكن الجماعة من مواصلة طريقها نحو أهدافها بما يتناسب مع مبادئها العامة ومتطلبات التجديد في مختلف الجوانب، وخاصة أن المشروع الشبابي الذي تمت صياغته من خلال توصيات المؤتمر قد أصبح جاهزاً ويتناول

في مضامينه عدة ملفات هي:

ملف الإصلاح، ملف البيئة التنظيمية، ملف تعديلات القانون الأساسي، ملف البيئة التربوية، ملف المشاريع،

وقد تم طلب لقاء الإخوة في القيادة لتقديم المشروع الشبابي بالطريقة التنظيمية المألوفة، ونظراً لتسارع الأحداث بشأن أزمة تصويب أوضاع الجماعة، استقر رأي الإخوة على طرح المشروع من خلال مبادرة شبابية، تركز على حل للازمة استناداً للمشروع الشبابي، واتخاذ مجموعة من الخطوات لطرحها داخل الصف الإخواني عموماً والشبابي بشكل خاص وفي ما يلي بنود المبادرة الشبابية:

- التأكيد على أن جماعة الإخوان المسلمين، جماعة إسلامية وطنية جامعة واحدة.
- التأكيد على مرجعية المؤسسات التنظيمية للجماعة ووحدة صفها واستقلاليتها.
- دعوة أبناء الجماعة المباركة إلى التوافق على مرحلة انتقالية ضمن برنامج عمل محدد وفق ما هو مطروح في هذه المبادرة.
- إعادة تشكيل المكتب التنفيذي برئاسة فضيلة المراقب العام، ومشاركة واسعة من مختلف مستويات وأطياف الجماعة، بحيث يسمي فضيلة المراقب العام ثلاثة أعضاء ويسمي فضيلة المراقب العام السابق (سالم الفلاحات) ثلاثة أعضاء، وتسمي اللجنة النسائية ثلاث أخوات كما يسمي الشباب ثلاثة أعضاء ليصبح مجموع المكتب التنفيذي الجديد ثلاثة عشر عضواً بما فيهم فضيلة المراقب العام.
- اعتماد ميثاق تنظيمي ومدونة سلوك دعوية، تكون إطاراً مرجعياً يحتكم إليه الجميع.
- توافق المجموع الإخواني حول المشروع العام للحركة الإسلامية.
- يقود المكتب التنفيذي الموسع الجديد، مرحلة انتقالية ببرنامج واضح ولمدة محددة، ترتكز على إجراء تعديلات جوهرية على القانون الأساسي وبنية الجماعة، وكذلك هيكلة الجماعة بما يحقق اللامركزية، والفاعلية الإدارية، والانتشار في مختلف مناطق المملكة وقطاعات المجتمع.
- يعتبر المشروع الشبابي وتوصيات المؤتمر الطلابي والشبابي أحد أهم المرجعيات للتغيرات المطلوبة، بالإضافة إلى مخرجات عمل اللجان الفنية التي شكلها المكتب التنفيذي الحالي.
- تركز التعديلات على ضمان التشاركية الحقيقية الفاعلة للمرأة والشباب في الهيئات

القيادية لمؤسسات الجماعة، بما فيها المكتب التنفيذي ومجلس الشورى.

- إحداث إصلاحات مؤسسية بما فيها إصلاح النظام الانتخابي، وإلغاء شروط الاشتراك للانتخاب، وتعزيز الانتخاب المباشر لجميع المستويات القيادية، وتعزيز فصل السلطات.
- تقدم هيئة المكتب التنفيذي مشروع القانون الأساسي الجديد، خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى لاعتماده من مجلس الشورى، وتتبعه انتخابات لمختلف لمؤسسات القيادية خلال ستة أشهر من بدء عمل المكتب الانتقالي.
- في حال عدم إنجاز المكتب مهمته خلال المدة المحددة يصوت مجلس الشورى على التمديد له لمدة ستة شهور جديدة.

ب- كما صدر بيان عن مجموعة من شباب الحركة الإسلامية، يحث على وحدة الجماعة، ويحمل المسؤولية للمكتب التنفيذي ويعتبره جزءاً من الأزمة ولمن يخرج على قراراتها ويرى تكليف د. عبد اللطيف عربيات مراقباً عاماً ويختار فريقاً معه لفترة مؤقتة، وهذا نصه:-

الحمد لله رب العالمين، نسأل الله عز وجل أن يوضح لنا سبل الهدايه، وأن يزيح عن بصائرنا غشاوة الغواية. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

في ظل هذا الظرف الصعب والمنعطف الخطير الذي تمر به حركتنا الإسلاميه، والذي وصلنا إليه نتيجة تراكمات لأخطاء من مختلف التيارات، فإننا نهيب بإخوتنا قواعد الحركة الإسلامية، أن يحافظوا على وحدة الصف، وأن يصونوا ألسنتهم عن اللغو، وأن يترفعوا عن الغلو في الخصام، وأن يتبعوا

الوصايا بأن لا يذموا الأشخاص ولا يجرّحوا الهيئات. فدعوتنا فكرة تسمو فوق الشخوص.

في هذه اللحظات الحرجة، لابد من وقفات عميقة متأنية، نقرأ فيها الواقع جيدا، يتبعها واقف حازمه وإجراءات حاسمه، تخرج بنا من عنق الزجاجة إلى بر الأمان بإذن الله. لذلك تداعت نوع من شباب الحركة الإسلامية الذين يرون أن المكتب التنفيذي الحالي لم يستطع التعامل جيدا مع أزمات الداخلية والخارجية وارتكب أخطاء إدارية مصيرية وأصبح جزءاً من الأزمة، وفي الوقت سه لا يقرون بفعل من تجاوز أعراف وقوانين الجماعة، بتصرفات خارجة عن أي توافق أو إجماع ما كانت نواياهم بهذا التصرف،

لقد تنادينا لندعم طرفاً ثالثاً نرى فيه أمل الجماعة بعد الله عز وجل بأن يلم شملها، وأن يجمع واعد على كلمة سواء تبقى.

لذلك فنحن ندعم حكماء الجماعة في توجهاتهم لإدارة المرحلة، ونحن سندهم في خطواتهم بقيادة الدكتور عبدا للطيف عربيات، مراقباً عاماً توافقياً للجميع، يوجه دفة الحركة إلى بر الأمان، هو ومن معه ممن يراهم مناسبين من كبار إخواننا، ممن يشهد لهم بالإخلاص لفكرهم ووطنهم، ونحن من ورائهم دعم وسند، نطيعهم ما أطاعوا الله وبقوا على العهد.

«اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين» تواقيع عديدة

ج- كما أصدرت مجموعة أخرى من الشباب مبادرة على شكل نداء تم توزيعها على أعضاء مجلس الشورى في اجتماعه بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠١٥ وهذا نصها:-

الإخوة أعضاء مجلس الشورى حفظ الله بهم دعوتهم،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

جميعنا نتشارك الشعور بالخطر الذي بات يتهدد دعوتنا، ليس بفعل الخصوم، فهم لم يكفوا يوماً عن الكيد لهذه الدعوة، ومحاولة إضعافها وتقسيمها ومحاصرتها، أياً كان من يقودها أو يتصدر للمسؤولية فيها.

وإنما خوفنا اليوم من فرقتنا وتنازعنا المفضي إلى الفشل لا قدر الله، وهذا سيسجل في صحائفكم أمام الله والناس، وستتحملون أيضاً أمام إخوانكم الذين أولوكم الثقة وقدموكم لهذا اليوم.

تعبنا من ترداد الأدلة من القرآن والسنة التي تدعو إلى الاعتصام بحبل الله وعدم التنازع، وكأن أحداً لا يسمع، فما الذي يمكن أن يقنعكم بضرورة الالتزام بكلام الله وسنة رسوله ﷺ.

هل نحن في زمن الهوى المطاع والشح المتبع وإعجاب كل ذي رأي برأيه، هل تريدون منا أن نعتزلكم جميعاً ونبحث عن الحل عند آخرين؟

أين ما علمتمونا من الإخوة والتجرد والتضحية وأنها من أركان دعوتنا؟ أم أنها (عدة شغل) لنبصم لكم على بياض ونهتف لقيادتكم (الحكيمة)؟

أين الإيثار والبعد عن طلب المسؤولية وتقديم (مصلحة الدعوة) على مصالح الأفراد؟ هل هذه كانت مجرد كلام نظري تتسلون به معنا؟؟؟

أين ما تعلمنا على أيديكم من تقديم مصلحة الدعوة على كل مصلحة أو اصطفاف أو محور؟

- أين نجد من يجسد هذه المعاني واقعاً عملياً؟ هل نسيتم قوله تعالى في سورة الصف

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾.

- في مرحلتكم كثر الكلام عن الفئوية والإقليمية والتعصب، والاتهامات، لا يهمنا من المخطئ ومن المصيب، فهذا لا يعفيكم من مسؤولية استفحالها وتعمقها، يرددها البعض كأنها صارت ديناً بعد أن كانت كبيرة من الكبائر.

- استخدمتم كل الأسلحة المحرمة في حربكم ضد بعضكم، أنه فساد ذات البين الذي يحلق الدين، وقد أوشكتم أن تصبحوا صلعاً جميعاً وفرجة أمام الناس.

- هُنّا على خصومنا، وهُنّا على مخالفينا وهُنّا على أنفسنا، ونخشى أن نكون هُنّا على الله، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۝١٨﴾ [الحج].

قلتم إنكم جماعة من المسلمين ولستم جماعتهم، ولكنكم تتصرفون كمجلس خلافة راشدة، ثم لماذا يتمسك البعض بإحلال أحد مكان أحد حتى لو وصلنا إلى الهاوية، من أين لكم هذا الحرص على الأسماء والألقاب، وهل الأسماء فعلاً تحل مشاكلنا، أم هي أخوتنا وقوتنا وتماسكنا؟؟

متى كنا نستقوي على بعضنا بحالة ضعفنا؟ ومتى كان التصويت هو حلنا الوحيد، ولماذا لا نعطف على بعضنا حبا لله ولرسوله ودعوتنا التي جمعتنا سبع عقود.

لستم الأوصياء على الدين، فقد علمتم أنكم إذا ما تنكبتم طريقه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله، لا يخافون في الله لومة لائم.

اتقوا الله في أخوتكم ودعوتكم وتذكروا عهد الله وميثاقه، وتذكروا دماء الشهداء من أبناء هذه الدعوة وتذكروا أننا وإخوانكم والمخلصين من أبناء هذا البلد نرقب جلستكم هذه، ولا نزال نضع ثقتنا فيكم وفي قدرتكم للوصل إلى حل توافقي يسير بنا نحو تحقيق أهداف جماعتنا، ونستحلفكم بالله أن تجمعوا على صيغة تنهي خلافنا وتوحد صفنا، فلم نعد نحتمل هذا الخلاف، فإمّا أن تحلوه أو تتركوا مجلسكم هذا إلى غير عودة.

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١٠٥﴾ [التوبة].

﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۝٤٦﴾ [الأنفال].

تواقيع(أربعة من شباب من الإخوان)

٣) مبادرة قدمها للمكتب مجموعة من الإخوان القياديين محاولة منهم للخروج من الأزمة وبتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠١٥م/ قبل ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين

وهذا نصها:-

المخرج من الأزمة

تأتي الأزمة الأخيرة التي عصفت بالحركة الإسلامية في الأردن، كنتيجة متوقعة لما تعانيه الحركة من خلافات مستمرة لسنوات، بسبب انفراد فريق من الإخوة بقيادة الجماعة والسيطرة على مؤسساتها كافة، وامتدت السيطرة مؤخراً إلى حزب جبهة العمل الإسلامي، مما ساهم في تعمق الأزمة وتجذرها.

وبالرغم من المحاولات العديدة لمعالجة الأوضاع القائمة في الحركة، وتقديم العديد من المبادرات والتفاهمات، إلا أنها باءت بالفشل وبقي الحال على ما هو عليه، حتى وصلنا إلى الأزمة الأخيرة، حيث تقدم عدد من قيادات الجماعة السابقين بطلب إلى الحكومة من أجل ما يسمى بتصويب الأوضاع القانونية للجماعة، وهي الخطوة التي أدت إلى قيام مجلس الشورى باتخاذ قرار بفصل من ثبت عليه القيام بتلك الخطوة، وترجمه المكتب التنفيذي بإصدار قرار (إشكالي) بفصل أولئك الإخوة.

لقد أدت تلك الإجراءات المتسارعة إلى إدخال الجماعة في مسارات خطيرة، وفتحت الباب على احتمالات قاسية نتذكر منها:

- دفع الجماعة إلى اتخاذ موقف حاسم وسريع في الملف القانوني، وذلك لاستيعاب أي آثار قد تخلفها خطوة التقدم بطلب تصويب الأوضاع، وضرورة الحرص على عدم ترك الموضوع بيد الحكومة وتقديراتها.
- انحياز عدد قليل من الإخوان القياديين المنتظمين إلى طرف الإخوة المفصولين، نتيجة عدم قدرة القيادة الحالية على استيعابهم وعدم التعامل بحكمة في هذا الموضوع، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة انشقاق تؤسس للاستمرار في طلب تصويب الأوضاع، والحصول على المشروعية القانونية بموافقة حكومية، وبالتالي تهديد وضع القيادة الشرعية للجماعة.

تفكك الجماعة لاحقاً، وخروج مجموعات أخرى من الإخوان لتشكيل فريق ثالث ورابع / ربما/ ، وخصوصاً إذا وصل البعض إلى حالة من اليأس من إصلاح الجماعة.

ولمواجهة تلك الاحتمالات الخطيرة، واستناداً إلى التجارب السابقة مع القيادة الحالية والتي

اتسمت بعدم قدرتها على معالجة مشكلات الجماعة وأزماتها، بل انتقلت بها من أزمة إلى أخرى، فإننا نرى أن المخرج من الأزمة هو على النحو التالي:

١. الطلب من الإخوة الذين تقدموا بطلب تصويب الأوضاع، التقدم بمذكرة جديدة توقف الطلب الأول، وتعيد الأمر إلى مؤسسات الجماعة الشرعية من أجل معالجة الموقف.

٢. الرجوع عن قرار مجلس الشورى الطارئ، والقاضي بفصل من يثبت تقدمه بطلب تصويب أوضاع الجماع القانونية، وما ترتب عليه من قرارات تنفيذية، وذلك لان القرار غير قانوني.

٣. تشكيل مكتب قيادي مؤقت، من شخصيات استيعابية وغير تأزيمية، تكون مقنعة للإخوان والمجتمع، ومنحه المدة الكافية لإنجاز الملفات التالية:

١. جمع الصف الإخواني على كلمة سواء، وتحشيده لمواجهة الكوارث التي تحيط بالجماعة وبالأمة، وتعميق روح الإخوة بين الجميع، واستيعاب كافة الإخوان الحريصين على الجماعة ومستقبلها.

٢. تعديل القانون الأساسي بما يتناسب مع المستجدات الحالية.

٣. تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى.

وختاماً، إننا نعتقد جازمين أن الجماعة بحاجة في هذه الظروف الاستثنائية إلى كل أبنائها المخلصين، وخصوصاً ممن لهم سابقة فضل، وممن يعتبرون رموزاً وطنية محلياً وعربياً وإسلامياً، وأن روح الاستفراد والاستقواء والاستهتار بتاريخ الإخوان وقاماتهم لن تنعكس إلا خسارة (لا قدر الله) على الجماعة وسمعتها ودورها في المجتمع.

ونسأل الله لجميع إخواننا كل توفيق وسداد، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر وما بطن.

٤) مبادرة من شعبة الهاشمي بعنوان «رسالة إلى أصحاب القرار» (١)

جرى نقاش في جلسة المجلس الإستشاري لشعبة الهاشمي يوم الأحد ١٥/٣/٢٠١٥، حول ما وصلت إليه أمور الجماعة، وقد تم تقديم هذه الورقة وتبنيها من المجلس الإستشاري في الشعبة، وتم الطلب من المجلس أن ترفع للمكتب التنفيذي علها تسهم في الخروج من الأزمة جاء فيها:-

لقد وصلت أمور الجماعة هذه الأيام إلى حالة غير مسبوقة في تاريخها حيّرت أولي الألباب،

(١) قدم هذه المبادرة للمكتب الأخ د. محمد الرجوب باسم المجلس الإستشاري في شعبة الهاشمي.

وبمرور الوقت يتزايد الشعور بتناقص الفرص واضمحلال الخيارات ويتعاظم التخوف من زيادة تعقيد الأمور، أو الوقوع فيما لا تحمد عقباه، بإقدام أي طرف من الأطراف على خطوات خطرة تضر بنسيج الجماعة ومستقبلها، ومع تزايد مطالب الحريصين على الوطن والجماعة كونها أحد مكتسبات الوطن التي لا يقبل معها حتى ممن هم خارج الجماعة لا يقبلون التفريط بها، وخاصة بعد الخطوة المرفوضة التي قام بها الأستاذ عبد المجيد ذنيبات وما تبعها من هزات ارتدادية، سيتولد عنها أن لم تستدرك مبكراً، العديد من النواتج التي لا يُحمد عقباها، وهذا يُحمّل كل من شرب من ماء هذه الدعوة مسؤولية ألا يقبع في بيته دون ان يسهم في الحل، في ظل المخاطر والمؤامرات الكبيرة على الإسلام وعلى طليعته حركة الإخوان، ومما يوسف له أننا لا زلنا نراوح في المكان، دون تحقيق تقدم يذكر، والأخطار تتسارع بصورة قد لا تمهلنا أكثر.

ورغم ان ما وصلنا إليه الآن هو حصاد سنوات وتراكمات سابقة وكثيرة من الخلاف، ونتاج لجروح رمّت على فساد.

إذا ما الجُرح رُمَّ على فساد   تَبَيَّنَ فيه إهمالُ الطبيبِ

فإن المطلوب الآن وفي هذه الظروف بالذات، هو تحديد وترتيب أولويات المرحلة، بحكمة وحسابات دقيقة، ويتطلب ذلك تضحية الجميع للخروج من الأزمة وبأقل الخسائر، وهذه الورقة تقدم قراءة للمشهد ولمآلات الأمور من هذه الزاوية وتقدم بعض البدائل للحل وتضع أسسا لتقييم صلاحية هذه البدائل.

قراءة المشهد ومواقف الناس من الأزمة:

إن المتابع لأمور الجماعة يقرأ من هذه الزاوية الصور التالية:

الناس خارج الجماعة: وهم على أصناف منها:

١. فمنهم المحب والقريب من الجماعة أو المنصف، والذي لا يكاد يصدق ما وصلت إليه الأمور، ويتمنى أن تنتهي هذه الحالة، فهو يرى في هذه الجماعة أحد عوامل استقرار الوطن، والأمل المتبقي للأمة للخروج من حالة الوهن التي أصابتها، ويتمنى أن لا تنزلق هذه المنطقة المستقرة حتى الآن إلى حالة لا تحمد عقباها وخاصة في هذا الظرف الحساس وفي هذا الوسط الملتهب.

٢. ومنهم المتربص المعادي (قوى خارجية أو داخلية، رسمية أو غير رسمية) والذي يرى في هذا الحدث فرصة ذهبية للانقضاض على الجماعة، والإجهاز على المشروع الإسلامي واستكمال حلقة الحرب على الإخوان، كجزء من مخطط شامل للحرب على الإسلام.

٣. أما النظام والذي يتعرض لضغوط ومن جهات عدة، لتحجيم الجماعة وتجفيف مواردها وتفكيك مؤسساتها وتبديد قوتها، فقد منحته الخلافات الداخلية فرصة ثمينة لتحقيق مآربه، وربما يؤسف له أن يتحقق لهم ذلك بأيدي أبناء الجماعة أنفسهم.

٤. أما غالبية الناس فهم مجموعات غائبة عن الفعل، يصف حالها الحديث الشريف «الناس كإبل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة»، وهذه الشريحة من الناس موجودة في كل التجمعات.

أما الصف الداخلي فقد وصل إلى حالة قريبة من الانقسام والإرباك والحيرة، حتى بين متزعمي الأطروحات المتضادة، فحين يفيء أحدهم إلى صوت العقل تتملكه حيرة البحث عن المخرج، وعموماً يمكن النظر إلى وجود الأصناف التالية من الإخوان في التعاطي مع مثل هذه المشكلة:

ففضلا عن قيادة الجماعة، وقيادة الظل القديمة التي تساندها، فقد نشأت في السنوات الأخيرة مجموعات عديدة، منها ما يشكل تيارات ومنها ما يعبر عن مبادرات أو امتدادات للتيارات، منها مجموعة الترخيص، ومجموعة زمزم، ومجموعة الإصلاح، ومجموعة الحكماء، ومجموعة السبيل، ومجموعة الأمة... والكل في حيرة! والجميع يأمل في الخروج من هذا المأزق.

والمجموعات الرئيسة -وللأسف- متصلبة عند رأيها:قيادة الجماعة ومجموعة الترخيص، وكل يستند إلى مبررات: شرعية تاريخية أو شرعية رسمية قانونية، والمشكلة تتفاقم باستمرار التحشيد، واحتكار الصواب وتخطئة الآخر، وأحيانا تجاوز حدود الأدب والشرع ومصلحة الجماعة، وهناك من يؤيد أو يتقاطع مع هاتين المجموعتين، ومنهم من يرى أن جماعة الترخيص خرجت وألقت بنفسها في أحضان النظام، ويرى آخرون أنها أُحرجت فأُخرجت بقصد أو بغير قصد، ولكن النتيجة هي ما نرى!

وهناك مجموعات من الشباب المتحمس والذي لايرضيه التعقل الزائد من هذا الطرف أو ذاك، بالإضافة إلى المجموعات الصامتة والتي لا يعرف أين ستتجه إن وقع المحذور، فقد تلتحق بهذا الطرف أو ذاك وقد تلتزم البيت، وقد تبحث عن بديل، تيار جديد وقد ينحى بعضها إلى التطرف.

وفي زمن الفتنة يرى كل طرف أنه على الحق، وأن غيره على الباطل، ويلحق بكل طرف أتباع، وكثير منهم منحاز بلا تمحيص.

وهناك من يصب الزيت على النار، لتزداد اشتعالا بقصد أو دون قصد، بتوجيه خارجي أو

بقلة وعي، بداعي الانتصار للصواب وللرأي الذي يتبناه، والنتيجة هي تطاحن داخلي ومهاترات إعلامية وخسائر مستمرة، والخاسر الأكبر فيها هو الجماعة.

ويخشى إن لم يتم التوصل إلى حل ناجع أن تتعمق الأزمة، أو يتطور الأمر إلى حالة من الاستقطاب، واتساع الشرخ ومزيد من الانقسام وتبديد للطاقات، وإتاحة الفرصة للعابثين والخصوم والمتربصين للتدخل والتحكم في متغيرات المعادلات الداخلية.

إننا برغم شعورنا أننا نقترب من اللحظة الأخيرة التي ينبغي ألا تضيع، نرى أن لا سبيل سوى التوافق على حل، يغلب فيه الخير الأكثر ويتجنب الضرر الأكبر، وقد يتجرع فيه الألم قبل أن تنفلت الأمور، وحينها لا ينفع معها عقل العقلاء ولا ينفع الندم.

أساسيات وضوابط: لا بد من الاتفاق عليها

لا يوجد حل مثالي يجمع كل الإيجابيات، ويتدارك السلبيات، وأن أي حل يمكن تبنيه ينبغي أن:

١. يسعى لجمع القلوب ويحفظ الود، ولا يُفْرض بسيف الشرعية أو القانون.

٢. يسحب الذرائع ما أمكن.

٣. يبنى على أسس علمية ومنطق سليم، لا مبررات عاطفية.

٤. يراعي دقة المرحلة ومآلات الأمور ويجيب على عديد من الأسئلة عنوانها الرئيس: (ماذا لو...؟).

٥. يتقى فيه وجه الله فيكون التمسك أو التنازل نصرة لدين الله، وصالح الجماعة لا مصلحة المجموعة سواء كانت أغلبية أم أقلية، وعدم التذرع بأغلبية أو شرعية قد تفتت الكيان ولا تحميه، فالمسألة الأساسية الآن هي درء الخطر الخارجي المرجح، والحفاظ على كيان الجماعة وقد انسحب سيف الله المسلول من أرض مؤتة حفاظاً على الجيش حينما كثر القتل رغم أن في القتل شهادة!!

إن هذه المرحلة هي من أحرج المراحل التي تمر بها الدعوة، وهذا القرار من أخطر القرارات على مستقبل الجماعة.

إن الخلاف الحالي في الجماعة يستوجب التفكير خارج الصندوق، وأن يعطى تأثير الظروف الخارجية الأخيرة وزنها الحقيقي عند اتخاذ القرار، فلا ينفع أن نعزل تأثير الظرف الخارجي عن القرار الداخلي، فتجربة الإخوان في مصر (حكم مرسي) وفي تونس خير شاهد، فليست المسألة أن

تكون لك الأغلبية، بل ينبغي مراعاة الحسابات الخارجية عند اتخاذ القرار، فالحكمة تقتضي قراءة المعطيات الخارجية ومراعاة تأثير الهجمة المركزة على الجماعة، وتوجب على العقلاء عدم التمترس خلف شرعية، قد تقصي الرأي الآخر، وهذا يتطلب من الجميع: أغلبية أو أقلية تقدير مالات الأمور، واستباقها قبل وقوع ما لا تحمد عقباه.

- قد يصلح شخص لمرحلة ما ولا يعني أنه الأفضل، وقد لا يصلح لها آخر ولا يعني أنه الأقل أفضلية، فقد تتغير الظروف ويتغير معها مدى مناسبة الأشخاص للظرف الجديد «وفي السيرة: «أخرج لهم يا علي» وفي الجيش أبو بكر!!
- إن أي حل ينبغي أن يراعي أهدافاً ويوجه رسائل واضحة للداخل والخارج، فمن الرسائل الموجهة للخارج، رسائل لمحبي الدعوة من الناس، بأن لا نحبطهم ولا نخيب أملهم فالدعوة بخير. ورسائل للمتربصين وللدولة مفادها أن الصف منيع وعصي على الفتن، ومن الرسائل التي توجه للصف: أن القيادة حريصة على لحمة الصف أكثر من تمسكها بالمواقع، وأن ما حدث رغم ما فيه من سلبيات وآلام سيشكل فرصة للإصلاح القانوني والإداري والقيمي.

الخيارات والحلول:

وهنا نستعرض عدداً من الحلول المطروحة مع موازنة بين الإيجابيات والسلبيات:-

الخيار ١: الإبقاء على الحالة نفسها		
الإيجابيات	السلبيات	ملاحظات
	وهذا الخيار بائن العوار، وغير واقعي في هذا الظرف، فهناك مجموعة حصلت على ترخيص وتدعى الشرعية القانونية، وقرار الجهات الأمنية مهيمن على قرار الحكومة، والنتيجة خسائر كبيرة لا يعرف حجمها ووجود جماعتين يمنح الكثير من الذرائع للحكومة،	يتوقع أن يجري التنازع على الشرعية أمام الجهات الرسمية، ونجلب للتقاضي أمام المحاكم الرسمية، وقد ينتهي الأمر بحل الجماعة وبالقانون والنتيجة خسارة الجميع، ولن تكون الحكومة حريصة على أي من الأطراف.

الخيار ٢: استقالة أعضاء الشورى، وإجراء انتخابات شورى مبكرة.		
الإيجابيات	السلبيات	ملاحظات
تحقق الانتخابات فكرة أن الحسم للصناديق وأنها الفيصل. تقود الأغلبية المرحلة.	تمثل الصناديق حكم الأغلبية للأقلية. تكرس الانتخابات الانقسام، بنبشها صفحات مطوية للأشخاص والتيارات (وقد تتضمن ترويج معلومات غير صحيحة). تخضع الانتخابات عموماً لتأثير الرأي العام، والذي يمكن التأثير في مخرجاته بوسائل داخلية وخارجية، فالناخب قد يغير رأيه في آخر لحظة. ٤.تتأثر بالبيئة والمحيط، وتغير المعطيات وهذا يعني أن نتائج انتخابات اليوم قد تختلف عنها بعد شهر بما يستجد من معطيات. ٥. يجب أن تسبق بإصلاح النظام الأساسي واللوائح، وهذا يستلزم مزيدا من الوقت للاتفاق على ما ينبغي إصلاحه قبل الانتخاب. ينبغي إصلاح منظومة القيم لدى الأفراد قبل إجراء الانتخابات وهذا يتطلب زمناً كافياً.	تتطلب تعديلا قانونيا وإيجاد بيئة صحية. رغم أن الانتخابات ترضي المجموعات الفائزة إلا أنها ستوجه رسائل سلبية داخلية (مزيد من الانقسام) وسيمنح الانقسام فرصة لمزيد من التدخلات الخارجية ودق أسافين الخلاف، وهي رسائل خارجية سلبية. لن تسحب الذرائع من أيدي مجموعة الترخيص والمتعاطفين معهم، وقد تزيد حالة التأزيم. قد يندم غدا من يدفع للانتخاب اليوم حينما تتضح له نواتجها السلبية.

الخيار ٣: تعديل على المكتب الحالي بإضافة جدد والإبقاء على أغلب الأعضاء القدامى مع المراقب.

الخيار ٤: مكتب جديد كامل مع الإبقاء على المراقب الحالي.

الإيجابيات	السلبيات	ملاحظات
احترام الاستحقاقات القانونية (المراقب العام يستكمل دورته) يقلل من أشغال الصف بالانتخاب ويريح من آثارها.	يبقي على فتيل الأزمة الداخلية قائماً ويدفع إلى مزيد من التوتير. يفاقم المشكلة مع جماعة الترخيص، وقد يدفع للتقاضي، والنتائج قد تكون سيئة. يشكل استمراراً للقديم، بنفس العقليات والآليات.. ولن يحل جوهر المشكلة. وقد يؤخر فقط زمن انفجار المشكلة.	إن الخطر الكبير المحتمل يتطلب حلا يحمل رسائل قويةً لا يتمتع بها هذا الحل،

الخيار ٥: استقالة (وليس إقالة) المراقب واختيار مراقب عام جديد (مع مكتب إنقاذ).

الإيجابيات	السلبيات	ملاحظات
• إرسال رسائل للخارج بأن الجماعة متماسكة وقادرة على مواجهة كل الاحتمالات بصف موحد. • إحراج جماعة الترخيص وسحب الذرائع من مناصريهم، ونزع فتيل الأزمة الداخلية. • تشكيل حاجز صد قيادي قوي وصف قوي أمام المخاطر الداخلية والخارجية. • إرسال رسائل للداخل بأن الجماعة قيادة وأفراداً تقدم مصلحة الجماعة على غيرها، • منح فرصة لتنفيذ برنامج الإصلاح الداخلي (القيمي، والقانوني، والإداري) بعيداً عن التجاذبات والمناكفات.	قد يصور هذا التغيير على أنه انقلاب على قيادة شرعية منتخبة. قد يحدث مزيداً من اللغط الداخلي (إن لم يحسن التعامل مع هذا الخيار). قد يصور أن المنتصر هو الذنيبات وأنصاره.	ينبغي التوافق على شخصيات قوية وذات كفاءة، تتولى إدارة شؤون الجماعة لمدة محددة وتحمل مهاماً محددةً. يتطلب حسن اختيار شخصية المراقب والمكتب الجديدين.

وبناء على ما تقدم، وحيث يرجح في هذه المرحلة الخطر الخارجي، ومحاولات العبث في مستقبل الجماعة، فإن هذا يعظم مسؤولية الجميع، وتكون مسؤولية المراقب العام هي الأشد في إتاحة الفرصة للحل المرجح، ويصبح الآن عقلا ومصلحة ودهاء ودرءاً للفتنة وسحباً للذرائع ترجيح الحل الخامس بتنحي فضيلة المراقب العام ومعه المكتب التنفيذي (طواعية أو بآلية مناسبة) ويجري التوافق على مراقب عام جديد، يلائم المرحلة، وينزع الفتيل، ويتمتع بمؤهلات شخصية وسطية وازنة، وذو ثقل عشائري معتبر (وله اعتبار لدى الجهات الرسمية) وقادر على سحب الذرائع، ويتم اختيار أعضاء وازنين للمكتب التنفيذي وذوي كفاءة، ويفوض المكتب الجديد صلاحيات مناسبة من قبل مجلس الشورى في إجراء تعديلات القانون الأساسي واللوائح الضرورية للتطوير، وتصويب الأوضاع الداخلية، وهذا يقتضي الاتفاق على برنامج للمكتب لهذه المرحلة ليتسنى للجماعة عبور الأزمة والتعامل مع مختلف الجهات الداخلية والخارجية بحكمة واتزان، وإجراء الإصلاحات القانونية، وإصلاح الصف الداخلي بإعادة لحمته وصفائه وتجريم كل ما يحرم الإخوة ويهدد الصف.. وهذا يتطلب من العقلاء التقليل من آثاره السلبية وتحويل هذه الأزمة إلى فرصة وإلا فقد تطلق صفارة الانتهاء. ١٥/ ٣/ ٢٠١٥

٥) مبادرة إقليم الشمال

التقت معظم شعب إقليم الشمال وشكلت لجاناً تتواصل مع القيادات الإخوانية واتفقت على مبادرة، محاولة منها لإنقاذ الجماعة، ملخصها جمع الفرقاء المختلفين على طاولة حوار واحدة، ومن رفض منهم الحوار يعتبر خارج دائرة التوافق ويتحمل المسؤولية ويقف الباقون صفاً واحداً.

وقد التقت مع د. همام سعيد المراقب العام دون موعد مسبق بسبب تهربه من لقائهم (حسب قولهم) فذهبوا إليه وعرضوا عليه مبادرتهم فحذرهم وطلب منهم الانتظار حتى الحصول على موافقة المكتب ووعدهم بعرض مبادرتهم المكتوبة على المكتب.

والتقوا الأستاذ عبد المجيد الذنيبات، ود. جميل دهيسات، د. شرف القضاة، خليل عسكر، د جبر أبو الهيجا، من جمعية جماعة الإخوان فوافقوا على طرحهم، والتقوا الدكتور عبد اللطيف عربيات بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠١٥م بحضور:- الأستاذ حمزة منصور، وسالم الفلاحات، د. عبد الحميد القضاة، أحمد كفاوين، وكان منهم الإخوة:- أحمد نصير، فتحي طعامنة، فارس شبيب، بلال متياني، رائد الشياب، تيسير المصري، وعرضوا مبادرتهم فقيل لهم وسعوا عدد الشعب المشاركة في المبادرة واعرضوها على الشعب، وبلوروا المبادرة بحيث تكون متكاملة، فالجلوس للحوار وحده غير ذي فائدة، وابتعدوا عن تسويق وجهة نظر أي من الطرفين قيادة الجماعة، وجمعية جماعة الإخوان، ونحن

مع أي مخرج لإنقاذ الجماعة.

عقد لقاء في إربد لهذه الغاية ولم يحضر من الاطراف الثلاثة التي عرضت عليها المبادرة سوى الأستاذ عبد المجيد وبعض قيادات جمعية الجماعة.

٧٨٧١١٢٨

٦) مبادرة من مجموعة من أعضاء الشورى

حاول عدد من أعضاء مجلس الشورى غير الراضين عن موقف المراقب العام والمكتب في إدارته للأزمة، وكان في مقدمتهم الإخوة: رامي ملحم، إبراهيم اليماني، د. غازي العواودة، وتواصلوا مع بعض الأعضاء الأقرب إلى قيادة الجماعة منهم الأخ بهجت حمدان والأخ عارف حمدان، ورامي ملحم، وإبراهيم اليماني واتفقوا على العمل لحل الخلاف فتواصلوا مع المراقب العام د. همام وسألوه:- هل لديك استعداد للمساعدة في الخروج من الأزمة حتى لو أدى إلى استقالتك، قال: نعم، وبعد العودة إليه مرة ثانية قال: نعم ولكن أريد ضمانات ولي شروط أبرزها كما ذكروا للأستاذ جميل أبو بكر ولسالم الفلاحات بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٥:-

- أن يقام نشاط عام بعد شهرين من تاريخ الاتفاق، بحيث يظهر أن الإخوان جميعاً يقفون خلف المراقب العام متّحدين، وبعدها بأسبوعين يعلن هو تَنَحِّيه وتزكية د. عبد اللطيف عربيات لرأس المكتب الحالي، وقد يدخل أثنان للمكتب بعد أن يستقيل اثنان، أو أن يزاد عدد أعضاء المكتب ليصبح احد عشر عضوا فيدخل أربعة وتجرى تعديلات في القانون الأساسي وتجرى انتخابات في موعد أقصاه الاستحقاق الطبيعي للانتخابات الداخلية الإخوانية.. أو قبل ذلك.

ولما علم بعض أعضاء الشورى بالمبادرة ومنهم الإخوة:- مراد العضايلة وأحمد الزرقان وغيرهما اعترضوا على المراقب العام وعاتبوه وأنبّوه على موافقته دون إستشارتهم، قائلين له بما معناه لست أنت الذي جئت بنفسك مراقباً عاما كما أفاد بعض أعضاء اللجنة.

تم لقاء بين عدد من أعضاء المبادرة والإخوة سالم الفلاحات وجميل أبو بكر وعزام هنيدي وغيرهم لترتيب لقاء موسع، وقد أفاد الإخوة ان المراقب العام سيسافر إلى العمرة فقال الأخ جميل أبو بكر ـ أخشى ان يتغير موقف فضيلة أبي موسى بعد عودته من العمرة!١فتساءل بعض الحاضرين هل هذه معلومات أم انطباعات؟ قال هذه وتلك.

بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠١٥م عقد لقاء في بيت الأستاذ جميل أبو بكر لمتابعة المبادرة المذكورة دعي إليه «٢٥» عضواً من أعضاء الشورى تغيب منهم الإخوة: بهجت حمدان، عارف حمدان،، محمد عقل. وحضر الإخوة: حمزة منصور، سالم الفلاحات، جميل أبو بكر، عزام هنيدي، رامي ملحم،

أحمد بركات، فارس شبيب، د. غازي عواودة، مصطفى نصر الله، إبراهيم اليماني، عمر.. ، خميس المسود، سليمان القاضي، خالد وليد، أيوب خميس.

وبعد إيجاز للمبادرة قدمه د. رامي ملحم، وتوضيح أكثر صراحة من الأخ أحمد بركات الذي قال: إن كان المرشح هو (د. عبد اللطيف عربيات) فيجب أن يكون معه مكتب مقيّد (بكسر وتشديد الياء)، خوفاً من أن يعيد أعضاء جمعية الجماعة المفصولين من الجماعة دون تخليهم عن الجمعية، ولا بد من إجراء التعديلات على القانون الأساسي قبل تشكيل المكتب وأن يحدد أعضاء المكتب ويتفق عليه مسبقاً.

وأمّا إن كان المرشح (د. شاكر فياض) فلا حاجة لمكتب مقيد، وبعد حوار كان معظمه مع اعتبار المبادرة غير كافية لمواجهة الظرف الخارجي وهي متأخرة والمناسب لها شخص واحد هو د. عبد اللطيف ولا يمكن الاشتراط عليه بل يجب أن يعطى صلاحيات واسعة وهو مؤتمن ومدرك لأبعاد المسألة.

وأقترح عقد مؤتمر داخلي مغلق لأعضاء الشورى للخروج من الأزمة حتى لو استمر أياما، وأن يوقع جميع أعضاء الشورى الموافقين خطياً على الاتفاق، وأن يعطى المراقب العام الجديد صلاحيات واسعة في الحركة واللقاء مع أي جهة - الدولة، الجمعية، المجتمع....، وضرورة الإسراع في الحل فالوقت ليس لصالحنا.

لكنّ الأَمل بحصول تقدم كان متواضعاً جداً ويمكن أن تستنتج أن هذه المبادرة أقرب إلى وجهة نظر قيادة الجماعة دون التطابق معها. ولظروف غامضة توقفت المبادرة وقد أفاد بعض أعضاء المكتب ان أصحاب المبادرة سحبوها بعد عودة المراقب العام من العمرة!! ومن الجدير ذكره أننا وافقنا على مواصلة الجهود وما أتفق عليه في بيت الأستاذ جميل أبو بكر لكن لم يتصل بنا أحد بعد ذلك.

- بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠١٥م دعا المراقب العام كلا من الإخوة:- د. عبد اللطيف عربيات وأ. حمزة منصور وأ. جميل أبو بكر وم. حسان ذنيبات وأ. سالم الفلاحات في بيته، وعرض ما جرى للجماعة خلال الأزمة الأخيرة، وعرض ان يكون د. عربيات رئيسا للشورى، وأن يدخل الإخوة الأربعة المكتب التنفيذي سيما والانتخابات قريبة ولا حاجة لتقديمها عن موعدها، وتم حوار بعد ذلك وقيل له:-

هذا المقترح متأخر كثيرا ولا يفيد شيئا فليست القضية الآن دخول البعض إلى المكتب،

ونصح بحسن التعامل في الحزب ومحاولة المحافظة عليه واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنقاذه.

٧) مبادرة لجنة العلماء وتنسيقية جنوب عمان

في نيسان ٢٠١٥م طلبت لجنة العلماء من المراقب العام أن يبادر بتقديم استقالته وأن يكلف د. عبد اللطيف عربيات مع لجنة لإدارة شؤون الجماعة لفترة محدودة؛ لكنه لم يوافق. (١)

وبتاريخ ٣/٨/ ٢٠١٥طلب الأخ د. شاكر فياض رئيس لجنة العلماء في الجماعة ومعه الإخوة: د. علي الصوا ود. عبد المجيد دية، د. ناصر مناصرة ود. حسام الرقب لقاء مع د.عبد اللطيف عربيات وطلب حضور الإخوة: أ. حمزة منصور، وأ. سالم الفلاحات، أ. جميل أبو بكر، د. عبد الحميد القضاة، م. حسان ذنيبات، وعرضوا رغبتهم بالسماع من الاطراف كلها، وبعد ذلك يروا رأيهم في الاستمرار أو عدمه، وقد استمعواالى وجهات نظر الحاضرين، وكان من أبرزها أن المشكلة في عدم الاتفاق على تشخيص الحالة التي تمر بها الجماعة مع المكتب، وعدم الاصغاء إلى نصائح الإخوان الحريصين على الجماعة، وعدم تقدير خطورة ما يجري، وقد قابلوا بعد ذلك عدداً من الإخوان من أعضاء مجلس الشورى بعد ذلك.

هذا وقد عقدت مجموعة من شعب عمان (تنسيقية جنوب عمان والتي تضم خمس شعب) عدة لقاءات مع بعض أعضاء شورى الجماعة حضرت أحدها مع ثلاثة من أعضاء الشورى، واستمعوا إلى أعضاء الشورى ووجهوا لهم أسئلة عديدة وقالوا أنهم بصدد مبادرة مشتركة مع العلماء، وبعد ذلك شكلوا لجنة واحدة، والتقوا من جديد مع أ. حمزة منصور، وسالم الفلاحات، ود. همام سعيد على انفراد، وعرضوا المبادرة التالية:-

وهذا نص مبادرة مجلس العلماء وتنسيقية جنوب عمان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد:

يقول الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران].

لا يخفى على أحد ما تمر به أمتنا الإسلامية من هجمة مسعورة تستهدف تدميرها والقضاء عليها والنيل من مقدراتها، ومما لا شك فيه أن جماعتنا رأس الحربة في الدفاع عن الأمة مما يتطلب منّا

(١) كما أخبرني الأخ د. شاكر فياض الخوالدة رئيس الشعبة.

جميعاً الاعتصام بحبل الله تعالى ونبذ الفرقة والخلاف وتنحية حظ النفس وتقديم المصلحة العامة ومصلحة الدعوة على أي أمر آخر.

وجماعتنا جماعة ربانية قدمت قادتها شهداء في سبيل الله على مر تاريخها وما زالت تقدم التضحيات سجناً، ونفياً، وتشريداً ؛ في مواجهة أنظمة الاستكبار العالمي والأنظمة الفاسدة والدكتاتورية في كثير من بلاد العالم، وهذه الجماعة فيها من الكفاءات والخبرات والطاقات التي لو أتيح لها المجال لحلت أعقد مشاكل العالم لن تقف مكتوفة الأيدي عن مواجهة الأزمة الراهنة التي تمر بها ولن تعجز عن إيجاد الحلول المبدعة للخروج من حالة التأزم ونحن على يقين بأن دعوتنا ستتجاوز هذه الأزمة بعون الله وتوفيقه أكثر قوة وصلابة.

إنَّ مجلس العلماء في جماعة الإخوان المسلمين، ونهوضاً بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستشعاراً منه لأمانة المسؤولية، وحرصاً على وحدة صف الجماعة وتماسكها، وقناعة منه بوجود تباينات في وجهات النظر بين قيادات الصف الأول في الجماعة في عدد من القضايا الإدارية التي لا تخرج عن اختلاف شخصي في كثير من الأحيان وغير مرتبط ببرنامج عمل أو منهاج بين المختلفين، أدى في بعض مراحله إلى اهتزاز للثقة والتجرد واللذان هما ركنان مهمان من أركان البيعة.

وانطلاقاً من واجب المسؤولية فقد تداعى الإخوة نواب الشعب وأعضاء الهيئات الإدارية في تنسيقية جنوب عمان والتي تضم (٥) شعب إخوانية وهي (النظيف/ نزال/ القويسمة/ سحاب/ الطيبة) نيابة عن قواعدهم الإخوانية للقاء بعدد من الإخوة في مجلس الشورى بهدف الوصول لمبادرة تجمع الصف وتقوي عضده، وقد تم لقاء ستة عشر أخاً من أعضاء مجلس الشورى من أصل تسعة عشر أخاً تمت دعوتهم وقد اتسمت هذه اللقاءات الموسعة التي جمعت قيادات الحركة الإسلامية بأطرافها المختلفة على طاولة حوار واحدة بالصراحة والانفتاح في طرح الآراء وتشخيص الحالة وعرض الاقتراحات للخروج من الأزمة حسب وجهات نظر المتحدثين.

وبعد عدد كبير من اللقاءات التي قام بها مجلس العلماء أيضاً تجاوزت العشر لقاءات مع كافة الأطراف التي نظن أنّ لها دوراً فاعلاً في الإصلاح، فإنّ مجلس العلماء وبالتشارك مع تنسيقية شعب جنوب عمان، ومن خلال لقاءات مشتركة تمت بينهما يتقدمون بالمبادرة التالية بين يدي مجلس الشورى للخروج بحل، لحالة التأزم التي تمر بها الجماعة آملين الاتفاق عليها وعرضها على مجلس الشورى لإقرارها كخارطة طريق.

منطلقات المبادرة:

- أنَّ مصلحة الجماعة هي الأساس الذي يبنى عليه أي حل أو مقترح.
- أنَّ أي حلّ يقدم لا بد أن يخرج الجماعة من أعراض المرض وأسبابه.
- أنَّ وحدة الصف الإخواني عامل أساسي، فلا تنهض الجماعة إلا بمشاركة جميع أبنائها بمختلف مواقعهم التنظيمية والقيادية.
- أنَّ المؤسسية في الجماعة هي المنطلق لأي حل، فلا يجوز القفز عليها تحت أي مبرر أو حجة.

بنود المبادرة:

أولاً: تشكيل مكتب تنفيذي جديد تعداده (١٢) عضواً بقيادة فضيلة المراقب العام د. همام سعيد يختار فيه أربعة من الأعضاء ويتم اختيار الأربعة الآخرين من الطرف الآخر ويختار مجلس العلماء أربعة ممن يشهد لهم بالكفاءة وعدم الاصطفاف.

ثانياً: يدير هذا المكتب الجماعة لفترة انتقالية لمدة سنة واحدة تمدد بقرار من مجلس الشورى ولمرة واحدة فقط.

ثالثاً: خلال الفترة الانتقالية يتم التوافق على تعديلات القانون الأساسي واللوائح الانتخابية.

رابعاً: يسعى المكتب الجديد لتشكيل قيادة توافقية لحزب جبهة العمل الإسلامي بالتشاور مع مؤسسات الحزب خلال الفترة الانتقالية.

خامساً: تصفية الأجواء وتعميق معاني الإخوة وإشاعة الثقة والحب بين الإخوان بعيداً عن كل ما يعكر صفو العلاقات الأخوية، وتفعيل الجوانب التربوية، وإبراز الصورة الراقية للعلاقات بين الإخوان المسلمين.

سادساً إطلاق حوار مفتوح بين قيادات الجماعة للوصول لخارطة طريق حول السياسات وآليات التعامل مع الدولة في المرحلة القادمة.

سابعاً: تحريم الاصطفاف التنظيمي خارج الأطر التنظيمية، ووضع عقوبات رادعة لمن يخالف ؛ ويقوم مجلس العلماء بتوعية الصف الإخواني والتحذير من هذا السلوك الخطير.

والله الهادي والموفق للخير والصلاح والحمد لله رب العالمين

مجلس العلماء وتنسيقية شعب عمان

وبعد حوار أخبرتهم أنَّ مبادرة من مجموعة من أعضاء مجلس الشورى قدمت للمراقب العام والمكتب التنفيذي مضى على إرسالها عدة أيام ولا زلنا ننتظر إجابة عليها، وأطلعتهم على محتواها، وطلبت منهم دراستها، وهي مبادرة الشراكة والإنقاذ وقالوا أنهم سيتصلون بآخرين ومنهم لجنة مشكلة من مجلس شورى الحزب ولم يتصلوا بعدها.

٨) مبادرة الشراكة والإنقاذ بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠١٥م

وبعد فشل جميع المحاولات واستفحال الخطر على الجماعة والحزب، اجتمع ما يقرب من ثلاثين عضواً من أعضاء شورى الحزب وتوصلوا بعد بحث ومدارسة للخروج من الازمة إرسال رسالة للمكتب التنفيذي للإخوان تتضمن مبادرة جوهرها: إعادة تشكيل المكاتب التنفيذية للحزب والجماعة على أساس شراكة حقيقية وبقاء المراقب العام لمدة عام كامل، وبعدها تجري انتخابات لمجالس الشورى على أن يتم إنجاز محتوى المبادرة خلال شهرين كحد أعلى، وأن تصل الموافقة الأولية خلال عشرة أيام وهذا نص المبادرة:-

فضيلة الأخ المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين حفظه الله

الإخوة الفضلاء أعضاء المكتب التنفيذي للجماعة حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن خطورة المرحلة التي تمر بها الحركة الإسلامية في الأردن لا تخفى عليكم، ولا تحتاج إلى أدلة جديدة لإثبات شدتها وقسوتها، بل وفرادتها في تاريخ الجماعة.

وقد تحاورنا في هذا الأمر مراراً، وفي كل يوم تتأكد الرؤية وتزداد جلاء، وهو سياق عام في المنطقة، استفحل بعد تعثّر الربيع العربي، وخسارته لمكتسبات ومواقع وإنجازات هامة، بفعل الثورة المضادة.

إن ما تواجهه الحركة اليوم يعد من اخطر ما مر بها، فهي لم تواجه مثل هذا التحدي الوجودي من قبل، والذي تجلت بعض مظاهره في:

- رفع الغطاء القانوني عن الجماعة، من خلال قرارات رسمية نافذة، على أكثر من صعيد، وتثبيت المشروعية القانونية لجمعية الجماعة واعتبارها الوريث القانوني للجماعة.
- اعتقال نائب المراقب العام في سابقة ليس لها مثيل في تاريخ الجماعة واصدار حكم قاس

بحقه، في قضية ليست ذات بال، وتنفيذ الحكم، والنص فيه على الاشغال الشاقة.

- الاستمرار في عملية خطف مؤسسات الجماعة التي بنتها عبر عشرات السنين، وفي مقدمتها جمعية المركز الإسلامي، والاضرار بصورة فجة بموظفيها من الإخوان في سياسة ممنهجة ومبرمجة.

- منع الجماعة من اقامة احتفالية أكدت على إقامتها مرارا بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠١٥، وأعلنت عن تأجيلها بعد رفض الحكومة لها.

- منع الجماعة من إقامة افطار مركزي باسمها.

- وضع الرقم الوطني على عقارات الجماعة باسم جمعية جماعة الإخوان، وأصبح ذلك نافذا في الكرك واربد ومأدبا وسحاب وربما غيرها.

- منع الجماعة من إقامة المصليات في عيد الفطر الماضي.

- إغلاق استديو البث المباشر في فضائية اليرموك بتاريخ ٣١/ ٨/ ٢٠١٥.

هذا وغيره كثير ولا ندري ماذا تخبيء لنا الأيام القادمة من مفاجآت وقرارات.

وفي كل ذلك كان واضحا أن نزع الشرعية القانونية عن الجماعة تحت مسمى التصويب، كان قراراً قد اتخذ على أعلى المستويات في الدولة ومؤسساتها السيادية، واكتسب – للأسف- غطاء من نسيج دعوتنا الخاص في شكل جمعية الجماعة، كما راهن على واقعنا الذي تمت قراءته، أحداثاً وظواهر وأحوالاً وخلافا وانقساما، ومع كل ذلك وعلى مدى شهور طويلة، حافظت قيادة الجماعة على حالة من انكار الواقع، والزهد في اجتراح المبادرات لايجاد مخرج وتقليل الخسائر، متمسكة باجتهادات خاصة بها، كما لم تقبل الكثير من المبادرات التي قدمتها مجموعات من الإخوان من أصحاب الخبرة في العمل الإسلامي والعمل العام، ومن ذوي الغيرة على الجماعة وتماسك صفها،لإيجاد مخارج لأزمات عديدة، رغم توالي الأحداث والوقائع التي تتفق مع التوقعات كما أشارت إليها المبادرات والتحليلات المقدمة.

والمؤسف، أننا بعدما وصل بنا الحال لما نحن عليه اليوم، لا نزال نسمع تحليلات رغائبية، وأماني البشريات، والتغييرات في الأحوال في المنطقة، التي تقترب من الوَهْم أو تبالغ في التوقعات، لتزيد امورنا تعقيدا، وثروتنا خسارة ومقدراتنا تبديداً.

لقد اشتغلت قيادة الجماعة أكثر من اللازم مع الثانوي في المواجهة، وهي جمعية الجماعة وليس مع الرئيسي وهو النظام، واخفقت في اجتراح حلول تتناسب مع طبيعة المشكلة، مما أدى إلى تفاقمها، وإنجاح الخطة الحكومية، فيما تم تشويه صورة الجماعة والاضرار بهيبتها ورسالتها. حيث صورت

القضية بانها تنازع وخلاف بين الإخوان، فيما عمدت الحكومة للزعم أنها لا علاقة لها بالامر، وانها لا تتدخل في خلافات الإخوان، وقالت بصراحة انه في حال لم ينجح الإخوان في حل خلافاتهم فالقانون والمحكمة هما الفيصل، لتخسر الجماعة نقطة القوة الأساس في معركة استهداف مشروعها، وهي ان قضية استهداف الجماعة قضية سياسية بامتياز، تتلخص في وجود ارادة لدى النظام في استهداف القوة السياسية الأولى في المعارضة، انسجاما مع سياق اقليمي انقلب على الإرادة الشعبية. لنخسر مرتين:-

الأولى في تصوير الأزمة باعتبارها خلافا داخل التنظيم. والثانية وهي الأخطر: مواجهة استحقاق الإستهداف بصف ضعيف متنازع.

الإخوة الكرام:

رغم التحدي الوجودي الذي تواجهه دعوتنا اليوم، بفعل الاستهداف الخارجي والأداء القيادي الداخلي غير الفعال وغير المبادر، إلا أننا لم نيأس من محاولات المعالجة والاستدراك، والتي تمهّد لمستقبل متعاف، عبر ممرات آمنة تحفظ طاقاتنا البشرية، ومكتسبات دعوتنا وآثارها المعنوية والفكرية، وتقلل خسائرنا إلى أقصى حد ممكن، على الرغم من الإعراض عن مبادراتنا العديدة السابقة.

وانطلاقا من استشعارنا للمسؤولية الشرعية والدعوية، فاننا نتقدم بمبادرة جديدة، عساها تجد اذانا صاغية وقلوبا مفتوحة، قبل فوات الأوان.

المنطلقات الأساسية للمبادرة

١- أعضاء الجماعة ومحبوها أو مؤيدوها هم الثروة الأهم فيما تملك الحركة الإسلامية، والكتلة البشرية هي رأس المال الأعظم في أي كيان بشري، والمحافظة عليه وعلى وحدته وانسجامه واتصاله وتواصله وفعاليته، هو مقياس القوة والتاثير الأول، وهو ما يستوجب شرعاً وأخلاقاً ثم مصالح ومستقبلا، ألسير به ومعه موحدا، ومقتنعاً بالرؤى والأفكار وأهداف الخطة مستجيباً لمتطلبات المرحلة ومسارات التحرك، ومتفاعلاً مع كل ذلك بسوية عالية، وهو الأمر الذي يستحق كبير الجهد والأحسن من التفاهمات والتوافقات.

٢- الاتفاقات أو التوافقات الناجحة ذات الآثار الإيجابية العميقة والمستمرة، هي التي تعمل على إزالة الهواجس والشكوك من نفوس الأطراف المشاركة، وترسي الثقة والاطمئنان والشعور بالشراكة، وتعبر عن جدية وصدق التوجهات.

٣- حسابات الربح والخسارة الفئوية الداخلية أو النظر من زوايا ضيّقة، في مواجهة الأزمات الخطيرة والتهديدات الوجودية الخارجية يفضي حتما إلى فشل ذريع، ونهايات مفجعة، مهما كانت المقولات والإجراءات التفصيلية (التكتيكات) ذكيّة أو مثيرة للعواطف ومدغدغة للأماني، ما يتطلب التعامل مع الواقع كما هو ومع التوقعات المقروءة بعمق وتعقل وحسب المسارات الراجحة.

٤- التهديدات الكبيرة أو الاستثنائية تحتاج إلى خطط وأفكار ومواقف استثنائية سواء في الرؤى أو الإدراة أو التصميم في القرار، أو في التنازلات والتفاهمات الداخلية. والإنجاز الحقيقي الأعظم هو الخروج من المأزق وتجاوز العوائق واختراق جدار الصعوبات، لاستئناف واقع أكثر فاعلية وإنتاجية، والسير نحو مستقبل أفضل وفضاءات أرحب للكيان بمختلف مكوناته وللمشروع بكل أجزائه.

٥- معالجة الأبعاد الاجتماعية المعقدة في أي ظاهرة من خلال القواعد والأدوات التنظيمية أو الحزبية، يزيدها تعقيداً ويدفعها بعيدا عن الصواب والنتائج الإيجابية. وأن قسماً ليس بسيطاً من أسباب أزمتنا الداخلية ناتج عن تطورات وظواهر اجتماعية معقدة انعكست على واقعنا التنظيمي الذي يستلزم توسيع زوايا النظر واستيعاب التعدد واحترام التنوع في معادلات مناسبة وفعّالة.

٦- تتوزع المسؤولية في النصر أو الهزيمة، وفي النجاح أو الإخفاق أو في أي نتيجة عملية في أي مؤسسة أو تجمع، حسب مقادير امتلاك السلطة والتأثير في القرار، الذي يجعل من توسيع دائرة الشراكة، منهجاً صحيحاً وفعّالاً، في إدارة الأزمات ومعالجتها أو في مواجهة الأخطار.

بنود المبادرة

١- الاقرار بوجود أزمة حقيقية وكبيرة يواجهها واقعنا التنظيمي والدعوي، تتحملها أطراف عديدة وفي مقدمتها المكتب التنفيذي الذي لم يتجاوب مع المبادرات السابقة في وقتها ولم يستشرف مستقبل الجماعة.

٢- إعادة تشكيل الهيئات القيادية التنفيذية الاولى في الجماعة والحزب،على اساس الشراكة الحقيقية في تحمل المسؤولية ومواجهة التحديات، شراكة تعتمد الكفاءة والقدرة على حمل أهداف الجماعة ومشروعها من إخوة معروفين بروح التوافق، واستثناء المراقب العام من التغيير ولفترة انتقالية لمدة عام، يصار فيها إلى تعزيز وحدة الجماعة، وتوحيد الجهود في مواجهة استحقاقات المرحلة، وتهيئة الظروف والمناخات الملائمة لإجراء الانتخابات في الجماعة والحزب، وبما يتضمن العمل على إجراء التعديلات اللائحية الضرورية.

٣- إعادة النظر بصلاحيات ومسؤوليات الحزب، بما يعزز استقلاليته وانفتاحه على المجتمع، ويطلق يده في العمل السياسي والشعبي والنقابي، ويزيل مظاهر الازدواجية.

٤- الاتفاق على ميثاق شرف ينظم العلاقات الداخلية ويعالج الاختلالات القيمية في سلوك الأعضاء ويحفظ حقوق الإخوة.

٥ - إذا نالت مبادرتنا هذه القبول، وهو المأمول، فإننا نرى أن يصلنا موقفكم الأولي خلال عشرة أيام، وإذا كان بالإيجاب فإن مدّة شهرين في الحد الأعلى كافية لإعادة تشكيل الأطر القيادية.

وأمّا إذا رأيتم غير ذلك، وأصررتم على بقاء الحال على ما هو عليه، وإغلاق باب التقارب والتشارك، دون خطة حقيقية تعالج الأزمة المتفاقمة، وتجنب الدعوة ما يكاد ويدبر لها، وهو مالا نتمناه، فاننا نكون مطمئنين إلى اننا قد ادينا واجب النصيحة وما نستطيعه، وأعذرنا إلى الله جل وعلا ثم إلى الخيرين في دعوتنا وشعبنا.

مؤمنين أن استمرار عضويتنا في الجماعة التي نعتز بانتمائنا لها، والتي صغنا وجودنا وأهلينا وأبنائنا على مبادئها ورؤاها، لا يمنعنا من التفكير بإنشاء وسيلة نخدم من خلالها فكرتنا ومبادئنا المنبثقة عن مبادىء الجماعة وفكرها، في ظل المحافظة على العلاقات الأخوية والود فيما بيننا، والتعاون في كل ما فيه خير وطننا وشعبنا، وخدمة الأمة وقضاياها الكبرى وفي مقدمتها قضية فلسطين.

وإننا نرى أن إجراء الانتخابات في ظل الواقع القائم لن يسهم في إيجاد مخرج حقيقي من الأزمة المتفاقمة.

نسأل الله سبحانه أن يشرح صدورنا جميعا لما فيه خير أمتنا ودعوتنا، وأن يجنبنا الزلل والهوى ووساوس الشيطان.

اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

والحمد لله رب العالمين ٧/ ٩/ ٢٠١٥

الموقعـون/ عنهم

١) د. عبد اللطيف عربيات
٢) الأستاذ حمزة منصور
٣) الأستاذ سالم الفلاحات
٤) الأستاذ جميل أبو بكر
٥) م. حسان ذنيبات
٦) الأستاذ أحمد الكفاوين
٧) الأستاذ فرج شلهوب
٨) م. خالد حسنين
٩) الأستاذ حكمت الرواشدة
١٠) د. غازي العواودة
١١) د. عدنان حسونة
١٢) الأستاذ مصطفى نصرالله
١٣) د. زكي البشايرة
١٤) د. عبد الله فرج الله
١٥) الأستاذ أحمد المحارمة
١٦) الأستاذ علي حسين المرعي
١٧) الأستاذ سليمان محمد القاضي
١٨) الأستاذ رائد الشياب
١٩) الأستاذ فوزي الحوامدة
٢٠) د. محمد الرجوب
٢١) د. سليمان الشياب
٢٢) د. محمد حسن البزور
٢٣) الأستاذ غيث المعاني
٢٤) الأستاذ محمود الناطور
٢٥) الأستاذ فارس شبيب
٢٦) د. ذياب أبو صيني
٢٧) د. محمد حسان
٢٨) الأستاذ كاظم عايش
٢٩) د. عبد الحميد القضاة
٣٠) د. ذياب عقل

وقد سلمت المبادرة بتاريخ ٩/ ٩/ ٢٠١٥م لأمين السر العام للجماعة أ. محمد عقل بواسطة الأخوين د. رامي ملحم، وأ. إبراهيم البياني، ولم يصل رد مكتوب باستثناء إشارات بالموافقة على التشارك في مكتب الجماعة أما الحزب فهو مستقل ويحتاج لجهود مشتركة، ولما لم يصل رد من المكتب وبتاريخ ٢٢/ ٩/ ٢٠١٥م طلب عدد من الإخوة الذين أرسلوا المذكرة من الأخ رامي ملحم أن يطلب من المكتب رداً خطياً واضحاً حول المبادرة.

ويتعمق التخوف من أن الإجابة ستكون غير واضحة لنشتري الوقت وستعتذر بأن الحزب مستقل ولا علاقة له بالإخوان.

بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٥م التقى عدد من الإخوة الذين أرسلوا المذكرة في بيت د. عبد اللطيف عربيات، للإطلاع على أي جديد في هذا الموضوع.

ووصلت رسالة خطية من المكتب تفيد بقبول المبادرة وهذا نصها:

الإخوة الأفاضل الموقعون على مبادرة الشراكة والإنقاذ حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تدارس المكتب التنفيذي في جلسته رقم (٩٨/ ٢٠١٥) بتاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠١٥م، المبادرة التي تقدمتم بها تحت مسمى (مبادرة الشراكة والإنقاذ)، واحتراماً لذواتكم الكريمة فقد تم التجاوز عن بعض التحليلات والاستنتاجات التي قد تختلف زوايا النظر إليها، وصولاً إلى الفكرة الأساسية للمبادرة التي تقوم على التشارك في حمل المسؤولية في هذا الظرف الدقيق التي تمر به دعوتنا.

ونقرر قبول هذا المبدأ النبيل والدفع باتجاه إنجاحه بكل ما يملكه المكتب التنفيذي من صلاحيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته أمين سر العام ١/ ١٠/ ٢٠١٥م

وقد ابلغنا بتشكيل لجنة من الإخوة سعادة سعادات ووائل السقا، ود. محمد شحاحدة من طرف المكتب التنفيذي، وكلف ثلاثة من الإخوة الذين ارسلوا المبادرة وهم الإخوة حمزة منصور والاخ جميل أبو بكر والاخ د. عبد الحميد القضاة أو الأخ حسان الذنيبات، والتقت اللجنة المشتركة بتاريخ ٢٢\١٠\٢٠١٥.

ونشرت جريدة الغد الأردنية التقرير التالي بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٥م تحت عنوان:

قيادة الإخوان تشرع بحوار داخلي موسع لإنهاء أزمتها الداخلية

وقالت: أكدت مصادر قيادية في «الإخوان» أن المكتب التنفيذي للجماعة «قَبِل» وثيقة القيادات، والرد عليها في رسالة أرسلت بالعاشر من تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، على أن يكون إطلاق الحوار قريبا وخلال أيام.

من جهته، قال الناطق الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين بادي الرفايعة إن قبول الجماعة لإطلاق الحوار الداخلي، «جاء للتوافق على ما طرحته وثيقة القيادات من بنود، والروحية العالية التي ظهرت في الوثيقة، وتلاقح الأفكار انطلاقا من الحرص على وحدة الجماعة».

وشدد على أن الحديث عن إنذار نهائي للمبادرة «غير وارد»، مؤكدا أن صيغتها هي «تشاركية».

وعلمت «الغد» من مصادر قيادية في «الإخوان» أن قبول الحوار يأتي انطلاقا من إدراج الوثيقة لبنود ليست خلافية، في مقدمتها إعادة تشكيل الهيئات القيادية بالجماعة دون استبعاد «المراقب العام للجماعة»، وطلب تحديد مرحلة انتقالية لمدة عام مع بقاء المراقب، وهو بخلاف المبادرات السابقة التي تبناها فريق الحكماء، وطالبت باستقالة القيادة الحالية ورحيلها، بحسب المصادر نفسها.

واعتبر مصدر قيادي محسوب على القيادة الحالية للجماعة أن ما ورد من أفكار في الوثيقة «ستكون جميعها محل نقاش، بغض النظر عن الموافقة عليه مسبقا أم لا، خاصة فيما يتعلق بشمول الحزب بمطلب إعادة تشكيل الهيئات القيادية فيه».

ووصف الموقعين على الوثيقة، بـ«الشخصيات غير الخلافية، والتي تسعى إلى إنهاء الاصطفافات الداخلية والوصول لحلول توافقية».

وبتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٥م نشرت جريدة الغد الأردنية ما يلي حول الحوار الداخلي الإخواني وقالت:

انطلقت أولى اجتماعات الحوار الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين، أول من أمس الجمعة، مع فريق ما يعرف بـ«الحكماء»، وسط اكتفاء عدة قيادات، بوصف أولى الجلسات بانها «تمهيدية».

وحضرت الجلسة الأولى للحوار، عدة قيادات، بحسب ما علمت «الغد»، من بينها ممثلون عن المكتب التنفيذي للجماعة القائمة، المهندس وائل السقا وسعادة سعادات ومحمد الشحاحدة، فيما حضر اللقاء أيضا، كل من القيادات حمزة منصور وحسان الذنيبات وجميل أبو بكر.

وعلمت «الغد» من قيادات حضرت اللقاء، وتحفظت على الخوض بتفاصيل اللقاء، أن الجلسة كانت تمهيدية، ولم تتضمن أية اتفاقات، مؤكدة أن الحوار المعمق لم يبدأ بعد.

وأبدت تلك القيادات تفاؤلها المبدئي ببدء الحوار، إلا أنها شددت في الوقت ذاته، على أن كل الحوارات في بداياتها قد تواجه «صعوبات». انتهى

هذا وقد طلب وفد المبادرة من ممثلي المكتب تبني المبادرة كما وردت بشقيها المتعلقين بالجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي خلال لقائهم الاول.

وقال أحد الإخوة من ممثلي المكتب التنفيذي في اللجنة: إن المكتب التنفيذي سيرعى الحوار، وأنه ليس طرفاً في الخلاف، واعترض على ما ورد في المذكرة بتحميل المكتب التنفيذي مسؤولية ما جرى للجماعة.

وقد رفض ممثلوا المبادرة هذا القول جملةً وتفصيلاً وأكدوا على أن الحوار سيكون فقط مع من يمثل قيادة الجماعة وعليكم التشاور مع من شئتم، إضافة إلى الالتزام بالموعد الوارد في المذكرة، وقد أبدى الوفد بعد حوار قناعته بما طرحه ممثلوا المبادرة.

واتفق على موعد أقصاه يوم الإثنين التالي ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٥م لكن اللقاء لم يتم.

وبعد اتصالات من الأخ جميل أبو بكر تم لقاء يوم الإثنين ٢/ ١١/ ٢٠١٥ في المركز العام، وقد ذكر الإخوة الأستاذ حمزة منصور والأستاذ جيمل أبو بكر والمهندس حسان ذنيبات أن الأخ سعادة سعادات قال:- أنهم عرضوا محتوى المبادرة على مجموعتين الأولى بعض الإخوة من أعضاء مجلس الشورى الإخوان ومنهم الإخوان: بهجت حمدان، أحمد الزرقان، محمد العطار، د. أيمن أبو الرب، خميس العسود.

كما التقوا مجموعة من الإخوان في قيادة الحزب: أ. محمد الزيود الأمين العام، أ. خضر بني خالد، د. عبد المحسن العزام، مراد العضايلة، وقد اصروا على أن الحزب مستقل وليس معنياً بالمبادرة، واستغربوا طرح موضوع إعادة تشكيل المكتب التنفيذي للحزب قائلين تعلمون أننا رفضنا تدخل الإخوان في انتخابات الحزب ولم نستجب لطلب المراقب العام، فَلِمَ يطلب الآن إعادة تشكيل المكتب وللحزب مؤسساته وقياداته.

وقد ذكر الإخوة ممثلو المبادرة أنهم طلبوا من قيادة الجماعة إن كانت جادة في قبول المذكرة / كما يقولون/ فإن رفضت قيادة الحزب الاستجابة فليكشف عنهم الغطاء ويعتبر الحزب غير مرتبط بالجماعة، ويتوقف عنه الدعم بكل أشكاله، ونعمل سوياً بعد ذلك ولتبق قيادة الجماعة كما هي، ونفكر في شكل العمل السياسي القادم، أو يترك من يمارس العمل السياسي من الإخوان بالطريقة التي يراها دون مؤاخذة.

كما طلب لقاء موسع مع المكتب التنفيذي للجماعة إلاّ أن رئيس الوفد - الأخ سعادة سعادات رفض ذلك مكتفياً بممثلي المكتب.

وكانت قناعة الإخوة الذين حضروا الاجتماعين، أنّ المبادرة رُفِضت، وأن الإخوة في قيادة الجماعة لا يستشعرون الواقع الخطير الذي تمر به الجماعة، وقد تواصى المجتمعون بالهدوء، وتجنب

الحديث الانفعالي مهما كان الألم، والتفكير بهدوء حفاظاً على المصلحة العامة.

وتم تكليف عدد من الإخوان بإعداد ورقة للتاريخ تتضمن مجريات الأحداث وبخاصة الجهود التي بذلت لرأب الصدع ومعالجة الازمات التي مرت بها الجماعة وقد أعدت الورقة ووزعت على أعضاء الشورى.

وقد قال قيادي من الإخوان معلقاً على مبادرة الشراكة والإنقاذ، التي تقدمت بها بعض الشخصيات الإخوانية أنها جاءت متأخرة، وهي تهدف للسيطرة على الحزب استعداداً للانتخابات البرلمانية القادمة!!

وقال: إن الجماعة تجاوزت المرحلة الحرجة التي كانت تستهدف شرعية وجودها في الأردن، وأن على تلك الشخصيات تغليب مصلحة الجماعة.

وبطلب من المراقب العام تم يوم لقاء الثلاثاء ١٠/ ١١/ ٢٠١٥م وحضره الإخوة: أ. حمزة منصور، أ. جميل أبو بكر، أ. سالم الفلاحات، م. حسان ذنيبات، مع المراقب العام د. همام سعيد وأ. سعادة سعادات فقط ولم يُستَجب لطلب المحتجين حضور جميع أعضاء المكتب.

وقد أعاد فضيلة المراقب العام الموضوع لنقطة الصفر، وقال أنه لا يملك سلطة على أحد، لكنه ينصح فقط، وقال أن أطراف المعادلة كثيرة، وانا يمكن ان أُشرف على إدارة الحوار، ولكن قبل ان نبدأ فلا بد من تفاوض لنصل لحلول قد لا ترضي الجميع، ولا بد من بحث التفاصيل ابتداءً، وبيان الحد الأدنى المقبول عندكم، فأرجو أن تحددوا المواقع المطلوبة والأشخاص وعددهم ومواقعهم، وهل تريدون المشاركة في المكتبين أم إعادة تشكيلهما من جديد.

وهل المطلوب إقالة المكتب والأمين العام والإتيان بأمين آخر؟ ومن هو هذا الأمين؟ هل هو حمزة، أم حسان، أم سالم، أم..........

وهل المطلوب حل المكتب التنفيذي للجماعة كاملاً؟ أم المشاركة فيه؟

وختم بالقول أنه لا يشعر بأزمة في الجماعة، وأنها تقوم بنشاطاتها على أحسن وجه.

أمّا وجهة نظر الإخوة الأربعة الذين حضروا اللقاء وهم: أ. حمزة منصور، أ. جميل أبو بكر، م. حسان الذنيبات، أ. سالم الفلاحات، فقد تأكد لديهم من خلال هذا الطرح أن المكتب التنفيذي للجماعة مصرٌ على أنه يرعى الحوار فقط، وأنه ليس طرفاً في الذي يجري، وليس قيادةً للحركة الإسلامية، وفيما يتعلق بالحزب فإن المكتب لا يستطيع التدخل إلا بالنصيحة فقط، وقد رفض الوفد هذا الطرح للمرة الثالثة إضافةً إلى تجاوز محتوى المبادرة سواءً في مضمونها أو في توقيتها فإذا كانت

هذه الإجابة استغرقت شهرين كاملين وزيادة فما طرحه فضيلة المراقب العام يحتاج إلى شهور أو سنوات وقد لا يخرج بشيء على حد قوله، وأكد أ. حمزة منصور أن الحركة الإسلامية تمر بأزمة حادة التي سماها المراقب العام مشكوراً ربما لأول مرة بالمرحلة العصيبة.

• واحتج على عدم حضور أعضاء المكتب التنفيذي هذا اللقاء بالرغم من طلب اللجنة وتأكيدها اللقاء معهم، واستهجن الإصرار على هذا الشكل من اللقاء مع وجود لجنة مكلفة وتم تغييب معظم أعضائها إضافةً إلى تغييب بقية أعضاء المكتب التنفيذي الموجودين في عمان.

• وأكد على أننا تواصينا بأن لا نتحدث للإعلام ولا نصرح له رغم إلحاحه المستمر، واعترض على موضوع رعاية المكتب وقول المراقب العام أننا لسنا طرفاً والحقيقة أننا نحن لسنا طرفاً وعملنا ما استطعنا وسنعمل لإنقاذ دعوتنا وحمايتها، وقال: لا بد من تحديد المشكلة وحجمها والخطر الذي يتهدد وجود الجماعة بأشكاله المختلفة الخارجية والداخلية.

• وقال: نحن لسنا باحثين عن مواقع قيادية فقد عرضت علينا في بيتك في رمضان نصف عدد أعضاء المكتب ورئاسة مجلس الشورى للدكتور عبد اللطيف عربيات، وقلنا لك في حينها أن الهدف هو إنقاذ الحركة الإسلامية وليس المواقع القيادية.

وقال: إن الموضوع لا يحتاج لحوارات مطولة وخاصة بعد مضي ستين يوماً لكل من يعنيه الأمر وقلنا أن الهدف من هذه المبادرة هو الإنقاذ الذي اعترض عليه البعض للأسف متجاهلاً وضع الحركة الإسلامية.

وذكر أ. جميل أبو بكر أن الهدف من المبادرة المحافظة على الكتلة البشرية للحركة الإسلامية، وعندما نبحث في أزمة داخلية، وخارجية سياسية محيطة بنا، هل يصح الاعتذار باستقلال أي مكون من مكونات الحركة الإسلامية؟ وهل يمكن أن يقتنع أحد بأن حزب جبهة العمل الإسلامي شيء آخر ولا علاقة له بجماعة الإخوان المسلمين؟

وقال: أنا أرى أن كارثة تحل بالجماعة والمشكلة مشكلة وجود واستقرار، ومشكلة قيم هُددت وانهارت، ولا بد من موقف لإنقاذ هذه الحالة، وفي الظروف الاستثنائية توقف الدول دساتيرها وقوانينها وليس الحركات السياسية فقط.

وقال: كان على قيادة الجماعة أن تقف على مسافة واحدة من الإخوان وأن لا يروج المكتب لرواية قيادة الحزب الحالية في موضوع انتخاباته الأخيرة.

وقال: أنا لمست منذ اللقاء السابق رفضكم للمبادرة وأن قبولكم لها هو حسب فهمكم فقط، وفي الوقت الذي دعيت فيه للقاء مع اللجنة المختارة من طرفكم قرأت في موقع (جو ٢٤) أن المكتب يقبل المبادرة فيما يخص الجماعة علماً أننا ذكرنا في اللقاء الأول أن عليكم أنتم قيادة الجماعة ولكم أن تحاوروا من شئتم من الإخوان ومن مكونات الحركة الإسلامية وأنتم القيادة، لكننا نحن كجزء من الحركة الإسلامية لن نحاور سوى القيادة ولن نقبل استثناءها، والاعتراف بتحييدها الرسمي.

وقال: إن قضية الإصرار على تعدد المسارات وانفصالها وعدم الالتزام بالوقت، والاعتراض على تأجيل الانتخابات لمدة عام بحجة مخالفتها للنظام الأساسي، والموقف من الحزب وعدم التأثير عليه، والاعتراض حتى على اسم المبادرة (الإنقاذ)، يجعلني أتساءل ماذا يبقى من المبادرة وما معنى موافقتكم عليها؟!

وإن تخليكم عن دوركم القيادي هو الذي أفسح المجال لما يقرب من عشرين مبادرة تقوم عليها جهات إخوانية كثيرة بل وحتى غير إخوانية.

وهل يمكن أن يكون طرح هذه الأسئلة الآن معقولاً من طرفكم بعد مضي ستين يوماً على المبادرة؟

مع أنَّ المبادرة واضحةً في ضرورة إعادة تشكيل مكتب الجماعة ومكتب الحزب ولا حصانة لأحد فيهما إلا لموقع المراقب العام ولا (فيتو) على أحد أيضاً، وأن يكون التشكيل حسب المصلحة العامة بعيداً عن المحاصصة والتي هي ليست هدفاً لنا.

وقال: لقد اشتغل إخوانكم لرأب الصدع وأمسكوا بحجز العديد من الإخوان لئلا ينفرط عقد الجماعة، فهل المطلوب أن ييأس هؤلاء الإخوان؟

وقال: إن كان الحزب لا يتمثل فيه جميع الإخوان، فهو ليس لنا، والجامع الوحيد لنا هو الجماعة فقط، وما لم تحصل شراكة حقيقية ستكون النتيجة البحث عن إطار سياسي مع حفظ الود للجماعة.

وقال: سمعت من شهور من إخوةٍ مؤثرين وقريبين منكم أن الحل هو أن يحصل تفاهم لتشكيل إطار سياسي جديد مع بقاء الود والتفاهم، وزارني قريباً بعض الإخوان وطرحوا مثل هذا الطرح ولم أعلق على قولهم، سوى أن بقاء الجماعة موحدة إن أمكن هو أفضل الطروحات.

وختم متسائلاً إن كنتم وصلتم لقناعة أنه لا بد من الحوار على مسارين وفريقين كما يؤكد الأخ سعادة سعادات، وكما سمعنا الآن من فضيلة الأخ المراقب العام فهذا يعني أنكم رفضتم المبادرة عملياً.

وقال م. حسان ذنيبات: لقد حصلت خديعة في انتخابات الحزب من خلال التطمينات التي سبقت انتخاباته بإعلان التوافق على شخص الأمين العام وبالتزكية، وعتب على موقف المراقب العام وأعضاء المكتب التنفيذي لعدم إظهار موقفهم اتجاه الحزب أمام الإخوان أو أمام الحزب في الوقت الذي تؤكدون في اللقاءات.

- بينما أكد سالم الفلاحات في الجلسة أن فضيلة المراقب العام عرض عليه قبول موقع الأمين العام بالتزكية ولم يقل له على الإطلاق أنه سيحاول إقناع الآخرين، بل عرض عليه أن يشكل المكتب التنفيذي دون الالتزام بالأسماء التي عرضت عليه سابقاً، وأنه سيجد الموافقة الكبيرة على طرحه من أعضاء الشورى، وقال: لا تتوهم أن شورى الحزب مقسوم إلى ٤٥ و٣٥ فالإخوان عقلاء، وذكر أن أمين السر العام للجماعة (محمد عقل) قد قال له قبيل اللقاء مع المراقب العام بدقائق أن المكتب التنفيذي طلب من فضيلة المراقب العام العمل الجاد على إقناع سالم الفلاحات بقبول موقع الأمين العام لأنها وصلت أخبار أن هناك تهيئة لأمين عام آخر وعندها ستكون مصيبة على الجماعة وعلى الحركة الإسلامية بشكل عام، وقد اعتذر المراقب العام عن القيام بهذا الدور حسب رواية أمين السر العام احتجاجاً على عدم طاعته في موضوع رئيس مجلس الشورى د. عبد المحسن العزام، ولكن لم يسمع قوله إلا أن المكتب أصر على أن يطلب أ. سالم الفلاحات بأن يقنعه بذلك.

وقد ذكر سالم في اللقاء للمراقب العام أنْ لو كنتَ عرضتَ عليَّ أنك ستحاول وترجو وأنهم لا يحترمون قولك، لكنت قد شكرتك وأعفيتك من هذه المهمة، سيما وأنت تعلم والكثيرون يعلمون أنني لم أوافق على قبول موقع الأمين العام إلاّ مكرهاً وتحت الإلحاح الشديد، وتقديراً للمصلحة العامة للحركة الإسلامية، وهذا أمر لا يحتاج إلى شهود.

وذكّر سالم المراقب العام بأنك وسطت مجموعة من الإخوان ومنهم بعض الحاضرين إضافةً إلى د. عبد اللطيف عربيات في اللقاء الذي تم في المركز العام بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٥م، وقد أكد الإخوان أ. حمزة منصور، وأ. جميل أبو بكر هذا الطلب، وذكر سالم أنك وسطت د. عبد الحميد القضاة من أجل إقناعي إضافةً إلى ما قام به الأخ نائب المراقب العام أ. زكي بني ارشيد، والأخ وائل السقا، والأخ محمد الشحاحدة، وغيرهم...... وقال: أحمد الله تعالى الذي أعفاني ولعله أراد بي خيراً.

• وذكر الأخ سعادة سعادات أنه بذل جهداً لتقريب وجهات النظر مع الجهات (الفاعلة) حسب وصفه في الإخوان والحزب وأن المراقب العام ليس لديه حلٌ سحري وليس من صلاحيته أن يؤثر في اختيار الأمين العام، وقال: لما التقينا مع اللجنة كان هدفنا الاستماع من الأطراف الثلاثة حتى نشكل أرضية للحوار.

وقد انتهت الجلسة بعدم الاتفاق على شيء، أو على أي لقاء آخر، بل فهم الجميع أن المبادرة رفضت ولكن بلسان الحال وواقع الفعل من المكتب التنفيذي، وأن لم يكن بلسان المقال.

ونسأل الله تعالى أن يجعل لنا فرجاً ومخرجا، وأن يحفظ وطننا وأمتنا ودعوتنا إنه على كل شيء قدير.

٩) مبادرات لم تكتمل

أما المحاولات والتي لم تكتمل فهي كثيرة أيضاً ومنها:-

١. محاولة قام بها الإخوة د. سالم قرارعة، أ. عاطف حماشا، د. جمال أبو نواس، وغيرهم.

٢. محاولة قام بها الأخ المحامي أ. حكمت الرواشدة.

٣. محاولة قام بها معالي د. محمد الحموري.

٤. محاولة قام بها معالي د. رؤوف أبو جابر.

٥. محاولة قام بها د. حسين المجالي.

٦. محاولة قام بها عدد من الإصلاحيين الحراكيين:- د. علي الضلاعين، م. عبد الكريم الغويري، د. عمر العسوفي، محمد الأزايدة وغيرهم.

٧. مشروع مبادرة من الأخوات لم أطلع عليها.

ولكنها اصطدمت جميعها بخطاب الشرعية والمؤسسية والاحتكام للّوائح الداخلية، والانتخابات المبكرة، أو بعروض شكلية من القيادة. أو بالتسويف والإهمال.

نصائح

لم يقتصر الأمر على المبادرات – إنما أرسلت نصائح كثيرة من العلماء والكتاب الأصدقاء لقيادة الجماعة من خلال مقالاتهم ورسائلهم ومن أبرزها رسالة من الدكتور عصام تليمة بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠١٥م أقتبس منها ما يلي:-

يا سادة الإخوان وسيلة، وليست غاية، فإذا اختلفتم مع هذه الوسيلة، فابحثوا عن وسيلة أخرى، وقدموا نموذجاً يجعل إخوان الأمس معكم، يعيدون التفكير فيما نجحتم فيه من وسائل، وقدموا نماذج مقنعة، تحفظ تاريخكم، وتحفظ تقدير إخوان الأمس لكم، وتقدير المجتمع لكم، فلا يمكن أن تكسب ثقة حكومة ولا أحزاب معارضة، رأتك تنقلب على أصلك وأساسك، سيظل بداخلها في تعاملها لك سابقتك مع إخوانك وفصيلك. هذه نصيحة من قرأ تجارب من فعلوا مثلما فعلتم.

يجب أن نعترف أن هناك أزمة لدى إخوان الأردن ليست وليدة اليوم، بل وليدة سنوات مضت، وقد كنت في زيارة للأردن وقتها، وقابلت معظم الأطراف المختلفة، ووقفت على بعض مواضع الخلل بين الإخوان بعضهم بعضا، وذهبت لجنة من مكتب الإرشاد لرأب الصدع بين إخوان الأردن.

مما لا شك فيه أن هناك أزمة في قيادة الإخوان في الأردن، فهم سبب رئيس في مشكلة عدم توحد الصف الإخواني، وحتى يكونوا جزءا مهما من الحل، وينسى لهم الجميع سبب المشكلة، عليهم أن يخرجوا بمبادرة تنطلق من التوافق مع كل الصف الإخواني، تبدأ فيه القيادة الحالية بوقفة منصفة، تقف فيها على أخطائها، وتسعى لرأب الصدع الداخلي، فلن يقف حائط صد منيع أمام هذا الانقلاب الدعوي على الجماعة، إلا أن تكون اللحمة الداخلية قوية، ولن تقوى بغير الاعتراف بالخطأ، والسعي في علاجه بواقعية، وما أطرحه هنا هو: مبادرة توافقية، كأن تستلم قيادة الجماعة أطراف مستقلة موثوق بها، إلى حين إجراء انتخابات عاجلة من جديد، تقطع بها الطريق على المغرضين والمندسين، ويهدئ من غضب المغرر بهم، ويدفع المجتهدين المخطئين إلى مراجعة اجتهاداتهم. وبعد ذلك يجب على الجميع الالتزام بنتائج الانتخابات.

حتى لو أدت هذه الانتخابات إلى تخلي القيادة الحالية عنها، وليس ذلك عيباً، يجب على قيادة الإخوان إعلاء مبدأ الحفاظ على المبدأ، ولو بتخلي الأشخاص عن مواقعهم، لتأتي قيادات جديدة من داخل الصف الإخواني، تعبر عن المرحلة بكل ما تتطلبه من قيادات تحظى بتوافق وقبول معظم أفراد

الصف الإخواني، تلبي فيه طموحاته، وتَعبر به هذه الأزمات. انتهى

وبعد أن سحب الحكماء مبادرتهم وأعلنوا ذلك في لقاء مجلس شورى الجماعة.انتظرت الصحافة وبعض الإخوان الخطوة التالية «للحكماء» بعد سحب مبادرتهم.. بل ربما فقد بعض الشباب الأمل بالإصلاح الداخلي و(بالحكماء) وعبَّروا عن ذلك برسائل منها رسالة حملت هذا العنوان:-

إلى الحكماء مع المحبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إنها أمانة... وبدوتم ضعافاً!!

انعقدت عليكم الآمال، أن تنقذوا السفينة قبل غرقها،فضيعتم الأوقات في حوار نتيجته العدم، وفي مبادرات لحقت أخواتها من مبادراتكم منذ سنوات.

كان بيانكم الأول بمثابة طوق نجاه لنا جميعاً.. فانتظرنا موقفكم الذي وعدتم به... ثم انجلت الأيام عن سراب يحسبه الظمآن ماء.

أجدتم فن الانسحاب، ورضيتم بالخلاص الفردي، وتظنون أن رمي كرة المسؤولية تجاه المكتب الحالي،سينقذكم من المساءلة،فلا والذي عسعس الليل ونفس الصبح لن نُريحكم من اللوم ونحن من أكثر الإخوان لكم حبا وتقديرا.

إنها أمانة... وبدوتم ضعافا!!

أتدرون أيها الأفاضل أنه ينقصكم الكثير من الجرأة، ووضوح الرؤية والتضحية... نعم التضحية من أجل إنقاذ الدعوة،لِمَ التردد وقد لاكتكم الألسن، وقذفتكم سهام التهم..... فغادروا مربع ترددكم القاتل، والى مزيد من الجرأة.

ونحن اليوم.. مجموعة من الشباب يزداد مع الأيام عددهم، وتتضاعف مع الأحداث طاقتهم، وتشتد عزائمهم، أعلنا سابقا انحيازنا للحكماء.. ولكن الحكماء خذلونا، فالحكمة كما علمتمونا وضع الشيء في مكانه.

شيوخنا الكرام

نقولها لكم بكل جلاء

ونقولها لكم بكل صراحة ووضوح، إننا ماضون مجتهدون لحفظ الدعوة، ما دمتم قد فضلتم

...القبوع في مربع التردد... ودم الدعوة في رقابكم،فإن بأن لنا في يوم من الأيام أننا تعجلنا أو اخطأنا فإننا سنحملكم وزر ذلك أمام الواحد الأحد..

نرجوكم ألا يكون تاريخكم وموقعكم عقبة أمام قرار جريء حازم، فالتنظيمات أشكال وقوالب،نختار ما هو أقوى لفكرتنا... ونقول لكم بأننا لن ننتظر كثيراً،فالعمر قصير وثمين، والوطن مثخن بالجراح.

«اللهم افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين»

تيار الشباب الإصلاحي في جماعة الإخوان المسلمين ١/ ٧/ ٢٠١٥

هذا بعض ما استطعت أن أحصيه من مبادرات ودراسات ونصائح مكتوبة ومتبلورة ذات قيمة، ولكنها لم تستطع أنْ تغير شيئاً في موقف القيادة الإخوانية أو تقنعها لإنقاذ الجماعة.

هذا وبعد استنفاد كل المبادرات وبخاصة مبادرة الشراكة والإنقاذ جهودها ولم تجد قبولاً.

صدر بيان صحفي من لجنة متابعة المبادرة هذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح صحفي

بعد رفض قيادة الحركة الإسلامية لمبادرة الشراكة والإنقاذ الأخيرة عمليا بعد اللقاء مع المراقب العام بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠١٥م قبل أسبوعين باستثناء الحديث العام، والتي قدمت قبل شهرين ونصف من هذا التاريخ، وأخذت المدة الكافية، والتي تضمنت مقترحات واضحة وقبلت بالحد الأدنى الذي يمكن أن يقلل الخسائر، ويضع حدا للتدهور الذي وصلت إليه الجماعة، والخسائر التي ألمت بها وبخاصة خلال العام الحالي، والأخطر من الرفض هو حالة الإنكار الشديدة التي تمارسها القيادة حتى اليوم ونفي أية أزمة تمر بها الجماعة، بل والتصريح المتكرر ان الجماعة تعيش في أحسن أحوالها وأسمى تجلياتها.

لذا فإن أصحاب المبادرة وما سبقها من مبادرات واتصالات وحوارات فردية وجمعية تتعلق بالجماعة وبحزب جبهة العمل الإسلامي، وبعد الالتفاف على التوافقات المميزة التي توصل إليها فريق واسع من أعضاء وقيادات الحزب والإخوان في منتصف عام ٢٠١٤، وبعد الاستعانة بالعديد من الإخوان والإسلاميين في الداخل والخارج وأصدقائهم، ومن خلال الجهود المشكورة التي بذلها بعض الأردنيين الكرام، يرى القائمون على المبادرة أنهم وصلوا إلى طريق مسدود في هذا

الشأن، وأنهم بهذا أعذروا أمام الله والإخوان والناس.

ويلتزمون بما كتبوه في المبادرة / بعد أن أُفشلت مع الألم الشديد/ ، وهو: أن عضويتنا في الجماعة التي عشنا فيها وبذلنا في سبيل مشروعها مانستطيع، وصغنا وجودنا وأهلينا وأبناءنا على رؤاها ومبادئها، لايمنعنا من التفكير بإنشاء وسيلة نخدم من خلالها فكرتنا في ظل إصرارنا على المحافظة على عضويتنا في الجماعة والمحافظة على العلاقات الأخوية والود فيما بيننا والتعاون في كل ما فيه خير أوطاننا وأمتنا وشعبنا وخدمة قضاياها الكبرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية أم القضايا وأن لم تكن الوحيدة.

إنَّ أصحاب المبادرة وجلّهم من القيادات التاريخية للإخوان والمؤسسين لجبهة العمل الإسلامي، منذ أن كانت فكرة يقصد بها جمع جهود الأردنيين والأردنيات الراغبين بالعمل الوطني في تيار واسع، وليس تكرار صورة الجماعة على شكل حزب شكلي، لن يتوقفوا عن العمل حتى تحقيق الغاية وتطويرها.

وحسماً للغط الدائر فإن الذين قدموا المبادرة يستشعرون بأعلى درجات المسؤولية واجباتهم الشرعية والوطنية تجاه وطنهم وشعبهم وأمتهم، وأن طاقاتهم وإمكاناتهم وخبراتهم أصبحت معطلة في مؤسسات الحركة الإسلامية، وبخاصة في الجانب السياسي، ولا يجدون لهم عذرا يمكنهم من الاستراحة والتنحي والقعود والاكتفاء بالمراقبة والألم والعتب أحيانا.

وقد اتفقوا لمعالجة هذه الحالة على عقد اجتماع موسع للذين تقدموا بالمبادرة ولسواها من المبادرات، وممن يرون رؤيتهم خلال الأيام القليلة القادمة لتنفيذ ما خلصوا اليهو للتشاور في وضع آليات العمل ووترتيباته والتي ستتضمن لقاءات ومشاورات مع جميع الراغبين بعمل وطني منظم شامل يتوافق على القواسم الوطنية المشركة مستفيدين من سلبيات التجارب السابقةوالعمل دون تردد وبخاصة في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به بلدنا ومحيطنا العربي، بعيدا عن الاستحواذ والنظرات الضيقة، والمناكفات التي أنهكت شعبنا وأمتنا طوال عقود.

من هنا ندعو إخواننا أولاً بمختلف مواقعهم واجتهاداتهم إلى تعظيم أهدافهم وتوسيع اهتماماتهم، والى فتح آفاق العمل الوطني، وعدم عرقلة الجهود المنطلقة، والابتعاد عن المهاترات الإعلامية والاتهامات المقولبة سلفاً بلا دليل وتوفير هذا الجهد للعمل والتطوير والإنجاز.

وإنّ في سعة الإسلام العظيم، وفي أدبيات الجماعة المستقرة، وكثرة هموم الوطن وقضاياالامة الكبرى المعقدة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والهجمة العالمية القائمة منذ عقود على إمكانية

النهوض والوحدة والتحرر الكامل والديمقراطية واستمتاع العرب بثرواتهم ومقدراتهم المنهوبة والعيش بكرامة.

وأنّ الميدان يتسع لجهود جميع العاملين الصادقين من شتى الاتجاهات الفكرية والسياسية والوطنية، ومن أولى منا بالتزام أدب الاختلاف ما دام جميعه يدور في دائرة العمل المباح شعبيا ووطنيا وبحدود صلاحيات البشر ومهامهم، وليكن التنافس والتكامل في الإنجاز ونحن أصحاب الشعار الذهبي الخالد (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه).

فإلى ميدان العمل بعيدا عن متاهات الجدل والأماني والاتكالية وضيق الأفق، والتي لا تنبت إلا سرابا ولا ينتفع منها إلا أعداء الأمة.

وسيلتقي جميع المخلصين الغيورين إن لم يكن في تيار عريض هادف واحد، فسيلتقون في ميادين العمل والإنجاز ويعذر بعضهم بعضا في وسائلهم واجتهاداتهم المختلفة.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

لجنة مبادرة الشراكة والإنقاذ

٢٠١٥/١١/٢٢

واتفق على إرسال ملخصات تاريخية عن مجريات الأحداث الإخوانية الداخلية وتوزيعها على أعضاء المكتب التنفيذي أولاً وعلى أعضاء الشورى وغيرهم.

وتم عقد لقاء موسع حضره ما يقرب من مائة وعشرين مشاركاً وبعد حوار واسع لخصه الأستاذ حمزة منصور الذي أدار اللقاء بما يلي:-

خلص اجتماع مبادرة الشراكة والإنقاذ ـ التي أطلقها قيادات في جماعة الإخوان المسلمين، عقد أمس السبت بحضور ما يزيد عن ١٠٠ شخصية في منزل القيادي في الحركة الإسلامية نمر العساف تكليف لجنة المتابعة الداخلية فيها، بدراسة جميع المقترحات المقدمة بشأن تشكيل إطار سياسي جديد.

وقال رئيس لجنة المتابعة الداخلية القيادي حمزة منصور رداً على سؤال صحفي أن الاجتماع الذي عقدته مبادرة الشراكة والإنقاذ أمس السبت بحضور ١٠٠ شخصية كلف لجنة المتابعة لدراسة جميع المقترحات المقدمة بشأن الاطار السياسي الجديد بشكل غير متسرع ويتطلب مزيدا من الحوار والشورى، لأن أي اطار سياسي لا يكون نوعيا لا معنى له.

وأضاف أجمع الحضور خلال الاجتماع على تمسكهم بجماعة الإخوان المسلمين فكراً ومنهجاً وتنظيماً والتزامهم بسياسات الجماعة وقراراتها دون ان يصادر الحق في تقديم النصحية والقيام بواجب الأمر بالمعروف».

وحول الاقتراح المقدم بشأن تقديم استقالة جماعية من حزب جبهة العمل الإسلامي أكد منصور أنه لم يصدر قرار حتى الآن بهذا الشأن لكنه احد المقترحات المقدمة خلال الاجتماع وسيخضع للدراسة من قبل لجنة المتابعة الداخلية في مبادرة الشراكة والإنقاذ.

وصدر البيان الصحفي التالي بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠١٥م وهذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح صحفي

في أجواء مفعمة بالإخوة، والشعور بالمسؤولية الدعوية والوطنية، عقد اجتماع في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم السبت الواقع في ٥/ ١٢/ ٢٠١٥م حضره أكثر من مائة شخصية دعوية، من أعضاء مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الإسلامي وعدد من القيادات الميدانية.

وبعد الاستماع إلى تقرير عن الجهود المبذولة للخروج من المأزق، وإنقاذ الحركة الإسلامية من أخطار تتهددها على الصعيدين الداخلي والخارجي، أكدَّ المجتمعون على ثوابت تحركهم، والمتمثلة بالتمسك بجماعة الإخوان المسلمين فكراً ومنهاجاً وعضوية، إيماناً منهم لما لها من فضل على أبنائها، وعلى المجتمع، وبالحفاظ على الروح الوطنية، المتمثلة في الوحدة الوطنية، والأمن والاستقرار والتنمية، وبانتهاج الإصلاح السلمي المتدرج، وصولاً إلى مجتمع الحق والعدل والفضيلة والتداول السلمي للسلطة والشراكة الحقيقية، وبالوقوف بحزم إلى جانب قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، القضية المركزية حتى تحقيق التحرير والعودة، وبعد التداول والمناقشة على مدى أربع ساعات، خلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات تركزت حول أمرين:-

الأول: التمسك بعضوية جماعة الإخوان المسلمين، والالتزام بقانونها الأساسي، وسياساتها العامة، مع التأكيد على حقنا بإسداء النصيحة، والنقد الذاتي والقيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثاني: فيما يتعلق بالإطار السياسي الذي ورد في المبادرة المقدمة لفضيلة المراقب العام والمكتب التنفيذي للجماعة في ٩/ ٩/ ٢٠١٥م فقد عهد إلى لجنة المتابعة الشروع بتنفيذ ما انعقدت عليه إرادة

المجتمعين في هذا الأمر، وفي غيره من المقترحات، مع مراعاة الأخذ بأسباب نجاح المشروع بكل ما يلزم من الدراسة والتشاور والتواصل مع مختلف شرائح المجتمع، والاستفادة من التجارب الناجحة، داخل البلاد وخارجها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل/ لجنة المتابعة (لمبادرة الشراكة والإنقاذ) ٧/ ١٢/ ٢٠١٥م

رسالة المراقب العام

هذا وكان المراقب العام قد أصدر الرسالة التالية ونشرها في وسائل الإعلام قبل أن تصل للإخوان بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠١٥م قبيل الاجتماع الموسع جاء فيها:-

أيها الإخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد أوليتموني أمر قيادتكم لدورتين قياديتين حرصت فيهما أن أوفي بما التزمت به أمام مجلس الشورى بأن أحافظ على قرار الجماعة وقانونها الأساسي وأن أبذل قصارى جهدي وجهود إخواني في المكتب التنفيذي لخدمة هذه الجماعة المباركة وخدمة هذا الوطن وهذا الشعب، والوقوف أمام التحديات الداخلية والخارجية. وقد سجلت جماعتكم نجاحات واسعة في المحطات التي اجتازتها والجولات التي خاضتها، وليس المقام هنا مقام تقديم كشف للحساب الذي طالما قدمناه أمام مجلس الشورى الكريم، وأثناء لقاءاتي مع الهيئات العامة في الشعب، وسنتقدم بهذا الكشف النهائي في جلسة مجلس الشورى الختامية.

أيها الإخوة والأخوات

إنني على وشك أن أغادر موقعي وأخليه لمراقب عام جديد ومكتب تنفيذي جديد، وكلنا ثقة بأن هذه الجماعة بما فيها من آلاف القياديين في جميع فنون القيادة وبما تتمتع به من نظام شوري هي قادرة بإذن الله على تجديد نفسها ملتزمة بنظام راسخ مر عليه سبعون عاما من التجارب الشورية المنظمة.

وتعقيبا على الكثير من المبادرات سواء منها ما جاء من المراقب العام والمكتب التنفيذي أو ما جاء من إخوة وأخوات كرام وكريمات وكلهم أصحاب سابقة وقدم في هذه الدعوة، ولا تصل هذه المبادرات إلى نهايتها ولا تحقق نتائجها إلا إذا قامت على مبدأ الحوار والتفاهم والأخذ والعطاء دون أن يفرض أحد على أحد نظرته الأحادية. وأن الحكم على المبادرات بالفشل إذا لم تقبل كاملة غير منقوصة هو حكم جائر، ومن العدل والإنصاف أن يقال: إنه لم تكن أية مبادرة من هذه المبادرات في

موضع القبول الكامل ولا في موضع الرفض المطلق.

وأحب أن أبين لكم ما يلي:

أولاً: إن المراقب العام لن يقبل التمديد لنفسه يوماً واحداً بعد ٣٠/ ٤ /٢٠١٦ ويقبل بالتعجيل قبل ذلك.

ثانياً: المكتب التنفيذي مفتوح للتغيير والتبديل والإضافة خلال هذه الفترة المتبقية[١]، لإعطاء الجميع حق المشاركة في إجراء الانتخابات والمشاركة في رسم الإطار السياسي الخارجي ومواجهة التحديات.

ثالثاً: حزب جبهة العمل الإسلامي مؤسسة وطنية مستقلة لا سلطان للجماعة على خياراتها القيادية، وليس لنا عليها إلا النصيحة والرغبة والرجاء بأن يفتح الحزب أبوابه لمشاركة الجميع، بعد تعديل لائحة العلاقة بين الحزب والجماعة وإقرارها من مجلس الشورى، بشأن استقلال الحزب في اختيار قياداته.

رابعاً: إن إنشاء حزب آخر أمر مرفوض على الإطلاق، وهو مخالف لأنظمة الجماعة ما لم يصدر في ذلك تشريع خاص.

خامساً: أطالب جميع الإخوة والأخوات بحقي عليهم وبموجب البيعة التي في أعناقهم أن يتوقفوا عن جميع اللقاءات ولا سيّما المتعلقة منها بإنشاء حزب سياسي أو أي تشكيل آخر خارج أطر الجماعة، وأستثني من ذلك لقاءات المجالس الشّورية فيما بينها.

سادساً: أطالب جميع الإخوة والأخوات أن يتوقفوا عن التراشق بالتهم والخوض في أمور الجماعة التنظيمية في جميع وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة، وأن يتقوا الله في دعوتهم، وأطالب جميع الشُّعب أن تحزم في متابعة المخالفين، ولا نقبل في هذا الموضوع مداخلات المنتصر لنا، أو المخالف.

سابعاً: أدعو المكتب التنفيذي إلى مباشرة الإعداد للاستحقاق الانتخابي، والبدء بتحضير قوائم الناخبين وتوزيع المقاعد على الشعب.

ثامناً: أتمنى على مجلس الشورى الموقر أن يباشر دراسة التعديلات على القانون الأساسي لإصلاح المنظومة التشريعية ومعالجة أسباب القصور والخلل فيها بما في ذلك تمكين الشباب والنساء

---

(١) أنظر الحديث عن ثلاثة أشهر هي للإعداد للانتخابات فقط.

من المشاركة الفاعلة في تشكيلات الجماعة التشريعية والتنفيذية.

حفظ الله هذه الجماعة المباركة وحفظكم أيها الإخوة والأخوات وسدد على طريق الحق خطاكم. انتهى

وأصدر المراقب العام تعليمات لامناء السر ونواب الشعب بضرورة عدم المشاركة في اللقاء الذي دعت إليه لجنة متابعة المبادرة.

بعد خروج الأخ زكي بني ارشيد نائب المراقب العام من السجن بتاريخ ٤/ ١/ ٢٠١٦م اتصل بأحد الإخوان [1] وبين له قناعاته الجديدة في العمل السياسي وتتلخص في ضرورة العمل مع الآخرين دون تدخل مع الجماعة على الإطلاق وبأي شكل من الاشكال، وهو يشبه الطرح الذي كان مرفوضاً من المكتب التنفيذي وبخاصة من المراقب العام والذي حذر منه بشدة في رسالته بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠١٥.

وهنا بدأت محاولات جادة لرأب الصدع وتخفيف الاحتقانات وانطلقت جهود للتفاهم في الانتخابات الإخوانية القادمة علها تفرز قيادة إخوانية أكثر تفهماً ومرونةُ وإدراكاً للمتغيرات، إلا ان نتائج هذه الانتخابات لم تختلف كثيراً عما سبقتها.

وهنا عاجلت الإجراءات الرسمية أي تفاهم وقامت بإغلاق المركز العام للجماعة وعدداً من مقار الإخوان ولم يتمكن من مجلس الشورى المنتخب الجديد من عقد اجتماع رسمي، ولا زالت الاحداث تتفاعل....

---

(١) سالم الفلاحات

استخلاصات

لم تجد المبادرات والنداءات آذاناً صاغية وقلوباً واعية، فكانت نظرة من بيدهم قيادة الجماعة محدودة، ومحكومة باتجاه واحد، فتفاقم الأمر، وتحول لعدم المعالجة من تذمر هامس وحوقلة، إلى التصريح ورفع الصوت في اللقاءات القيادية، واستقالات وانسحاب من المواقع القيادية بعد تقديم الشكاوى، التي لم تجد طريقها للعدالة بحجة جمع الصف، فلم يجد الذي يشعر بالقهر والظلم مخرجاً.

وتتفاعل هذه الحالة في نفوس أصحابها، وتمر فترات صمت وتَرقّب وانتظار، عندما يعلن عن مبادرة جديدة تحتاج لوقت، لكن الصمت يتبدد بعد فشل هذه المبادرة أو تلك!!

• الحقيقة المستخلصة المؤسفة أن هناك (مقبرة) لجميع هذه المبادرات حيث لا يراها ولا يسمع بها معظم الإخوان في القواعد، بحيث تصل للمكتب التنفيذي وربما يُطْلِع عليها بعض من يوافقه الرأي ثم تحفظ أو تتلف «ولا أجد تفسيراً مقنعاً لهذه الحالة».

ويبقى الصف الإخواني في جهالةٍ وحيرة وتخبط وتيه وألم وحسرة.

• وتطور الأمر بعد الحيرة عند البعض في وقت مبكر إلى اجتهاد مفاده، فلنعمل في مجالات عامة ونترك المناكفة والنميمة والغيبة، فما على هذا اجتمعنا، فلا نصراً حققنا، ولا مجتمعاً أنقذنا، ولا عدواً قهرنا، ولا مستقبلاً أمّنا، ولا شراً مستطيراً أبعدنا.. وما الفائدة من البقاء في هذه الدوامة، فلا مستقبل لتأثير اجتهاداتنا وتوظيف طاقاتنا التي أستودعها الله فينا، سيما ونحن نطبق الديمقراطية (وليس الشورى) بأبشع صورها، وقد كنا في السابق نُحرّمها.

فكانت زمزم بعد فشل مبادرة الحكماء وعدم قبولها من الإخوة الذين هم على رأس المسؤولية وبعد فشل المبادرات التالية، كذلك أتيحت فرصة جديدة ليس لعقد مؤتمرات لها وعليها فقط، إنما الذهاب بعيداً لترخيص الجماعة كجمعية لأول مرة منذ عام ١٩٥٣ بحجة تصويب أوضاعها القانونية. وهذا ما حذر منه كثيرٌ من عقلاء الإخوان منذ عام ٢٠٠٨ على الأقل وحتى الآن.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

• تصيبك الحيرة الشديدة أحياناً ولا تجد تفسيراً مقنعاً لمكابرة البعض في القيادة وعدم استجابته للمحاولات العديدة للوصول إلى تفاهم يفضي إلى تماسك الصف الإخواني، أمام هذا الطوفان من المكر الذي استهدف الجماعة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وإنكار هذا الواقع، والتظاهر بخلاف الحقيقة والواقع، نعم لا تجد تفسيراً مقنعاً لهذا التمنع والرفض حتى وصلت الحال إلى ما وصلت إليه.

- وأرجو أن لا تكون الحسابات المتأنية والحرص الزائد على لحمة الجماعة والخوف من القيل والقال، وعدم إظهار الجماعة بحالة من التمزق، منعت كثيراً من الإخوان الذين استشرفوا المستقبل بشكل واضح في وقت مبكر من القيام بعمل على مستوى الحدث، عند رفض القيادة ومن معها الاستجابة لمبادرات الإنقاذ المتعددة، حتى فوات الفرصة، ولا يعلم أحد هل تَبقَّى وقت للاستدراك؟ وتكوين بديل شعبي للعمل الإسلامي يحظى بثقة شعبية واسعة ويؤسس لمشروع وطني عام ينطلق من الرؤية الإسلامية في بناء المجتمعات ونهضتها، ويبني على ما أنجز.
- في ظني ان مثل هذه الحالة لا تنفعها المبادرات، إنما تحتاج إلى لجنة تحكيم ذات صلاحيات نافذة، تقود الجماعة حتى تتمكن من ترتيب الأوضاع الداخلية والخارجية لها، والاحتكام إلى الانتخابات في الوقت المناسب، وأن لم يكن ذلك ولم يتم التفاهم، فلا بد من عمل نافع مدروس بهدوء، للقيام بتبعات الواجب الشرعي والوطني.

«وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه»

الباب الحادي عشر
(زمزم) المبادرة الوطنية الأردنية للبناء

مقدمة:

الخلاف في الجماعة وفي أي تجمع أو جماعة، أمر طبيعي ونافع أحياناً، ولكن بحدود معينة، لكنه تزايد بشكل ملحوظ في الحركة الإسلامية منذ نهاية عام ٢٠٠٧، وبعد محاولات احتجاجية كثيرة على قيادة الجماعة، تمثلت بالاستقالات والشكاوى العديدة والانسحاب من المواقع القيادية أحياناً، ثم تطورت إلى تشكيل المبادرة الوطنية زمزم، ثم عقدت مؤتمرات علنية احتجاجية، وأخيراً (وقع الفأس في الرأس)، بترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين، وأدخل الجماعة في نفق طويل.

النشـأة

(زمزم) المبادرة الوطنية الأردنية للبناء

بعد مخاض عسير وخلاف شديد خلال سنين ازدادت بعد عام ٢٠٠٧م، وبعد فشل مبادرة (الحكماء) لإخراج الجماعة من الخلافات التي تعمقت فيها، وبعد رفض المبادرة في مجلس شورى الجماعة، وصل البعض إلى حالة اليأس من إمكانية الإصلاح الداخلي.

وأخيراً التقى عدد من الإخوان المحتجين على قيادة الجماعة ومنهجها في العمل في فندق في غرب عمان – فندق زمزم – وتم إطلاق المبادرة الوطنية الأردنية للبناء التي اشتهرت باسم (زمزم) نسبة للفندق الذي عقد الاجتماع فيه.

وذكرت المبادرة في بيانها الأول أنها ليست نقيضاً أو بديلاً عن جماعة الإخوان، إنما هي مفتوحة لجميع المواطنين الراغبين في العمل بأطر واسعة، كما أعلنت أنها لن تخرج عن الجماعة في الأساسيات العامة وأنها لا تنتظر إذناً من أحد.

وقد وقفت قيادة الجماعة من المبادرة موقفاً متصلباً، واعتبرتها كياناً تنظيمياً جديداً وعدتها خروجاً على الجماعة، وحذرت الإخوان منها ومنعتهم التواصل معها، أو استضافة أحد من أفرادها.

جهود إخوانية متصلة بشأن زمزم

فَوْر العلم بالمبادرة، تم لقاء بين مجموعة من الإخوان منهم:- د. عبد اللطيف عربيات، د. اسحق الفرحان، د. عبد الحميد القضاة، سالم الفلاحات، حسان الذنيبات، نمر العساف، عماد أبو دية، بذلت جهود كبيرة لمحاولة احتواء هذه الحالة والخروج من مأزق الخلاف الذي بدأ يتسع وكان

أكثر من تَواصَلَ مع هؤلاء الإخوان لثنيهم عن الاستمرار في المبادرة ابتداء، أو لتضييق مجالات الاختلاف مع الجماعة الأخ الدكتور عبد الحميد القضاة.

وللحقيقة والتاريخ فبالرغم من بضعة لقاءات مشتركة مع زمزم، ألاّ أنَ التعنت كان كبيراً من قيادة زمزم في البداية ولكنها استجابت بعد ذلك للجنة المساعي الحميدة، ومن قيادة الجماعة في إدارة الازمة، وبخاصة بعد اللقاءات في بيت الشيخ نمر العساف التي شارفت على حل المشكلة تماماً.

إشهار زمزم

المنطلقات وملخص المشروع

٦/ ١٠/ ٢٠١٣م

أقيم حفل إشهار المبادرة الأردنية للبناء «زمزم» بحضور عدد من كبار رجالات الدولة، من رؤساء وزارات ووزراء ووزراء سابقين، وأعيان ونواب، وقيادات حزبية بارزة في المركز الثقافي الملكي / عمان. (١)

وقد ألقى د. ارحيل غرايبة المنسق العام للمبادرة كلمة في بداية الحفل، وهذا ابرز ماورد فيها قال -

ان المبادرة تقوم على مجموعة أسس أهمها الدين والتسامح والمصلحة الوطنية.

وان الوضع لا يحتمل مزيدا من الفرقة، والمبادرة تسعى لإقامة الدولة الأردنية الحديثة المبنية على المواطنة والعدالة وتكافؤ الفرص، لافتا إلى ان المبادرة ليست موجهة ضد أحد وليست فئوية أو شخصية وإنما مبادرة جميع الأردنيين.

مرتكزات المبادرة تنطلق من المفهوم الواسع للإسلام الحنيف، الذي يمثل الاطار الحضاري الكبير، للامة بكل مكوناتها واتجاهاتها الدينية والسياسية والمذهبية، وقال:- «أن الإسلام يشكل هوية الامة الثقافية ويبني مرجعيتهاالقيمية التي ليست محلاً للخلاف».

نحن نشهد مرحلة انتقالية تتسم بالخطورة، وتحتاج إلى أقصى درجات الحكمة والذكاء الجمعي، من أجل الاستفادة مما يجري في دول المحيط، هذه المرحلة تتطلب التوافق على خارطة

---

(١) ممن حضر حفل الإشهار:- رئيس مجلس الأعيان عبد الرؤوف الروابدة، ومعروف البخيت رئيس وزراء سابق، والوزير السابق سمير الحباشنة، النائب جميل النمري، النائب مصطفى عماوي، د. محمد خير مامسر وزير سابق، وشخصيات رسمية عديدة، معظمها ممن له موقف سلبي من جماعة الإخوان.

مستقبلية، والاتفاق على قواعداللعبة السياسية قبل الشروع في التنافس الحزبي.

يرتكز مشروع المبادرة على جملة مرتكزات، أهمها:

نؤمن بأن الإسلام يمثل الإطار الحضاري الكبير للأمة بكل مكوناتها واتجاهاتها الدينية والسياسية والمذهبية، وبكل انتماءاتها العرقية، الذين كانوا على مدار التاريخ جزءاً أصيلاً من نسيج الأمة الاجتماعي والسياسي، وأسهموا في إنجازها الحضاري الإنساني المتميز.

- إن المجموعات تشتق براجها العملية من هذا الإطار، وهذه البرامج العملية هي مجرد اجتهادات، لا تتسم بالقداسة ولا بالعصمة، إنما تستمد قوتها من قدرتها على حل مشكلات الناس، وتحقيق آمالهم الحياتية، وهي معرضة للنجاح أو الفشل كأي جهد بشري.

- إن الإسلام ليس مخزناً للحلول الجاهزة والعملية، الإسلام يستنهض العقل نحو التفكير والإبداع والقدرة على مسايرة العصر، وتتبع مواطن الحكمة والتقاط الخبرة البشرية من مكانها. لافتاً إلى أنهم في هذا المرتكز يقدمون فهماً أصيلاً، وليس مستنسخاً ولا تقليداً لاحد، ويريدون الاسهام في نشر هذا المفهوم، وتعميمه على كل مساحة العالم العربي والإسلامي، ونقدمه لكل شعوب العالم، بلا تلجلج.

- إن الهوية الأردنية والدولة الأردنية أمر محسوم فوق مستوى الخلاف، وخارج نطاق الجدل وليست محلاً للمساومة، هذه الدولة بهويتها المحسومة ليست ساحة ولا تابع لأي طرف، الأردنيون يتحملون مسؤوليةحماية هذه الرقعة من الارض، ويملكون القدرة على بناء دولتهم وحماية أنفسهم ومستقبل أبنائهم.

- وإن هذا الوطن مظلة لنا جميعاً، على أساس المواطنة الحقيقية، وعلى أسس الحرية والعدالة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، نحن نقول:- أن المواطنة درجة واحدة، والمواطنة حب وانتماء وتضحية، وقيام بالواجب، قبل أن تكون مكتسبات وغنائم.

- إن مشروع الدولة الأردنية القوية، ليس مناقضاً لأي مشروع إسلامي أو قومي عربي أو أقليمي، ان الدولة القوية القادرة على حماية نفسها، وبناء ذاتها، هي القادرة على تقديم الدعم، والمساعدة للاشقاء،

- وإن الهوية الأردنية في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يرى في الأردن خياراً لحل مشاكله، والدولة الأردنية تتحمل مسؤولية استعادة الحقوق المسلوبة لأي مواطن أردني. وأن الأردنيين تواقون للوحدة العربية والتكامل الإسلامي بلا مزاودة من أي جهة أو أي طرف.

- كما أن التنوع والتعددية والاختلاف، سمة أصيلة في كل موجودات الكون، وفي كل المجتمعات البشرية، وفي كل شعوب العالم، لذلك يجب الاعتراف بهذا الاختلاف وهذا التنوع، ويجب احترامه ثانية، ويجب توظيفه واستثماره ثالثاً، ليكون عامل قوة وبناء وإبداع، وليس عاملا من عوامل الانقسام والضعف والفرقة والتشتت.
- إن الشعوب القوية تجعل من الاختلاف والتنوع سبباً من أسباب القوة، لكنّ الشعوب الضعيفة هي التي تجعل منه مادة للصراع والاقتتال الداخلي المفضي للهلاك والفناء، سواء كان هذا تعدد في الدين أو المذهب أو العرق أو الاختلاف السياسي والفكري.

نحن نشهد مرحلة انتقالية تتسم بالخطورة، ونحتاج إلى أقصى درجات الحكمة والذكاء الجمعي، من أجل الاستفادة مما يجري في دول المحيط. والمرحلة الانتقالية تتطلب التوافق على خارطة الطريق المستقبلية، والاتفاق على شكل الدولة والاتفاق على قواعد اللعبة السياسية بوضوح، قبل الشروع في عملية التنافس الحزبي، وقبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

إن أي طرف أو جهة لا يحق لها الاستفراد بالمشهد، والاستفراد في تحمل مسؤولية إدارة المرحلة، مهما أوتي من قوة ونفوذ وشعبية، مما يقتضي على سبيل الحتم والالزام البحث عن صيغة تشاركية تتسع لكل القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، دون استبعاد أي قوة مهما كانت درجة الاختلاف والتباين الفكري، عندما نتفق على الدولة وثوابتها بشكل حاسم وقطعي.

إن هذه المرحلة تقتضي منهجية سياسية مختلفة تقدم على إرساء خطاب الوحدة والتسامح والتوافق، وتعظم مساحات التوافق، وتقليل مساحات الاختلاف والفرقة، ومواجهة خطاب التحريض والكراهية بحزم، لان الظرف لا يحتمل مزيداً من التنافر ومزيداً من الانقسام الذي أدى كما نشاهد إلى مستنقع العنف والدم والحوار بالرصاص.

ثم تحدث الدكتور نبيل الكوفحي قائلاً:

إن المبادرة الأردنية للبناء تنطلق من الإيمان بضرورة إيجاد اطار وطني واسع يلتقي على الأهداف، ويتجاوز الخلافات ويحترم الخصوصيات، إذ تطرح مشروعاً سياسياً للمواطنين بكل تعبيراتهم السياسية والاجتماعية، لإيجاد صيغة توافقية تحافظ على الدولة ومنجزاتها، وتعمل على التجديد في النظام السياسي، بما يتناسب مع الوعي الجمعي للمواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية، ويواكب وعيهم بحقهم وقدرتهم على احداث التغيير الذي ينشدون ويستحقون.

«زمزم» بوصفها مبادرةً وطنيةً شاملة -لا تنحصر في الجانب السياسي فقط - تقدم هذه

المبادرة انطلاقا من دورها الوطني الشامل، وتدعو جميع الاطراف والقوى السياسية للحوار على اساسه، واعتباره أرضية مشتركة، قابلة للتطوير، تؤدي لتفاهمات وتوافقات إيجابية.

وتحدونا الرغبة بالوصول لحالة ممثلة للجميع، ومرضية بالحد الادني لسائر المكونات، قائمة على اساس الشراكة الوطنية الجادة، وتحملُ أعباء الوطن، بحيث نؤسس للدولة المدنية ذات الحكم الرشيد والمجتمع المتمكن.

الظروف الراهنة

- الأردن يعاني من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة، أخذت بالتعمق خلال السنوات الأخيرة، ولم تنجح الادارات الحكومية المتعاقبة بوقف النزيف والهدر في الموارد العامة للدولة، وإدارتها وتنميتها بشكل جيد، وهبَ الأردنيون - في بداية الربيع العربي - بالحراك السياسي والشعبي، وشكلوا اداةً ضاغطةً دفعت ببعض الاصلاحات الخجولة، مع وعود كثيرة فضفاضة.

- ومع تغير المشهد العربي حولنا، أصبح هناك تراجع عن العملية الاصلاحية، وتوقفت عند مستويات لم تلبِ تطلعات الأردنيين، مما أدى إلى حالة إحباط عميقة، وانحسر بسببها الضغط الشعبي المطالب بالاصلاح، ولا يعني هذا بالضرورة قبول الناس بالأمر الواقع.

- المشهد السياسي المحلي تأثر بالظروف الاقليمية والعالمية تأثراً بالغاً، فدرجة التشابك بين المحلي والعالمي عالية، ومآلات «الربيع العربي» ليست إيجابية على الساحة المحلية، فالمشهد السوري ما زال حاضراً بقوة على الساحة المحلية رسميا وشعبيا، والدم والخراب أثرا بقوة على حماس الناس للإصلاح، ووجدت فيه قوى الشد العكسي الفرصة سانحة للتخويف من الاصلاح ومآلاته.

- إن المشهد المصري والانقلاب على المشروع الديمقراطي للأمة يزيد الطين بله، فالناس فقدت ثقتها بمخرجات العملية الديمقراطية، وتراجع إيمان الشباب بالمنهج السلمي للتغيير، وفي المقابل هناك حالة نشوة أصابت قوى الشد العكسي والمناهضة للإصلاح. مشيراً إلى أن إستمرار الاحتلال اليهودي لفلسطين، وعمليات التهويد المستمرة للمسجد الاقصى والقدس، قلل الفرص الجادة للنهوض وأدى إلى انسداد الافق السياسي.

- إن الرغبة بالاصلاح والعمل لتحقيقه لم يكن كافياً، بل كان الرهان على المتغيرات الخارجية حاسما في المسار الداخلي، لذلك نشهد إنكفاءة عنه، فالنظام لا يشعر بحاجة ملحة للاصلاح في ظل «الردة» عن الربيع العربي فشعر «بالاسترخاء السياسي»، وأصيبت بعض القوى

المطالبة بالاصلاح بحالة «جمود» بالأدوات والخطاب وأضحت قدرتها على المناورة السياسية أكثر ضعفاً.

الحاجة للخروج من الأفق المسدود

- في ظل هذه الظروف، فانه يتوجب على كل القوى الحية السعي المشترك للخروج من هذا الأفق المسدود، والمتمثل بحالة ضعف الثقة بين الأطراف الفاعلة في المشهد المحلي، حتى لا تتحول لحالة سلبية من التعامل تهدد حالة الاستقرار الموجودة، فعدم محاسبة الفاسدين، وإستمرار النهج السياسي ذاتِه في إدارة الدولة، وخضوع البلد لمشكلات اقتصاديةٍ خانقةٍ وزيادةُ الأسعار وافرازات الانتخابات، كلها دلائل على خطورة حالة الانعطاف المقبلة إن تركت الاوضاع كما هي دون ضبط وتوجيه.

- إن الحاجة لبلورة اتجاهات راشدة وسليمة للخروج من المأزق،هي مسؤولية جميع الأطراف، ونقصد بها: كل من يؤمن بهذا البلد وطنا له ولإخوانه، وهذا يشمل كل مكونات الدولة الأردنية في النظام والأحزاب، وفي الموالاة والمعارضة، وفي الأطر السياسية والعشائرية، والأفراد والجماعات.

- الحاجة ملحة جداً لتقديم مبادرات تسهم بترطيب الاجواء، وتجسير الفجوة بين المكونات المختلفة، بعيدا عن المواقف الحدية، فنحن في سفينة لا بد أن نصل جميعا لشاطىء الأمان، وبغير ذلك نهلك جميعا، فعدوى الانقسام والاحتراب يمكن أن تصيب اية دولة.

وإنَّ هذه الحاجة تستلزم التوافق على المصالح الوطنية العليا، والحرص على مشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية بلا إستثناء أو إقصاء لأي طرف.

أهداف المشروع السياسي

إن المشروع السياسي يهدف إلى إقامة الدولة المدنية الحديثة على أسس المواطنة والحرية والعدالة وتكافؤ الفرص وإحترام كرامة الانسان والشراكة الوطنية، والحفاظ على حالة الاستقرار الاجتماعي وتنميتها، وتطوير الحياة السياسية على أساس التنافس البرامجي، بما يحقق شراكة سياسية ومجتمعية واسعة وصولاً لمبدأ التداول السلمي للسلطة والحكومات البرلمانية، محاربة الفساد المالي والإداري والاجتماعي.

هذه الأهداف ترنو إلى تحقيق نمو اقتصادي ومستوى جيد من الرفاه الاجتماعي العام وخاصة في المحافظات، وإيجاد حاكمية رشيدة في مختلف مستويات السلطة وتعزيز اللامركزية،

وتعزيز فكرة التمكين المجتمعي وتطوير آليات العمل النافع، وتطوير قدرات الشباب والمرأة على المشاركة في العمل السياسي وحمل الهم الوطني، وتنمية إحساسهم بالمواطنة وتعزيز دورهم في إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

عناصر المشروع السياسي

إن الرؤية الاصلاحية التي تنطلق من الحفاظ على الدولة ومنجزاتها، وتحديد الثوابت والمصالح الوطنية العليا، والوصول لحالة توافق وطني حول أولويات الاصلاح ومساراته، والالتزام بالنص الدستوري بأن الأمة مصدر السلطات، وضمان التوزيع العادل للثروات الوطنية، وإرساء استقلال السلطة القضائية، وتطبيق مفهوم سيادة القانون.

العنصر المتمثل في الأرضية الفكرية والاجتماعية للمشروع؛ يهدف المشروع إلى تطوير الخطاب الإسلامي وتجديده بما يتوافق مع كونه إطاراً حضاريا واسعاً للأمة بكل مكوناتها، ومصدراً لهويتها الجامعة وثقافتها الأصيلة، والعمل على إنجاز ميثاق مجتمعي متطور، يقوم على مبادئ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، والتكافل الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع كافة، من خلال منظومة تشريعية عادلة.

والمشروع ينطلق من ثقافة تعميق الانتماء والشراكة الوطنية بين كل المكونات، ويقوم على ترسيخ مبدأ التوافق الاجتماعي والسياسي، وتعميق ثقافة الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الانسان، والإيمان بالتعددية وقبول الآخر.

ويسعى المشروع إلى تمكين المجتمع من القيام بدوره البنّاء في إدارة الدولة والحفاظ عليها، (فعملية بناء الوطن ليست محصورة بالنظام أو أي مكون سياسي أو اجتماعي منفرداً)، ويعتمد المشروع العمل الوطني المعزِز للبرامجية الانتاجية والمبادرة الفردية والجماعية كأساس للاصلاح الشامل.

وفيما يخص الثوابت والمصالح الوطنية العليا، فإن المشروع يعزز التمسك بالثوابت الوطنية العليا، مثل الوحدة الوطنية والشراكة الحقيقية بعيدا عن التميز على أي اساس غير الكفاءة، ويحرم الدم وإستخدام العنف والتخندق والانحياز لأي مصلحة أخرى على حساب المصلحة الوطنية، ويحافظ على منجزات الآباء والأجداد والبناء عليها، ويميز بين ما هو خلافٍ سياسي مشروع وتفرقٍ مجتمعي مذموم.

إن تركيز المشروع على البعد البرامجي المحلي في أولويات النهوض الوطني، لا يعني بأي حال

من الاحوال، الانكفاء على الذات المحلية، وقطع الصلة بالاصول الراسخة للانسان والوطن الأردني. فالانتماء العروبي والإسلامي، والشعور العميق أننا جزء من أمة واحدة يعتبران من البدهيات التي لا نقاش فيها، وضرورة ومصلحة وطنية عليا.

إن وضع الأولويات الوطنية في بداية مشروع الاصلاح والتغيير، يأتي في إطار التأكيد على أهمية أن يبقي الأردنيون على صلة وثيقة بامتهم والالتزام بقضاياها، وفي مقدمتها قضية العرب والمسلمين الأولى: قضية فلسطين، وتحرير الأرض والمقدسات وضمان حق العودة للشعب الفلسطيني، وهذا ينسحب على الأهداف الاستراتيجية بضرورة التكامل والوحدة العربية والإسلامية بشكل طوعي ومتدرج.

- الحوار يعد سبيلنا للتوافق الوطني، ويعتمد نجاحه على الرغبة المشتركة للخروج من المأزق الحالي في أزمة الثقة بين المكونات السياسية والاجتماعية والنظام السياسي، ويعتبر الاعتراف بالآخر وحقه بالوجود والتعبير عن ذاته احد أهم محفزاته، ويجب أن تتوافر النية الصادقة للوصول لتوافقات وطنية وهذا يتطلب الاستعداد للتنازل عن بعض الخصوصيات من كل الاطراف لتحقيق المصلحة العامة والتوافق الوطني، وعدم إقصاء أي طرف سياسي أو اجتماعي مهما كانت درجة الاختلاف معه، وإيجاد ضمانات حقيقة لتحقيق وتطبيق مخرجات الحوار، مع عدم وجود طرف مسيطر ومهيمن عليه، والاستفادة من كافة تجارب الحوارات السابقة.

- أولويات الإصلاح السياسي تتركز بالاتفاق على الاصلاحات الدستورية المطلوبة لتحقيق مرتكزات الحفاظ على الدولة وهويتها واستقرارها، وايجاد القاعدة الصلبة التي تضمن الحاكمية الرشيدة، والتنافس البرامجي والتداول الحقيقي للسلطة.

- والدستور يعد هو الأساس الذي ينظم علاقات المواطنين ببعضهم البعض وبالدولة ومؤسساتها، والمؤسسات فيما بينها، وهو شرط الشعب على منظومة الحكم، فإصلاح الدستور هو الأساس في أي إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي، ويشكل الدستور قاعدة أخلاقية لكل القوانين، لذا يجب أن تتم مراجعة كافة القوانين وفق النصوص الدستورية.

- ومن الأولويات: تعزيز الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بينها، وتعزيز دور مجلس الامة في الرقابة على أعمال الحكومة ومؤسسات الدولة ومحاسبتها، وإخضاع كل الاموال العامة لرقابته، وإجراء انتخابات لمجلس الاعيان وفق شروط خاصة، والنص على مبدأ تشكيل «الحكومات البرلمانية»، وضمانات الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

• ويأتي قانون الانتخاب من الأولوية بمكان لوضع الأسس الناظمة والعادلة للحياة السياسية وتطويرها، وينبغي أن يعزز قانون الانتخاب الاسس السليمة للاختيار وتحقيق المصلحة الوطنية العليا، ويحفز التنافس البراجمي بين الاحزاب، حيث يقترح أن لا تقل القائمة الوطنية الانتخابية عن ثلث مقاعد مجلس النواب في الانتخابات القادمة، وتقتصر على الاحزاب فقط، وتطوير إجراءات النزاهة والشفافية في الانتخابات.

• إن قانون الاحزاب ينبغي فيه أن يعزز الدور الوطني لها، ويضع الأسس العامة والمرنة أيضاً لتطويرها وانتشارها، وينظر لها على أنها مؤسسات وطنية ستمارس الحكم، وذلك من خلال توافق الأحزاب على قانون لها، دون أن يكون للحكومة تدخل بمخرجات هذا الحوار.

• وكذلك تطوير قانون البلديات بحيث يعزز إستقلالها ودورها في التنمية، بالاضافة لإجراء انتخابات كاملة في كافة المدن بما فيها العاصمة، وتأتي كذلك ضرورة مراجعة القوانين المعززة للحريات العامة وحقوق الانسان، ثم قوانين الضرائب العامة بما يحافظ على الطبقة الوسطى ويحقق التكافل الاجتماعي، ويعزز مبدأ سيادة القانون. وفيما يتعلق بمراحل إنجاز المشروع واقراره، بين أنه يتطلب أن تقوم اللجنة التنسيقية العليا للمبادرة بعمل حوارات خاصة حول المشروع، ومن ثم طرح الفكرة العامة للمشروع على الهيئة العامة للمبادرة لانضاجه وإقراره، ثم الاعلان عنه والتبشير به في وسائل الإعلام المختلفة لايجاد ارضية شعبية ونخبوية له، ثم عقد حوارات مع مختلف القوى السياسية حوله وتطويره بما يشكل رأياً عاماً حوله، والتواصل مع الجهات الرسمية للتباحث حوله باسم الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، والدعوة لحوار وطني واسع على مستوى الحكومة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والدعوة لمؤتمر وطني موسع لإقرار التوافقات المنجزة والخطوات اللاحقة، وتحويله لبرنامج وطني ذي مراحل زمنية محددة يتم الاتفاق عليها.

المشروع القانوني

وتحدث المحامي محمود الدقور عن المشروع القانوني الذي يعمل الفريق القانوني للمبادرة على إنجازه ويقترح تعديلات على الكثير من التشريعات لتواكب حاجات المجتمع وتلبي طموحات أبنائه مؤكدا أن عددا من مؤسسات الدولة لاتخضع لتشريعات الخدمة المدنية أو الرقابة المالية مما يتوجب اخضاعها ليطمئن المواطن إلى عدالة التعيين في هذه المؤسسات وآليات الانفاق فيها.

تعامل المكتب التنفيذي مع قضية زمزم

اتسم موقف المكتب كما ذكرنا سابقاً بالحزم والتشدد، وعدم الاصغاء لنصائح الكثيرين من أهل الرأي والخبرة، في معالجة الأزمات في الداخل والخارج، واعتمد على الشرعية والإجراءات القضائية ومن ذلك:-

١) أرسل المكتب التنفيذي خطاباً حول مبادرة زمزم يقرأ في الأسر جاء فيه:-

- إن القائمين على المبادرة لم يُشعروا قيادة الجماعة بمبادرتهم.
- إن أمين السر التقى بهم وطلب منهم تقديم مبادرتهم للمكتب.
- المبادرة كيان تنظيمي جديد يتقاطع مع الجماعة في بعض السياسات ويختلف معها في أخرى يؤكد المكتب أن المبادرة تشكل تنظيماً آخر وأن الاستجابة لتلك الفكرة، مخالفةٌ تنظيمية.
- ٨/١٢/٢٠١٢ تم عقد جلسة موسعة للحوار مع القائمين على زمزم بحضور المراقب العام، وأمين السر العام، وسالم الفلاحات، ود. عبد الحميد القضاة، وم. حسان الذنيبات. [١]

٢) حصل تراشق إعلامي وكتابة مقالات وردود من الأطراف المختلفة وكان أسوأها ما كان على مواقع التواصل الاجتماعي بأسماء مستعارة

٣) تحويل ثلاثة من قيادات زمزم للمحكمة.

محاولات لحل الخلاف الإخواني بين زمزم والمكتب

محاولة إخوانية من بيت الأخ نمر العساف

خلال اجتماعات موسعة ضمت مختلف الاجتهادات للحركة الإسلامية عقدت في بيت الأخ نمر العساف في بداية شهر شباط ٢٠١٤م وأذكر منها هنا ما يتعلق بموضوع زمزم:-

اقترحتُ على المجتمعين أن نسعى لإنهاء موضوع زمزم، وإغلاق الباب على الذين يذكون الخلاف بين أبناء الجماعة.

---

(١) اللقاء المشار إليه كان بمبادرة مني حيث أشرت على المراقب العام عقد هذا اللقاء مع المكتب وطلبت منه أن يحاول استيعابهم، ومحاورتهم، ولكن الجلسة لم يحضرها من المكتب سوى المراقب العام وأمين السر، وكان هذا الغياب مؤشراً سلبياً لدى زمزم، وقد طلب المراقب العام منهم تقديم مبادرتهم للمكتب وحاول إنهاء اللقاء بأسرع وقت.

كلف عدد من الإخوة بمقابلة الإخوان في زمزم وهما د. عبد الحميد القضاة وسالم الفلاحات، وتم ذلك، وأُخذت منهم الورقة التالية وهذا نصها:-

أولا: المبادرة ليست تنظيماً بأي شكل من الأشكال، ولكنها فكرة لجمع أكبر قدر من المهتمين بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية ومواقعهم الاجتماعية، وتخصصاتهم العلمية، للقيام من خلال مركز دراسات زمزم بندوات وحوارات ودراسات لبحث كافة المواضيع التي تهم الأردن والخروج بخلاصات واقتراحات مبنية على حوارات معمقة، مستفيدين من الأرقام الواقعية من أهل الاختصاص من غير الإخوان المسلمين (الذين يخشون لسبب أو لأخر مناقشتها أو الإدلاء بها في المركز العام أو من خلال الإخوان وشعبهم، لما يتوهمونه من تبعات)، لنقدم هذه الخلاصات والمقترحات للجماعة ولكافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في عملية التحديث والإصلاح الشامل المأمول لأردن الغد.

ثانياً: هذه المبادرة ستعمل في كل المجالات بالروح السالفة الذكر، وبعض العاملين بها هم من الأعضاء العاملين في صفوف جماعة الإخوان المسلمين ونحن منهم، نعتبر هذا العمل من صميم ما تعلمناه من هذه الجماعة المباركة، ولا يجوز الخروج على قرارات الجماعة في أي شأن كان، ومن تسول له نفسه بذلك يجب أن تطبق عليه اللوائح الداخلية للجماعة وبدون استثناء بغض النظر عن سابقته أو موقعه.

ثالثاً: وعطفاً على ما ذكر، فإننا لا نعتبر هذه المبادرة مخالفة تنظيمية للجماعة، بل إضافة نوعية لعملها حيث أنها ستستفيد من مواهب وعصارات عقول لها تجارب وخبرات وقدرات كبيرة موجودة عند الكثيرين في المجتمع الأردني، ولديهم الرغبة الملحة والحقيقية لتقديمها للمنفعة العامة، بعيداً عن التبعات التي لا تخفى على أحد، في ظل أوضاع ينخرها الفساد والمحسوبية والتأليب والتشويه وقلب الحقائق والتمويه على هذا الشعب الطيب.

رابعاً: نعتقد مما تعلمناه في هذه الدعوة المباركة، أن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها، وأن الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس في القطاعات المختلفة والسماع منهم ومحاورتهم وإقناعهم بالحسنى بما نعتقد، وبما تعلمناه واستقيناه جميعاً من رحيق الإسلام العملي، نعتقد أن هذا من صميم دعوتنا، ومن جوهر فكرتنا، والعمل به واجب بل ضرورة..... ولا بد أن الله سائلنا جميعاً عنها يوم نلقاه.

خامساً: نعتقد أن جوهر دعوتنا «دعوة الإخوان»، هو الانطلاق في المجتمع لإصلاحه وتكوين دولة صالحة، ولهذا لا بد من امتلاك المعلومة الصحيحة الواقعية، لأن من امتلكها فهو

الأقوى، خاصة إذا سبكت بقالب جوهره أصالة الإسلام العظيم ومظهره المعاصرة المقبولة التي تظهر ديننا العظيم بأنه صالح ومصلح لكل زمان وفي كل مكان، وهذه المبادرة لا تتعدى هذا الفهم وهذا الجوهر.

سادساً: إننا نرى أن تتعامل الجماعة مع هذه المبادرة كذراع مساعد لعملها العام في الدعوة، وأن تترك للقائمين عليها حرية التصرف في حدود ما سبق، ما دامت لم تخالف أي قرار سياسي للجماعة، فإن أحسنت المبادرة فستمطر في بلادنا ويأتينا خراجها، وأن أساءت فعلى المبادرين فقط.

سابعاً: إن فقه الزمان والمكان والواقع والمنطق يستدعي من الجماعة إدارة هذه الأزمة بحكمة وروية، والتعالي عن الخلافات الشخصية التي قد تتسبب في سوء فهم أو تقدير أو ظن، ونحن لنا في النتائج ونحاسب عليها، والجماعة اتسعت لكثير من الاجتهادات خلال السنين الماضية، انعكس بعضها سلباً على بنية الجماعة ومستقبلها، إلا أن الجميع اتسع للمجتهدين، فلا أقل من أن تتسع الجماعة لهذه المبادرة ما دامت لم تخالف قراراً سيادياً للجماعة.

وأخيراً:

فإننا نرى في المحاكمات وما ينتج عنها من بلبلات، وما يدور في فلكها من خوض إعلامي، وهرج ومرج، الذي يسخر ويمنهج من الخصوم ضد الجماعة، إنما هو وقود يستعمل في الإساءة لسمعة الجماعة وخسارة رصيدها في المجتمع، ونحن في غنى عن كل هذا، ولنتذكر أن لهذه الدعوة ثغوراً، فلنتعاون على أن لا نؤتى من أيها مهما كان صغيراً.

ونسأل الله لنا ولإخواننا الرشاد والسداد لخدمة دينه ودعوته

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون. انتهى

وقد تعهد الإخوة بأن من يرتكب أي مخالفة يقدم للمحاسبة والمحاكمة.

ولما عرضت الورقة على اللجنة بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٤ اعتُبرت متقدمة وأنها بالاتجاه المطلوب وتم إرسالها للمكتب التنفيذي للجماعة عن طريق الأخ زكي بني ارشيد نائب المراقب العام.

وقد وجدت استحساناً من اللجنة، واتفق على أن يطلب من المكتب التنفيذي للإخوان أن يعمل على (تأجيل) إصدار حكم من المحكمة بحق زمزم، لتتمكن اللجنة من إتمام العمل، فطلب الأخ زكي بني ارشيد المساعدة من اللجنة لإقناع المكتب والمحكمة، من أجل اعتبار طلب التأجيل ليس من المكتب فقط، وتم هذا فعلاً بواسطة الأخ جميل أبو بكر الذي قال له رئيس المحكمة:- لا بأس بل بإمكان المكتب التنفيذي سحب القضية كلها من المحكمة.

واتفق على طلب لقاء مع المكتب لهذه الغاية، وكلف بذلك الإخوة: حمزة منصور، جميل أبو بكر، سالم الفلاحات، حسان الذنيبات، وعقد اللقاء السبت ٥/ ٤/ ٢٠١٤م فقال الأخ جميل أبو بكر مخاطباً فضيلة المراقب العام:- نريد عقد لقاء بينكم وبين بعض قيادات زمزم وبحضور من ترون من اللجنة بناء على الورقة التي وصلتكم عن طريق الأخ زكي، فقال المراقب العام أمهلونا بسبب انشغالنا بانتخابات نقابة المعلمين إلى ما بعد السبت القادم أي لمدة أسبوع كامل، فقال الأخ جميل أبو بكر نخشى أن تصدر المحكمة قرارها وبذلك يغلق باب التفاهم تماماً وتضيع الفرصة، فقال المراقب العام: لا.لا. المحكمة (مش مستعجلة)، وأشار بيده تأكيداً على هذا الاستبعاد.

في ٩ / ٤ / ٢٠١٤ نشرت بعض المواقع الإلكترونية خبر صدور حكم بفصل ثلاثة من الإخوان وهم د. ارحيل غرايبة، د. نبيل الكوفحي، د. جميل دهيسات، قبل تبليغ المعنيين به، فكانت فاجعةً وصادمة، قطعت الطريق على لجنة المصالحة التي أخذت تعهداً من المراقب العام وتفاجأت بإصدار الحكم، وهنا يثار تساؤل محير، من صاحب المصلحة بتخريب هذا الاتفاق؟... لا بد أنه مطلع على دقائق الأمور وتفاصيلها فيضرب في الوقت المناسب!!

وطلب د. همام من الأخ جميل أبو بكر أن يستأنف الإخوة القرار بعد هذه المفاجأة، أو ان يجددوا البيعة والالتزام بشكل فردي لكل واحد منهم ، فرفض الأخ جميل، لكنه ألح عليه وقال:ـ أبلغهم.

وتلا إصدار الحكم، إشعال نار الفتنة من جديد، وكتب مقال في موقع يسمى(المصيدة، المجهول التبعية!!) بسخرية واستهزاء، وبلغة هجومية تخلو من القيم الإسلامية والأعراف الإخوانية بحق الأخ د. ارحيل غرايبة، ويدافع عن حركة حماس، ويغطي أخبارها في العادة وما يعنيها بدقة.. مما يؤشر على مرجعية الموقع أو ميوله،!! ويبقى المقال على الصفحة الأولى لعدة أسابيع، مع أن للخلاف آداب قررها ديننا وتعلمناها في دعوتنا.

بيان المكتب التنفيذي بعد صدور حكم المحكمة

صدر بيان عن المكتب التنفيذي للجماعة بشأن زمزم، وكان يدافع عن حكم المحكمة وكأنه هو الذي أصدره مما زاد الطين بِلة والنار اشتعالاً.. واشتغل بنا الشانئون والإعلام الموجه فترة طويلة، وفي الوقت الذي وعد فيه المراقب العام أنَّ المحكمة لن تصدر حكماً في الوقت القريب كما أوردت سابقاً!!، وهذا نص البيان:-

التزاماً بالمنهج الشوري والعمل المؤسسي، وبعد التداول الإعلامي لقرار المحكمة المركزية في

الجماعة والقاضي بإيقاع عقوبة الفصل من التنظيم بحق الإخوة (د.رحيّل غرايبة، ود.نبيل الكوفحي، ود. جميل الدهيسات) وعلى الرغم من انّ الموضوع ذو بعد تنظيمي حصل مثله عدة مرات، ويحصل في كل التنظيمات والمؤسسات، وحرصا من الجماعة على التواصل مع وسائل الإعلام، وتوضيحا لملابسات القضية موضع الاهتمام الإعلامي، فإننا نؤكد على ما يلي:

١- بعد الاعلان عن مبادرة «زمزم» في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٢ عبر وسائل الإعلام، ودون التنسيق مع قيادة الجماعة أو علم مؤسسات الجماعة المختصة، باشر المكتب التنفيذي بالاتصال بالإخوة المعنيين لحوارهم، والطلب منهم تقديم ما لديهم لدراستها داخل الاطار التنظيمي التزاما بقواعد العمل المؤسسي وما جرت عليه الاعراف والتقاليد المعتمدة في اقرار مثل تلك المبادرات، وبعد اصرار الإخوة على موقفهم بالاستمرار بالمبادرة، وكما وردت من قبلهم؛ فقد طلب منهم عدة مرات التوقف وعدم استكمال المشروع الذي يشكل اطاراً تنظيمياً موازياً للجماعة.

٢- قبل موعد إشهار المبادرة جرت حوارات موسعة معهم شارك بها شخصيات إخوانية ذات قدر ومكانة، ولم يتوصلوا إلى تغيير رأيهم أو قناعتهم التي اصروا على إنفاذها، وعلى اثر اشهار المبادرة بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠١٣ والظروف المرافقة، وبعد استنفاد كل الجهود والمحاولات، فقد قرر المكتب التنفيذي إحالة الإخوة المتصدرين لزمزم للمحكمة المركزية المختصة (وهي هيئة منتخبة من مجلس شورى الجماعة، ومستقلة بقراراتها، وتعمل وفقاً للأنظمة واللوائح المعتمدة). (١)

٣- باشرت المحكمة أعمالها بالنظر في القضية غيابياً بعد تغيب الإخوة عدة مرات وإعلان موقفهم في وسائل الإعلام بإصرارهم على عدم الحضور.

٤- وبعد استكمال الإجراءات والمداولات المتبعة؛ قررت المحكمة بالإجماع ان المبادرة مخالفة تنظيمية من حيث المبدأ مع تفاوت في تقدير درجة العقوبة، وعملا بنصوص لوائحها الخاصة؛ أصدرت قرارها بإيقاع عقوبة الفصل التنظيمي، حكماً اولياً قابلاً للاستئناف.

والجماعة إذ تؤكد استقلالية المحكمة وقرارها؛ فإنها بنفس الوقت تؤكد حرصها على جميع ابنائها وحقوقهم الشرعية والتنظيمية، بما في ذلك واجب الابداع والتفكير والمبادرة وخدمة الدين ومصلحة الوطن، وبيان الحقيقة من مصادرها المعتبرة والمعتمدة، وكل ذلك وفق أنظمة الجماعة ولوائحها الداخلية. ٢١/ ٤/ ٢٠١٤

---

(١) هيئة المحكمة لم يشارك في انتخابها أو عضويتها أحد من الفريق المحتج على القيادة، وهي محسوبة على القيادةفقط مع الاحترام لأشخاصها.

الاستئناف من طرف ثالث

ولما صدر حكم المحكمة بفصل الإخوة الثلاثة، عندها رفض الإخوة الثلاثة استئناف الحكم باعتبار أنهم وقعوا في خديعة من اللجنة، وفي الوقت نفسه رفض المراقب العام والمكتب التنفيذي استئناف الحكم من طرفه، وإنقاذاً للموقف فكانت هناك محاولات للاستئناف منها:

١) لقاء إستشاري شعبة الإخوان المسلمين في الكرك مع المكتب من أجل استئناف الحكم

بناء على قراره مَثّل ستة من أعضاء المجلس الإستشاري لشعبة الكرك المجلس في لقاء مع المكتب التنفيذي، وقد طلبوا من المكتب حل مشكلة زمزم باستئناف المكتب للحكم - وقد فهموا من المراقب العام أن المكتب ولأول مرة في تاريخ الجماعة يستأنف االدعوى التي رفعها وأنها سابقة تسجل له وارجو ان تطمئنوا إخوانكم في الشعبة، فقال المحامي محمد قطاونة، بل هذا أمر معمول به حيث يعتبر الادعاء العام الخصم الرحيم.

لكن المراقب العام وأمين السر أنكرا فيما بعد هذا الموضوع، في الوقت الذي أكد فيه الإخوة الستة جميعاً أنهم سمعوا جميعا من المراقب ا لعام أنَّ المكتب استأنف الحكم.

٢) ويمقترح من الأخ المحامي عبد الله حراحشة للخروج من أزمة رفض الاستئناف من الطرفين، فكانت المبادرة التالية باعتبار المستأنفين متضررين مما يجري في الجماعة، من أجل (إنقاذ الموقف):جاء فيها

حيث أننا نرتبط جميعاً برباط العقيدة والدعوة، واحتساباً لله عز وجل، ومن مدخل مهني جاد، وسعياً للوصول إلى مخرج آمن لما تمر به الدعوة المباركة من أزمة في الاستقرار والتواصل في المستوى القيادي فاننا وفي حدود ما توصل إليه اجتهادنا ا نضع بين أيديكم المبادرة القانونية التالية:

إن وصف الحالة (التكييف القانوني-الشرعي) وفي حدود ما اتصل بعلمنا من معلومات من - مصدر القرار (المكتب التنفيذي) - وطرف الخصومة (الأشخاص المحالين للمحاكمة) والمحكمة (وفقاً لمنطوق القرار وما تسرب) وقيادات الدعوة وأفرادها، فإن كل هذه المصادر تحدد طبيعة تصرف الأشخاص المحالين للمحكمة بأنه جرم ومخالفة يخضع للعقوبة في إطار التشريع الجزائي / أو العقابي ويمثل الفصل التنظيمي أعلى مستويات العقوبة (الإعدام التنظيمي).

صدر القرار (الحكم) مبيناً بأنه قابل للاستئناف والصواب بأنه قابل (للاعتراض) ما دام أنه قد صدر غيابياً.

يقدر كل من تعنيه مصلحة الدعوة واستقرارها ووحدتها، بضرورة إيجاد مخرج آمن لهذه

الأزمة، وعدم الوصول بهذا المخرج إلى إسناد الخطأ الجسيم لمصدر القرار بالإحالة (المكتب) / أو الحكم (المحكمة) وما لذلك من أضرار يصعب جبرها ودون إرغام الأشخاص المحالين للمحكمة بالإلزام بالاستئناف، مع دفعهم بعدم توفر ضمانات المحاكمة العادلة وشروطها وما لذلك من صعوبات وعقبات إضافة إلى تفويت فرص التوافق وجهود المصلحة.

ملخص الاجتهاد في الاستئناف:

التكييف القانوني والشرعي للتصرف المنسوب والمسند للأشخاص المحالين للمحكمة لا يقع في دائرة الجرم والمخالفة الجزائية، وبالتالي التشريع الجنائي / أو العقابي / أو الجزائي كما ذهبت إليه كافة الأطراف المتداولة لهذا الموضوع، وإنما (من وجهة نظرنا) يقع في دائرة الخطأ في المسلك الإداري التنظيمي، وتنظمه قواعد القانون الإداري (النظام / اللائحة) ويخضع لأحكام وقواعد القضاء والفقه الإداري وليس الجنائي، ذلك أن طبيعة التصرف والفعل، تحدد الإطار التنظيمي والقانوني الناظم له والاختصاص القضائي الحاكم له ولكافة آثاره القانونية فالتصرفات والأفعال المسندة للأشخاص المحالين للمحكمة موضوع الخلاف مع المكتب التنفيذي لا تعد بحكم طبيعتها –جريمة مالية (سرقة – إتلاف مال – تزوير...).

وليست جريمة على أشخاص (ذم – إيذاء – قتل......).

وهكذا فهي ليست من أصناف الجرائم الجزائية / أو الجنائية.

والصحيح بأن ما نسب للأشخاص المحالين للمحكمة ووفقاً لطبيعته خطأ في المسلك الإداري وتجاوز للوائح والقرارات التنظيمية الناظمة للدعوة والصادرة عن المرجعيات ذات الاختصاص سنداً لقرار المكتب التنفيذي موضوع الإحالة.

المخرج الآمن:

استناداً لما ذكر والتكييف القانوني (التنظيمي) الدقيق، يتوافر لدينا طريقان للخروج الآمن لهذه الأزمة وهذان الطريقان هما:

١- اللجوء إلى آلية سحب القرار الإداري من الجهة المصدرة للقرار والذي لا يتحصن بصدور الحكم ما دام ينحصر موضوعه بالخطأ في المسلك الإداري وخطأ صدر به عقوبة تأديبية (عقوبة وجزاء إداري).

ولا ينتقص من مصدر القرار الإداري سحبه لقراره إن قَدّر هو احتمال ترتب ضرر كبير في حال إنفاذه لقراره وما صدر بموجبه من حكم واعتبار أن سحب القرار يدفع هذا الضرر الكبير،

ومع التأكيد على أن سحب القرار ليس استئنافاً وليس طعناً بالحكم.

٢- اللجوء إلى آلية المشاركة بالدعوى الإدارية (والتي موضوعها مخالفة إدارية وعقوبة تأديبية) والدخول والاتصال القانوني بها وذلك من غير أطراف الدعوى المباشرين وهم الأشخاص المحالين للمحكمة ومصدر القرار بالا حالة ويكون هذا الاتصال القانوني والدخول في الدعوى من قبل فرد / أو مجموعة أفراد (من الجماعة)، وذلك استناداً للأصول الشرعية والقانونية المعتمدة أصولياً، ولمسماه الحسبة والاحتساب والتي تعني في ملخصها مباشرة التصرف القانوني بالطعن بالقرار والحكم لدى الدرجة القضائية الأعلى احتساباً لوجه الله تعالى وحرصاً على المصلحة العامة للدعوى واعتبار بأن كافة أفراد الدعوة مجتمعين في عقد اجتماعي موحد مستند لمبادئ ومنطلقات وأهداف جماعية، لا تشترط فيها المصلحة الشخصية المباشرة (نفعاً وضرراً) للانتصاب طرفاً في الدعوى موضوع النزاع القانوني والتنظيمي بين أطرافها المختصمين فيها وتمنع من الاتصال القانوني بها ذلك إن مقتضيات المصلحة العامة للدعوى هي أساس هذا الاتصال القانوني وهي أساس وجود الأفراد في هذا الإطار الدعوي وهي أساس تحريك الدعوى.

ومن حيث النتيجة فإننا نقدم ما لدينا وأملنا بالله العزيز الجبار أن يصل هذا الاقتراح إلى ما فيه الخير إن شاء الله. ٣/ ٥/ ٢٠١٤ أ. حمزة منصور، أ. سالم الفلاحات، أ. أحمد الكفاوين أ. المحامي عبد الله حراحشة

نصائح من بعض المحبين للجماعة

اهتم المجتمع الأردني بموضوع الخلاف الإخواني، وقد تحدث الكثيرون باشفاق وحرصٍ على الجماعة، بل أكد كثير من العقلاء أنَّ ضعف الجماعة وتمزقها خسارة كبيرة ليس على مستواها فقط، إنما على الوطن كله، وعلى المعارضة بشكل عام، فإذا انهدم هذا الركن ستنكشف جميع قوى المعارضة والإصلاح، وكانت هناك محاولات كثيرة من خارج الإخوان ذكرت بعضها في موضع آخر، وممن كتب صراحة وفي وقت مبكر المحلل السياسي د. محمد أبو رمان بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠١٤م أي بعد ظهور زمزم وقبل وجود جمعية الإخوان تحت عنوان

«العاقل خصيم نفسه»، ومما جاء في نصيحته ما يلي:-

أيّاً كانت الاعتبارات التنظيمية والإدارية ومبرّراتها، فإنّ قرار قيادة جماعة الإخوان المسلمين بفصل ثلاثة من قيادييها البارزين (مؤسّسي مبادرة «زمزم»)، هو قرار أقل ما يقال فيه إنّه سيؤذي الجماعة، داخلياً وخارجياً. إذ إنه افتقد الحدّ الأدنى من الحكمة والبصيرة، وطغت فيه روح الانتقام

والثأر والإقصاء على مصلحة الجماعة وصورتها الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن تماسكها الداخلي!

ليس موضوعنا، هنا، تقييم مبادرة «زمزم»، أو الموقف منها؛ بل هو مدى إدراك قيادة الجماعة لتأثير هذا القرار وتداعياته السلبية في هذه اللحظة التاريخية الدقيقة التي تتعرّض فيها الجماعة، عربياً، لأخطر محنة في تاريخ مسيرتها، بما يتجاوز كل الحقب السابقة، مع حصار خانق شديد، حتى من الدول التي تسامحت مع الجماعة ووفّرت لها ملاذاً في العقود الماضية، مثل دول الخليج العربي. فيما يأتي هذا القرار ليخدم فقط خصوم الجماعة، في الأردن وخارجه!

التداعيات الأولية بدأت تتدحرج في الأوساط السياسية والاجتماعية والإعلامية، وفي مقدّمتها أنّ ذلك دليل على روح الإقصاء لدى الجماعة، حتى مع أبنائها الذين يفكّرون في مبادرات جديدة؛ وأن الجماعة لم تتعلّم من أخطائها في مصر ودول أخرى، وما تزال تكرّرها. وربما هيمنتها على إدارة نقابة المعلّمين تمثّل، بحد ذاتها، مؤشراً آخر.

صورة الجماعة في الخارج، مهمة جداً. لكن الأهم منها هو صورة الجماعة في الداخل، ومدى تماسكها، وقدرتها على «ترتيب بيتها الداخلي». إذ يكمن رهان خصوم الجماعة اليوم، بالدرجة الرئيسة، على الأزمة الداخلية الطاحنة التي ستتولّى هي تحطيم الجماعة وتحجيمها، من دون الحاجة إلى إجراءات قانونية أو سياسية، وهو ما يبدو أنّ القرار الجديد أخذه على عاتقه!

هل ستنتهي الأزمة بعد فصل القياديين الثلاثة؟ الجواب، باختصار، على النقيض من ذلك؛ ستتجذّر، وتهيمن على المناخ الداخلي. لماذا؟ لأنّ القيادة تعلم تماماً أنّ الشخصيات الثلاث المفصولة ليست وحدها، بل معها عشرات من أفضل شباب جماعة الإخوان وكوادرها المتحرّكة المنفتحة المعتدلة التي انضوت مع مبادرة «زمزم»، وهي لن تتقبل هذا القرار، وستجد أنّه مجحف واستمرار غير بريء من التيار الحالي الذي يقود الجماعة لابتعاد جناح الحمائم عن قمرة القيادة، وتصفية الحساب معه!

الأمر لا يقف عند هذا الحدّ؛ إذ إنّ قيادات الجماعة التاريخية، مثل د. عبداللطيف عربيات ود. عبدالحميد القضاة ود. إسحاق الفرحان وغيرهم، أبلغوا سابقاً قيادة الجماعة، بوضوح، بأن طرد قيادات «زمزم» أمر مرفوض، ولن يتم السكوت عليه. وهو ما ضربت به القيادة الحالية عرض الحائط، وعرّضت هذه القيادات التاريخية لموقف شديد الحرج. ما سينتهي غالباً إلى اعتزال هذه القيادات المعتدلة المعتبرة سياسياً واجتماعياً العمل التنظيمي، عملياً إن لم يكن رسمياً، وستخسر الجماعة أبرز رموز وقيادات الجناح المعتدل فيها!

وأعتذر عن الحديث بهذه اللغة، لكنني مضطر إلى ذلك من باب التحليل الواقعي - فإن مثل هذا القرار سيعزّز صورة الجماعة بتمثيلها لطرف اجتماعي دون الآخر، وسيسهل تصنيف الجماعة من قبل الأطراف الرسمية المعادية لها في هذا الاتجاه. وسنجد أنّ الجماعة تكرّس الأزمة الوطنية الداخلية، بعد أن كانت تاريخياً حاجزاً منيعاً أمامها. وأحسب أن سالم الفلاحات لن يقبل بموقع أمين عام الحزب بعد هذا القرار، ما يكرّس تلك الصورة المتأزمة عن البيت الداخلي الإخواني!

أرجو من أبناء الجماعة عدم التعجل في إصدار الأحكام والتبرير وانتقاد كل من يخالف هذا القرار؛ فليس كل نقد هدّاما، وليست كل محاولة للتغيير (كما فعل الزمزميون) سلبية، بل ربما يكون أكبر خصم للجماعة أو الحزب أو الدولة هو تلك العقلية التقليدية، فكما يُقال «العاقل خصيم نفسه»!

كما كتب د. جهاد الخالدي[1] بعد اشهار زمزم المقال التالي بعنوان: «رسالة مفتوحة من صوت البادية إلى د. أرحيل غرايبة»، هذا نصها:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لقد تابعتُ مبادرتكم (زمزم) ولأن زمزم مياهٌ طاهرة ولها دلالة في نفس كل مؤمن فإن صوت البادية، هذا الاسم الذي شرفتني يوماً بحمله في إحدى مقالاتك أناشدك بأن تُعيد لهذه الرمزية طهارتها وتقوم مشكوراً بسحب أو تعديل هذه المبادرة، بما يضمن عدم التنازل عن ثوابت الحركة الإصلاحية الأردنية، هذا الطلب بُني على الأسباب التالية:-

أولاً:- منذ ما يزيد عن العامين ونحن القوى الوطنية على مساحة الوطن الحبيب، نشارك الحركة الإسلامية الهم والهموم والكفاح الجاد من أجل الإصلاح الشامل، الذي سيشمل بإذن الله كافة مرافق الحياة، ومن خلال هذا الخط الذي رسمناهُ لأنفسنا تعرضنا ولا زلنا للضغوط والأذى والإغراءات ولكنا صمدنا بوجه ماكينة الظلم والاستبداد، وقد وضعنا مستقبلنا ومستقبل أطفالنا قرباناً للخلاص من النهج السياسي الفاسد، الذي يحكم ويتحكم بكافة مفاصل الدولة الأردنية، نهج التوريث والفساد المالي والإداري، والتهميش وتغول النبلاء على قوت الفقراء، وسيطرة المال (الأسود) على مجالس النواب وتغول الأمني على السياسي، لذا لم يعد مقبولاً لنا ولكم ولقواعدنا الشعبية وقواعدكم الحزبية بأن يتفرد طيف في اتخاذ قرار مفصلي بمعزل عن مشاركة كافة القوى الوطنية من خلال حوار يؤدي بالضرورة إلى تبني هذا القرار والالتزام به، خصوصاً إذا كان هذا القرار أو التوجه يؤدي إلى الطعن في مصداقية الحركة الإصلاحية، ومهما أسمينا المبادرة (زمزم) أو (كوثر) فإن الاسم الصحيح هو مبادرة (الاستسلام) لمنظومة الفساد والاستبداد التي تتحكم في

(١) د. جهاد الخالدي – أستاذ جامعي في جامعة آل البيت ومن نشطاء الحراكيين أثناء الربيع الأردني.

المشهد السياسي الأردني.

ثانياً:- كان من الممكن التعاطي مع المبادرة والتي نفترض فيها حسن النية وأن تكون على دراسة وتمحيص لو أن هذه المبادرة جاءت بعد أن تحقق الحد الأدنى من الإصلاح وهو إقرار قانون انتخاب عادل يضمن النزاهة في التمثيل ويعزز وصول القوى الوطنية والأحزاب إلى قبة البرلمان، لا قانون يؤدي إلى تنمية الصراعات العشائرية ويفتت النسيج المجتمعي وينتج نواب (حارات) يتصارعون على خدمة أهدافهم الشخصية ويتلقون التعليمات عبر هواتفهم الخلوية في (الحمامات) أحياناً.

ثالثاً:- لا أختلف معك عزيزي بضرورة المراجعة، وأن الحركة الإسلامية لا بد لها من تحديد أولوياتها ضمن الإطار الوطني، وأن الحركة تحتاج إلى مراجعة شاملة، لتتمكن من تمكين العناصر الشابة فيها، لكن هل يكون هذا من خلال الخروج بمبادرات من داخل الحركة الإسلامية لتستغل من قبل النظام للتشكيك بها وتشتيت الجهود، لقد توافقنا مع الحركة الإسلامية على شعار (إصلاح النظام) وعلى آلية إصلاح النظام والمسيرة السلمية لتحقيق الهدف المنشود، وإلى أن يتحقق الهدف، فإننا قد نتفق مع بعض بنود المبادرة ولكن نختلف على التوقيت، أما البند الخاص بـ «إلغاء المقاطعة التي تبنتها الجماعة من حيث اشتراكها بالحكومات والانتخابات وتبني التدرج في التحول نحو الديمقراطية» فإن هذا التوجه ينسف كل البنود الإيجابية في مبادرتكم، وسيؤدي في حال تبنيه من قبل الحركة الإسلامية إلى طلاق لا رجعة فيه ما بين الحراكات الإصلاحية والحركة الإسلامية، فهل هذا المطلوب؟

عندما نصل إلى الإصلاح الشامل المنشود، لا بد للحراكات الشعبية من التوحد في (تيار وطني) كي تكون فاعلة على الساحة السياسية، ولا بد للحركة الإسلامية من مراجعة شاملة كي تكون أقرب للمواطن البسيط، من خلال الاهتمام بالشأن المحلي، والهم اليومي والبرامج الاقتصادية والسياسية التي تحاكي الهم الأردني، وتمكين القوى الشبابية داخلها، ويبقى هذا شأن داخلي لا يتم من خلال مبادرات تتناولها وسائل الإعلام بالتشويه والتحريف.

رابعاً:- لأننا نجل ونحترم ونقدر قامة وطنية لها في وجدان الأردنيين لما لها من احترام، ولأن هذه المبادرة لن ترى النور إلى في أروقة النظام، فإن أملنا بك وبزملائك كبير بأن تسحب هذه المبادرة حتى لا يكتب في تاريخ الأردن، أنَّ الدكتور أرحيل الغرايبة قد ساهم في عرقلة الحركة الإصلاحية في الأردن، ولا أقول إجهاضها، لأن هذه الحركة هي حتمية تاريخية ولا يستطيع أياً كان أن يجهضها، ولتعلم أخي العزيز أن الحركة الإسلامية مرهونة للحراكات الإصلاحية في هذه المرحلة، وأن

الحراكات الإصلاحية لا غنى لها عن الحركة الإسلامية في هذه المرحلة المفصلية، وعندما يتحقق الإصلاح المنشود وسيتحقق بإذن الله، عندها فللحركة الإسلامية كامل الحرية بأن تتآلف مع أي طيف سياسي، أو تعمل بإنفراد، ونحن من ناضل ويناضل من أجل الوطن، سنعود لمواقعنا من أجل خدمة الوطن فلسنا والله يعلم طلاب منصب أو جاه، ولن نكون إلاَّ في صف الوطن، وإذا اقتضت مصلحة الوطن معارضة الحركة الإسلامية سنعارض الحركة إذا حادت لا سمح الله عن طريق الأمة ومصلحتها.

أخيراً بمحبة لشخصكم الكريم أقول لا نخشى من زمزم على الحركة الإصلاحية ولكني أخشى على قامة من قامات الوطن بأن لا تكمل معنا المشوار. انتهى

مبادرة لجنة المساعي الحميدة

التقى شورى الجماعة وفي ظل عدم وجود محكمة استئناف مشكلة في الجماعة حتى تاريخه واعتبر أن الاستئناف يبدأ من تاريخ تشكيل المحكمة، والتي لم تكن مشكلة من قبل، وقد شكلها، وقرر تشكيل لجنة مساعي حميدة حيث تولى مكتب الشورى تسميتها، لكن رئيس اللجنة د. عبد اللطيف عربيات قدم استقالته بكتاب خطي احتجاجاً على تركيبة اللجنة ومهامها، والمكونة من:- د. عبد الجليل العواودة، د. أيمن أبو الرب، م. مراد العضايلة، أ. رامي ملحم، أ. سالم الفلاحات، بتاريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠١٤.

وكان سالم الفلاحات قد قدم استقالته أيضاً بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠١٤م من اللجنة احتجاجاً على تشكيلها وعلى مهمتها التي تشير إلى أن اللجنة عبارة عن سُعاة بريد

ثم أُعيد تكليف د. عبد اللطيف برئاسة اللجنة وتشكيل اللجنة حسب اختياره فأصبحت مكونة من سبعة عشر أخاً وفيها الأخ أمين سر الجماعة محمد عقل، والأخ وائل السقا عضو المكتب التنفيذي ومعظم أعضائها من مجلس شورى الجماعة.

وتشكلت من الإخوة د. اسحق فرحان، حمزة منصور، د. عبد الحميد القضاة، إبراهيم المشوخي، سالم الفلاحات، أ. نمر العساف، أيوب خميس، م. علي أبو السكر، أ. جميل أبو بكر، أ. فرج شلهوب، أ. إبراهيم اليماني، م. عارف حمدان، م. حسان ذنيبات، م. مصطفى نصر الله، وقد اجتمعت عشرة اجتماعات، وكتبت هي ورقة تتضمن ما يطلب من زمزم الالتزام به، لتكون مبادرة تتفق مع الجماعة، تتضمن ستَّ نقاط تؤكد بأن زمزم ليست حزباً سياسياً، وليست تنظيماً ولا تستهدف بناء تنظيم، وأن الإخوان فيها ملتزمون بسياسات الجماعة وقراراتها، ولا يسوغون أي

خروج عليها، وليست انشقاقاً، وأنهم ينبذون التنازع المفضي إلى وهن الجماعة، وبناء على ما سبق تعتبر الموافقة على بنود الوثيقة أساسٌ كافٍ لإنهاء أحكام الفصل وإغلاق الملف قضائياً، وتالياً نص الوثيقة التي أعدتها اللجنة:-

وثيقة تفاهم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى وبعد:

أولاً: المبادرة الأردنية للبناء «زمزم» مبادرة للتواصل مع المخلصين من أبناء الأردن، وخاصة أولئك الذين لم ينخرطوا في الأحزاب السياسية والقوى المنظمة، من أجل التفكير المشترك وإنضاج الرؤى والمبادرات وبلورة المشاريع، لتقديمها لكافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في عملية التحديث والإصلاح الشامل والمأمول لأردن الغد.

ثانياً: المبادرة ليست حزباً سياسياً، ولا تمارس عملاً سياسياً يتعارض مع أداء الجماعة السياسي.

ثالثاً: المبادرة ليست تنظيماً، ولا تستهدف بناء تنظيم.

رابعاً: الإخوان المسلمون المنخرطون في المبادرة ملتزمون بسياسات وتوجهات الجماعة المقرة، وقراراتها الصادرة عن مؤسساتها القيادية، ولا يُسوغون أي خروج عليها في أي شأن كان.

خامساً: المبادرة ليست انشقاقاً، ولا تُناقض مبادئ الجماعة وغاياتها وأفكارها العامة، وينبذ الإخوان في المبادرة التنازع والخلاف المفضي إلى وهن العزيمة وذهاب الريح.

سادساً: الموافقة على بنود هذه الوثيقة أساسٌ كافٍ لإنهاء أحكام الفصل وإغلاق الملف قضائياً.

وقد وافق الإخوة في قيادة زمزم على الوثيقة التي عرضت عليهم، مع تشككهم بجدية المكتب في حل المشكلة وحذروا من المخادعة، وحمّلوا اللجنة المسؤولية.

وقد قدمت لجنة المساعي تقريرها لمكتب الشورى بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١٤م، وانعقد المجلس لهذه الغاية بتاريخ ١٤/٨/ ٢٠١٤.إلا أن الجلسة رفعت بقرار من رئيس المجلس دون استكمال الحديث ودون موافقة المجلس أو حتى إستشارته، مع أن المجلس كان يتخذ قراراً بالموافقة على تنسيبات اللجنة، حسب المداولات.

وفي جلسة لاحقة قرر مجلس الشورى قبول الوثيقة التي قدمتها لجنة المساعي الحميدة، لكنه

اشترط أن يوقع الإخوة الثلاثة المعنيون عليها أمام المراقب العام في المركز العام.

وفي الأثناء أصدرت المحكمة العليا (التمييز) قرارها مسبباً بأكثر من عشرة أسباب، بفسخ الحكم بحق الإخوة الثلاثة واعتبار الحكم جائراً وفيه مؤاخذات عديدة، مما ظنناه سيسهل مهمة المصالحة وطي هذا الملف.

وبعد إبلاغ الإخوة بالقرار، قالوا نحن نوقع على الورقة أمامكم، أمّا الذهاب إلى المركز العام للتوقيع أمام المراقب العام، فهذا نوعٌ من الإذلال والإذعان ولا نقبله ولا لزوم له، ومما يجدر ذكره أنّ الأخ د. نبيل الكوفحي قد استعد للتوقيع أمام المراقب العام نيابة عن حضور الأخوين الآخرين: د. أرحيل غرايبة، ود. جميل دهيسات، وأن يوقعا أمام الحاضرين، لكن هذا لم يقبل، فوقعوا جميعاً وأرسلوا الورقة لأمانة السر، وبالتالي أعتبر عدم التوقيع على الوثيقة في المركز العام وامام المراقب العام رفضاً للقرار.

وقد تطور الموضوع بتقدم مجموعة من الإخوان في مقدمتهم الأستاذ عبد المجيد ذنيبات ود. شرف القضاة، إبراهيم أو العز، د. جبر أبو الهيجاء، والإخوة الثلاثة قيادة زمزم (بطلب ترخيص الجماعة)، وصدر قرار من مجلس شورى الجماعة بفصلهم إن ثبت أنهم تقدموا بطلب لترخيص الجماعة، وقد فصل عشرة من الإخوان لهذا السبب.

وقد ذكر لي أمين سر الجماعة (الأستاذ محمد عقل) أنَّ المراقب العام انفرد بإعلان قرار الفصل دون علم المكتب التنفيذي، وكذلك انفرد بتحديد موعد لاجتماع مجلس الشورى بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠١٥م دون تدارسه في المكتب وقد عاتبه المكتب على ذلك.

أعلن في ٢٦/ ٣/ ٢٠١٦ في اجتماع عام في المركز الثقافي الملكي عن إنشاء حزب باسم حزب المؤتمر الوطني وقد قدمت الأوراق اللازمة لذلك وأعلن أنه غير مرتبط بجميعة جماعة الإخوان.

نشاطات زمزم

أبرز ما ظهر من نشاطات كانت تتمثل في:-

- عقد ندوات سياسية واقتصادية في مركزها.
- طرح بعض المبادرات منها مبادرة للوقوف أمام الإرهاب.
- تقديم بعض الدراسات المتخصصة صحية، واقتصادية، وتربوية وغيرها.
- محاضرات وحوارات على بعض الفضائيات.

١ لا شك أن قيادات زمزم كفاءات سياسية مميزة، حيث كان المنسق العام للمبادرة د. ارحيل غرايبة عضواً في المكاتب التنفيذية للجماعة لدورتين وفي مكتب الحزب، وكان نائب الأمين العام، وكان رئيس الدائرة السياسية في الجماعة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢.

وكذلك د. نبيل الكوفحي رئيس أسبق لبلدية إربد الكبرى وعضو المكتب التنفيذي للحزب وهو محاور سياسي مميز،

إضافة لرئيس لجنة العلماء في الجماعة د. شرف القضاة لفترة طويلة،

وكذلك د. نائل زيدان المصالحة، عضو المكتب التنفيذي للجماعة، وعضو الفريق السياسي والتخطيط في الجماعة لفترات طويلة،

ود. جميل دهيسات الذي كان عضوا في المكتب التنفيذي للجماعة، وكان مسؤولا لفترة طويلة عن قطاع كبير من الإخوان في الخارج، وعدد آخر من الكفاءات.

وبالحسابات التنظيمية يعتبر فقد هؤلاء وعشرات غيرهم بوجبة واحدة خسارة كبيرة على جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي.

٢ دفعت الحركة الإسلامية ضريبة الإنكار والتعنت والتحيز للرأي والاجتهاد، واتباع الهوى بقصد أو بغير قصد.

٣ وقد سبق فقدان كفاءات أخرى في فترات سابقة لأسباب عديدة سواء بعد مقاطعة الانتخابات ١٩٩٧، أو في حزب الوسط، أو المغادرة المبكرة لبعض الشباب المميزين قبل اشتهارهم في الجماعة، والبحث عن أماكن أخرى تستوعبهم، وعسى أن لا يستمر مسلسل الخسائر منذ المراقب العام الاول الشيخ عبد اللطيف أبو قورة وعبد اللطيف الصبيحي رحمهما الله، ود. عزت العزيزي مروراً بعبد الله العكايلة وبسام العموش وعبد الرحيم العكور وحتى مجموعة زمزم وجمعية جماعة الإخوان المسلمين عام ٢٠١٥.

وهي بالمحصلة خسارة للمشروع الوطني العام، حتى لو عمل هؤلاء منفردين أو بمشاريع خاصة، ولم يقدم أحد على إحصاء الكفاءات التي غادرت الجماعة احتجاجاً منذ خمسينيات القرن الماضي حتى مجرد إحصاء، وأرى ضرورة ذلك ورصد الأسباب وتحليلها والإفادة منها والاستدراك للمستقبل،

وهل اقتربنا من حالة الظاهرة وهي (عجز الحركة الإسلامية عن الاحتفاظ بالكفاءات المميزة) مما يستدعي المراجعة والمكاشفة والاستدراك دون مواربة.

٤ أوافق ويوافق عشرات غيري، على معظم التشخيص والشكوى التي أعلنتها مجموعة زمزم ولكننا اختلفنا معهم في آلية المعالجة سواء بمبادرة زمزم، أو ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين.

٥ إنَّ الجمع بين العمل السياسي والدعوى التربوي ربما كان ممكناً في السنوات التسعين الماضية، لكنه غير ممكن الآن وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية، والإصرار على بقاء الحالة على ما هي عليه، ربما سهل مهمة استهداف جماعة الإخوان المسلمين.

٦ التشخيص وحده لا يكفي للخروج من الازمات، كما أن التردد في المعالجة الواعية والمتخصصة والمدروسة بعيداً عن ردود الأفعال، قد يفوت الفرصة على إمكانية الشفاء من الداء، والخروج من الازمة أو تقليل الخسائر على الأقل.

٧ من الشجاعة الاعتراف بالواقع وتسميته باسمه، دون مكابرة أو مجاملة أو تهويل أو تهوين، مهما كان مؤلماً، فقد خسر المسلمون «غزوة أحد» واعترفوا بذلك وأثبت القرآن تلك الحالة حتى وأن كان قائدهم رسول الله ﷺ.

٨ ترتيب الأولويات في اهتمامات العمل الإسلامي معضلة بارزة في واقعنا الإخواني، والصراحة فيها ربما تفقد صاحبها الشعبية التنظيمية لمن يحرص عليها، وتمنع البعض من الصراحة فيها.

٩ التَّضاد بين المشروع الوطني والهم المحلي من جهة ونصرة المشروع الفلسطيني التحرري كذبة كبيرة، ومشجب يوظفه من شاء كيفما شاء لتمرير قناعاته أو هواه.

١٠ إدارة الازمات بجدارة ليس بالضرورة أنْ تتأتى لأي شخص يتولى القيادة بالانتخاب، في ظل الظروف الانتخابية المشار إليها في ثنايا الكتاب، وقد بحث أصوات الكثيرين محاولين تغييرمنهج إدارة الازمة في زمزم وفي الجمعية ومع النظام.

١١ الأزمة الإخوانية الداخلية أولاً في الجماعة والحزب من جهة، والخارجية مع النظام أزمة وطنية أو متأثرة بالواقع الوطني الأردني والفلسطيني وبخاصة في ظل الموقف الإقليمي والدولي، وتعقّد الحالة العربية، والوضع الفلسطيني والغطرسة الصهيونية.

١٢ يجب أن لا يتوقف مشروع العمل الإسلامي لإنقاذ الامة، لأنه ليس خياراً من الخيارات

إنما هو واجب شرعي ووطني، وضرورة من الضروريات، عندما يتعرض لنكسات داخلية أو خارجية، أو يجد إعاقات أو محاولات إضعاف أو اجتثاث، والبحث عن آليات وأشكال جديدة تناسب عصرها وظروفها، محافظةً على ثوابتها الحقيقية – وليست الموهومة – ومنطلقاتها الشرعية القطعية، على أن تفتح الباب للتفكير الواعي والإبداع في كيفية بناء المشاريع وإدارتها مستفيدين من التجربة العربية والإسلامية والعالمية.

١٣ إن ترك الأشياء الصغيرة والأخطاء في الممارسات، وعدم الاعتراف بالاخفاقات، وعدم معالجة الأمراض التنظيمية، يجعلها تتراكم مع الزمن حتى تنفجر مرةً واحدة، وتدفع الدعوة ثمناً باهضاً، مع أن الهدي النبوي الشريف واضحاً ومباشراً كما جاء في الحديث النبوي الشريف: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا أو يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنْ الدُّنْيَا». رواه مسلم

الباب الثاني عشر
جمعية جماعة الإخوان المسلمين

مقدمة

قال رسول الله ﷺ: سألت ربي عز وجل ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالغرق، ولا يهلكهم بالسَّنة ففعل. وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها.

رواه ابن عمر عن مروان ابن معاوية

أستهجن شدة الخصومة التي تقع بين الإسلاميين أنفسهم في الحركة الواحدة، والتي قد تنزلق نحو التخوين ونهش الأعراض، والطعن في الشرف، بل ربما نحو التكفير، فكيف سيُقبلُ عليهم الناس بعد ذلك؟ فأين فهم التحذير النبوي من المنافق.... وإذا خاصم فجر؟ (١)

بين الفترة والأخرى وكلما تأزمت العلاقة مع الحكومة، كانت هناك اشارات وتلميحات ترد من البعض أنَّ ملف الجماعة على (طاولة البحث)، وما كان يردده رئيس الحكومة معروف البخيت تعبير (جمعية) الإخوان المسلمين، وكذلك بعض الكتاب المحسوبين على الحكومة عام ٢٠٠٧.

وقد نقلت بعض الصحف المحلية وبعض المواقع الإخبارية عن مصادر رسمية في وقت مبكر عام ٢٠١٤ أنّ الخيارات القانونية بالتعامل مع الإخوان المسلمين أصبحت مطروحةً بحسب التزامهم بالقانون وانضباطهم بأحكامه.

ولم تنفِ تلك المصادر ولم تؤكد ما تردد عن إعادة نظر الحكومة بقانونية جماعة الإخوان المسلمين وحظرها، بحجة أنها جمعية خيرية وتمارس العمل السياسي، وقالت بعض المصادر إن ما يشاع إنما هو دراسة لم تتخللها إجراءات قانونية عملية، وأشارت مصادر أخرى إلى أن حوارات تجري في أروقة القرار الرسمي حول إحالة ملف جماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء لحسم الجدل الدائر حول شرعية ممارستها للعمل السياسي، إلا أن القرار لم يحسم بعد، وكانت هذه الإشارات الأخيرة في آب ٢٠١٤ واستمر هذا الحديث بصور مختلفة وثارت حوله توقعات متباينة.

حتى ورد على لسان وزير التنمية السياسية خالد الكلالدة(٢) قوله: لم يُتخذ حتى الآن قرار

---

(١) من مذكرات كامل الشريف رحمه الله.

(٢) خالد الكلالدة وزير أردني يساري معارض قبل دخوله الوزارة ابان الربيع العربي والأردني، وانظر ظلال هذا التصريح.

حظر الجماعة.!!

أما قيادة جماعة الإخوان المسلمين فقد اعتبرت هذا الكلام عبارة عن شائعات لا قيمة له، او(زوبعة في فنجان) ولم تُعِرْ الأمر أي اهتمام يذكر، حيث عقد لقاء في إحدى شعب إربد والقى فيه أ. عبد المجيد ذنيبات كلمة تحدث فيها عن ضرورة إعادة ترخيص الجماعة وفق القوانين النافذة وإلا ستتعرض للحل، ذكر الحضور أنهم سألوا الأستاذ عبد المجيد الذنيبات لماذا لم تكتب للمكتب التنفيذي، فقال: قدمت مذكرة خطية لكنهم لم يتفاعلوا معها، وجاء بعده أ. زكي بني ارشيد ليلقي كلمته، ولما سئل عن كلام أ. ذنيبات ومذكرته حول تصويب أوضاع الجماعة القانوني، قال: وصلت ولكن هذا أمر لا يعنينا ولا قيمة له.

إلا أن الواقع كان بخلاف ذلك كما ظهر فيما بعد بالرغم من قراءة متأنية لبعض قيادات الإخوان لما رددته الصحف بأنه لم يأتِ من فراغ، وأن هناك مؤامرة تدبر للجماعة انسجاماً مع الوضع الإقليمي العربي ولكن تم تجاهلها!!

بعد الانقلاب على إنجاز الشعب المصري الديمقراطي وانتخاباته التي شهد لها العالم بالنزاهة، وحظر جماعة الإخوان في مصر واعتبارها إرهابية بتاريخ، وبعد تناغم دول عربية مع القرار كالإمارات العربية وموقفها المتشدد من الإخوان ودعمها لخصومهم، وتجاوب المملكة العربية السعودية كذلك في البداية في عهد الملك عبد الله، وأن اختلف الموقف في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز.

من هنا يتمايز الناس والقيادات بخاصة في رؤية المستقبل واستشرافه، قال تعالى: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۝١٨﴾ [الحشر]، وغدا ليس بالحصر يوم القيامة.

النشأة

١- ربما تتأكد صحة ما نسب للأستاذ عبد المجيد الذنيبات من أن الملك عبد الله الثاني قال له: أعيدوا ترتيب أوضاعكم القانونية، فإن ضغوطاً كبيرة تمارس علينا، ونحن ننتظر مؤتمر القمة قريباً، وقد ذكر الأستاذ عبد المجيد أنه سلم رسالة بضرورة إعادة ترخيص الجماعة للمكتب التنفيذي، وطرح هذا الموضوع في مكتب الإرشاد وبحضور د. همام سعيد المراقب العام الذي رفض الفكرة واستهجنها.

٢- ترك موضوع زمزم دون معالجة إيجابية حكيمة، والتعنت في التعامل معها،هيأ بيئة مناسبة للانتقال خطوة متدحرجة في الخصومة والخلاف.

٣- كما أنّ سيل الاتهامات بلا ضوابط أخلاقية للمخالفين، ورميهم بأسوأ الأوصاف كالعمالة وحتى الخروج من الملة، جعل الأمور مختلطة بين النية الحسنة والهوى والانتصار للنفس.

كيف تدحرج التصويب إلى هذه الحالة؟

يتبين لي أنَّ موضوع ترخيص جمعية جماعة الإخوان مر بمراحل متدرجة، فما كان في النهايات وما آل إليه موضوع (التصويب) إلى ترخيص جمعية سياسية واجتماعية لم يكن هو المطلوب، والذي يقع تحت سوط رغبة ومزاج أمين وزارة، بدلاً من تمتعها بحصانة كبيرة حيث كان ترخيصها مرتبطاً برئيس الوزراء، وهو في الحقيقة مرتبط برأس الدولة ولا يستطيع أحد أن يتصرف بشرعية الجماعة سواه.، كما ذكر أ. عبد الرؤوف الروابدة في عام ١٩٩٥م عندما طرح وزير الداخلية حينذاك سلامة حماد في حكومة زيد بن شاكر حل جماعة الإخوان المسلمين لأنها تمارس العمل السياسي فرد عليه (الروابدة) بأن ترخيص الجماعة بيد جلالة الملك وليس للحكومة، وطوي الموضوع.

وقد ذكر لي الإخوان د. أرحيل غرايبة ود. نبيل الكوفحي ما مفاده أنهم وافقوا فقط على موضوع التصحيح، وهو شطب تبعية الجماعة للإخوان المسلمين في مصر.[١]

وقالا: تخوفنا أننا وقعنا في مخادعة، فذهبنا مرة أخرى وقابلنا رئيس الوزراء وقلنا له: نحن نوافق على شطب التبعية لإخوان مصر فقط.

وقالا: يظهر أن الأستاذ عبد المجيد أكمل بعدنا موضوع الترخيص.

وكنت قد اتصلت بهما لما لاحظت في بعض مقالاتها وما نقله البعض عنهما أنهما ليسا مع الترخيص بهذه الصورة، وقد حضر المهندس خالد حسنين جزءاً من هذا الحديث

ومن جانب آخر فقد نُقِل عن الجلسة التي طلب فيها الترخيص ما يلي:-

قال أ. عبد المجيد الذنيبات لرئيس الوزراء د. عبد الله النسور نريد الترخيص من رئاسة الوزراء كما كان الترخيص السابق.

فقال الرئيس (عبد الله النسور): نعم في السابق ١٩٤٦م، ١٩٥٣م لم تكن هناك وزارات مختصة بهذا الشأن، أما الآن فالموضوع مختلف، فإن أردتم الترخيص كجمعية فاذهبوا إلى وزارة التنمية الاجتماعية وأن أردتم حزباً سياسياً فاذهبوا إلى التنمية السياسية، وعندي قانون ولا أستطيع مخالفته.

---

(١) في مقابلة معهما في مركز دراسات الأمة.

ولما ألح عليه أ. عبد المجيد وأصرّ على أن يكون الترخيص من الرئاسة قال: هذا يحتاج لمخارج قانونية فلنشكل لجنة قانونية وأنت عضو فيها لعلكم تجدون مخرجاً.

ويظهر أنّ هذه الحالة لم تتم ولم يستطع الحصول عليها، وبدلاً من أن يَعْدل عن الموضوع من أصله بعد أن رفض إعادة الترخيص من رئيس الوزراء قَبِل الأستاذ عبد المجيد ومن معه بعد ذلك بالترخيص الجديد من وزارتي التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية، واعتبر الأستاذ عبد المجيد أنه حصل على ترخيص أوسع وأفضل من الترخيص السابق، بإضافة العمل السياسي صراحة في الترخيص الجديد. انتهى

وأعتقد أنه لم تبذل جهود كافية وجادة ومكافئة للحدث لاستدراك هذه الحالة، فبدلاً من العمل للعودة عنها، أو وقفها في مرحلة أولية بسيطة، كما أنَّ عدم إتاحة فرصة كافية للجنة المكلفة من المراقب العام بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٥م لتؤدي دورها، ومسارعة المراقب العام لعقد جلسة للشورى بعد يومين – من تكليفها واستصدار قرار ضعيف بأقل من نصف عدد أعضاء الشورى، بقضية خطيرة وحساسة، باجتهاد مرجوح ظهر عواره فيما بعد، وترتب عليه من الضرر أكثر بكثير من الخطأ المراد تصحيحه، وأصبح الانتقام والمكاسرة من الطرفين، هو السمة البارزة في إدارة الأزمة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ومن أمثلة ذلك:-

ما نشر في موقع البوصلة الاخباري الإخواني بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٥م جاء فيه: إن عبد المجيد ذنيبات يريد الانتقام من مكتب الإرشاد الذي حرمه من المسؤولية عن تنظيمات الإخوان في دول شرق آسيا التي كان مسؤولا عنها لعدة سنين، حسب تعبير الموقع.

وما تم تبادله على صفحات الصحف والمواقع الإخبارية والفضائيات، وغضب كل طرف منهما على أي أخ لم يقف معه، وإذا انتقد أحدهما فتلك مصيبة كبرى حتى اقترب الأمر من قانون «بوش» الذي ليس معي فهو ضدي.

فصل المتقدمين بالترخيص

وقد تم فصل الإخوان الذين تقدموا بطلب تصويب وضع الجماعة بناء على قرار خلافي من مجلس شورى بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٥م فوض المكتب بالفصل، (وإن كان المراقب العام انفرد بالإعلان عنه) حيث صوت على القرار خمسة وعشرون عضواً فقط، والمطلوب أن تقرر أغلبية المجلس المطلقة وليس الأغلبية النسبية الفصل، وفي ظل غياب احتجاجي مقصود لما يقرب من سبعة عشر عضوا في الشورى عن الجلسة.

كما انه من حق أي أخ ان يتمتع بمحاكمة قضائية ومن درجتين على الأقل وأن يستمع له وأن يتمكن من الدفاع عن نفسه.

هذا وقد تمت دعوة مجلس الشورى خلال يومين فقط لاجتماع طارئ باجتهاد قيادة الجماعة وتم الاتصال بعدد من الإخوان للتأكد من حصول نصاب، كما أفاد بعضهم وكانت دوافع الاجتماع المستعجل لمجلس الشورى هي:-

أ- اتخاذ قرار بفصل أ. عبد المجيد الذنيبات ومن معه سيقطع الطريق عليهم في الترخيص حيث يفقدهم شرعيتهم بطلب الترخيص بأنهم ليسوا أعضاء في الجماعة.

ب- سيخفف الحكم الذي سيصدر الأحد أي في اليوم التالي والمؤجل النطق به في١٥/٢ بحق الأخ زكي بني ارشيد باعتبار الجماعة قوية ومستقرة كونها قادرة على فصل شخصيات كبيرة بوزن أ. عبد المجيد، وأرحيل غرايبة، ونبيل الكوفحي، ود. شرف القضاة، ود. جميل دهيسات وغيرهم.

وقد حذّرنا من هذا الإجراء أشد تحذير من خلال اجتماع عقد لعدد من أعضاء شورى الإخوان المحتجين على خطورة التسرع في دعوة المجلس للانعقاد، في الوقت الذي كلف المراقب العام اربعة من أعضاء المجلس بالتواصل مع الأستاذ عبد المجيد وهم:- د. عبد اللطيف عربيات، أ. حمزة منصور، أ. جميل أبو بكر، أ. أحمد كفاوين، وقد نقل الإخوان الأخ فرج شلهوب ورائد الشياب، اللذان حضرا الجلسة ما توقعناه أن النتائج ستكون عكسية تماماً سواء في تغليظ الحكم على الأخ زكي، أو الإسراع في ترخيص الجمعية وهذا الذي حصل فِعلاً فصدر الحكم على الأخ زكي بني ارشيد بالسجن لمدة سنة ونصف بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٥م، ثم ترخيص جمعية جماعة الإخوان بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م.

حيثيات ترخيص الجماعة منذ عام ١٩٤٦

وللرد على الترخيص نشرت الجماعة بعض الوثائق التي تثبت شرعيتها ومشروعيتها ووثائق الترخيص الخاصة بها منذ ١٩٤٦م. جاء فيها:

أ- (الترخيص الأول) جاء في الوثائق الرسمية أنه تقدم السادة: (إسماعيل بلبيسي، عبد اللطيف أبو قورة، إبراهيم منكو، محمد قاسم الأمعري، بديع دروزة، يوسف البرقاوي، إبراهيم جاموس، راشد دروزة، محمود أبو قورة) بطلب بترخيص جمعية الإخوان المسلمين في عام ١٩٤٦.

وطالب الموقعون على هذا الطلب بأن تكون الجمعية تابعة للقاهرة، إلا أن الردّ الرسمي كما ستظهره وثيقة مجلس الوزراء جاءت بالموافقة على ترخيص الجمعية بناء على النظام الأساسي المقدم لهذه الغاية بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٤٦.

ب- (الترخيص الثاني) وينص القرار على ما يلي:- «بناء على الطلب الذي قدمه المراقب العام للإخوان المسلمين في عمان (أ. محمد عبد الرحمن خليفة)، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٥٣ الموافقة على استبدال كلمة (جمعية) أو (نادي) أينما وردت في النظام الداخلي لهذه المؤسسة بجملة (جماعة الإخوان المسلمين)».

وقد نقل السيد عوني جدوع العبيدي [١] عن الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفة رحمه الله في مقابلة معه قال: أول عمل فكرت فيه هو إصدار قانون أساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن وقد صدر أول قانون عام ١٩٥٣، استعنت على إصداره بالقانون الأساسي للجماعة الأم في مصر، وقد وضعتُ ومعي لجنة هذا القانون مع النظام الداخلي للجماعة، وجمعنا مجلس الشورى على مدى يومين قرأنا فيه القانون الأساسي، والنظام الداخلي وقد تمت الموافقة عليهما بالإجماع، وقد تمت هذه الإجراءات بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء، على اعتبار ان الإخوان المسلمين هيئة إسلامية عامة شاملة، ليست حزبا سياسيا وأن كنا نؤمن ان الدولة جزء من الإسلام وليست جمعية خيرية، رغم ان عمل الخير من صميم دعوتنا، وقد سبق ذلك ان اجتمعت مع رئيس الوزراء في ذلك الحين السيد (توفيق أبو الهدى) وعرضت الأمر عليه بعد تمهيد سابق باتفاق مع احد الوزراء، والذي كان أخا لامعا في دعوة الإخوان المسلمين وهو الأستاذ أحمد الطراونة (أبو هشام) وكان وزيرا للزراعة في وزارة توفيق باشا أبو الهدى رحمه الله، وسبب حرصي على اخراج الجماعة من قانون الجمعيات والأندية هو أن الدولة كانت ترسل وبحكم القانون وبعد السماح من الحاكم

---

(١) من كتاب عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين ١٩٤٥ – ١٩٧١.

الإداري وقائد الشرطة مندوبا للأمن ومندوبا للإدارة في الاجتماعات، ولا يعقد اجتماع عام مع الناس لمحاضرة أو غيرها الابموافقة الحاكم الإداري وقيادة الشرطة، وهذا لايتماشى مع طبيعة نشر الدعوة والتربية الإسلامية الصحيحة، فكان صدور قرار رئيس الوزراء بناء على الإرادة بالسماح للجماعة بنشر دعوتها في المساجد وفي الأماكن العامة وفي دور الجماعة، وبفتح فروع لها في كافة أنحاء الأردن وأن تدار هذه الفروع من قبل هيئات عامة بحرية تامة، وبدون تدخل السلطات الأمنية إلا في حالة وقوع ما يسبب مخالفة للقانون.

ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين

بتاريخ:١/ ٣/ ٢٠١٥ أعلن المراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين، الأستاذ عبد المجيد ذنيبات، عبر الصحف أن الحكومة وافقت على طلب «تصويب أوضاع جماعة الإخوان»، بناء على طلب تقدم به هو وأعضاء في الجماعة فصلوا من عضويتها قبل نحو أسبوع من تاريخه.

وأوضح أن «الحكومة وافقت على تصويب الأوضاع القانونية لجماعة الإخوان المسلمين».

وبرر هذا الإجراء باعتبار الحكومة المصرية في كانون الأول ٢٠١٣، جماعة الإخوان المسلمين الأم في مصر «جماعة إرهابية ومنحلة».

وبما أن الجماعة في الأردن فرع من ذلك الأصل فلا بد من تصويب وضعها القانوني وإلا ستعتبر منحلة.

لكن المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين د. همام سعيد، قال أكثر من مرة:- إنّ الجماعة لا تحتاج إلى ترخيص، «وهي باقية لأنها تحمل رسالة الإسلام».

وافق سجل الجمعيات على تسجيل «جمعية الإخوان المسلمين» بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥ بعد يومين من إعلان الأستاذ الذنيبات عن الموافقة على الترخيص وقد نشر القرار التالي في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة:-

تقرر بأكثرية إدارة سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية الموافقة على تسجيل «جمعية جماعة الإخوان المسلمين» بموجب أحكام قانون الجمعيات النافذ.

وتقرر فيه أيضاً أن تتبع الجمعية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لمتابعتها والإشراف عليها.

وقد واجه هذا التصرف استياءً ورفضاً شاملين من أغلبية الإخوان، حتى من المختلفين مع

القيادة الحالية، مع عدم اعتراض البعض على شطب عبارة التبعية للإخوان في مصر.

وقد تم الترخيص على أساس النظام الأساسي للجماعة المعتمد حسبما أفاد عدد من أعضاء الجمعية.

وأعلنت القيادة المؤقتة لجمعية جماعة الإخوان المسلمين / الأردن على لسان الذنيبات أسماء المكتب التنفيذي وهم: د. شرف القضاة نائباً للمراقب، قاسم الطعامنة عضواً، خليل عسكر عضواً، علي الطراونة عضواً، محمد القرامسة عضواً، ممدوح المحيسن عضواً، جبر أبو الهيجاء عضواً، جميل الدهيسات عضواً، وقالت القيادة المؤقتة سيتم توزيع المسؤوليات قريباً على أعضاء المكتب التنفيذي.

وأضاف الذنيبات أن هذا هو الاجتماع الأول لجماعة الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت الجماعة مرخصة على أرض الواقع، وتابع «لقد التأمت الهيئة التأسيسية بعد صدور الإشعار بتسجيل جماعة الإخوان المسلمين، وفقاً للقوانين الأردنية، لتصبح هيئة أردنية قانونية قائمة بذاتها تستند إلى الدستور والقانون الأردني».

وقال: «إنها لا ترتبط بأي هيئة خارجية وتحتفظ باسمها وتاريخها وإنجازاتها التي تحققت خلال سبعين عاماً ووفقاً لنظامها الأساسي وغاياتها وأهدافها العامة التي تم اقرارها منذ نشأتها».

وأشار إلى أن هذه الخطوة تأتي لتصويب الوضع القانوني من أجل حماية الجماعة والحيلولة دون تعرضها للحل أو المضايقة أو الملاحقة في ظل التغيرات السياسية التي اجتاحت العالم العربي وفي ظل قراءة المشهد بعناية، والاستعداد للمرحلة المقبلة من خلال وقوف الجماعة على أرضية صلبة من الناحية القانونية والسياسية والإدارية.

وبين الذنيبات أن الجماعة تعد نفسها ملكاً لكل أعضائها وملكاً للشعب الأردني تستمد سياستها ومنظومتها القيمية من الإسلام العظيم الذي يعلي شأن الوحدة والإخوة والتسامح بعيداً عن كل أنواع النعرات الجاهلية والتعصب بكل أشكاله.

وأضاف: سوف تنتهج الجماعة منهجاً علنياً بعيداً عن السرية والخفاء في كل أعمالها وفي أعلى درجات النزاهة والمكاشفة، وقال: هذه الخطوة ليست في سياق الخلاف والمناكفة وليست موجهة ضد أشخاص ولا ضد فئة بعينها، بل هي في سياق المصلحة العامة وفي سبيل الحفاظ على الفكرة التي تسمو على كل خلاف وهي فوق الأشخاص مهما كانت مكانتهم.

كما قال: أن الوحدة الوطنية أمر مقدس والجماعة لا تستقوي على طرف ضد طرف كما أنها لا تستقوي على الدولة، وزاد: لا نستنكف عن الخضوع للقانون ولسنا فوق الدستور، فالاستناد إلى

الدستور نقطة قوة.

وقال: الجماعة سوف تقول للمحسن أحسنت وللمخطئ اخطأت ولن تجامل على حساب الوطن والشعب.

ردود الفعل الأولية على الترخيص

أ- في لقاء للدكتور عبد اللطيف عربيات مع رئيس الوزراء بطلب من العربيات بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م للتحذير من موضوع الترخيص للجمعية الجديدة وأبعاده، وقد أشار إلى أن النتيجة التي توصل إليها مع الرئيس، هي ان تعالج أطراف الأزمة الإخوانية مشاكل التنظيم داخليا وأن المرجعية للقضاء، وأكد عربيات على «أن ما قام به عبدا لمجيد ذنيبات غير مقبول.

ب- بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠١٥م التقي رئيس الوزراء عبد الله النسور بناءً على طلب من الجماعة وفداً منها لمناقشة الأزمة التي نتجت عن ترخيص الجمعية وتعيين قيادة لها، وكان الوفد مكونا من المراقب العام للجماعة الدكتور همام سعيد، وأ. نواف عبيدات، وأ. محمد عقل، وأ. حمزة منصور، ود. محمد الشحاحدة.[(١)]

ت- أصدر مجلس علماء الشريعة في الجماعة تعليقاً على ترخيص الجمعية جاء فيه:-

إن مجلس العلماء يرفض الخطوة التي قامت بها هذه المجموعة رفضا قاطعا، ويعتبرها خروجا على أنظمة الجماعة ولوائحها وأعرافها، وأنها تمثل شقا لوحدة الصف الإخواني، وسعيا للنيل من مكتسبات الجماعة التي حققتها منذ نشأتها حتى اليوم وإعطاء فرصة للمتربصين بالجماعة، لتحقيق مآربهم من إضعاف قوة الجماعة وتفكيكها، ومنعها من تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها.

و مجلس العلماء إذ يؤيد القرارات التي اتخذها مجلس الشورى بفصل كل من ثبت قيامه بهذا الفعل، ليدعو عموم الإخوان للالتفاف حول القيادة الشرعية للجماعة والوفاء بحق البيعة لها في السمع والطاعة في المنشط والمكره فيما أحب الأخ أو كره.

قال تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال] د. شاكر الخوالدة

ولا تجد في الفتوى تأصيلاً شرعيا عميقا لهذه المسألة إنما هي اقرب إلى إعلان موقف وبيان خاص.

---

(١) وقد اعتذرت عن المشاركة في الوفد لعدم التوافق على المرحلة القادمة وكيفية معالجة الازمة.

لكن مجلس العلماء عاد مرة أخرى ليدرس التطورات الجديدة والمخرج منها وقد أفاد رئيس المجلس د. شاكر الخوالدة أنّ المجلس أجمع على الطلب من فضيلة المراقب العام أن يتقدم باستقالته لمجلس الشورى ويفسح المجال للتوافق على أخ يقود هذه المرحلة الاستثنائية وقد أبلغ د. شاكر نفسه المراقب العام هذه الرغبة، ألا انه رفض الاستجابة.

بتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠١٥ أصدرت مجموعة كبيرة من القياديين (أطلقت عليها الصحافة فيما بعد (الحكماء) عقب لقاء موسع بياناً ونداءً، وجهته للمجموعة التي تقدمت بطلب الترخيص ولقيادة الجماعة تطالب بالكف عن طلب الترخيص وتطالب قيادة الجماعة باستيعاب هؤلاء الإخوان، ووضع حد لهذا النزاع، إلا أنّ هذا النداء لم يجد استجابة وقد ورد البيان في الباب العاشر (المبادرات).

كما أصدرت بعد إعلان ترخيص الجمعية رسمياً بيانا آخر بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠١٥.

وبتاريخ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥ أكد عدد من الإخوان في جماعة الإخوان المسلمين المحتجين على إدارة الجماعة للازمة استمرارهم في الدفاع عن الجماعة وقوتها وقانونيتها وأدائها لرسالتها في بناء الوطن، من خلال وسائل منها:- التصريح الصحفي التالي:

في ظل الأحداث المتسارعة والتداعيات التي أعقبت إعلان ترخيص «جمعية جماعة الإخوان المسلمين»، ونظراً لكثرة الاستفسارات من الإخوان والأصدقاء المحبين والغيورين والذين كانوا ينتظرون ما انتهى إليه اجتماع مجلس الشورى الأخير(الخميس الموافق ١٩ – ٣ – ٢٠١٥ م)، وشهادة للتاريخ وتوضيحاً للموقف نود أن نبين القضايا التالية:

١- لقد تضمن البيانان السابقان والمذكرة الخاصة التي وجهناها للمراقب العام والمكتب التنفيذي المطالبة بإعادة بناء المكتب التنفيذي ومكتب مجلس الشورى وخُتمت المذكرة حينها«بأننا إذا لم نجد استجابة جادة سنجد أنفسنا مضطرين لاتخاذ الموقف الذي يتوجب علينا شرعياً ودعوياً ووطنياً لإنقاذ الجماعة». وقلنا في نهاية البيان الصادر بتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠١٥م «بأننا سنوسع دائرة التشاور والتناصح مع إخواننا في مختلف المواقع والذين لا يخدعهم طيش الفردية وإتباع الهوى وتزكية النفس والتمترس خلف الشرعية والرأي الخاص حتى نتمكن من إنقاذ دعوتنا وتصويب مسيرتها»

٢-ونحن إذ نشكر القيادة على استجابتها الجزئية المتأخرة والتي جاءت ولكن بعد فوات الأوان وتغير الظروف والأجواء العامة، وأصبحت غير قادرة على معالجة الموقف، فما كان مناسباً

قبل أسبوعين، في ظل تسارع الأحداث لم يعد مناسباً اليوم، فطَلَبُ إعادة تشكيل المكتبين التنفيذي والشورى كان قبل إعلان ترخيص (جمعية جماعة الإخوان) رسمياً، وما لذلك من آثار ومترتبات جديدة لا يمكن لعاقل تجاهلها.

٣-وبعد أن أصبحت متغيرات التأثير في الأزمة في جانبها الأكبر خارجية؛ وبناءً على تلك المستجدات، فقد عرضنا على قيادة الجماعة وفي مقدمتها فضيلة المراقب العام بأن يُبادر هو بالتنازل عن قيادة الجماعة، وأن يتولاها في هذه المرحلة عدد من الإخوة الأكثر ملاءمة لإدارة الأزمة ونزع الفتيل وتقليل الخسائر على الأقل ولمدة محدودة لا تزيد عن عام واحد، إلا إنه رفض الطلب رفضا قاطعا، وأكد أنه مستهدف بشخصه الكريم، وقال: بقائي دين واقتدي بسيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، إلاّ أن يصوت مجلس الشورى على إعفائي.

ولم نقبل أن يصوت مجلس الشورى على إعفاء المراقب العام إكراماً، إنما أن يبادر هو بنفسه بهذه الخطوة إن اقتنع بها، أو يتحمل المسؤولية.

٤- سحب المبادرة

بعد مشاورات وحوارات وجلسات طويلة،كنا نأمل أن نتوصل إلى حل حقيقي يسهم في التخفيف من آثار المشكلة، إلا أن كل النصائح والمقترحات السابقة قد رُفضت من قيادة الجماعة...!!، وفي ضوء ذلك أوضحنا موقفنا مكتوبا في جلسة مجلس الشورى الأخيرة وملخصه ما يلي: «في ظل إصرار المراقب العام وعدد من الإخوة في القيادة على موقفهم الرافض لكل نداءات الإخوان المحبين ونصائحهم، فقد آثرنا سحب مقترحنا السالف، وأشعرنا قيادة الجماعة أمام مجلس الشورى، بأنها تتحمل مسؤولية موقفها هذا وما يترتب عليه حاضراً ومستقبلاً، وأن كنّا سنبقى المدافعين عن الجماعة وقوتها وقانونيتها وأدائها لرسالتها في بناء الوطن، علما أنه لم يُتخذ أي قرار في جلسة الشورى الأخيرة ولم يتم التصويت على أي مقترح.

الموقعون:

د. عبد اللطيف عربيات، أ. د. إسحق الفرحان، أ. حمزة منصور، د. عدنان الجلجولي، أ. سالم الفلاحات، د. عبد الحميد القضاة، أ. أحمد الكفاوين، م. خالد حسنين، أ. نمر العساف، م. حسان الذنيبات، أ. يحيى شقرة، د. أحمد الشوابكة.

كتب بعض أصدقاء الإخوان حول الأزمة الإخوانية باشفاق، كحال الكثير من الأردنيين الذين يعتبرون الجماعة من المكونات الرئيسة الهامة والبانية في هذا البلد، وأن خسارتها خسارة للوطن.

وهذه كلمة للكاتب السياسي د. حسين الرواشدة بعنوان:نسختان من الإخوان: البيعة لمن؟

لدينا الآن جماعتان «للإخوان المسلمين»، إحداهما نعرفها تماماً، والأخرى ما تزال مجهولة، الاولى تستمد شرعيتها من حضورها في مجالنا العام منذ نحو ٧٠ عاما، والثانية قيد الترخيص،لكنها ستصبح واقعا، ويظل استمرارها مرهونا بتحقيق مسألتين: أولاهما إقناع كوادر الإخوان بتجديد البيعة لها، والثانية انتزاع ارث الجماعة وأملاكها وهيئاتها، وقبل ذلك انتزاع اعتراف المجتمع وثقته بها.

المعركة بين «رأسي» الجماعة بدأت فعلا، لكنها لن تحسم بسهولة وسرعة كما يتصور البعض، واعتقد ان الدولة لن تتدخل بشكل مباشر بعد ان وضعت «كرة النار» في ميدان الجماعة، وبالتالي فان الصراع سيأخذ اشكالا جديدة، وبأدوات إخوانية هذه المرة، ومن ينتصر في نهاية المطاف(اذا كان ثمة منتصر..!)هو من يستطيع ان يفرض الأمر الواقع على الاخر، ويسجل ما امكن من أهداف ضده.

لست فقيها قانونيا، ولكنني اعتقد انه لم يصدر حتى الآن قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين أو إلغاء ترخيصها، كما انه لم يطلب منها رسميا تصويب اوضاعها، «وحين صدر قرار ترخيص جمعية باسم «الإخوان المسلمين» كان ذلك استجابة لطلب تقدم به أعضاء في الجماعة من خارج قيادتها المنتخبة، وبالتالي فان «العقدة» القانونية (ناهيك عن ابعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية) لم تحل، وسنشهد بالتأكيد في الايام القادمة مساجلات سياسية وقانونية حول الموضوع.

الآن يمكن ان نفترض السيناريو التالي: ستبدأ جمعية الإخوان في نسختها المرخصة الجديدة بتشكيل هيئة مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتصدر قرارا بعزل القيادة الحالية، ثم ستطلب من كوادر الجماعة ان تجدد البيعة لها، وتحاول ان تضع يدها على ممتلكات الجماعة مع الحفاظ على هياكلها الحالية وطواقمها الإدارية، وتعلن أنها الممثل الشرعي الوحيد للإخوان المسلمين، واذا ما تعذر ذلك فانها ستلجأ إلى «الدولة – كما يقول السيد ذنيبات- لانه سيصبح حينها أي نشاط يمارس باسم الإخوان المسلمين خارج هذا الاطار «الإخواني» الجديد غير قانوني.

أما السيناريو على الطرف الآخر فهو ان تصر القيادة الحالية على رفض الاعتراف «بالجسم»

الجديد، وأن تتعامل معه بصفته انقلابا أو تمردا، ثم تبادر إلى فصل كل من يشارك فيه من اعضائها، وتمتنع اغلبية الكوادر عن تجديد البيعة، وربما تذهب الجماعة إلى اطلاق بعض المبادرات لترتيب الداخل وجمع الشمل(الوصفة التي قدمها شباب الإخوان مثلا واشرت اليها في مقالة الامس) وايضا إلى التصويب من خلال إلغاء المادة التي تتعلق بالارتباط مع القاهرة، وبالتالي فان رهانها على حسم الصراع على الشرعية - كما ترى - لن يحسم على اوراق الترخيص وانما سيتحول إلى القضاء وربما إلى الشارع ايضا.

حتى يتم حسم الصراع ستدخل الجماعة في حالة اشتباك داخلي، وستنشغل بإدارة ازمتها، وسيأكل الإخوان بعضهم، وربما يفهم من امتناع الأطراف الرسمية عن التدخل أو حتى التعليق، انّ ما جرى يكفي لاضعاف الحركة، وأن ابناءها المتصارعين كفيلون بالقيام بهذه المهمة على أفضل وجه.

تبقى –بالطبع– أسئلة عديدة حول مسارات الجماعة بعد انشطارها إلى نسختين(مقلدة واصلية)، منها ما يتعلق بمصير الكوادر والأعضاء وحجم الانشقاقات المتوقع ونوعيته ايضا، ومنها ما يتعلق بموقف الدولة لاحقا من النشاطات التي يمارسها أعضاء الجماعة القديمة، وفيما إذا سيتم رسميا اعلانها «جماعة محظورة»، واذا ما حدث ذلك فما هو مصير آلاف الشباب الذين ينتمون اليها في حال عزوفهم عن الاندماج في الجماعة الجديدة، ثم ما يتعلق أيضاً بمصير حزب جبهة العمل الإسلامي الذي ينتمي معظم اعضائه للجماعة، والاهم من ذلك التداعيات السياسية والاجتماعية التي ستترتب على وجدود حركتين باسم واحد، جرى انقسامهما على اساس «ديمغرافي» مفزع.

لا أدري إذا كان لدينا اجابات واضحة على مثل هذه الاسئلة الخطيرة، لكن ثمة تجارب من حولنا يمكن ان تفيدنا في هذا المجال(هل نحتاج إلى تكرارها؟) وبالتالي فان من واجبنا ان نستدعي ما يلزم من «حكمة» في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا لكي نتبصر أوضاعنا وما فعلناه بأنفسنا، ونعرف اين نضع أقدامنا ، ونتجنب الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه غيرنا.. وفهمكم كفاية.(١)

وكتب المهندس غيث القضاة مقالاً عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن! جاء فيه:-

جاء «الربيع العربي» الذي كسر حواجز الخوف التي قامت الأنظمة ببنائها على مر عقود. ومع تلك الحواجز كُسرت أيضاً حواجز نفسية كنا قد بنيناها في أنفسنا تجاه جماعتنا.

---

(١) الدستور الأردنية ٤/ ٣/ ٢٠١٥م

لا أذيع سرا إذا ذكرت أنني ومجموعة من الإخوة والأخوات نعيش مخاضا فكريا عسيرا، يجعلنا نطرح أسئلة مشروعة، من قبيل: هل انطبق على جماعة الإخوان المسلمين ما ينطبق على الأمم، من حيث الصعود والهبوط؟ هل أدت الجماعة أهدافها واستنفدت أغراضها؟ هل بات هذا الاسم (الإخوان) اسما مقدسا لا يمكن تغييره؟ هل نستطيع بث أفكارنا وأهدافنا التي تربينا عليها، بقالب جديد واسم جديد؟ هل من مصلحتنا جميعا الدخول في صراع طويل مع الدولة ومؤسساتها في الأردن، حول مشروعية «الاسم»، وحول مشروعية الترخيص القديم وصلاحيته من عدمه؟ هل من مصلحتنا الانضمام إلى الجمعية الجديدة التي ولدت في ظروف وبيئة مشوشتين، وتم تشويهها وتخوينها والهجوم عليها من القريب والبعيد؟ هل نستطيع أن نقدم نموذجا جديدا يخدم الوطن ويعزز القيم والأخلاق، وهل سننجح في ذلك؟ هل نستطيع الانتظار سنوات طوالاً لتحقيق وإنجاح هذا النموذج الجديد، وأيضا انتظار النتائج؟

ما الذي يجعل جميع التنظيمات الإخوانية في العالم العربي تستخدم أسماء مختلفة لتعمل من خلالها، كحركة النهضة في تونس مثلاً، فلا تبقى أسيرة استخدام هذا الاسم «الإخوان»؟ وهي نماذج ناجحة وقوية، تكاد تشكل إطارا فكريا جامعا في دولها، وتشارك في الانتخابات المختلفة، تنجح وتخسر، وهي جزء من النسيج الوطني في بلادها!

ما الذي يجعلنا نتمسك بشدة بهذا الاسم ونحارب الجميع دونه هنا في الأردن؟ أليس من المصلحة التفكير في خيار ثالث، يقدم مشروعا متميزا نحافظ به على مكتسبات أخلاقية، ونعزز من خلاله منظومة القيم، وندخل المعترك السياسي بعيدا عن جميع التشوهات والأخطاء والعراك النفسي ولغة التخوين والتشهير، ومعركة الاستنزاف الذهني التي أرهقت الجميع؟ مع مراعاة أن تتم الإجابة، وبوضوح، في هذا النموذج الجديد على جميع الأسئلة المصيرية والحاسمة، وضمان عدم تكرار الأخطاء السابقة.

هل نستطيع الاستفادة من تلك الطاقة السحرية في هذه «العصا» التي انشطرت أو تكاد، لنشكل تيارا فكريا سياسيا جديدا، نقدم من خلاله شيئا مختلفا؟

هل نعيش بحق مرحلة مخاض فكري قد ينتج شيئا متميزا؟ هل ما حصل من أحداث يدفع بالاتجاه الصحيح؛ مهما اتفقنا أو اختلفنا مع ماهية هذه الأحداث؟

وهل هي محطة تحول فكرية وسياسية، لا بد أن نخوضها للتحول إلى محطة أخرى، بعيدا عن المقولات العاطفية التي ستبدأ بالقول إن الانسحاب والتخلي عن الجماعة الأم في هذه الأيام هو نوع من عدم المصداقية وعدم المروءة.. وغير ذلك، ولتبدأ حينها الاغتيالات الشخصية للشخص وليس

للفكرة، كما اعتدنا عند كل جديد؟

أعلم تماما حجم الضربية الشخصية والنفسية التي سندفعها نتيجة هذا التحول في التفكير. ولكنه تفكير مشروع، وتنظير مطلوب. فإذا كان الفقهاء يجتهدون في مواضع النصوص الإلهية، فإنه لا يعيينا إطلاقا أن نجتهد في مواضع النصوص البشرية». انتهى

استمرار الأزمة وتعقدها

تكرر الظهور الإعلامي والسجال بين الطرفين على الفضائيات وعلى الهواء مباشرة مما كان له أسوأ الأثر داخلياً وخارجياً حتى الآن.

ومما يجدر ذكره أن بعض هؤلاء الإخوان، ألذين اشتركوا بطلب الترخيص للجمعية الجديدة، أو هم من أعضاء مكتبها التنفيذي الحالي، أرسلوا رسائل عديدة لبعض الإخوان خارج القيادة، وبخاصة لمن أطلق عليهم (حكماء الجماعة) أن تعالوا واستلموا العمل بأكمله في هذه الجمعية، ونحن لا نريد أي موقع فيها ووجودنا مؤقت بستة أشهر فقط، إلاَّ أن هذا العرض لم يجد قبولاً من أحد،

ولا زالت قراءة المكتب التنفيذي للجماعة للمشهد رغم كل تعقيداته تتلخص في أنّ المسألة قضية عابرة ولن تؤثر في واقع الإخوان، إلا أن هناك قراءات أخرى كثيرة مغايرة من عدد من أعضاء في شورى الجماعة وخارجه لم تُسمع ولم تؤثر في القرار.

لقاء موسع

تفاقمت الأزمة وتطورت فعقد لقاء موسع لعدد كبير من القيادات التاريخية للجماعة وبعض أهل السابقة بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠١٥ حضره ما يزيد عن ثلاثين أخاً (١) وعلى مدى أربع ساعات تدارسوا الموقف وخرجوا بتوصيات ملخصها ضرورة استيعاب الحالة الجديدة والتعامل معها بمسؤولية عالية واختيار فريق قيادي توافقي مؤقت يترأسه أحد الإخوان المناسبين لهذه المرحلة لتقليل الخسائر، وكانت هناك مقترحات تفصيلية من بعض أهل السابقة لم نتمكن من ترجمتها لواقع مع القيادة.

ولم يعد خافياً أن القضية لم تعد مع مجموعة هنا أو هناك ولا هي مع الذين تقدموا بطلب

---

(١) كان منهم: د. اسحق فرحان، د. عبد اللطيف عربيات، د. عدنان جلجولي، أ. عبد الحميد القضاة، د. أحمد الكوفحي، أ. فاروق بدران، د. عبد الله الخباص، أ. يحيى شقرة، د. خليل أبو حشيش، د. عزت العزيزي، أ. عبد الله شبيب، الشيخ حسني جرار، أ. علي الأقطش، أ. سالم الفلاحات، أ. أحمد كفاوين، د. عدنان عزايزة، وغيرهم....

لترخيص جمعية جماعة الإخوان، إنما هي مع الحكومة بل مع الحكم، وما قول رئيس الوزراء أن إذا اختلفتم فالمرجعية للقضاء، إلا مؤشر واضح أنهم وجدوا مدخلاً سهلاً وغير مكلف، ويمكن تحميل الأخر مسؤوليته وهو القضاء المستقل الحر!!

ومع علم الكثيرين أن القضية ليست قانونية بل هي سياسية أمنية بامتياز لكن الإخراج سيكون من خلال القضاء، وإلا ما معنى إزالة شرعية مؤسسة قائمة نشأت في عهد الإمارة وقبل استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، وتقاسمت مع النظام الأردني أعظم الصعوبات ومراحل الاستهداف، وحتى إن كانت هناك حاجة للتصويب القانوني فكان يمكن القيام بذلك ولكن ليس بنهج الاستقواء الرسمي.

ولا يستطيع احد التنبؤ بحال المجتمع عند ذهاب شرعية الإخوان الرسمية وانفراط عقد جماعتهم لا قدّر الله!

وكتب الأخ (د. طارق طهبوب) بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٥م هذه الصرخة: التي تنم عن حالة من الألم والنقد صبها على الجميع تحت عنوان: «الإخوان المسلمون في الأردن مأساة أم ملهاة، منحة أم محنة؟! »:

لا تزال تداعيات انشقاق الحركة الإسلامية في الأردن إلى جمعية وجماعة ومراقب عام شرعي مُبايَع، ومراقب عام سابق؛ يطلب البيعة فلا يجد إلا من جلس إلى جانبه على المنصة، وحضور يعد بأصابع اليد، وحكومة حيادية بريئة من التدخل مستعينة بقضاء نزيه وشفافية وصلت إلى حد أن كل مواطن أردني يملك قميصا شفافا!!!

لا يعكس تدهور الحياة السياسية في العالم العربي حدث بمثل واقعة انشقاق الحركة الإسلامية؛ ففي نظام بلد كالأردن كانت المعارضة بما فيها الحركة الإسلامية نسيجا أصيلا في حفظ أمن البلد واستقراره ضمن منظومة قوانين الانتخاب الجائرة ومنظومة الأحكام العرفية لسنوات طويلة وبما أنه جرى تدجين اليسار الأردني، قليل العدد نسبيا، عالي الصوت إعلاميا، بمناصب وزارية هامشية كوزارة التنمية السياسية، في بلد لا تزال السياسة فيه محكومة بمعادلات أكبر من حجم الوزارات والوزراء، وبالرغم من تدجين بعض رموز الحركة الإسلامية ودخولها الوزارة مخالفة بذلك لقرار الجماعة وداعية لفصلها بإجراء تنظيمي معروف ومعمول به في أحزاب العالم من الحزب الشيوعي إلى حزب جبهة العمل الإسلامي؛ لكنني أزعم أن المأساة أو الملهاة أعمق حجما مما نراه بكثير؛ فالمأساة الكبرى أن الأردن نظاما وحكومة وشعبا ومعارضة وحركات إسلامية يتعامل مع الأحداث بعقليات عفى عليها الزمن، وبأدوات نبذها العالم منذ قرون.

ولنبدأ بالحركة الإسلامية حيث ارتبطت قداسة العقيدة بقداسة المنصب؛ بل فاقت قداسة المنصب والشخص قداسة العقيدة والمبدأ ، وتشكل جيش من المتعصبين والمطبلين والمتفعين، من أنصار فضيلة فلان، أو سماحة علان، بأن نصَّبوه للحق رمزا؛ فأصبحنا في زمن يعرف الحق بالرجال، ولا يعرف الرجال بالوقوف إلى جانب الحق بل إن غياب المصداقية ومعرفة الحق والقياس إليه، وغياب التدقيق المحاسبي audit عن قوم شرعوا الحسبة للعالم ولأمر يفوق الخيال، فكيف تمر سبعون عاما على حركة يتناوبها ثلاثون اسما لم تجر محاسبتهم قط، يشكلون قيادتي طرفي الأزمة بل وحتى لجنة الحكماء، وأنا ازعم أنهم جميعا جزء من المشكلة وليس الحل، وأن الحل يكمن في استبعادهم جميعا، والإتيان بفريق آخر وقيادة منتخبة حسب المعايير الآتية:

١. المعرفة الموسوعية والإحاطة بأدوات العصر مثل اللغات وتقنية المعلومات.

٢. الإطلاع الواسع على تجارب الغير.

٣.الاضطلاع بملف واحد ومسؤولية واحدة؛ فلا يعقل أن يوجد (سوبرمان) يتحمل مسؤولية خمسة ملفات في الوقت الواحد، وإلا كان ذلك دليلا على عقم الحركة أو الخوف من بروز قيادات جديدة.

٤. الخدمة لدورتين فقط في أي منصب للجماعة أو الحزب؛ فمن لم يستطع تحقيق أي إنجاز في دورتين لا يستطيع تحقيق أي إنجاز في اثني عشر عاما قضاها على رأس الهرم؛ بل وقيل عن المراقب العام السابق أن سبب انشقاقه هو تجاهل القيادة الحالية له بينما في الغرب يذهب ديغول إلى قريته الصغيرة، ويذهب غوردون بارون إلى بلدته في أسكتلندا، ويرجع توني بلير إلى وكر مؤامرته. تصر القيادات السابقة على الالتصاق بالصورة وخاصة الإعلامية بل إن بعضهم لم يكتب حرفا أو مقالا واحدا في حياته تتفتح قريحته بعد تركه المنصب!

٥. التمكين الإيجابي للشباب بأن يشغل من هم دون الخامسة والثلاثين ٢٠٪ من أية قيادة، وكذلك نسبة المرأة من أية قيادة.

إن الفرصة الذهبية والمنحة في ظل هذه المحنة هو في تبني الشفافية الكاملة والمحاسبة، وتدقيق يسير لأسماء ومناصب ودخول قادة الحركة على مدى سبعين عاما ومناصب أبنائهم وأصهارهم ضمن مؤسسات الحركة السياسية والإعلامية والتجارية والطبية لكفيل بأن يكشف أن الكثير من الصراع على لعاعة من لعاعات الدنيا، وأخشى أن يصدق فينا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «لا أخشى عليكم الفقر ولكن أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها»

أما الورقة المفلسة في استخدام فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية حماس كورقة تفرقة، وهي القضية التي كفلتها العقيدة بأنها القضية المُوحِدة للأمة العربية والإسلامية بل وأحرار الإنسانية جمعاء، فأمر يبعث على الرثاء خصوصا عندما يصدر من علماء علمونا أن الأردن هو أرض الحشد والرباط.

نقطة صغيرة على الهامش: أما آن الأوان لفصل الحزب عن الجماعة؟!

تعاملوا بمنطق وأدوات العصر أو أنكم ستنقرضون كما انقرضت الديناصورات.

نصائح ومحاولات لم تتوقف

١) ومن محاولات ثني القائمين على الجمعية الجديدة عن الاستمرار في مشروعهم رسالة مفتوحة وجهتها للأستاذ عبد المجيد الذنيبات:

• في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٥م كتبت رسالة بعنوان «رسالة مفتوحة للأستاذ عبد المجيد ذنيبات وأن كانت بخط يده أوجهها له اليوم مع الاحترام» هذا نصها:-

في البدايـة

لا نحاكم النوايا فحكمها ومردها إلى الله وحده.

وليس لنا إلا الظاهر، والله يتولى السرائر.

والأدب مطلوب في كل حال، ويمتحن الأدب عند الاختلاف وعند الخصومة، وقلَّ من ينجح في الاختبار.

كلٌ يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم محمد ﷺ، وأنا وغيري من هذا الكل، ولا يشذ عنه أحد.

ولكل شريف وعالم ووجيه هفوة أو هفوات: وكل ابن آدم خطّاء وخير الخطائين التوابون، اللهم اجعلنا منهم، والرجوع إلى الحق خيرٌ من التمادي في الباطل.

وإن شطب تاريخ الأشخاص لموقف لا خلاف على تخطيئه ورفضه، ليس من الإنصاف ولا من المصلحة في شيء.

لقد حوت الرسالة دروساً عظيمة أرجو أن يتأملها القارئ وأن يراجعها الكاتب على حد سواء.

وحوت استعدادات مميزة واستجابة مقدرة وجنديّة متقدمة.

كما حوت لمن يقرأ ما بين السطور شخصية الكاتب ومواصفاتها ودقائقها لا تملك إلا وان تقدر كاتبها وتذكره بما ألزم به نفسه، وجاء فيها:-

السلام عليكم يا أخي أبا محمد ورحمة الله وبركاته..

أرجو أن تقرأ الرسالة «رسالتك التي مضى عليها سبع سنوات وأربعة أشهر، أن تقراها في ساعة خلوة أولاً مرة ومرتين وثلاثاً».

وأن تكون كما ألزمت نفسك وكما وصفت حال الرجال الدعاة ساعات الامتحان والابتلاء.

وأرجو أن تقرأها بالعين نفسها والإرادة نفسها التي جعلتك تلتزم في عام ١٩٩٧ بمقاطعة الانتخابات النيابية لأول مرة وكنت مراقباً عاماً للجماعة، مخالفاً وجهة نظرك ونفذت القرار الأصعب دون تردد.

أرجو أن تقرأها وأنت الذي يشهد لك كل من عرفك بالكرم وحسن الضيافة والابتعاد عن المن، ولا زِلتُ لا أنسى موقفك عام (٢٠٠٧) يوم تبرعت من مالك الخاص بمبلغ كبير لبناء المركز العام للجماعة، ولا زلت أذكر لك موقفك بردّك على مدير مخابرات سابق على الهاتف بالقوة والجرأة والأدب.

أرجوك أن تقرأ الرسالة وتعيد النظر بكل اجتهاد لك مهما تراءى لك خيره، كما أدعو القراء وبخاصة إخواني الإخوان المسلمين أن يقرأوا الرسالة أيضاً، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون.

ولندعُ الله تعالى: اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا أتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. (١)

٢) واستشعاراً لهذه الحالة من التصريحات الرسمية وبيانات الجماعة المهونة لما يجري وقراءة المشهد الماثل للعيان، التقى مجموعة من الإخوان القياديين وهم يتابعون درجة التأزم المتزايدة وبخاصة فيما يتعلق بإقامة مهرجان خطابي بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠١٥م وتحذيرات الحكومة على لسان وزير الداخلية بمنع إقامة المهرجان، أرسل المجتمعون رسالة حملها أربعة من الإخوة الحاضرين وهم:- د. غازي العواودة، أ. هيثم أبو الراغب، د. محمد الرجوب، م. خالد حسنين، وسلمت

(١) وقد اثبت للقارئ نص الرسالة الأصلية التي أرسلها الأستاذ عبد المجيد الذنيبات للمراقب العام والمكتب التنفيذي بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠٠٧ في موقع سابق.

لفضيلة المراقب العام د. همام سعيد ولكنها لم تسمع وصدر بعدها تصريح للناطق الإعلامي يؤكد على إقامة المهرجان وهذا نص الرسالة:-

بسم الله الرحمن الرحيم

«الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم»

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

فضيلة الأخ الدكتور همام سعيد / المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين حفظه الله

الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد التقى عدد من الإخوة الحريصين على الجماعة ومصالحها، وتباحثوا في موضوع احتفالية ١/ ٥/ ٢٠١٥م، وأداءً للنصيحة والواجب الشرعي يرى الإخوة ما يلي:

١. إن للجماعة الحق في إقامة الاحتفال المذكور كما درجت عليه العادة في عشرات الاحتفالات السابقة للجماعة.

٢. وحيث أن مصلحة الجماعة تهمنا جميعا فهي جماعتنا، فإننا نرى أن الظروف الوطنية والإقليمية الدقيقة تقتضي عدم التعجل في الإقدام على ما يخل بهذه المصلحة في إطارها العام.

٣. إن إقامة الفعالية لا تعني بحال انتصاراً كبيراً للجماعة، كما أن تأجيلها أو إلغاءها لا يشكل هزيمة أو تراجعاً.

٤. لقد أظهرت الحكومة بوضوح نيّتها الجادة منع الفعالية، ويقرأ ذلك مما ورد على لسان وزير الداخلية من خلال عبارات: «ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين، جماعة غير مرخصة قانونياً، جماعة تمول خارجياً» وهذا في الحقيقة يفتح معركةَ قانونيةِ الجماعة مبكراً، وليس من المصلحة فتح هذا الملف الآن.

٥. إنَّ للحكومة طرقاً كثيرة في اختلاق الأعذار، واصطناع الأحداث، وإحداث حالة من الفوضى، سواء بمنع إقامة الفعالية بالقوة، أو بتقزيم الفعالية بمنع الوصول إليها، أو بالضغط على بعض الشخصيات ومنعها من الحضور وعلينا الاحتياط لهذا سلفاً.

٦. ليس من مصلحة الجماعة الصدام مع الدولة، ولم يمثل هذا الخيار إستراتيجية للجماعة في أي مرحلة من المراحل.

٧. إننا نؤكد أن مسيرة الجماعة التاريخية أكبر من أن تنحصر في احتفالية مهما كبرت، وتاريخ الجماعة يمثل مسيرة طويلة من الجهاد بالنفس والمال والوقت لصالح الوطن والأمة.

وفي الختام: فإننا نرى تفويت الفرصة وسحب الذرائع من يد المتربصين بالجماعة فمصلحة الجماعة أولاً، ولعل في التأجيل أو العدول عن إقامة هذا الاحتفال في هذا الظرف، فيه حفظ للجماعة وتقدير لمصلحة الوطن.

حمى الله جماعتنا من كل مكروه ووقاها من كل سوء

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء الصراط

الثلاثاء ٢٦/ ٤/ ٢٠١٥

الموقعون:

١- الدكتور عبد اللطيف عربيات

٢- الأستاذ حمزة منصور

٣- الأستاذ سالم الفلاحات

٤- الأستاذ جميل أبو بكر

٥- م. عزام الهنيدي

٦- د. عبد الحميد القضاة

٧- م. حسان ذنيبات

٨- أ. أحمد كفاوين

٩- م. خالد حسنين

١٠- د. غازي العواودة

١١- أ. هيثم أبو الراغب

١٢- الأستاذ فرج شلهوب

١٣- م. غيث القضاة

١٤- أ. صبحي شندي

١٥- أ. حكمت الرواشدة

١٦- أ. فارس شبيب

١٧- د. محمد الرجوب

١٨- د. سمير البطاينة

١٩- أ. سائد العظم

٢٠- د. صالح الغزاوي

٢١- د. محمد حسان ذنيبات

٢٢- أ. مصطفى نصر الله

ولكن للأسف لم تأخذ قيادة الجماعة بهذه النصيحة، وبقيت مصرة على القول أن القضية مبالغ فيها وأنها زوبعة في فنجان مكسور، وسترون الأمور على حقيقتها بعد عقد المهرجان بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠١٥.

وفي اتصال من رئاسة الوزراء مع الإخوان يطلب منهم مراجعة وزير الداخلية (حسين المجالي) يوم الأربعاء ٢٩/ ٤/ ٢٠١٥م وقد قابل وفد مكون من الإخوة:- أ. محمد عقل أمين سر الجماعة، وم. بادي الرفايعة، وم. مراد العضايلة، وبعد حوار زاد عن الساعتين، وصفه أمين سر الجماعة بأنه حوار دافئ ومسؤول!

وبعد مغادرة الوفد أبلغ محافظ العاصمة الجماعة رسمياً برفض إقامة المهرجان، وقد سلم كتاب المنع موظفان اثنان من محافظة العاصمة للإخوان في المكتب التنفيذي في المركز العام، علماً أنه من الصباح الباكر شوهدت آليات الأمانة تلقي الأنقاض في موقع المهرجان ويؤتى بالأغنام لتغطي الساحة.

بيان تأجيل المهرجان

وبعد المنع الرسمي من محافظ العاصمة صدر بيان عن الجماعة الأربعاء ٢٩/ ٤/ ٢٠١٥م جاء فيه:ـ

تدارس المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين التحضيرات التي تقوم بها اللجان الفنية المختصة في الجماعة لاحتفالية «الإخوان المسلمون سبعون عاما من العطاء» وفي ظل الإجراءات الحكومية التي تستهدف تعطيل عقد الاحتفالية، ووضع المعيقات في ساحة الاحتفال، والتحشيد

والتحريض الظالم عبر وسائل الإعلام، وتأليب الرأي العام ضد هذه الاحتفالية الوطنية، التي تكرس نموذج العمل الإسلامي الرشيد في وطننا الغالي، وشعورا منا أن هناك من يدفع البلد إلى مشاهد تأزيم للتغطية على الفشل الحكومي في حل أزمات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقديرا منا للموقف، واستجابة لنداءات الخيّرين من رجالات الوطن وهيئاته المدنية والشعبية لتفويت الفرصة على المتربصين بالوطن سوءاً، فقد قررنا إرجاء الاحتفالية إلى موعد لاحق مع احتفاظنا بحقنا الدستوري والقانوني كأبناء لهذا الوطن بإقامتها في الوقت المناسب، وسنبقى بإذن الله الأوفياء لديننا ووطننا ودعوتنا.

وقد ظهر المراقب العام الأربعاء مساء ٢٩/ ٤/ ٢٠١٥م د. همام سعيد في كلمة مسجلة على فضائية اليرموك لتأكيد قرار الجماعة بتأجيل المهرجان دون تحديد موعد جديد.

وقد حاولت قيادة الجماعة تسويق هذا القرار بالتأجيل على انه انتصار بل سماه بعضهم فتحا كصلح الحديبية كما كتب أحد القياديين (١) مقالاً بهذا المعنى ونشر على موقع البوصلة الإخباري وبقي لعدة أيام.

مؤتمرات احتجاجية

- عقد مؤتمران لعدد من الشعب وبعض الشخصيات الإخوانية، الأول في إربد والثاني في عمان لتدارس أوضاع الجماعة، وقد رتب لمؤتمر ثالث في الكرك، إلاّ أنّ السعي في بعض المبادرا ت للخروج من الأزمة اقتضى الطلب من الإخوة الداعين للمؤتمر عدم عقده لإتاحة الفرصة لبعض التفاهمات واستجابوا لذلك.

تقدير موقف ومقترح

هذه ورقة مقدمة في اجتماع شورى الإخوان بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠١٥ عن الوضع الراهن: تقدير موقف / د.رامي ملحم (٢)

توطئة:

تمر الجماعة حاليًا بأزمة تستهدف وجودها القانوني، وينظر لهذه الأزمة على أنها نتاج مركّب من أسباب داخلية وخارجية، ولا يخفى اختلال العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي في الأردن بعد أحداث الربيع العربي، وما تلاه من أحداث إقليمية، وتوجّه أصحاب القرار بالعمل على إضعاف

(١) الأخ أحمد الزرقان.

(٢) عضو مجلس شورى الجماعة. وأحد أعضاء القيادة الإخوانية الجديدة.

الجماعة ومحاصرتها؛ بما يؤدي لإحلال مسمّيات وكيانات جديدة تهدد الوجود الرسمي للجماعة من جذورها، وهذا كله يدعونا إلى الاهتمام بوزن الأحداث في هذا الوقت بعناية فائقة، لآثارها المفصلية على حاضر الجماعة ومستقبلها.

ويلزم قيادة الجماعة أن تنشغل بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

١-المحافظة على وحدة الصف وتجنيبه الانقسامات.

٢-المحافظة على دور الجماعة الشمولي في العمل الإسلامي.

٣-الدفاع عن المركز القانوني للجماعة.

٤-صيانة الروح المعنوية للأفراد.

المعطيات الراهنة:

من خلال المسح البيئي للبيئتين الداخلية والخارجية، وملاحظة وتتبع الأحداث، تظهر المعطيات التالية:

أولاً: المعطيات الرسمية:

١-جدية الجهات الرسمية في التعامل مع الجماعة على أنها كيان غير قانوني، وأن الجمعية الجديدة هي الجهة المرخصة، وأنّها خلف قانونيّ للجماعة، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أ. منع الاحتفالية الكبرى في أيّار ٢٠١٥م.

ب. إلزام القائمين على مهرجان مخيم البقعة بعدم رفع رايات الإخوان المسلمين. وكذلك الحال في مهرجان الوحدات.

ج. قبول النظر في طلب الجمعيّة بشأن أملاك الجماعة، وتحويله إلى الجهات المختصّة «بل وتنفيذ ذلك».

د. التصريحات السلبية التي صدرت عن وزارة الداخلية، وعلى شاشة التلفزيون الأردني والصحف الحكومية.

٢- اهتمام الجهات الرسمية بعدم البدء بالمواجهة مع الجماعة بشكل علني، فالجهات الرسمية لم تبادر باتخاذ أي إجراء أو موقف، وإنما كانت جميع قراراتها نتيجة لفعل الجماعة أو الجمعية.

٣- إيصال رسائل سلبية للشخصيات المحسوبة على الاعتدال مثل د. عبد اللطيف عربيات

من خلال منع نشاطين لجمعية العفاف.

٤- التعامل(الودي شكليا) مع قيادة ورموز الجماعة كالذي تمّ في لقاء رئيس الوزراء، ووزير الداخلية.

٥- ذهاب الجهات الرسمية للتعامل مع الجماعة من خلال البوابات التشريعية والقانونية، مثل تحويل ملف الأملاك لديوان التشريع والرأي، وهذا يصعب الطعن فيه أو مواجهته.

المعطيات الداخلية:

١-غياب رؤية وإستراتيجية محددة للتعامل مع الأزمة. وعدم قدرة القيادة على وقف تدهور الأوضاع.

٢-وجود حالة انقسام قيادي واضح في مدى الانخراط في معالجة الأزمة. والأغلب لا دور له. ومجلس الشورى لم ينشغل بتقديم أي حل للأزمة.

٣-ظهور مبادرة شعب الشمال للحوار بين (الفواعل) في حل الأزمة.

٤-ظهور مبادرة من أعضاء مجلس الشورى، والتي تهدف لتزكية قيادة جديدة قادرة على إجراء حوار مع الجهات الرسمية، والعمل على العبور من الأزمة.

٥-الجماعة تعيش حالة الترقب والانتظار لما سيحصل لها، وتسود حالة من الانكسار في أوساط أعضاء الجماعة.

٦-أثرت الأزمة على أداء الجماعة، والتي غابت عن التفاعل مع أحداث مهمة، مثل أحكام الإعدام الأخيرة التي صدرت بحق الإخوان في مصر، والجرائم في بورما، الإصلاح وغيرها، كما أن التأثير واضح على أداء الحزب، الذي لا يلمس له دور جاد في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٧-وجود ملامح للتفتت، وسيتعاظم الأمر في حال تمّ استهداف أعضاء الجماعة، أو الاستمرار في إضعاف الجماعة.

٨-ضعف التعبئة الداخلية للقواعد في مواجهة الأزمة، والذين هم نهب للإعلام.

٩-حققت الجماعة نجاحاً مميزاً في الانتخابات النقابية والجامعية، ولوحظ التفاف الجميع بما فيهم أنصار الجمعيّة (جمعية جماعة الإخوان المسلمين) حول الكتل المشكلة من الجماعة. وهذا يعطي رسائل إيجابية عن قوة الجماعة وحضورها الشعبي.

ثالثاً المسارات الرسمية المتوقعة:

بعد التطورات الأخيرة التي رافقت وتلت ترخيص الجمعية الجديدة، ومنع الاحتفالية الكبرى، فيمكن توقع أحد المسارين التاليين لتعامل الجهات الرسمية مع الجماعة:

١-المسار الأوّل: اعتبار الجمعية الجديدة خلفاً قانونياً للجماعة، واستحواذ الحكومة أو الجمعية على الأملاك المنقولة وغير المنقولة المسجلة باسم الجماعة، ومن ثمّ منع الحديث باسمها، يليه منع الأشخاص القياديين من تمثيل الجماعة، مع الإبقاء على كيانها قائماً، وعدم التعرض للأفراد بالمساءلة. وهذا المسار قد يأخذ بعض الوقت، لكن على الأغلب سيكون سقفه الانتخابات القادمة لمجلس الشورى.

٢-المسار الثاني: حل الجماعة، واعتبارها تنظيماً غير مشروع، ومحاسبة كل من يثبت انتماؤه إليها. وهذا المسار قد لا يكون سريعاً، ويمكن أن تأخذ الجهات الرسميّة مراحل في التطبيق. كما يمكن أن تتعامل بتفاوت حسب الحالات المختلفة.[١]

المسارات التنظيمية المتوقعة:

بناء على قراءة المعطيات الداخلية، والمسارات المتوقعة، خصوصاً في حال ذهبت الجهات الرسمية للمسار الثاني أعلاه، فإنّه يتوقع المسارات التنظيمية التالية:

- انحياز مجموعة من الإخوان للجمعية المرخصة، خصوصاً من بعض شعب الشمال، وبعض المغتربين في الخليج العربي، وغالب من سيكون في هذه الجمعية من أصول شرق أردنية.

- قيام مجموعة من المعارضين لأداء القيادة الحالية للجماعة، والمختلفين مع الجمعيّة، بتأسيس إطار للعمل الدعوي أو السياسي، قد يكون حزباً أو جمعية أو غيرها. وهذه المجموعة سينحاز لها مجموعة من الإخوان خصوصاً من شعب إربد، والمغتربين، والكرك، والسلط، ومأدبا، وسحاب، والكورة، والرمثا، وعجلون، والبعض في عمّان. وفي حال تمّ ذلك؛ فقد يستحوذ هذا الإطار على بعض من ذهب مع الجمعيّة أيضاً. وغالب من سيذهب مع هذا الإطار من أصول شرق أردنية. لكن سيكون لهذا التشكيل فرصة للنمو.

- ستفقد الجماعة بعضاً من أبنائها، الذين سيتركون العمل الجماعي، والذين ارتبطوا بالوضع السابق للجماعة، وتأثروا سلباً بالصراع الدائر، وما نتج عنه.

---

(١) وهما مآلان أحلاهما مر

- سيبقى الجسم الأغلب – حالياً– مع الجماعة، أو حزب جبهة العمل الإسلامي، وسيكون سواده الأعظم من أصول فلسطينية.
- ربما ستلتحق مجموعة محدودة بالعمل مع حركة المقاومة الإسلامية.
- قيام مجموعة يغلب عليها التكنوقراط والوسطيين والشباب بإنشاء كيان جديد للعمل السياسي، ولن ينحازوا لأي من المجموعات السابقة.

٥- الإستراتيجيات المعتمدة المقترحة:

تقوم الجماعة باعتماد الاستراتيجيات التالية، وتعمل بها على نحو متواز:

أولاً: وحدتنا أساس دفاعنا عن الجماعة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ. يزكي مجلس الشورى قيادة جديدة للجماعة، برئاسة د. عبد اللطيف عربيات، ويشكل مكتباً تنفيذياً يراعي فيه أطياف الجماعة المختلفة. وتكون مهمته العبور بالجماعة من الأزمة، من خلال فتح حوار مع الجهات الرسمية بشأن وضع الجماعة القانوني. ويقف الجميع خلف هذه القيادة داعماً

ب. يتفق مجلس الشورى على ضمانات لتوفير جو صحي لإجراء الانتخابات القادمة.

ج. ينجز مجلس الشورى مسودة السلوك التنظيمي، التي تؤسس لقيم وأعراف وممارسات العمل التنظيمي.

د. تعديل المواد المتوافق عليها في القانون الأساسي للجماعة.

هـ. عمل نشاط ضخم يظهر فيه الإخوان موحدين ملتفين حول جماعتهم.

ثانياً: البحث عن بدائل للعمل الدعوي، وذلك من خلال العمليات التالية:

أ. تكييف دور الجماعة؛ ليقتصر على العمل الدعوي والتربوي، والمحافظة على فكر وتاريخ الجماعة.

ب. إعادة هندسة دور حزب جبهة العمل الإسلامي ليكون له الدور الرئيس في ممارسة باقي أدوار الجماعة، وليكون محضناً للجميع؛ ولا بد من إعادة تشكيله قيادياً وبنيوياً ووظيفياً وغيره.

ج. الدراسة العلمية لجدوى إنشاء حزب جديد في الأردن بالتوازي مع حزب جبهة العمل الإسلامي.

ثالثاً: القيادة بالمبادرات، وذلك من خلال التركيز على دور الجماعة الرائد في تقديم رؤى

وإسهامات كبيرة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مثل الدفاع عن أهل السنة، الأخطار التي تواجه الأردن، البطالة،.. وغيرها، وهذا فيه تفصيل، ليس المقام لذكره هنا.[1] انتهى

اجتماع لشعب إقليم الشمال

بعد المبادرة التي قدمتها شعب إقليم الشمال والمشار إليها في الدراسة عقد اجتماع لأطراف المبادرة في شعبة الفاروق في إربد أصدر المكتب التنفيذي قراراً بحل الهيئة الإدارية للشعبة، وتكليف أحد الإخوان بقيادتها من (عشيرة نائب الشعبة الحالي المنتخب!!)، ولم يجد القرار قبولاً لدى الشعبة ومجلسها الإستشاري واعتبرت أنها هي الهيئة الشرعية المنتخبة وأنها مستمرة في قيادة الشعبة وأصدرت بياناً بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٥م بهذا الخصوص، هذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن الهيئة الإدارية لشعبة الفاروق- إربد

تلقت الهيئة الإدارية لشعبة الفاروق- إربد باستهجان واستغراب شديدين قرار المكتب التنفيذي للجماعة عزل الهيئة الإدارية المنتخبة من مهام إدارة الشعبة دون أي تبرير ودون سابق إنذار ودون أية مساءلة عن أية مخالفة لأي من أفرادها.

وجاء هذا القرار على خلفية الإجتماع الذي تم عقده في شعبة الفاروق يوم السبت الموافق ٦/٦/ ٢٠١٥ بدعوة من شعب إقليم الشمال الست والتي تبنت مبادرة للحوار لإنقاذ الجماعة والحفاظ على وحدة صفها حيث كان الترتيب لهذا اللقاء من قبل الشعب الست بكل جزئياته وتفصيلاته وحيثياته وبقرار مشترك من نواب الشعب الست والمبلغ به د.همام سعيد شخصيا وخطيا وأثناء مقابلة نواب الشعب له في مكتبه في بداية شهر ٥/ ٢٠١٥ ولم يرد من المكتب سلبا أو إيجابا على هذه الدعوة مما جعل احتمالية حضور وفد مع د.همام سعيد أمرا قائما لأنجاح هذه المصالحة وهذا الحوار الذي ينتظر نجاحه ونتائجه معظم الإخوان في الأردن.

انّ اتخاذ مثل هذا القرار التعسفي غير المبرر وغير المدروس وغير المحسوب النتائج والذي يحمل في طياته استهدافاً مقصوداً لشعبة بعينها سيشكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الجماعة ويهدد وحدتها وكيانها وبالتالي فان أي قرار أو إ جراء يصدر بهذا الشأن لأ يستند إلى أي أساس منطقي وقانوني وهو مشوب بالبطلان.

وان الهيئة الإدارية لشعبة الفاروق وبعد التشاور مع قيادات الشعبة والمجلس الإستشاري

(١) لكنّ هذه الدراسة القيمة لم تحظ بالاهتمام من قيادة الجماعة

وعدد من أعضاء الهيئة العامة ونواب الشعب الستة في إقليم الشمال وعدد مقدر محترم من رموز وقيادات الإخوان في الأردن وعدد من الهيئات الإدارية الأخرى والذين استنكروا هذا الإجراء التعسفي، ورفع قسم منهم احتجاجات للمكتب التنفيذي وعليه فإننا نؤكد على مايلي:

١. عدم تنفيذ هذا القرار التعسفي الباطل أصلا.

٢. الأخذ بتوصية المجلس الإستشاري للشعبة بضرورة استمرار الهيئة الإدارية بعملها كالمعتاد.

٣. عدم التعامل مع اللجنة المؤقتة المشكلّة من قبل المكتب.

والهيئة الإدارية تهيب بكافة الإخوة أفراد الشعبة الحفاظ على وحدة الجماعة وتماسكها وتدعوهم للاستمرار بتنفيذ برامجهم التنظيمية وتواصلهم مع هيئتهم الإدارية الشرعية المنتخبة من خلال مقر الشعبة وتفويت الفرصة على كل من يريد زعزعة وحدة الصف الإخواني.

والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لأيعلمون.

والله أكبر ولله الحمد

لقاء طارئ وموسع

- برئاسة د. عبد اللطيف عربيات اجتمع ما يقرب من مائة وثلاثين أخاً وأختاً معظمهم من الشخصيات القيادية الإخوانية بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠١٥م، وبعد حوار موسع لما آلت إليه أوضاع الجماعة اتفق على ما يلي:-

١. دراسة الخيارات الأربعة المطروحة المتاحة وتقديم رؤيا خلال شهر وبعد رمضان.

٢. إرسال مذكرة داخلية للمكتب التنفيذي لمعالجة الموقف.

٣. إصدار تصريح صحفي عن اللقاء.

وقد أرسلت المذكرة بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٥ وهذا نصها:-

فضيلة المراقب العام حفظه الله،،

الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴿١١٤﴾ ﴾ [النساء].

فُوجئنا وفجعنا وصُدمنا بالخبر الذي تسرب بالأمس، بعزل هيئة إدارية منتخبة (هيئة شعبة الفاروق) [1]، والتي حظيت بثقة إخوانها وتعيين آخرين بديلاً عنها بقرار إداري، لا لخيانة ارتكبوها ولا لتقصير في واجبهم، إنما لاستضافة عدد من الإخوان تنادوا لمدارسة ما آلت إليه أمور الجماعة وللتعامل مع مبادرة قدموها لأطراف الخلاف في الجماعة وتقديم المقترحات لإصلاح وضع الجماعة التي تتمزق يومياً بسبب إجراءات الحكومة واستهدافها، وتمترس القيادة واستئثارها، وعدم استجابتها لنصح الناصحين من القابضين على جمر الدعوة والمجبولة دماؤهم بمفردات الدعوة المباركة، انتصاراً لها وللقيم التي هدمت وتهدم في غمرة الخلاف، وبدلاً من الالتزام بأدب الاختلاف عُمِق الخلاف وبحث له عن مادة لاستمرار اشتعاله.

الإخوة الكرام:

إنَّ الاستقواء ببعض الإخوان على بعض وتنمية الصراعات بينهم ليس على قضايا الإنجاز، إنما بسبب الولاءات والتعصب للرأي وللأشخاص، أنها بداية سيئة وخطيرة لكن نهاياتها قد تكون مفزعة وعظيمة وأشد خطورة، ورحم الله من كان مفتاحاً للخير مغلاقاً للشر، أليس معظم النار من مستصغر الشرر؟

وإنَّ الاستفراد ببعض مكونات الجماعة بسبب الاختلاف معها، وإقصاءها واحداً تلو الآخر عقلية ضيقة في معالجة الأزمة التي طحنتها منذ شهور كنتيجة لحصاد سنوات عجاف ولا نرى لها نهاية.

لقد جربتم وكفاكم تجارب التمترس خلف الشرعية وتطبيق الأنظمة والقوانين التي تنظم العمل في الظروف العادية، ولا تصلح أبدا في الظروف الاستثنائية، بل لا بد من العمل بروح القوانين وثقافة الاستيعاب والصبر، إن هذا التمترس هو ما أوصل الدعوة إلى ما وصلت إليه.

إنَّ إدارة الأزمات بنزق وتبسيط وإشكالية وإرجاء ليس له إلا نتيجة واحدة لا تخفى على عاقل.

يا إخواننا نصحناكم مراراً وتكراراً سراً وجهراً وبالتصريح والتلميح، فسدت كل أبواب الإخوة والتفاهم بيننا فتحت أبواب الفتنة والتشرذم واليأس والقعود.

ونتساءل، أين المشكلة في أن يلتقي إخوان على مستوى المسؤولية والوعي والانتماء يتمتعون

---

(١) صدر قرار من المكتب التنفيذي بتنحية الهيئة الإدارية لشعبة الفاروق في إربد بسبب المبادرة التي قدمتها شعب الشمال مما ادى إلى انقسام حاد وتفكك في الشعبة، يجعل إعادة المياه إلى مجاريها من الصعوبة بمكان.

بثقة إخوانهم فيهم، لعقد ملتقيات لمدارسة الأزمة والتفكير بمخارج لها تحت الشمس؟ بل هو واجب يشكر عليه من قام به ولا يستحق العقاب.

إذاً كيف يكون الاعتراض على الحكومة التي تطبق نص القوانين وشبهة القوانين والابتعاد عن روحها، أليس هو الاستقواء بالنصوص والأنظمة والقرارات دون مراعاة للمصالح الإستراتيجية العامة والذي تمارسه قيادة الجماعة مع من يخالفها من الداخل، مالكم كيف تحكمون؟

ألا تكفينا تجربة معالجة أزمة زمزم التي كانت القيادة تبعث فيها الروح بين فترة وأخرى بإجراءاتها وتتسرع في إصدار الأحكام والإصرار عليها وعدم الاستماع للإخوان الناصحين حتى تطور الحال إلى ما وصلنا إليه.

خاطبناكم في مذكرات سابقة منذ أربعة أشهر بتاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠١٥، وفي ٤/ ٣/ ٢٠١٥، وقلنا أن لم تستجيبوا لصوت العقل والحكمة والاستيعاب فسنجد أنفسنا مضطرين لاتخاذ الإجراءات والمواقف التي يفرضها علينا الواجب الشرعي والوطني.

إن إغلاقكم الباب أمام أي حوار داخلي ترعاه القيادة، وتقصيركم في رعاية ملتقيات وحوارات مستمرة تستفيد من طاقات الدعوة ورجالاتها، هو ما يدفع الحريصين من إخوانكم إلى المبادرة والسعي لتطويق الأزمات التي تمر بها الدعوة، فالدعوة لا يمكن أن تكون عاجزة عن حل أزماتها، وإنما العجز قد يصيب القيادة أحيانا، وهذا ما يوجب الاستعانة بآراء الإخوان، والاستماع من المخالفين قبل الموافقين.

إن الموقعين أدناه وعشرات أضعافهم ممن أمسكوا على جمر الدعوة طيلة الفترة الماضية يطالبونكم بالرجوع عن قرار حل الهيئة الإدارية، وإعادة الأمور إلى مجاريها، والتوقف عن اتخاذ أي إجراءات شبيهة، وترك الأبواب مفتوحة للحوار والبحث الجاد عن مخرج آمن للدعوة.

نصحناكم ولا زلنا نصر على نصحكم رغم إعراضكم وإهمالكم لما يصل إليكم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تواقيع:

١. د. عبد اللطيف عربيات

٢. أ. د. إسحق الفرحان

٣. أ. حمزة منصور

٤. د. عدنان الجلجولي

٥. أ. سالم الفلاحات

٦. أ. د. عبد الحميد القضاة

٧. أ. أحمد الكفاوين

٨. م. خالد حسنين

٩. أ. نمر العساف

١٠. م. حسان الذنيبات

١١. أ. يحيى شقرة

١٢. د. أحمد الشوابكة

وصدر التصريح الصحفي التالي وهذا نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

في لقاء ضم ما يزيد عن مائة وثلاثين شخصاً من الحريصين على الجماعة ومستقبلها مساء ١٠/٦/٢٠١٥م، حيث قدمت ورقة تاريخية عما جرى داخل الجماعة خلال الشهور الثلاثة الماضية، ثم فُتح الباب لمقترحات ومداخلات وأفكار لكيفية خروج الجماعة من أزمتها الحالية وقد تم تداول المقترحات التي تمحورت حول الأفكار التالية:-

١) الصبر على الوضع القائم مع القناعة بعدم جدواه.

٢) الاكتفاء بالذهاب إلى حزب جبهة العمل الإسلامي والعمل من خلال الحزب لخدمة المشروع إن أمكن ذلك.

٣) (التفاهم) مع جمعية جماعة الإخوان مع الملاحظات والتحفظات على آلية تشكيلها وبعض ممارساتها.

٤) تشكيل كيان جديد لممارسة العمل السياسي من خلاله، مع استمرار الانتظام في الجماعة.

وقد خلص المجتمعون إلى إرسال مذكرة للمكتب التنفيذي تدعو للتوقف عن إجرائه بحل الهيئة الإدارية لشعبة الفاروق في إربد بسبب لقاء عقد في الشعبة لبحث المخارج من الأزمة.

وأتفق على إضافة عدد من الإخوة والأخوات للَّجنة لدراسة جميع المقترحات وتقديم مشروع

واضح المعالم ليتم بحثه في اللقاء القادم بعد شهر للاتفاق على المخرج.

تواقيع:

١. د. عبد اللطيف عربيات
٢. أ. د. إسحق الفرحان
٣. أ. حمزة منصور
٤. د. عدنان الجلجولي
٥. أ. سالم الفلاحات
٦. أ. د. عبد الحميد القضاة
٧. أ. أحمد الكفاوين
٨. م. خالد حسنين
٩. أ. نمر العساف
١٠. م. حسان الذنيبات
١١. أ. يحيى شقرة
١٢. د. أحمد الشوابكة

مقالات

كتبت الأخت د. ديمة طهبوب بعد اللقاء مقالاً بتاريخ ١٢/٦/ ٢٠١٥م جاء فيه:-[١]

- ما زالت بعض القيادات الإسلامية الإخوانية تعيش فوق السحاب وتتعامل بمثالية وطوباوية شديدة مع تسارع الأحداث على الساحة الأردنية والحديث عن ثقافة المحنة والابتلاء دون قراءة للمشهد المحلي الخاص.
- لم يعد من المقبول أن تنكفئ الحركة الإسلامية على نفسها لتنزل تحت الأرض أو ترضى بالسجن والنفي بعد أن وصلت للسلطة وقدمها الشعب في انتخابات نزيهة.
- إنَّ كَوْن الدعوة ذات مرجعية دينية لا يعني أنها منزهة عن أخطاء البشر، الفكرة خالدة

(١) المقال في جريدة السبيل الأردنية الصادرة بتاريخ ١٢/٦/٢٠١٥م

ومقدسة وباقية ليس بألفاظها، فلا بأس أن تلبس الفكرة أثواباً أخرى ما دامت المنهجية ثابتة، فذاك من الذكاء المحمود.

إنني مع كل جهد وفكرة ومبادرة بشرط أن أصحابها لم يتلوثوا بانشقاق ولم يكونوا أطرافاً في نزاع فالبدء يحتاج إلى طهارة وأسس صلبة، وأجواء نظيفة.

كما كتب الأستاذ ياسر زعاترة معلقاً على البيان الصادر بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٥م عن مجموعة (الحكماء) بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠١٥م أقتبس منه:- [١]

- المشكلة في الفريق الذي انحاز إلى الجماعة ولم يذهب باتجاه الجمعية لكنه لم يجد من الطرف المسك بالقرار ما يكفي لإقناعه باستئناف نشاطه وهو يستحق أن ينظر إليه بمنظار مختلف.
- إن الكرة الآن في ملعب القيادة الحالية للجماعة والتي أكاد أجزم أنه لو كان زكي بني ارشيد بينها لكان له موقف مختلف، هو الذي كان مضى في اتجاه حل معقول حين تفاهم مع إخوانه على تولي سالم الفلاحات لقيادة الحزب قبل أن يفاجأ بخطوة تستحق أنْ تسمى خاطئة بنقض الاتفاق بتبريرات غير مقنعة من زملائه!!

ولأن الجماعات لا تدار بصناديق الاقتراع والانتخاب فقط، بل قبل ذلك بالتراضي والتفاهم، وقد آن للقيادة الحالية أن تعي أنه لا يمكن حل الأزمة إلا بذلك بعيداً عن تعنت في غير مكانه، وبعد ذلك يذهب الجميع إلى انتخابات من دون أن نعود إلى سياسة الحسم وإنما عبر التوافقات التي لا بد منها في كل الأحوال. انتهى

أرسل لي أحد الإخوة الذين حضروا الاجتماع الموسع بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠١٥م هذه الرسالة وهي تؤشر على مدى الحيرة والغيرة..

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الشيخ الفاضل المبتلى أبي هشام ورفاقه في فكر المرحلة

من:.د. سليمان الهروط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

قلت في نفسي سأتكلم ولكن بعد ما أسمع، وبعد ما سمعت سكتّ، فقد هالني ما سمعت من صراخ وآلمني، وتيقنت أن مدرسة ما قد نجحت في إنتاج هذا المشهد البئيس..

---

(١) المقال في جريدة الدستور بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠١٥م.

نحن أمام مدرسة خطيرة ولسنا أمام قيادة خطيرة، القيادة تروح وتجيء، وقد تذهب ولا تعود ثانية، أما المدرسة فإن الأشخاص يتكررون بها، وتغزو بهم القيادة بين الحين والآخر.

الانفصال فكرة مريضة، فكرة عاجزة، وهي تعني: الإفلاس القيادي لمن يقودها والإفلاس الفكري لمن ينادي بها.

إن من ينفصل بك أو معك اليوم، حتماً سينفصل عنك غداً، لأن الإنفصال أملته ردود فعل عاطفية جهلاء.

إن المدرسة المتشددة والإقصائية هي مدرسة منغلقة على نفسها، وهي مدرسة هشة ستنكسر يوماً ما، وستنحسر أمام مدرسة بنائية مسؤولة.

لسنا في عجلة من أمرنا كي نتخذ قراراً ما، فنحن أمام اختبار ولسنا أمام قرار.

نحن أمام اختبار أدى بمجموعة إلى الهروب، ووضع مجموعة أخرى في حالة عجز وذهول، مجموعة قليلة هاربة، ومجموعة كبيرة يائسة.

نحن أمام اختبار يبحث عن حالة وسط وليس حالة سخط أو شطط.

نعم لن تهلك جماعة بهروب مجموعة منها، ولن تهلك بيأس مجموعة أخرى، لكنها ستبقى ضعيفة مهزوزة مكشوفة الظهر، بل مكشوفة العورة.

وبالمقابل أظنني لست مبالغاً إذا قلت: أنها قد تهلك إذا فقدت هذه المجموعة الحكيمة صوابها فاستعجلت أمرها.

هذا يعني أننا أمام رحلة من نوع خاص، رحلة طويلة في الصحراء الإخوانية القاحلة، إنها رحلة العسرة، المتخلف عن الفطنة والحكمة فيها والعاجز عن إدارتها سيكون مذموماً مطروداً حتى من نفسه.

شكراً شيخنا الفاضل، ومعذرة على الفلسفة في الطرح.

تلميذ الصمت الاستراتيجي، تلميذ الصمت الحكيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اجتماع لخمسة عشر شعبة بدعوة من الهيئة الإدارية لشعبة مادبا

• بتاريخ ١٤/٦/ ٢٠١٥م اجتمع ممثلون عن عدد من الشعب الإخوانية في شعبة مادبا يمثلون حوالي خمسة عشر شعبة وأرسلوا رسالة للمراقب العام تطالبه بالرجوع عن القرار بشأن شعبة الفاروق التي مر ذكرها.

رسالة من عدد من أعضاء مجلس الشورى للمراقب العام

• تنادى عدد من أعضاء مجلس الشورى بتاريخ ١٥/٦/ ٢٠١٥، واتفقوا على إرسال مذكرة للمراقب العام، تحذر من استخدام أسلوب العقوبات الإدارية في ظل أزمات حادة، مما سيدفع إلى مزيد من التشرذم والتفلت، ووقع على المذكرة:- أ. حمزة منصور، أ. جميل أبو بكر، م. مصطفى نصر الله، د. رامي ملحم، بهجت حمدان، د. غازي عواودة، رائد الشياب، أ. أحمد كفاوين، م. حسان الذنيبات، عزام هنيدي و.......

وبعد إصرار المكتب على موقفه، وفصل عدد من الإخوان، شكل عدد من الإخوان المحتجين في الشمال شعبة إخوانية جديدة تابعة لجمعية جماعة الإخوان المسلمين برئاسة الأخ عقلة الصمادي، وشعبة أخرى في العقبة تابعة لجمعية جماعة الإخوان.

أبرز ردود فعل الحركة الإسلامية ومؤيديها

١) دراسات قانونية بشأن الموقف القانوني للجماعة

عقد مركز دراسات الأمة / اللويبدة / عمان، ندوة حوارية بحضور نحو خمسة عشر محامياً إضافة لعدد من السياسيين وعدد من الإخوان المسلمين بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١٥ تحت عنوان الموقف القانوني للجماعة افتتحها سالم الفلاحات رئيس المركز بالكلمة التالية:-

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

وصدق الله العظيم: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

رغم الجهود والدماء التي بذلتها الشعوب العربية خلال القرن الماضي ثمناً للحرية ولطرد المستعمر، فقد قدمت الجزائر لوحدها، مليوناً ونصف مليون شهيد، إلاَّ أنها لم تنل حريتها وسيادتها الحقيقية بعد حتى اليوم.

ولا زالت الحركات الوطنية تتعرض للملاحقةِ والتحجيمِ والتهميشِ والتصفيةِ أحياناً كثيرة. وتُشَرّع القوانين وتؤلَّف المحاكم، والتي لا تستوفي شروطها اللازمة لتكون سوطاً على رقاب

الأحرار لصالح الفساد والاستبداد.

واليوم تتعرض واحدة من كبرى الحركات الوطنية (جماعة الإخوان المسلمين)، لحملة غير مسبوقة في عدد من البلاد العربية، وأخيراً صدرت موافقة من وزارتي التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية لترخيص جمعية باسم (جمعية جماعة الإخوان المسلمين / الأردن).

ومع أنّ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن قائمةٌ منذ سبعين عاماً تقريباً، كانت ولا زالت ملتصقةً بشعبها، بانيةً لدولتها، مستجيبة لقضايا أمتها، لم يسجل عليها في تاريخها منذ ١٩٤٥ أي مخالفةٍ لقانون نافذ أو إساءة للوطن، ومع ذلك يذهب البعض، إلى القول أن الجمعية الوليدة هي وريث جماعة الإخوان المسلمين، الممتدة زماناً ومكاناً وإنساناً، ويتساءل الكثيرون، هل من المعقول حشرُ هذا العملاق الوطني الكبير في قمقم جمعية أيّاً كان حجمها وهل هذا وفق قانون فعلاً؟

ونحن اليوم بين نخبة من كبار الأساتذة وفقهاء القانون والحقوقيين، ليس على مستوى الأردن فقط، إنّما على المستوى العالم العربي، وأمام عدد من السياسيين والإعلاميين وبعض قيادات الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، كلنا إنصات لما يقوله القانون والقانونيون بلا عواطف ومؤثرات، آملين لبلدنا الخير والنماء.

وبعد حوار موسع، نقلت فضائية (الجزيرة مباشر) الجزء الأول العام منه في بدايته، وكانت وجهة النظر القانونية المجردة المرجحة وفي مقدمة من طرحها الأستاذ الفقيه الدستوري د. محمد الحموري وعدد من المحامين تتلخص بالتالي: أي كيان إخواني خارج إطار جمعية جماعة الإخوان المسلمين المرخصة مؤخراً لن يعتبر قانونياً وسيخضع للملاحقة عند الطلب، سيما لا يغيب عن البال مستوى المحاكم ومدى استقلالية القضاء، وكيف تصدر الأحكام.(١)

بينما كانت هناك آراء أخرى وبخاصة من بعض محامي الإخوان، تخالف هذا الاستنتاج، وترى أن الخطوة غير قانونية، لكنها بدأت بالتراجع عن اجتهادها الأول فيما بعد واعتبرت مركز الجماعة القانوني بعد ما جرى ليس قوياً كما كانت تظن.

وكان من المشاركين في الندوة المحامون: د. محمد الحموري، أ. راتب الجنيدي، أ. حكمت الرواشدة، أ. عبد القادر الخطيب، أ. ربحي عطيوي، الأستاذ مصطفى نصر الله، الأستاذ المحامي فواز الشوره، أ. طاهر نصار، أ. غيث المعاني، أ. بسام الحوراني،.، أ. معتصم أبو رمان، وكذلك د. أنيس الخصاونة، أ. كاظم عايش، د. عدنان العزايزة، أ. صبحي شندي، أ. سالم الفلاحات، أ. حمزة

---

(١) وتحقق صدق هذه المطالعة بعد شهرين فقط.

منصور، د. حسين الرواشدة، م. وائل السقا عضو المكتب التنفيذي، أ. معاذ الخوالدة الناطق الإعلامي باسم الجماعة، أ. محمد الدروبي، أ. ينال فريحات، أ. شرحبيل أبو سويلم، د. شاكر فياض، أ. جميل أبو بكر، أ. محمد مفلح الطرمان الأزايدة وغيرهم.....

٢) محاولة الاحتفال بمرور سبعين عاماً على الجماعة

أ- أعلنت الجماعة عن إقامة مهرجان خطابي بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠١٥، بذكرى مرور سبعين عاماً على تأسيسها، أعلنت عنه بقوة وتصميم في الجرائد اليومية، وعلقت جمعية جماعة الإخوان على ذلك، بإعلانها العمل على منع غيرها التحدث باسم الإخوان المسلمين.

ب- ثم صدر بيان من وزارة الداخلية وحديث لوزير الداخلية نفسه (حسين المجالي) بمنع المهرجان دون ذكر اسم الجماعة، واستمرت الجماعة بالإعلان عن المهرجان والتصميم على إقامته.

وصدر بيان من الناطق الإعلامي للجماعة على أنها ليست المعنية بالتصريح الرسمي وأنها قانونية، وأنها مصرة على إقامة المهرجان وأنها استكملت كافة الإجراءات، وتقدمت بطلب ترخيص «وإعلام» باسم المكتب التنفيذي لمحافظ العاصمة لإقامة المهرجان.

ت- وصدر تصريح صحفي عن الناطق الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين هذا نصه:

نؤكد على ماورد في تصريحاتنا السابقة، من التزامنا بقانون الاجتماعات العامة فيما يخص الاحتفالية الكبرى «سبعون عاماً من العطاء» كما أعلنا ذلك مسبقاً على غرار منهج الجماعة طيلة العقود الماضية، كما نرجو قيام الأجهزة الرسمية المختلفة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين إنجاح الاحتفالية المتوقع حضورها من حشود كبيرة من أبناء الشعب الأردني الكريم.

أما بشأن تصريح معالي وزير الداخلية اليوم فهو لم يذكر الجماعة في تصريحه وأن ماورد من تلميحات لجهات خارجية وتمويل خارجي لا تمت للجماعة بصلة لا من قريب أو بعيد، والجماعة ليست مقصودة بها (!!)فهي نبت أردني أصيل متجذر أينع بسواعد أبناء الوطن شاهدا للنموذج الأردني في علاقة الحركة الإسلامية الرشيدة بالدولة الأردنية الرشيدة. معاذ الخوالدة

ث- وصدر تصريح صحفي عن الناطق الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين في الأردن جاء فيه:

بعد استكمالنا جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالاحتفالية المركزية لإحياء الذكرى السبعين لتأسيس الجماعة في الأردن، وتقديم الإشعار الرسمي للجهات المعنية مساء اليوم وفق الأصول القانونية المتبعة، وفي ظل الاستعدادات التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين، هذا النبت الأردني

الأصيل الذي احتضنه الشعب الأردني الكريم على مدار سبعة عقود مضت، وانطلاقا من هدف هذه الاحتفالية بإبراز النموذج الأردني في العمل الإسلامي الرشيد، ودور الجماعة في خدمة المجتمع الأردني على كافة الأصعدة، فإنه يسرنا أن نؤكد على دعوة أبناء شعبنا الكريم للمشاركة في هذه الاحتفالية المميزة التي ستُظهر بإذن الله نموذجاً وطنياً رائداً في لوحة فسيفسائية تجسد الحالة الوطنية بأبهى صورها ليكون يوماً مشرقاً من أيام الوطن الجميل، حفظ الله وطننا من كل سوء.

٢٠١٥-٤-٢٧

٣) زيارات وتصريحات صحفية وجهد إعلامي

- تصريح صادر عن نائب أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي م. علي أبو السكر يقترح على الجماعة حل نفسها رداً على ترخيص الجمعية وعدم السماح بإقامة الاحتفالية.

- مقابلة مع رئيس الوزراء بطلب من الجماعة للحديث عن شرعية الجماعة وترخيصها، وقد فهم منها المراقب العام أنّ الجماعة باقية، وقد ذكر الرئيس أنه في حال الخلاف بينكم فالقضاء هو المرجعية ونحن لا نتدخل.

- أقام حزب جبهة العمل الإسلامي عدة افطارات في العديد من المحافظات باسمه أو بأسماء أشخاص يتحدث فيه المراقب العام عن شرعية الجماعة واستمرارها حتى لو ذهبت المقرات.

- زيارات ولقاءات – تسرب بعضها للإعلام – لرؤساء وزارات سابقين والطلب منهم العمل على استصدار قانون خاص يستوعب الجماعة منهم:دولة فيصل الفايز، ودولة عبد الرؤوف االروابدة.

- تصريح صادر عن رئيس مجلس شورى جبهة العمل بتاريخ ٩/٧/ ٢٠١٥يرى ان لاضرورة لبقاء حزب جبهة العمل الإسلامي، في ظل التغول على الحريات العامة وتعطيل الحياة السياسية وتعطيل قنوات الحوار، وختم بالقول: وبناء على ما تقدم فقد بات لزاما على حزب جبهة العمل الإسلامي ان يبحث وعلى أعلى المستويات عبر مؤسساته الحزبية، جدوى ومبررات الاستمرار بالعمل السياسي الحزبي والبحث عن خيارات أخرى في توظيف طاقات الحزب وكوادره لخدمة الدين والوطن وفق مبادئه ونظامه الداخلي [١].

اضطر نائب الأمين العام للتعليق على البيان بأنه ليس المقصود التهديد، ولا الدعوة لحل

---

(١) رئيس مجلس شورى الحزب د. عبد المحسن العزام.

الحزب[1].

لكن مكتب مجلس شورى الحزب عاد ثانية واصدر بيانا بتاريخ٢٥/ ٧/ ٢٠١٥ يؤيد البيان الصادر عن رئيسه بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١٥ جاء فيه:-

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾ [النساء].

تدور الكثير من التساؤلات والمخاوف في اوساط الأردنيين حول المستقبل الذي ينتظرهم وينتظر ابنائهم في ضوء الأزمات والتحديات -الداخلية- المتداخلة التي تعصف بالوطن وساكنيه،بدأ بالأزمة الأقتصادية المتفاقمة والتي تتعمق وتتشعب سواء في حجم المديونية والتي فاقت ٢٢ مليار دينار وتستهلك ٩٧ بالمائة من الناتج الوطني، ومروراً باتساع دائرة الفقر والبطالة وارتفاع نسبة الجريمة وتجارة المخدرات والعنف المجتمعي فضلاً عن استشراء الفساد المالي والإداري والأخلاقي والهدم الممنهج للقيم العليا وانتشار الرذيلة.

وتما يزيد الأمر سوءاً ويؤساً وحزناً انكار النظام لهذه الأزمات، لا بل الزعم وعلى لسان كبار المسؤلين ان الأوضاع مستقرة وأن البلد ينعم بالأمن والأمان!!. معزوفة باتت تشكل لافتة وعنوان في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي.

وهي اسطوانة مشروخة ومملّه وغير صحيحة الاّ إذا كان مقصود الأمن والأمان لأولئك الذين تطاولو على المال العام ونهبوا خيرات الوطن وباعوا مقدراته ومؤسساته ورهنوه للدائنين الدوليين وفي هذا تشويه مقصود لمفهوم الأمن الواسع والشامل ولا زال اولئك الناهبون يعيشون بأمن وأمان وفوق المساءلة أو المحاكمة.

والأمر الاخر، ان النظام مستمر بتعطيل الحياة السياسية وتعطيل قنوات الحوار الحقيقي واكتفاءه بمحاورة نفسه داخل مؤسساته التي صنعها على عينه في مجلسي الاعيان والنواب وإجراءه اصلاحات شكلية على مقاسه هو.

وبدلا من تحمل مسؤلياته الوطنية والتاريخية والتلاقي مع القوى السياسية المختلفة على طاولة حوار جاد ومسؤول راح النظام يكيد للحركة الإسلامية باعتقال بعض رموزها، وتدبير الانقلاب على شرعية الجماعة بحجة تصويب وضعها القانوني!!

إن انسداد الافق السياسي وتفرد النظام بالسلطة والمال ولإعلام والتضييق على الحريات

(١) نائب الأمين العام – م. نعيم الخصاونة.

وأحكام القبضة الأمنية وترهيب الناس بحجة الحرب على الإرهاب ومحاكمة اصحاب الرأي وسطو محكمة امن الدولة على صلاحيات القضاء واستقلاله واصدارها الأحكام الجائرة بحق رموز وطنية وإسلامية لهو دليل اخر على وصول قوى المعارضة السياسية إلى طريق مسدود مع النظام بعد ان احكم قبضته ووصايته على كل المؤسسات العامة والخاصة وتغييبه للمؤسسية باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل الوطن، وبناء على ما تقدم فقد بات لزاماً على حزب الجبهة، ان يبحث وعلى اعلى المستويات عبر مؤسساته الحزبية جدوى ومبررات الاستمرار بالعمل السياسي الحزبي والبحث عن خيارات أخرى في توظيف طاقات الحزب وكوادره لخدمة الدين والوطن وفق مبادئه ونظامه الداخلي. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

٤) تحرك قانوني

شرعت جماعة الإخوان المسلمين في تحركها القانوني لغايات إلغاء الإجراءات التي تمت تعسفاً، والتي تم من خلالها نقل أملاك وعقارات تعود ملكيتها لجماعة الإخوان المسلمين منذ عشرات السنين، وتسجيلها باسم (جمعية جديدة) تنتحل اسمها مسجلة بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م، حيث قام المكتب القانوني لجماعة الإخوان المسلمين بتوجيه كتاب لدائرة الأراضي والمساحة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠١٥ لمطالبتها بالرجوع عن هذا الإجراء الباطل والمستند لنص يُعمل به في حالات السهو الكتابي أو السهو في احتساب المساحة ولا يمكن الاستناد إليه إطلاقاً لنقل الملكية.

وجاء في بيان صحفي للجماعة:

- إنّ جماعة الإخوان المسلمين وهي في انتظار رد دائرة الأراضي والمساحة لتعتبر هذا الرد اختباراً لمدى رسوخ دولة المؤسسات والقانون واستقرار الملكيات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المواطنين منهم والمقيمين والمستثمرين من عدم رسوخها واستقرارها.
- وبعد أسبوع تقريبا وبتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ ردت دائرة الأراضي والمساحة بأن إجراءات وضع الرقم الوطني على الأراضي المذكورة صحيحة وقانونية كما أفادنا المراقب العام في بيته.

وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين عزمها خوض معركة قانونية وقضائية «الرفع الضيم عنها واسترداد حقوقها»، مشيرة إلى أنها خاطبت الجهات الرسمية وأرسلت الإنذارات العدلية بهذا الخصوص.

حيث صدر يوم الأحد ٢٦/ ٧/ ٢٠١٥ بيان صحفي عن جماعة الإخوان المسلمين هذا نصه:

تتابع جماعة الإخوان المسلمين ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية ومن خلال دائرة الأراضي والمساحة من إجراءات باطلة بخصوص نقل ملكية أراضٍ وعقارات تعود للجماعة ومسجلة باسمها منذ عشرات السنين، إلى جمعية مستحدثة وتنتحل اسمها سُجِّلَت بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٥م.

والجماعة إذ تستهجن التعدي على أملاكها؛ لتؤكد على خطورة مثل هذا الأمر، الذي يمثل تهديداً صريحاً ومباشراً لملكيات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويطعن في صحة الإجراءات في مرفق مهم من مرافق الدولة الأردنية، وهو دائرة الأراضي والمساحة.

كيف لمدير دائرة الأراضي والمساحة إجراء تعديل جوهري على مستندات وقيود تسجيل الأراضي؟ [استناداً إلى الفقرة (٦) من المادة (١٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢]، يؤدي إلى نقل ملكية عقارات من مالك إلى آخر بجرة قلم، علماً أن الفقرة المشار إليها تحصر إجراء التعديلات في حالات ورود خطأ أو سهو.

الفقرة (٦) المادة (١٦) تنص على: (عندما يثبت للمدير وقوع خطأ في قيد من قيود سجل لأموال غير منقولة نشأ عن سهو كتابي أو سهو في المساحة، يجوز له أن يعمل على تصحيح ذلك الخطأ بدون الرجوع إلى أي شخص آخر أو هيئة أخرى.

والأكثر عجباً أن يستند المدير إلى استشارة رأي ديوان الرأي والتشريع، الذي لا يملك أية صلاحية في توجيه الدائرة خلافاً للقانون.

ولنا أن نسأل لماذا تطلب دائرة الأراضي والمساحة استشارة قانونية من ديوان الرأي والتشريع إذا استشكل عليها الأمر، وبدا أن المستدعي لنقل ملكية الأراضي يقدم طلباً غير قانوني وليس من حقه؟؟

أليس الأولى في هذه الحالة اللجوء إلى القضاء والمحاكم؟ أم طلب استشارة قانونية سرية ومكتومة، ما زالت الدائرة والديوان يرفضون الإفصاح عنها.

هل تصرف دائرة الأراضي والمساحة يُعبر عن دولة المؤسسات والقانون؟!! أم يودي بسمعة مؤسساتنا وإجراءاتها أمام المالكين والمواطنين والمستثمرين، إذا تدخلت الدوافع السياسية والكيدية في أعمالها وسجلاتها.

إن وجود أراض وعقارات باسم جماعة الإخوان المسلمين، ومسجلة حسب القانون، وسُجل آخرها في عام ٢٠٠٩، ليؤكد على قانونية الجماعة وشرعيتها، وهي مستندات أصولية معتبرة لإثبات الوجود والشرعية للجماعة.

إننا نعتبر ما أقدمت عليه الحكومة ومن خلال أجهزتها بالاعتداء على أملاك الجماعة هو في سياق الاستهداف الرسمي للجماعة وتاريخها وشرعيتها، بدأ بترخيص جمعية باسمها لآخرين لا يحملون أي صفة قيادية، أو عضوية فيها، وليسوا مخولين بالحديث أو الاتصال مع أحد باسمها، ثم توجيه التعليمات والتوجيهات والتصريحات إعلامياً وسياسياً للانقلاب على تاريخ طويلٍ لوجود الجماعة، وحضورها في الشأن الوطني العام، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

إننا نضع الرأي العام الأردني والعربي والدولي ومنظماته الحقوقية والإنسانية أمام ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية من انتهاكات وتعديات حقوقية وقانونية لجزء أصيل من أبناء الشعب الأردني، ولأكبر جماعة وطنية، حظيت بقبول واحترام الأردنيين منذ سبعين عاماً، رسمياً وشعبياً.

إنّ جماعة الإخوان المسلمين تملك من الأوراق والإثباتات وقرارات المحاكم ما يؤكد شرعيتها وقانونيتها، وما يمنع الاعتداء عليها وعلى أملاكها، وعليه تعلن الجماعة أنها ستخوض معركتها القانونية والقضائية لرفع الضيم عنها، واسترداد حقوقها، وقد شرعت فعلاً بهذه الإجراءات بمخاطبة الجهات الرسمية وإرسال الإنذارات العدلية بهذا الخصوص.

٥) بيان شعبي يؤيد الجماعة

صدر بيان عن عشرات الأردنيين يؤيد الجماعة ويُحذر من المساس بها – وجاء فيه:-

التقى عدد من أبناء الأردن الغيورين على مصلحته، وعلى مصلحة الأمة وأمنها واستقرارها ووحدتها وحريتها، وقد تم تداول ما يتعرض له الوطن والشعب من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسات مالية أضرت بالدولة والمجتمع، وارتهن قرارها السياسي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي ولجهات القروض الأجنبية والتي وسعت قاعدة الفقر والجوع والحرمان والمديونية بشكل خطير غير مسبوق

هذا فضلاً عن إقرار تشريعات أدت إلى تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات مما أدى ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالوطن والمواطن وغيبت دولة المؤسسات والقانون

نشعر جميعاً بقلق بالغ للهجمة غير المسبوقة ولا المبررة التي تتعرض لها جماعة الإخوان المسلمين في هذا الوطن الغالي

هذه الجماعة التي تعتبر العمود الفقري للحركة الوطنية؛ ومكون أساس من مكونات المجتمع الأردني إذ واكبت نشأة المملكة منذ أربعينيات القرن الماضي وقد كانت هذه الجماعة نموذجاً للاعتدال والوسطية والفكر النير والانفتاح على مكونات المجتمع

وإننا نرى أن المس بهذه الجماعة مساس بالوطن وشعبه وأمنه واستقراره وحريته ؛ ويؤثر على نسيج الوحدة الوطنية

إن هذه الحركة الراشدة تعني العمق في التفكير والصلابة في قول الحق ضمن ثوابت الأمة وعقيدتها ومشروعها الأصيل في مواجهة المشروع الصهيوني

إن النهج الذي يدار من قبل بعض الساسة والأجهزة الأمنية، والسياسات الكيدية غير الراشدة لا تخدم الوطن، وأن السعي لشيطنة الإخوان المسلمين من خلال الكذب والافتراء وتشويه السمعة والتحريض الذي يبث في بعض وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية من شأنه تفتيت المجتمع الأردني وتمزيق صفه، ويخدم بشكل مباشر المشروع الصهيوني والإملاءات الأمريكية

نحن اليوم أحوج ما نكون إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، وأن المس بالإخوان المسلمين يؤدي إلى خلخلة المجتمع الأردني وإضعاف وحدته ؛ والعبث بالدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ؛ ومؤسسات المجتمع المدني.

من حبنا للأردن ولشعبنا ولأمتنا ونصرة للحق فإننا نطلب:

أولاً: الكف الفوري عن المساس بوجود جماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية والممارسات الكيدية والتحريضية المستمرة بحق جماعة الإخوان المسلمين.

ثالثاً: سن تشريعات لحماية حقوق وحريات المواطن، وإلغاء جميع القوانين المقيدة لحرية العقيدة والفكر والرأي والتعبير وحظر التدخل الأمني.

رابعاً: إلغاء كل القوانين التي تنزع الصلاحيات من السلطة القضائية، إلى جهات ومحاكم استثنائية غير معترف بها دولياً.

خامساً: الكف عن ملاحقة الأحرار والناشطين السياسيين في هذا الوطن واطلاق سراح كافة معتقلي الرأي.

سادساً: المطالبة بإلغاء محكمة أمن الدولة التي يعتبر وجودها مخالفاً للدستور خاصة وأن رئيس الوزراء هو من يشكلها ويعيين القضاة فيها بشكل يتعارض مع استقلال السلطة القضائية فاستقلال السلطة القضائية شرط أساسي للإصلاح السياسي.

سابعاً: المطالبة الفورية بإلغاء قانوني محكمة أمن الدولة ومنع الإرهاب غير الدستوري، الذين

يعتبران إعداماً للحريات وحقوق المواطنين وسيف مسلط على رقاب الشعب الأردني ومن شأنهما الزج بالأحرار في غياهب السجون.

ثامناً: إن بديل جماعة الإخوان المسلمين هو تقوية للتطرف بشكل أو بآخر كنتيجة لمثل هذه السياسات غير الراشدة، علماً بأن الحركة الإسلامية عبر تاريخها تمثل الاعتدال الراشد المنتمي للوطن والأمة وصمام أمان، وأن بوصلتها المنتمية للأردن وشعبه وللأمة كانت وما زالت موجهة ضد المشروع الصهيوني، والسعي لتحرير المسجد الأقصى وكامل تراب فلسطين مع أحرار الأمة.

تاسعاً: وإننا نحذر السلطة السياسية من اتخاذ أي إجراءات تصعيدية وتعسفية تمس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لأن في قوتهم قوة للأردن.

عاش الأردن وطنا حراً مستقراً

الدكتور فارس الفايز

الفريق المتقاعد قاصد محمود

الدكتور علي الضلاعين

الدكتور سفيان التل

أ. صالح عبد الكريم العرموطي

الدكتورعمر العسوفي

أ. منصور سيف الدين مراد

الدكتور أنيس الخصاونة

الدكتور أكرم كريشان

أ. محمد الحديد

أ. سلطان العجلوني

م. ميسرة ملص

الدكتور صالح العدوان

أ. ربحي حلوم، أ. خلف ذينات

اللواء المتقاعد موسى الحديد

محمـد الأزايدة، المحامي فواز الشورة

المحامي سليمان القطاونة

أ. وحيد البطوش، أ. محمـد الكساسبة

التاريخ ١- ٤- ٢٠١٥

٦) زيارة وفد إخواني لرئيس مجلس النواب

بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠١٥ قام وفد من جماعة الإخوان المسلمين برئاسة أمين السر العام محمد عقل وعضوية م.علي أبو السكر نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي والمهندس عبد الحميد الذنيبات بزيارة رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة وقد صدر عن الجماعة التوضيح التالي عن الزيارة:

تناول اللقاء التطورات الأخيرة في المشهد الإقليمي والمحلي، وأكد الطرفان على ضرورة إدامة التواصل والحوار الإيجابي على كافة الصعد والمستويات وحول مختلف الملفات التي تساهم في أمن واستقرار البلاد، والسير قدماً نحو توفير البيئة التشريعية للإصلاحات السياسية التي يتطلع المواطن الأردني لتحقيقها في أقرب وقت.

بينما أورد موقع عمون الإخباري في ٥/ ٨/ ٢٠١٥م من خلال أسئلة وجهها لرئيس مجلس النواب عن الزيارة قول الطراونة:-

أن جماعة الإخوان المسلمين ابدت جاهزيتها لأن تتقدم خطوةً في سبيل تقريب وجهات النظر بينها وبين الدولة.

وفي رده على سؤال وجهته «عمون» إن كان قد طُلب منه أن ينقل رسالة معينة كجهة وسيطة للدولة قال الطراونة «كانت الرسالة أنهم جاهزون لتقريب المسافات ووجهات النظر مع الأطراف المعنية في الدولة».

وبينما أشار رئيس مجلس النواب إلى الحديث الودي والصريح الذي جرى بينه وبين القيادات الإخوانية الذين هم أصلاً نواب سابقون، قال أنه طلب من القيادات الإخوانية أن يتم الدفع بالقيادات المعتدلة إلى الواجهة داخل الجماعة.

وقال «طلبت من القيادات التي زارت دار البرلمان الأربعاء، أن تكون رسالتهم واضحة وأن

تُقدّم القيادات المعتدلة إلى الصفوف الأمامية، بحيث يكون هذا الخطاب وهذه الطروحات مسموعة وملموسة».

وحول الحديث عن قانون الإنتخاب قال الطراونة «تحدثنا عن قانون الإنتخاب وابلغتهم بأني ضد الصوت الواحد، ولدى الدولة توجه بمغادرة هذا المربع حيث خرجنا منه بلا عودة».

والمح إلى أن الحديث، شمل قانون البلديات الذي اعتبره «نقلة نوعية».

ونوه الطراونة إلى المعضلة التي تعتري الداخل الإخواني فيما يتعلق بنشوء جمعية الإخوان المسلمين التي اعتبرتها جهات حكومية خلفاً قانونياً للجماعة.

وقال أن جماعة الإخوان المسلمين أبدت أستعدادها للتعاون في هذا الموضوع، لكنها لا تجد نفسها تحت جناح جمعية الإخوان المسلمين، حيث تقول القيادات أنها متعاونة لكنها استدركت في حديثها حول أنها موجودة وفاعلة منذ ٧٠ عاما.

ومع هذا الأمر ابدت الجماعة استعدادها بأن تشكل إطارا يخصهم فيما يتعلق بالأمور القانونية.

اعتراض ورد

وجّه المراقب العام لجمعية جماعة الإخوان المرخصة عبد المجيد الذنيبات «عتباً شديداً» على رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة، إثر استقباله وفداً يمثل قيادة جماعة الإخوان المسلمين..

وقال الذنيبات «أرجو ان يتقبل مني هذه الملاحظات:

اولاً ان رئيس مجلس النواب هو عنوان سيادة القانون واحترامه والمدافع عنه. وكان عليه ان يوضح لزائريه ان عليهم ان يحترموا القانون ويلجأوا للترخيص.

ثانيا المشاركه في الانتخابات المقبلة واجب وطني ومصلحة لا خلاف عليها ولكن المشاركة تقتضي الدخول من بوابة القانون وذكّر الذنيبات، رئيس مجلس النواب بأنه «كان من أوائل المسؤولين الذين باركوا خطوتنا التصحيحية» وفق تعبيره.

وقد رد رئيس مجلس النواب ردا قاسيا على الإعتراض جاء فيه:ـ

على الذنيبات التوقف عن المماحكات السياسية التي لن تزيد من شعبية جمعيته، وأن يلتفت إلى خدمة العمل السياسي الوطني، الذي يسعى من خلاله لخدمة مؤسسة العرش، واستقرار النظام السياسي، ومراعاة مصالح الشعب.

وقال أنه وبصفته رئيسا لمجلس النواب، فأبواب مكتبه مفتوحة لكل الزائرين والمراجعين، ومن دون أن تقفل في وجه أحد. (١)

وشدد الطراونة على أنه يرفض أن تنتقل الخلافات الشخصية بين الجمعية والجماعة إلى مجلس النواب، مؤكدا احترامه والتزامه بسيادة القانون، وتعامله مع أي تصويب قانوني لأي تنظيم سياسي فاعل داخل المملكة.

وحول زيارة الوفد من جماعة الإخوان المسلمين أمس إلى مجلس النواب أكد الطراونة بأنه استقبل زملاء سابقين من حقهم زيارة مجلس النواب في أي وقت، خصوصا وأنهم كانوا نوابا متميزين من حيث الأداء التشريعي والرقابي، كما من حيث أخلاقيات التعامل مع زملائهم في المجلس.

وأشار الطراونة في معرض رده على الذنيبات «بأن هؤلاء الزملاء هم في الوقت ذاته أعضاء في حزب سياسي نكن له الاحترام والتقدير، وهو حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي سجل حضورا لافتا في الحياة السياسية».

وشدد الطراونة على رفضه «أن تقف جمعية الإخوان المسلمين حارسا على باب مكتبه لتمنع خصومها من دخوله، مشيرا إلى أن مجلس النواب هو قبلة الأردنيين من مختلف المشارب السياسية والفكرية، وهو مجلس أنتخب لخدمة الشعب وسيظل حافظا لأهدافه ومساعيه».

وأكد الطراونة على أن من مصلحة الحركة الإسلامية اليوم «أن تتجاوز الخلافات الداخلية، وأن لا تسعى لنقل تلك الخلافات لساحة المؤسسات الدستورية، وأن يستجيبوا جميعا لمعادلة القانون وسيادته، بعيدا عن كل السجالات التي لا تخدم العمل السياسي الناضج والمسؤول»، مشددا على أن مجلس النواب، منحاز لتطبيق القانون على الجميع، وأن يكون القانون هو المظلة التي تعمل تحتها كل الجمعيات والجماعات والأحزاب والنقابات.

وربما علق بعض الإخوان آمالاً على هذه الزيارة، وعلى رد الطراونة القاسي وامتدحوا موقفه، وربما تأملوا أن يكون هذا الموقف بداية تحول في الموقف الرسمي تجاه الجماعة، ولم يترتب على اللقاء أي آثار ملموسة حتى الآن ولا ينتظر منه شيء.

---

(١) عند التدقيق في كلام الطراونة باستثناء الرد على أ. عبد المجيد فإنك تلحظ الكلام الواضح والدقيق فلم يذكر جماعة الإخوان المسلمين، ومدح المجلس وتحدث عن ضرورة الالتزام بالقوانين، ووصف الوفد بأنهم نواب سابقون وأعضاء في حزب جبهة العمل الإسلامي.

٧) ندوة حول مستقبل العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام الأردني

وبعد كل التطورات السابقة وبتاريخ ١١/٨/ ٢٠١٥، عقد مركز دراسات الأمة في عمان حلقة نقاشية، حول مستقبل العلاقة بين الإخوان والنظام تحدث فيها كل من المحللين السياسيّين الدكتور محمد أبو رمان والأستاذ فهد الخيطان، بحضور عدد من الإخوان من المهتمين بهذا الشأن من الإخوان وغيرهم، وقد قدم للحوار رئيس المركز سالم الفلاحات بالكلمة التالية:

في البداية قدم مدير الندوة الأستاذ سالم الفلاحات الكلمة التالية:-

لم يتوقف الحديث عن شرعية وجود الإخوان المسلمين منذ عودة الحياة الحزبية في عام (١٩٩٢)، وبالرغم من مرونة الإخوان المسلمين التي مارسوها بالتنسيق مع مختلف الأحزاب التاريخية والمعارضة من قومية ويسارية، وقيام هيئة تنسيقية لأحزاب المعارضة وإنشاء المؤتمر القومي الإسلامي، إلا أنَّ البعض كان يردد أمام المسؤولين:- لماذا يتميز الإخوان عن غيرهم بترخيص خاص؟

ويتناغم هذا الاعتراض أحياناً مع تصريحات رسمية عند أي منعطف، يكون للإخوان فيه موقف يعارض موقف الحكومة والنظام، كقانون الصوت الواحد، والتطبيع، ووادي عربة، والملكية الدستورية، والربيع العربي، والموقف من الحرب على غزة، ورفع الأسعار، ومحكمة أمن الدولة.......

ومقاطعة انتخابات ١٩٩٧ احتجاجاً على تراجع الديمقراطية.

وإبعاد قادة حماس عن الأردن ١٩٩٩.

وبعد افتضاح تزوير الانتخابات البلدية والنيابية عام ٢٠٠٧م.

وربما بلغت القضية لأول مرة ذروتها في عام ٢٠٠٧م في المرحلة الأولى، حيث تنامى الحديث عن الإخوان في صحيفة الرأي شبه الرسمية عن جماعة الإخوان، باستخدام تعبير جمعية الإخوان المسلمين وتكرار هذا المصطلح في مناسبات عديدة وعلى لسان رئيس الوزراء وكتّاب الحكومة.

لكن الجماعة التي وجدت منذ عام ١٩٤٥م، وبارك إنشاءها الملك عبد الله الأول وكانت بينه وبين الأستاذ حسن البنا مراسلات وطنية متقدمة وبخاصة بشأن سوريا وفلسطين، والتي وقفت مع النظام في منعطفات حساسة وخالفت الأحزاب القومية واليسارية في نظرتها للنظام والمحافظة عليه حتى اتهمت أنها ربيبةُ النظام «الرجعي» وأنها عدو التقدمية.

وقد أكد جميع ملوك المملكة الأردنية الهاشمية وطنية هذه الجماعة وسلامة مواقفها.

وبالرغم من الخلافات الحادة التي تنشأ أحياناً من خمسينيات القرن الماضي، إلاّ أنها لم تصل إلى حد كسر العظم أو الإلغاء.

كما ويتعمد الربط التنظيمي بين حركة المقاومة الإسلامية حماس، وبين الإخوان في الأردن، بالرغم من أن مشروعها مقتصرٌ على أرض فلسطين، فكلما حققت حماس نجاحاً قيل هنا أن الإخوان يشعرون بنشوة النصر، وأن كان لا يمكن الفصل بين أجزاء الجسد الواحد ليس فيما يتعلق بالإخوان إنما حتى في المجتمع الأردني كله تجاه فلسطين إلا أن كلاً من المشروعين له آلياته ووسائله وجغرافيته واختصاصه إلا لمن يتعمد الخلط.

ومع أن حركة حماس تحاول جاهدةً، بل وتمارس على الأرض التمييز بين موقفها، وموقف جماعة الإخوان في الأردن، وفي غير الأردن فيما يتعلق بالأنظمة التي تتعامل معها، فبالرغم من حالة العداء المستحكمة بين النظام السوري منذ سبعينيات القرن الماضي والإخوان، إلا أن حركة حماس اتخذت من دمشق (الأسد)، مركزاً لعملها في الخارج بعد ١٩٩٩ ولم يعترض الإخوان السوريون وغير السوريين على ذلك.

- وفي الوقت الذي قررت فيه الحركة الإسلامية في الأردن مقاطعة الانتخابات كان الأستاذ خالد مشعل ينقل رسالة رسمية حكومية للإخوان ويتبني دعوتهم بضرورة المشاركة في الانتخابات.

وكذلك العلاقة الإيجابية لحماس مع حسني مبارك ومدير مخابراته عمر سليمان، بينما العلاقة على أسوأ حالاتها بين الإخوان ونظام مبارك.. وهكذا.

على كل حال فقد قال الله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ ﴿٥﴾﴾ [الروم].

فقد فرح العرب المسلمون لانتصار الروم (أهل كتاب) على الفرس عبدة النار..

وبعد الانقلاب العالمي الشامل على الربيع العربي، وعلى تطلعات الشعوب واعتبار الإخوان في مصر تنظيماً إرهابياً، وكذلك الإمارات وبعض دول الخليج، حتى أن بريطانيا اضطرت إلى تشكيل لجنة للتحقق من أن الإخوان إرهابيون أم لا، إرضاء لبعض الأنظمة العربية وتحت ضغطها الاقتصادي.

ولا شك أن الأردن الرسمي قد وقع تحت ضغط شديد في هذه المسألة، وصمد ولم يستجب،

وإن كان يلمح رسمياً إلى ضرورة أن تراجع الجماعة في الأردن مواقفها، ولم يعد هذا خافياً على أحد، حتى وصلنا إلى اعتقال نائب المراقب العام الأخ زكي بني ارشيد بتاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٤م وإصدار حكم عليه بالسجن والأشغال الشاقة، وأخيراً إصدار أحكام قاسية على ستة عشر أخاً معظمهم من نقابة المهندسين، بتهمة دعم حركة حماس، مع أن حماس نفت علاقتها وعلمها بهم رسمياً على لسان مسؤولين فيها.

وكذلك ترخيص جمعية جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها أقرب وريث شرعي مرخص لجماعة الإخوان، والقيام بخطوات عملية على الأرض منها:- منع مهرجان الإخوان بمرور سبعين عاماً على إنشائها في ١/ ٥/ ٢٠١٥م، ومنع الإفطار الجماعي المركزي، ومنع مصليات العيد، ونقل ملكية عقارات إخوانية باسم الجمعية الجديدة وغير ذلك.

وإن كان البعض يعلق آمالاً على بعض التصرفات المعزولة والإشارات البسيطة الجانبية هنا وهناك، إلا أن المحللين المستقلين يقول: إن مرحلة الإخوان المسلمين في الأردن قد انتهت.

- ولكن هل هذا يصح حتى مع التخوف الأردني السعودي من إيران.
- وهل هذا يصح حتى مع الحالة اليمنية التي يشكل الإخوان (حزب الإصلاح) فيها لاعباً كبيراً وورقة كبيرة تخدم الموقف السعودي.
- وهل هذا يصح حتى مع لقاء المراقب العام د. همام سعيد مع وزير الأوقاف السعودي.
- وهل هذا يصح مع زيارة عدد من النواب السابقين من الحركة الإسلامية لرئيس مجلس النواب وإبدائهم الاستعداد للتفاهم مع الحكومة، ورد الطراونة القاسي على تصريحات الأستاذ عبد المجيد ذنيبات.
- هل من تحول جديد في الموقف الرسمي تجاه الإخوان / بهذه الزيارة بحيث تراجع الحكومة موقفها تجاه الجماعة، ولم يكن المقصود سوى رسالة محدودة للجماعة لتعيد ترتيب مواقفها وتستجيبَ للمستجدات في المنطقة، وليس المقصود الوصول لنهاية الشوط وهذا ما نتمناه.

وتاليا ملخص لأبرز ما دار في الندوة:

تحدث في الندوة المحللان السياسيان د. محمد أبو رمان والأستاذ فهد الخيطان، ودار حوار بعد ذلك مع الحضور.

١) لم تتجاوز الحركة الإسلامية حالة الإنكار (إنكار الوضع العالمي والإقليمي والعربي والأردني الجديد).

- لم يدرك الإخوان عمق المتغيرات بعد ٤ يوليو ٢٠١٣م.
- وصلت حالة الإنكار ان يقول المراقب العام د. همام سعيد:- إخوان الأردن ليسوا بحاجة للمراجعة.

٢) سوء تقدير إخواني لنظرة النظام الأردني لهم بعد الربيع العربي.

٣) إنكار الأزمة الداخلية العميقة حتى بعد إعلان زمزم، وحتى بعد تأسيس الجمعية الجديدة.

٤) الإفراط في التفاؤل عند لقاء مسؤولين، واستغرب باستنتاج الإخوان من الزيارات (اللقاء مع الحكومة) ومع رئيس مجلس النواب.

٥) أن لا تذهب الجماعة بعيداً بالتفاؤل من التحولات في المنطقة.

٦) لست متفائلاً من التحول السعودي أنْ يخفف الأزمة وأنا حذر.

٧) أزمة الإخوان الداخلية حاسمة وبخاصة مع جمعية الجماعة.

مقترحات

١. إعادة هيكلة الجماعة تحت لافتة الحزب.
٢. الجماعة بحاجة لقيادة تتميز بالكفاءة والقبول المجتمعي وتكون على قدر الخلاف الحالي.
٣. التحدي هو إعادة ترتيب الداخلي الإخواني.
٤. إعادة دراسة لما جرى بين الإخوان والنظام.
٥. مشاركة الإخوان في مجلس النواب يمكن أنْ يخفف الاحتقان.
٦. لا يوجد كتلة صماء في النظام على موقف واحد لكن الجناح المحافظ في النظام والمتحامل هو المتقدم الآن.
٧. لا بد أن يقدم الإخوان أوراق اعتماد جديدة للمجتمع قبل النظام.
٨. الإخوان بحاجة إلى روح جديدة وثوب جديد وتقديم رسائل للجميع.
٩. تقديم خطاب سياسي جديد لتفويت الفرصة على قوى الشد العكسي.
١٠. الأزمة الداخلية أعمق من زمزم والجمعية.

وأخيراً

١. إن رجوع النظام عن خطوته تجاه الإخوان مستبعدٌ جداً.
٢. استثمرت الدولة الأزمة الداخلية الإخوانية.
٣. النظام يتحمل جزءاً مما وصلت إليه الأمور أيضاً.

أ. فهد الخيطان

١) ما جرى في المنطقة العربية بركان وليس زلزالاً، أصاب كل القوى السياسية في المنطقة ومنها الحركة الإسلامية.

٢) بعد فوز الإخوان في مصر شعرت الدولة بحالة استقواء من الحركة الإسلامية في الأردن عليها.

٣) الخوف يسيطر على النظام من الإسلاميين.

٤) كان بإمكان الدولة أن تحظر الإخوان المسلمين وتستجيب للضغوط العربية وقد قال الملك:-

أن الإخوان جزء من النسيج الاجتماعي، أقصى ما فعلته الحكومة هو دعم إعادة هيكلة الحركة الإسلامية، بعد أن يئست من التفاهم مع القيادة الحالية للحركة الإسلامية.

٥) هل من الضروري خوض معركة من أجل المحافظة على اسم الجماعة؟

٦) فهم ما يجري داخل الحركة الإسلامية نفسها في علاقتها مع النظام.

٧) لا بد من اختيار قيادة إخوانية جديدة.

٨) إذا لم تحسم الحركة الإسلامية خياراتها في المستقبل وتحل مشاكلها الداخلية ستخسر.

٩) إعادة بناء جسور الاتصال مع النظام.

١٠) أبواب القضاء مغلقة.

تساؤلات من المشاركين

١. كيف تقرءان الأزمة الداخلية للجماعة؟
٢. كيف تقرءان إجراءات الحكومة تجاه الإخوان؟
٣. هل استهداف الإخوان يسهم في مواجهة التطرف والإرهاب؟
٤. هل يمكن للشخصيات الوطنية القيام بدور في أزمة الإخوان مع الحكومة وإيقاف التدهور الحاصل؟
٥. هل تغيير الاسم مع بقاء العمل السياسي الإخواني مسموح به؟

٦. هل سيسمح للحزب أنْ يتحول حزباً لجماعة الإخوان؟
٧. ما الرسائل التي يمكن أنْ تبعثها الجماعة للنظام؟
٨. إذا كانت الجمعية ليس لها مستقبل؛ فهل معنى هذا أن ليس للجماعة كلها وجود وبقاء؟
٩. لماذا ضيق على الإخوان في ٢٠٠٧؛ قبل أن تكون داعش والربيع العربي؟
١٠. هل كان موقف النظام من الإخوان ذاتياً أم هو لظروف خارجية؟

مقترحات عامة واستنتاجات

١) لو أحسن الطرفان التصرف (الحكومة والجماعة) لأمكن التوصل لتفاهم.
٢) لا بد من التمييز بين الدعوي والسياسي في الحركة الإسلامية.
٣) لا بد من تطوير الوضع القانوني للجماعة.
٤) أنْ يعطى الحزب صلاحيات واسعة.
٥) هل يمكن أن يكون للجماعة قانون خاص يستوعبها؟
٦) الحركة الإسلامية محبطة من موقف النظام.

وقد أرسلتُ ملخصا لما جرى في الندوة لأمين سر الجماعة، وأفادني بأن المكتب اطلع على المحتوى وسيعمل ببعض ما فيه.

٨) إعلان الجماعة الإستعداد للترخيص

وافق د. همام سعيد خلال لقاء جمعه بقيادات وكوادر الجماعة في شعبة اليرموك في اربد،بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠١٥ حيث أبدى موافقته على إعادة تسجيل جماعة الإخوان المسلمين وفق القوانين الأردنية، بحيث يلغى من نظامها الأساسي ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وإلغاء ارتباطها بمكتب الإرشاد العالمي للجماعة.

كشف قيادي في الجماعة ان اجتماعا عقد بحضور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع مع عضو مكتب الإرشاد العالمي عن الأردن عبدالمجيد الذنيبات والمراقب العام للجماعة الدكتور همام سعيد، عام ٢٠١٢، عرض فيه بديع فكرة التنظيم في مصر ترخيص الجماعة. وحسب المصدر فان الذنيبات عرض على بديع فكرة ترخيص الجماعة فكان رده بالموافقة والحث على الاسراع في إنجاز الترخيص، غير ان اللافت معارضة سعيد لفكرة بديع والذنيبات.

وقال المصدر لـ«العرب اليوم» ان مراقب عام الإخوان الدكتور همام سعيد أصيب بجنون لحظة سماعه موقف المرشد العام، وموافقته على إمكانية ترخيص الجماعة، وقال مخاطبا بديع: هل

يعقل ان يتم ترخيص الجماعة فهذه ستكون بمثابة الكارثة،، غير ان سعيد رفض الفكرة من أصلها باعتبارها ستدمر الجماعة وستضيق عليها.

يذكر ان جماعة الإخوان المسلمين فرع مصر رخصت جماعتها ايام حكم المشير محمد حسين طنطاوي أي قبل تسلم الرئيس المصري محمد مرسي. (١)

وبتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠١٥ صدر تصريح عن الجماعة يتحدث عن استعداد الجماعة للترخيص وهذا الإعلان يظهر رسميا لأول مرة.

وجاء في التصريح :

إن الإخوان المسلمين كانوا وما زالوا يعملون وفق ترخيص رسمي، وهم جاهزون لتجديد الترخيص بقانون، كما العديد من الهيئات العاملة في البلاد، ورئيس الوزراء يعلم أن هناك هيئات عديدة في مجالات مختلفة تعمل بدون ترخيص أصلاً وهي مسكوت عنها، فالمستفيد دوماً هو الحكومة لأنها الطرف الأكبر في المعادلة.

إن من سمات الدولة المستقرة تحييد القانون والإدارة، وحكومتنا يكفيها تأميم السياسة إذ ليس من مصلحة أحد تسييس القانون والإدارة.

إن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مدرسة عريقة في الوطنية وهي حركة تتمتع بشورية ومؤسسية عميقة وتعمل بأدوات تنظيمية مستقرة ولديها صف راشد أولوياته وطنية خالصة، منطلقة من فهمه الإسلامي الوسطي المعتدل والرصين، وطوال عمر الحركة المديد لم تزاود على أحد، ولا ترضى بالمزاودة على تاريخها الملتزم ودورها الوطني الصادق، وإننا نؤكد أن الجماعة طوال سبعين عاماً لم تكن امتداداً لأحد بل هي حركة أردنية وطنية صرفة، همّاً واهتماماً، تعاملت مع الدولة الأردنية وحكوماتها المتعاقبة بهذه الصفة وأجيال الأردنيين من أبناء الوطن تعي ذلك وتعرفه وتقدره للجماعة.

وقد أثار البيان استغرابا وتساؤلات كثيرة حول موقف القيادة وعدم قبولها لفكرة الترخيص ورفضها لها باعتبارها مرخصة ثم تعود بعد ذلك وتتحدث عن موافقتها على الترخيص.

---

(١) جريدة العرب اليوم

٩) خطاب إخواني جديد

١١/ ١٠/ ٢٠١٥

قال م. مراد العضايلة «أمين سر جبهة العمل الإسلامي لجريدة القدس العربي التي وضعت عنواناً يقول «قيادي في «إخوان» الأردن يقول:-

نسعي للتوازن ولا نريد «الدلال»... ولن نستغل أحداث الإقليم ضد النظام...».

ان موقف السلطة والنظام في الأردن وموقف التيار الإسلامي واحد في ملف المسجد الاقصى، مشيرا إلى ان الحركة تتقاطع مع النظام في التصدي لاستهداف بنيامين نتنياهو وحكومته الصهيونية المتطرفة لمصالح الأردن ودوره في رعاية وإدارة المسجد الأقصى. كما نتفق مع الموقف الرسمي الذي عبر عنه ناصر جودة في ان المسجد الأقصى للمسلمين فقط، وبالتالي نرفض أي اقتراحات للتقسيم الزماني والمكاني.

ووصف قانون الانتخاب الجديد الذي يقصي قاعدة الصوت الواحد بأنه خطوة لا يمكن الا احترامها بصرف النظر عن المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها مشيرا إلى ان الحركة الإسلامية ستتعامل بإيجابية مع نقاشات وحوارات هذا القانون.

ودعا العضايلة جميع الدوائر الرسمية والحكومية إلى وقف أي خطوات تصعيدية، وقال ان الحركة الإسلامية لا تريد تخصيص مساحات من الدلال لها حصريا ولا تسعى للأغلبية ولا لمواجهة النظام، إنما تريد عودة التوازن في العلاقة معها وانتاج قواعد عامة من الراحة والهدوء في الجو العام تمهيدا لآلية تعميق الحوار. ولفت العضايلة النظر إلى وجود رسائل إيجابية وأخرى سلبية، مشخصا ان السلطة تتعامل مع الحركة الإسلامية بالقطعة، لكن ما نريده عودة التوازن للعلاقة بين الحكومة والحكم والتيار الإسلامي بصورة شاملة وعامة.

وقال نبحث بمسؤولية عن أي نقطة إيجابية في سلوك الدولة والحكومة والنظام لكي نوجه لها التحية، وإذا تقدمت السلطة نحونا خطوة واحدة سنتقدم اثنتين، حيث لا يوجد لنا نوايا أو مصلحة في التصعيد وفي عدم الحوار وفي إبقاء أو تعميق الخلافات.

تطورات سلبية

١) اعتقال نائب المراقب العام الأستاذ زكي بني ارشيد بتاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٤م، بحجة تغريدة كتبها على صفحته تنتقد الموقف الرسمي للامارات العربية المتحدة تجاه جماعة الإخوان، وقد

كان تقدير الإخوان في المكتب أن هذا الاعتقال سيكون مؤقتاً ولعدة أيام فقط، إلا أنه قد صدر عليه الحكم بالسجن لمدة عام ونصف مع الاشغال الشاقة، وقضى محكوميته في السجن.

وقد كنت كتبت مقالاً بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٤م عن اعتقال الأخ زكي بني ارشيد بعنوان: «اعتقال لتغريدة »، جاء فيه:-

من المعتقل أهو الأستاذ زكي بني ارشيد؟

أم أنّ المعتقل هو العقل المحدود والوعي الضَّحل والإدارة المرتبكة؟

أهو الوهم بأنه كسر لإرادة طلائع الشُّعوب التي اشتمت رائحة الحرية والديمقراطية؟

أيتوقع أن يغير المصطبغون بفكر أصيل عميق جلودهم، وأن يتلونوا بألوان مزورة إرضاءً لزيد أو لخليفان أو لحميدان؟

مخطئٌ مغالط لنفسه غاشٌّ لها ولغيره من ظن أنّ السجن يُضعف عزائم أصحاب المبادئ السّامية والأحرار، فالسجين السياسي المعتقل فائز، فمن أسرت حريته وحرم من ممارسة حقه الإنساني وواجبه الوطني مأجور عند الله تعالى، سترتفع أسهمه ويثبت مصداقيته في الشارع، وبخاصة عند الإصلاحيين الذين عرفهم الشعب خلال ثلاث سنوات متتاليات.

سترتفع أسهمه عند إخوانه وفي التنظيم الذي ينتمي إليه، سترفع أسهم الحركة التي ينتمي إليها وستزداد صدقيتها، وبهذا لم أُعد اختراع العجلة ولم أكتشف حقيقة غائبة عن النّاس.

لذلك على العقلاء التصدي للمتعجلين على كل صعيد.

أما الموضوع المختفى وراءه لتسويغ الاعتقال وهو الخشية من تخريب العلاقة مع دولة شقيقة أو صديقة فهو التغريدة، تغريدة لم تصل درجة المقال في جريدة ولا مجلة، ولم تكن بياناً رسمياً، ولا خطبة ولا محاضرة ولا بلاغاً في إذاعة فماذا لو كان كذلك لكنا ربما بحاجة للاستعانة بقوات حلف الأطلسي؟

ترى أهذه الدول التي نخاف عليها أهي بيضة خداج نيئة يخشى عليها من الكسر لأدنى حركة؟ أم هي كرتونية يتسبب في هدمها مجرد هواء مشبع بالرطوبة. أم أنها (كربّات الخدور) تحرقهن بقايا أشعة شمس الغروب أو نسيم فجر الصيف.. أم أنها فاقدة المناعة تماماً، أو مصابة بنقص المناعة- حاشاها؟

إن هذه الصفحة يجب أن تطوى لأنه ليس منها إلا بقية سطر واحد إن تمكَّنت من إتمامه

متماسكاً، ولا بأس بتصحيحه إن وجد، ولو تماشينا جدلاً مع ذاك السطر فإنه من الواجب الموازنة بين احترام مشاعر الآخرين واحترام حرية المواطن واحترام الديمقراطية والإصلاح الذي يتغنى بها الكثيرون وأن كانت شكلاً بلا حقيقة.

ألهذه الدرجة هانت الديمقراطية وحرية التعبير على أهلها؟، ألهذه الدرجة بلغت هشاشتها فتجاوزت هشاشة عظام بعض كبار السن؟

ما الذي دهى ديمقراطيتنا العربية فهرمت خلال سنوات طفولتها حيث لم تبلغ الحلم، أم أنها صناعة بدائية بيتية صينية مخصصة لفقراء شعوب الشرق الاوسط لتنافس البضائع المستعملة في الأسواق الشعبية.

فرح الناس واستبشروا في مشرقنا العربي بأخبار المتنبئ الجوي الغربي المبشر بغيث لم يهطل، لتَعطّل المنخفض الجوي وتعرقله في قبرص، التي قرصنته وهي من أضعف خلق الله، بأوامر أوروبية وصهيونية وأمريكية مع أنهم أخذوا حاجتهم من الديمقراطية / لشعوبهم فقط/ وتظاهروا بتصدير ما زاد منها لكنهم تندموا وتراجعوا.

أن يعتقل قيادي في تنظيم لم يسجل عليه في تاريخه الذي ناهز سبعة عقود حادثة تطرف أو ايذاء أو خذلان واحدة لوطنه وهو صفحته بيضاء، وأفكاره معلنة ورجالاته من الشهرة الوطنية بمكان، رغم تعرضهم للمحاصرة والمضايقة والحرمان والاعتقال لمواقفهم الوطنية فقط منذ خمسينيات القرن الماضي، بل يتهمون بمبالغتهم في الحرص على المصالح الوطنية العليا من أطراف عديدة وممالأتهم للنظام!!

بئست الرسائل إن كانت على هذه الشاكلة وبئست دواب البريد التي حملتها.

وبدلاً من الاعتقالات لشباب الوطن كنا جميعاً أحوج لمراجعة الذات، والكف عن الاستماع للوشاة الذين لا يريدون لمجتمعنا إلا تمزيقاً ولبلادنا إلا خراباً، بحيث يصبح حرق البيدر كله واجباً من أجل شائعة لا أصل لها.. الا أين العقلاء الذين لا تأخذهم العزة بالإثم وقبل فوات الأوان.

لماذا يدوس الفاسدون المفسدون على صدور الناس بأجسادهم الثقيلة وسيارتهم الفارهة، وينجون من ملاحقة القانون ولا تعكر صفوهم حتى إشارة الشرطي. الإيجابي من الاستدراكات كلنا يتفق عليه ولا يختلف عليه العقلاء والكمال لله وحده، والعظماء الكبار يؤخذ من كلامهم ويترك ومن من النّاس لا يستدرك عليه؟

كيف نتشبث بنقض هذه القواعد وهذه المسلّمات الثوابت؟ ونجعل منها جريمة تستدعي

الاعتقال والتهديد باستمراريته؟ أيعتقل المرء من أجل تغريدة؟ انتهى

٢) وضع الرقم الوطني للجمعية على بعض العقارات لجماعة الإخوان

أصدر ديوان الرأي والتشريع بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠١٥ فتواه والتي نصها:-

جواز تسجيل الأراضي التي كانت باسم جمعية الإخوان وجماعة الإخوان المسلمين باسم جمعية جماعة الإخوان المسلمين والتي مراقبها العام أ. عبد المجيد الذنيبات. انتهى

وأعلن مدير عام دائرة الأراضي والمساحة معين الصايغ بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥م:-أن الدائرة باشرت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتثبيت الرقم الوطني لأملاك جماعة الإخوان المسلمين إلى الجمعية الجديدة المرخصة، بموجب الرأي القانوني الصادر عن ديوان الرأي والتشريع وانه «ليس نقل ملكية بل تثبيت الرقم الوطني على الملكيات».

صرح الناطق الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين التعليق التالي على القرار بما يلي:-

شكلت الجماعة لجانا قانونية مختصة لدراسة الخيارات القانونية للجماعة إزاء قيام دائرة الأراضي والمساحة بتثبيت الرقم الوطني لأملاك الإخوان لصالح جمعية عبد المجيد الذنيبات.

وأكد الخوالدة انه ليس من حق دائرة الأراضي والمساحة تثبيت رقم وطني لأملاك الإخوان لصالح جمعية الذنيبات، دون العودة إلى المالك الرئيس وأن الفيصل في هذا الأمر هو القضاء.

وقال «ما قامت به دائرة الأراضي بتثبيت الرقم الوطني لصالح جمعية جماعة الإخوان، يؤكد أن القضية سياسية، وأن هذا تغول من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية».

وأضاف «إن أملاك جماعة الإخوان المسلمين مرخصة وفق الأصول القانونية وجميع مستنداتها صادرة من قبل رئاسة الوزراء.

٣) توجيه إنذار عدلي للجماعة[1]

- بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ أعلن أ. عبد المجيد الذنيبات المراقب العام «لجمعية جماعة الإخوان المسلمين»، أنهم وجهوا إنذاراً عدلياً يطلبون فيه من الجماعة الأصلية تسليم ما لديها من أوراق ومستندات وأموال تخص الجماعة.

وأضاف الذنيبات أنهم أنذروا القائمين على الجماعة الأصلية لوقف تمثيلها بأي من المجالات الأهلية أو الرسمية.

---

(١) جريدة الراي الأردنية ٢٠١٥/٦/١٧م.

ولفت إلى أنه في حال رفضت الجماعة الأصلية الامتثال للإنذار، فسيتم اللجوء لإقامة دعوى جزائية (إساءة ائتمان) أو دعوى مدنية.

وأشار الذنيبات إلى أنه في حال قررت الجمعية إقامة دعوى جزائية فلن يطول الأمر عن ثلاثة أشهر لتؤول أموال الجماعة الأصلية إليهم، وفق تقديراته.

بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠١٥قررت جمعية المركز الإسلامي أن تنذر قيادة الإخوان المسلمين، لمطالبتهم بإخلاء العقار الذي يستخدم مركزا عاما للجماعة ؛ والذي هو مملوك للمستشفى الإسلامي. [(١)]

٤) منع الإفطار السنوي للجماعة

قررت الجماعة إقامة الإفطار الرمضاني السنوي في عمان، ووجهت الدعوة إلى العديد من الشخصيات الوطنية، إلا أن الداخلية منعت إقامة الإفطار باسم جماعة الإخوان المسلمين، في الوقت الذي أقامت فيه جمعية جماعة الإخوان إفطارا عاما في المكان نفسه، وقد اضطر الإخوان إلى الاعتذار من المدعوين وإلغاء الإفطار.

وقد أقامت الجماعة افطارات عديدة باسم حزب جبهة العمل الإسلامي أحياناً وباسم بعض الأشخاص في المحافظات ،تحدث فيها المراقب العام عن شرعية الجماعة وقوتها واستمرارها رغم القيود.

٥) «أمن الدولة» تصدر أحكامها بحق معتقلي دعم المقاومة الإسلامية حماس

بتاريخ:٢٨/ ٧/ ٢٠١٥ أصدرت هيئة محكمة أمن الدولة خلال جلستها المنعقدة، أحكامها بحق معتقلي نقابة المهندسين المعروفين بمعتقلي دعم المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين وكانوا ستة عشر معتقلا جلهم من المهندسين .

- حيث قضت المحكمة ببراءة كل من المتهمين محمد قنديل، وأنس عواد، وأحمد أبو خضير، ومصعب الداوود، من التهم المنسوبة إليهم.
- فيما حكمت على كل من الأسير المحرر أنس أبو خضير، وبشير الحسن، وأدريس الرفاتي بالسجن لمدة سنة واحدة
- وحكمت على الطالب الجامعي محمد القرنة بالسجن لمدة ٣ سنوات.

---

(١) عن جريدة الرأي الأردنية الصادرة بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠١٥م.

• وحكمت المحكمة على كل من المعتقل إبراهيم الحسن، وأحمد سمير، وغسان دوعـر، بالسجن لمدة ٥ سنوات،

ومن المؤسف أن هذه الأحكام تزامنت مع اقتحام الصهاينة الأقصى المبارك.

بينما أصدرت حكما غيابيا على الباقين بالسجن لخمسة عشر عاما.

ولا شك أن العلاقة بين الجماعة والنظام ألقت بظلالها على هذه النتيجة المؤسفة!!ويظهر ان العلاقة مرشحة للتدهور.

٦) الحكومة تشترط لترخيص «جماعة الإخوان» تغيير اسمها

بادرت جماعة الإخوان المسلمين بدعوة الحكومة إلى فتح «حوار جاد» بشأن ملف الجماعة و«تجديد ترخيصها» بموجب قانون خاص، فيما أكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة أن أي ترخيص للجماعة وأي جماعة أخرى في البلاد، «لا بد أن يتم بالطريقة الصحيحة».

وبين عقب إبداء جماعة الإخوان المسلمين القائمة عدم ممانعتها باللجوء إلى ما أسمته «تجديد الترخيص» لها، بأن «أي ترخيص للهيئات والأحزاب، يتم إما عبر قانون الجمعيات الخيرية، أو عبر قانون الأحزاب السياسية، وأن جماعة الإخوان المسلمين لديها حزب مرخص، بموجب قانون الأحزاب، وأن جمعية جماعة الإخوان المسلمين المرخصة، رخصت بموجب قانون الجمعيات وعبر قيادي في الجماعة (عبد المجيد الذنيبات) قبل أن يقرروا فصله».

وأشار الكلالدة إلى أن «الجماعة الآن لديها مشكلة قانونية في الاسم»، مشيرا إلى أن قانون الجمعيات يتيح طلب الترخيص بمسمى آخر، فيما أكد أن البت في الخلافات المتعلقة باسم الجماعة وتبعات القضية، هي من صلاحيات القضاء وليس السلطة التنفيذية.

وقال: «أي ترخيص يجب أن يتم بالطريقة الصحيحة، وأن المشكلة داخلية لدى الإخوان»..

من جهته، قال الناطق الإعلامي للجماعة المهندس بادي الرفايعة [1]:- إن «الجماعة تدعو الحكومة إلى تبني حوار موسع، في حال إصرارها على أن الجماعة بحاجة إلى الترخيص أو التصويب، حسب وصفها، على أن يكون الحل المطروح لذلك هو اعتماد الجماعة بموجب *قانون خاص يستوعب أهداف الجماعة كمؤسسة وطنية عاملة في مجال الدعوة*، على غرار بعض المؤسسات والهيئات العاملة في البلاد بموجب قوانين خاصة.

---

(١) وهو الناطق الإعلامي الثالث خلال شهور في تلك الفترة إضافة للناطق الرسمي للجماعة المراقب العام.

و انتقد تصريحات رئيس الوزراء د. عبد الله النسور حول الجماعة لفضائية «العربية»، قائلا إن «مغالطات عديدة شابت حديثه وتناقضت مع تصريحات سابقة أيضا».

وقال: «أولا أعتقد أن رئيس الوزراء وقع في مغالطات وتناقض مع نفسه عندما التقى قيادات في الجماعة في الخامس من آذار (مارس) المنصرم وأكد أن الجماعة قائمة، وأن تاريخها معروف، وأن ما جرى هو ترخيص جديد وليس تصويبا لوضع قائم، وفصل بينها وبين المجموعة التي طلبت التصويب، وأن القضاء كذلك هو الفيصل في هذه القضية، وهل يجوز أن يشير الرئيس إلى أن الدولة لم تكن متنبهة إلى أن الجماعة لم تكن مرخصة».

وكان النسور قال في مقابلته مع «فضائية العربية» حول الملابسات المتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين ان «الجمعية رخصت قبل أربعة أشهر، لكن جماعة الإخوان المسلمين المشهورة تاريخيا، كانت موجودة في الأردن، ليكتشف متأخرا أنها لم تكن مرخصة، وأن هناك عيبا في عملية الترخيص ففقدت حقها بالوجود وكان يجب أن تصحح وضعها ولم تقم هي بذلك، لكن قام نفر منهم بتسجيل الجمعية وفق القانون ومن هذا الباب هي جمعية حديثة عمرها أشهر.

وبين النسور أيضاً أن الإخوان يعرفون حق المعرفة أن الحكومة تباطأت بترخيص هذه الفئة، التي في النهاية رخصت نفسها، منتظرين إخوانهم القدامى الذين كانوا معهم ان يأتوا ليرخصوا أنفسهم، وهم جاءوا من عدة أشهر، وجاء الجدد ليرخصوا، وأعلنت الحكومة ذلك عبر وسائل الإعلام وعلى لساني شخصيا، حتى تأتي الجماعة الأصلية التي كانت عاملة دون ترخيص لترخص نفسها، فلم تقبل مرارا، معلنة أنها لا تحتاج إلى ترخيص»

٧) منع مصليات العيـد

كانت الحركة الإسلامية سباقة في تطبيق السنة النبوية في إقامة مصليات في العيدين في ساحات عامة،يتوافد اليها المصلون من مختلف أنحاء المدن والقرى والمخيمات في صعيد واحد، ولكن في ظل التضييق الممنهج على الحركة الإسلامية ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأت وزارة الأوقاف تنظم بعض المصليات وتعيّن خطباءها، وتترك ما لا تستطيع تغطيته، لكنها في هذا العام ٢٠١٥ وبعد التطورات الأخيرة، وبحجة منع أي جهة غير مرخصة من القيام بأي نشاط (١)، أعلنت وزارة الأوقاف أنها لن تسمح لأي جهة غير مرخصة بإقامة مصليات للعيد، بعد ان منعت المهرجانات والإفطارات السنوية ووضع الرقم الوطني لجمعية جماعة الإخوان على العقارات

(١) كان هذا المنع في عيد الفطر وتكرر في عيد الأضحى أيضاً.

المملوكة للجماعة منذ عشرات السنين إلى جمعية جماعة الإخوان المسلمين.

تم الإعلان عن إقامة عدة مصليات في العاصمة للحركة الإسلامية باسم حزب جبهة العمل الإسلامي صباح يوم الخميس آخر أيام رمضان في خطوة لاتخلو من الاختبار والتحدي، ومع ذلك فقد منعت الحكومة هذه المصليات بأساليب مختلفة.

٨) إنذار عدلي موجه لجمعية جماعة الإخوان[١]

٢٠١٥/٧/٢٩

وجهت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إلى جمعية جماعة الإخوان المسلمين التي يرأسها المراقب العام الأسبق للجماعة «عبد المجيد ذنيبات»عبر د. همام سعيد المراقب العام للجماعة إنذاراً عدلياً للمُنْذَر إليه السيد عبد المجيد الذنيبات رئيس ما يسمى بـ (جمعية جماعة الإخوان المسلمين) حيث أكد في الإنذار على بطلان تصرفات السيد الذنيبات في استعمال اسم الجماعة من قبله، مذكراً إياه بأن الادعاء بحاجة الجماعة للتصويب القانوني غير صحيح، ولم يسبق للسيد عبد المجيد الذنيبات إثارة هذا الموضوع أو الاهتمام به عندما كان مراقباً عاماً للجماعة طوال (١٢عاماً) (من عام ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٦م [٢].

وقد أنذَرَ المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين د. همام سعيد الأستاذ عبد المجيد الذنيبات بما يلي:

١. التوقف نهائياً عن انتحال واستعمال واستخدام الاسم التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين.

٢. عدم الاتصال مع أي جهة كانت تحت هذا الاسم أو الصفة.

٣. رد كافة أموال الجماعة التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية وعدم التصرف بأي شيء منها، وحمَّله كامل المسؤولية القانونية المدنية والجزائية والمسؤولية الشرعية بهذا الخصوص.

٤. إزالة كافة اليافطات واللوحات التي يستخدمها وينتحل بها اسم جماعة الإخوان المسلمين.

٥. الكف عن التحريض على قيادة جماعة الإخوان المسلمين الشرعية المنتخبة وليست

---

(١) من بيان صادر عن الجماعة.

(٢) ذكر الأستاذ عبد المجيد ذنيبات أنه أرسل رسالة للمكتب التنفيذي بخصوص ضرورة ترخيص الجماعة في وقت سابق وأن لديه صورة عن الكتاب المرسل للمكتب.

(المعينة) وعدم إعاقة أي نشاط أو فعالية أو الاستقواء بالسلطة التنفيذية لمنعها أو إعاقتها إرضاء لمشروعكم الآن.

تعليق الأستاذ عبد المجيد الذنيبات على الإنذار

قال الأستاذ عبد المجيد الذنيبات: أن د. همام سعيد وغيره من القيادة (غير الشرعية للجماعة) كان بإمكانهم الطعن بترخيص الجمعية خلال شهرين من تاريخ تسجيلها ٣/ ٣/ ٢٠١٥م، مستهجناً عدم لجوء سعيد إلى القضاء في وقتها، والاحتكام للقانون، في الوقت الذي قال فيه إن الخلاف مع القيادة غير الشرعية «خلاف قانوني والمحاكم هي الفيصل.

ورأى أن توجيه الإنذار العدلي للجمعية من قبل سعيد بصفته الشخصية يؤكد عدم امتلاكه للصفة القانونية التي تمنعه من الحديث باسم الجماعة.

وطالب الذنيبات من د. همام سعيد تسليم أموال الجماعة وأملاكها على وجه السرعة باعتبارها أمانة لديه، وإلا سيصار إلى مساءلته قانونيا.

وقال: أن «الأجدر» كان توجيه الإنذار باسم جماعة الإخوان المسلمين، «إذا كان يعتقد (همام سعيد) أن الجماعة قانونية وأن وضعه قانوني»، و«لكنني أعرف تماماً أنه لا يستطيع أن يوجه إنذاراً عدلياً باسم جماعة غير مرخصة، وهذا ما ألجأه إلى توجيه الإنذار باسمه شخصياً.

وقال: كان على الأخ همام وأي شخصيّة أخرى، أن تطعن بترخيص جماعتنا خلال شهرين من صدور قرار الترخيص الذي أصبح نهائياً وقطعياً».

وشدد الذنيبات على أن «ما نقوم به من إجراءات وتصريحات، يستند إلى موقف قانوني سليم، وليس انتحال صفة كما يدّعي الأخ همام، وأن الأولى له تسليم ما لديه من أموال وممتلكات تعود للجماعة هو الأخ همام والجماعة التي يتزعمها بصورة غير قانونية».

وأعلن الذنيبات ان جماعته «ستباشر قريباً بالدعوى الجزائية والحقوقية لرد وتسليم كافة الأموال والحقوق والمستندات التي بحوزته، والتي يتصرف بها بصورة غير قانونية».

وتحدى الذنيبات د. همام سعيد «أن يضع لافتة إعلانيّة باسم جماعة الإخوان المسلمين التي أصبحت غير قانونيّة بعد ترخيص الجمعية على واجهة المكتب الذي يستخدمه في الوقت الحاضر».

و قال: قد كنت أتمنى وما زلت على الأخ همام أن يلجأ إلى الأساليب القانونية والشرعية في علاج هذه الحالة والإذعان لمطلب القانون والعرف والأمر الواقع.

ورأى الذنيبات أن «الإنذار العدلي الموجه له» لا يستحق الرد، وقال «لن نفرط ببضعة دنانير رسوماً للرد على هذا الإنذار الذي لا يستحق الرد أصلاً». انتهى

وهكذا فقد أصبحت الصحف والمواقع الإخبارية والمحاكم الرسمية ساحة صراع داخلي وغاب الاستماع لصوت العقل والمنطق، ووقعت الواقعة بحيث أصبح طريق العودة مغلقا أو شبه مغلق ولا حول ولا قوة إلا بالله.!!

٩) إغلاق ستوديو البث المباشر في قناة اليرموك وإقامة دعوى قضائية ضدها بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١

حيث فاجأ فريق من رجال الأمن وهيئة المرئي والمسموع إدارة المحطة وتم تشميع أستوديو البث المباشر بالشمع الأحمر، ورفع دعوى قضائية على اليرموك بأنها تبث خلال ثلاث سنوات دون ترخيص.

وقد أفاد مدير الفضائية الأستاذ خضر مشايخ بأن جميع مستلزمات الترخيص قدمت كاملة، وتم إعلامنا بالموافقة الأولية على الترخيص، وصدر بيان عن الفضائية جاء فيه:ـ

تفاجأت قناة اليرموك الفضائية قيام هيئة الإعلام مصحوبة بالأجهزة الأمنية بإغلاق أستوديوهات البث المباشر التي تبث من خلالها القناة دون سابق إنذار، مما تسبب بتوقف البث المباشر لبرامج القناة».

وأضافت «إننا في قناة اليرموك إذ نستغرب هذا الإجراء المفاجئ لنود التأكيد على ما يلي:

١- بدأت القناة عملها قبل ثلاثة أعوام، بعد استيفاء جميع االمتطلبات الموضوعية والقانونية للبث من خلال هيئة الإعلام وتم إعلام رئيس مجلس الإدارة المهندس وائل السقا في حينه بالموافقة على البث بمباركة كل من وزير الإعلام الأسبق الأستاذ سميح المعايطة ونقيب الصحفيين الأستاذ طارق المومني.

٢- إن الاستديوهات التي تم إغلاقها اليوم، تعود لشركة خاصة متعاقدة معها القناة وتقوم على تقديم عدد من الخدمات الفنية ومنها البث المباشر للقناة.

٣- إن هذا الإجراء المستغرب يأتي في سياق التضييق على حريات الإعلام. واكدت القناة في البيان الذي حمل توقيع وائل السقا حرص القناة على الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها ولهذا

السبب قمنا مسبقا بتقديم جميع الأوراق المطلوبة والسير بإجراءات الترخيص المتبعة حسب الأصول.

ثم صدر مؤخراً قرار من هيئة المرئي والمسموع لأي مؤسسة فنية بالتعاون مع قناة اليرموك.

١٠) منع مصليات عيد الأضحى مجدداً

وقد رتبت بعض شعب الإخوان مصليات في عمان، الزرقاء، اربد، لكنها لم تتمكن من ذلك؛ حيث أصدر وزير الداخلية قراراً بمنع أي مصليات للعيد لا تقيمها وزارة الأوقاف.

١١) اعتقالات

١. بتاريخ ٤/ ١٠/ ٢٠١٥م اعتقلت الأجهزة الأمنية، الأخ عدنان أبو عرقوب، والذي كان يهتف في مسيرة نظمتها الهيئة الشعبية للتضامن مع القدس والأقصى من النقابات المهنية إلى رئاسة الوزراء، وحولته إلى محكمة أمن الدولة، ومنعت عنه الزيارة باستثناء أهله.

٢. بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠١٥م أوقفت الأجهزة الأمنية، رئيس اتحاد الجامعة الأردنية الأسبق عبد السلام منصور بعد استدعائه للتحقيق دون معرفة أسباب التوقيف.

٣. أقدمت عمادة شؤون الطلبة في الجامعة الأردنية، على فصل كل من الطالبين المحسوبين على الاتجاه الإسلامي، فصلاً جزئياً، على خلفية نشاط لإرشاد الطلبة المستجدين في مطلع الفصل الدراسي الحالي وهما: الطالب بشير الخطيب أمين صندوق اتحاد الطلبة لمدة فصلين دراسيين، والطالب محمد أبو رمان نائب رئيس اتحاد الطلبة لمدة فصل دراسي واحد، ويتم هذا الاعتقال في الوقت الذي تفاعل فيه الشعب الأردني مع قضية الأقصى، وخرج بمسيرات في مختلف مناطق المملكة.

١٢) دعوى الحراسة القضائية وتطورها بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠١٥م

وهي دعوى مقدمة من جمعية جماعة الإخوان المسلمين، ملخصها وضع حراسة قضائية على ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين وأرشيفهم.

حيث ردت محكمة البداية للمرة الثانية القضية بتاريخ ٦/ ١٠/ ٢٠١٥م، بالحكم القابل للاستئناف، واستأنفت جمعية جماعة الإخوان قرار محكمة الاستئناف.

لكن هناك توقعات وقراءات سياسية بأن قرار المحكمة أخيراً، بعد التمييز سيكون وضع الحراسة القضائية، وأن ما يجري عبارة عن مناورات، وقد استبشرت الجماعة برد القضية بالبيان التالي في ٦/ ١٠/ ٢٠١٥:-

بيان صادر عن الإخوان المسلمين حول قضية الحراسة القضائية:

أصدر قاضي بداية عمان اليوم قرارا برد طلب الحراسة القضائية الذي تقدمت به المستدعية ما يسمى «جمعية جماعة الإخوان المسلمين» على املاك جماعة الإخوان المسلمين ومقراتها، واعتبر القاضي ان المستدعية لم تحل محل الجماعة، ولعدم ثبوت الصفة.

و بهذا القرار القضائي وبالرغم من انه قابل للاستئناف الا انه يؤكد على شرعية الجماعة ووجودها القانوني.

ان الجماعة لتدعو للكف عن استهدافها ومضايقتها من كل الأطراف، التي أشغلت نفسها بإيذاء الجماعة طوال الأشهر الماضية، وتدعو الجميع لتوجيه عملهم ونشاطهم لخدمة الوطن وحمايته في ظروف دقيقة تعيشها المنطقة، وهو احوج ما يكون للوحدة ورص الصفوف، بعيدا عن منطق المناكفة دون طائل،

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

الناطق الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين / الأردن

بادي محمد الرفايعة.

بتاريخ ٥/ ١١/ ٢٠١٥ أصدرت محكمة الاستئناف قراراً بشأن الحراسة القضائية برد طلب الحراسة القضائية والقوامة على ممتلكات جماعة الإخوان المسلمين ومنقولاتها ووثائقها وإجراء الكشف المستعجل على ممتلكات الجماعة والاحتفاظ به في ملف القضية وهذا القرار قابل للتمييز.

وقال الناطق الإعلامي باسم الجماعة: أن الدعوى المرفوعة، كانت تشمل عدداً من مقار الجماعة، وعلى رأسها المركز الرئيس العام للجماعة في العاصمة عمان، وصدور القرار الخميس ٥/ ١١/ ٢٠١٥م سيزيد الجماعة تمسكاً بحقوقها التي كفلها القانون. [1]

فيما قال د. جبر أبو الهيجا من جمعية جماعة الإخوان، أن محكمة عمان أصدرت قراراً بجواز وضع اليد على موجودات المركز العام لجماعة الإخوان، وقد نفى الناطق الإعلامي هذا مبيناً أن القرار جاء تأكيداً لقرار محكمة البداية!!

وقد ميز كل من جماعة الإخوان المسلمين وجمعية جماعة الإخوان قرار الاستئناف ولا زالت القضية منظورة.

---

(١) أفاد بعض الإخوة المحامين أنّ محكمة الاستئناف ردت القضية لعدم الاختصاص فقط وهذا يثير التخوف.

علماً أن كل متابع واعٍ لما يجري، يعلم أنَّ القضية من اساسها سياسية وليست قضائية، وأنها مرسومة المعالم، محددة الآليات، ولكن ببطء وعدم استعجال، فالتخلص من صداع الإخوان قرار متخذ على أعلى المستويات وينتظر التنفيذ التدريجي دون كلفة تذكر، وينتظر الوقت المناسب، وهي معالجة أمنية مرفوضة.

وجاء في قراءة استباقية لبعض المحامين في الجماعة، من هيئة الدفاع الحالية قائلين:- نخشى أن يكون قرار وضع الحراسة القضائية على ممتلكات الجماعة وأرشيفها هو القرار النهائي في المحصلة، والذي ستصدره محكمة التمييز باعتبار القضية بمراحلها القضائية والقانونية، وأن القرار قرار محكمة وليس قراراً سياسياً.

وتم الكشف على المركز العام في العبدلي ومحتوياته، حسب تصريح الناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠١٥م، والذي جاء فيه:-

إنه بعد صدور قرار محكمة الاستئناف، الذي أيّد قرار محكمة البداية، برفض الحراسة القضائية على ممتلكات الجماعة، والاكتفاء بالكشف على موجودات المركز العام، وحفظه في ملف القضية، لإثبات واقع الحال، فقد تم البدء في الإجراءات القانونية لذلك، بتعاون من الجماعة مع الجهة القضائية المعنية.

وعلى صعيد آخر، وفي قضية أخرى منفصلة، فقد أصدر قاضي الأمور المستعجلة، في محكمة بداية عمان، قرارا برد الطلب المقدم لإخلاء المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، «كون الطلب يفتقر للأساس القانوني والواقعي السليم»، بحسب بيان الجماعة، وهي القضية، التي تقدمت بها جمعية المركز الإسلامي الخيرية.

من جانبها، قالت جمعية الإخوان المسلمين، إن قاضي الامور المستعجلة، قد باشر بإجراء عملية الكشف على المركز العام للإخوان في العبدلي، وأنه بصدد مواصلة الكشف التفصيلي، وحصر الموجودات فيه، بحسب ما أكد الناطق الإعلامي للجمعية الدكتور جميل الدهيسات.

وقال الدهيسات، في تصريحات لـ«الغد»: إن قرار الاستئناف السابق «قضى بتثبيت قرار الكشف على أملاك المركز العام، ورفض الحراسة القضائية».

وبين الدهيسات أن الجمعية «قد ميزت قرار رد الحراسة القضائية، بينما ميزت الجماعة قرار الكشف على الأملاك».

هذا وقد استقال معظم المنتسبين لجمعية جماعة الإخوان، من عضوية حزب جبهة العمل

الإسلامي خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ٢٠١٥م.

- وقد تم إغلاق مقر جماعة الإخوان المسلمين ومقر فرع حزب جبهة العمل الإسلامي في مدينة العقبة بالشمع الاحمر، بامر من محافظ العقبة بتاريخ١٠/ ٢/ ٢٠١٦، بناءً على شكوى مقدمة من أ. عبد المجيد ذنيبات.

- أجرى مجلس شورى الجماعة تعديلا على نظامه الأساسي بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠١٦، تتعلق بتسمية الجماعة، حيث شطب ارتباطها بجماعة الإخوان في مصر.

- بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠١٦م استدعى محافظ العاصمة أ. محمد عقل أمين سر الجماعة وعضو المكتب التنفيذي د. محمد الشحاحدة وأبلغهما قرار الحكومة بعدم السماح بإجراء الانتخابات الداخلية لمجلس شورى الإخوان دون إبداء الأسباب.

لكن المكتب التنفيذي قرر الاستمرار في الانتخابات الداخلية وإكمالها، وربما اعتبر هذا البلاغ لتخويف الإخوان فقط وعدم جديته، وأطلع المكتب مجلس الشورى في جلسة طارئة بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٦م عن مجريات الاحداث وعلى قراره باستكمال الانتخابات. بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠١٦م تم إغلاق المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين في عمان بالشمع الأحمر وكذلك العديد من شعب الإخوان التي شملت: الكرك، اربد، سحاب، جرش، مادبا.

أرسل د. همام سعيد المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين الرسالة التالية عبر المواقع الإلكترونية للإخوان، وهذا نصها:-

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾﴾ [آل عمران].

أيها الإخوة والأخوات في هجمة منكرة لم تراع مصلحة هذا البلد قامت الأجهزة الأمنية صباح هذا اليوم بإغلاق المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، وأتبعته بإغلاق دار الإخوان المسلمين في شعبة جرش، تحت ذرائع لا يقبلها أي حريص على المصلحة العليا للأردن والأردنيين. ومع علمي الأكيد بما تحمله قلوب الإخوان والأخوات من ثبات راسخ على هذا الدين وهذه الدعوة المباركة وهذا النهج الحضاري الذي تميز به الإخوان المسلمون فإننا نؤكد على ما يلي:

١) من حقنا أن نتساءل هل من باب المصادفة أن يعامل الإخوان المسلمون في الأردن الإجراءات نفسها التي عوملت بها الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة؟ وهل هذا هو الوقت

المناسب لفتح معركة مع الدعوة الإسلامية الراشدة، حيث يواجه الأردن تحديات وتهديدات خارجية عديدة في ظل واقع إقليمي ملتهب، ومنها استهداف المسجد الأقصى المبارك بالهدم واقامة الهيكل المزعوم مكانه.

٢) إن دعوتكم أيها الإخوان المسلمون دعوة ربانية، مقراتها قلوبكم، ومراكزها بيوتكم وبيوت الأردنيين الشرفاء، وهي في كنف الله ورعايته إن شاء الله، وهو القابض الباسط، ولن يضيركم أبدا هذه الإجراءات، وها هم إخوانكم في مصر تعرضوا لابتلاءات جسام، وها هم إخوانكم في فلسطين يتحدون أعتى حالات الإجرام والإستئصال والدمار، فما لانت لهم قناة وما ضعفت لهم عزيمة.

٣) أدعوكم أيها الإخوة والأخوات إلى رص صفوفكم والإعتصام بحبل الله ثم بأخوتكم مع الحفاظ على نهجكم بضبط النفس العالي.

٤) وإنه إذ وقع عليكم هذا الظلم والعدوان فإن لكم في هذا الشعب الأردني الكريم ألوفاً مؤلفةً من الذين يقدرون دعوتكم، ويحترمون فكرتكم، فاحرصوا على التواصل معهم.

وفي الختام فإنني أؤكد لكم أن دعوةً عمرها سبعون عاماً وبهذا السجل الوطني والاجتماعي والسياسي والمهني المشرف لن تضار إن شاء الله.

واعلموا أيها الإخوة والأخوات أن هذا هو سبيل الدعوات. واعتصمو بحبل الله جميعا ولا تفرقوا.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]. انتهى

- اقتحمت قوة أمنية المركز الرئيسي لحزب جبهة العمل الإسلامي في العبدلي بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١٦م، وتم الاعتذار عن الاقتحام وأنه تم بالخطأ (مع استبعاد هذا التفسير).
- بطلب من المكتب التنفيذي للجماعة اتصل د. عبد اللطيف عربيات بمكتب رئيس الديوان الملكي مرتين متتاليتين ولكن رئيس الديوان لم يرد على الاتصال حتى تاريخه.
- استكملت الانتخابات الداخلية للجماعة وتم اختيار لجنة للإشراف على الجماعة ورئيس لها هو المهندس عبد الحميد الذنيبات دون تسميته مراقباً عاماً لمدة سنة واحدة وتم تجنب تسمية مكتب تنفيذي أو مراقب عام أو رئيس مجلس شورى تجنباً لتأزيم العلاقة مع النظام.
- شاركت الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر بما يزيد عن مائة

وثلاثين مرشحاً ومرشحة بالرغم من سلبية قانون الانتخاب، والإجراءات غير المسبوقة تجاه الجماعة الذي وصل حد نزع الشرعية عنها، وقد فسر المراقبون المشاركة بأنها من أجل تخفيف الاحتقان ضدّ الجماعة.

واسأل الله أن يحفظ بلدنا وشعبنا ودعوتنا من كل سوء.

والحمد لله رب العالمين

استخلاصات

- قد تختلط المبادئ والأهداف النَّبيلة في حالة اللجج مع الشعور بالعتب، والذي قد يتحول لهوى فيختلط النافع بالضار والصواب بالخطأ.
- التصحيح مع الثأر للنفس، هو كتطبيق القوانين مع الانتقام، وحب التخلص من الخصم.
- الفتنة تبدأ لكن لا تعرف كيف تنتهي، وقد تنتهي إلى غير ما تريد، وهكذا يبدأ الانفراج قليلاً ثم يزداد، العاقل من أحسن رتق الفتق قبل أن يتسع، والأفضل أن لا يسمح بالفتق أصلاً، مهما كان الأمر ثقيلاً على النفس، وما النار إلا من مستصغر الشرر.
- ليس في بلادنا العربية قاطبة ديمقراطية تحفظ الحقوق وتعترف بالآخر، فهو مرض يشمل الرسميين والشعبيين، إلا من رحم ربك وقليل ما هم، فقانون القوة هو الحاكم، وليس قوة القانون والقيم والمصالح الاستراتيجية.
- لا يصح أن يتحول الألم مهما بلغ، إلى ردود فعل غير محسوبة، لأن الخسارة ستكون مركبّة، ولن يتم علاج واستدراك لما يُشتكي منه.
- القراءة السياسية المعمقة والمتأنية من أهل الاختصاص قد تقي مصارع السوء أو تقللها، والخلط بين التوكل واتخاذ الأسباب من جهة، وتلقي الكارثة بلا عدة، واعتبار الصبر عليها هو المشروع الأمثل مغالطة كبرى.
- ليس المهم أن تثبت خطأ الطرف الآخر (أيِّ طرف) أو ضعفه وتآكله، إنما المهم أن تؤمّن لمشروعك النجاح والاستمرار.
- تضخيم الآمال والأماني هو كالتعلق بالسراب فلا يصح المبالغة بالتفسير الإيجابي الذي تحبه النفس، دون رصيد حقيقي وصدقية.
- كلما كبرت الغايات قل الاختلاف، وكلما خلت النفوس من الأهداف الكبرى غرقت في بحور الجدل، وتنازعت حول هامشيات، والاختلاف في الصغائر وفيها لا طائل تحته.
- وقد قال الشاعر الأندلسي المكلوم:

الثوب ينسل من أطرافه وأرى … ثوب الجزيرة منسولٌ من الوسط

الخاتمة

وبعد هذه الجولة السريعة، التي لم تغط إلا جزءاً يسيراً من تاريخ الجماعة في الأردن ولفترة محدودة وإن كانت حساسة جداً، حاولت فيها بجهد المقل، وبعزيمة الكل الضعيف، أن أدوّن للأجيال بعض تجارب من سبقهم، وأن ابسطها بين أيديهم بكل ما فيها، لتكون محلاً للدرس والعبرة والنقد والتقييم، وليستفاد من إيجابياتها وهي كثيرة، حيث تصدت لحمل الدعوة والوقوف مع قضايا الأمة في أوقات حرجة، وبإمكانات محدودة في ظل هجمة من التغريب والتشويه للإسلام نفسه.

ولئلا تتكرر التجارب السلبية، ويدفع الثمن مرتين ما أمكن.

- استعرضت التأسيس وظروفه وملابساته ومآلاته وأثره على الجماعة، وكيف تلقى المجتمع والدولة الفكرة والتنظيم في بعض المحطات الهامة، وبينت تطور العمل وانتشاره، وأخذه أشكالا جديدة كالعمل الحزبي، وما له من تبعات وتقاليد ومستلزمات، وما جرى من اختلاف حوله.

- وتوقفت بإيجاز عند علاقة الإخوان المسلمين في فلسطين بالإخوان في الأردن، وبخاصة فيما يتعلق بحركة حماس حفظها الله، وآثار ذلك على التنظيم، وذكرت بعض المحطات التي تستحق المراجعة والتوقف بإعجاب يخالطه ألم أحياناً، في التسرع في الحكم واتباع الوهم والظنون.

ولم أستطع مغادرة تجربة قاسية عايشتها، بتفاصيلها في الشأنين الداخلي الإخواني، والخارجي مع الحكومات والنظام، والتي أعتقد أن تدوينها كان ضرورياً لمن كان له قلب أو عقل يُنتَظَر منه الاستمرار في استئناف العمل في مشروع الأمة الحضاري، الذي لن يتوقف، وإن تراءى للبعض أنه يتوقف أو يتعثر أحياناً، فتلك طبيعة العمل، وسنة الكون التي لا تتخلف بين القوة والضعف، والإقبال والإدبار، والعاقبة للمتقين المثابرين الصابرين.

كما أفردت للخلاف الداخلي، قراءة متأنية لتفسير بعض أسبابه، وكيفية الخروج منه، الذي اعترى الجماعة ومحاولات رأب الصدع وتجاوز الخلاف الذي لم يكتب له النجاح بل استغل لما هو أسوأ، حتى سحبت شرعية الجماعة، وأصبحت بلا غطاء قانوني، وهي النتيجة المتوقعة في ظل الخلاف في ظروف دولية وإقليمية ومحلية جديدة، وحرصت على تدوين أخريات المشهد الطارئ بحق الجماعة وإن كانت نتائج مقدمات يستطيع أن يتوقعها من يسلم من العواطف والأوهام والأماني، ورصدت المجريات بشكل يومي ومستمر ما استطعت.

وهي كتابة قاسية على النفس، ومن أكثر الكتابة إيلاماً، لكن التاريخ لن يتوقف طويلا في

هذه المحطة وإن غداً لناظره قريب، وإن مع العسر يسرا.

أرجو من إخواني مسامحتي، وبخاصة الذين اضطررت لذكر بعض مواقفهم، أو المواقف التي اشتركوا فيها، وكانت سلبية في ظاهرها، أو في حقيقتها ومآلاتها، والتي أجزم أن جلّهم كان مجتهداً، ويقصد الخير حتى وإن أخطأه.

أو الذين كانت لهم بصمات واضحة مشكورة في مسيرة الدعوة التي تعرضت لها، وما أكثرهم بفضل الله، ولم أنصفهم، أو أنني نسيتهم، فالله لن ينساهم ولن يضيع اجر من أحسن عملا. علماً أنني شعرت أن الكتاب قد اتسع وربما يكون ذلك سبباً لعدم قراءته وتحقيق غايته.

وأخيراً فهذا جهد بشري ، فكيف إن تصدى له من هو من غير أرباب الفن الدقيق، لذا أرجو من كل قارئ وجد في الكتاب خللاً مخلاً ان يسعني عفوه، وأن يشملني دعاؤه واستغفاره، ونصحه لأصحح الخطأ، وأعتذر لمن يستحق العذر.

أما من كان عنده اعتراض أو تصحيح أو استدراك أو إضافة تخدم الغرض الذي من أجله كان الكتاب، فإني أستحلفه بالله الذي لا إله إلا هو، أن لا يتردد بالاتصال بي وسأستمع إليه شاكراً، وسآتيه بالليل قبل النهار إن استطعت، شاكراً ومقدراً حسبة لله وحده، وخدمة للمصلحة العامة.

أين سترسو سفينة الأمة وهي السفينة الأم بعد هذا المخاض العالمي وهذه الحرب العالمية، وأين سيرسو قارب العمل الإسلامي بأشكاله المتعددة وعسى أن تستوي على جودي الجادة مرة أخرى والعاقبة للمتقين.

- إنّي على يقين بوعد الله سبحانه وتعالى القائل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة].

- وعلى يقين من وعد رسول الله ﷺ: (إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وأن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها). رواه أحمد ومسلم

وقال ﷺ: (بشر هذه الأمة بالسناء (العلو والارتفاع) والدين والرفعة والنصر والتمكين في الأرض). (١)

وقال ﷺ: (ليَبْلُغن هذا الأمر ما بلغ اللَّيل والنَّهار، ولا يترك الله بيت مَدَرٍ ولا وَبَرٍ إلَّا أدخله اللهُ هذا الدِّين، بِعِزِّ عَزِيزٍ أو بِذُلِّ ذَليلٍ، عِزًّا يُعِزُّ الله به الإسلام، وذُلًّا يُذِلُّ الله به الكفر).

---

(١) حديث صحيح رواه أحمد مرفوعاً

• ونحن على يقين من استشراف العلماء المجاهدين الربانيين، الذين صدقوا القول والعمل، والذين قالوا على التحقيق أن المستقبل لهذا الدين، ومنهم الشهيد السعيد والرباني المجاهد عبد الله عزام الذي قال: إن شجرة المادية بفرعيها، الغربي النفعي العلماني، والشرقي الإلحادي تتآكل اليوم وينخر بها السوس من كل طرف وجزء من كيانها - وأن فرعها الشرقي سيكون أسرع تآكلاً. الإسلام ومستقبل البشرية / عزام

• وبالرغم من هذه الحملة العالمية على هذه الأمة العربية الإسلامية، وفي مقدمتها وطليعتها الحركة الإسلامية الجادة، بمختلف تلاوينها، وبالرغم من نجاحاتها وإخفاقاتها، ومن ضعفها وقوتها وأخطائها واجتهادها، فإن العاقبة للمتقين الصادقين الجادين، وأن ما نشهده هو نهاية العلو والتطرف العالمي الذي لم يجلب للبشرية إلا الشقاء.

إن نقد تصرفات بعض أبناء الحركة الإسلامية من قيادات أو أفراد، والاستدراك عليهم، يدلل على الخير العميم، الذي سعت لتحقيقه، وبذلت الجهد في سبيله، وقد قيل: كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه، وإن كان تحري الأخطاء وإحكام السفينة وتجهيز الزاد والتدقيق في الخطوات أوجب الواجبات على الدعاة.

لم تدَّع الحركة الإسلامية يوماً أنها جماعة المسلمين، وليس لها أن تدعي من باب أولى أن القائمين عليها لهم قداسة الدعوة نفسها أو عصمتها - فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، ولا يزال المرء عالماً ما تعلم وطلب العلم.

وفي الختام فإني أناشد أصحاب التجارب، ومن عايشوا الدعوة أن لا يبخلوا على الأجيال بتدوين تجاربهم، وأن لا يزهدوا بذلك ولا يستقلوه، وأن لا يتوقفوا عند بعض الحرج المتوقع، وأن لا يسوّفوا ويؤجّلوا، فالموت يأتي بغتة، وليحتسبوه عند الله.

وآخر دعوانا

أن الحمد لله رب العالمين

المراجع والمصادر

المؤلف	اسم الكتاب
١. إبراهيم غرايبة	جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦-١٩٩٦
٢. إبراهيم غوشة	المئذنة الحمراء
٣. إسماعيل تركي	قضايا العالم الإسلامي
٤. د. بسام العموش	محطات في تاريخ جماعة الإخوان في الأردن
٥. بلال حسن التل وموسى فودة	الحركة الإسلامية والبرلمان
٦. بكر البدور	التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن
٧. حسني جرار	رحلتي مع الوطن والدعوة والتأليف
٨. أ. سالم الفلاحات	الربيع الأردني جزءان ٢٠١١ - ٢٠١٢
٩. د. محمود عبد الحليم	الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ
١٠. د. عبد الله أبو عزة	مع الحركة الإسلامية في الدول العربية / الحركة الأم
١١. د عزام التميمي	مشاركة الإسلاميين في السلطة
١٢. د.عزت العزيزي	ستون عاماً ذكريات العمل الإسلامي
١٣. المستشار عبد الله العقيل	من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية
١٤. عوني جدوع العبيدي	الإخوان المسلمون في الأردن وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٧٠
١٥. د. محمد عبد القادر أبو فارس	• محطات في التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن • من ذاكرتي ومذكراتي
١٦. مركز دراسات الأمة / عمان	الانتخابات الأردنية ٢٠٠٧ بين روايتين
١٧. الجرائد الأردنية اليومية والأسبوعية	الدستور، الغد، الرأي، العرب اليوم، السبيل
١٨. جريدة الكفاح الإسلامي الإخوانية	
١٩. مواقع إخبارية	

٢٠. الأرشيف الإخواني للجماعة
٢١. أرشيف حزب جبهة العمل الإسلامي
٢٢. لقاءات ومقابلات شخصية خاصة

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الباب السابع
الانتخابات الداخلية الإخوانية وأزمة القيادة

الباب الثامن
الانتخابات البلدية والنيابية

دار عمار